

كُنُزُ الْعُرْفَانِ

فِي
فَقْهِ الْقُرْآنِ

لِلْمَشَيْخِ الْأَخِي خَالِدِ بْنِ الْمُقْدَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّيُومِيِّ
الْمُتَوَفَّى ٨٢٦ هـ

تَلَفُّظٌ ٣١١٦٤٨١

عُنِيَتْ مَبْرُورَةً - الْمَكْتَبَةُ الْمُرْتَضَاةُ
لَاخِيَاءَ الْأُمَمِ الْجَعْفَرِيَّةِ

كُنُزُ الحُرُفَانِ

فَقَهُ الْقُرْآنِ

لِلشَّيْخِ الْأَجَلِّ جَمَالِ الدِّينِ الْمُقَدِّدِ بَرِّ عَبْدِ السَّيِّدِ
الْمُتَوَفَّى ١٢٦٦ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ

عَلَى عِلْمِهِ الْمُحَفَّوْضِ النَّبَاحِ حُجَّةِ اللَّهِ فِي الْأَشْيَاءِ عَمَلِيَّةٍ
فِي الْبَيْتِ الْإِسْلَامِيِّ (مَدِينَةُ الْقُدْسِ)

وَأَشْرَفَ عَلَى تَصْحِيحِهِ أَضْرَاجُ حَادِثِيَّةٍ مُحَمَّدُ بَقَرُ الْبِهْبُودِي

مِنْ مَنشُورَاتِ مَكْتَبَةِ الرِّضْوَانَةِ لِأَجْلِ الْمَلِكِ الْإِسْلَامِيِّ

حقوق الطبع بهذه الصورة محفوظة

١٣٤٣ ش ١٣٨٤ ق

ناشر : انتشارات مرتضوی (تهران)

تاریخ نشر : ١٣٧٣

چاپخانه : حیدری

نوبت چاپ : پنجم

تیراژ : ٣٠٠٠

بجز الأول

كلمة الناشر :

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطاهرين .
و بعد : فإن كتاب كنز العرفان في فقه القرآن تأليف المحقق الوجيه المدقق النبيه ، الشيخ الفاضل الفقيه ، جمال الدين ، و شرف المعتمدين ، أبي عبدالله المقداد بن عبدالله السيوري المعروف عند الفقهاء بالأعلام بالفاضل السيوري و الفاضل المقنن ، لما كان من أحسن ما كتب في ذلك الفن ، مطلوب كل راغب ، و بفيه كل طالب ، لكنه مع عزة نسخه المطبوعة ، و كثرة الطالبين لها ، لم يكن طبعاته مطبوع أهل الفضل ، عزمنا بحول الله وقوته أن نطبعه بالطبعة الحروفية فطبعناه على أحسن ترتيب و أجمل صورة ، مزدانا بالتعليق النافعة ، مذيلاً بتخريج أحاديثه و الإفادة إلى مواضع آياته ، ليكون نفعه أتم و فيضه أعم .

فهذا هو المجلد الأول منه بين يدي القراء الكرام ، من كتاب الطهارة إلى كتاب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر ، و جاء بحمد الله يروق الناظرين ، يجده الطالب على ما كان يأمله من حسن النظم و الترتيب ، و جمال الطبع و الأوراق .
و سننشر المجلد الثاني - إن شاء الله - من أول كتاب المكاسب إلى آخر الكتاب و الله ولي التوفيق ، و هونعم الموفق و الرفيق .

الشيخ عبد الكريم المرتضوى
مدير المكتبة المرتضوية



كلمة المحنّى :

بسمه تعالى

الحمد لله ربّ العالمين ، و الصّلاة و السّلام على عمّد
وآله الطّاهرين .

و بعد فيقول الفريق في بحر العصيان ابن عمّد عمّد باقر
المدعوّ بشريف زاده گلپایگانی : إنّه سألني الأخ العزيز
الحاج الشّيخ عبد الكريم المرتضويّ أَيْده الله تعالى
بتأييداته ، عند ما حاول تجديد الطبع لكتاب كنز العرفان
للفاضل المقداد السيوري ، أن أشرح بعض مطالبه ، و أنقح
بعض مباحثه ، و أ بيّن بعض المكون من نقائص محتوياته ،
فأجبتّه شاكرآ إقدامه على طبع الكتب الدينيّة ، و نشره
العلوم الاسلاميّة ، راجياً من القارئ الكرام أن يعذروني
إن وقفوا على خطاء أو سهو ، و يقللوني إن وجدوا عشرة أو
زلة ، و أن لا يضنّوا عليّ بملاحظاتهم القيّمة فأنّي أتقبّلها
مع الشكر الجزيل ، و أسأل الله أن يجعل ذلك ذخراً لي
ليوم المعاد .



ترجمة المؤلف

هو الشيخ الفاضل الفقيه جمال الدين و شرف المعتمدين أبو عبد الله المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري الحلبي الأسدي الغروي المعروف بالفاضل السيوري و الفاضل المقداد ، عند الفقهاء المتأخرين ، كان من أجلة الأصحاب ، و عظماء مشايخ الرجال جامعاً بين المعقول و المنقول ، عالماً فاضلاً متكلماً محققاً مدققاً من أعظم الفقهاء قد أثنى عليه كل من عنونه بالثناء الجميل ، و الذكر النبيل . أفاض الله على تربته سجال لطفه .

لكننا لم نعثر في كتب الرجال و التراجم على شرح حاله و كيفية حياته إلا على أنه سيوري ، أسدي ، غروي من أجل تلامذة الشهيد فالرجل مع نبالته و عظم شأنه عند الأصحاب ، و رواج كتبه المؤلفة في شتى المواضيع ، لم يعرف إلا بأنه من سيور قرية من قرى حلة^(١) وأنه كان من بني أسد المنوطنين بالعراق

(١) قال في الروضات : ثم أن السيوري ، وهو بضم السين مع الباء المخففة التحتانية - كما هو المشهور - نسبة إلى سيور و هي قرية من قرى حلة المجللة كما في الفهرست المنسوب إلى شيخنا البهائي - غفر له - و يحتل أيضاً بعيداً أن يكون نسبة إلى سيور التي هي جميع السير ، و هو ما يقدر من الجلود المدبوغة لاصراف السروج و أمثالها من الادوات الصربية ، لكون أحد المذكورين في سلسلة نسبه معروفًا ببيع ما ذكر ، و العمل فيه ، كما نسب إليه أيضاً الحسين بن محمد و عبد الملك بن أحمد السيوريان المحدثان ، فيما ذكره القاموس ، و هو نسبة إلى بلد وقع في شرقي الجند - بالتحريك - الذي هو من جملة بلاد اليمن . انتهى

لكنه خلط في نقل كلام صاحب القاموس حيث قال : و السير بالفتح الذي يقدر من الجلد ج سيور و إليه نسب المحدثان الحسين بن محمد و عبد الملك بن أحمد السيوريان و د شرقي الجند منه يحيى بن أبي الخير السيري الممراني الخ . فالبلد الذي هو في شرقي الجند هو السير و النسبة إليه السيري لا السيور ولا السيوري . ←

و تتلمذ عند الشهيد و سمع منه عند ما ارتحل الشهيد إلى النجف الغري ، و توفي رحمه الله سنة ٨٢٦ الهجرية و دفن في مقابر النجف ^(١) .

إلا أنه حيٌّ معروف بحياته العلمية ، مذكور بكتبه القيمة ، و قد اعتنى المترجمون بالبحث و التنقيب عن كتبه ، و التطلع على ما فيها من النحقيقات و العوائد ، و التدقيقات و الفوائد ، يشنون عليه الثناء الجميل . فليس لنا إلا أن نعرفه بحياته العلمية ، و نسرد إليكم كتبه القيمة الثمينة .

→ على أنه قد ذكر شارح القاموس على ما في هامش طبعة مصر ج ٢ ص ٥٤ : قال شيخنا : و هذا - يعني النسبة الى لفظ الجمع - على خلاف القياس و قيل أنها - يعني المحدثين - منسوبان الى بلد اسمه سيور و صححه أقوام ، وفاته أبو القاسم عبد الخالق ابن عبد الوارث السيوري المغربي شيخ القيروان المتوفى ٤٦٠ هـ . انتهى .

(١) قال في الروضات : و من جملة ما يحتمل عندي قوياً هو أن يكون البقرة الواقعة في بركة شهبوان بغداد و المعروفة عند أهل تلك الناحية بمقبرة مقدار ، مدفن هذا الرجل الجليل الشأن بناء على وقوع وفاته رحمه الله في ذلك المكان أو أبعاده بأن يدفن هناك لكونه على طريق القافلة الراحلة الى العتبات العاليات و إلا فالمقداد بن أسود الكندي رحمه الله الذي هو من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه و آله مرقده الشريف في أرض بقبع المرقد الشريف لما ذكره المؤرخون المعتبرون من أنه رضى الله عنه توفي في أرضه بالجرف و هو على ثلاثة أميال من المدينة فعلم على الرقاب حتى دفن بالبقيع . انتهى . لكنه من عجيب الاحتمال حيث أن المسمين بالمقداد كثير و ليس لنا أن نقول بأن المقبرة المشهورة عندهم لما لم يكن للمقداد بن أسود الكندي فليكن للمقداد بن عبد الله السيوري بل الشيخ المترجم له قد توفي بالشهد الفروي على ساكنه آلاف التبعة و الثناء ضعي نهار الاحد السادس و العشرين من جمادى الآخرة سنة ٨٢٦ الهجرية و دفن بمقابر الشهد المذكور ، على ما صرح به تلميذه الشيخ حسن بن راشد الحلبي .

بل هو نفسه ينقل عن بعض الاصحاب التصريح بذلك حيث يقول فيه : و هو الذي يعبر عنه في فقهيات متأخرى أصحابنا بالفاضل السيوري و ينقل عن كتابه في آيات الاحكام كثيراً و كتبته أبو عباده و في بعض المواضع صفته أيضاً بالفروي « نزلا » و كأنه كان من جملة متوطنى ذلك الشهد المقدس حياً و ميتاً .

مشايخه

كان رحمه الله من أجلاء تلامذة الشهيد ، و الراوين عنه ، و هو :
تاج الشريعة ، و فخر الشيعة ، علامة المتقدمين ، شمس الملّة والدين ، أبو
عبدالله محمد بن الشيخ جمال الدين مكّي بن الشيخ شمس الدين محمد بن حامد بن أحمد
النبطي العاملي الجزيني - نسبة إلى جزين من قرى جبل عامل - وهو المعروف
بالشهيد الأول قدس الله سره ، ذو الفضل الباهر ، و الثناء العاطر ، أشهر و أعرف
و أعظم من أن يعدّ فضائله في هذا المجال .

كان مؤلفنا - أعلى الله مقامه - من مشاهير تلامذته و الراوين عنه ، له اختصاص
و حظوة عند الأستاذ ، و ولع بالبحث و التنقيب عنده ، و من ذلك عمد إلى كتاب
شيخه « القواعد الفقهيّة » فنضّده ورتّبه على أحسن ترتيب وسمّاه « ضد القواعد »
كما سجيى ، كما أنه سأل - أو كاتبه - في مسائل عديدة خلافيّة فأجاب عنها ، فسمّيت
تلك المسائل مع أجوبتها بكتاب « المسائل المقداديّة » قال صاحب الروضات : وهو
الذي يتقل عنه في كتبنا الاستدلالية الفتاوى و الخلافات و كان نسبة تلك المسائل
إلى تلميذه الشيخ مقداد السيوري قدس سره النوري^(١) .

و قد نقل رحمه الله كيفية شهادة أستاذه و شيخه الشهيد ننقله بعين عبارته
المنقولة المكتوبة :

قال العلامة المجلسي في بحار الأنوار^(٢) : وجدت في بعض المواضع ماصورته :
قال السيد عز الدين بن حمزة بن محسن الحسيني رحمه الله : وجدت بخط شيخنا
المرحوم المغفور له ، العالم العابد ، أبي عبدالله المقداد السيوري ما هذه صورته :
و قال صاحب المؤلّوة^(٣) : و رأيت بخط شيخنا العلامة أبي الحسن الشيخ

(١) الروضات ص ٥٩٣ .

(٢) راجع المستدرک ج ٣ ص ٤٣٨ .

(٣) راجع الروضات ص ٥٩٢ ، لؤلؤة البحرين ص ١٤٥ .

سليمان بن عبدالله البحرانيّ ما صورته : وجدت في بعض المجموعات بخطّ من أثق به منقولاً من خطّ الشيخ العلامة جعفر بن كمال الدين البحرانيّ ما هذه صورته : وجدت بخطّ شيخنا المرحوم المبرور ، العالم العامل ، أبي عبدالله المقداد السيوريّ ما هذه صورته :

كانت وفاة شيخنا الأعظم ، الشهيد الأكرم ، أغني شمس الدين عمّاد بن مكّيّ قدّس في حظيرة القدس سرّه ، تاسع عشر جمادى الأولى سنة ست وثمانين وسبعمائة قتل بالسيف ، ثمّ صلب ، ثمّ رجم ، ثمّ أُحرق ببِلدة دمشق ، لعن الله الفاعلين لذلك والرّاضين به ، في دولة بيد مرو ، وسلطنة برقوق ، بغتوى المالكيّ ، يسمّى برهان الدين وعبّاد بن جماعة الشافعيّ ، و تعصّب عليه في ذلك جماعة كثيرة بعد أن حبس في القلعة الدمشقيّة سنة كاملة .

و كان سبب حبسه أن وشي به تقيّ الدين الجبليّ - أو النخياميّ - بعد ظهور أمارات الارتداد منه ، و أنّه كان عاملاً ثمّ بعد وفاة هذا الواشي [الفاجر] ، فأقام على طريقته شخص اسمه يوسف بن يحيى ، و ارتدّ عن مذهب الاماميّة ، و كتب محضراً شتّع فيه على الشيخ شمس الدين عمّاد بن مكّيّ بأقاويل شنيعة ، ومعتقدات فضيعة و أنّه كان أفنى بها الشيخ عمّاد بن مكّيّ ، و كتب في ذلك المحضر سبعون نفساً من أهل الجبل ، ثمّ كان يقول بالامامة والتّشيع ، و ارتدّوا عن ذلك ، و كتبوا خطوطهم تعصّباً مع يوسف بن يحيى في هذا الشّأن ، و كتب في هذا ما يزيد على ألف من أهل السّواحل من المنتسبين ، و أثبتوا ذلك عند قاضي بيروت ، وقيل قاضي سيدا ، وأتوا بالمحضر إلى القاضي عبّاد بن جماعة لعنه الله بدمشق ، فنقذه إلى القاضي المالكيّ و قال له : تحكّم فيه بمذهبك و إلّا عزلتك .

فجمع الملك بيدمر الأُمراء و القضاة والشيّوخ ، لعنهم الله جميعاً ، وأحضروا الشيخ رحمه الله و أحضروا المحضر و قرئ عليه ، فأنكر ذلك وذكر أنّه غير معتقد له - مراعيّاً للتّقيّة الواجبة - فلم يقبل منه و قيل له قد ثبت ذلك شرعاً ولا ينتقض حكم القاضي .

فقال الشيخ للقاضي عباد بن جماعة : إنني شافعي المذهب وأنت إمام المذهب وقاضيه ، فاحكم في مذهبك ، وإنما قال الشيخ ذلك لأن الشافعي يجوز توبة المرتد ، فقال ابن جماعة لعنه الله : على مذهبي يجب حبسك سنة كاملة ثم استتابتك أما الحبس فقد حبست ، ولكن تب إلى الله واستغفر حتى أحكم بإسلامك ، فقال الشيخ : ما فعلت ما يوجب الاستغفار - خوفاً من أن يستغفر فيثبت عليه الذنب - فاستغفرك ابن جماعة وأكد عليه فأبى عن الاستغفار فصار ساعة ثم قال : قد استغفرت فثبت عليك الحق .

ثم قال للمالكي : قد استغفر والآن ما عاد الحكم إلي ، غدراً منه وعناداً لأهل البيت عليهم السلام ، ثم قال عباد : الحكم عاد إلي المالكي فقام المالكي وتوضأ وصلى ركعتين ثم قال : قد حكمت بإهراق دمه ، فألبسوه اللباس ، و فعل به ما قلناه من التتل ، و الصلب ، و الرجم ، و الاحراق ، و ساعد في إحراقه شخص يقال له عهد بن الترمذي مع أنه ليس من أهل العلم وإنما كان تاجراً فاجراً . انتهى

تلامذته و الرايون عنه

كان - رحمه الله - معلماً من الأعلام ، و وجهاً من وجوه أصحابنا ، يروى إليه طلاب العلم ، و رؤاد الفضل ، فهو شيخ من المشايخ العظام ، أ سطوانة للفقه و الكلام قد تخرج عليه جمع من الفقهاء ، و سمع منه كثير من مشايخ الاجازة :

منهم : شيخ مشايخ الامامية في عصره ، أبو الحسن علي بن هلال الجزائري مولداً العراقي أصلاً و محدثاً ، فقي إجازة المحقق الكركي للقاضي صفى الدين عيسى ، قال بعد ما أثنى على شيخه أبي الحسن علي بن هلال الجزائري ثناء بالغا : و هذا الشيخ الجليل يروي عن جماعة من الأساطين من أجلاء تلامذة الشهيد الأول و فخر المحققين منهم الشيخ مقداد بن عبد الله السيوري عن الشهيد ^(١)

(١) المستدرک ج ٣ ص ٤٣٥ ، الروضات ص ٦٣٩ .

٢ - الشيخ شمس الدين محمد بن الشجاع القطان الأنصاري الحلي العالم الكامل صاحب كتاب معالم الدين في فقه آل ياسين المعروف بابن القطان .

٣ - رضي الدين عبد الملك بن شمس الدين إسحاق بن عبد الملك بن محمد بن محمد بن فتحان الحافظ القمي محدثاً القاساني مولداً .

٤ - الشيخ الصالح العالم الفاضل زين الدين علي بن الحسن بن علالة وكان من تلامذته أيضاً أجازته في ثاني جمادى الآخرة سنة ٨٢٢ قال صاحب الرياض: رأيت كتاب الأربعين حديثاً للمقداد رحمه الله في أردبيل في مجموعة بخط تلميذ المصنف و عليه إجازته له صورتها:

« أنهى قراءة هذه الأحاديث الشيخ الصالح العالم الفاضل زين الدين علي بن حسن بن علالة وأجزت له روايتها عني عن مشايخي قدس أرواحهم وكتب المقداد ابن عبدالله السيوري في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٨٢٢ ^(١) .

٥ - الفاضل الفقيه والشاعر الأديب الشيخ حسن بن راشد الحلي ، وكان من تلامذته أيضاً ، له أرجوزة في تاريخ الملوك والخلفاء ، وأرجوزة في تاريخ القاهرة ، وأرجوزة نظم فيها ألفية الشهيد قدس سره المسماة « بالجمانة البهية في شرح الألفية » فرغ من نظمها سنة ٨٢٥ وعدد الأبيات ٦٥٣ ، وقد قرأ منظومته الجمانة هذه شيخه المقداد تقريراً لطيفاً ، وهو الذي أُرُخ وفاة شيخه المقداد لسنة ٨٢٦ ، له أيضاً قصائد تعرف بالحليّات وغير ذلك ^(٢) .



وكان رحمه الله معاصراً للشيخ فخر الدين أحمد بن عبدالله بن سعيد بن المتوجّج البحراني صاحب المؤلفات الكثيرة التي منها « النهاية في تفسير الخمسمائة آية » وهي آيات أحكام القرآن بمقتضى حصر الفقهاء المحققين ^(٣) . قال في اللؤلؤة عند

(١) النّديّة ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) الإعلام للزركلي ج ٢ ص ٢٠٤ . النّديّة ج ١ ص ٤٢٩ و ٤٦٥ .

(٣) الرّوضات ص ٢٠ ، المستدرك ج ٣ ص ٤٣٥ .

ذكره لابن المتوَّج : كان معاصراً للشَّيخ المقداد صاحب كنز العرفان و هو المعنيُّ بقوله قال المعاصر (١)

أقول : قد عبَّر المصنّف رحمه الله عنه بقوله : قال المعاصر في ص ١٠٨ و ١٤٣ و ٢٢٢ و ٣٩٠ و غير ذلك من طبعتنا هذه و كأنّه ينقل عن كتابه النّهاية في آيات الأحكام و هذا دليل على أن كتابه النّهاية كان عند المصنّف رحمه الله يطالعه فيبحث عنه و لذلك يقول : قال المعاصر . و أمّا ما ذكره الرّوضات : « و المعني بقوله فيه (يعنى كتاب النّهاية) قال المعاصر هو الشَّيخ شرف الدّين مقداد بن عبد الله السيوري في كنز العرفان (٢) » فالظاهر أنّه خلط للكلام صاحب اللؤلؤة كما لا يخفى . و كان للمقداد رحمه الله ولد يسمّى عبد الله و لأجل ذلك كنوه بأبي عبد الله و هو الذي ألّف له المقداد كتاب الأربعين حديثاً ، على ما صرّح به في رياض العلماء (٣) .

تأليفه

كان رحمه الله - فاضلاً محققاً مدقّقاً أديباً ، ذارأى بديع ، و ذوق لطيف فأتقن تأليفه و كتبه أحسن إتقان ، و رتبها على أجمل ترتيب و أقوم برهان ، أودع فيها من لطائف التّحقيقات ، و بدايع الفوائد ، ما يروق الناظر ، و يفيد الطالب ، و يهديه إلى بغيته المطلوبة .

فمنها رسالة آداب الحجّ . قال في الرّياض : رأيته في مجموعة بخطّ تلميذ المصنّف رحمه الله الشَّيخ زين الدّين عليّ بن الحسن بن علالة ، و على ظهره إجازة المصنّف لتلميذه الكاتب المذكور ، و تاريخ الإجازة الخامس والعشرون من جمادى الآخرة سنة ٨٢٢ (٤) .

(١) اللؤلؤة ص : ١٧٦ .

(٢) الرّوضات ص ٢٠ .

(٣) الرّوضات ص ٦٩٣ .

(٤) النّويزة ج ١ ص ١٧ .

و منها الادعية الثلاثون . يحوى ثلاثين دعاء من أدعية النبي والأئمة المعصومين عليهم السلام ، قال في الذريعة^(١) : رأيت نسخة منه بخط جعفر بن محمد بن بكّة الحسيني سنة ٩٤٠ في كتب السيد محمد علي السبزواري بالكاظمية .
و منها الاربعون حديثاً . قال صاحب الرياض : رأيت في أردبيل في مجموعة بخط تلميذ المصنف -ره- وعليه إجازته له وقد ألقه لولده الشيخ عبدالله كما مرّ الإشارة إليه .

و منها ارشاد الطالبين : إلى نهج المسترشدين . هو شرح نهج المسترشدين في أصول الدين تأليف العلامة الحلّي . شرحه المترجم له رحمه الله بعنوان « قال : أقول : » فرغ منه آخر نهار الخميس الحادي والعشرين من شعبان سنة ٧٩٢ ، و طبع ببمبئي سنة ١٣٠٣^(٢) .
و منها شرح ألفية الشهيد قدّس سرّه^(٣) قال في التؤلؤة نسبه إليه بعض مشايخنا المعاصرين نور الله مراقدهم^(٤) .

و منها الانوار الجلالية : في شرح الفصول النصيرية لخواجه نصير الدين الطوسي . و الفصول أصله فارسيّ قد ترجمه إلى العربية ركن الدين محمد بن عليّ الجرجاني تلميذ العلامة الحلّي و المؤلّف رحمه الله قد شرح تلك النسخة المعربة بعنوان « قال أقول » و صدره باسم الملك جلال الدين عليّ بن شرف الدين المرتضى العلوي الحسيني الآوي ، و سمّاه باسمه . قال في الذريعة : رأيت منه نسخاً منها نسخة بخط عليّ بن هلال والظاهر أنّه الكركي^(٥) المجاز من المحقق الكركي

(١) ج ١ ص ٣٩٦ .

(٢) الذريعة ج ١ ص ٥١٥ .

(٣) الذريعة ج ٢ ص ٢٩٧ .

(٤) الروضات ص ٦٣٩ .

(٥) بل هو علي بن هلال الجزائري المجاز من المحقق الكركي كما مرّ في تلامذته و كأنّه من سهو الكاتب أو الطابع . راجع الذريعة ج ٢ ص ٤٢٣ .

تاريخ كتابتها سنة ٩٨٠ هـ ، و قال في الروضات : و إنما نقله إلى العربية (يعني
 الفصول النصيرية) قريباً من عصر المصنف شيخنا المحقق ، المنقن المصنف ، ركن
 الملّة و الدين ، محمد بن عليّ الفارسيّ الجرجانيّ الأصل و المحدث ، و الاسترآباديّ
 المنشأ و المولد ، كما استفيد لنا من شرحه الرشيقيّ الذي كتبه على سبيل التحرير
 و التحقيق الشيخ مقداد بن عبدالله السيوريّ الحلبيّ فيما وجدنا النسبة إليه - رحمه
 الله - على ظهر بعض نسخه الذي شاهدناه ، و فيه أيضاً أن قلم هذا الشارح المؤيد
 المسدّد ، خدم بشرحه ذلك جناب صاحب البلد ، و الملك الأوحد الأمجد ، و
 الرئيس الأجلّ الأنجب الأرشد الأسعد ، الأمير جلال الدين أبي المعالي عليّ بن
 شرف الدين المرتضى العلويّ الحسينيّ الآويّ ، و سمّاه من هذه الجهة ، و العلة
 الغائبة ، بالأنوار الجلالية للفصول النصيرية ^(١) .

و منها تجويد البراعة : في شرح تجريد البلاغة . في علمي المعاني و البيان
 المتن تأليف الشيخ كمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم الجرجانيّ المتوفى ٦٧٩
 و يقال له أصول البلاغة . و بلحاظ الجنس سمّى الفاضل المقداد شرحه له بتجويد
 البراعة في شرح تجريد البلاغة ^(٢) .

و منها التفتيح الرائع : في شرح مختصر الشرائع . قال صاحب الروضات :
 و أمّا كتابه التفتيح ، الذي هو في الحقيقة معلمه الوضيع ، فهو أمتن كتاب في الفقه
 الاستدلاليّ ، و أرزن خطاب ينفع به الدانيّ و العاليي ، و فيه من الفوائد الحارّة
 شي. كثيراً و من الزوائد النافعة نبد غفير ، منها ما نقل فيه عن ابن الجوزي أنّه
 قال في وجه تسمية أيام البيض . من أقسام الآونة في الشهور : سمّيت بذلك لبياض
 لياليها و العامة تقول : الأيام البيض . حتّى أن بعض الفقهاء جرى في كتبه على
 طريق العامة في ذلك و هو خطأ فإنّ الأيام كلّها بيض لكنّ العرب سمّيت كلّ
 ثلاث ليال من الشهر باسم و سيأتي تفصيلها في النكاح .

(١) الروضات ص ٥٨١ و ٥٨٢ .

(٢) الذريعة ج ٣ ص ٣٥٢ .

ثم ذكر في كتاب النكاح أن العرب تسمي كل ثلاث ليال من الشهر باسم فلها حيث تد عشرة أسماء : غرر ، ثم نقل ، ثم تسع ، ثم عشر ، ثم بيض ، ثم درع ثم ظلم ، ثم حنادس ، ثم الدادي ، ثم محاق فذكر وجه تسمية الأيام بتلك الأسماء فراجع (١)

وقال في الذريعة : التقيح الرائع من المختصر النافع الذي هو اختصار الشرايع . والتقيح شرح وبيان لوجه تردّداته في المختصر الذي هو كآصله للمحقّق الحلبي المنوفى ٦٧٦ والشرح للفاضل المقداد وهو شرح تام من الطهارة إلى الديات في مجلدين بعنوان قوله : قوله : فرغ منه في تاسع ربيع الأول سنة ٨١٨ ونسخة عصر المؤلف توجد في الخزنة الرضوية كما في فهرستها كتبت في ٨٢١ (٢)

ومنها الجامع الفوائد : في تلخيص القواعد . كما نسب إليه قدّس سرّه (٣) وكأنّه بعد ما نضد كتاب شيخه الشهيد القواعد الفقيهة وسمّاه نضد القواعد على ما يأتي ، لخصه ثانياً وسمّاه الجامع الفوائد في تلخيص القواعد

ومنها شرح سي فصل : لخواجه نصير الدين الطوسي في النجوم والتقويم الرقعي (٤)

ومنها كنز العرفان : في فقه القرآن وسيأتي تمام البحث فيه .

ومنها اللوامع الالهية : في المباحث الكلامية قال في الروضات : من أحسن ما كتب في فنّ الكلام ، على أجل الوضع وأسدّ النظام ، وهو في نحو من أربعة آلاف بيت ، ليس فيه موضع لبيت كان كذا وليت (٥) .

ومنها النافع يوم الحشر : في شرح الباب الحادي عشر ، للعلامة . وهو المنداول عند الطالب المطبوع مراراً من بين الشروح ، وقد كتبت عليه حواشي و تعليقات (٦) .

(١) الروضات ص ٦٣٩ . (٢) الذريعة ج ٤ ص ٤٦٣ .

(٣) ربحانة الادب ج ٣ ص ١٨٢ . الاعلام للزركلي ج ٨ ص ٢٠٨ .

(٤) الروضات ص ٦٣٩ . (٦) الذريعة ج ٣ ص ٧ .

و منها **نضد القواعد الفقهية** : على مذهب الامامية . قال في الروضات :
 وهو كتاب بديع رتب فيه قواعد شيخه الشهيد على ترتيب أبواب الفقه و
 الأصول من غير زيادة شيء . على أصل ذلك الكتاب ، غير ما رسمه في مسألة
 القسمة منه .

قال قدس سره في ديباجة كتابه ذلك : أما بعد فإن إتياع الحسنة بالحسنة
 في العمر الذي سنة منه سنة ، من أعظم الرغائب ، و أسنى المواهب ، و لما وفق الله
 لزيد كتاب اللوامع الإلهية ، في المباحث الكلامية ، رأيت إتباعه بكتاب في المسائل
 الفقهية ، و المباحث الفروعية ، إحدى الحسنين ، و أجدى الموهبتين ، و كان شيخنا
 الشهيد قدس سره قد جمع كتاباً مشتملاً على قواعد و فوائد في الفقه تأنيساً للطلبة
 بكيفية استخراج المنقول من المعقول ، و تدريباً لهم في اقتناص الفروع من الأصول
 لكنه غير مرتب ترتيباً يحصله كل طالب ، و ينتهز فرصه كل راغب ، فصرفت
 عنان العزم إلى ترتيبه و تهذيبه ، و تقرير ما اشتمل عليه و تقريبه ، و سميته نضد
 القواعد الفقهية على مذهب الامامية الخ^(١)

وقد رتبته على مقدمة في تعريف الفقه وما يتعلق بذلك ، و قطبين : الأول
 منهما في العبادات و الثاني في المعاملات و فيه أحكام العقود و الإيقاعات .

وقد كان عندنا نسخة منه تفضل بها الفاضل المحترم الأستاذ المكرم مرتضى
 المدرسي الجاردهي ، فنقلنا قاعدتين منه الأولى في ص ١٣٥ و الثانية في ص ١٩٨
 حيث أحال المصنف رحمه الله توضيح المرام إلى كتابه النضد . فراجع .

و منها **نهج السداد** : في شرح واجب الاعتقاد ، للعلامة^(٢) .

و منها **شرح مبادئ الأصول** : للعلامة^(٣) .

و منها **تفسير مفمضات القرآن**^(٤) .

(١) الروضات ص ٦٣٩ .

(٢) الروضات ص ٦٣٩ .

(٤) ديبانة الادب ج ٣ ص ١٨٢ .

التعريف بالكتاب

كنز العرفان ؟

قد ألفت الباحثون المدققون من أصحابنا رضوان الله عليهم مؤلفات كثيرة في آيات الأحكام قديماً وحديثاً لكنه لم يرزق واحد منها من الشهرة والرغبة والتنافس في أخذه ونسخه وبحثه والتطلع عليه مثل ما رزق هذا السفر القيم الذي ألفه الفاضل الفقيه ، والمحقق النبهي ، الشيخ جمال الدين ، وشرف المعتمدين ، أبو عبد الله المقداد بن عبد الله السيوري المعروف بالفاضل السيوري والفاضل المقداد ، وليس ذلك إلا لفضله الباهر ، وبيانه القاهر ، وتحقيقاته العميقة ، وفوائده العامة الأنيقة . فطارصيت هذا المؤلف كفضل مؤلفه بين العام والخاسر وتعاطى نسخه وكتابته الفضلاء والعلماء ، ورغب فيه كل باحث وطالب ، فترى نسخه الخطيصة وافراً موجوداً في كل مكتبة ، وعندنا منه ثلاث نسخ خطية قابلنا عليها نسختنا المطبوعة هذه وسنعرّفها بعيد هذا .

و هذا السفر القيم كنز العرفان في فقه القرآن في فضله واشتهار صيته يشبه مجمع البيان في تفسير القرآن لأمين الدين الفضل بن الحسن الطبرسي . كما أنه يشبهه في نسقه وترتيبه ، ونقل الأقوال ، وحسن الانسجام ، وبديع الجمال . وقد اعتمد عليه مؤلفنا أعلى الله مقامه فأكثر النقل منه عند بيان الأقوال ، ونقل الأحاديث والروايات ^(١) وشأن نزول الآيات ، كما ستعرف ذلك عند سبر

(١) وقد نقل منه رحمه الله الاقوال في قوله تعالى « ثم افيضوا من حيث أفاض الناس » الآية فنقل فيه عن المجمع على ما هو الظاهر من عبارتيهما قولين : أولهما عن الباقر عليه السلام وابن عباس وجماعة أن المراد افاضة عرفات وتانيهما عن الصادق عليه السلام والجبايي أن المراد افاضة المشعر . قالوه والذى يقوى في نفسي لأنه ذكر افاضة عرفات —

أوراق الكتاب مع ما أشرنا إليه في ذيلها من المصادر و المآخذ .

وكما اشتهر عند العامة تفسير مجمع البيان للطبرسي^١ اشتهر عندهم كنز العرفان للفاضل السيوري^٢ ، وقد عنوانه بعض المتأخرين من المعاصرين في كتابه « التفسير والمفسرون^(١) » .

فجعل كتابه رابع أربعة بعد كتاب أحكام القرآن للجصاص و ابن العربي^٣ و قال : مؤلف هذا التفسير هو مقصد بن عبدالله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوري^٤ أحد علماء الإمامية الاثني عشرية ، و المعروف بينهم بالعلم و الفضل ، و التحقيق و التدقيق ، و له مؤلفات كثيرة . . .

ثم قال : تحت عنوان « التعريف بهذا التفسير و طريقة مؤلفه فيه » :
ينعرض هذا التفسير لآيات الأحكام فقط ، و هو لا ينمشتى مع القرآن سورة سورة على حسب ترتيب المصحف ، ذاكرها في كل سورة من آيات الأحكام كما فعل الجصاص و ابن العربي^٥ مثلاً ، بل طريقته في تفسيره : أنه يعقد أبواباً كأبواب

أولاً . لكنه كما ذكرنا في الذيل لا يشر على رواية تشع بذلك النقل عن أبي عبدالله عليه السلام كما اعترف به الجزائري في فرائد الدرر و الادبيل في زبدة البيان .

و عندي أنه اشتبه عليه كلام صاحب المجمع عند النقل منه أو كان نسخه ناقصة أو سقيمة بالتقديم و التأخير فإنه قال :

و الثاني أن المراد به الافاضة من المزدلفة الى منى يوم النحر قبل طلوع الشمس للمرمى و النحر عن الجبائي قال : و الآية تدل عليه لأنه قال « فاذا أفضتم من عرفات » ثم قال « ثم أفوضوا » فوجب أن يكون افاضة ثانية . . . و الناس الدراد به ابراهيم و قيل إن الناس ابراهيم و اسماعيل و اسحاق و من بعدهم من الانبياء عن أبي عبدالله عليه السلام . انتهى .

وقد يؤيد كون منشأ الاشتباه سقاة النسخة ، أن المؤلف نقل الاختلاف في الدراد من الناس بعد نقله القول الأول مع أن الطبرسي نقله بعد القول الثاني . فكان قوله « عن أبي عبدالله عليه السلام » كانت في نسخه موصولة بقول الجبائي فتوهم نسبتها الى أبي عبدالله عليه السلام . فراجع .

(١) ج ٢ ص ١٣١ .

الفقه ، و يدرج في كل باب منها الآيات التي تدخل تحت موضوع واحد ، فمثلاً يقول : باب الطهارة ثم يذكر ماورد في الطهارة من الآيات القرآنية ، شارحاً كل آية منها على حدة ، مبيناً ما فيها من الأحكام ، على حسب ما يذهب إليه الامامية الاثنا عشرية في فروعهم ، مع تعرضه للمذاهب الأخرى وردّه على من يخالف ما يذهب إليه الامامية الاثنا عشرية ، إلى آخر ما قال .



وقد اعتمدنا في تصحيح الكتاب و مقابله على السختين المطبوعتين من قبل إحداهما المستقلة المطبوعة بالقطع الوزيري ، و ثانيهما المطبوعة في هامش تفسير عماد ابن القاسم الاسترابادي المنسوب إلى الامام العسكري عليه السلام بالقطع الكبير .

وعلى نسخ خطية نذكر منها ثلاث نسخ مصححة مع صورتها الفتوغرافية :
١ - نسخة عتيقة مصححة و عليها حواشي كثيرة غير أنها ناقصة من ورق ١٢٥ إلى ورق ١٣٣ و من ورق ٢٦٧ إلى ورق ٢٨٣ و هو آخر الكتاب و هكذا قد ضاع قد سطر أو سطرين من ورق ١٨٤ إلى ورق ٢٦٧ آخر النسخة العتيقة فرقعها الوصال و كتب عليها بخط آخر .

و قد كتب على ظهر النسخة عماد الموسوي الجزائري في ١١ شعبان ١٣٨٣ ما هذا الفظه :

هذا كتاب كنز العرفان في شرح آيات الأحكام للفاضل المقداد قدس سره و هو مطبوع ، و النسخة تمتاز بالتعليقات التي عليها للعلامة الشيخ يعقوب بن إبراهيم البخيتاري الحويزي المتوفى حدود سنة ١١٥٠ المترجم في الإجازة الكبيرة لمعاصره العلامة النابغة السيد عبدالله الجزائري المتوفى ١١٧٣ و قد كانت ناقصة فكملها الفاضل الشيخ حسين بن الحسن بن علي بن علي النجار التستري ، والد العلامة المجتهد الواعظ الشيخ جعفر الشهير و كانت لي فوهبتها لشيخنا العلامة النقي ، الحاج الشيخ عماد تقي حفيد الشيخ المزبور و أرجو منه القبول ، وأنتمس منه الدعاء . انتهى

٢ - نسخة مصحّحة مخطوطة بخط جَيِّد كتبه مسعود بن حيدر الحسيني الزواري فرغ منها ليلة الأربعاء الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة تسع و تسعين و تسعمائة . (٩٧٩) . وعليها حواشي منفردة و في أولها لوحة منخّبة .

٣ - نسخة مصحّحة مخطوطة بخط علي أكبر بن عين الله الويسي فرغ منها في شهر جمادى الآخرة من سنة ١٠٤١ . وعليها أيضاً حواشي منفردة .

و هاتان النسختان لمكتبة آية الله العلامة الأستاذ أبي المعالي السيد شهاب الدين الحسيني المرعشي النجفي دامت بركاته .

والحمد لله أولاً و آخراً

ربيع الثاني ١٣٨٣
محمد الباقر البهروزي

في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين

يظهر بوضوح الزيادة عن نسخ وجعل في النسخين وفي قوله لا يهدي القوم الضالين
 المصحف قال الشيخ في رصده فقال لا يهدي القوم الضالين وفي قوله لا يهدي القوم الضالين

صفة فقهية على قول من كتب ولما بين من قرأه قال صما بنا مع السلام
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين
 في قوله لا يهدي القوم الضالين في قوله لا يهدي القوم الضالين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أنزل^(١) على عبده الكتاب لكل شيء تبياناً ، وجعله لتصديق نبوته وتأييد رسالته معجزاً وبرهاناً ، فنزله نوراً وهديً وعبرة للعالمين ، وضمنه جوامع الكلم فكان تبصرةً وذكرى للعالمين ، وأخرس بفصاحته ألسنة العرب العرباء^(٢) وأبكم ببلاغته مصاقع^(٣) البلغاء ، وأتقن تهذيبه وأحكم ترتيبه غاية الأحكام ، وصيّرهُ دليلاً وحجةً للحكام في اقتناص^(٤) الأحكام ، وعصم من تمسك به

(١) قد اجتمعت التعمية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى : > نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس . - آل عمران ٣ - وزعم الزمخشري أن بين التعميتين فرقاً فقال : لما نزل القرآن منجماً والكتابان جملة جيبه بنزل في الاول وانزل في الثاني ، وأما قال هوفى خطبة الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً ، ونزله بحسب المصالح منجماً ، لأنه أراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا (وهو الانزال المذكور في > انا انزلناه في ليلة القدر < - القدر ١ وفي قوله تعالى : > شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن < . - البقرة ١٨١ - واما قول القفال : ان المعنى انزل في وجوب صومه او الذي انزل في شأنه فتكلف لا داعي اليه) و بالثاني تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وآله نحو ما في ثلاث وعشرين سنة اه قاله ابن هشام في معنى اللبيب .

(٢) العرباء : الصرحاء الخلس من العرب .

(٣) مصاقع جمع مصقع كمنبر البليغ الذي لا يرجع عليه في الكلام والعالي الصوت

(٤) الاقتناص الاصطيد .

و بالعتره من الزينغ و الطغيان ، و وعد على التمسك بهما الفوز برضاء و الخلود في الجنان .

و الصلوة على المكني عنه بالعبودية و النبوة و الارسال ، المنعوت بالرافة الموصوف بالرحمة المؤيد بالعصمة في الأقوال و الأفعال ، محمد البشير النذير ، والداعي إلى الحق و السراج المنير ، و على آله المعصومين و عترته الأطهرين ، كنوز العلم و رعايته و دعاء الحق و ولاته ما استدارت الخضراء على الغبراء ، و استنارت الغبراء من الخضراء .

أما بعد : فإن القرآن بحر لا ينفى عجائبه ، و ليج لا ينقضي غرائبه ، من طلب الهدى و جده في ظواهره و خوافيه ، و من رام العصمة من العمى و جدها في منشوره و مطاويه ، علومه لا تعد و لا تحصى ، و فنونه لا تحصر و لا تستقصى ، و كان علم الأحكام الشرعية و المسائل الفقهية الذي هو فن من فنونه و قِطْف ^(١) من غصونه أعم نفعاً للعوام و الخواص ، و أجدى عائدة و أولى بالاختصاص ، إذ به ينتظم قواعد المعاش في العاجلة ، و يتم سعادة المعاد في الآجلة ، و كانت الآيات الكريمة التي هي مرجع جملة من مسائله أجل حجج فتواه و أكبر دلائله ، قد اعتنى العلماء بالبحث عنها و استخراج السر الدفين منها ، لكنني لم أظفر بكتاب في تنقيح تلك الآيات بما يبرد الغليل و يشفي العليل ، و يحتوي على جملة ما يبغيه الراغب ، و يستطرفه الطالب بل إماماً مسهب ^(٢) بذكر الأقاويل و الأخبار ، أو مقصر قد ملل بالإيجاز و الاختصار فحداني ذلك على وضع كتاب يشتمل على فوائد قد خلا عنها أكثر التفسير و فرائد لم يعثر عليها إلا كل نحري ، و ضمنت إلى ذلك فروعاً فقهية تقتضيهانصوص تلك الآيات أو ظواهرها ، و نكات معان و عجيب غرائب يلمع لدى الفضلاء زواهرها ، يظهر بذلك من الآيات سرها المكنون و جوهرها الثمين المصون بحيث يجب بذلك الناظرون و ما يعقلها إلا العالمون . و سميت : كنز العرفان في فقه القرآن والمسؤول

(١) القطف المقنود و يقال له بالفارسية خوشه و اسم للثمار المقطوفة .

(٢) مسهب أى مكثرفى الكلام . .

من ذي الجود والإفضال ، أن يجعله نوراً في صحائف الأعمال ، إنّه بطوله وكرمه يسمع ويجيب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

وهو مرتّب على مقدّمة وكتب ، أما المقدّمة فيشتمل على فوائد ^(١).

الأولى : اللفظ المفيد وضعاً إن لم يحتمل غير ما فهم منه بالنظر إليه فهو النص وإن احتمل فإن ترجّح أحد الاحتمالين بالنظر إليه أيضاً فهو الظاهر والمرجوح المؤوّل ، وإن تساوى الاحتمالان فهو المجمل ، والقدر المشترك بين النص والظاهر هو المحكم ، والمشارك بين المجمل والمؤوّل هو المتشابه . وقد يترّك بعض هذه مع

(١) و للقدس الاردبيلي هنا بياناً تنقله بعين عبارته قال : اعلم اننا فائدة لابد قبل الشروع في المقصود من الإشارة إليها وهي ان المشهور بين الطلبة انه لا يجوز تفسير القرآن بغير نص وانزحتي قال الشيخ ابو علي الطبرسي قدس سره في تفسيره الكبير : واعلم انه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة عليهم السلام : ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالانرا الصحيح والنص الصحيح ، وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال : من فسر القرآن برأيه فاصاب الحق فقد اخطأ قالوا : وكره جماعة من التابعين القول في القرآن بالرأى كسميد بن المسيب وسالم بن عبد الله وغيرهما ، والقول في ذلك ان الله سبحانه ندب الى الاستنباط ووضح السبيل اليه ومدح اقواماً عليه فقال : > لعلهم الذين يستنبطونه منهم < - النساء ٨٤ - و ذم آخرين على ترك تدبره والاضراب عن التفكير فيه فقال : > افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب اقفالها < - معهود ٢٦ - وذكر ان القرآن منزل بلسان العرب فقال : > انا جعلناه قرآناً عربياً < - الزخرف ٢ - الى ان قال : هذا وامثاله يدل على ان الخبر متروك الظاهر فيكون معناه ان صح : ان من حمل القرآن على رأيه ولم يعلم شواهد ألفاظه فاصاب الحق فقد اخطأ الدليل ، وقد روى ان النبي صلى الله عليه وآله قال : ان القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على احسن الوجوه . - وروى عن عبد الله بن عباس انه قال : قسم وجوه التفسير على اربعة اقسام : تفسير لا يحد احد لبعائته وتفسير يعرفه العرب بكلامهم وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا يعلمه الا الله عز وجل فاما الذي لا يحد احد لبعائته فهو ما يلزمه الكافة من الشرايع التي في القرآن و جمل دلائل التوحيد ، و اما الذي يعرفه العرب بلسانها فهو حقائق اللغة ومصوغ كلامهم ، و اما الذي يعلمه العلماء فهو تأويل المتشابه وفروع الاحكام ، و اما الذي لا يعلمه الا الله عز وجل -

بعض ، مثال النص : قوله تعالى : « قل هو الله أحد »^(١) إذ لا يحتمل غير الوجدانية
 مثال الظاهر : قوله « و امسحوا برؤوسكم و أرجلكم »^(٢) مثال المؤول : « يد الله
 فوق أيديهم »^(٣) في إرادة القدرة ، مثال المجمل : « واللّيل إذا عسعس »^(٤) في احتمال
 أقبل وأدبر .

الثانية : اللفظ الدالّ على الماهية إمّا أن يدلّ عليها من حيث هي لا بقيد
 وحدة أو كثرة أولاً ، والأوّل المطلق والثاني إن دلّ بقيد وحدة فأمّا معيّنة فهو العلم
 كزيد والمضمر ، أو غير معيّنة وهو النكرة ويقال له أيضاً الشخص المنتشر ، وإن دلّ
 بقيد كثرة فأمّا محصورة بالنظر إليه و هو اسم العدد ، أو غير محصورة فأمّا أن يكون
 شاملة لكلّ الأفراد فهو العام أو غير شاملة وهو الجمع المنكّر ، فالفرق حينئذ بين العام

→ فهو ما يجري مجرى التوبى وقيام الساعة . اقول : تحرير الكلام إن الخبر محمول على
 ظاهره غير متروك الظاهر وأنه صحيح مضمونه على ما اعترف به في أوّل كلامه حيث قال :
 قد صحّ عن النبي صلى الله عليه وآله بيانه أن الشيخ ابا عليّ رده قال في أوّل تفسيره : التفسير
 معناه كشف المراد من اللفظ المشكلي ، والتأويل ردّ أحد المحتلين الى ما يوافق الآخر
 وقيل : التفسير كشف الغطى ، والتأويل انتهاء الشيء ومصره وما يؤلّ إليه امره ، وهما
 قريبان من الاولين ، فالمعنى من فسر وبين وجزم وقطع بأن المراد من اللفظ المشكل مثل
 المجمل و المتشابه كذا بان يحلّ المشترك اللفظي مثلاً على أحد المعاني من غير مرجح و
 هو أمّا دليل نقلّي كخبر منصوص أو آية أخرى كذا لك أو ظاهر أو إجماع ، أو عقلی
 أو المعنوی المراد به أحد معانيه بخصوصه بدليل غير الدلائل المذكورة على فرد معيّن
 فقد اخطأ .

و بالجملة المراد من التفسير المنوع برأيه وبغير نصّ هو القطع بالمراد من اللفظ
 النقيض لظاهره من غير دليل بل بمجرد رأيه وميله واستحسان عقله من غير شاهد معتبر شرعاً
 كما يوجد في كلام البدعيين و هو ظاهر لمن تتبّع كلامهم والنسج منه ظاهراً عقلاً و
 النقل كاشف عنه و هذا المعنى غير بعيد عن الاخبار المذكورة بل ظاهرها ذلك .

(٢) البائدة ٦ .

(١) الاخلاص ١ .

(٤) التكوير ١٧ .

(٣) الفتح ١٠ .

والمطلق أن المطلق يدل على الماهية من حيث هي لا بقيد وحدة أو كثرة
والعام يدل عليهما مع قيد الكثرة الشاملة ، وألفاظ العموم : كلٌ وجميع ومتى ومن
وما وحيثما وأنتى و الجمع المعرف باللام و الجمع المضاف وألحق غيرها و تحقيقه
في الأصول .

ثم العام إن ورد [عليه] ما يدل على إخراج بعض ما يصح أن يتناوله اللفظ سمي
ذلك المخرج مخصصاً والعام مخصصاً ، وكذا المطلق إن ورد ما يدل على الماهية بصفة
زائدة سمي ذلك مقيداً والمطلق مقيداً ، وكذلك المجمل إن ورد لفظ أو فعل مبين
لأحد محتملاته سمي ذلك مبيناً والمجمل مبيناً وتحقيق ذلك كله في أصول الفقه .
الثالثة : اشتهر بين القوم أن الآيات المبحوث عنها نحو من خمسمائة آية و
ذلك إنما هو بالمتكرر و المتداخل وإلا فهي لا تبلغ ذلك ، فلا يظن من يقف على
كتابنا هذا و يضبط عددها فيه : أننا تركنا شيئاً من الآيات فيسبى الظن به ولم
يعلم أن المعيار عند ذوي البصائر والأبصار ، إنما هو التحقيق والاعتبار ، لا الكثرة
والاشتهار .

و على التقديرين يرد هنا سؤال تقريره أنه ورد في الحديث عنهم عليهم السلام :
القرآن أربعة أرباع ربع فينا و ربع في عدونا و ربع [في] فرائض و أحكام و ربع في
قصص و أمثال ^(١) و القرآن ستة آلاف آية و ستمائة و ستة وستون آية فكيف
يكون خمسمائة و أقل ربعه ؟ و الجواب من وجهين :

الأول : ليس المراد الربع حقيقة و هو جزء من أربعة أجزاء متساوية في
المقدار ، بل الربع باعتبار المعنى فلا يلزم أن يكون الأرباع متساوية من حيث المقدار .
الثاني : أن الفرائض والأحكام قد تكون فقهية وقد تكون أصولية والآيات
المذكورة فقهية لا غير فجاز كون تمام الربع في فرائض وأحكام غير فقهية إذا تقرر
هذا فلنشرع في الكتب .

﴿ كتاب الطهارة ﴾

و فيه مقدمة و آيات .

أما المقدمة : فالطهارة لغة النزاهة قال الله تعالى : يَا مُرَيِّمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ (١) أي نزهك وشرعاً تطلق حقيقة عند بعضهم على رافع الحدث أو المبيح للصلاة فنعريفها حينئذ هو ما يبيح الدخول في الصلاة وإن أطلقت على غير المبيح فمجاز كفصل الجمعة والوضوء المجدد و عند الأكثر تطلق عليهما حقيقة فأجود تعريفاتها حينئذ استعمال ظهور مشروط بالنية ، وقد تطلق مجازاً بالاتفاق على إزالة الخبث إما عن الثوب أو عن البدن لأن إزالة الخبث في التحقيق أمر عديم فلاحظ له في المعاني الوجودية حقيقة ، وهل إطلاقها في المعنى الحقيقي متواط أو مشكك ؟ فيه خلاف ، ومقصود الكتاب هنا ذكر الطهارة بسائر اعتباراتها المذكورة حقيقة ومجازاً .

و أما الآيات ، فالأولى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَعْلَمَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٢) » .

هنا مسائل :

١ - قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » مورد سؤال تقريره أنه يلزم اختصاص الوجوب بالمؤمنين مع أن عندكم الكافر مكلف بالفروع ؟ (٣) جوابه :

(٢) البائدة : ٦ .

(١) آل عمران : ٣٧ .

(٣) القول بتكليف الكفار بالفروع ليس معتصماً بالشبهة ، بل أكثر الشافية عليه ←

اللزوم من حيث مفهوم المخالفة وليس بحجة عندنا ، ووجه التخصيص بالذين آمنوا أنهم المهتدون للإمتثال ، المنفعون بالأعمال .

٣ - : قوله تعالى : « إذا قمتم » ، قيام الصلاة قسماً قيام للدخول فيها وقيام للنهيئ لها ، والمراد هنا الثاني وإلا لزم تأخير الوضوء عن الصلوة وهو باطل إجماعاً ، فلذلك قيل : المراد على الأول : إذا أردتم القيام كقوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله » ^(١) عبر عن إرادة الفعل بالفعل المسبب عنها فهو من إطلاق المسبب على السبب [له] كقولهم « كما تدين تدان » وفيه نظر لأن معنى الإرادة مفهوم من العقل لا من اللغة بل ما من فعل إلا وهو مسبب عن الإرادة فنخصيص القيام يفترق

→ نعم خالفهم أبو حامد الاسفرائني و أكثر العنقبة . وقال قوم : في النواهي دون الاوامر استناداً بأن النواهي تترك لا تتوقف على التوبة . و قوم في من عدا المرتد فوافقوا على تكليفه باستمرار تكليف الاسلام . والغلاف في خطاب التكليف وما يرجع اليه من الوضع ككون الطلاق سبباً لعزمة الزوجة ، و اما ما لا يرجع اليه فهو الاتلاف والجنابات و ترتب آثار العقود فالكافر كالمسلم اتفاقاً . وكذا ليس تكليفهم بالفروع متفقاً عليه عند الشيعة كيف و قد خالفهم في ذلك صاحب الحدايق في مبحث غسل الجنابة والمحدث الكاشاني في الوافي في كتاب الحجّة ومحمد أمين الاسترآبادي في الفوائد العينية . و على كل حال فالحق تكليفهم بالفروع ايضاً ، كيف وكثير من الخطابات التكليفية عام شامل لهم مثل قوله تعالى : « و لله على الناس حج البيت » - آل عمران ٩١ - و قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدا ربكم » - البقرة ٢٠ - و قوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يلق أثاماً » - الفرقان ٦٨ - و قوله تعالى : « ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » - الزلزال ٨ - و قوله تعالى : « ويل للطففين » - المطففين ١ - و قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ » - النساء ٩٥ - و قوله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا التقى العتنان فقد وجب الفسل - الوسائل ج ١ - ابواب الجنابة ب ٦ ح ٢ - والاخبار المصرحة بأن الله فرض على المباد كذا وكذا . وفي الإيات ما يدل خصوصاً على تكليفهم بالفروع مثل قوله تعالى : « قالوا لم نك من المصلين » البدر ٤٤ - وقوله تعالى « فلاصنق ولاصلى » - القيمة ٣١ - وقوله تعالى : « و ويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكوة » - فصلت ٥ و ٦ .

(١) النحل : ٩٧ .

إلى مخصص وليس، وقيل: المراد إذا قصدتم الصلوة، لأن القيام إلى الشيء، والتوجه إليه يستلزم القصد إليه فيكون من إطلاق الملزوم وإرادة^(١) اللازم والأولى أن ذلك كله يخرج «إلى» عن موضوعها الحقيقي وهو كونها للغاية الزمانية أو المكانية والحقيقي^(٢) أولى، وذلك مستلزم لتقدير زمان هي موضوعه لغايته فيكون التقدير: إذا قمتم زماناً ينتهي إلى الصلوة، فيكون القيام على حقيقته، فالمقدر هو الزمان الذي يقتضيه لفظه إلى والفعل معاً.

ثم أعلم أن ظاهر الخطاب بعم كل قائم محدثاً كان أو غيره وهو باطل لأنه خلاف الإجماع، ولأنه صلى الله عليه وآله صلى الخمس في يوم فتح مكة بوضوء واحد فقال عمر: صنعت ما لم تصنعه؟ فقال ﷺ: «عمداً فعلته»^(٣) وقيل: كان كذلك وقد نسخ، وهو ضعيف أيضاً لقوله ﷺ: «المائدة آخر القرآن نزولاً فأحلوا حلالها وحرّموا حرامها»^(٤).

والحق أن المراد: إذا قمتم إلى الصلوة محدثين، فهو مطلق أريد به التقييد^(٥).

٣ - : «فاغسلوا وجوهكم»: الأمر حقيقة في الوجوب على قول الأكثر وتحقيقه في الأصول أي أمر بالماء على وجوهكم، وفيه دلالة على عدم جواز التولية

(١) على اللازم خل. (٢) والحقيقة خ ل.

(٣) فتح القدير للشوكاني نقلاً عن مسلم و أحمد و أهل السنن عن بريدة جلد ٢

صفحة ١٥.

(٤) فتح القدير للشوكاني تقية سورة المائدة.

(٥) القيد و يمكن استفادة هذا أيضاً مما في آخر الآية «أوجه أحد منكم من الفائط أولاً مستم النساء فلم تجدوا ماءً فتيمموا» حيث أوجب التيمم على التنقّط والجامع عند عدم الماء كما أفاده الإمام الفخر الرازي في تفسيره، وعلى كل حال فاجماع الفقهاء على عدم الوجوب إلا داود الظاهري فإنه أوجب الوضوء لكل صلوة.

بل المباشرة . ولا حاجة إلى الدلك خلافاً لما لك والوجه^(١) اسم لما يقع به المواجهة فلا يجب تحليل الشعور الكثيفة عليه بخلاف الخفيفة فإنّ المواجهة تقع بما تحتها .
 ٤ - : « وأيديكم إلى المرافق » قيل : إلى بمعنى مع كما في : « من أنصاري إلى الله »^(٢) فيدخل المرفق ضرورة وقيل : إلى على حقيقتها وهو انتهاء الغاية ، فقيل بدخول المرفق أيضاً لانه لما لم يتميز الغاية عن ذي الغاية بمحسوس وجب دخولها والحق أنها للغاية ولا يقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ولا خروجه لوروده معها أما الدخول فكقولك : حفظت القرآن من أوله إلى آخره ومنه : « سبحان الذي أصرى بعبداه إيلان من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى »^(٣) وأما الخروج : فكأنهم أتوا الصيام إلى الليل ،^(٤) ودفطرة إلى ميسرة ،^(٥) . وحينئذ لا دلالة له على دخول المرفق ولذلك حكم داود الاصبهاني الظاهري^(٦) و زفر^(٧) بعدم وجوب غسلهما وكذا

(١) وحد الوجه عند الإمامية من قصاص شعر الرأس إلى الذقن طولاً ، ومادار عليه الإبهام والوسطى عرضاً ، وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد : ما بين العذار والاذن من الوجه . وذهب الزهري إلى أن الوجه ما بين الأذنين . واختلف أهل السنة في حكم الأذنين على ثلاثة أقوال الأول : أنها من الرأس قاله ابن المبارك والثوري . الثاني إنها من الوجه قاله الزهري . الثالث : أنه يفضل ما قبل منهما مع الوجه ويمسح ما دبره منهما مع الرأس قاله الشعبي والحسن .

(٢) - آل عمران ٥٢ - وكما في قوله تعالى : « ويزدكم قوة إلى قوتكم » - هود ٥٢ - وقوله : « ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم » - النساء ٢ - وقوله : « وإذا خلوا إلى شياطينهم » - البقرة ١٤ - .

(٣) الإسراء : ١ . (٤) البقرة : ٨٣ . (٥) البقرة : ٢٨ .

(٦) داود بن علي بن خلف الاصبهاني المشهور بالظاهري كان من أكثر الناس تمسباً للشافعي ، وله منصب مستقل في الفقه تبعه جمع كثير يعرفون بالظاهرية ، مولده بالكوفة سنة ٢٢ و توفي بها سنة ٢٧ .

(٧) بضم الزاء وفتح الفاء بعدها الراء وهو أبو الهذيل قيس بن سليم ، كان فقيهاً حنفياً مولده سنة ١١٠ و وفاته سنة ١٨٥ راجع وفيات الأعيان .

لادلالة له على الابتداء بالمرفق ولا بالأصابع، لأن الغاية قد تكون للفعل وقد تكون للمفسول وهو المراد هنا، بل كل من الابتداء والتحول مستفاد من بيان النبي ﷺ فإنه توضأ وأبتدأ بأعلى الوجه وبالمرفقين وأدخلهما، وإلا لكان خلاف ذلك هو المتعين لأنه قال ﷺ: هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة إلا به^(١). أي بمثله فلا يكون الابتداء بالأعلى^(٢) وبالمرفقين وعدم دخولهما مجزياً بل يكون بدعه، لكن الإجماع على خلافه.

٥ - «وامسحوا برؤوسكم». قيل: الباء للتبويض^(٣) لأنه الفارق بين مسحت بالمنديل ومسحت المنديل وقيل: زائدة لأن المسح متعد بنفسه ولذلك أنكر أهل العربية إفادة التبويض. والتحقيق أنها تدل على تضمين الفعل معنى اللصاق، فكأنه قال: الصقوا المسح برؤوسكم وذلك لا يقتضي الاستيعاب ولا عممه، بخلاف: امسحوا رؤوسكم، فإنه كقوله: «فاغسلوا وجوهكم».

ثم اختلف في القدر الواجب مسح فقال أصحابنا: أقل ما يقع عليه اسم المسح أخذاً بالمتيقن، ولنص أئمتهم ﷺ، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: ربع

(١) الوسائل ب ٣١ من أبواب الوضوء ح ١١ - (٢) يعني بأعلى الوجه.

(٣) ما افاده المصنف - قد - من إفادة الباء التبويض دقيق متين لا غبار عليه حقيق

بالتلقي بالقبول، الآن هنا كلاماً لصاحب مجمع البحرين دقيقاً مفروقاً بالتحقيق ننقله بين عبارته قال في مادة بعض: والباء للتبويض قال في الصباح: ومعناه أنها لا يقتضي العموم فيكفي أن يقع ما يصدق عليه أنه بعض، واستدلوا عليه بقوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم». وقالوا: الباء هنا للتبويض على رأى الكوفيين، ونس على مجيئها للتبويض ابن قتيبة في ادب الكاتب وأبو علي الفارسي وابن جنى ونقله الفارسي عن الأصمعي، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: وتأتي الباء موافقة من التبضية إلى أن قال: وذهب إلى مجيء الباء بمعنى التبويض الشافعي وهو من أمة اللسان. وقال بقضاء أحمد وأبو حنيفة حيث لم يوجبا التميم بل يكفي أحمد بسح الأكثر، وأبو حنيفة بسح الربع ولا معنى للتبويض غير ذلك قال: وجعلها للتبويض أولى من القول بزيادتها لأن الأصل عدم الزيادة، ولا يلزم من -

الرأس لأنه يُطَيَّبُ مسح على ناصيته وهو قريب من الرّبع وهو غلط . و مالك
يمسح الجميع ^(١) .

→ الزيادة في موضع ثبوتها في كل موضع بل لا يجوز القول به إلا بدليل ، فدعوى الاصاله
دعوى تأسيس وهو الحقيقة ، و دعوى الزيادة دعوى مجاز و معلوم أنّ الحقيقة ادلى
و قوله تعالى : «الم تر ان الفلك تجري في البحر بنعمة الله » . لقمان ٣١ - قال ابن عباس
الباء بمعنى من ومثله : « فاعلموا انما انزل يعلم الله . » - هود ٤١ - اى من علم الله الى ان
قال : وقال النّجاة : تأتى للامساك : و مثله بقولك مسحت يدي بالندبل اى لصقتها به
و الظاهر انه لا يستوعبه و هو عرف الاستعمال ، و يلزم من هذا الاجماع على انها للتبويض
انتهى . وهو تحقيق جيد يطابق المنهج الحق ويشهد له صريح الحديث الصحيح المشهور
المرؤى عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال : قلت له : الا تخبرنى من ابن علمت و قلت ابن
المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين ؟ فضحك و قال : يا زرارة : قاله رسول الله صلى الله
عليه و نزل به الكتاب من الله تعالى لانه قال : « فاغسلوا وجوهكم » . فرغنا ان الوجه كله
ينبئ ان يفسل ، ثم قال : « و ايديكم الى المرافق » . فوصل اليدين بالوجه فرغنا انه
ينبئ لهما ان يفسلا الى المرفقين ثم فصل بين الكلامين فقال : « و امسحوا برؤوسكم »
فرغنا حين قال برؤوسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان الباء ثم وصل الرجلين بالرأس
كما وصل اليدين بالوجه فقال : « و ارجلكم الى الكعبين » . فرغنا حين وصلهما بالرأس
ان المسح على بعضها ثم فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك للناس فضيّوه . الوسائل
ب ٢٣ من ابواب الوضوء ج ١ -

(١) اختلف اهل السنة في مسح الرأس على احد عشر قولاً : الاول : انه ان مسح
منه شعرة واحدة اجزاه . الثانى : ثلاث شعرات . الثالث : ما يقع عليه الاسم ، نسب هذه
الاقوال الثلاثة الى الشافعى . الرابع : قال ابو حنيفة : ب مسح الناصية . المجلس : قال ابو
حنيفة ان الغرض ان يمسح الرّبع . السادس : قال ايضا فى رواية ثالثة : لا يجزئه الا ان
يمسح الناصية بثلاث اصابع او اربع . السابع : يمسح الجميع قاله مالك . الثامن ان ترك
اليسير من غير قصد اجزاه . العاشر : قال ابو الفرج ان مسح ثلثة اجزاء العاديشتر : قال
اشهب : ان مسح مقلعة اجزاه . راجع احكام القرآن لابن العربي .

﴿ فروع ﴾

- ١ - : المسح عندنا مختص بالمقدم لوقوع ذلك في البيان فيكون متعيّناً ،
ولأنّه مجزئ ، بالإجماع لأنّ جميع الفقهاء قالوا بالتخيير أيّ موضع شاء .
- ٢ - : الحقّ أنّه لا يجب الابتداء بالأعلى لاطلاق المسح ، ولقول أحدهما
عليه السلام : « لا بأس بالمسح مقبلاً ولا مدبراً » (١) .
- ٣ - : أنّه لا يتقدّر بثلاثة أصابع لما يمتنّاه من الاطلاق ، ولقول الباقر عليه السلام :
« إذا مسحت بشي من رأسك أو بشي من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف
الأصابع فقد أجزأك » (٢) ، نعم بثلاث أصابع أفضل .
- ٤ - : « وأرّجلكم إلى الكعبين » قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص بالنصب
عطفاً على محلّ برؤوسكم ، إذ الجار والمجرور محله النصب على المفعولية كقولهم :
مررت بزيد وعمرواً . وقرئ : « تنبت بالدهن وصبغاً للآكلين » (٣) . و كقول
الشاعر :

معاوي إنّنا بشر فأسجح ✽ فلنسا بالجبّال ولا الحديد (٤)

(١) الوسائل ب ٢٠ من ابواب الوضوء ج ١ .

(٢) الوسائل ب ٢٣ من ابواب الوضوء ج ٤ .

(٣) المؤمنون : ٢٠ .

(٤) من ابيات لقبة بن العارث الاسدي كما في جامع الشواهد و لكن البغدادى

نسبه الى عقيبة بن هيرة الاسدى - الخزاعة للبغدادى جلد ٢ - ص ٨٢ - بغاطب بهامواية ابن
ابى سفيان وبمده

أكلتم ارضنا فجردتوها فهل من قائم اومن حصيد

زرواخون الخلافة واستقيموا و تأمير الاراذل و العبيد

و أنت خير بان الكسر فى الحديد اوفق بالقاعدة مراعاة للقوافى كما فى جامع

الشواهد فلا يصلح شاهداً للمقصود . وما ذكره المصنّف من النّصب عطفاً على محلّ الجار ←

و قرأ الباقر بالبصرة عطفاً على رؤسكم وهو ظاهر . فاذا القرائتان دالتان على معنى واحد وهو وجوب المسح كما هو مذهب أصحابنا الإمامية و يؤيده ما رووه عن النبي ﷺ : أنه توضأ ومسح قدميه ونعليه ^(١) .
ومثله عن عليّ عليه السلام و ابن عباس و أيضاً عن ابن عباس : أنه وصف وضوء رسول الله ﷺ فمسح رجله ^(٢) و إجماع أئمة أهل البيت عليه السلام على ذلك ، قال

→ والمجروح فهو موافق لما ذكره ابن الأنباري في كتاب الانصاف ص ٣٣٣ بعد نقل الشعر ومن زعم ان الرواية ولا العديد بالخفض فقد اخطأ ، لان البيت الذي بعده :
ادبروها بنى حرب عليكم ولا ترضوا به الغرض البعيد
والروى الخفوض لا يجتمع مع الروى المنسوب في قميدة واحدة . وانت خير بان سبويه غيرتهم فيما نقله رواية عن العرب وقد استشهد بهذا الشعر في مواضع عديدة انظر الكتاب جلد ١ ص ٣٤ و ص ٣٥٢ و ص ٣٧٥ طبع بولاق وقد نقل البيت الذي بعده كما نقله ابن الأنباري ادبروها الخ وكذلك ص ١٦٣ جلد ٢ من حاشية الدسوقي على المغني وقد استشهد به المحقق الرضوي في باب توابع النادى كما ذكر .

(١) سنن ابي داود جلد ١ صفحة ٢٦ وقد نقل في نيل الاوطار ص ١٨٦ جلد ١ أنه اخرج الدارقطني عن رفاع بن رافع بلفظ لا تتم صلوة احدكم . وفيه و يسح برأسه و رجله . قال الزمخشري في الكشاف : النكتة المقتضية لذكر الفسل و المسح توفى الاسراف . و قال ابن قدامة في المغني ص ١٣٢ : وحكى عن ابن عباس أنه قال : ما اجد في كتاب الله الاغسلين و مسحتين . و روى عن انس بن مالك أنه ذكر له قول العجاج :
اغسلوا القدمين الخ . فقال : صدق الله و كتب العجاج و تلازمه الآية و واسعوا برؤسكم و ارجلكم الى الكعبين ، و حكى عن الشعبي أنه قال : الوضوء مفسولان و مسوحان فالمسوحان يسقطان في التيمم ، و حكى أيضاً عن ابن جرير أنه قال : هو مخير بين المسح و الفسل محتجاً بظاهر الآية و ما رواه ابن عباس و سعيد و اوس بن ابي اوس التقي .

(٢) مجمع البيان في تفسير سورة المائدة آية ٦ و في الوسائل ب ٢٥ من أبواب الوضوء . ولم اظفر عليها في طرق أهل السنة الا ان في الاصابة ص ١٨٧ ج ١ في ترجمة تميم ←

الصَّادِق عَلَيْهِ السَّلَام : يَأْتِي عَلَى الرَّجُلِ السَّدُونِ أَوْ السَّبْعُونَ مَا قَبْلَ اللَّهِ مِنْهُ صَلَوةٌ ، قَبْلَهُ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ يَفْسَلُ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِمَسْحِهِ ^(١) . وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوُضُوءِ : غَسَلْتَانِ وَمَسَحْتَانِ ^(٢) وَقَالَ الْفُقَهَاءُ الْأَرْبَعَةُ بِوُجُوبِ الْغَسْلِ ، مُحْتَجِّينَ بِقِرَاءَةِ النَّصْبِ عَطْفًا عَلَى وَجْهِهِمْ ، وَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ - أَيِ : « فَاغْسِلُوا أَرْجُلَكُمْ » كَقَوْلِهِمْ : عَلَّقْنَاهَا تَبْنًا وَ مَاءً بَارِدًا ^(٣) . - أَرَادَ وَسَقَيْتَهَا - وَقَوْلُهُ : مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَ رِمْحًا ^(٤) أَيِ وَ

→ ابن زبد الانصارى ما يوافقها في المقصود ونحن ننقلها بين عبارته : وروى البخارى في تاريخه واحمد بن ابى شيبه و ابن ابى عمير والبقوى والطبرانى والباوردى وغيرهم كلهم من طريق ابى الاسود عن عباد بن تميم المازنى ع رايه قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ ويمسح الماء على رجليه . رجاله ثقات . اهـ

(١) الوسائل كتاب الطهارة ابواب الوضوء ب ٢٥ ح ٢ وفي العاشر من احاديث هذا الباب عن غالب بن الهذيل قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل : « و امسحوا برؤوسكم و ارجلكم الى الكعبين » على الخفض هي ام على النصب قال : بل هي على الخفض . و نقل هذه الرواية في تفسير البرهان لهذه الآية رقم ٢٤ . و اعلم ان القراءات ليست متواترة و المتواتر من القرآن ليس الا ما هو من قبيل المواد المرسومة في الكتابة ، و اختلافهم في القراءات من اجتهادات القراء ، و الترخيص الوارد عن الائمة عليهم السلام انما هو في مجرد القراءة ، لا لايجاب العمل بكل من القراءات و ليس شيء من القراءات حجة في الحكم . ففي المسئلة ليس ترجيح لاحدى القرائتين على الاخرى ولا يتبين لوروده عن النبي صلى الله عليه وآله ، فاللازم الاخذ بما تقتضيه القواعد الادبية وهي كما بينه المصنف قدّه و بيناه في العواشي ترجيح قراءة الجرو الوارد عن المصوم عليه السلام ايضا قراءة الجرو كما نقلناه .

(٢) تفسير الطبري جلد ٦ ص ١٢٨ .

(٣) آخره : حتى شئت همالة عينها .

(٤) اوله : ياليت زوجك قد غدا .

معتقلاً ربحاً^(١) و يؤيده قراءة وأرجلكم بالرفع - أي وأرجلكم مفسولة - وأما قراءة الجرّ فيه فبالمجاورة كقوله تعالى : « عذاب يوم أليم »^(٢). بجرّ أليم وقراءة حمزة « وحوور عين »^(٣) فأنه ليس معطوفاً على قوله : « ولحم طير »^(٤) وما قبله وإلاّ لكان تقديره يطوف عليهم ولدان مخلدون بحور عين لكنّه غير مراد ، بل هم الطائفون

(١) قال ابن هشام (المعنى الباب الخامس في حذف الفعل) بعد ذكر البيت الأوّل وقيل لاحذف بل ضمن معنى انتهوا واعطيتها ، والزموامضة نحو علفتها ماء بارداً وتنبأ فالتزموها محتجّين بقول طرفة : لها سب ترعى به الماء والشجر . وقد نسب الأزهري في التصريح في باب المفعول معه هذا القول الى الجرمي والمازني والمبرد وابي عبيدة والاصمعي و اليزيدي حيث انكروا حذف الفعل في امثال تلك الموارد ، وكذلك قالوا في قول الشاعر :

إذا ما الفانيات برزن يوماً
وزججن الحواجب والميونا

حيث لا معنى لتزجج العين اى تريقها وتطويلها فالفعل محذوف وقدروا : وكحلبن

الميونا .

قال الجرمي و موافقوه بأن : زججن مؤنل بحسن بتشديد السين ، كما ان علفتها مؤنل بأنتهاولم يحذف فعل . قال : و اختلف في التضمين أهو قياسى ام سماعى ؟ و الاكثر ان على أنّه قياسى و ضابطه أن يكون الاول و الثانى يجتمعان فى معنى عام فانه المرادى فى تلخيصه ولاين هشام مثال آخر للحذف فى غير ما بطرد و هو قوله تعالى : « والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم » - الحشر ٩- لكن الفاضل الدسوقي قال فى حاشيته على المعنى : و يجوز ان يكون من عطف المفردات على أن يكون التجوز واقعاً فى الايمان على طريق الاستمارة وتقريرها ان تقول : شبه الايمان من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا منه تمكن المالك فى ملكه بمدينة من الدمامن العصينة و ادعى ان الشبه فرد من افراد الشبه به واستمير لفظ الشبه به للشبه فى النفس وطوى ذكر الشبه به ورمز بذكر شىء من لوازمه و هو التبوؤ و هو التبوؤ على طريق الاستمارة بالكتابة و اثبات التبوؤ تخييل - .

(٣) الواقعة : ٢٢ .

(٢) هود : ٢٦ .

(٤) الواقعة : ٢١ .

لا المطوف بهم ^(١) فيكون جرؤه على مجاورة لحم طير ، ولأنّ القول بالفصل قول أكثر الأئمة .

والجواب عن الأول : بأنّ العطف على وجوهكم حينئذ مستهجن إذ لا يقال : ضربت زيداً وعمرواً وأكرمت خالدأً وبكرأً ويجعل بكرأً عطفأً على زيدأً وعمراً المضروبين هذا ، مع أنّ الكلام إذا وجد فيه عاملان عطف على الأقرب منهما كما هو مذهب البصريين ، وشواهد مشهورة خصوصاً مع عدم المانع كما في المسئلة ، فإنّ العطف على الرأس لا مانع منه لغة ولا شرعاً . وأمّا النصب بفعل مقدّر فأنّه إنّما يجوز ويضطرّ إلى التقدير إذا لم يمكن حمله على اللفظ المذكور كما مثلتم . وأمّا هيئنا فلا ، لما قلنا من العطف على المحلّ . وأمّا قراءة الرفع فيحتمل أيضاً مذهبا : أي وأرجلكم ممسوحة ، بل هو أولى لقرب القرينة . وعن الثاني : بأنّ إعراب المجاورة ضعيف جداً لا يليق بكتاب الله خصوصاً وقد أنكره أكثر أهل العربية هذا ، مع أنّه إنّما يجوز بشرطين ^(٢) :

(١) وقيل : العطف على جنات وكأنه قيل : المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور ، وقيل : على اكواب باعتبار المعنى وقيل بالجر عطفأً على اكواب باعتبار اللفظ دون المعنى لأن الحور لا يطاق بهن . وقيل : هو معطوف على جنات ولم ينكر الجر بالجوار قاله أبو البقاء المكي .

(٢) قال أبو البقاء الحنفى في كتاب الكليات : كل موضوع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة ، والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التأكيد نادراً ولا يكون في النسق - أي في العطف بالواو - لأن الماعطف يمنع التجاور ، ومن شرط الخفض على الجوار أن لا يقع في محل الاشتباه . قال ابن هشام في معنى اللبيب في الفائدة الثانية من الباب الثامن : وانكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم «خرب» في «جحرض خرب» بالجر على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بالتنوين ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ، وحول الأسناد إلى ضمير ضب وخفض الجحر كما تقول : مررت برجل حسن الوجه والأصل حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر . وقال ابن جني : الأصل خرب جحره ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتقم واستتر .

الأوّل : عدم الالتباس كقولهم : حجر ضبّ خرب ، فأنّه لا التباس في أنّ الخرب صفة للجحر ، بخلافه هنا ، فإنّ الأرجل يمكن أن يكون مسوحة ومغسولة . إن قلت الالتباس زائل بالتحديد بالغاية ، فإنّ التحديد إنّما هو للمغسول كالأيدي إلى المرافق . قلت : جازي شرعنا اختلاف المتفقّات في الحكم وبالعكس فلا يزول الالتباس ^(١) .

الثاني : أن لا يكون معه حرف عطف كالمثال وهنا حرف عطف .

إن قلت : قد جاء مع العطف كقوله :

فهل أنت إن ماتت أتأثك راحل * إلى آل بسطام بن قيس فخطاب ^(٢)

جرّ خاطباً مع حرف العطف وهو الفاء قلت : إنّ المراد رفع خاطب عطفاً على راحل ، وإنّما جرّه وهماً أو إقواء ^(٣) ، أو أنّ المراد فخطاب فعل أمر لا أنّه اسم فاعل وكسره للقافية . وأمّا قراءة أليم ، فلعدم الالتباس بيوم . وحورعين مجرور عطفاً على جنّات أي المقرّبون . في جنّات ومصاحبة حور عين ، وذلك لأنّ الجرّ بالجوار مع الواو ممنوع .

وعن الثالث : بالمنع من كونه حجة مع مخالفة علماء أهل البيت ، خصوصاً وقد يبيّن وروده من طرقكم ، ولهذا كان الجبائي يغسل ويمسح ويفتي بالجمع بينهما ثمّ الكلام في إلى كالتذيّ تقدم في احتمال المعية والغاية والأقوى عندي الثاني ، والغاية للممسوح فلا دلالة على الابتداء ، وفروع المسح المتقدمة آتية هنا فيجوز

(١) ولقد اُجَاد في ذلك جميع البيان حيث افاد باحاصله : ان الآية تضمنت ذكر عضو مفصول غير محدود وهو الوجه وعطف عضو محدود مفصول عليه ، فالناسب لتقابل الجملتين ان يكون الارجل مسوحة معلومة محدودة معطوفة على الرأس المسوح غير المحدود

(٢) الاثنان بفتح الهزة العمار .

(٣) الاقواء اختلاف قوافي الشعر برفع بيت و جر آخر ، و قلت قصيدة لهم بلا اقواء و أما الاقواء بالنصب قليل .

ولوبأصبع ومنكوساً وغير مستقيم ، نعم محلّه ظاهر القدم للبيان . وأما الكعبان : فملتقى الساق والقدم ^(١) و الثّانِيتان لا شاهد لهما لغة ولا عرفاً ولا شرعاً وقيل : لو أريد ملتقى الساق والقدم لقال : إلى الكعب إذ كل رجل لها كعبان . أُجيب بأن المراد الكعبان من كل رجل . وبأن أبا عبيدة قال : الكعب هو الذي في أصل القدم ينهي إليه الساق بمنزلة كعاب القنا ^(٢) .

(١) ونقل عن شيخنا البهائي في كتابه الجبل المتين ان الكعب يطلق على معان اربعة الاول : العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع بين المفصل والسط . الثاني : المفصل بين الساق والقدم . الثالث : عظم مائل الى الاستدارة واقع في ملتقى الساق والقدم له زائدتان في اعلاه يدخلان في حفرتي قصبة الساق وزائدتان في اسفله يدخلان في حفرتي المقب ، وهونان في وسط ظهر القدم اعنى وسطه العرضي ولكن تنوء غير ظاهر لحسّ البصر لارتكاز اعلاه في حفرتي الساق ، وقد يعبر عنه بالمفصل لجوارثه له او من قبيل تسمية الحال باسم الحال . الرابع : احد الثّانيتين عن يمين القدم وشماله .

اقول : المعنى الاول هو مختاراً كثر أصحابنا الامامية كالفيدل المستفاد من المعيار والانتصار والذكرى ، والمعنى الثاني يرجع الى الثالث وهو مختار العلامة وهو الى الحق اقرب وبالمستفاد من عبارات اهل اللغة اوفق ، واستدلال العلامة بصحبة الاخوين : زارة وبكير ، المروية في الوسائل ب ١٥ من ابواب الوضوء ح ٣ متقن كمال الاتقان ، وعليه محمد بن الحسن بل اكثر الحنفية وفي الكشف والمنقول عن طراز اللغة ان كل من اوجب المسح قال : المفصل بين الساق والقدم . وكذلك مفاد كلام النيشابوري في تفسيره . والرابع قول اكثر العامة كالتأنيّة .

(٢) وهنا مسائل يجب التنبيه عليها . الاولى : اتفقت الامامية سلفاً عن خلف على عدم جواز المسح على الخفين وهو الدوافق للروايات الواردة عن العترة عليهم السلام راجع الوسائل ب ١٥ و ٣٨ من ابواب الوضوء وحسبهم حجة قوله عز من قائل : > وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين < . - المائدة ٦ - حيث انه نص في وجوب المسح على الارجل انفسها ، فمن اين جاء المسح على الخفين ؟ انسخت الآية ام هي من التشابهات ؟ كلا بل هي من المحكمات اللّآتي هي أم الكتاب ، واجمع المفسرون على ان المنشوخ في سورة المائدة المشتملة على آية الوضوء الآية واحدة وهي قوله تعالى : > يا ايها الذين <

فائدة : إن قلنا : أن "واو العطف يفيد الترتيب كما هو رأي الفراء" و بعض النحاة و الفقهاء فدلالة الآية على الترتيب ظاهر ، و إن قلنا بعدمه كما هو المشهور

آمنوا لاتعلواشعائر الله . < - المائة ٢ - اذ قال بعضهم بنسخها رون ماسواها .
و أكثر اهل السنة قائلون بالجواز ، وهم بين قائل بالجواز مطلقاً سفرأ وحضرأ وقائل بالجواز فى السفر و بعضهم ذكر شروطاً لايهمنا التعرض له بعد القطع بعدم الجواز وما استدلوا عليه من روايات الجواز من طرقهم مع أنها متعارضة مغالط الكتاب وروى الامام الرازى فى تفسير هذه الآية عن النبى صلى الله عليه وآله : اذا روى لكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه والا فردوه . و عايشة تنكر المسح على الخفين . وقال ابن عباس : لان امسح على جلد الحمار احب الى من ان امسح على الخفين بل قال الرازى : كان ابن عمر ايضاً يخالف المسح على الخفين و الجمهور يعجبهم حديث جرير م ١٩٥ نيل الاوطار المجلد الاول : اذبال وتوضأ فمسح على خفيه فقبل له : تفعل هذا ؟ قال : نعم رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله بال ثم توضأ فمسح على خفيه قالوا : كان اسلام جرير بعد نزول المائة ومع قطع النظر عن القدر فى جرير حيث فارق علياً عليه السلام كما نراه فى الماروف لابن قتيبة م ١٢٧ و فى مروج الذهب جلد ٢ م ٣٨٢ - نقول : ان اسلام جرير كان قبل نزول المائة ، كيف وقد اخرج الطبرانى كما فى الاصابة - جلد ١ م ٢٣٤ - فى ترجمته قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ان اخاكم النجاشى قدمات . ولا شبهة فى ان موت النجاشى كان قبل نزول المائة اذ كان قبل سنة عشر كما صرح به فى الاصابة .

الثانية : قد اجمعت الآية على عدم جواز المسح على العمامة ، وبه قال الشافعى وابوخنيفة و مالك وخالف فى ذلك احمد بن محمد بن حنبل و ابو ثور و القاسم بن سلام و جماعة كما فى بداية المجتهد - ج ١ م ١٣ - والاوزاعى والثورى كما فى تفسير الامام الرازى فى تفسير هذه الآية ، فقالوا بالجواز قياساً على الخف و عملاً بحديث المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وآله مسح بناصيته وعلى العمامة ، وفى بعض طرقه انه مسح على العمامة ولم يذكر الناصية ، و انت خير بان دين الله لا يضاب بالقياس ، و ان المغيرة بن شعبة هو الذى شهد عليه ابو بكر الصديق العظيم القدر بانه مسطور مفضلاً فى وفيات الاعيان ترجمة يزيد بن زياد الحميرى . وقد نص ابن رشد فى البداية ج ١ م ١٠ - بان حديث -

وهو الحق فنقول : يجب الابتداء بغسل الوجه لا تيانه بغاء التعقيب وكل من قال بذلك قال بوجوب الترتيب ، ولأنه محتمل للوجهين ، والوضوء البياني وقع فيه

المغيرة معلول ، فحسبنا كتاب الله «وامسحوا برؤوسكم» حيث أنه لدلالة في الآية الأعلى المسح بالرأس فلم يجز المسح على العمامة لأنه لدليل عليه ، واخبار العترة الثقل الثاني أيضاً دال على عدم الجواز راجع الوسائل ب ٢٤ و ٣٧ وغيرها من ابواب الوضوء .
الثالثة : قد اجمع الامامية على أن مسح الاذنين ليس من الوضوء في شيء ، اذ لدليل عليه من كتاب اوسنة او اجماع او عقل .

وقال العنابلي : بافتراض المسح على الاذنين مع صماخيها انظر المغنى لابن قدامة ج ١ ص ١٣٢ - ونقل ابن رشد هذا القول عن ابي حنيفة انظر بداية المجتهد - الجزء الاول ص ١٣ .

وقال الشافعي ومالك : ان مسحهما سنة . واحتجوا باخبار لم يأت بها الشيخان البخاري ومسلم لضعفها . قال الشوكاني في نيل الاوطار ج ١ - ص ١٧٧ - واعتذر القائلون بأنهما ليسا من الرأس بضعف الروايات التي فيها : الاذنان من الرأس ، حتى قال ابن الصلاح : ان ضعفها كثير لا ينبغي بكثرة الطرق .

وحسبنا الروايات الواردة عن الائمة الهدى احد الثقلين الذين امرنا بالنسك بهما ، فراجع الوسائل ب ١٨ من ابواب الوضوء وفي الخلاف - ص ١٣ جلد ١ - روى ابن بكير عن زرارة قال : سئلت ابا جعفر عليه السلام ان انساناً يقولون ان بطن الاذنين من الوجه وظهرهما من الرأس فقال عليه السلام : ليس عليهما غسل ولا مسح .

الرابعة : قد اجمع الامامية على اشتراط الاطلاق في ماء الوضوء والفسل سواء كان في الحضرم في السفر ومع تعذر الماء يتيم على الصعيد وعليه الشافعي ومالك و احمد .

وذهب الامام ابو حنيفة و سفيان الثوري الى جواز الوضوء بنبذ التمر في السفر مع فقد الماء وكرهه الحسن البصري وابوالعالية . وقال عطاء بن ابي رياح : التيم احب الي من الوضوء بالعليب واللبن . وجوز الاوزاعي الوضوء بسائر الانيممة بل بسائر المايات الطاهرة ، والمعجب من عباده بن عمرو بن العاص حيث لم يجوز الوضوء بساء البحر انظر تفسير الرازي لاية الوضوء من المائدة . وحسبنا كتاب الله دليلاً حيث قال عز -

الترتيب وإلا لكان خلافه متعيناً وهو باطل^(١).
أخرى: إن كان الأمر للفور فالموالات واجبة قطعاً ، وإلا فمستفادة

—من قائل: «فإن لم تجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً» اذ اطلق الامر بالتيمم مع فقد الماء .
واحتج ابوحنيفة والثوري ومن رأى رأيها بما روى عن ابن مسعود من طريقين
أولهما: عن ابن عباس عن ابن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال له ليلة
الجن: معكم ماء قال: لا إلا نبذاً في سبطية قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ثمرة طيبة
وماء طهور، صب على فصببت عليه فتوضأ به - سنن ابن ماجه ج ١ ص ٨٣٦ رقم ٣٨٥ -
وصرح محمد فؤاد عبد الباقي بضعفه لأن في سنده ابن لهيعة . والطريق الثاني ينتهي
الى ابي زيد مولى عمرو بن حريث عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال
ليلة الجن: عندك ماء قال: لا إلا نبذاً في اداوة قال: ثمرة طيبة وماء طهور فتوضأ .
اخرجه ابن ماجه رقم ٣٨٤ ص ١٣٥ وصرح بضعفه محمد فؤاد عبد الباقي . والترمذي و
ابو داود في سننه - ص ٢٠ ج ١ - وليس فيما رواه ابو داود فتوضأ . صرح بضعف الحديث
محمد فؤاد عبد الباقي في شرحه على ابن ماجه . وشرح احمد محمد الشاكر في الجبل الاول
من سنن الترمذي ص ١٤٧ و ١٤٨ شرحاً مبسوطاً في ضعف الرواية بآب زيد . فكيف
يسكن الاستناد بمثل هذا الحديث على الحكم بما يخالف الكتاب . سلمنا لكن ليلة الجن
كانت في مكة قبل الهجرة وآية التيمم مدنية بلا خلاف .

(١) قد اجمع الامامية على اشتراط الترتيب على نسق ما هو مرتب في الاية الكريمة
وبه قال الشافعية مستظهراً بافادة الواو الترتيب ، كما عليه الكوفيون ومن البصريين
قطرب وغير واحد من النحاة . وبافصله الامام الرازي في تفسيره ولا يهتأ التعرض له .
والقول بافادة الواو الترتيب ، والاستدلال به على وجوب الترتيب في الوضوء معروف
عن الشافعي ، وليس في الامم ذلك فراجع ص ٣٠ ج ١ . نعم فيه الاستدلال بقوله صلى
الله عليه وآله: ابدأ بما بدأ الله ، وهو استدلال جيد لأن الحديث وان كان في مناسك الحج
الآن البرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد .

و العناية أيضاً على وجوب الترتيب وبه قال ابو ثور و ابو عبيد وقد تنبه ابن قدامة
في المغني بأن قول النبي صلى الله عليه وآله: هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به - الوسائل
ب ٣١ من ابواب الوضوء حديث ١١ - مع تسليم الترتيب في الوضوء البياني المعك عن -

من خارج^(١) كقوله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم »^(٢) ونحوه .
٧ - « وإن كنتم جنباً فاطهروا » الجنب جنس يصدق على الواحد والجمع

النبي صلى الله عليه وآله وسلم دال على وجوب الترتيب .

و ذهب المالكية والحنفية وسفيان الثوري وداود على عدم اشتراطه وعدم وجوبه واعتبروه سنة لا يبطل الوضوء بمخالفتها وقالوا بصحة وضوء المتوضيئ ابتداءً بفلس رجله اليسرى ونهيا من الوضوء بفلس وجهه على عكس الآية في كل افعاله . فراجع البداية ج ١ ص ١٦ والمغنى لابن قدامة ص ١٣٦ ج ١ .

و الاخبار عن الائمة المعصومين عليهم السلام على لزوم الترتيب مستفيضة راجع الوسائل . وقد اجتمعت الائمة على أنه صلى الله عليه وآله لم يتوضأ قط الا مرتباً ، ولولا اشتراط الترتيب و افتراضه في الوضوء ، لخالفه ولو مرة واحدة ، او صرح بجواز المخالفة .

على أن الاصل العملي يوجب احراز الشيء المشكوك في شرطيته لكونه من باب الشك في المحصل واستصحاب الحدث جارم عدم احرازه .
(١) وجوب الموالاة اجماعاً كما عن الخلاف والتمتني والتذكرة والمفاتيح والمدارك وغيرها ، وفسرها الاخبار بعدم جفاف الاعضاء السابقة قبل الشروع في اللاحقة . بهذا المفاد اخبار :

منها : صحيح مموية قلت لا يبعد الله ﷺ : ربما توضأت فنقد الماء ، فدعوت الجارية فأبطأت على ، فيجف وضوئي ، فقال ﷺ : اعد . - الوسائل ب ٣٣ من ابواب الوضوء الحديث ٣ - وفي الباب ستة احاديث .

وذهب الشافعية والحنفية الى أن الموالاة ليست بفرض ولا بشرط ولا بواجب واما هي سنة ، فيكره عندهم التفريق بين الاعضاء بغير عنذر .

و ذهب المالكية : الى أن الموالاة فرض مع الذكر ساقطة مع النسيان والمند البداية ج ١ ص ١٧ و لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله التراخي في افعال الوضوء و لولا اشتراطها لتركها ولو مرة واحدة ، او صرح بجواز تركها بياناً للحكم الشرعي . واستصحاب الحدث جارم عدم احراز شرط الوضوء . وقد تنبه ابن قدامة في المغنى ص ١٣٨ بأن عدم وضوءه الا متوالياً مع بيانه صلى الله عليه وآله كيفيته وتفسير مجمله بقطعه ، وامره - حيث امر تارك الموالاة باعادة الوضوء - دال على لزوم الموالاة .

(٢) آل عمران ١٣٣ .

مذكراً ومؤثراً كعدل ورضى ، وهو اسم جرى مجرى المصدر - أعني الإيجاب و هو لغة بمعنى الإبعاد ، وشرعاً هو من بعد عن أحكام الظاهرين ، إقبال الجماع أو خروج مني يقظة أو نوماً قيل : الجملة معطوفة على «فاغسلوا وجوهكم» أي إذا قمتم إلى الصلوة فإن كنتم محدثين فتوضأوا وإن كنتم جنباً فاغتسلوا ، فعلى هذا الغسل واجب لغيره ولا يقتصر إلى ضم الوضوء ، لأنه جعله قسيماً له والأولى أنها جملة شرطية معطوفة على مثلها . أي : يا أيها الذين آمنوا إن كنتم جنباً فاطهروا ، أي اغتسلوا وحينئذ يكون الغسل واجباً لنفسه للصلوة ، لعدم تقييد «فاطهروا» بالقيام إلى الصلوة ، ويجب حصول المسبب وهو الطهارة عند حصول السبب وهو الجنابة^(١) ويؤيد هذا قول علي عليه السلام في قضية الأنصار : أتوجبون عليه الحد والمهر ولا توجبون عليه صاعاً من الماء^(٢) وقول الصادق عليه السلام : إذا أدخله فقد وجب الغسل^(٣) . وغير ذلك^(٤) وإنما قلنا المراد اغتسلوا لأنه أمر بالطهارة على الإطلاق بحيث لم يكن مخصوصاً ببعض ومعيّن فكان أمراً بتطهير كل البدن ، ولأن الوضوء لما كان مخصوصاً ببعض الأعضاء ذكرها على التعمين ، وهما لما لم يذكر عضواً معيّناً علم إرادة الإطلاق ، ولأن المراد ليس هو

(١) وهو مختار العلامة في المنتهى والمختلف والتحرير ووالده وولده والارديلي

وغيرهم ، وقد أوضح العلامة البحث في المختلف ص ٢٩ ج ١ والنتهى بما لا مزيد عليه ، ولم يأت متأخر والمتأخرين القائلون بعدم الوجوب النفسى بشيء يركن إليه النفس فالحق ما اختاره قدس سره .

(٢) الوسائل ب ٦ من ابواب الجنابة ح ٥ .

(٣) الوسائل كتاب الطهارة ب ٦ من ابواب الجنابة ح ١ .

(٤) مثل قوله عليه السلام إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل - الوسائل ابواب

الجنابة ب ٦ ح ٢ - وقوله عليه السلام : في جواب - متى يجب الغسل على الرجل والمرأة - :

إذا أدخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم . الوسائل ب ٦ من ابواب الجنابة ح ٦ .

وقوله عليه السلام : إذا التقى الختانان على الختان وجب الغسل - الوسائل باب ٦ من

ابواب الجنابة ح ٣ .

الوضوء بالاجماع ، ولا هو مع الغسل ، وإلا لزم استعمال المشترك في كلا معنييه وهو باطل لما تقرّر في الأصول ، فلم يبق إلا الغسل ، وكذا في قوله فيما بعد : ليطهر كم .
 ٨ - : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أوجاء أحد منكم من الغائط أولاً مستم النساء » . ذكرأ مورأ يباح عندها التيمم :

أحدها : المريض المنتظر باستعمال الماء أو العاجز عن السعي إليه .
 و ثانيها : المسافر الذي لا يجد الماء في سفره ، وعلى هنا تقييد الحال : أي حال سفر كم ، كقولهم : زرت فلاناً على شدته أي على حال كربه ، وتخصيص السفر للأغلبية للاختصاصه بالاباحة ، بل يباح سفرأ وحضراً مع عدم الماء ، وبه قال مالك ، وقال الشافعي^١ : الحاضر يتيمم ويعد الصلوة مع الوجدان . وقال زفر^(١) بمنع التيمم بل يصبر حتى يجد الماء . وعن أبي حنيفة القولان . والحق ما قلناه من العموم ، إذ المفهوم المخالف ليس بحجة والنصوص عامة .

وثالثها : المجبي من الغائط ، أي الموضع المطمئن من الأرض ، كني بذلك عن الحدث : أي الخارج من دبر الانسان من العذرة ، وسمي شرعاً غائطاً تسمية الحال باسم محله . ومن للتبيين : أي جاء موضعاً من الغائط ، وعند الأخفش هي زائدة لتجويزه الزيادة في الإثبات فلا حاجة عنده إلى تقدير المفعول والمعنى : إن كنتم محدثين بأحد الأحداث أي البول والغائط والريح ، وأو ، هنا بمعنى الواو ، وأما الحدث بغير الثلاثة فيستفاد من غير الآية^(٢) .

(١) مضى ترجمته ص ٩ .

(٢) قد اجتمعت الأمة على ناقضية الأحداث الثلاثة : الريح والبول والغائط، للوضوء وإن اختلفوا في بعض الشقوق ، ولا يهنا الترض له والناقض للوضوء غير الثلاثة عند الامامية أننا هو النوم والسكربل كل مزبل للعقل وموجب الغسل ، وسيأتي في كلام المصنف في تفسير الآية الثانية الإشارة بناقضية السكر وموجب الغسل فاللنى يبق علينا شرح ناقضية النوم و مباحثه فنقول : الامامية على ناقضية النوم الغالب على السمع والبصر دون الخفة والخفتين ، وبه الروايات الواردة عن الائمة عليهم السلام - الوسائل ب ٣ من ابواب نواقض الوضوء -

ورابعها : «أولستم النساء» قرأ الكسائي لمستم كقوله : «لم يمسنى بشر»^(١).
والباقون لامستم بالألف لأنّ فاعل قدجا بمعنى فعل كعاقب بمعنى عقب ، واللّمس
والملامسة كنايةتان عن الجماع ، قاله ابن عباس و الحسن و مجاهد و قتادة وإِنَّمَا
كسّى به عنه لأنّه به يتوصّل إليه ، واختاره أصحابنا الإماميّة وقال الشافعي : تلاقي
بشرتي ذكر وإنّني مطلقاً في غير المحارم موجب للوضوء . و قال مالك : إن كان ذلك
بشهوة انتقض الوضوء وإلّا فلا . وقال أبو حنيفة إن انتشر عضو انتقض وإلّا فلا . و
الحقّ الأوّل لا يجماع أصحابنا ولقول الباقر عليه السلام وقد سئل عن معنى الآية : ما يعني

و ربما نسب الى الصدوق عدم النقض بالنوم قاعدة مع عدم الانفراج و نسبه اليه ايضاً في
التزام ، ولعله لرواية رواه في الفقيه ، إلا ان شهادة غير واحد من الاساطين بمدوله عمّا
ذكر في صدر كتابه من أنّه لا يذكر فيه إلا ما يعتمد عليه و يكون حجّة بينه و بين ربّه
يرببنا في تلك النسبة فلا تغفل .

والاقوال الاخر يرتقى الى ثمانية اقوال :

الأوّل : أنّه ينقض الوضوء على أي حال . و هو معكّي عن أبي موسى الاشعري وسعيد
بن المسيب و أبي مجلز و حميد الاعرج .

الثاني : أنّه ينقض قليلاً وكثيره وهو مذهب الحسن البصري والزنّي والقاسم بن سلام
و اسحق بن راهويه . وهو قول غريب للشافعي .

الثالث : أنّ كثير النوم ينقض وقليله لا ينقض ، وهذا مذهب الزهري و ربيعة والاوزاعي
و مالك واحدى الروايتين عن أحمد ، و هو مختار ابن قدامة في المغني .

الرابع : اذا نام على هيئة من هيئات الصلّى كالرّاكع و السّاجد و القائم لا ينقض
وان نام مضطجاً او مستلقياً انتقض الوضوء ، و هو مذهب أبي حنيفة وداود و قول غريب
للشافعي .

الخامس : أنّه لا ينقض الا نوم الرّاكع و السّاجد و نسب ذلك الى احمد و كذلك
الى صاحب سبل السلام ، والذي في سبل السلام ٦٣ ج ١ اختيار نقض النوم المستغرق .

السادس : لا ينقض الا نوم السّاجد روى ذلك ايضاً عن احمد .

السابع : أنّه لا ينقض النوم في الصلوة و ينقض النوم خارج الصلوة ، نسب ذلك الى ←

إلا المواقعة في الفرج^(١) [دون اللمس] . ووجه التقسيم المذكور أن المرخص له في التيمم إما محدث أو جنب والحال المقتضية له في الغالب إما مرض أو سفر ، فكان المعنى إن كنتم جنباً أو محدثين أو كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماءً .

٩ - : « فلم تجدوا ماءً ، فتييمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، الغاء هنا ليست جواباً للشرط بل عاطفة على كنتم ، لأن لم تقلب المضارع ماضياً وتنفيه ، بل الجواب فتييمموا ، والمعنى : فلم تتمكنوا من استعمال الماء - لأن المنوع من الشيء ، كالفاقد له - فتييمموا أي فتعمدوا واقتصدوا صعيداً أي شيئاً من وجه الأرض كقوله : « صعيداً زلقاً »^(٢) ، طيباً أي طاهراً ولذلك قال أصحابنا : لو ضرب المتييمم يده على حجر صلب ومسح أجزأه . و به قال الحنفية . وقالت الشافعية

→ زيد بن علي وأبي حنيفة .

الثامن : أنه إذا نام جالساً ممكناً مقدمته من الأرض لم ينقض ، سواء قل أو كثر ، كان في الصلوة أو خارجاً عنها ، قاله النووي وهذا مذهب الشافعي . فراجع نيل الاوطار ج ١ ص ٢١٠ و شرح النووي على صحيح مسلم ج ٤ ص ٧١ الى ٧٤ .

ثم أن نقض الذيل للعقل لعله مما اتفقت عليه الأمة حيث نقل الاجماع عليه غير واحد من الامامية ومن اهل السنة قال النووي في شرحه على صحيح مسلم ج ٤ ص ٤ : و اتفقوا على أن زوال العقل بالجنون والاغواء والسكر والخمر والتبديد والبنج والدواء ينقض الوضوء ، سواء قل أو كثر ، سواء كان ممكن البقعة أو غير ممكنها ، وفي اخبار الامامية ايضاً ما يدل عليه .

واعلم أن النووي نقل من خصائص رسول الله صلى الله عليه وآله أنه لا ينقض وضوؤه بالنوم مضطجماً ، لما عن ابن عباس قال : نام رسول الله حتى سمعت غطيطة ثم صلى ولم يتوضأ . وخصائص النبي التي ذكروها مما لم يثبت كلها ، ولا يهتأ البحث عنها وقد شرح العلامة في تذكرته في كتاب النكاح عدة مما ادعوه في خصائصه صلى الله عليه وآله .

(١) الوسائل ب ٩ من أبواب نواتض الوضوء ح ٤ . والعياش ج ١ ص ٢٤٣ .

(٢) الكهف ٤١ .

لا بد أن يعلق باليد شيء لقوله : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » . وفيه نظر لجواز أن يكون من هنا ابتدائية ^(١) . والوجه المراد به بعضه وهو الجبهة عند أكثر أصحابنا إما لكون الباء للتبعية أو للتخصيص عن أهل البيت عليهم السلام فيمسح الجبهة إلى طرف أنفه الأعلى . وكذا المراد باليدين ظهر الكف من الزند إلى أطراف الأصابع .

٩٠- : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون »

ختم الآية بثلاثة أحكام تشتمل على ذكر ألطاف عظيمة :

١- : ما يريد بالأمر بالوضوء والغسل ثم التيمم بدلها إلا التوسعة عليكم والتخفيف لا الحرج وهو التضييق ، ومن هنا مبينة ، وكذا اللام في ليطهركم لبيان المراد .

٢- : « ولكن يريد ليطهركم » . واختلف في هذا . فقال الحنفية : إن المحدث نجس نجاسة حكمية فالتطهير إزالة تلك النجاسة ، ومنع الشافعية من ذلك وقالوا لو كان نجساً حكماً ، لكان مع كون أعضائه رطبة ينتجس الملاقى باصابتها ، ولكن إذا حمله إنسان وصلى بطمأنينة ، بل المراد طهارة القلب عن صفة التمرّد عن طاعة الله لأن الأمر بتطهير الظاهر يجعل العبد في مظنة التمرّد ، لأنه غير

(١) بل الحق ما عليه الشافعية من لزوم علوق شيء من التراب باليدين . وقد خالف صاحب الكشف الحنفى المذهب بأحيفة في تلك المسئلة وقال بلزوم العلوق ، وقال : لا يفهم العرب من قول القائل : مسحت برأسي من الدهن إلا التبعية المستفاد من الآية ، وصحيحة زراوة في الوسائل باب ١٣ من أبواب التيمم ح ١ دالة على لزوم العلوق ، وهو مختار شيخنا البهائي والده والمحدث الكاشاني وصاحب العدايق وابن الجنيّد . ولا ينافيه استعجاب نفث اليدين كما نطق به الاخبار ، إذ ليس في الاخبار لزوم البالفة في النفث ، والاجزاء الصغار لا تتغلغل بمجرد حصول السسى ، ولا كفاية الضربة الواحدة ، والحكم بجواز التيمم بالحجر مع وجود التراب خلاف الاحتياط .

معقول المعنى ، فإذا انقاد وتعبده زال عن قلبه آثار التمرّد ، وفيه نظر لأنّه جهل بحقيقة النجاسة الحكميّة فإنّ الذي ذكره حكم النجاسة العينية وأيضاً الطهارة الشرعيّة حقيقة في إزالة النجاسة الحكميّة لا غير ذلك ، فإنّ الأولى ما قال الحنفيّة ، ويمكن أيضاً أن يكون الثاني مراداً .

٣- : « ولينمّ نعمته عليكم » بشرعه لكم كفيّة^(١) أحكامه بنظير أبدانكم و قلوبكم وما هو تكفير لذنوبكم . « لعلكم تشكرون » . لعلّ [الغاية] أنكم تقومون بالشكر على تلك النعمة ، وفي ذلك إيمان ، إلى كون العبادات تقع شكراً ، وهو قول البلخي و تحقيقه في الكلام .

الثانية : « يا أيّها الذين آمنوا لا تقرّوا الصلوة وأنتم سكارى حتّى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلّا عابري سبيل حتّى تفتلّوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إنّ الله كان عفواً غفوراً » (٤) .

الواو في وأنتم للحال و كذلك نصب جنباً بالعطف عليه ، و قرى ، سكرى جمعاً كهلكى ، و السّكر [من السّكر] بمعنى السّد ، قيل : المراد : لا تقربوها و أنتم سكارى من خمر أو غيره حتّى تعلموا ما تقولون ، و النّهي منوجه إلى الشّمل أي الذي لم يزل عقله بعد ، و قيل : المراد النّاعس ، و قيل : المراد النّهي عن السّكر نفسه أي : لا تسكروا و أنتم مخاطبون بالصلوة ، و هما ضعيفان ، أمّا الأوّل : فلا أنّه خروج عن الحقيقة ، وأمّا الثاني : فلا أنّ أكثر المفسّرين قالوا : نزلت قبل تحریم الخمر عندهم ، و أيضاً النّهي هنا صريح عن قرب الصلوة لا السّكر .

و قيل : المراد : لا تقربوا مواضع الصلوة وهي المساجد و هو المروي عن

(١) في نسخة مخطوطة : ليفيد

(٢) النّساء ٤٢ .

الباقر عليه السلام ^(١) وهو الحق، ويؤيده قوله تعالى: «إلا عابري سبيل». إذ العبور حقيقة في الجواز المكاني.

فعلى الأول يكون قوله «ولا جنباً إلا عابري سبيل» أي مسافرين سافراً يقع فيه التيمم فتصلون كذلك. وعلى الثاني: إلا فجتازين في المساجد من غير استقرار، وهو مذهبنا ومذهب الشافعية، خلافاً لأبي حنيفة فإنه منع من الجواز إلا إذا كان فيه الماء أو الطريق، وفيه دلالة على عدم جواز الاستقرار في المساجد وهو استثناء من قوله: «ولا تقربوا الصلوة». أي لا تقربوا المساجد للصلوة وغيرها إلا عابري سبيل لكون الطريق في المسجد، وهذا العام مخصوص عندنا بمقاعد المسجدين وأما هما فلا يجوز عبورهما، وقد تقدم في الآية الأولى تفسير باقي الأحكام.

و اعلم أن عندنا أنه إذا فقد الماء وجب طلبه في الحزنة غلوة سهم، وفي السهلة غلوة سهمين من أربع جوانب ليتحقق عدم الوجدان، ويجب ضربة واحدة للوضوء واثنان للغسل. وقال أبو حنيفة والشافعي: ضربتان فيهما للوجه ضربة ولليدين أخرى، وكذا قال الشافعي: إن المراد بالوجه كله، وباليدين من رؤس الأصابع إلى المرفقين قياساً على الوضوء. ولما روي: أنه عليه السلام تيمم ومسح يديه إلى مرفقيه ^(٢). وروايات أهل البيت ^(٣) عليهم السلام تدفع ذلك.

وقوله تعالى: «إن الله كان عفواً غفوراً». أي لم يؤاخذكم بذنوبكم فيشدّد

(١) الوسائل ب ١٥ من أبواب الجنابة ج ٢٠ والعياشي ج ١ ص ٢٤٣ رقم ١٣٨.

(٢) سنن أبي داود ج ١ ص ٧٩ والتيسير ج ٣ ص ٨٧.

(٣) الوسائل ب ١١ و ١٢ و ١٣ من أبواب التيمم. وكفاك عطف الابدى في

الاية الشريفة على الوجه المراد منه البعض بقرينة الباء كافي صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام - الوسائل أبواب التيمم ب ١٣ ج ١ - واجماع الآمة على قطع بدلتار من فوق الرسخ الا أن في صحيحة محمد بن مسلم وصحيحة ليث ب ١٢ وموثقة ساعب ١٣ ذكر الذراع فما اختاره المحقق قدس سره من جواز مسح الذراع هو الاولى، بل الحكيم بالاستحباب لا بخلو عن قوة، وعلى كل حال الانتصار في مسح اليدين على الكفين مسلم عند الامامية. نعم نسب الى علي بن بابويه وجوب مسح الذراعين الى الذراع احتياطاً. ٤

عليكم التكليف كما شدّدها على اليهود من قبلكم ، بل يسرّها عليكم ورخّصها لكم .
وفي الآية أحكام كثيرة .

١ - : تحریم السكر لكونه منافياً للواجب ^(١)

٢ - : نقض الوضوء .

٣ - : إبطاله الصلوة .

٤ - : وجوب قضاء صلوة وقعت حالة السكر .

و ذهب عطاء و مكحول و سالم بن عبدالله و سفيان الثوري و مالك و ابو حنيفة الى
أن الواجب المسح الى المرققين . ونسب في البحر الزاخر الى الهادي انظر المص ١٢٧ .
و ذهب الزهري الى أنه يجب المسح الى الابطين . وقال الحافظ ابن حجر في الفتح
ماملخصه : أن الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح سوى حديث ابي جهم و حديث
عمار ، أما حديث أبي الجهم ففيه ذكر اليمين مطلقا . و أما حديث عمار في الصحيحين
ففيه ذكر الكفين ، قال : و أما رواية المرققين ونصف الذراع ففيه مقال .

و أما رواية الابطاط فقال الشافعي وغيره أنه ان كان بامر النبي صلى الله عليه وآله
فكل تيمم صح عن النبي صلى الله عليه وآله ناسخ له ، و ان كان بغير امره فالحجة فيما
امر به . و يقوى رواية عمار بما في الصحيحين : من كون عمار يفتي به بعد النبي صلى الله
عليه وآله و راوى الحديث اعرف بالمراد من غيره ولا سيما الصحابي المجتهد . و كذا صرح
في البحر الزاخر بضعف احاديث الذارعين انتهى ما في الفتح ملخصاً .

و حيث انتهى الكلام الى رواية عمار بما في الصحيحين فلا بأس بذكر الرواية لما
فيه من القوائد : أن رجلاً أتى عمر فقال اجنبت فلم اجد الماء فقال لاتصل ، فقال عمار :
أما تذكر يا أمير المؤمنين اذ أنا و انت في سرية فاجئنا فلم نجد الماء فأما أنت فلم تصل ،
و أما انا فتمسكت في التراب فصلبت فقال النبي صلى الله عليه وآله انما كان بكفيك ان
تضرب يديك ثم تنفخ فيهما ، ثم مسح بهما وجهك وكفيك ؟ فقال عمر : أتق الله يا عمار ، فقال :
ان شئت لم احدث به ، وفي بعض الروايات أنه قال عمر : نوليك ما توليت . انظر البداية
ص ٦٦ ج ١ .

(١) حرمة السكر و شرب كل مسكر مما عليه ضرورة الدين إلا ان استفادته من
الاية مشكل جداً .

- ٥ - : كون عدم التعقيل مبطلاً للطهارة فيدخل فيه النّوم و الإغماء والجنون
- ٦ - : كون ذلك مبطلاً للصّلوة .
- ٧ - : كون الجنابة ناقضة للوضوء .
- ٨ - : كونها مبطلّة للصّلوة .
- ٩ - : كونها موجبة للغسل .
- ١٠ - : كون التيمّم لا يرفع حدث الجنابة ، بل يبيح معها الصّلوة .
- ١١ - : احترام المساجد .
- ١٢ - : منع السكران و شبهه من دخولها .
- ١٣ - : منع الجنب من الاستقرار فيها .
- ١٤ - : تسويغ الجواز فيها .
- ١٥ - : كون الفسل رافعاً لحكم الجنابة .
- ١٦ - : عدم افتقار الفسل إلى الوضوء لقوله تعالى : « حتّى تغتسلوا » . و إلّا
لكان بعض الغاية غاية وهو باطل
- ١٧ - : تسويغ التيمّم .
- ١٨ - : كونه بحيث يقع بدلاً من كلّ واحد من الوضوء و الفسل .
- ١٩ - : إباحته حال المرض المتضرّر باستعمال الماء .
- ٢٠ - : كونه مباحاً إمّا للعجز عن الماء بالضرر من استعماله أو لعدمه
- ٢١ - : كون وجود الماء ناقضاً للتيمّم .
- ٢٢ - : كون الغائط ناقضاً للوضوء موجباً له .
- ٢٣ - : كون الجنابة تقع بمجرد الوطئ من غير إنزال
- ٢٤ - : وجوب كون التيمّم بالتّراب .
- ٢٥ - : جوازه بالحجر الصّلب لصدق اسم الصّعيد عليه .
- ٢٦ - : وجوب كون الصّعيد طاهراً .
- ٢٧ - : وجوب كونه مباحاً .

٢٨ - : وجوب مسح الوجه واليدين .

٢٩ - : كون الوجه يراد به بعضه لمكان الباء عند القائل بذلك وكذا اليد لعطفها على الوجه .

٣٠ - : وجوب الابتداء بمسح الوجه لغاء التعقيب .

٣١ - : وجوب الموالاة إن قلنا : الأمر للفور .

الثالثة : « وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيُعْبَدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ » ^(١) .

دلّت على وجوب النية في كل عبادة ، فيدخل الطّهارات الثلاث المتقدمة ،

ومعنى الإخلاص هو المراد بالقربة التي يذكرها أصحابنا في نيّاتهم ، وهو إيقاع الطّاعة خالصة لله تعالى وحده ، ويؤيده قول النبي ﷺ في الحديث القدسي : من عمل لي عملاً أشرك فيه غيري تركته لشريكه ^(٢) . فقيل : معنى كونه له تعالى : أن يفعله خوفاً من عقابه ورجاء لثوابه . وقيل : يفعله حباً ، منه أوجباً له ، وقيل : تعظيماً له و مهابة و اتقياداً ولا يخطر بباله غرض آخر سواء ، ويقرب من هذا قول علي عليه السلام : ما عبدتك خوفاً من نارك ولا شوقاً إلى جنتك ، بل وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك ^(٣) . وهو الأقوى لأن ما عدى ذلك شرك مناف للإخلاص ، فعلى هذا لا يجوز في النية ضم الرياء ، ولا ضم التبرّد أو التسخّن بالماء ، أو إزالة الكسل أو الوسخ ، لأن منطوق الآية يدلّ على أن الأمر منحصر في العبادة المخلصة ، والأمر بالشيء نهي أو مستلزم للتبهي عن الضدّ فيكون كلّ ما ليس بمخلص [منها] منهيّاً عنه فيكون فاسداً

(١) البينة ٥ .

(٢) بهذا المضمون اخبار كثيرة راجع الوسائل ب ٧ و ٨ من ابواب النية وفي

ب ١٢ في حديث لهشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال : يقول الله عز وجل أنا خير شريك فمن عمل لي ولغيري فهو لمن عمله غيري .

(٣) هذه العبارة مشهورة عن أمير المؤمنين عليه السلام كما في بحار الانوار ج ٤ ص ١٤

وما نقله في نهج البلاغة فهو بهذه العبارة : ان قوماً عبدوا الله رغبة فترك عبادة التجار ، وان قوماً عبدوا الله رهبة فترك عبادة المبيد ، وان قوماً عبدوا الله شكراً فترك عبادة الاحرار . نهج البلاغة لفيض الاسلام جزء ٦ ص ١١٨٢ .

لما تقرّر في الأصول .

و اعلم أنّ الشافعيّ وأحد و مالكا وافقونا في اشتراط النية في الطهارات و إن خالفونا في الكيفية و أبو حنيفة خصّ الشرط بالترايبية لا غير^(١) لقوله تعالى :

(١) وكذا قال في الوضوء بالتيّذ وسؤر الحمار والبغل قال : لأن طهوية التّيّذ والسؤرين تعبديّة كالصّعيد وقالوا في الوضوء والنسل بالماء المطلق : وجوبها ليس الا توصيلاً الى الطهارة التي تحصل بمجرد سيلانه على الاعضاء ، سواء كان عن نية اولم يكن عن نية بل ولا عن اختيار ، ولا ادري من اين علموا أنّ غرض الشارع من للوضوء والنسل ليس الا الطهارة المحسوسة التي توجد بسيلان الماء بمجرد صبّه ، وقد علم كلّ مسلم ومسلمة ان الوضوء والنسل ، إنّما هو لرفع اثر الحدث استباحة لما هو مشروط برفعه ، وهذا غير محسوس ولا مفهوم لولا التّقيّد بالاوامر المقدّسة الصّادرة من لدن حكيم مطلق ، ومجرّد حصول النّظافة والنسل لا يجعلهما توصليّين ، كما أنّ انعاش مستحقّ الزكوة باداؤها التّسهم من الزكوة لا يخرجها عن العبادة .

ولو كان الغرض من الوضوء والنسل مجرد الطهارة المحسوسة لما وجبا على الحدث اذا كان في غاية النّظافة والنقاء ، وهذا خرق لاجماع المسلمين ومخالف لما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

« لا يقبل الله صلوة احدكم اذا حدث حتّى يتوضّأ » . انظر ص ٤٥٢ فيض القدير و قد نصّ السيوطي بصحة الحديث في الجامع الصغير رقم ٩٩٧٩ « ولا يقبل الله صلوة بغير طهور ولا صدقة من غلول » انظر نيل الاوطار ج ١ ص ٢٢٤ رواه الجماعة الا البخاري .

وما تقرّر به ابو حنيفة بطلان الوضوء بالفقهية في الصلوة . ولا ادري اى كثافة ونجاسة ظاهرية تحصل للبدن بالفقهية يجب رفعها بسيلان الماء المتقيّ ظاهراً ، وهل هنا على مبناء و بطلان الوضوء بالفقهية الا الحدث الغير المحسوس الواجب رفعه بالطهارة التّعبديّة .

واستدلّ ابن العربي في احكام القرآن ص ٤٤٠ على وجوب النية بما ملخصه أنّ الوضوء عبادة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الوضوء شطر الايمان . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : الوضوء على الوضوء نور على نور . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا توضّأ المبدخرجت خطاياك وهو استدلال حسن وأما الاستدلال بآية النيّة . « وما امرؤا-

« فَنِيَمُوا صَعِيداً طَيِّباً » أي اقصدا ، و الحقُّ الأوَّل لقوله ﷺ « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ^(١) » والجمع المعرّف للعموم ولقوله ﷺ « وَإِنَّمَا الْكَلِّ امْرِيءٌ مَانُوِي ^(٢) » ومن طريق الأصحاب ماورد من قول الرضا ﷺ : « لَا تَقُولُ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ وَلَا تَقُولُ وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِاصَابَةِ السَّنَةِ ^(٣) » .

ثم اعلم أن شرعية النية لغرض تميز الفعل عن غيره فيجب أن يتصور فيها تصوراً قلبياً حقيقة الفعل المنوي من كونه وضوءاً أو صلاة أو صوماً أو غير ذلك ونوعه ليمتاز عن نوع آخر كالاباحة للوضوء ، والظهر للصلاة ورمضان للصوم والمالية أو الفطرة للزكاة والتمتع أو غيره للحج وصفه الفارق بين أفراد نوعه كالوجوب للواجب والتنب للمندوب ووقته المحدود له بالشخص إن كان موقتاً فينوي الأداء إن فعله فيه والقضاء إن فعله خارجاً عنه ثم الركن الأعظم الذي هو الاخلاص وقد مرّ معناه .

الرابعة: «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (٤)

كريم أي حسن مرضي في جنسه وقيل : كثير النفع لاشتماله على أصول العلوم المهمة في المعاش والمعاد . « في كتاب مكنون » أي مصون مستور عن الخلق في لوحه المحفوظ .

وقيل : المصحف الذي بيد الناس والضمير في « لا يمسّه » يعود إلى الكتاب لأنه أقرب ، فعلى القول الأوّل : لا يمسّه إلا الملائكة المطهرون من الذنوب وعلى

→ « الا » و رواية أنما الاعمال بالنيات فلا يغنى عليك ما فيها للاستدلال على المقصود فإن الآية ظاهرة في التوحيد ، ويشهد له عطف الصلوة والزكاة وسباق نظائرها من الايات ، و النبوى يجب حمله على نفى الجزاء حتى لا يستلزم تخصيص الاكثر المستهجن .

(١ - ٣) الوسائل ب ٥ من أبواب النية ح ٤ و ٢ . و صحيح البخارى كتاب

الايمان ص ٢٣ .

(٤) سورة الواقعة : ٧٦ .

الثاني: لا يمسّه إلا المطهرون من الأحداث والخبائث وهو مروي عن الباقر عليه السلام ^(١) وجماعة من المفسرين ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وزاد الشافعي حتى الحاشية ويكون المراد النهي عن مسّه ^(٢) لأنفي المس الذي هو خبر وإلا لزم الكذب لأننا نعلم ضرورة أنه يمسّه من ليس بمطهر .

ويؤيده الرواية عن الصادق عليه السلام وقد قال لولده إسماعيل : « اقرأ المصحف قال : لست على وضوء ، فقال لا تمس الكتابة ومس الورق ^(٣) ، وإذا لم يجز لغير المنوضى ، مسّه فللجنب أولى ، وهل يمنع الجنب والحائض من قرائته ؟ فقال أصحابنا بمنع سور العزائم الأربع لا غير وجواز السبع بغير كراهية وما فوقها على كراهية وتشدّد بزياة القراءة وتضعف بقلتها لعموم قوله تعالى : « فاقروا ما تيسر من القرآن » ^(٤) خرج العزائم من العموم وبقي ما عداها على الجواز وقال الشافعي : لا يجوز مطلقا وكذا أحمد وجوز أبو حنيفة دون الآية وما لك للجنب الآية والآيتين على سبيل التعمّد وللحائض أن تقرأ ماشاء وكذا قال داود للجنب ويحتج عليهم في الجواز بكتاب النبي صلى الله عليه وآله ^(٥) إلى هرقل عظيم الروم المنضمّن لقوله تعالى : « يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ^(٦) » الآية وهو كافر مجنب فيقره الكتاب ضرورة وإلا لانتفت فائدة بعثته .

الخامسة : « فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ » ^(٧)

-
- (١) الوسائل ب ١٢ من أبواب الوضوء ح ٥ وفيه من الاحداث والجنابات .
 (٢) فإن الظاهر منه كونه حكاية وصف خارجي لا انشاء حكم تشريعي لا سيما مع ظهور المطهر بالفتح في المعصوم عليه السلام لا ما يعم المتطهر فالمستند الاقوى للحكم الروايات ، ثم الحكم للجنب بطريق اولي والاجماع الدعي في كلمات القوم .
 (٣) الوسائل ب ١٢ من أبواب الوضوء ح ٢ .
 (٤) الزمّل : ٢٠ .
 (٥) راجع مكاتيب الرسول ج ١ ص ١٠٥ .
 (٦) آل عمران : ٥٧ .
 (٧) التوبة : ١٠٩ .

قال الحسن البصري : المراد الطهارة من الذنوب والأكثر : إنها الطهارة من النجاسات فقليل : نزلت في أهل قباء ، روي ذلك عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(١) : « يحبون أن يتطهروا بالماء عن الغائط . روي عن النبي ﷺ أنه قال لهم : « ماذا تفعلون في طهركم فإن الله قد أحسن عليكم الثناء ؟ فقالوا نفسل أثر الغائط بالماء ^(٢) » .
واعلم أن الغائط إن تعدى المخرج تحتم الماء لإزالته وإن لم يتعد فلم يكلف الخيار بين استعمال ثلاثة أحجار وشبهها طاهرة مزالة للعين وبين الماء والجمع بينهما أفضل لاجتماع إزالة العين والأثر وفي قولهم : نفسل أثر الغائط . إشارة إلى هذا لدلالته على زوال العين قبل تغيير الماء وإزالة الأثر بالماء ، وكذا ورد في رواية أخرى أنهم قالوا : تتبع الغائط بالأحجار ثم تتبع الأحجار بالماء ^(٣) وأما البول فلا يجوز في فيه إلا الماء خاصة تعدى أولم يتعد .

وقال الشافعي : الاستنجاء منهما واجب بالماء أو بالأحجار وأوجب إعادة الصلاة على من لم يستنج وبه قال مالك وقال أبو حنيفة هو مستحب غير واجب .
قوله : « يحبون أن يتطهروا » المحبة تأكيد الإرادة ولذلك لم يقل يريدون لشدة إرادتهم وقابل سبحانه محبتهم بمحبته بالمعنى المذكور فقال : « والله يحب المطهرين » .

ثم اعلم أنه يمكن عندي أن يستدل بهذه الآية على استحباب الكون على

(١) تفسير البياشي ج ٢ ص ١١١ و ١١٢ .

(٢) راجع مجمع البيان ذيل الآية الشريفة والوسائل ج ١ ب ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة ١ .

(٣) قال البيضاوي قيل لما نزلت مشى رسول الله ومعه المهاجرون حتى وقف على باب مسجد قباء فإذا الانصار جلوس فقال مؤمنون انتم فسكتوا فأعادها فقال عمر أنهم مؤمنون وأنا معهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم انرضون بالقضاء قالوا نعم قال أنصبرون على البلاء قالوا نعم قال انشكروني في الرخاء قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله : مؤمنون ورب الكعبة فجلس ثم قال يا معشر الانصار ان الله عز وجل قد اثنى عليكم فما الذي تصنعون عند الوضوء وعند الغائط فقالوا : يا رسول الله تتبع الغائط الاحجار الثلاثة ثم تتبع الاحجار الماء

الطهارة لأن الطهارة شرعاً حقيقة في رافع الحدث ، والنقاء والمحبة وتأكيده الإبرادة
والإتيان بلفظ المبالغة مشعر بالتكرار ودوام حصول المعنى وكل ذلك دليل على ما
قلناه والله أعلم .

الحادة : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا » (١) .

هنا فوائد .

١ - لا ريب أن الطهور لغة ورد لا أمور :

أحدها : مبالغة في الطاهر فيكون صفة للماء وسبب الوصف أن يعلم أن الطهارة
صفة ذاتية له .

وثانيها : اسم لما يتطهر به كالبحور لما يتبخر به والوقود لما يتوقد به .

وثالثها : بمعنى الطهارة كقوله ﷺ : « لا صلاة إلا بطهور » (٢) .

إذا تقرر هذا فقال بعض الحنفية أنه في الآية والاستعمال بالمعنى الأول لا
غير لأن فعولاً يفيد المبالغة في فاعل كما يقال ضروب وأقول لزيادة الضرب والأكل
ولا يفيد شيئاً مغائراً له فعلى هذا لا يكون بمعنى المطهر عنده لأن كونه مطهراً
مغاير لمعنى الطاهر فلا يتناول المبالغة ولأنه قد يستعمل فيما لا يفيد التطهير كقوله
تعالى : « وسقاهم ربهم شراباً طهوراً » (٣) وقول الشاعر : « عذاب الثنايا ريقهن
طهوراً » .

وقالت الشافعية وأصحابنا أنه بمعنى المطهر فيكون مأخوذاً من الوضع الثاني
واستدلوا بالتقل والاستعمال :

أما الأول فلما ذكره البيهقي حيث قال : الطهور بالفتح من الأسماء المنعدية
وهو المطهر غيره وأما الثاني فلا أنه مراد فيه فيكون حقيقة أما إرادته فلقوله ﷺ :

(١) الفرقان : ٥٠

(٢) الوسائل ب ١ من أبواب الوضوء ح ١ .

(٣) النحر : ٢١ .

«جعلت لي الأرض مسجداً وتراها طهوراً»^(١)، ولو أراد الطاهر لم يكن له منية ولقوله **طَهُورٌ** أيضاً وقد سئل عن الوضوء بما البحر فقال : « هو الطهور مأوّه الحلّ مبيته »^(٢) ولو لم يرد كونه مطهراً لم يصلح جواباً ولأنّ فعولاً للمبالغة ولا يتحقق إلاّ مع إفادة التطهير ولا نهم يقولون ماء طهور ولا يقولون ثوب طهور فلا بدّ من فائدة تختصّ بالماء ولا يظهر الفائدة إلاّ مع إفادة التطهير لغيره .

والحقّ أنّه بالنظر إلى القياس اللفظي كما قال الحنفي لأنّ التعدي في الحقيقة لمطهر وألحقوا طهوراً به توقيفا لا قياساً وليس الطهور من مطهر بمنزلة ضروب من ضارب لأنك تقول هذا ضارب زيداً كما تقول ضروب زيداً وتقول الماء مطهر من الحدث ولا تقول طهور من الحدث وأمّا بالنظر إلى الاستعمال فكما قال أصحابنا والشافعية فإن منع ذلك الحنفي فهو مكابرة .

٢ - ما يزيل عنه الطهارة والطهورية ، فعند أبي حنيفة مخالطة النجاسة يقيناً أو ظناً وإن لم يتغير وجوز استعمال ما لا يتحرّك بحرّة الأجزاء المتنجّس وقدّره بعشرة أذرع في مثلها وعند مالك التغير في أحد أوصافه قليلاً أو كثيراً وعند الشافعي في الكثير التغير وفي القليل الملاقاة وعند أصحابنا كذلك^(٣) إلاّ أنّ الكثير عنده

(١) الوسائل ب ٧ من أبواب التيمم ح ١ - ٤ . سنن أبي داود ج ١ ص ١١٤ .

(٢) الوسائل ب ٢ من أبواب الماء المطلق ح ٢ . سنن أبي داود ج ١ ص ١٩ .

(٣) وأدعى الإجماع على انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة . ألاّ أنّه حكى عن

ابن أبي عقيل القول بعدم الانفعال وأصرّ المحدث الكاشاني في الوافي والمفاتيح على عدم الانفعال ، وأتمّ البيان بما لا مزيد عليه . والقواعد المؤسسة في الأصول أو روعيت في الفقه لاقتضت عدم النجاسة ، إذ بعد تناقض الاخبار الدالة على الانفعال مع ما دل على عدم الانفعال ، يكون المرجع عند الامامية التخيير ومقتضاه عدم لزوم الحكم بالانفعال هذا اذا لم يمكن الجمع بين الاخبار بحمل الظاهر على الاظهر وحمل الاخبار الدالة على الانفعال على التنزيه . ولكنّ الاجماعات المنقولة و الاخبار التي ادّعى يرض أنّها تبلغ مأتين ، و ادّعى بعضهم أنّها تبلغ ثلاثمائة توحشنا في الحكم بما حققه المحقق الكاشاني و تبعه غير واحد الا ان للمحقق الخراساني صاحب الكفاية هنا بياناً تاماً دقيقاً حقيقياً بالتلفيق بالقبول ←

قلَّتان : نحو خمسمائة رطل وعندنا كَرٌّ وهو ألف ومائتا رطل بالعراقي الَّذي هو أحد وتسعون مثقالاً قال النبي ﷺ وقد سئل عن بئر بضاعة فقال : الماء طهور لا ينجسه إلّا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه^(١) وروى الشيخ مرسلًا عنه ﷺ : إذا بلغ الماء كَرًّا لم يحمل خبثاً^(٢) و عن الصادق عليه السلام : إذا كان الماء قدر كَرٍّ لم ينجسه شيء^(٣) قالوا : الحديث الأوّل مكّيٌّ فيكون إطلاقه منسوخاً فيقيّد بالكثير .

هذا كلّهُ في الماء الرّاكد أمّا الجاري فلا ينجس إلّا بالتغيّر والأولى اشتراط بلوغه كَرًّا إلّا أن يكون جاريًا عن مادّة فلا يشترط وقال الشافعي : الماء الَّذي قَبْل النجاسة طاهر وما بعدها إن لم يصل النجاسة إليه طاهر وما يجاوره ويخالطه النجاسة

→ فراجع ص ١٢ من كتابه اللّمعنات النيرة في شرح تكملة التبريرة نقله بين عبارته : ثمّ أنّ وجه تخصيص الحكم بأنّه ينجس ببلافة عين النجاسة أنّه لا إجماع على الانفصال ببلافة المتنجس ولا خبر دل عليه خصوصاً أو عمومًا منطوقاً أو مفهوماً ، لاختصاص الاخبار الخاصّة بعين النجاسة وانساقها من الشيء في الاخبار العامّة كما ادّعى في خبر «خلق الله الماء» . فلا يوجب تقيّره بالمتنجس نجاسته ، ولا أقلّ أنّه القدر المتيقّن منه ، ولو سلّم شمول المنطوق له فلا عموم في المفهوم ، فإنّ الظاهر أن يكون مثل إذا بلغ الماء ، لتعلق العموم بالتعلق كلّ فرد من افراد العام فيكون مفهومه إيجاباً جزئياً ، ونجاسته بشئٍ واليتيقّن منه عين النجاسة ، لا إيجاباً كلياً ونجاسته بكل نجس أو متنجس ، ولو سلّم عدم ظهوره في تعلق العموم فلا ظهور له في تعلق افراد العام ، فلا يكون دليلاً على الانفصال إلا بعين النجاسة ، فيكون عموم «خلق الله» مرجعاً ودليلاً على الطّهارة مضافاً الى استصحابها وقاعدتها كما لا يخفى . انتهى كلامه . وهو تحقيق سنّي لا غبار عليه ، نقى تامّ لا مزيد عليه تحقيق بالقبول .

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ١٦ .

(٢) راجع نيل الاوطار ص ٤١ ح ٢ وفيه اذا كان الماء قلّتين لم يعمل الغبث رواه

الغسّة وفي لفظ ابن ماجة ورواية لاحد : لم ينجسه شيء .

(٣) الوسائل ب ٩ من أبواب الماء المطلق ح ١-٦ .

إن كان أكثر من قلّتين فطاهر وإن كان أقلّ فنجس .

٣ - إذا زالت عنه الطهورية فعندنا يطهر بإلقاء كرت عليه دفعة يزيل تغييره إن كان متغيراً فإن لم يزل فكر آخر وهكذا حتى يزول التغير وغير المتغير يكفي إلقاء الكرت المذكور أو اتصاله بالكرت أو وقوع الغيث السّاكب عليه . وقال الشافعي : تزول النجاسة بأمر الأول : ورود ماء طاهر يزيل التغير ولم يقدره الثاني : زوال التغير من نفسه ، الثالث : أن ينبع من تحته ما يزيل تغييره ، الرابع : أن يستقي منه ما يزيل تغييره ، الخامس : ما ذكر بعض أصحابه وهو وقوع تراب يزيل تغييره . وكلّ هذه تحكّمات لا دليل عليها فيجب الاعراض عنها .

السابعة : « وَ يُنْزَلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رَجْزَ الشَّيْطَانِ » (١) .

هنا مسألتان :

١ - إن غير الماء من المايعات لا يطهر لا من الحدث ولا من الخبث (٢) أمّا

(١) الاغفال : ١١ .

(٢) والدليل عليه هذه الآية والآية التي تذكر بدتيك وآية التيمم ، ورواية ابي بصير وعبدالله بن المغيرة المرويتين في الوسائل ب ١ و ٢ من ابواب الماء المضاف ، وفي اولي الروايتين : انما هو الماء والشراب . وفي الثانية : انما هو الماء والتيمم . وجوز ابن ابي ليلى والاصم الوضوء بالمياه المعتصرة . واجاز الصدوق الوضوء والفسل بماء الورد استناداً الى ما رواه يونس عن ابي الحسن عليه السلام - ب ٣ من ابواب الماء المضاف من الوسائل - : قلت له الرجل يفتسل بماء الورد ويتوضأ به للصلاة ، قال عليه السلام : لا بأس بذلك .

وايده الحديث الكاشاني بان اضافة الماء الى الورد ليست الا لجرد اللفظ كماه الساء ، وبصدق الماء على ماء الورد ، وعلى ما حققه الكاشاني فالنزاع في الحقيقة لفظية . ويمكن ان يقال بأن ابن ابي عقيل والصدوق ايضاً موافقان في عدم جواز رفع الحدث بالمضاف ، ويرون ماء الورد ماء مطلقاً ، ولا مانع من القول به مع ورود الرواية وضمان الصدوق صحة ما رواه في الفقيه

الحدث فاجماع إلا من أبي حنيفة في الوضوء بالنبيذ مطبوخاً مع عدم الماء في السفر و
أما الخبث فأكثر أصحابنا^(١) على ذلك و به قال الشافعي و قال أبو حنيفة كل ما يبع
مزيل للعين يجوز إزالة النجاسة به ، حجتنا أن صريح الآية^(٢) على الامتنان بكون
الماء مطهراً فلا يكون غيره كذلك و إلا لماتم الامتنان بل كان ذكر الأعم و هو
الماء أولى .

٢ - « و يذهب عنكم رجز الشيطان ، قيل هو الجنابة ، و الرجز النجاسة
و قيل العذاب و قيل الوسوسة فإنه لما نزل المسلمون على كتيب أعفر تسوخ فيه
أقدامهم على غير ما ، [فناموا] فاحتلم أكثرهم و المشر كون سبقوهم إلى الماء فتمثل
لهم إبليس و قال تصلون على غير وضوء ، و على جنابة و قد عطشتم و لو كنتم على الحق
لما غلبكم هؤلاء على الماء . فحزنوا حزناً شديداً فمطروا ليلاً حتى جرى الوادي و
تلبّد الرمل حتى ثبتت عليه الأقدام و طابت النفوس . فعلى القول الأول فيه دلالة
على نجاسة المني و لذلك قرئ ، رجس و هو مرادف للنجاسة .

الثامنة : « وَ يَمْنَأُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي
الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ
اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ » (٢) .

(١) و قد خالف في ذلك السيّد و المفيد و ابن أبي عقيل ، و وافقهم في ذلك
الحدث الكاشاني ، و يشهد لهم رواية غياث ابن ابراهيم عن ابي عبد الله^(٣) عن ابيه عن
علي^(٤) : لا بأس ان ينسل الدم بالبصاق (الوسائل ب ٤ من ابواب الباء المضاف ح ١)
و لو صحت الرواية فهي مختصة بمورد ما اعنى البصاق ، و الاستدلال بأن الفرض إزالة
عن النجاسة ، يقتضى القول بعدم وجوب تطهير المتنجس بعد ما لا يبقى عنه ، و بذاتية النصوص
الامرة بالتطهير فضلاً عن النصوص الظاهرة في تعين الماء . و عن ابن أبي عقيل مطهرة
المضاف عند الاضرار و لا دليل عليه .

المحيض يجي، مصدر أكلحي، والمبيت واسم زمان واسم مكان فالمحيض الأول مصدر لا غير لعود الضمير إليه لقوله هو أذى أي مستنقذ وأما الثاني فيحتمل المصدر فيكون فيه تقدير مضاف أي في زمان الحيض ويحتمل اسم الزمان أو المكان فلا يحتاج إلى تقدير مضاف . « ولا تقر بهن » أي لا تجمعهن عرفاً لا لغة حتى يطهرن بالتشديد على قراءة حمزة والكسائي أي يغتسلن وقرأ الباقر بالتخفيف أي ينقن من الدم وحيث ظرف مكان .

إذا عرفت هذا ففي الآية أحكام .

١ - إن الحيض نجس لقوله أذى وهو المستنقذ وهو إجماع أهل العلم .

٢ - إن نجاسته مغلظة لقوله : « هو أذى » مبالغة فيه بالقذارة بالابتيان باسم الظاهر أو لا ثم بالضمير الذي كنى به عنه ثم بتنكير خبره ووصفه بالأذى وكل ذلك أمانة غلظة نجاسته فيجب إزالة قليله وكثيره عندنا وإلا لما كان لغلظته فائدة زائدة وكذا النفاس لأنه حيض كان محتسباً .

٣ - إن دم الحيض من الأحداث الموجبة للفصل لا طلاق الطهارة المتعلقة به وقد تقدم أن ذلك يراد به الفصل وأقل مدته التي يصير بها موجباً للفصل عندنا ثلاثة أيام وأكثره عشرة وبه قالت الحنفية وقال الشافعي : أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً .

٤ - وجوب اعتزال النساء في مكان الحيض^(١) وهو القبل أي ترك مجامعتهن

(١) قال في مجمع البيان : في هذه الآية دلالة على وجوب اعتزال المرأة في حال الحيض وفيها ذكر غاية التحريم ويشتمل ذلك على فصول أحدها ذكر الحيض وأقله وأكثره وعندنا أقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام وهو قول أهل العراق وعند الشافعي وأكثر أهل المدينة أقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً وثانيها حكم الوطئ في حال الحيض فإن عندنا إن كان في أوله يلزمه دينار وإن كان في وسطه فنصف دينار وإن كان في آخره فربع دينار وقال ابن عباس عليه دينار ولم يفصل وقال الحسن يلزمه بدنة أو رقبة أو عشرون صاعاً وثالثها غاية تحريم الوطئ واختلف فيه فمنهم من جعل الغاية انقطاع الدم ومنهم من قال إذا توضأت أو غسلت فرجها حل وطبها عن عطاوطا ووس وهو منعبنا وإن ←

إذ الأمر حقيقة في الوجوب والإجماع يؤيده وفي وصفه بالأذى وترتيبه الحكم عليه بالفاء، إشعار بأنه العلة . وفي كيفية الاعتزال عندهم خلاف فقال محمد بن الحسن كما قلناه إنه القيل وقال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي هو ما اشتمل عليه الإزار .
 روي أن أهل الجاهلية كانوا لا يؤاكلونها ولا يشاربونها ولا يساكنونها في البيت كعمل اليهود والمجوس فلما نزلت الآية أخذ المسلمون بظاهرها ففعلوا كذلك فقال أناس من الأعراب : يا رسول الله البرد شديد والثياب قليلة فإن أثرناهن بالثياب هلك سائر أهل البيت وإن استأثرناها هلكت الحيض فقال عليه السلام : إنما أمرتكم أن تعتزلوا مجامعتهم إذا حضن ولم آمركم باخراجهن كفعل الأعاجم .
 وقيل : إن النصارى كانوا يجامعونهن ولا يبالون بالحيض واليهود كانوا يعتزلونهن في كل شيء . فأمر الله تعالى بالاقتصاد بين الأمرين .

٥ - اختلف في مدة زمان الاعتزال وغايتها فقال الشافعي حتى تغتسل ويحتج بأنه جمع بين القرائتين ولقوله فاذا تطهرن فأتوهن ، فعنده لا يجوز وطئها حتى تطهر وتطهر . وقال أبو حنيفة بالجمع بين القرائتين^(١) بأن له أن يطأها في أكثر

→ كان المستحب الاقربها الابد الفسل ومنهم من قال اذا انقطع دمها فاغتسلت حل وطئها عن الشافعي ومنهم من قال اذا كان جيضها عشرين نفسا انقطع الدم يحلها للزوج وان كان دون العشرة فلا يحل وطئها الا بعد الفسل او التيمم او مضى وقت الصلوة عليها عن ابي حنيفة .

(١) قد اشرنا في بعض العواشي السابقة الى اجمال البحث في القرائات المختلفة وعدم توانها ونرشد الان الى مراجعة رسالة نفيسة ادرجها صاحب مفتاح الكرامة في مباحث القرائة ص ٢٩٠ الى ٣٩٦ من كتاب الصلوة المجلد الاول لا يستغنى الققيه عن مراجعتها فراجع وان العلامة آية الله السيد ابي القاسم الخوئي دام ظله في مقدمة كتابه البيان في التفسير بياناً تاماً في اسناد القرائات والغدشة في كلها مستدلاً فراجع من ص ٩٢ الى ص ١١٥ فانه مفيد جداً .

و نزيدك بياناً في عدم التواتر واللزوم للقرائات السبع : انه لم يكن عرفت في الامصار الاسلامية ، حين بدء العلماء يؤلفون في القرائات ، والسابقون منهم كابي عبيد →

الحيض بعد الانقطاع وإن لم تغتسل وفي أقله لا يقربها بعد الانقطاع إلا مع الاغتسال

→ القاسم بن سلام و ابي جعفر الطبري و ابي حاتم السجستاني ذكروا في مصنفاتهم اضعاف تلك القراءات و انما كان ابن مجاهد هو الذي قام على رأس الثلاث مائة للهجرة في البغداد الذي قالوا في حقه : انه تسبّع السبعة ، و قد حظيت قراءة السبعة من لدن ابن مجاهد بشهرة واسعة حتى توهم عدة رواية نزول القرآن بالاحرف السبع ارادة القراءات السبع . والحاصل ان التواتر من القرآن ليس الا ما بين الدفين و ان القراءات ليست بتواترة بل انما هي اما اجتهد من القراء ، او نقل آحاد لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله فليكون الاية بالنسبة الى حكم الطاهرة غير المتطهرة مجعلة ، فيكون مورداً لما شرحه الشيخ الانصاري في التنبيه العاشر من تنبيهات الاستصحاب و ذكره المحقق الخراساني في التنبيه الثالث .

و حيث ان حكم العام «فأتوا حرثكم اني شئتم» ليس حكماً مجعولاً على نحو اللوام والاستمرار بل جعل كل يوم بل كل آن من الآتات فرداً لموضوع العام ، فالمتبع في غيرما يتقن تخصيصه هو العمل بالعام ، ونتيجته جواز الوطئ بعد الطهر . ولو فرض تواتر القراءات ايضاً قلنا : انه مع الفرض لا يكون بينهما تعارض بحسب السند ، بل التعارض بينهما بحسب الدلالة . فاذا علمنا ان أحد الظاهرين غير مراد في الواقع فلا بد من القول بتساقطهما ، فان ادلة الترجيح او التخيير انما هوفى تعارض الاخبار ، وبعد التساقط يكون عموم العام «فأتوا حرثكم اني شئتم» متبعاً . هذا من حيث الاستناد الى الكتاب . واما الاخبار فنجبت انها متعارضة ، فالمتبع هو التخيير ، ولازمه جواز الاخذ بما دل على الاباحة . و حيث ان اخبار المنع ليست بصريعة في الحرمة فالجميع بينهما بعمل مادل على المنع على الكراهة جمعاً عرفياً آخرى فتدبر .

و قال العلامة الحكيم مدّ ظلّه في المستمسك (ج ٣ ص ٢٩٨) « و على قراءة التخفيف يتعارض الصدر والذيل لظهور الطهارة في النقاء وكما يمكن التصرف في الاول بحمل الطهارة على الفصل يسكن في الثاني بحمل التطهر على النقاء أو حمل الامر على الاباحة بالمعنى الاخص المقابل للحرمة والكراهة والاخير اقرب لما فيه من المحافظة على التلطيل بالاذى المختص بالدم وعلى اختلاف معنى الفعل المجعول غاية والمجعول شرطاً في الجملة الثانية الذي يشهد به اختلافها في الهيئة . نعم الاقرب من ذلك كله تقييد اطلاق الغاية بمفهوم الشرطية ويتعين حينئذ الخروج عن ظاهرها بما عرفت من النصوص فتعين حمل الامر على الاباحة بالمعنى الاخص » .

وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَجَمَعُوا بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ قَبْلُ الْفَسْلِ جَائِزٌ عَلَى كِرَاهِيَةٍ وَبَعْدَهُ لَاعْلَى كِرَاهِيَةٍ
وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ تَقَعَّلَ قَدْ جَاءَ بِمَعْنَى فَعَلَ كَأَمَّا تَكْبِيرُ
فِي أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَكَقَوْلِكَ تَطَعَّمَتِ الطَّعَامَ بِمَعْنَى طَعَمْتَهُ .

٦ - « فَأَنَّهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كَرَّمَ اللَّهُ ، الْأَمْرُ هُنَا لَيْسَ لِلْوُجُوبِ مُطْلَقاً بَلْ
قَدْ يَكُونُ لِلْوُجُوبِ كَمَا لَوْ كَانَ قَدْ اعْتَزَلَهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ آخِرُهَا أَوَّلُ رِمَانِ الْإِنْقِطَاعِ
وَالْفَسْلِ وَكَذَا لَوْ وَافَقَ انْقِضَاءُ مَدَّةِ التَّرْبِصِ فِي الْإِيَّالِ وَالظَّهَارِ وَقَدْ يَكُونُ لِلنَّدْبِ
كَمَا فِي اقْتِضَاءِ الْحَالِ ذَلِكَ فَهُوَ إِذَا لَمْ يَطْلُقِ الرَّجُلُ جَحَانَ وَاخْتَلَفَ فِي مَوْعِنِي « مِنْ حَيْثُ »
قِيلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كَرَّمَ اللَّهُ بِتَجَنُّبِهِ وَهُوَ مُحَلٌّ الْحَيْضِ أَعْنِي الْقَبْلَ وَ
قِيلَ مِنْ حَيْثُ الطَّهَرُ دُونَ الْحَيْضِ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَنْفِيَّةِ مِنْ قَبْلِ النِّكَاحِ دُونَ الْفَجْرِ
« إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَائِينَ » عَنْ النِّجَاسَاتِ الْبَاطِنَةِ وَهِيَ الذُّنُوبُ « وَيُحِبُّ الْمُنْتَطَهِّرِينَ »
مِنَ النِّجَاسَاتِ الظَّاهِرَةِ .

التاسعة: « إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ
هَذَا » (١) .

إِنَّمَا لِلْحَصْرِ مَعْنَاهُ لَا يَجْسُ مِنْ الْإِنْسَانِ غَيْرِ الْمُشْرِكِينَ (٢) وَالنَّجَسُ مَصْدَرٌ فِي

(١) التوبة : ٢٨ .

(٢) ظاهراً الآية حصر أوصاف الشركين في النجاسة أي ليس لهم وصف إلا النجاسة
فالحصر إضافي بالنسبة إلى الطهارة أي لإطهارة لهم فقوله الفخر الرازي « حصر الله تعالى في
هذه الآية الشريفة النجاسة في الشركين أي لا نجس غيرهم وعكس بعض الناس ذلك وقال
لا نجس إلا المسلم حيث ذهب إلى أن الماء الذي استعمله المسلم في رفع الحدث مثل
الوضوء والغسل نجس فالتفصل من أعضائه من ذلك الماء حينئذ نجس بخلاف الماء الذي
استعمله المشرك فإنه طاهر لعدم إزالة حدثه » باطل وأراد منه إباحة حنيفة فإنه الذي ذهب إلى
ذلك على ما هو المشهور وفيه تمريض عظيم على أبي حنيفة حيث أنه عكس ما قال الله تعالى
مع أنه ليس في معمله على ما عرفت . انتهى زبدة البيان .

الأصل تقول نجس بكسر العين ينجس بفتحها نجساً بفتحين فهو نجس بفتح العين وكسرها وإذا استعمل مع الرّجس كسر أوّله ويقال رجس نجس بكسر أوّلهما و تكون الجيم قاله الفرّاء و قرى، به شاذاً ولكون النّجس مصدراً في الأصل لا يشتى ولا يجمع ولا يؤنث قال : «إنما المشر كونه نجس» ولم يقل نجسون والمراد بالمسجد الحرام قيل هو جملة الحرم سمّي به تسميةً للشّيء باسم أشرف أجزائه « فلا يقر بوا» قيل المراد أمر المؤمنين أن لا يمكّنوهم منه ولذلك صدر الآية ببيّانها الذين آمنوا والنهي عن الاقتراب للمبالغة أو للمنع من دخول الحرم وذلك العام قبل سنة حجة الوداع والأصح أنه سنة تسع لما بعث أبا بكر ببراءة ثم أمره الله بردها وأن لا يقرأها إلّا هو أو أحد من أهله فبعث عليّاً عليه السلام و يدلّ عليه قول عليّ عليه السلام « لا يحجّجن بعد هذا العام مشرك » ^(١) وبه قال أبو حنيفة وفي الآية أحكام :

١ - إنّ المشركين أنجاس نجاسة عينية لاحكميّة و هو مذهب أصحابنا ^(٢)

(١) راجع الدر المنثور واللبّاشي وغيرهما من التفاسير آيات أول براءة .
(٢) الانصاف أنّ دلالة الآية على نجاسة المشرك ظاهرة ، والاشكال عليه بان النجس مصدر لا يصح حمله على العين الاّ بتقدير ذوليكون في الاضافة ادنى ملابسة . مدفوع بصحة حمل المصدر على العين للمبالغة ، نحو زيد عدل ، و يشهد لارادته المنع من دخولهم المساجد كلية ولا كلية في تلوّثهم بالنجاسة الوصفية . مضافاً الى أنّ بعض اهل اللغة صرحوا بأنّ النّجس بالفتح وصف كالنجس بالكسر ، ولوسلم أنّ المراد ذونجاسة ، امكن الاستدلال على النجاسة الدّائمة باطلاقة حيث يشملهم مع عدم ملاقات الاحيان النجسة ، و مع استعمال المطهر ، والايراد بأنّه لم يثبت الحقيقة الشرعيّة للنّجس مدفوع بنبوت الحقيقة المنشّعة ، والالفاظ المستعملة في لسان الشارع اذا تمّدر حملها على المعنى العرفي فإنّها تحمل على المفهوم عند التشريعة والحمل على المعنى العرفي في الآية كما ذكره المقدّس الادريلي خلاف وظيفة الشارع وخلاف ما هو الواقع في كثير من الشرّكين ولا يختص بهم بل يشاركهم فيه غيرهم من المسلمين ، ولا يناسب الحكم الفرع عليه ولو جاز التشكيك المذكور في الآية لجاز مثله فيما ورد في الكلب من انه نجس ولم يحتمل احد بل عدوه

و به قال ابن عباس قال : إن أعيانهم نجسة كالكلاب و الخنازير وقال الحسن : من صافح مشركاً توفساً . والوضوء قد يطلق على غسل اليد و خالف باقي الفقهاء ^(١) في ذلك و قالوا معنى كونهم نجسا أنهم لا يغتسلون من الجنابة ولا يتجنبون النجاسات أو كناية عن خبث اعتقادهم .

واعلم أن تعليق الحكم على المشتق يدل على أن المشتق منه علة في الحكم كقولك : « أكرم العلماء » أي لعلمهم و « أهن الجهال » أي لجهلهم فلو غسلوا أبدانهم سبعين مرة لم يزيدوا إلا نجاسة و روايات أهل البيت عليهم السلام و إجماعهم على نجاستهم مشهورة ^(٢) .

٢ - إنهم إذا كانوا أنجاساً فأسأارهم و كلما بأشروه برطوبة نجس أيضاً ^(٣) و

— من اصرح التعبير عن النجاسة .

و قد انصف الامام الرازي في تفسير الآية واذعن دلالتها على نجاسة المشرکين و تعجب من ابي حنيفة كيف يقول بعدم نجاستهم مع القول بنجاسة الماء المستعمل في الوضوء والفعل ولازمة نجاسة المؤمن و تعقب بما يناسب نقل عبارته بيته قال : و اعلم أن قوله تعالى : « اتنا المشرکون نجس » يدل على فساد هذا القول لأن كلمة اتنا للحصر و هذا يقتضى ان لا نجس الا المشرک ، فالقول بأن اعضاء المحدث نجسة مغالط للنس ، والمجب أن هذا النس صريح في أن المشرک نجس وفي أن المؤمن ليس بنجس ، ثم ان اقواماً قلبوا القضية وقالوا : المشرک طاهر والمؤمن حال كونه محدثاً اوجنباً نجس وزعموا أن المياه التي استعملها المشرکون في اعضائهم بقيت طاهرة مطهرة ، والمياه التي يستعملها اكابر الانبياء في اعضائهم نجسة نجاسة غليظة ، وهذا من المعائب انتهى كلامه .

(١) قال قتادة : سأم نجساً لانهم يجنبون ولا يغتسلون ويعدنون ولا يتوضؤون فمنعوا من دخول المسجد لأن الجنب لا يجوز له دخول المسجد .

(٢) الوسائل ب ١٣ من ابواب النجاسات .

(٣) نجاسة مؤرم اتنا هو على القول بانفعال الماء القليل ولذلك قالوا لا يحسن عدابن ابي عتيق في عداد من يقول بطهارة اهل الكتاب مع تخصيصه عدم النجاسة باسأارهم وهولا يقول بانفعال الماء القليل .

هو ظاهر ، أمّا قوله تعالى : « وطعام الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ ^(١) » فالمراد به الحنطة والشعير والحبوب ^(٢) وهو مروى عن الصادق عليه السلام ^(٣) وسيأتي تمام البحث

(١) البائدة : ٥ .

(٢) والانصاف أنّ هذه الآية لا تدلّ على طهارتهم و لتوضيح المرام نقول : قال المحقق الخراساني في مبحث الاطلاق « أنّه يمكن أن يكون للمطلق جهات عديدة كان يكون وارداً في مقام البيان من جهة منها وفي مقام الاهمال او الاجمال من اخرى فلا بدّ في حمله على الاطلاق بالنسبة الى جهة من كونه بصدد البيان من تلك الجهة ولا يكفي كونه بصدده من جهة اخرى الا اذا كان بينهما ملازمة عقلا او شرعاً او عادة . »

وهذا الكلام متين ولا جله قالوا : لا يصحّ التمسك بالاطلاق في قوله تعالى : « فكلوا مما امسكن عليكم » لاثبات طهارة موضع عَضّ الكلب اذ الآية واردة في مقام بيان العلية من حيث التذكية ولا ترتبط بعيشة الطهارة والنجاسة .

و كذا نقول في هذه الآية أنّها واردة في مقام بيان العلية من جهة اضافة الطعام اليهم اضافة الملك بقرينة : « و طعامكم حَلَّ لَهم » لا اضافة العمل والبشارة المؤدية الى سراية النجاسة و هل تراك نقول بعلية طعامهم و لو كان لحم خنزير او مفسوفاً باطلاق الآية .

(٣) تفسير المياشي ج ١ ص ٢٩٦ . وهذا التفسير الصادر عن أهل البيت موافق لما ذكره اهل اللغة فنقل ابن الاثير عن الخليل أنّ الطعام في كلام العرب هو البرّ خاصة و قال الفيومي : اذا أطلق اهل الحجاز لفظ الطعام عنوانه البرّ خاصة . و قال ابن فارس في مقاييس اللغة (ج ٣) كان بعض اهل اللغة يقول الطعام هو البرّ خاصة و ذكر حديث ابي سعيد كذا في تيسير الوصول (ج ٢ ص ١٢٣) قال كنّا نخرج صدقة الفطرة على عهد رسول الله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر . . . أخرجه السنّة ، و قال الراغب : و قد اختصّ بالبرّ فيما روى ابو سعيد ، ونقل الشوكاني في ج ٤ ص ١٩٢ عن الخطاي وغيره أنّ المراد بالطعام هنا الحنطة و أنّه اسم خاصّ به و قد كانت تستعمل في الحنطة عند الاطلاق حتى اذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم سوق القمح .

و اذا راجعت شرح الموطأ للزرقاني (ج ٢ ص ١٤٩) و شرح فتح القدير لابن همام الحنفى (ج ٢ ص ٣٦ - ٤٠) و كتب التفسير في ذيل الآية ، والاية ١٨٤ من البقرة « فدية طعام مساكين » والاية ١٩٥ البائدة « كفارة طعام مساكين » والاية ١٤ في عبس : « فلينظر الإنسان الى طعامه » تجد صدق ذلك . و سيوافيك تمام الكلام مشروحاً في الاطعمة انشاء الله .

في الأُطعمة إِنْشاء الله تعالى .

٣ - أنّه لا يجوز دخولهم المسجد الحرام وكذا باقي المساجد عندنا لنصوص أهل البيت عليهم السلام ^(١) وبه قال مالك واقتصر الشافعي على المسجد الحرام وهو عجيب فهُلّا قاس ما عده عليه لأنّه قائل بالقياس والعلة وهي النجاسة حاصلة وأبو حنيفة لا يمنعهم دخوله ولا دخول غيره ويقول: إن النّهي عن حجّتهم لقوله عليه السلام: « لا يحجّجنّ » بعد العام مشرك ، وذلك لا يستلزم النّهي عن الدخول ^(٢) . وهو فاسد لأن دخولهم يستلزم القرب المنهي عنه .

٤ - أنّه لا فرق بينهم وبين باقي الكفار عندنا في جميع ما تقدّم للاجماع

(١) روى في البحار ج ١٨ ص ١٢٧ من طبعة كيباني ، عن نوادر الراوندي باسناده عن موسى بن جعفر عن آباءه عليهم السلام عن النّبي صلى الله عليه وآله وفي ص ١٣٦ عن كتاب دعائم الاسلام عن علي عليه السلام أنّه « قال : لتنمن مساجدكم يهودكم ونصاراكم وصبيانكم ومجانينكم أو ليسخن الله تعالى قردة وغنازير ركعاً سجداً .

و نقلهما في الحقائق ج ٧ ص ٢٧٩ طبعة النّجف وقال قدس سرّه : و حينئذ فما ورد في هذين الخبرين من اضافة المجانين والصبيان محمول على الكراهة ثم قال : و يكون النّهي هنا مستعملاً في التحريم والكراهة واستعمال اللفظ في حقيقته ومجازه كثير في الاخبار . ولا يخفى عليك ما فيه الا أنّ التّراوى من كلمات الاصحاب كون الحكم مجعماً عليه كما في مفتاح الكرامة ص ٢٤١ من المجلد الأوّل من كتاب الصّلاة .

و استدل أيضاً بما عن النّبي صلى الله عليه وآله « جئوا مساجدكم النّجاسة » تراة في الوسائل ب ٢٤ من أحكام المساجد ح ٢ نقلاً عن جماعة من أصحابنا في كتب الاستدلال وقال الشّيد : لم أقف على اسناد الحديث .

(٢) و نقل عن الحنفية أيضاً توقّف الدّخول على اذن السلم مستدلين بأن المشرّكين كانوا ممنوعين من دخول مكة و سائر المساجد لأنّه لم تكن لهم ذمّة ، و ليس بقوى حيث علل المنع في الاية بالنّجاسة و استدّلوا أيضاً بدخول أبي سفيان مسجد المدينة حين اقباله من مكة لتجديد العهد قبل الفتح و استدّل به الشّافعي أيضاً على الجواز في غير مسجد الحرام و الجواب أنّه كان قبل نزول الاية و كذا ربط ثمانية بن أنال في المسجد كما نقل قصته في الإصابة .

المركب^(١) فإن كل من قال بنجاستهم عينا قال بنجاسة كل كافر ولأن أهل الذمة مشركون لقوله تعالى : « وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله » إلى قوله : « سبحانه وتعالى عما يشركون^(٢) » وكل مشرك نجس بالآية .

(١) ولكن عزى إلى الشيخ في النهاية والمفيد في المسائل الغريبة وابن الجنييد وابن أبي عقيل القول بطهارة أهل الكتاب ويستشتم من صاحب المدارك والذخيرة والمفاتيح الليل إلى القول بالطهارة ولصاحب المعالم في الترتيد في صحة الإسناد إلى الشيخ بيان تجده في ص ٢٤٩ - ٢٥١ . من فقه المعالم كما نقله صاحب الحقائق بعين كلامه ص ١٦٢ - ١٦٤ ج ٥ من طبعة النجف .

(٢) التوبة ٣١ و ٣٠ ولكن الاستدلال بها على نجاستهم مشكل اذ نسبة الاشراك اليهم ليست على الحقيقة فإن ذلك خلاف العرف عند المشرعة كما ان المستفاد من الآيات خلاف ذلك فمنها ما يجعل المشركين في مقابل أهل الكتاب كما في قوله تعالى : « لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين » ومنها ما يفصل بينهم وبين أصناف أهل الكتاب كما في قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة » فالمتعين عندئذ حمله على التجوز في الإسناد وليس الكلام وارداً في مقام جعل الحكم ليؤخذ باطلاق التنزيل و ثبت حكم المشركين لهم مع انه لا يطرد في من لا يقول منهم بذلك ولا في المجوس ولا في غيرهم من الكفار .

و كيف كان فأخبار الباب في ذلك مختلفة حيث ان ظاهر جملة وافرة منها نجاسة أهل الكتاب و جملة وافرة اخرى طهارتهم قال المحقق الخراساني في كتاب اللغات ص ١٠٧ (بعد حل الاخبار المصرحة بعدم البأس في المؤاكلة معهم و الصلاة في ثيابهم و جواز التوضي و الشرب من أشارهم - مع التقييد بعدم العلم بنجاسة ايديهم و آنتهم - اما على عدم مباشرتهم للنّجس أو بعد غسل الابدى قبل المباشرة كما في صحيحة ابراهيم بن ابي محمود المروية في الوسائل « قال قلت للرضا عليه السلام : الجاوية النصرانية تخدمك و أنت تعلم أنها نصرانية لا تتوضأ ولا تتنفل من جنبات ؟ قال لا بأس تنسل بديها » فانها قرينة على ان انتهى في الاخبار النّاهية عن المصافحة و المؤاكلة للنّجاسة العرضية أو على أن انتهى فيها تنزيهياً اما لاحتمال عدم الخلو من النّجاسة غالباً اولاً لجل خبثهم الذاتي المقضى للاجتناب -

المادة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١) .

استدل أصحابنا القائلون بنجاسة الخمر ^(٢) بهذه الآية ووجه الاستدلال بها من وجهين :

الأخذ بالاضطرار كما تفهّمه رواية علي بن جعفر المروية في الوسائل (ماهذه عبارته :
« وبالجملة قضية التوفيق العرفي بين الاخبار حمل تلك الاخبار (الدالة على نجاستهم بظاهرها) على احد هذه المعامل و من الواضح أن الجمع العرفي كان مقدماً على الترجيح سنداً وأوجهة الرجوع الى المرجعات للصدور او المرجعات الجبئية أما يكون بعدم امكان الجمع عرفاً فلا تكون موافقة الاخبار - المصّرحة بالطهارة - للعامة مانعة عن حمل تلك الاخبار على مالا ينافيها كما جملة شيخنا العلامة اعلى الله مقامه احد الامرين المانعين و ثانيها موافقة تلك الاخبار للاجماع المستفيضة .

قال : انرى ان هؤلاء لم يطلعوا على هذه الروايات وهل وصلت اليها الا بواسطة من ؟ قلت لا ريب في أنهم اطلعوا عليها لكن من استدل أن يكون عدم علمهم بها لتوهم كون موافقتها للعامة مانعاً عنه ولا بعد فيه بعد توهمهم مثل جنبه قدس سره كونها مانعاً عن حمل تلك الاخبار مع أن الجمع العرفي عنده على ما حققه في التبادل و الترجيح مقدم على الترجيح سنداً المقدم على الترجيح جهة اول للظفر بما قطعوا منه بالحكم بالنجاسة ولذا ادعوا الاجماع عليه ولكنه لا ينفذ الغير الا ان يقول بحجية الاجماع المنقول أو بتحقيقه ولا دليل على حجتيه وانى لنا تحقيقه بعد احتمال ان يكون مدرك الفتوى تلك الاخبار و منشأ دعوى الاجماع الوهم في القطع . و مع ذلك كان الفتوى على خلافهم جسارة وجرة والاحتياط طريق النجاة » انتهى كلامه اعلى الله مقامه وهو كلام متين .
(١) المادة : ٩٣ .

(٢) اشارة الى الخلاف في ذلك ممن قال بطهارته كالصديق و ابيه والجعفي والعماني و جماعة من المتأخرين كالاردبيلي والمحقق الخوانساري وصاحب المدارك و الذخيرة و قد قال بالطهارة من غير اصحابنا ايضاً ريمة شيخ الامام مالك و داود الظاهري والشوكاني كما في مقدمة السيد رشيد رضا على المخني لابن قدامة ص ٣٢ و الباقر متفقون على النجاسة انظر الفقه على المذاهب ج ١ ص ١٨ وعن العجل التين أنه قال : اطبق علماؤنا الخاصة والعامة على نجاسة الخمر الاشرمة منا ومنهم لم يمتد الفريقان بخالفهم .

١ - أنه وصفه بالرّجس وهو وصف النجاسة لترادفهما ولذلك يؤكّد الرّجس بالنّجس فيقال : رجس نجس .

٢ - أنه أمر باجتنابه وهو موجب للتّباعد المستلزم للمنع من الاقتراب بساير أنواعه لأنّ معنى الاجتناب كون كلّ منهما في جانب وهو مستلزم للهجران ويؤيّد ذلك أيضاً روايات عن أهل البيت عليهم السلام في طرقها ضعف يمنع بموافقة القرآن^(١)

☆ (فروع) ☆

١ - كلّ مسكر حكمه حكم الخمر في النجاسة^(٢) لأنّه خمر فكّل خمر نجس أمّا الكبيرى فقد تقدّمت وأمّا الصغرى فلا لأنّ الخمر إنّما سمّي خمر لأنّه يخمّر العقل أي يستره فكّل ما يساويه في هذا المعنى فهو مساو له في الاسم ولقول أبي جعفر عليه السلام « قال رسول الله صلى الله عليه وآله : كلّ مسكر حرام وكلّ مسكر خمر »^(٣) ومثله

(١) في الخمر طائفتان من الاخبار فطائفة تقرب من عشرين على النجاسة وطائفة تزيد على العشرين على الطهارة وقد قيل في ترجيح إحدى الطائفتين على الاخرى وجوه والعق أن في المسئلة روايتين مخصّصتين لعمومات التعادل والتراجع أو حاكتين عليها .
الاولى ما رواه الكليني في الصحيح عن علي بن مهزيار قال قرأت في كتاب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن : جملة فذاك روى زرارة عن ابي جعفر وابي عبدالله في الخمر يصيب ثوب الرجل انهما قال لا بأس بان يصلّي فيه إنّما حرّم شربها وروى زرارة عن ابي عبدالله انه قال : اذا أصاب ثوبك خمر او نبذ فاعسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كلّّه وان صليت فيه فاعد صلاتك فأعلمني ما آخذ به ؟ فوقع بخطّه وقرأته : خذ بقول أبي عبد الله عليه السلام .

و الثانية عن خيران الخادم قال كتبت الى الرجل أسأله عن الثوب يصيبه الخمر ولحم الغنزير يصلّي فيه ام لا فان اصعبنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم صل فيه فان الله انما حرّم شربها وبعضهم قال لا يصلّي فيه ، فكتب عليه السلام لا تصلّ فيه فانه رجس . راجع الوسائل

ب ٣٨ من ابواب النجاسات والحدّثان تحت رقم ٢ و ٤ .

(٢) سنشرح البحث عن ذلك في كتاب الطعام والشارب انشاء الله .

(٣) الوسائل ب ٢٧ من أبواب الاشرية المحرمة .

رواية ابن عمر عنه عليه السلام (١) .

٢ - العصير من العنب قبل غليانه طاهرٌ حلال وبعد غليانه و اشتداده نجس حرام وذلك إجماع من فقهاءنا أما بعد غليانه وقبل اشتداده فحرام إجماعاً منّا وأما النجاسة فعند بعضنا أنّه نجس أيضاً وعند آخرين أنّه طاهر (٢) والأوّل أحوط والمراد بالاشتداد صيرورة أعلاه أسفله أو أن يصير له قوام، هذا إذا لم يذهب ثلثاه بالغليان وإلا فهو طاهرٌ حلال .

٣ - الفقّاع عندنا حكمه حكم الخمر في النجاسة والتحريم لما ورد من طريقهم عن ضميرة قال: الفيراء التي نهى النبي صلى الله عليه وآله عنها هي الفقّاع (٣) ومن طريقنا عن سليم بن جعفر « قال قلت للرضا عليه السلام : ما تقول في شرب الفقّاع فقال هو خمر مجهول (٤) » وعن الوشاء « قال كتبت إليه يعني الرضا عليه السلام أسأله عن الفقّاع فقال هو حرام وهو خمر (٥) » وعنه عليه السلام « هي خمر استصغرها الناس (٦) » قال ابن الجنيّد

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢) وهو الحقّ اذ ليس في الاخبار ما يمكن الاستناد اليه في النجاسة راجع المستمسك ج ١ ص ٣٤٢ و ٣٤٣ .

(٣) روى مالك عن عطاء بن يسار أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله سئل عن الفيراء فقال : « لاخير فيها » ونهى عنها ، قال مالك قال زيد بن أسلم هي السكركة راجع مختصر الزنى ذيل الام ج ٨ ص ٤٣٧ . وروى ابوداود عن عبدالله بن عمران النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله نهى عن الخمر والبسر والكوبة والفيراء وقال : « كلّ مسكر حرام » ثم نقل عن ابي عبيد ابن سلام أنّه قال : الفيراء السكركة تعمل من اللّوة شراب يعمله الحبشة راجع ج ٢ ص ٢٩٥ .

نعم قال الشيخ في كتاب الخلاف المسألة السادسة من كتاب الاشربة : روى أحمد بن حنبل بإسناده عن ضميرة أنّه قال : « الفيراء التي نهى النبي صلى الله عليه وآله عنها هي السكركة » ثم نقل عن زيد بن أسلم أنّه قال : السكركة اسم يختص بالفقّاع .

(٤) الوسائل ب ٢٨ من أبواب الاشربة المحرّمة ح ٣ .

(٥) الوسائل ب ٢٧ من أبواب الاشربة المحرّمة ح ١ وفيه : قال فكتب الخ .

(٦) الوسائل ب ٢٨ من أبواب الاشربة المحرّمة ح ١ .

من أصحابنا : تحريمه من جهة نشيئه و ضراوة إنائه إذا كرّر فيه العمل . وفي الآية المذكورة فوائد تأتي في باب الأطعمة .

الحادية عشر: وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ (١) .

الأكثر على أن المراد الطهارة من النجاسات و قيل ثيابك فقصر لأنه أبعد من القذر والتلف وترك لعادات العرب في طول ثيابهم المستهجن وقيل نفسك فطهر من الرذائل يقال فلان طاهر الثوب نقي الجيب ومنه قول عنتره الشاعر :

وشككت بالرمح الأصم ثيابه * ليس الكريم على القنا بمحرّم
كنّي بما يشتمل على البدن عنه وهو أمر باستكمال قوّته العملية .
وفي الآية أحكام :

- ١ - أن الأمر بالتطهير واجب لأنه حقيقة في الوجوب .
- ٢ - أنه واجب لأجل الصلاة لذاته أمّا أولاً فللاجماع و أمّا ثانياً فلقرينة « وربك فكبر » (٢) ، فإن المراد تكبير الافتتاح كما سيجي .
- ٣ - أن هذا العموم مخصوص لماورد في النقل بالغفوعن الدم غير المغلظ الذي يقصر عن الدّم والجروح و القروح التي لا ترقأ أحوال الضرورة ولا يمكن النزاع أو كون الملبوس لا تتم الصلاة فيه وحده أو غير ذلك من الرخص .
- ٤ - أن التطهير لغير الصلاة ليس بواجب بل يستحب للتهيأ لها وللتمرن عليه فيسهل عند إرادتها .

٥ - الرّجّز إمّا العذاب لقول الأكثر فيكون أمره بهجرانه أمراً بهجران أسبابه المحوجة له وهو أمانة وجوب تطهير الثياب ؛ أو النجاسة فهو حينئذ صريح في وجوب توقّي النجاسة حال الصلاة .

(١) المدثر : ٥٤ .

(٢) المدثر : ٣ .

الثانية عشر : وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ (١) .

قيل هي خمس ^(١) في الرأس وخمس في البدن أما الرأس فالمضمضة والاستنشاق والفرق وقص الشارب والسواك وأما البدن فالختان وحلق العانة وتقليم الأظفار ونف الإبطين والاستنجاء بالماء . وإذا كانت هذه من شريعة إبراهيم عليه السلام كانت أيضاً من شريعة نبينا ﷺ لقوله تعالى « وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ » ^(٢) ، ولقوله تعالى « مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » ^(٣) ، أي اتبعوها فهنا أحكام :

١ - المضمضة والاستنشاق مستحبان في الطهارة الصغرى والكبرى ^(٤) أبدأ بالمضمضة ثلاثاً بثلاث أكف من الماء ومع الأعواز بكف واحد ويدير الماء في فيه ثم يمجّه ولبالغ فيها بإيصال الماء إلى أقصى الحنك وجبه الأذن والثلثات ويمر أصبعه عليها وكذا الاستنشاق ثلاثاً بثلاث أكف لكن الصائم لا يبالغ فيها .
٢ - الفرق يكون لمن اتخذ شعراً مستحباً والزواية بأنه وإذالم يفرقه فرّق

(١) البقرة : ١٢٤ .

(٢) لا يخفى ومن هذا التفسير كيف وهذه الخصال يسهل اتمامها لاضف الافراد ولا بد امرأ عظيماً يستحق به الامامة مع انه لم يثبت فيه خبر لامن احاديث الامامية ولا غيرهم والظاهر ان الله تبارك وتعالى عامل ابراهيم عليه السلام معاملته البتلى اختباراً لتظهر حقيقة حاله فيرتب عليها أثرها فلما أنها ظهر فضله ولياقته للامامة فالقرآن الكريم بين الاثر وهو الامامة ولا يبين حقيقة الكلمات لأن الغرض غير متعلق بها .

نعم روى في تفسير قوله تعالى : « وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا » أن تلك العشرة من الحنيفية التي جاء بها ابراهيم عليه السلام ولا تنسخ الى يوم القيامة (تفسير البرهان ذيل الآية الشريفة) كما روى أنها من السنن (الوسائل ب ١ من ابواب السواك ح ٢٣) وكأن القائل خلط بين الاثنين وهما .

(٣) النساء : ١٢٤ .

(٤) الحج : ٧٨ .

(٥) و به قال الشافعي وقال الثوري وابو حنيفة هما واجبان في الغسل من الجنابة مسنونان في الوضوء وقال ابن ابي ليلى واسحاق هما واجبان في الطهارة وقال احمد الاستنشاق واجب فيهما والمضمضة لاتجب راجع الخلاف المسئلة ٢١ من كتاب الطهارة .

بمشار من نار^(١) ، محمول على شدة الاستحباب أو على ترك اعتقاد المشروعية أو أنه يمنع المسح في الوضوء على البشرة .

٣ - السواك مستحب لمن عدا النبي ﷺ وأما هو ﷺ فيجب عليه لقوله ﷺ « ما زال جبرئيل يوصيني بالسواك حتى خشيت أن أحفي - وأورد^(٢) - » وهما رقة الأسنان وساقطها وقال ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند وضوء كل صلاة^(٣) » ، وفيه إشعار بأن الأمر للوجوب مع أن الندبية مجمع عليها واستحبابه عام للصائم والمحرم وغيرهما وينبغي أن يكون عرضاً ويكون بقضبان الأشجار عدا الرمان والريحان ويجوز بالأصبع والخرقة لحصول المعنى ويكره في الخلا ويستحب عند قراءة القرآن والقيام إلى الصلاة وعند تغير النكحة إما لنوم أو لطول سكوت أو ترك أكل أو أكل شيء كرية الرائحة أو وسخ الأسنان أو أبخرة المعدة .

٤ - الختان حال الصغر مستحب للذكر وللأنثى الخفض ومع البلوغ يجب على الذكر فعله فيعاقب لو تركه متمكناً ولا يصح طوافه وأما صلواته فإن تمكن من كشف الغلفة للتطهير من البول وجب ومع تركه يبطل الصلاة وإن لم يتمكن فلا ويحتمل ضعيفاً بطلانها مطلقاً لنجاسة الغلفة إذ هي في حكم المنقصة وفي القدوة بالأغلف تفصيل حررناه في بعض رسائلنا .

٥ - حلق العانة مستحب بل تنوير البدن كله في كل خمسة عشر يوماً مرة وأكثره أربعون يوماً .

٦ - حلق الإبطين أفضل من التفت والإطلاء بالنورة أفضل من الحلق .

٧ - الاستنجاء لغة استفعال من النجوة وهو ما ارتفع من الأرض وأصله للسباع لأنها تقصد النجوات عند الحاجة وقيل من نجوت الشجرة أي قطعنها كأنه يقطع

(١) الوسائل ب ٦٢ من أبواب آداب الحمام ح ١ .

(٢) ب ١ من أبواب السواك ح ١ و ٧ .

(٣) ب ٣ من أبواب السواك ح ٤ .

الأذى عنه و يسمى أيضا استطابة و شرعاً هو واجب في محل البول بالماء لا غير عندنا و عند الجمهور يجوز فيه الاستجمار ما لم يتعد المخرج و أما الغائط فمع التعدّي يتعيّن الماء فيه إجماعاً ومع عدم التعدّي يتخيّر المكلف بين الحجارة و الماء ولا يجزي أقل من ثلاثة أحجار . وقال أبو حنيفة لا يجب إذا لم يتعدّ .

﴿ كتاب الصلاة ﴾

و هي لغة الدّعاء^(١) قال الله تعالى « وصلّ عليهم » أي ادع لهم و قال الأعشى :
 عليك مثل الذي صليت فاغتمضي * نوماً فانّ لجنب المرء مضطجعاً
 و قيل أصلها من رفع الصلاة في الرّكوع و هو عظم في العجز و شرعاً قيل هي
 أذكّار معبودة مقترنة بحركات و سكنات يتقرّب بها إلى الله تعالى . قيل هو منقوض
 طرداً بأذكّار الطواف و عكساً بصلاة الأخرس و الأولى أنّها أفعال معبودة يجب فيها
 القيام اختياراً افتتاحها التكبير واختتامها التسليم يتقرّب بها إلى الله تعالى . فصلاة
 الجنّارة صلاة بحسب المجاز .
 و اعلم أنّ أكثر المحقّقين على ثبوت الحقيقة الشرعية^(٢) لوجود خواصّها

(١) قال ابن هشام في الغنى (الجهة العاشرة من باب الغامس) : الصّواب عندي أنّ الصّلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثمّ العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرّحة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الادميين دعاء بعضهم لبعض و أمّا قول الجماعة « بأنّ الصّلاة ان كانت من الله فهي الرّحة و ان كانت من الملائكة فهو الاستغفار و ان كانت من الادميين فهو الدّعاء » فبيد من جهات :

منها إنّنا لا نعرف في العربيّة فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف السند اليه اذا كان الاسناد حقيقياً و منها أنّ الرّحة فعلها متعدّد الصلاة فعلها قاصر ومنها أنّه لو قيل مكان صلى عليه ، دعا عليه ، انكسر المعنى . انتهى ملخصاً

(٢) الحقّ في المسئلة أنّ نقل الالفاظ المتنازع فيها إلى المعاني المستعذّثة بالوضع التعيّنيّ مقطوع الدم ولو كان لنقل ذلك اليّنا ولم ينقل و أمّا بالوضع التعيّنيّ فلمه مما ←

وقد قرّر ذلك في الأصول فعلى هذا هل إطلاق لفظ الصلاة على المعنى المذكور من باب النقل أو من باب المجاز ؟ قيل بالأوّل وقيل بالثاني وهو الأصح لأن المعنى اللغوي موجود في الحقيقة الشرعية قطعاً على القولين ثمّ البحث هنا يتنوّع أنواعاً .

﴿ النوع الأول ﴾

﴿ في البحث عن الصلاة بقول مطلق ﴾

وفيه آيات :

الاولى : **إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا (١)** .

كتاباً أي مكتوباً فإن الكتاب مصدر كالقتال والضرب والمصدر قد يراد به المفعول أي المكتوب وهو يراد الفرض ومنه كُتِبَ عليكم إذا حضر أحدكم الموت ^(٢) أي فرض والموقوت أي المحدود بأوقات لا تزيد فيها ولا تنقص ولا يجوز التقديم عليها ولا التأخير . وفي الآية أحكام :

١ - أنها واجبة وفرض على كلّ مؤمن .

٢ - أنها تدلّ بظاهرها على أنّ الوجوب يختصّ بمن له صفة التعقّل إذ الإيمان

لأرب فيه بالنسبة الى زمان أمير المؤمنين على عليه السّلام كما يحكم بذلك العادة عند استعمال لفظ عند قوم في لسان جماعة كثيرة زماناً معتداً به وفي زمان النبي صلى الله عليه وآله غير معلوم وإن كان مظنوناً بالنسبة الى أواخر أيامه ولكن الظن لا يغنى من الحق شيئاً إلاّ أنّه لا اثر لهذا الجهل حيث أنّ السنة النبوية غير مبتلى بها إلا ما نقل لنا من طريق أهل البيت عليهم السّلام على لسانهم وقد عرفت الحال في كلماتهم والأغلب ما ورد في القرآن المجيد من هذه الالفاظ وكلّها محفوفة بالقرائن المعينة .

ثمّ إنّ الالفاظ الشرعية ليست على نسق واحد فإن بعضها كثير التداول كالصلاة والصوم والزكاة والحجّ ويبدو ان لا نصير حقائق في معانيها المستحدثة بأقرب وقت في زمانه صلى الله عليه وآله وبعضها ليست بهذه المثابة فاحفظ ذلك ولا تغفل فانه سينفك انشاء الله في المباحث الالتمية .

(١) النساء : ١٠٢ .

(٢) البقرة : ١٨٠ .

التصديق فالمؤمنون هم المصدقون والتصديق لا يصدر إلا عن تصور و جزم وإذعان وذلك غير متصور إلا فيمن له تعقل فلا يجب على الصبي ولا على المجنون ولا على المغمى عليه .

٣ - أن الصلاة ليست من العبادات المطلقة غير المحدودة بحد و وقت بل هي محدودة بحدود و شرائط و أوقات لا يجوز تغييرها و تبديلها .

٤ - ربما يذهب بعض الأفهام إلى اختصاص الوجوب بالمؤمنين فلا يجب على الكافر كما هو مذهب أبي حنيفة و هو خلاف مذهبنا و مذهب الشافعي و الجواب أن التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ماعداه إلا بدلالة مفهوم المخالفة وليس بحجة عندنا هذا مع أن غير هذه من الآيات تنادي بالوجوب عليهم و أنهم يعاقبون على تركها كقوله تعالى « ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين » إلى قوله « و كنا نكذب بيوم الدين ^(١) » و هو صريح في إرادة الكفار بالخطاب .

الثانية : حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و قوموا لله قانتين

فإن خفتكم فرجالاً أو ركبانا فإذا أمنتهم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون (٢) .

المحافظة عليها هي شدة الاعتناء بايقاعها و عدم تضييعها في أوقاتها و الوسطى إما بمعنى الوسط أي بين الصلوات أو الفضلى أي الكثيرة الفضل والقنوت قبل هي المداومة على الشيء أي قوموا لله مداومين على القيام و قبل الدعاء قائماً و قبل الخشوع أي قوموا لله خاشعين والشائع عند الفقهاء هو الدعاء في الصلاة مع رفع اليدين فالأولى الحمل على ذلك ولذلك قال ابن المسيب المراد به القنوت في الصبح و الرجال جمع راجل كالقيام جمع قائم و كذا الركبان جمع راكب .

(١) المدثر : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٨ و ٢٣٩ .

« فاذا أمنتُم فاذكروا الله » أي فصلّوا صلاة أمن و اشكروا الله كما علمكم ثم
 إن قلنا أن الذكر هو الصلاة يكون معناه صلّوا كما علمكم من الصلاة و كيفيتها
 و إن قلنا أنه الشكر يكون معناه فاشكروه شكراً مائلاً لا نعمة عليكم بتعليمكم
 ما لا تهتدي إليه عقولكم من كيفية الصلاة حال الأمن وحال الخوف وفيها أحكام :
 ١ - وجوب المحافظة على الصلوات الموجب ذلك للشأن الجميل والأجر
 الجزيل كما قال في موضع آخر « والذين هم على صلواتهم يحافظون ^(١) » و في موضع
 آخر « والذين هم على صلواتهم دائمون ^(٢) » فقبل المحافظة متعلقها الأفعال والحدود
 والشرائط ^(٣) والمداومة متعلقها التكرار بحسب الأوقات وقيل المحافظة على الفرائض
 والمداومة على التوافل و هو مروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(٤) كل ذلك فراراً
 - من الترادف والتأكيد غير المفيد - فائدة زائدة - إلى التأسيس المفيد .

٢ - يمكن أن يستدل بهذه الآية و ما قبلها على وجوب الصلوات التسع
 المشهورة ^(٥) وبيان ذلك أنهما دلّتا على وجوب الإتيان بكل ما يصدق عليه اسم الصلاة

(١) المؤمنون : ٩ والمعارج : ٣٤ .

(٢) المعارج : ٢٣ .

(٣) قال في تفسير النار : ولولا أنهم اتفقوا على أنها - أي الصلاة الوسطى - إحدى
 الخمس لكان يتبادر إلى فهمي من قوله « والصلاة الوسطى » أن المراد بالصلاة الفعل و
 بالوسطى الفضلى ، أي حافظوا على أفضل أنواع الصلاة و هي الصلاة التي يحضر فيها
 القلب و تتوجه بها النفس إلى الله تعالى وتحتشم لذكره و تدبر كلامه لا صلاة المرابين
 ولا الغافلين .

قال ويقوى هذا قوله بعدها « و قوموا لله قانتين » فهو بيان معنى الفضل في الفضلى
 و تأكيد له إذ قالوا أن في القنوت معنى المداومة على الصّراعة و الخشوع أي قوموا
 ملتزمين لخشية الله واستشمارهيبته وعظمته ولا تكمل الصلاة ولا تكون حقيقة ينشأ عنها ما
 ذكر الله من فائدها إلا بهذا .

(٤) الوسائل ب ٧ من أبواب أعداد الفرائض ح ٣ .

(٥) قالوا : هي : الصلاة اليومية ، صلاة الجمعة ، صلاة العيدين ، صلاة الكسوف ←

شريعاً ، خرج من ذلك ما لم يدع وجوبه وما أجمع على ندبه فيبقى الباقي داخلاً و هو المطلوب .

٣ - تخصيص الصلاة الوسطى بالأمر بالمحافظة عليها مع أنها داخلة في الصلوات إذ اللام فيها للاستغراق لاختصاصها بمزيد فضل يقتضي رفع شأنها وإفرادها بالذكر كأفراد النخل والرمان عن الفاكهة وجبرئيل وميكائيل عن الملائكة .
واختلف فيها على أقوال^(١) ف قيل الصبح لتوسطها بين صلاتي النهار و صلاتي

صلاة الخوف ، صلاة سائر الايات ، الطواف ، صلاة الاموات ، الصلوات الملتزمة بنذر وشبهه ، وجعلها في اللمة سبباً يجعل الايات واحدة ويمكن أن تعد منها صلاة الاحتياط وصلاة القضاء ليكمل التسع كما يمكن دخولها في اليوميّة لأن الاول مكلل لها لما يعتدل فواته ونقصانه منها والثاني نفسها الا أنها تؤتى بها في غير وقتها .
(١) الاقوال فيها ترتقى الى سبعة عشر قولاً :

الاول أنها الظهور وعليه اكثر الامامية ان لم نقل كلهم الا السيد المرتضى قدس سره وعليه اخبار كثيرة انظر البرهان ذيل الاية الشريفة ونسب في نيل الاوطار ج ١ ص ٣٣٦ الى ابي سعيد الخدري وعائشة ونقله في البحر الزاخر من الزيدية عن الهادي والقاسم و ابي البتاس و ابي طالب ونقل ذلك ايضاً عن ابي حنيفة .

الثاني انها العصر و به قال من الامامية علم الهدى قدس سره و ادعى عليه اجماع الطائفة و اليه ذهب جماعة منهم ابو حنيفة واحمد و داود بن المنذر و ابو نور و الحسن البصري و الثعفي وعليه أكثر اخبار أهل السنة نعم يارضها ما روى عن عائشة -رواه الجماعة الآل البخاري وابن ماجه - وما عن حفصة - رواه مالك في الموطأ - حيث أمرنا بكتابة الاية : « والصلاة الوسطى وصلاة العصر » والمطف يقتضي المغايرة انظر الموطأ بشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ .

الثالث انها المغرب ذهب اليه قبيلة بن ذؤيب .

الرابع أنها العشاء نسب ابن سيد الناس الى البعض من العلماء .

الخامس انها الصبح و هو منهج الشافعي ونقله في نيل الاوطار عن جماعة منهم

عمر بن الخطاب و معاذ بن جبل و ابن عباس .

السادس أنها الجمعة يوم الجمعة والظهور في سائر الايام حكاه القاضي عياض عن البعض .

السابع أنها إحدى الخمس مبهمه رواه ابن سيد الناس عن زيد بن ثابت والربيع -

اللَّيْلَ وَبَيْنَ الظَّالِمِ وَالصَّيَا، وَلَا نَتَّهَى لِاجْتِمَاعٍ مَعَ غَيْرِهَا فِيهِ مُتَفَرِّدَةٌ بَيْنَ مُجْتَمِعَيْنِ وَلَا نَتَّهَى بِشَهْدِهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَتُكْتَبُ فِي الْعَمَلَيْنِ مَعًا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلِذَلِكَ عَقِبَهَا بِذِكْرِ الْقَنُوتِ إِذِ الْقَنُوتُ عِنْدَهُ مُشْرُوعٌ فِي الصَّبْحِ .

وَقِيلَ الظَّهْرُ بِهِ قَالَ جَمَاعَةٌ وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ ^(١) عَلَيْهِمَا السَّلَامُ لَا نَتَّهَى وَسَطَ النَّهَارِ وَوَقْتَ الْحَرِّ فَكَانَتْ أَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَكَانَتْ أَفْضَلَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ « أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ أَحْمَرُهَا » ^(٢) ، وَلَا نَتَّهَى أَوَّلَ صَلَاةٍ فَرَضَتْ وَلَا نَتَّهَى فِي السَّاعَةِ الَّتِي يَفْتَحُ اللَّهُ فِيهَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ وَلَا تَغْلُقُ حَتَّى يُصَلِّيَ الظَّهْرُ وَيَسْتَجَابَ الدُّعَاءُ فِيهَا .

بْنِ خَثِيمٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَنَافِعٍ وَشَرِيحٍ وَآلِيهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ حَيْثُ قَالَ : وَقِيلَ أَنَّ اللَّهَ أَخْفَاهَا الْخُ .

الثَّامِنُ أَنَّهَا جَمِيعُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ حَكَاهُ النَّوَوِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ عَنِ الْبَعْضِ .
التَّاسِعُ أَنَّهَا صَلَاتَانِ الْعِشَاءُ وَالصَّبْحُ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ .

الْعَاشِرُ أَنَّهَا الصَّبْحُ وَالْمَصْرُ نَسَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الْإِبْرَهْمِيِّ .

الْحَادِي عَشَرَ أَنَّهَا الْجَمَاعَةُ حَكَى ذَلِكَ عَنِ الْمَادَرِيِّ .

الثَّانِي عَشَرَ أَنَّهَا صَلُوةُ الْخُسُوفِ ذَكَرَهُ الدِّمَبَاطِيُّ .

الثَّلَاثُ عَشَرَ أَنَّهَا الْوُتْرُ نَسَبَ إِلَى السَّخَاوِيِّ الْمَقْرِيِّ .

الرَّابِعُ عَشَرَ أَنَّهَا صَلُوةُ عِيدِ الْإِضْحَى ذَكَرَهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ .

الْخَامِسُ عَشَرَ صَلُوةُ عِيدِ الْفِطْرِ حَكَاهُ الدِّمَبَاطِيُّ

الْسَّادِسُ عَشَرَ أَنَّهَا الْجُمُعَةُ فَقَطْ ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ .

السَّابِعُ عَشَرَ أَنَّهَا صَلُوةُ الضُّحَى رَوَاهُ الدِّمَبَاطِيُّ عَنْ بَعْضِ شَيْخُوهُ ثُمَّ تَرَدَّدَ فِي الرَّوَايَةِ

وَهَذِهِ الصَّلَاةُ أَعْنَى صَلَاةِ الضُّحَى بِدَعَاةٍ عِنْدَ الْأَمَامِيَّةِ نَعَمْ لِأَبَسَ بَانِيَانِ النَّافِلَةِ الْبَتَّةُ عِنْدَ الْمُتَعَنِّى .

(١) الْوَسَائِلُ ب ٥ مِنْ أَبْوَابِ أَعْدَادِ الْفَرَائِضِ . الْمِيَاشِيُّ ج ١ ص ١٢٧ .

(٢) رَاجِعُ النَّهَايَةِ لِابْنِ الْإِثِيرِ مَادَّةُ « حَمَز » قَالَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : سَأَلَ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ أَحْمَرُهَا ، أَيْ أَفْوَاهَا وَأَشَدُّهَا أَلْهًا وَقِيلَ لِأَصْلِهِ لَهُ وَ

رَدَّ بِأَنَّهُ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ لِمَا فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ عَائِشَةَ : الْإِجْرُ عَلَى قَدْرِ التَّعَبِ .

وقيل العصر لأنها بين صلاتي الليل والنهار ولأنها تقع حال اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها أشقَّ عليهم ولقوله ﷺ « من فاتته صلاة العصر فكأنما وتر أهله وماله ^(١) » وفي رواية « حبط عمله » ولما روي أنه ﷺ « قال يوم الاحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ^(٢) » فانصح ذلك فهو صريح فيها .
وقيل المغرب لتوسطها عدداً بين ثنائي ورباعي ووقناً بين ليلية ونهارية .
وقيل العشاء لتوسطها بين ليلية ونهارية وقيل إن الله تعالى أخفاها ليحافظ على جميعها كما خفاء ليلة القدر وإخفاء الاسم الأعظم والولي ساعة الاجابة وعن بعض أئمة الزيدية أنها صلاة الجمعة يوم الجمعة والظهر في سائر الأيام ^(٣) .

٤ - وجوب القيام في الصلاة لصيغة الأمر .

٥ - شرعية القنوت في الصلوات كلها لذكره عقيب الأمر بالمحافظة على جملتها وعطف القيام حال القنوت على ذلك .

٦ - جواز الصلاة حال الخوف مشياً وركوباً .

٧ - جوازها حال المسايقة كيف كان وبه قال الشافعي خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال : لا يصلى حالة المشي والمسايقة مالم يتمكن من الوقوف

الثالثة : وَأَمَّا هَلْكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرَ عَلَيْهَا لِأَنْتَمَلِكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ

وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى (٤) .

في هذه الآية الكريمة فوائد :

١ - أمره ﷺ أن يأمر أهله بالصلاة أي صلّ وأمرهم بها فيجب علينا أيضاً أمر أهلينا بها لدلالة التأسي به ﷺ ويؤيده قوله تعالى « قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ

(١) و (٢) سنن أبي داود ج ١ ص ٩٨ و ٩٧ .

(٣) ونقله الطبرسي في المجمع عن علي عليه السلام راجع الوسائل ب ٥ من ابواب

اعداد الفرائض ج ٤ .

(٤) طه : ١٣٢ .

ناراً وقودها النَّاسُ والحجارة^(١)، قال الباقر عليه السلام : «أمره الله تعالى أن يخصَّ أهله دون النَّاس ليعلم النَّاسُ أنْ لأهله عند الله منزلة ليست للنَّاس فأمرهم مع النَّاس عامَّة ثمَّ أمرهم خاصَّة»^(٢).

٢ - اصطبر عليها أي احمل نفسك على الصَّلاة و مشاقها و إن نازعتك الطَّبيعة إلى تركها طلباً للرَّاحة فاقهرها واقصد الصَّلاة مبالغاً في الصَّبر ليصير ذلك ملكة لك ولذلك عدل عن الصَّبر إلى الاصطبار لأنَّ الافتعال فيه زيادة معني ليس في الثَّلاثي و هو القصد والتَّصرف ولذلك قال [الله] تعالى : « لها ما كسبت » بأي نوع كان من الفعل « و عليها ما اكتسبت »^(٣) ، بالقصد و التَّصرف و المبالغة رحمة منه تعالى بعباده و إذا وجب عليه عليه السلام الاصطبار وجب أيضاً علينا لما قلناه و القائم بذلك يحصل أعلى المراتب إذا لم يكن متعرجاً عنها و مستعظماً لها كما قال الله تعالى « وإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ »^(٤) .

٣ - لما كان قبل هذه الآية النهي عن النَّظر إلى زخارف الدُّنيا^(٥) وكان المقصود بالذَّات من الأمر بالصَّلاة الاشتغال بها عن النَّظر إلى تلك الزَّخارف الدُّنيويَّة فلا ينبغي أن يكون بشيء من ذلك مشتغلاً عن الصَّلاة بل إذا عرض في النَّفس شيء من الميل إليها ينبغي الإقبال على الصَّلاة و الاصطبار عليها ليكون ذلك صادراً للطَّبيعة عن الميل إلى خلافه و لذلك كان عروة بن الزُّبير إذا رأى الزَّخارف عند الملوك قرأ هذه الآية ثمَّ نادى الصَّلاة الصَّلاة رحمكم الله .

٤ - لما كان النهي عن النَّظر إلى الزَّخارف و الأمر بالصَّلاة يمكن أن يقال معه أن من جملة ذلك الرِّزق الَّذي لا بدَّ منه أردف ذلك بقوله « لا نسألك رزقاً إِي طلب رزق بل اكشف برزق يأتيك ولا تكلف نفسك بالطلب فإنَّه يشغلك عن الآخرة

(٢) مجمع البيان : ج ٧ ص ٣٧ .

(١) التَّحريم : ٦ .

(٤) البقرة : ٤٥ .

(٣) البقرة : ٢٨٦ .

(٥) وهي : « ولا تمدن عينيك إلى مانتها به أزواجاً منهم زهرة الدُّنيا لفتنهم

فيه ووزق ربك خير وأبقى » .

و اطلبها بالعبادة والهداية نحن نرزقك ، إذا قنعت بما يأتيك كفيئناك مؤنة الطلب .
إن قلت : إذا منع ﷻ من طلب الرزق فنحن أيضاً كذلك لدلالة التأسي
لكنه ليس كذلك بالإجماع .

قلت : الطلب على قدر المطلوب ولما كان مطلوبه ﷻ أعلى المطالب جاز تكليفه
بالم يكلف به غيره فيكون ذلك من خواصه التي لا يجب التأسي به فيها .

هـ - أنه لما كانت الزخارف المنهي عن النظر إليها قد تستعقب فائدة وعاقبة
أردف ذلك بأن تلك ليست في الحقيقة فائدة ولا عاقبة بل هي عدم بالنظر إلى عواقب
العبادات اللذيذة الدائمة وإنما العاقبة بالحقيقة أو العاقبة المحمودة لذوي التقوى .

الرابعة : « قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ » (١) .

في الآية دلالة على وجوب الصلاة و بشرى فاعلها بالفلاح الذي هو الفوز
بأمانيتهم والطفر بمطلوبهم من الخلاص من عذاب الله والبقاء على دوام رحمته لهم و
« قد » مثبتة للمنتوقع كما أن « فلما » تنفيه ولما كان المؤمنون متوقعين ذلك صدرت
بها لبشارتهم وأصل الفلاح لغة الشق ومنه الفلاحة لشق الأرض بالزراعة . قوله
« في صلواتهم » أضافها إليهم لأنهم المستفعدون بها وأما المصلون له فغني عنها والخشوع
خشية القلب و علامتها التزام كل جارحة بما أمر به في الصلاة من النظر والوضع .
قيل : كان رسول الله ﷺ يصلي رافعاً بصره إلى السماء فلما نزلت التزم
بنظره إلى موضع سجوده ^(٢) ونظر ﷺ إلى رجل يصلي ويعبث بلحيته فقال: لو خشع
قلبه لخشعت جوارحه ^(٣) .

(١) المؤمنون : ٢٠١ .

(٢) فتح القدير ج ٣ ص ٤٦٠ .

(٣) راجع سبل السلام ج ١ ص ١٤٧ فيض القدير ج ٥ ص ٣١٩ تحت رقم ٧٤٤٧ .

﴿النوع الثاني﴾

﴿ في دلائل الصلوات الخمس و أوقاتها ﴾

و فيه آيات :

الاولى « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَ قُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا (١) .

إقامة الصلاة هو تعديل أركانها و حفظها من أن يقع زيغ في أفعالها . من أقام العود إذا قوّمه و قيل المواظبة عليها ، مأخوذة من قامت السوق إذا نفقت و أقمتها إذا جعلتها نافقة ، قال الشاعر :

أقامت غزالة سوق الضراب * لأهل العرايين حولاً قميماً^(٢)

فانه إذا حوفظ عليها كانت كالنّافق الذي يرغب فيه و إذا ضيّعت كانت كالكاسد المرغوب عنه و قيل التّشمر لأدائها من غير فتور ولا توان من قولهم قام بالأمر و أقامه إذا جدّ فيه و تجلّد و ضدّه قعد و تقاعد و قيل أدأوها ، عبّر عنه بالإقامة لاشتمالها على القيام كما عبّر عنها بالركوع والسّجود والقنوت و الكل هنا محتمل و أمّا في قوله « يقيمون الصلاة » في معرض المدح فالأولى أن يراد به الأوّل لأنّه أقرب إلى الحقيقة وأفيد لنضمّنه التّنبية على أن المستحقّ للمدح هو من حاله كذا .

(١) أسرى : ٧٨ و ٧٩

(٢) البيت مما استشهد به في الكشف و مجمع البيان عند تفسير الآية الثانية من سورة البقرة قال محبّ الدين افندي في شرح شواهد الكشف : غزالة اسم امرأة شبيب الخارجي قتله العجاج فحاربه سنة و في ذلك قال الشاعر في هجو حجاج : اسد على وفي العروب نعامه . البيت .

و الدلوك الزوال نصٌ عليه الجوهريُّ من ذلك لأنَّ الناظر إليها يدلك عينيه ليدفع شعاعها وقيل الغروب وتمسك بقول الشاعر :

هذا مقام قدمي رباح * دبَّ حتى دلكت براح^(١)

وبراح علم للشمس كقطام وحذام لمراةين والحقُّ أنَّه لادلالة فيه على المدعى لاحتمال إرادة زوالها وكذا على الرواية الأخرى « غدوة حتى دلكت براح » و على تقدير الدلالة لا ينافي كونه بمعنى الزوال لاحتمال الاشتراك .

والغسق أوّل ظلمة الليل وذلك حين يغيب الشفق ولذلك قال الجوهريُّ : الفاسق الليل إذا غاب الشفق وقيل غسق الليل شدة ظلمته وذلك إنَّما يكون في نصف الليل والتهجد تكلف الشهر للصلاة والتهجد والهجود من أسماء الأضداد لأنَّهما يأتيان بمعنى النوم والسهو وفي الآية أحكام^(٢) :

١ - إذا حمل الدلوك على الغروب خرج الظهران والأولى حمله على الزوال

(١) هذا البيت للزجاج يصف رجلاً استقى للابل إلى أن غابت الشمس واستشهد به أبو عبيدة في مجاز القرآن والطبري والشيخ الطوسي قدس سره في التبيان والضبط « غدوة حتى دلكت » وكذا في الجمهرة ج ١ ص ٢١٨ وفي الصَّحاح والثَّان « براح » والمنقول عن الفراء في فتح القدير للشوكاني وأحكام القرآن لابن العربي في تفسير الآية « ذهب حتى دلكت » وفي مجمع البيان « للشمس حتى دلكت » وفي تفسير الامام الرَّايزي « وقت حتى دلكت » وذهب بمعنى دفع وعليه فالمتناسب قراءة براح بكسر الباء كما قال العجاج :

والشمس قد كادت تكون دلفاً أضعها بالراح كي تزحفها

فأخبر أنَّه يدفع شعاعها لينظر إلى منيبتها بالراحة . ومن قرأ براح بفتح الباء فالمراد به الشمس سميت بذلك لانتشارها وعلى هذه الرواية يكون « ذهب » بمعنى طرد النَّاس .

(٢) وقد استدللَّ بالآية لجواز الجمع بين الصَّلَاتين ولم يذكره المصنّف في أحكام

الآية إلا اشعاراً من حيث اتَّسع الوقت الذي لازمه جواز الجمع وتفتيح البحث :

أنَّه قد أجمع أهل القبلة على جواز الجمع للحجَّاج بين الظهر والعصر بعرفة و يستونه جمع تقديم و بين المغرب والعشاء بمزدلفة ويستونه جمع تأخير وأنَّه من السنن ←

.....

النَّبَوِيَّةُ وَ اخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ الْجَمْعِ فِي مَاعِدَا هَذَيْنِ بِأَدَائِهِمَا مَعًا فِي وَقْتِ أَحَدِهِمَا تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا .

و قد صدع الائمة من آل مُحَمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - احَد الثَّقَلَيْنِ اللَّذَيْنِ أَمَرْنَا بِالتَّسْمِكِ بِهِمَا - بِجَوَازِهِ مطلقاً فراجع الوسائل ب ٣١ و ٣٢ من ابواب المواقيت فتبهم في هذا شيعتهم في كل عصر و مصر يجمعون غالباً بين الظَّهْرِينِ وَ العِشَاءَيْنِ لِمَنْزِلِ اَوَّلِيهِ عَنْ سَفَرًا وَ حَضَرًا وَ جَمِيعِ التَّقْدِيمِ وَ التَّأْخِيرِ عَنْدهم سواء .

امَّا الحنفية فمنعوا الجمع فيما عدا جمعي عرفة و الزدلفة بقول مطلق مع توفر الصَّحاحِ الصَّرِيحَةِ بِجَوَازِ الْجَمْعِ وَلَا سِيَمَا فِي السَّفَرِ لَكُنْتُمْ تَأْوُلُوهَا مَعَ صِرَاحَتِهَا عَلَى الْجَمْعِ الصَّوْرِي بِأَدَاءِ الظَّهْرِ آخِرَ وَقْتِهَا وَ تَعْجِيلِ الْعَصْرِ أَوَّلَ وَقْتِهَا وَ كَذَلِكَ الْغَرْبِ وَ الْعِشَاءِ .

وَأَمَّا الشافعية و المالكية و الحنبلية فأجازوه في السَّفَرِ عَلَى خِلَافِ بَيْنِهِمْ فِيمَا عَدَاهُ مِنَ الْأَعْذَارِ كَالْمَطَرِ وَ الطَّيْنِ وَ الْمَرَضِ وَ الْخَوْفِ ، وَ عَلَى تَنَازُعٍ فِي السَّفَرِ الْبَيْحِ لَهُ وَ التَّنْصِيلِ فِي كُتُبِهِمُ الْفَقْهِيَّةِ .

حَجَّتُنَا الْآيَةُ الْمُبَارَكَةُ الْمَفْثُورَةُ عَلَى تَقْدِيرِ أَجْمَالِهَا عَنْ أَثْمَتِنَا ، فَقَدْ رَوَى الشَّيْخُ فِي التَّهْذِيبِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ » مِنْهَا صَلَاتَانِ أَوَّلُ وَقْتِهَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ ، وَمِنْهَا صَلَاتَانِ أَوَّلُ وَقْتِهَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى انْتِصَافِ اللَّيْلِ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ قَبْلَ هَذِهِ .

وَالْأَخْبَارُ الصَّرِيحَةُ بِجَوَازِ الْجَمْعِ مُسْتَفْضَاةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُتَوَاتِرَةً وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُوَافِقَةٌ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْإِخْذِ بِهَا وَافِقَ الْكِتَابِ مِنْ أَخْبَارِهِمْ .

وَقَدْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ مَا شَرَحَ مَعْنَى الدُّلُوكِ وَالْفَسَقِ : « فَهَذَا يَقْتَضِي جَوَازَ الْجَمْعِ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْغَرْبِ وَالْعِشَاءِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّهُ دَلُّ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ فِي الْحَضَرِ مِنْ فَيْرٍ عَنْهُ لَا يَجُوزُ فَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ جَائِزًا لِمَنْزِلِ السَّفَرِ وَعَنْدَ الْمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . »

فَلْتِ : مَا أَكْثَرَ الصَّحَّاحَ مِنْ طَرَفِهِمُ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْهَا جَوَازُ الْجَمْعِ مُطْلَقًا وَنُكْتَفَى الْإِنْ بِذِكْرِ مَا رَوَاهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي الْمُنْتَقَى عَلَى مَا فِيهِ مِنْ ٢٢٩ ج ٣ مِنْ نِيلِ الْأَوْطَارِ :
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ سَبْعًا وَثَمَانِيَا الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ ←

• • • • •

والغرب والعشاء (متفق عليه) وفي لفظ للجماعة ألا البخاري وابن ماجه : جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر قيل لابن عباس ما أراد بذلك قال : أراد أن لا يخرج أمته ، وقال العلامة في المتنقي لما رواه احمد مع البخاري ومسلم متفق عليه وما رواه السبعة : البخاري ومسلم وأحمد والترمذي والنسائي وابو داود وابن ماجه الجماعة فلا تغفل وفي الصحاح اخبار اخر لا نطيل الكلام بذكرها .

قال الترمذي في آخر كتابه (كتاب الملل ج ٢ ص ٢٣٥ المطبوع بدلهي) : جميع ما في هذا الكتاب فهو معمول به وقد اخذ به بعض اهل العلم ما خلا حديثين : حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر . وحديث النبي صلى الله عليه وآله أنه قال اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب .

لكنه لم يذكر في كتاب الصلاة علة لحديث ابن عباس بل ذكر حديثا يعارضه من طريق حش و ضعفه من أجله ، وأنت اذا راجعت أى شرح على أى كتاب من كتب السنن يشتمل على حديث ابن عباس رأيت أنهم صحَّحوه بكل طرقة .

وقد ردَّ النووي على الترمذي في شرح صحيح مسلم ج ٥ ص ٢١٨ وقال : أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به بل لهم أقوال منهم من تأوله على أنه جمع بعذر المطر وهذا مشهور عن جماعة من كبار المتقدمين وهو ضعيف بالرواية الاخرى « من غير خوف ولا مطر » .

ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلَّى الظهر ثم انكشف الغيم وبأن أن وقت العصر قد دخل فصلَّاه ، وهذا أيضاً باطل لأنه وإن كان فيه ادنى احتمال في الظهر والعصر لاحتمال فيه في المغرب والعشاء .

ومنهم من تأوله على تأخير الأول الى آخر وقتها فصلَّاه فيه فلما فرغ منها دخلت الثانية فصارت صلاته صورة جمع وهذا أيضاً ضعيف أو باطل لأنه مغال للظاهر مغالفة لاحتياط فضل ابن عباس الذي ذكرناه حين خطب واستدلاله بالحديث لتصويب فعله و تصديق ابي هريرة له وعدم انكاره صريح في ردَّ هذا التأويل .

ومنهم من قال هو معمول على الجمع بعذر المرض أو نحوه ممَّا في معناه من الاعذار وهذا قول احمد بن حنبل والقاضي حسين من أصعباها واختاره الخطابي والمتولي ←

.....

والرويانى من اصحابنا وهو المختار فى تأويله لظاهر الحديث. ولفعل ابن عباس وموافقة
أبى هريرة ولان المشقة فيه أشد من المطر .

و ذهب جماعة من الائمة الى جواز الجمع فى الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة و
هو قول ابن سيرين و أشهب من أصحاب مالك وحكاه الخطابى عن القفال والشاشى الكبير
من أصحاب الشافعى عن ابى اسحاق المروزى عن جماعة من أصحاب الحديث واختاره ابن
المنذر ويؤيده ظاهر قول ابن عباس : « أراد أن لا يعرج امته » فلم يعلمه بمرض ولا غيره
انتهى ما فى شرح النووى .

ونزبدك بياناً لتضميف التأول بالجمع الصورى بما تنبّه به ابن عبد البرّ و الخطابى
و غيرهما من أنّ الجمع رخصة فلو كان صورياً لكن أعظم ضيقاً من الاتيان بكل صلاة فى
وقتها لأن اوائل الاوقات وواخرها مما لا يدركه اكثر الخاصة فضلاً عن العامة وقد قال
ابن عباس : أراد أن لا يعرج امته . وقالوا ايضاً : التبادر الى الفهم من اطلاق لفظ الجمع
فى الشئ كلها أنّها هو أدائها فى وقت احدهما . ثم نضع ما اختاره الخطابى نفسه من الجمع
بعد المرض بأنّه لو كان كذلك لما صلىّ معه الا من به المرض والظاهر انه صلى الله عليه
وآله جمع بأصحابه .

وقال شاه ولي الله الدهلوى فى رسالة شرح تراجم ابواب صحيح البخارى المطبوع
بكرامى ص ١٢ : و يعلم أنّ ما وقع فى الحديث من قوله : « صلى بالدينة » وهم من الراوى
بل كان ذلك فى سفر . قلت قد اطبق اهل السير و ابواب الحديث على أنّه صلى الله عليه
آله لم يتم فى السفر ولم يزد على ركعتين انظر زاد المعاد لابن قيم الجوزية ج ١ ص ١٢٨
و نيل الاوطار ج ٣ ص ٢١٢ فكيف يصح قوله صلى سبعا و ثمانيا لو كان ذلك فى السفر .
وأنت اذا أمنت النظر فى شرح التّوى على صحيح مسلم و شرح القسطلانى على
البخارى و شرح الزرقانى على موطأ مالك رأيتهم مائلين بجواز الجمع وكانهم لم يجتروا
على مبادعة العامة ولذلك لم يصرّحوا بالفتوى ، ولقد انصف احمد محمد شاكر فى ج ١
ص ٣٥٨ من تعليقاته على جامع الترمذى حيث قال بعد نقل ما حكى عن ابن سيرين :

وهذا هو الصحيح الذى يؤخذ من الحديث و أما التأول بالمرض أو المنذر أو غيره
فانه تكلف لادليل عليه ، وفى الاخذ بها رفع كثير من العرج على اناس قد تضطّروهم اعمالهم
أوظروف قاهرة الى الجمع بين الصلاتين و يتأثمون من ذلك ففى هذا ترفيه لهم و اعانة
على الطاعة مالم يتخذ عادة كما قال ابن سيرين .

إذ أصل التركيب للاتقال ^(١) ومنه الدَّلْك ^(٢) لأنَّ الدَّلْك لا تستقرُّ يده و كذا كلُّما يترَكَّب من الدَّالِّ واللام وما يتبعهما من الحروف كدَلَج ودَلَع ^(٣) وبه قال ابن عباس وروي ذلك عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(٤) ويؤيده قول النبي ﷺ : «أتاني جبرئيل لدلوك الشمس حين الزوال فصلَّى بي الظهر» ^(٥) ، فعلى هذا يكون الأربع الصَّلوات : الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، داخلة في الآية واللام في «لدلوك» للتوقيت مثلها في ثلاث خلون .

٢ - في الآية دلالة على امتداد وقت الأربع من الزوال إلى الغسق فيكون أوقاتها موسعة لأنَّ اللام قد قلنا أنَّه للوقت و إلى انتهائها الغاية فيكون الوقت ممتداً من الزوال إلى نصف الليل أذهب الشَّفَق على الخلاف و من المعلوم أنَّ الصَّلوات الأربع يسعها بعض ذلك للأداء فلم يبق إلا أن يكون المراد اتساع وقتها بمعنى أنَّ كلَّ جزء منه صالح للأداء على سبيل الوجوب .

و خالف أبو حنيفة في ذلك حيث قال : الوجوب مخنصٌ بآخر الوقت لأنَّ المكلف مخيرٌ قبل ذلك و التَّخْيِير ينافي الوجوب و جوابه لانَّسَلَم أنَّ التَّخْيِير ينافي الوجوب و إنما ينافيه الوجوب المضيق و أمَّا الموسع فلا ، و يكون معنى التَّخْيِير إمَّا العزم على الاتيان به كما قاله السيد أو كون جزئيات الوقت يتعلَّق الوجوب

(١) قال ابن فارس في مقاييس اللغة : الدَّالُّ واللام والكاف أصل واحد يدلُّ على زوال شيء و عن شيء ولا يكون إلا برفق ، يقال دلكت الشمس زالت ويقال دلكت غابت و الدَّلْك وقت دلوك الشمس .
(٢) الدَّلْك خ ل .

(٣) و زاد البيضاوي دلج و دلف و دله و زاد قاضي زاده في شرحه دلق . دلج بالدَّلو إذا مشى بها من رأس البئر للصَّبِّ ، و دلج بالهيلة إذا مشى مشياً متافلاً و دلف إذا مشى مشى القَيْدِ دلق إذا خرج المانع من مقرِّه و دلج إذا أخرج لسانه ، و دله إذا ذهب عقله ، ففيه انتقال مننوى .

(٤) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٠٨ . الوسائل ب ١٠ من أبواب المواقيت .

(٥) سنن أبي داود ج ١ ص ٩٣ . سيرة ابن هشام ج ١ ص ٢٤٥ .

فيها بالايقاع على سبيل التخيير كما في الواجبات المخيرة .

٣ - في الآية دلالة على أن الظهر هي الصلاة الأولى لأن الانتها. يستدعي ابتداءً هو الدلوك .

٤ - أن آخروقت العشاء نصف الليل على أحد التفسيرين للغسق وهو الأولى وهو مروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(١) .

٥ - « قرآن الفجر » إشارة إلى صلاة الصبح تسميةً للكل باسم جزئه وقال بعض الحنفية فيه دلالة على ركنية القراءة كما دل تسميتها ركوعاً وسجوداً على كونها ركين وليس بشي. لأن التسمية لغوية وكونها ركناً أو غيره شرعية فإن القراءة جزء سواء كانت ركناً أو غيره فالركنية مستفادة من دليل خارج .
وكان قرآنها مشهوداً لأن الملائكة الليلية والنهارية مجتمعون فيه فيكتب في الديوانين معا .

٦ - كون نافلة الليل من خواصه عليه السلام أي وجوبها زائداً على فرائضك مختص بك ، من النقل وهو الزيادة ومنه الأتقال بمعنى أنها تجب له عليه السلام وإلا فالندبة ثابتة في حق كل الأمة وإنما عبّر عنها بالنافلة لكونها تسمى كذلك بالنسبة إلى كل الأمة .

٧ - أنه ضمن « يبعثك » معنى يقيمك « مقاماً محموداً » وهو مقام الشفاعة لأمره وكان محموداً لأنه يحمده كل من عرفه .

الثالثة : و أقيم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن

السّئات ذلك ذكرى للذاكرين (٢) .

قال ابن عباس والحسن والجباي : إن « طرفي النهار » وقت صلاة الفجر والمغرب

(١) الوسائل ب ٢١ من أبواب المواقيت ح ٢ .

(٢) هود : ١١٥ .

و قال مجاهد : وقت صلاة العشاء والنظر والعصر ، بناء على أن ما بعد الزوال يعد من العشاء ، وزلفاً من الليل ، العشاءان ويحتمل قولاً ثالثاً بناء على أن النهار اسم لما بين الصبح الثاني وذهاب الشفق المغربي وأن المراد بـ «نصف في النهار» نصف النهار وصلاة الفجر في النصف الأول و باقي الصلوات الفريضة في النصف الثاني .

« و زلفاً من الليل » أي قرّباً منه أي طاعات يتقرّب بها في بعض الليل فيكون المراد نوافل الليل فيكون زلفاً عطفاً على الصلاة لأعلى طرفي النهار وعلى الأولين يكون عطفاً على طرفي النهار ، والزلف جمع زلفة كظلم جمع ظلمة والزلفى بمعنى الزلفة من أزلفه إذا قرّبه فيكون المعنى ساعات متقاربة من الليل ويكون من هنا للتبيين فيكون المعنى ساعات المغرب والعشاء القريبة من النهار . و اعلم أن دلالة الآية على اتساع الوقت ظاهرة .

قوله « إن الحسنات يذهبن السيئات » الأكثر على أن المراد بالحسنات هي الصلوات الخمس وفي معنى إذهابها للسيئات قولان الأول أنها تطفئ في ترك السيئات كما قال سبحانه وتعالى « إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ^(١) » الثاني أنها تكفر الخطيئات الحاصلة من العبد بمعنى عدم مؤاخذته بها وعدم العقاب عليها وقد ورد في ذلك أحاديث كثيرة أحسنها ما رواه أبو حمزة الثمالى عن أحدهما عليه السلام في حديث طويل ^(٢) عن علي عليه السلام :

« قال : سمعت جيبى رسول الله ﷺ يقول : أرحم آية في كتاب الله وأقم

(١) التكبوت : ٤٥ .

(٢) صدر الرواية هكذا : عن أبي حمزة الثمالى قال سمعت أحدهما عليهما السلام يقول أن علياً عليه السلام أقبل على الناس فقال ألقى آية في كتاب الله أرحم عندكم فقال بعضهم أن الله لا يفرق أن يشارك به الخ فقال حسنة وليست آيهاً وقال بعضهم ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه الخ قال حسنة وليست آيهاً وقال بعضهم قل يا عبادي الذين اسرفوا على أنفسهم لا تقنطروا من رحمة الله الخ قال حسنة وليست آيهاً وقال بعضهم والذين اذا ضلوا لفساد الخ قال حسنة وليست آيهاً قال ثم احبم الناس قال ما لكم بلمسخر السليدين قالوا لا والله ما عندنا شيء قال سمعت جيبى الخ وارجع تفسير البيهقي ج ٢ ص ١٦١ .

الصلاة طرفي النهار ، إلى آخرها والذي بعثني بالحق بشيراً و نذيراً إن أحدكم ليقوم في وضوئه فيساقط عن جوارحه الذنوب فإذا استقبل الله بوجهه و قلبه لم ينقل و عليه من ذنوبه شيء كما وادته أمه فإن أصاب شيئاً بين الصلوتين كان له مثل ذلك حتى عد الصلوات الخمس ثم قال : يا علي إنما منزلة الصلوات الخمس لأمتي كنهر جار على باب أحدكم فما يظن أحدكم لو كان في جسده درن ثم اغتسل في ذلك النهر خمس مرات أكان يبقى في جسده درن ؟ فكذلك والله الصلوات الخمس لأمتي .

قوله « ذلك » إشارة إلى ما ذكره من إقامة الصلاة فإن ذلك سبب لذكر الله و ذكر الله سبب لدوام فيض الرحمة على العباد المستعدين لها كما قال الله تعالى : « فاذكروني أذكركم ^(١) » .

قوله « ذكرى للذاكرين » أي عظة للمنتعطين حيث علموا أن ذكرهم لله سبب لذكر الله إياهم .

الثالثة : فَتَبْحَثَ اللَّهُ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ وَ لَهُ الْحَدُّ فِي السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ وَ عَشِيّاً وَ حِينَ تُظْهِرُونَ (٢) .

إخبار في معنى الأمر بالتنزيه لله تعالى و الشاء عليه في هذه الأوقات فيكون سبحان مصدراً بمعنى الأمر أي سبحوا سئل ابن عباس هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم و قرأ هذه الآية ، تمسون صلاة المغرب و العشاء ، و تصبحون صلاة الفجر ، و عشياً صلاة العصر ، و تظهرون صلاة الظهر .

ووجه تسمية الصلاة بالتسبيح أن التسبيح تنزيه [١] الله تعالى عن صفات المخلوقين لأن المخلوق لا يستحق العبادة و كما أنه منزّه عن صفات المخلوقين كذلك هو متصف بصفات الكمال التي لا يتصف بها المخلوقون و من كان كذلك استحق مطلق

(١) البقرة : ١٥٢ .

(٢) الروم : ١٧ .

الحمد والثناء. ولذلك قرن الحمد بالتسبيح وقال « وله الحمد في السموات والأرض » .
و قوله « وعشيًا » يجوز نصبه على الظرف عطفاً على معنى « في السموات »
لأنه أقرب و يجوز عطفه على « حين تمسون » فيكون « وله الحمد » اعتراضاً بين
المعطوف والمعطوف عليه فعلى الأول يكون تسمية صلاة النهار حمداً لأن الإنسان
ينقلب [في النهار]^ط في أحوال توجب الحمد وفي الليل على أحوال توجب تنزيه الله
تعالى عنها كالنوم وتوابعه .

قال الحسن : إن هذه السورة أعني الروم مكّية إلا هذه الآية فإنها مدنية و
ذلك لأن الصلوات الخمس إنما فرضت بالمدينة و كان الواجب في مكّة ركعتين
ركعتين فلما هاجر أقرت صلاة السفر وزيدت في الحضرة الزيادات المشهورة وأكثر
الأقوال على خلافه وأن الصلوات كلها فرضت بمكّة .

واعلم أنه يقال أمسى إذا دخل في المساء و كذا أصبح وكذا الباقي فعلى هذا
يمكن أن يحتج بها من يجعل الوجوب مختصاً بأول الوقت على التضييق لتقييد
الوجوب بالحينية المختصة بحال الدخول في المساء والصباح بشي. لأن ذلك
إشارة إلى أول الوقت فإن لكل صلاة وقتين أول للفضيلة و آخر للإجزاء .

ثم الذي يدل على التوسعة ما تقدم في قوله « إلى غسق الليل » و رواية ابن
عبّاس « عن النبي ﷺ أن جبرئيل عليه السلام صلى به في اليوم الأول حين صار ظله كل
شي. مثله و في اليوم الثاني حين صار ظل كل شي. مثليه وقال ما بينهما وقت »^(١)
و رواية محمد بن مسلم « قال ربما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وقد صليت الظهر والعصر
فيقول : صليت الظهر ؟ فأقول نعم و العصر أيضاً فيقول : ما صليت الظهر ، فيقوم
مسترسلاً غير مستعجل فيغتسل أو يتوضأ ثم يصلي الظهر ثم [يصلي] العصر »^(٢).

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٩٣ .

(٢) وبعده : وربما دخلت عليه ولم أصل الظهر فيقول : صليت الظهر ؟ فأقول : لا .

فيقول : قد صليت الظهر و العصر . الوسائل ب ٧ من أبواب المواقيت ح ١٠ .

الرابعة : فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ

وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى (١).

أي فاصبر على ما يقولون من أنك ساحر أو شاعر فإنه لا يضرُّك ولا يقبل على ما ينفعك فعله ولا يضرُّك تركه وهو ذكر الله من التسبيح وغيره ، والباء بمعنى مع أي سبِّح مع حمد ربك على هدايته وتوفيقه ، إذا تقرَّرَ هذا فهذا فوائد :

١ - قال المفسرون: المراد من هذه الآية إقامة الصلوات الخمس في هذه الأوقات فقبل طلوع الشمس إشارة إلى الفجر وقبل غروبها إشارة إلى الظهرين لكونهما في النصف الأخير من النهار ومن آنا، الليل إشارة إلى العشاءين وآنا، الليل ساعاته جمع إني بالكسر والقصر وآنا، بالفتح والمد.

٢ - أن « من » في « ومن آنا، الليل » للابتداء وفيه تنبيه على أن ابتداء وقت العشاءين من أول الليل وإنما قدَّم الزمان هنا لا اختصاصه بمزيد الفضل فإن القلب فيه أجمع لتفرُّغه عن هموم المعاش أولاً لأنَّ النفس أميل إلى طلب الاستراحة من تعب الكدِّ في النهار فكان العبادة فيه أحسن ، ولذلك قال الله تعالى « إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا »^(٢) وقال ابن عباس : إنَّ المراد من آنا، الليل صلاة الليل كله .

٣ - اختلف في أطراف النهار ف قيل الفجر والمغرب وفيه نظر لأنَّ طرفي الشيء منه لا خارج عنه ، وصلاة المغرب تقع في الليل فكيف يكون في النهار اللهم إلا على الاحتمال المتقدم . وقيل الظهر لأنَّ وقته عند الزوال وهو طرف النصف الأول نهاية وطرف الثاني بداية ، وقيل العصر أعادها لأنها الوسطى كما تقدَّم وإنما قال أطراف النهار لأنَّ أوقات العصر تقع في النصف الأخير من النهار فيصدق على كل ساعة منها أنها طرف وأنته جمعه للأمن من الالتباس نحو قوله تعالى «صَغَتْ قُلُوبُكُمَا»^(٣) .

(١) طه : ١٣٠ .

(٢) الزمِّل : ٦ .

(٣) التحريم : ٤ .

وقول الشاعر : ظهراهما مثل ظهور الترسين .

٤ - أن في الآية نصاً صريحاً بسعة الوقت للصبح والظهرين لأنه ذكر أواخر أوقاتها إذ ليس مرادنا بالتوسعة إلا أن الصبح يمتد إلى طلوع الشمس وأن الظهرين يمتد وقتهما إلى غروبها وأما العشاءان فإن جعل الليل طرفاً لهما صريح باتساع وقتهما .

سؤال : ما ذكرتم من اتساع الوقت هنا وفيما تقدم صريح في مذهب ابن بابويه بأن الوقت مشترك بين الغرضين من ابتدائه إلى انتهائه إلا أن هذه قبل هذه وأنتم لا تقولون بذلك بل تقولون إن الوقت يختص من أوله بالظهر قدر أدائها ومن آخره بالعصر قدر أدائها وكذا المغرب والعشاء ؟

جواب : لا ريب أن ظاهر هذا الكلام بل و ظاهر أكثر روايات أهل البيت عليهم السلام يقتضي الاشتراك والدليل والبحث والاجماع يقتضي الاختصاص وحينئذ يجب الجمع والتوفيق بوجوه : الأول أن يراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص وقبله . الثاني أنه لما لم يكن للظهر وقت مقدّر بل أي وقت أدّيت فيه فهو مختص بها فإنها لو كانت تسبيحة كصلاة الشدة كانت العصر بعدها وأيضاً لو ظن دخول الوقت وصلى ولم يكن دخل حين ابتدائه ثم دخل فيه قبل إكمالها بلحظة فإن أكثر الأصحاب يفتون بالصحة وحينئذ يصلي العصر في أول الوقت إلا ذلك القدر فقلّة الوقت وعدم ضبطه عبر عنه في الآيات والروايات بالاشتراك .

الثالث أن ذلك مطلق قابل للتقييد فيقيّد بما رواه داود بن فرقد عن بعض أصحابنا عن الصادق عليه السلام قال إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر فإذا مضى قدر أربع ركعات دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى عن مغرب الشمس قدر أربع فيخرج وقت الظهر ويبقى العصر حتى تغرب الشمس^(١) ويمكن أيضاً أن يكون قوله في الآية السابقة « فيسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » إلى آخرها إشارة إلى الوقت المختص لأن الإيماء حال الإدخول في المساء وكذا الإصباح والإظهار

فيقيّد به إطلاق غيرها من الآيات .

الخامسة : وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُودِ (١) .

و تقرب منها الآية في الطّور : وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ (٢) .

الكلام في الآيتين متقارب و بحثه يعلم ممّا تقدّم فلا وجه لإعادته .
بقي هنا فوائد نوردها مختصرة :

١ - المراد بإدبار السجود التعقيب بعد الصلوات بالتسبيح والدعاء عن ابن عباس ، وعن عليّ عليه السلام الركعتان بعد المغرب وعن الصادق عليه السلام أنّه لو ترا آخر الليل ^(٣) وعن الجبائيّ النوافل بعد المفروضات وعندني أنّ حمله على العموم أولى والأدبار جمع دبر وقرأ حمزة بكسر الهمزة مصدراً مضافاً والكلمة من أدبرت الصلاة أي انقضت نحو أتينك خفوق النجم والمراد هنا وقت انقضاء الصلاة .

٢ - « حين تقوم » قيل : المراد تقوم من مجلسك بأنّه يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت اغفر لي كلّ ذنب وتب عليّ » عن سعيد بن جبیر ، ولذلك ورد مرفوعاً أنّه كفارة المجلس ^(٤) وعن عليّ عليه السلام : « من أحبّ أن يكتال حسناته بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه : « سبحان ربك ربّ العزّة عمّا يصفون و سلام على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين » ^(٥) .

وقيل : تقوم في الليل من النوم ، في الحديث عن الباقر والصادق عليهما السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقوم من الليل ثلاث مرّات فينظر في آفاق السماء ويقرأ الخمس من آخر

(١) ق : ٣٩ و ٤٠ . (٢) الطّور : ٤٩ و ٥٠ .

(٣) مجمع البيان ذيل الآية الشريفة .

(٥) الوسائل ب ٢٤ من أبواب التعقيب ح ١١ .

آل عمران إلى قوله «إِنَّكَ لَا تَخْلَفُ الْمِيعَادَ» ثُمَّ يَفْتَتِحُ صَلَاةَ اللَّيْلِ ^(١) وَقِيلَ تَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ فَعَلَى هَذَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَنِبَ بِهِ عَلَى التَّوَجُّهِ إِلَى الصَّلَاةِ بِالْأَذْكَارِ الْمَشْهُورَةِ .

٣ - «إِدْبَارُ النُّجُومِ» أَيْ إِعْقَابُ النُّجُومِ وَالْمُرَادُ حِينَ يَسْتَرُهَا ضَوْءُ الصُّبْحِ ، فَقِيلَ الْمُرَادُ صَلَاةُ الْفَجْرِ وَعَنْ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ عليهما السلام الرُّكْعَتَانِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ^(٢) وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَقِيلَ الْمُرَادُ لَا تَغْفَلُ عَنْ ذِكْرِ رَبِّكَ صَبَاحًا وَمَسَاءً وَعَلَى كُلِّ حَالٍ .

﴿النوع الثالث﴾

✽ (في القبلة) ✽

و فيه آيات :

الاولى : « سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتَهُمْ عَنِ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ التَّمَرُّقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٣) .

أَتَى بِفَعْلِ الْاِسْتِقْبَالِ إِخْبَارًا عَمَّا يَجِيءُ إِعْدَادًا لِلْجَوَابِ إِذْ قَبْلَ الرَّمْيِ يَرِاشُ السَّهْمِ أَوْ لِنُطْوِينَ النَّفْسَ عَلَى الْمَكْرُوهِ لِأَنَّ الْمَفَاجَأَ بِهِ شَدِيدَةٌ وَالسُّفَهَاءُ خِفَافُ الْعُقُولِ الَّذِينَ أَفْلَحُوا التَّقْلِيدَ وَأَعْرَضُوا عَنِ النَّظَرِ ، وَ الْقِبْلَةُ مِثْلُ الْجُلُوسَةِ لِلْحَالِ الَّتِي يُقَابَلُ الشَّيْءُ غَيْرُهُ عَلَيْهَا كَمَا أَنَّ الْجُلُوسَةَ لِلْحَالِ الَّتِي يُجْلِسُ عَلَيْهَا وَكَانَ يُقَالُ هُوَ لِي قِبْلَةً وَأَنَا لَهُ قِبْلَةٌ ثُمَّ صَارَ عَلَمًا لِلْجِهَةِ الَّتِي تَسْتَقْبِلُ فِي الصَّلَاةِ «وَلَا هُمْ» أَيْ صَرَفَهُمْ .

رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّادِقِ عليه السلام : حَوَّلَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ بَعْدَ مَا صَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَ سَنَةً إِلَى الْبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَبَعْدَ مَهَاجَرَتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ صَلَّى إِلَيْهِ أَيْضًا سِتَّةَ أَشْهُرٍ - وَقِيلَ تِسْعَةٌ وَقِيلَ عَشْرَةٌ وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ عَشْرٌ

(١) الوسائل ب ٥٣ من أبواب الواقيت ح ١ - ٤ .

(٢) نقله عن مجمع البيان راجع الوسائل ب ١٧ من أبواب أعداد الفرائض ح ٧ .

(٣) البقرة : ١٤٢ .

شهرأ وقيل تسعة عشر - قال ثم وجهه الله إلى الكعبة وذلك أن اليهود عيروا رسول الله ﷺ بأنه تابع لهم و يسلمون إلى قبلتهم فاعتزم رسول الله ﷺ من ذلك غمًا شديدًا و خرج في جوف الليل ينظر إلى آفاق السماء ينتظر من الله في ذلك أمرًا قلما أصبح و حضر وقت صلاة الظهر و كان في مسجد بني سالم قد صلى من الظهر ركعتين فنزل جبرئيل عليه السلام فأخذ بعصديه و حوله إلى الكعبة و أنزل عليه و قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام ، و كان قد صلى ركعتين إلى البيت المقدس و ركعتين إلى الكعبة . فقالت اليهود : « ماؤلآهم عن قبلتهم » إنكراً منهم للنسخ ^(١).

وقيل القائل منافقو المدينة حرصاً منهم على الطعن على رسول الله ﷺ وقيل مشركو مكة فقالوا إنه اشتاق إلى مولده و قبله آباءه و سيرجع إلى دينهم فنزل **قل الله المشرق والمغرب أي مالك لهما ولا سائر الأمكنة** يشرف ماشاء منهما بالتوجه إليه بحسب ما يراه من المصلحة أو أنه تعالى ليس في جهة حتى إذا انحرف للمصلي عنها انحرف عن الله تعالى بل نسبته إلى أمكنة الشرق و الغرب على السواء و هي نسبة التملك وإنما الاعتبار بتوجه قلب المصلي إلى الله سبحانه ، و توجه وجه المصلي إلى جهة عنوان لتوجه قلبه ، و حيث إن الجهات كلها متساوية في ذلك فالمخرج هو الأمر لأخصوصية الجهة و المراد بالشرق و المغرب ما ينقسم من الأرض إليهما ولا واسطة بينهما.

وقال الزمخشري المراد ببلاد المشرق و المغرب ، فيلزمه أن لا يكون البراري و الخربان منهما و ليس كذلك .

قوله تعالى « يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم » أي الطريق المستقيم بحسب ما يقتضيه المصلحة و الحكمة تارة إلى بيت المقدس و تارة إلى الكعبة ، ووجه كون التوجه إلى الكعبة صراطاً مستقيماً أنه غير مائل إلى قبلة اليهود و هو بيت المقدس

(١) مجمع البيان ج ١ ص ٢٢٢ . تفسير القمي ص ٥٣ مع تقديم وتأخير وأخرجه

في البرهان ج ١ ص ١٥٨ .

ولا إلى قبلة النصارى و هو المشرق فإنَّ اليمين و الشمال مضلة لأنَّ التوجه إليهما مظنة أنَّ العبادة للشمس و في الآية دلالة على جواز النسخ ووقوعه .

الثانية : و ما جعلنا القبلة التي كنْتَ عليها إِلَّا لنعلمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقِبَيْهِ وَاِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ و ما كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنْ اللَّهُ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ (١)

هنا فوائد :

١ - « و ما جعلنا القبلة » يحتمل وجهين : أحدهما أنه ضمن الجعل معنى التحويل أو أنه من باب إطلاق العام على الخاص و المراد و ماحوّلنا إذا التحويل جعل أيضاً وهذا بناء على أنه ﷺ كان يتوجه في مكة قبل هجرته إلى البيت المقدس كما نقلناه عن الصادق عليه السلام و رواه ابن عباس إلا أنه كان يجعل الكعبة بينه و بين بيت المقدس في الصلاة و ثانيهما أن الموصوف محذوف و التقدير و ما جعلنا القبلة الجهة التي كنْتَ عليها و هي الكعبة و يكون « التي كنْتَ عليها » هو المفعول الثاني « لجعلنا » لأنَّه صفة للقبلة كما قيل وهذا بناء على أنه كان يصلي بمكة إلى الكعبة كما قاله بعض المفسرين و إنما صلى إلى الصخرة في المدينة تألفاً لليهود فالخبر به على الأول المنسوخ و على الثاني النسخ و الأول أصح لأنَّه قول علماء أهل البيت عليه السلام .

٢ - « إِلَّا لنعلمَ » ضمن العلم معنى التمييز أي لتتمييز بالعلم فإن العلم صفة

(١) البقرة : ١٤٣ .

(٢) قال الطبرسي في مجمع البيان : في معنى قوله تعالى : « لنعلم » أقوال : أولها أن معناه ليعلم حزبنا من النبي صلى الله عليه وآله و المؤمنين كما يقول الملك فتحنا بلد كذا و فعلنا كذا ، أي فتح أوليائنا . و الثاني أن معناه ليعلم المعلوم موجوداً و تقديره لنعلم أنه موجود ، و لا يصح وصفه بأنه عالم بوجود المعلوم قبل وجوده و الثالث أن معناه ←

تقتضي تمييز المعلوم فيتميز الناس التابعون لك و النّا كصون عنك و ذلك إمّا بمكة فأمرناك ببیت المقدس ليمتاز من يتبعك من مشركي مكة لأنهم ألفوا التوجه إلى الكعبة وإمّا بالمدينة فأمرناك بالكعبة ليمتاز منافقو اليهود لأنهم كانوا يتوجهون إلى البيت المقدس ، وقيل المراد بذلك : لنعلم ذلك علماً يتعلّق به الجزاء ، أي لنعلمه موجوداً قاله الزّخشي و فيه ضعف لا يخفى . « فمن ينقلب على عقبيه ، أي يرتدّ عن دينك و في ذلك دلالة على كون أفعاله تعالى معللة بالأغراض .

٣ - « و إن كانت لكبيرة ، أي التحويلة خصلة كبيرة على ضعفاء العقول و الايمان لعدم فهمهم الحكمة فيها وقد بين ذلك بقوله « إلا لنعلم » وهذا كما يميز بين الصادقين في الايمان وبين غيرهم من أمّة طالوت وداود بقوله « إن الله مبتليكم بنهر ^(١) » الآية . « إلا على الذين هدى الله » إلى معرفة حكمته في أحكامه .

٤ - « و ما كان الله ليضيع إيمانكم » أي ثبات إيمانكم أو إيمانكم بتحويل القبله و حكمته أو ما رواه ابن عباس أن القبله لما حوّلت قال الناس : كيف بمن مات قبل التحويل من إخواننا فنزلت ^(٢) و اللّام في « لكبيرة » هي الفاصلة بين إن المخففة و النّافية و في « ليضيع » لام تأكيد النفي و ينتصب الفعل بتقدير أن لكن لا يجوز إظهارها « إن الله بالناس لرؤف رحيم » لا يضيع أجورهم ولا يغفل عن

لنعاملكم معاملة المتعّن التي كان لا يعلم اذ العدل يوجب ذلك من حيث لوعاملهم بما يعلم أنّه يكون منهم قبل وقوعه كان ظلاً و الرابع ما قاله علم الهدى المرتضى و هو ان قوله لنعلم يقتضى حقيقته ان يعلم هو و غيره ولا يحصل علمه مع علم غيره إلا بعد حصول علم الاتّباع فأمّا قبل حصوله فيكون القديم تعالى هو المتفرّد بالعلم به فصّح ظاهر الآية انتهى .
(١) البقرة : ٢٤٩ .

(٢) قال الطبرسي في مجمع البيان : قيل فيه اقوال : احدها أنّه لما حوّلت القبله قال اناس : كيف بأعمالنا التي كنا نحصل في قبلتنا الاولى فأنزله الله و ما كان الله ليضيع إيمانكم عن ابن عباس و قتادة . و قيل أنّهم قالوا : كيف بمن مات من اتّخواننا قبل ذلك و كان قدماء اسعد بن زرارة و البراء بن معرور و كانا من النّقباء . راجع ج ١ ص ٢٢٥ .

مصالحتهم و قدّم الرؤف و هو أبلغ لتوافق الفواصل .

الثالثة : قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَأَتَوَلَّيْنَاكَ قِبَلَةَ تَرْضِيهَا قَوْلٌ
وَجْهِكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ حَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (١) .
في الآية فوايد :

١ - المشهور أن « قد نرى » معناه ربّما نرى و معناه التّكثير كقوله « قد
أنكر القرن مضفراً أنامله »^(٢) ، و التحقيق أنّه على أصل التّقليل في دخوله على
المضارع و إنّما قلّ الرّؤية لتقلّل المرئيّ فإنّ الفعل كما يقلّ في نفسه فكذلك يقلّ
لعلّة متعلّقه ولا يلزم من قلّه الفعل المتعلّق قلّة الفعل المطلق لأنّه لا يلزم من عدم
المقيّد عدم المطلق وكذا القول في « قد يعلم الله المعوقين منكم »^(٣) ، وكذا في البيت
المراد بتقليل التّرك لعلّة متعلّقه فلا ينافي كثرة مطلق التّرك المقصود للشّاعر .

٢ - « و تقلّب وجهك في السّماء » أي تردّد وجهك و تصرف نظرك تطلّعاً للوحي
كذا قيل و التحقيق أنّه لا يجوز تعلق « في السّماء » بـ « نرى » لتنزّه الرّائي عن الممكن
ولا بالتّقلّب لأنّ « تقلّب الوجه ليس في السّماء ولا بصفة مقدّرة أي وجهك الكائن في
السّماء لما قلناه بل تقديره تقلّب مطارح شعاع عين وجهك في السّماء و مطارح شعاع
العين في السّماء .

بيان غلط : ظهر لك ممّا قرّرناه غلط من استدلال بهذه الآية على كون الباري
تعالى في جهة السّماء من حيث توقّعه ﷺ نزول الحكم من السّماء و الحكم ينجي .
من عند الله تعالى فيكون في السّماء و أقرّ على ذلك من غير إنكار . جوابه أنّه كان ينتظر
الوحي من جهتها على لسان جبرئيل عليه السلام ولا يلزم من ذلك كون الباري فيها وإلاّ

(١) البقرة : ١٤٤ .

(٢) بعده : كأن اتوا به مجت بفرصاد ، والفرصاد الصبغ الاحمر او التوت الاحمر .

(٣) الاحزاب : ١٨ .

لزم من صعود الملائكة بالأمر من الأرض أن يكون الله فيها وهو باطل .
 ٣- «فلنولينك قبلة ترضاها» تقدم أنه أمر بالتوجه إلى الصخرة تألفاً لليهود
 و كان ﷺ يحب التوجه إلى الكعبة لأنها قبلة أبيه إبراهيم أولاً تقدم أن اليهود
 قالوا يخالفنا محمد في ديننا و يصلّي إلى قبلتنا فقال ﷺ لجبرئيل وددت أن يحوّلني
 الله إلى الكعبة فقال جبرئيل ﷺ إنما أنا عبد مثلك وأنت كريم على ربك فأسأل
 أنت فانك عند الله بمكان فعرج جبرئيل وجعل رسول الله ﷺ يديم النظر إلى السماء
 رجاء أن ينزل جبرئيل بما يحب من أمر القبلة فنزلت ، وقيل كان قد وعد بالتحويل
 فكان ينتظره و يترقبه لموافقته لمحبتة الطبيعية ولا يلزم كونه ساخطاً للقبلة
 الأولى .

«فلنولينك» من قولهم وليت فلاناً ألا رأي مكنته منه وحكمته فيه «وترضاها»
 صفة لـ «قبلة» أي مرضية لك .

٤- «فول وجهك شطر المسجد الحرام» هو الناسخ للتوجه إلى الصخرة و
 كان ذلك في رجب قبل قتال بدر شهرين قال ابن عباس هو أوّل نسخ وقع في القرآن
 وقيل هو نسخ للنسبة بالكتاب فانه ليس في القرآن أمر بالتوجه إلى الصخرة صريحاً .
 ثم اعلم أن الأمر هنا على التحتم و الجزم لا على التخيير كما قيل لانعقاد الإجماع
 على بطلان التوجه إلى الصخرة و الشطر هو النحو والجهة قاله الجوهري وأنشد :
 أقول لأُمّ زبّاع أقيمِي * وجوه العيس شطر بني تميم^(١)

و قرأ أبي «تلقا» المسجد الحرام ، و قول الجبائي إن الشطر النصف باطل
 باتفاق المفسرين وإنما كان حراماً لحرمة القتال فيه أو لمنعه من الظلمة أن يعتزّضوه .

(١) الصحاح طبعة شربنلي ص ٦٩٧ . وفيه صدور العيس ، والبيت لابي جندب
 الهذلي أخى ابي خراشة أول آيات قالها يخاطب بها امرته أم زبّاع من بني كلب بن
 عوف ، في قصّة نقلها في الاغانى . واستشهد بالبيت الشيخ قدس سره في التذويب باب
 القبلة وفيه أقرى صدور العيس و الشوكاني في فتح القدير عند تفسير الآية و نسب في تفسير
 الرازي الى مساعدة بن جوية ، والعيس جمع عيساء كبيضاء الابل البيض يخلط بياضها شقرة .

تحقيق: المحققون من أصحابنا على أن القبلة هي الكعبة بالحقيقة لمن كان مشاهداً لها أو في حكمه كالأعمى و من كان بينه وبينها مالو أزيل لشاهدها وأما من ليس كذلك فقبلته الجهة و به قال جملة الفقهاء و هو الحق لوجوه الأوتل إجماع العلماء على وجوب استقبالها لمن هو مشاهد لها دون شيء من أجزاء المسجد فتكون هي القبلة الثاني رواية أسامة بن زيد أن النبي ﷺ صلى قبل الكعبة وقال هذه القبلة^(١) الثالث رواية الأصحاب عن أحدهما عليه السلام أن بني عبد الأشهل أتواهم في الصلاة و قد صلّوا ركعتين إلى البيت المقدس فقبل إن نبيكم قد صرف إلى الكعبة فتحوّل النساء مكان الرجال و الرجال مكان النساء و جعلوا الركعتين الباقيتين إلى الكعبة فصلّوا صلاة واحدة إلى القبلتين فلذلك سمّوا مسجد القبلتين ، وغير ذلك من الروايات^(٢) .

سؤال : على قولكم هذا لم قال «فولّ وجهك شطر المسجد الحرام» ، أليس كان ينبغي أن يقول: فولّ وجهك إلى الكعبة .

جواب : قال الله تعالى ذلك و هو ﷺ في المدينة ولا ريب أن البعيد فرضه الجهة لا العين لأنّه حرج و أيضاً لو كان الواجب التوجّه إلى المسجد أوجبه عملاً بظاهر الآية لوجب ذلك أيضاً للحاضر المشاهد و اللازم كالملزوم في البطلان و بيان الملازمة ظاهر إن قلت ذلك مسلم لولا المخصص قلت الجواب بضعف المخصص إذ رواه بعضها عامي المذهب و بعضها زيدي و بعضها مرسل و أمّا رواية المفضل بن عمر

(١) راجع المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٤٣٩ و تفسير الطبري ج ٢ ص ٢٣ عند تفسير

الآية و فيها : أن النبي صلى الله عليه و آله صلى ركعتين قبل القبلة ثم قال هذه القبلة .
نعم في رواية في تفسير الطبري عن أسامة قال : خرج النبي صلى الله عليه و آله من البيت فصلى ركعتين مستقبلاً بوجهه الكعبة فقال هذه القبلة مرتين . وأعلن أن كلمة « قبل القبلة » في المغنى وبعض روايات الطبري من سهو النسخ .

(٢) الوسائل ب ٢ من أبواب القبلة ح ١ و ١٢ وغيره .

الجمعي^١ فقد طعن الكشي^٢ فيه بفساد العقيدة^(١).

ففيه : في تعبيره بالشطر بمعنى الجهة إيما، إلى أن أمر القبلية مبني على المساهلة والمقاربة دون التحقيق فإن العراقي^٣ و الخراساني^٤ [علامة] قبلتهم واحدة مع أنه إذا حقق كان توجه العراقي^٥ إلى غير موضع الخراساني لاختلاف البلدان في العروض .

٥ - « وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره » خصه ﷺ بالأمر ألا تعظيماً لشأنه وإجابة لرغبته ثم عمم بالأمر تصريحاً بعموم الحكم وتأكيذاً لأمر القبلية وحضاً للأمة على المتابعة ، وحيثما للمكان أي في أي مكان كنتم ويلزم من ذلك أن

(١) تلك الروايات مروية في الوسائل ب ٤٥٣ من ابواب القبلة ، مفادها ان البيت

قبلة المسجد والمسجد قبلة الحرم والحرم قبلة أهل الدنيا واليك تفصيلها وما فيها :

الف - روى الشيخ قدس سره في التهذيب ج ٢ ص ٤٤ عن محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين عن عباده بن محمد الحجال عن بعض رجاله « عن أبي عباده عليه السلام أن الله تعالى جعل الكعبة قبلة لاهل المسجد وجعل المسجد قبلة لاهل الحرم وجعل الحرم قبلة لاهل الدنيا » و رواها الصدوق في الملل بهذا الطريق وهي كما ترى رسالة مع مافي رواية محمد بن احمد بن يحيى عن الحسن بن الحسين و تضعيف ابن الوليد امثالهما بل تضعيف ابن بابويه رواية الحسن مطلقا راجع ترجمته .

ب - وباسناده عن ابي العباس بن عقده عن الحسين بن محمد بن حازم عن تغلب بن الضحاک قال حدثنا بشر بن جعفر الجعفي ابو الوليد « قال سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام يقول : البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم والحرم قبلة للناس جميعا » . وأصحاب الرجال لم يعنونوا تغلب بن الضحاک ولا ثعلبة بن الضحاک ولا الحسين بن محمد بن حازم وبشر بن جعفر مجهول و ابو العباس بن عقده وهو احمد بن محمد بن سعيد العافظ زیدی .

ج - وباسناده عن الفضل بن عمر أنه سأل أبا عباده عليه السلام عن التحريف لاصحابنا ذات اليسار عن القبلة وعن السبب فيه ، فقال : « أن الحجر الاسود لنا انزل به من الجنة ووضع في موضعه جعل انصاب الحرم من حيث يلحقه النور نور الحجر الاسود فهي من بين الكعبة أربعة أميال وعن يسارها ثمانية أميال كله اثني عشر ميلا فإذا انصرف الانسان ذات -

يكون أهل العالم في صلواتهم على دوائر حول المسجد بعضها صغيرة قريبة و بعضها كبيرة بعيدة .

٦ - « و إن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم ، الضمير عائد إلى التحويل أو التوجه لأنهم يعلمون جملة أن كل شريعة لا بد لها من قبله و تقصيلاً لنضمن كتبهم أنه ﷺ يصلي إلى القبلتين لكنهم لا يعترفون بذلك لشدة عنادهم و ما الله بغافل عما يعملون ، بالياء . و عيلاً هل الكتاب وبالتالي ، وعدله الأمة .

الرابعة : « وَ لَئِنْ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَ مَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَ مَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَ لَئِنْ أَتَيْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (١) .

في هذه الآية إخبارات يلزمها أحكام :

البيان خرج عن حد القبلة لقلّة انصاب الحرم و اذا انصرف ذات اليسار لم يكن خارجاً عن حد القبلة ، و رواها الصدوق في الملل ص ١١٤ و القتيبي ج ١ ص ٨٨ . و مفضل بن عمر هو الذي صنفه جمهور الاصحاب .

د - و روى الصدوق ره في الملل ص ١١٤ عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن الحسين بن سعيد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن ابي غرة قال « قال ابو عبدالله ﷺ البيت قبله المسجد و المسجد قبله مكة و مكة قبله الحرم و الحرم قبله الدنيا » و نقلها في الحقائق ج ٧ ص ٤٧٤ ، و رواها كلها ثقات الا ابي غرة فانه مجهول : لم يذكر له مدح ولا ذم . و الرجل ابراهيم بن عبيد الانصاري عمه الشيخ من اصحاب الصادق عليه السلام و في الرواية حد مكة قبله الحرم و ليس في غيرها و لم يقل به احد .

ه - و روى عن مكحول عن عبدالله بن عبد الرحمن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « الكعبة قبله لاهل المسجد و المسجد قبله لاهل الدنيا » ذكره في المعتبر ص ١٤٤ و الرواية نبوي .

(١) البقرة : ١٤٥ .

١ - أنه أخبره أن أهل الكتاب لا يسلمون ولا يتبعون قبلته فقله « ولئن أتيت ، اللأم موثقة لقسم محذوف « والذين ، مع صلته مفعول به والباء في « بكل آية » للمصاحبة نحو قولك أتيت الأمير بحجتي أي مع حجتي و « ما تبعوا ، جواب القسم و استغني به عن جواب الشرط لأنهما في المعنى واحد والغرض من الكلام قطع طمعه عليه السلام في صلاحهم لأنهم لم يتركوا متابعتة لشبهة حتى تزول ببرهان و دليل بل عناداً ولذلك قال علماء الحكمة العملية: إن علاج الجهل المرتب غير ممكن. و هل هذا عام في أهل الكتاب أو خاص بالمعاندین منهم الأولى الثاني لأن منهم من أسلم و تبع قبلته ولا بعد في ذلك لأن العام قابل للتخصيص قال ابن عباس ما من عام إلا و قد خص إلا قوله « والله بكل شيء عليم ، مع أن من جملة الحكماء و غيرهم قوماً قالوا لا يعلم ذاته ولا الجزئي الزماني .

٢ - أخبر أنه عليه السلام ليس بتابع قبلتهم و فيه قطع لأطماعهم لأنهم قالوا لو ثبت على قبلتنا لكتنا نرجو أن يكون صاحبنا ، وإنما و حد القبلة مع أن لليهود بيت المقدس وللنصارى مطلع الشمس إرادة لمعنى الجنس الصادق في حالتي الإفراد وغيره .

٣ - أن كل واحد من أهل القبليتين لا يتبع قبلة الأخرى بدلالة قوله تعالى « وما بعضهم بتابع قبلة بعض » و كذا قوله عنهم « و قالت اليهود ليست النصارى على شيء ، و قالت النصارى ليست اليهود على شيء ^(١) » .

٤ - أنه توعدده عليه السلام على أتباع أهوائهم بأنه يكون في عداد الظالمين مبالغة في قطع طمعمهم والشرطية قد يترتب من محالين كقولنا إن كان زيد حجراً فهو جاد . قوله « وَ لِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوْجَاهُ ^(٢) » أي لكل شخص والتثوين بدل المضاف

إليه والوجهة والجهة بمعنى واحد و يقرب أن يكون المراد منه أن لكل نبي جهة يتعبد بالتوجه إليها أو يكون المراد أن لأهل كل إقليم من المسلمين جهة من جهات الكعبة يتوجهون إليها كالذي فيه الحجر لأهل العراق و الذي مقابله لأهل

المغرب واليماني لأهل اليمن والذي مقابله لأهل الشام . قوله وهو موليا ، أي ولآه الله إيتاها أي أمره بتوليها [وقرى ، وهو مولاها ، أي هو مولى تلك الجهة] وهي قراءة ابن عامر والباقون « موليا ، بالياء ، أي هو موليا وجهه حذف المفعول الثاني أوالضمير لله أي الله موليا .

الخامسة : وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاللَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (١) .

لمّا أمره بالنوجه إلى جهة المسجد الحرام أمراً مطلقاً محتملاً للتقييد وعدهم بين له أن ذلك واجب في كل مكان وعلى كل حالة فقال « ومن حيث خرجت » أي من أي مكان خرجت وصليت قول وجهك والضمير في إنه عائد إلى الأمر أي أمرك بذلك هو الحق وأكده بالابتيان بالجملة الاسمية وإن واللام في خبرها وصفه بالحق أي الثابت الذي لا يزول كل ذلك دافع لاحتمال النسخ .

السادسة : وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأْتِمُنَّ بِنِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (٢) .

تقدم البحث في صدر هذه الآية بقي فيها فوائد :

١- سبب التكرار ، ذكر له وجوه : الأول أنه من باب التأكيد اللفظي فانه يجبيء في المفرد والجملة . الثاني تأكيد أمر القبلة في دفع احتمال النسخ فإن كل حكم شرعي في مظنة أن ينسخ . الثالث أنه أعيد ليتعلق عليه ما بعده من الكلام كما في قوله هنا ولئلا يكون للناس عليكم حجة ، الخ وكذا ما تقدم . الرابع أنهما أمكن حمل الكلام على معنى فلا يعدل عنها إلا للضرورة وإذا كان كذلك فلا تكرار كما تقول هنا : إن المراد من الأول إذا خرجت مترقباً للوحي في أمر القبلة طالباً للصلاة

في مسجدك فولَّ وجهك و كذلك أصحابك حيث كانوا من المواضع في المدينة ومن الثاني إذا خرجت إلى السفر وأردت الصلاة و من الثالث أي مكن كنتم من البلاد فولَّوا وجوهكم أو على أي حالة كنتم حاضرين أو مسافرين . الخامس أنه كرَّره لتعدُّدِ عِلله فأنه ذكر للتحويل ثلاث علل تعظيم الرسول بابتغاء مرضاته وجري العادة الإلهية أنه يولِّي كلُّ صاحب دعوة و أهل كلِّ ملة جهة يستقبلها و يتميز بها عن غيره و دفع حجة المخالفين على ما بيَّنه و قرن بكلِّ علة معلولها كما يقرن المدلول بكلِّ واحد من دلائله .

٢ - « لثلاث يكون للناس ، أي أمرتم بالتوجه إلى الكعبة لثلاث يكون ، فإنَّ العرب يقولون إنه على ملة إبراهيم كما يزعم وقبلة إبراهيم الكعبة واليهود عندهم في التوراة أنه يصلي إلى الكعبة بعد صلواته إلى الصخرة فلو دمنتم على بيت المقدس لتوجه ذلك الأيراد من الطائفتين عليكم » إلَّا الذين ظلموا منهم ، أي المعاندين من أولئك « فلا تخشوهم ، فأنِّي من ورأيكم » و اخشوني ، بمخالفتكم و سمى شبهة الذين ظلموا حجة بالنسبة إلى اعتقاد مؤوردها .

٣ - « ولأتم نعمتي عليكم » عطف على قوله « لثلاث يكون ، أي وجوب التولية لينتم نعمتي عليكم فإنَّ قبلتكم وسط كما أنَّ نبييكم وسط و شريعتكم وسط و أنتم أمة وسط » و لعلمكم تهتدون ، سبب ثالث غائي للتولية .

السابعة : وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (١) .

قيل : إنها نزلت ردّاً على اليهود في اعتراضهم على النبي ﷺ في توجهه إلى الكعبة و قيل إنه كان في مبدء الإسلام مخيراً في التوجه إلى الصخرة أو الكعبة بهذه الآية فنسخ بقوله « فولَّ وجهك شطر المسجد الحرام » و قيل نزلت في الدعاء و الأذكار و عن الباقر و الصادق (عليه السلام) أنَّ هذه الآية في النافلة سفرأ حيث توجهت

الراحلة وقوله « قول وجهك » في الفريضة لا يجوز فيها غير ذلك ^(١) فهذه الآية خاصة بالنافلة سفرأ .

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّه مهما أمكن تكثير الفائدة مع بقاء اللفظ على موممه كان أولى فعلى هذا يمكن أن يحتج بالآية في الفريضة على مسائل :

١ - صحّة صلاة الظانّ أو الناسي فتبين خطأؤه وهو في الصلّة غير مستدبر ولا مشرّق ولا مغربّ فيستدير .

٢ - صلاة الظانّ فتبين خطأؤه بعد فراغه وكان التوجّه بين المشرق والمغرب فنصح .

٣ - الصّورة بحالها وكانت صلاته إلى المشرق أو المغرب والتبين بعد خروج الوقت .

٤ - المتحير الفاقد الا مارات يصلي إلى أربع جهات وتصحّ صلواته .

٥ - صحّة صلاة شدّة الخوف حيث توجّه المصلي .

٦ - صحّة صلاة الماشي ضرورة عند ضيق الوقت متوجّها إلى غير القبلة .

٧ - صحّة صلاة مريض لا يمكنه التوجّه بنفسه ولم يوجد غيره عنده يوجّهه .

وأما الاحتجاج بها على صحّة النافلة حضراً ففيه نظر لمخالفته فعل النبي ﷺ

فانه لم ينقل عنه فعل ذلك ولا أمره به ولا تقريره فيكون إدخالاً في الشرع ما ليس منه نعم يحتجّ بها على موضع الإجماع وهو حال السفر والحرب ويكون ذلك مختصاً لعموم قوله تعالى « وحيث ما كنتم » بما عدا ذلك وهو المطلوب .

قوله « إنّ الله واسع » أي واسع الرّحمة لعباده لم يشدّ عليهم « عليهم » أي بمصالحهم وغيرها فيدبرهم بعلمه .

(١) الوسائل ب ١٥ من ابواب القبلة ح ١٨ و ١٩ و ٢٣ . و راجع تفسير الباشي

الثَّامِنَةُ : جَعَلَ اللَّهُ التَّكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ
وَالْهَدْيَ وَالْفَلَاحَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١) .

سميت كعبة لتربيعها وكان المربع مكمباً لنتوء زواياه وقرأ ابن عامر «قيماً»
والباقون «قياماً» مصدراً كالصيام والعياذ والمعنى أَنَّ اللَّهَ جعلها لتقويم النَّاسِ و
التوجه إليها في متعباتهم ومعاشهم أمّا المتعبات فالصلاة إليها والطواف حولها
والتوجه إليها في ذبايحهم واحتضار موتاهم وغسلهم ودفنهم ودعائهم وقضاء [أ]حكامهم
وهنا قيل بالعكس وأمّا معاشهم فأمنهم عندها من المخاوف وأذى الظالمين وتحصيل
الرزق عندها بالمعاش والاجتماع العام عندها بجملة الخلق الذي هو أحد أسباب
انتظام معاشهم إلى غير ذلك من الفوائد قوله «ذلك» أي ذلك الجمل «لتعلموا»
أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم فيعلم أسرار الموجودات وعواقب أمرها فيدبرها بعلمه
وحكمته .

﴿النوع الرابع﴾

﴿ في مقدمات آخر للصلاة ﴾

وفيه آيات :

الاولى : يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَهِلُكُمْ وَيُزَكِّيكُمْ وَلِبَاسًا
وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٢) .

في الآية فوائد :

١ - إنّما قال أنزلنا لأنّ التأثير بسبب العلويات أو عند مقابلاتها وملاقاتها

(١) السائدة : ١٠٠ .

(٢) الاعراف : ٢٥ .

على اختلاف الرأيين والتأثر للسفليات ويجوز عليكم باعتبار التأثير وإليكم باعتبار التأثر.

٢ - اللباس اسم لما يلبس والموارات الستر والسوء العورة وإنما سميت سوءاً لأن صاحبها يسوؤه كشفها لاقتضاء طبيعة الإنسان ذلك لا يميز عن باقي الحيوانات والریش مصدر قولهم رشت فلاناً إذا أصلحت حاله ثم استعمل اسماً بمعنى الثوب الفاخر الذي يتجمل به وقرأ عثمان في الشواذ ريشاً وهو بمعنى ريش شهادة الجوهري مثل اللبس واللباس .

وقال الزمخشري: إنه جمع ريش كشعب وشعاب وفيه نظر لأن الجمع غير مراد هنا وقرأ ابن عامر والكسائي لباس التقوى بالنصب عطفاً على لباساً ويجوز على ريشاً وقرأ الباقر بالرفع خبر مبتدأ ويجيء الكلام عليه .

٣ - أنه تعالى ذكر لحكمة إنزال اللباس ثلاثة أغراض :

أحدها ستر العورة وينقسم أقساماً الأول أن يكون واجباً مطلقاً عن كل ناظر محترم وغيره حتى عن نفسه وهو حالة الصلاة والمراد بذلك للرجل القبل والدبر وهو قول أكثر علمائنا وقال شاذ منهم أنه ما بين السرة والركبة وأما المرأة فجسدها كله عورة عدا الوجه والكفين والقدمين وقال ابن عباس في قوله تعالى وإلا ما ظهر منها ^(١) ، المراد الوجه والكفان الثاني أن يكون واجباً لا مطلقاً بل عن كل ناظر محترم غير مكفوف بمعنى وغيره لأن النبي ﷺ لعن الناظر والمنظور إليه ^(٢) كما في غير الصلاة من سائر الحالات الثالث أن يكون مستحباً وهو في الصلاة وهو ستر ما بين السرة والركبة وأفضل منه ستر البدن كله وفي غير الصلاة مستحباً مطلقاً ولو في الخلوة حتى وهو في الماء .

وثانيها التجمل به بين الناس فإن الله يحب أن يرى آثار نعمه على عبده وقد لبس زين العابدين عليه السلام ثوبين للصيف بخسمائة درهم وأصيب الحسين عليه السلام

(١) النور : ٣١ .

(٢) الوسائل ب ٣ من ابواب آداب الحمام ح ٥ .

عليه الخبز^(١) و لبس الصّادق عليه السلام الخبز^(٢) .

و ثالثها كونه للتّقوى قيل المراد به ما يحترز به عن الضّر كالحرّ و البرد
حال الحرب و ليس بشي، إذ التقوى عرفاً و شرعاً يراد بها الطّاعة و قيل ما يقصد به
العبادة أو الخشية من الله تعالى و التّواضع له كالصّوف و الشعر

٤ - يظهر من كلام الزّحشريّ كون الأغراض الثلاثة لثلاثة أثواب و فيه
تكلّف و الأوّلى أن اللّباس يوصف بالصفات الثلاث لا يمكن كون الثوب الواحد
يجتمع فيه الأغراض الثلاثة فيكون أبلغ في الحكمة فعلى هذا يكون قراءة الرّفيع
في « و لباس » على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره و هو أيضاً لباس التقوى .

٥ - « ذلك خير »، يحتمل أن يكون « خير » أفعال التفضيل كما هو المشهور فيكون
ذلك إشارة إمّا إلى لباس التقوى أو إلى اللباس الجامع للصفات الثلاث و يحتمل
أن لا يكون أفعال التفضيل و تنكيره للتعظيم أي ذلك اللباس الجامع للصفات خير
عظيم أنزل و لذلك أردفه بقوله « ذلك من آيات الله » أي إنزال اللباس الموصوف
على نوع الانسان آية عظيمة دالة على غاية حكمة الله سبحانه و نهاية رحمته « لعلمهم
يدّكرون » أي يتذكّرون ما دلّت عليه عقولهم الضريحة من حكمة الله و عنايته
الشاملة لبريئته .

التالية : يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا

وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (٣) .

روى سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال كان العرب يطوفون بالبيت عراة و يعلمون
ذلك بأنهم لا يطوفون في ثياب قد عصوا الله فيها فطافت امرأة و على فرجها خرقة
أو سيروهي تقول :

(١) تفسير البياشي ج ٢ ص ١٤ - ١٥ . الوسائل ب ٥٤ من ابواب لباس المصلي ،

قرب الاسناد ص ١٥٧ .

(٢) الاعراف : ٣٠ .

اليوم يبدو بعضه أو كله * فما بدامنه فلا أحله
فنزلت. (١) واتفق المفسرون على أن المراد بأخذ الزينة هو ستر العورة في
الصلاة وهنا أحكام :

- ١ - السَّتر واجب لصريح الأمر والأمر للملوجوب .
- ٢ - هل السَّتر شرط في الصَّحة مع الإمكان مطلقاً أو مقيداً بحال العمد، الشيخ
وابن سعيد على الثاني وابن الجنيد على الأوَّل وهو الأقوى و يظهر الفائدة في
النَّاسي وغير العالم بالكشف فأوجب ابن الجنيد الاعادة عليهما في الوقت خاصة و
الحق الوجوب مطلقاً لأنَّ الإخلال بالشرط الواجب مطلقاً مبطل مطلقاً كالطَّهارة .
- ٣ - لا يسقط الصَّلاة مع عدم السَّاتِر بل يجب فإن أمن المطلق صلى قائماً
مؤمياً ومع عدم أمنه جالساً مؤمياً .

٤ - يجب شراء السَّاتِر أو استيجاره و يقدم ثمنه على ثمن الماء لو تعارضاً إذ
الماء له بدل و كذا يجب قبول إعارته وهبته لاقبول هبة ثمنه .

٥ - يجب كونه غير ميتة لما يجيىء، ولا جلد غير مأكول ولا صوفه ولا شعره
ولا ريشه مطلقاً إلا الخنزير إجماعاً و السَّنَجَاب على قول و يزيد في الرَّجُل أن لا يكون
حريراً محضاً ولا ذهباً .

قوله « عند كلِّ مسجد » أي كلِّ صلاة تسمية الحال باسم المحلِّ و عن الباقر
و الصادق عليهما السلام هو استحباب لبس أجمل الثياب في الجمع و الأعياد (٢) و فيه دليل
على استحباب التحسُّن في الصَّلاة لا التَّخَشُّن اللهمَّ إلا أن يكون الخشن شعاراً (٣)
كما فعل الرضا عليه السلام في لبسه الخنزير فوق و الصوف تحت و قضيته مع جهلة الصَّوفية
مشهورة (٤) .

(١) راجع الدر المنثور ومجمع البيان ذيل الآية .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٣ والوسائل ج ٥٤ من ابواب لباس الصلّى .

(٤) دخل عليه بغراسان قوم من الصوفية فقالوا ان أمير المؤمنين المؤمنون نظر

فيما ولأه الله تعالى من الامر فرآكم أهل البيت أولى الناس بأن تؤموا الناس ونظر ←

قوله «وكلوا واشربوا ولا تسرفوا» كان بنوعا من أيام حجّهم لا يأكلون الطعام إلا قوتا ولا يأكلون دسما يعظمون بذلك حجّهم فقال المسلمون نحن أحقّ بفعل ذلك فنزلت الآية .

واعلم أن خصوص السبب لا يخص العام كما بين في الأصول فالآية حينئذ عامة في الأمر بالأكل والشرب وعدم الإسراف فيهما وفيه جمع لقواعد الطب البدني في بعض آية وكذا جمع النبي ﷺ في قوله : « المعدة بيت الداء و الحمية رأس الدواء وأعط كل بدن ما عودته » وقضية علي بن واقد بين يدي الرشيد مع بختيشوع الطبيب مشهورة ^(١) .

الثالثة : حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ الْغَيْرِ إِلَّا
به (٢) .

لا ريب أن إسناده التحريم إلى الذوات ليس حقيقة لكونها غير مقدورة فلا بد من تقدير مضاف يتعلق به التحريم فقال قوم ليس بعض المقدرات أولى من بعض

فيكم أهل البيت فأرك أولى الناس بالناس فرأى أن يرد هذا الأمر اليك والامة تحتاج الى من يأكل الجشب و يلبس الغشن و يركب الحمار و يعود المريض و كان الرضا عليه السلام متكنا فاستوى جالساً ثم قال : كان يوسف نبياً يلبس اقنية الديباج المطرزة بالنهب ويجلس على متكات آل فرعون و يحكم أننا يراد من الامام قطعه وعدله و اذا قال صدق و اذا حكم عدل و اذا وعد أنجز أن الله لم يحرم ملبوساً ولا مأكولاً وتلا : « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق » . راجع كشف الغطاء ج ٣ ص ١٤٧ .

(١) قال الزمخشري في الكشاف : يحكى أن الرشيد كان له طبيب نصراني حاذق فقال ذات يوم لعلي بن الحسين بن واقد : ليس في كتابكم من علم الطب شيء و العلم علمان علم الابدان و علم الاديان . فقال له قد جمع الله الطب كله في نصف آية من كتابه قال وما هي ؟ قال قوله «كلوا واشربوا ولا تسرفوا» فقال النصراني هل يؤثر من رسولكم شيء في الطب فقال قد جمع رسولنا صلى الله عليه وآله الطب في ألفاظ بسيرة قال وما هي قال قوله «المعدة بيت الداء و الحمية رأس الدواء و أعط كل بدن ما عودته» فقال النصراني ما نرك كتابكم ولا نبيكم لعاليينوس طباً . راجع ج ٢ ص ٦٠ .

(٢) المائدة : ٤ .

فيقدّر لفظ يعم الجميع وهو هنا الانتفاع وفيه نظر لأننا نسلم أنه لابد من تقدير لكنّ الذهن يسبق عند الإطلاق إلى تقدير ما يراى من تلك الذوات كما يسبق إلى الذهن من إطلاق « حرمت عليكم أمهاتكم ^(١) » تحريم النكاح فعلى الأول تقدير الآية حرمت عليكم وجوه الانتفاعات بالمدينة فيدخل في ذلك لبس جلد لها واستعمالها بساير وجوه الاستعمال سواء دبغ أولا ^(٢) ويؤيده قول الباقر عليه السلام وقد سئل عن جلد

(١) النساء : ٢٢ .

(٢) اختلف فقهاء الاسلام في حكم دباغ جلد البينة على سبعة أقوال :

القول الأول : أنه لا يطهر مطلقا وهو المشهور من مذهب الامامية لولم يكن عليه الإجماع ويشهد له رواية ابي بصير المروية في الوسائل في الباب ٦١ من ابواب لباس الصلّى ح ١ : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في الفراء قال لا كان علي بن الحسين رجلا سردا لا يدبغ فراء الحجاز لأن دباغها بالقِرظ فكان يمت الى العراق فيؤتى مما قبلكم بالفرو فيلبسه فاذا حضرت الصلاة ألقاه وألقى القميس الذي عليه وكان يسأل من ذلك فيقول : ان أهل العراق يستعملون لباس الجلود البينة ويزعمون أن دباغه ذكاته .

وخبر عبد الرحمن بن العجاج المروية في الوسائل الباب ٦١ من أبواب النجاسات ح ٤ : قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتى أدخل سوق المسلمين أعنى هذا الغلق الذين يدعون الاسلام فاشتري منهم الفراء للتجارة فأقول لصاحبها البست هي ذكاة ؟ فيقول : بلى ، فهل يصلح لي أن أبيعها على أنها ذكاة ؟ فقال : لا ، ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول : قد شرط لي الذي اشتريتها منه أنها ذكاة ، قلت : وما أفند ذلك ؟ قال استحلل أهل العراق للبينة وزعموا أن دباغ جلد البينة ذكاته ثم لم يرضوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله .

و أنت خير بما في الروايتين من اضطراب المتن مع قطع النظر عن السند ، أليس فيهما جواز البيع و بيع البينة ممنوع نصاً و فتوى اجماعاً منقولا ومحصلاً . أليس سأخذ من يد المسلم معكوما بالتذكية وقد نفى الامام في صحيح البرنطلي : ليس عليكم المسألة ان أبا جعفر كان يقول : ان العوارج ضيقوا على انفسهم بجهالتهم ان الدين اوسع من ذلك ؟ وكيف يمكن اسناد لبس الفراء الى الامام وهو متحرّز .

فمع صفة الروايتين لابد من حمل الاولى على الاحتياط الاستعجابي أو الكراهة ←

.....

و الثانية على عدم جواز الاخبار بالتذكية اعتماداً على اخبار البايغ الا أنه يمكن القول بأن اطلاق النصوص المتضمنة عدم الانتفاع بالبيئة غير شامل لما بعد الديغ ولا أقل من الاصل . وقد خالف في المسئلة ابن الجنيّد و نسب الى الصدوق أيضاً و ظاهره طهارته و ان لم يدبغ أو نجاسته حكماً بمعنى عدم التعدى لانه قال في المقنع : « ولا بأس أن يتوضأ من الماء اذا كان في زق من جلد ميتة » ، و أرسل في الفقيه عن الصادق عليه السلام عند السؤال عن جلود الميتة : « لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أولبن أو سمن و توضأ منه و اشرب ولا تصل فيه » الا أنهم حملوه على ما بعد الديغ ، قلت حملة على ميتة مالا نفس له أولى ولعله كان عند السؤال عن الصادق قرينة على ذلك اعتقدها الصدوق فأورد الخبر في سلك ما يجوز التوصل عليه .

و من قال بالطهارة بالديغ المحدث الكاشاني في المفاتيح و مال اليه ايضاً صاحب المدارك حيث قال : و بالجملة فالمسئلة محل تردد لما بيناه فيما سبق من أنه ليس على نجاسة الميتة دليل يمتد به سوى الاجماع و هو انما انتقد على النجاسة قبل الديغ لا بعده و على هذا يمكن القول بالطهارة تمسكاً بمقتضى الاصل و تخرج الروايتان شاهداً ، و الروايتان احديهما ما في الفقيه كما سمعتها و الثانية ما رواه الشيخ في الصحيح الى الحسين بن زرارة (و هو و ان كان في كتب الرجال مهمل الا أنه يمكن الاستفادة مدحه من دعاه الصادق عليه السلام له و لاخيه الحسن) عن الصادق عليه السلام في جلدشاة ميتة يدبغ فيصب فيه اللبن و الماء فأشرب منه و اتوضأ ؟ قال نعم و قال يدبغ فينتفع به ولا يصلح فيه راجع الرواية في الوسائل ب ٣٣ من ابواب الاطعمة المحرمة .

و على كلّ فالشهور عن الامامية هو القول ببقاء النجاسة و هو مذهب احمد بن محمد بن حنبل على أشهر الروايتين و مذهب مالك على احدى الروايتين و نسبة النووي في شرح صحيح مسلم الى عمر بن الخطاب ، و ابنه عبيداه و عائشة و نسب ايضاً الى عمران ابن الحصين . و المستند لهذا القول عند أهل السنة ما عن عبدالله بن عليم ففي المنتقى على ما في نيل الاوطار ج ١ ص ٧٦ عن عبدالله بن عليم قال : كتب الينا رسول الله صلى الله عليه و آله قبل وفاته بشهر أن لا نتنفعوا من الميتة باهاب ولا عصب رواه الخمسة و لم يذكر منهم المدة الا احمد و أبو داود ، قال الترمذي هذا حديث حسن ، و للدارقطني أن رسول الله صلى الله عليه و آله كتب الى جبهة اني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ←

• • • • •

فاذا جاء احدكم كتابي هذا فلا تنتفخوا من الميتة باهاب ولا عصب و للبغاري في تاريخه عن عباده بن حكيم قال حدثنا مشيخة لنا من جبهة أن النبي صلى الله عليه وآله كتب اليهم ألا تنتفخوا من الميتة بشيء .

و حيث ان الرواية كانت قبل وفات النبي شهر أو شهرين أو أربعين يوماً أو ثلاثة أيام على ما في نيل الاوطار ج ١ ص ٧٨ . قالوا : أنه ناسخ لما ورد من الحكم بالطهارة ويؤيده ما صرح به في رواية الدارقطني ، وهذا هو المطابق للقواعد الاصولية لاهل السنة فانهم يحكمون عند تناقض الاخبار بنسخية المتأخر ان علم التاريخ و الناقط أو الترجيح ان لم يعلم ولا يخفى عليك ان المرجح للاخذ برواية ابن حكيم و مع قطع النظر عن تأخره كما عرفت عمل الصحابة حيث قد عرفت عمل عمر و ابنه و عمران و عائشة بها و انكار عائشة لروايتها الطهارة يوقفنا بأنها كانت عالية بنسخها و لذا لم تعمل باروتها فقد عرفت حكاية النووي عنها الحكم بالنجاسة : روايتها الطهارة كما في المتنقي على ما في نيل الاوطار ج ١ ص ٧٥ عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله أمران ينتفع بجلود الميتة اذا دبت رواء الخمسة إلا الترمذي و للنسائي سئل النبي صلى الله عليه وآله عن جلود الميتة فقال دباغها ذكاتها و للدارقطني عنها عن النبي صلى الله عليه وآله قال : طهور كل أديم دباغه قال الدارقطني اسناده كلهم ثقات .

فقدم عليها باروته بضعف الحكم باروته و يقوى الحكم بالنجاسة كما رواه ابن حكيم . وضعف روايتها الطهارة ابن التريكان في ص ١١ ج ١ من الجوهر النقي بابراهيم بن الهيثم . وما ذكرناه في حكم التناقض موافق لما في كتبهم الاصولية انظر جمع الجوامع للسبكي شرح المعلّى وحاشية البزائي و تيسير التحرير للأخير باداغ و السنهاج و المختصر و غيرها من الكتب الاصولية و لبعضهم في وجوه الترجيح تقديم خبر العطر على الاباحة و عليه فالترجيح أيضاً لغير ابن حكيم .

القول الثاني : أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب و الخنزير و التولّد منهما ظاهره و باطنه و يجوز استماله في الاشياء اليابسة و المائعة من غير فرق بين ما كول اللحم وغيره ، و الى هذا ذهب الشافعي و استدل على استثناء الخنزير بقوله تعالى « فانه رجس » و جعل الضمير عائدا الى الذئب اليه و قاس الكلب عليه بجامع النجاسة ، و استدل اهل هذا المذهب على طهارة ما عداها ببارووه عن ابن عباس على ما في المتنقي ←

.

فى ص ٧٦ ج ١ من نيل الاوطار من ابن عباس قال : تصدق على مولاة لبسونة بشاة فبات ، فمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : هلا اخذتم اهابها فذبتموه فانتممتم به ؟ فقالوا انها ميتة ، فقال : انما حرم اكلها ، رواه الجماعة الا ابن ماجة قال فيه «من ميمونة» حمله من مسندها وليس فيه للبخارى والنسائى ذكر الدباغ بحال . وغيرها مما هو مسطور فى كتبهم .

وقد اسلفناك فى شرح المنهب الاول انها معارضة بما عن ابن عكيم و بسطنا الكلام فى وجوه ترجيح الثانى و نزيدك هنا انه يمكن كون البيته فى تلك الروايات بالتشديد و قد فرق اهل اللغة بين البيت بالتشديد و التخفيف و انشدوا :

يسألنى تفسير ميت و ميت * فدونك قد فسرنا ان كنت تعقل
فمن كان ذاروح فذلك ميت * وما البيت الا من الى القبر يحمل
والشاهد لكون البيت بالتشديد لما لم يت قوله تعالى : «انك ميت وانهم ميتون»
وقد أشار الشاطبى الى ذلك فى فرش القراءات فى البيت الخامس من سورة آل عمران :
وميتا لى الامام والعجرات (خ) لـ * وما لم يت للكل جاء متلا
راجع سراج القارى ص ١٧٩ .

وما يؤيد هذا التخرج من طرق الامامية ما روى فى الكافى فى الصحيح من على بن النخعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جئت فذاك البيت ينتفع منها بشيء قال لا قلت فلما ان رسول الله مر بشاة ميتة فقال ما كان على اهل هذه الشاة اذ لم ينتفعوا بلحمتها ان ينتفعوا باهابها قال عليه السلام تلك شاة كانت لسودة بنت زمعة زوجة النبى وكانت مهزولة لا ينتفع بلحمتها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان على اهلها اذ لم ينتفعوا بلحمتها ان ينتفعوا باهابها ، اى تذكى .

وروى الشيخ فى الموثق عن ابي مريم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام السخلة التى مر بها رسول الله صلى الله عليه وآله ميتة فقال ما ضر اهلها لو انتفعوا باهابها ، قال فقال ابو عبد الله عليه السلام لم تكن ميتة يا ابا مريم و لكنّها كانت مهزولة فذبها اهلها فرموا بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله طيبه وآله ما كان على اهلها لو انتفعوا باهابها . راجع الوسائل ب ٦١ من ابواب التجاسات .
ح ٢ و ٥ و ب ٤٣ من الاطعمة المحرمة ح ٣ و ١ .

القول الثالث : انه يظهر بالدباغ جلد ما كول اللحم دون غيره و هو منهب —

الميتة أيلبس في الصلاة إذا دبَّح فقال لا ولو دبَّح سبعين دبغة^(١) و وافقنا في ذلك أحد ابن حنبل وخالف الشافعي حيث قال : يجوز مع الدبغ مستثنياً للكلب والخنزير وأبو حنيفة استثنى الخنزير لا غير ، وقال مالك و يطهر ظاهره بالدبغ لا باطنه .

❖ (فروع) ❖

١ - يلزم من تحريم الانتفاع النجاسة^(٢) إذ لو كان طاهر لانتفع به وهو باطل .

الاوزاعي وابن المبارك و ابو ثور و اسحاق بن راهويه و احتجوا بما في أخبارهم من جعل الدباغ في الاهاب كالزكاة و الزكاة لا يعمل لها غير الأكل وكذا المشبه لا يطهر ير الأكل .

القول الرابع : أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتات ألا الخنزير و هو منسوب إلى حنبل

القول الخامس : انه يطهر بالدباغ الجميع ظاهر الجلد دون باطنه فلا ينفع به في الساعات و هو منسوب مالك على المشهور ، قالوا لأن الاحاديث الدالة على التطهير لم يفرق فيها بين الكلب والخنزير وماعداهما واحتجاج الشافعي بالاية على اخراج الخنزير و قياس الكلب عليه أنما يتيم عند جعل الضير عائداً الى المضاف اليه و هو منوع ولأقل من احتمال رجوعه الى المضاف لولم يكن راجعاً ولو سلم فهي مخصوصة باحداث الدباغ .

القول السادس : انه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة حتى الكلب والخنزير

ظاهراً و باطناً و هو منسوب داود و اهل الظاهر و حكى أيضاً عن ابي يوسف

القول السابع : انه ينتفع بجلود الميتة وان لم يدبغ ويجوز استعمالها في المباحات و اليابسات و هو منسوب الزهري و استدلل لذلك بحديث الشاة باعتبار الرواية التي لم

(١) الوسائل ج ٦١ من أبواب النجاسات ح ١ و في رواية ابن ابي عمير عن غير

واحد من أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في الميتة قال : لا تصل في شيء منه ولا في شمس

راجع ج ١ من ابواب لباس المصلى ح ٢ . و استشكلوا بأن النع من الصلاة أهم من النجاسة ولكن الأئمة من المنتزعة أخذ حكم النجاسة من ورود منع الصلاة و نحوه من الاستتمالات المتوقفة على الطهارة .

(٢) و قد تضافرت الاخبار عليها بل تواترت و العجب من صاحب المدارك حيث

قال : لا دليل عليها إلا الاجماع كما قد اسلفنا في العاشية السابقة و قال مثله في العالم قلت يدل على النجاسة اصناف من الاخبار :

١ - المستفيضة الواودة بالقاه لمعات فيه الفارة من المرق . ٢ - المستفيضة الزاهية -

٢ - استنني من الميتة مالا تحلّه الحيوة كالصوف والشعر والوبر والریش والظلف والظفر والسنّ والقرن والبيض مع القشر الأعلى والأنفحة والعظم إذ الموت فقدان الحيوة فما لحيوة له لا تأثير للموت فيه وخالف الشافعي في العظم والشعر والصوف ويحتج عليه بقوله تعالى « ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثاً ومتاعاً إلى حين ^(١) » وهو أعم من كونه من حي أو من ميت مع الجز فلا يكون نجسة .

٣ - مالا نفس له بطيئة لا ينجس بالموت .

٤ - الدم ولحم الخنزير نجسان لعطفهما على الميتة فلا يجوز الصلاة معهما ويخرج من الدم دم مالا نفس له ومالا يقذفه المذبح .

من الاكل في أواني اهل الذمة مطلة باكلهم فيها البيتة والدم ولحم الخنزير ٣ - المستفيضة الواردة في تنجس الماء القليل اذا مات فيه الفارة ، وكذا الكثير مع تغير الماء أو تسخ الفارة . ٤ - المستفيضة الناهية عن الانتفاع بشيء من البيتة وسائر التقلبات فيها فان عموم التحريم . ظاهر في كونه للنجاسة • - المستفيضة الامرة بفعل الثوب والبدن من ملاقاتها بالرطوبة ٦ - مفهوم المستفيضة في ميتة مالا نفس له من عدم البأس بما لا ادم له ٧ - المستفيضة في الاجتناب عن القطعة الببائة من الحيوان ببالة الصيد مطلة بلباسه ٨ - المستفيضة الواردة بأن الشعر اذا جز من ميتة فاغسله ٩ - اخبار كثيرة الواردة في موارد مختلفة كالوارد بعدم البأس ببعض أجزاء البيتة مطلة بانه لا روح له . ١٠ - ويسكن الاستدلال ايضاً بالمستفيضة في نزع ماء البئر بوث الحيوانات فيه ولا ينافي ذلك اختيار عدم تنجس ماء البئر لان فيما تضمن نزع الجيع للتغير كفاية اذ ليس النزع الا للتطهير ولا ينجس الماء بالتغير من الجسم الطاهر ، وفيما ورد منه بنحو قوله عليه السلام : « يوماً الى الليل فقد طهرت » زيادة دلالة ، فتلك عشرة كاملة من اصناف الاخبار الدالة على النجاسة تجدها منبهة في الوسائل في ابواب النجاسات وابواب الاطعمة للحرمة وابواب الاطعمة الببائة وابواب لباس المصلى وابواب الماء المضاف وابواب الماء المطلق وابواب الذبائح وابواب الصيد وابواب قواطع الصلاة وغيرها من الابواب .

٥ - الخنزير عندنا نجس كله حتى عظمه و شعره و إنما خص اللحم في الآية لأنها في معرض تحريم الأكل ، واللحم هو المقصود به ، وفي الآية فوايداً آخر يأتي إنشاء الله تعالى .

الرابعة والخامسة : وَ الْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا

تَأْكُلُونَ (١) وَ اللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ

بُيُوتًا تَمْتَخِطُونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَ يَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَ مِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارُهَا وَ

أَشْعَارُهَا اثْنَانِ وَ مَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ (٢) .

الدفء مصدر تقول دفئنا اليوم دفأً والمراد به ما يدفأ به من الأكسية والملابس المأخوذة من صوفها وشعرها ووبرها والسكن أهل الدار ويقال أيضاً لكل ما سكنت إليه وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو «يوم ظعنكم» بتحريك العين والباقون بسكونها وهما لغتان كنهرو ونهر ، والمراد بالبيوت قباب العرب المتخذة من الأدم . والاثان قال الجوهري : هو متاع البيت ، قال الفرأء لا واحد له وقال أبو زيد الاثنان المال أجمع الواحدة اثانة والأول أصح ويشهد بذلك العرف والأصل عدم النقل والفرق بين الاثنان والمتاع فرق ما بين الصفة والموصوف فإن الاثنان ما من شأنه أن ينتفع به في الدار والمتاع ما ينتفع به في الجملة أعم منه و لذلك قيل الاثنان ما يفرش في البيت والمتاع ما يتجر فيه وفي الآية دلالة على أمور :

١ - جواز اتخاذ الملابس من الصوف والشعر والوبر والصلاة فيها .

٢ - جواز اتخاذ الفرش والآلات من جلودها وأصوافها وأشعارها وجواز

الصلاة عليها إلا ما أخرجه الدليل من عدم جواز السجود على شيء من ذلك بل إما

على الأرض أو ما ينبت منها غير ما كول ولا ملبوس .

٣ - طهارة الصوف والشعر والوبر ولومن الميتة مع أخذه منها جزءاً لا يطلاق اللفظ من غير تقييد . إن قلت : فقد أطلق أيضاً الجلود فينبغي أن يجوز من الميتة مع الدبغ . قلت : خرج الميتة بقوله « حرمت عليكم الميتة » وقد سبق ^(١)

السادسة : وَ اللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَ جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَ جَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ الْحَرَّ وَ سَرَابِيلَ تَقِيَكُمُ بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ (٢) .

الظلال جمع ظلّ و هو ظلّ الشجر وغيره مما يستظلّ به عند الحرّ و أكنانا جمع كنّ و هي غيران الجبال للاكتنان من الحرّ و البرد و الجارّ و المجرور حال من أكنانا و كان صفة فلما تقدّم صار حالاً و السرابيل جمع سربال قال الزجاج : هو كلّ ما يلبس و سرابيل تقيكم بأسكم ، هي الدروع و عدم ذكر البرد لأنّ الخطاب لأهل البلاد الحارة فالحرّ أهمّ عندهم أو اكتفى بأحد المتقابلين عن ذكر الآخر لاشتراكهما في العلة . وفيها دلالة على أمور :

١ - جواز اتخاذ الثياب من القطن و الكتان وغيرهما لأنّه ذكر أولاً جواز اتخاذ اللباس من جلود الأنعام و أصوافها و أشعارها ثمّ عقّب ذلك بذكر سرابيل إلى آخره فدلّ ذلك على أنّ المذكور ثانياً غير المذكور أولاً و إلّا لزم التكرار و هو مستهجن أو التأكيد و التأسيس خير منه لاشتماله على الفائدة إلّا ما أخرجه الدليل من التحرير والذهب للرجال لقول النبي ﷺ : « هذان محرمان على ذكور أمتي دون إناثهم » ^(٣) .

٢ - جواز الصلاة في اللباس المذكور و هو ظاهر .

(١) راجع ص ٩٦ .

(٢) النحل : ٨١ .

(٣) سنن أبي داود ج ٢ ص ٣٧٢ .

٣ - جواز الصلاة في بقاع الأرض والسجود عليها ينبّه على ذلك قوله تعالى:
«وَمِنَ الْجِبَالِ أَكَنَانًا» .

[٤] - قوله «كذلك ينمّ نعمته عليكم» يريد أن إمتناعكم بالامتناع المذكورة
نعمة له و تنبيهكم على ذلك هو إتمام النعمة و «لعلكم تسلمون» تعليل لإتمام
النعمة وأتى بكلمة الترجي لقلة من يسلم منهم إسلاماً حقيقياً بل يستسلمون خوفاً
من السيف . وقرأ ابن عباس تسلمون بفتح التاء من السلامة أي تسلمون من أذى الحرّ
و من القتل و الجرح في الحرب بسبب السرايل المذكورة .

السّابعة : وَ مَنْ أَظْلَمَ مِنْ مَنْعِ مَسَاجِدِ اللَّهِ أَنْ يَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ وَسَمِعَ
فِي خَرَابِهَا أَوَّلِيكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا الْخَالِفِينَ (١) .

في الآية فوائد :

١ - أن الاستفهام هنا على سبيل التقرير لظلم من فعل هذه الفعلة و استعظام
ظلمه .

٢ - «أن يذكر» مفعول ثانٍ لمنع مثل قوله «وما منعنا أن نرسل هالاً يات^(٢)»
«وما منع الناس أن يؤمنوا^(٣)» كل ذلك منصوب بنزع الخافض أي من أن يذكر
من أن نرسل و شرط النصب بنزع الخافض أن يكون الفعل متعدّياً إلى مفعول آخر
و قال الزمخشريّ إنه مفعول له أي كراهة أن يذكر فيه نظر لأن «منع» تعقله
يتوقف على متعلّقين ولا يمكن أن يقدر غير الذكر فيها لأنّه هو الممنوع منه .

٣ - «مساجد الله» عام في كلّ مسجد لأنّ الجمع المضاف للعموم كما بيّن
في أصول الفقه إن قلت قيل إنّه نزلت في الرّوم لما خربوا البيت المقدس و طرّحوا

(١) البقرة : ١١٤ .

(٢) اسرى : ٥٩ .

(٣) كهف : ٥٦ . أسرى : ٩٤ .

الأذى فيه ومنعوا من دخوله وأحرقوا التوراة وقيل بل نزلت في المشركين لما منعوا رسول الله ﷺ من دخول المسجد الحرام عام الحديبية قلت قد بين في الأصول أيضاً أن خصوص السبب لا يخص العام بل الاعتبار بعموم اللفظ .

٤ - « ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين » يحتمل وجوهاً الأول ما كان لهم أن يدخلوها إلا بخشية و خضوع فضلاً أن يجترؤا على تخريبها . الثاني ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين من المؤمنين أن يبطشوا بهم فضلاً أن يمنعوهم كما وقع في عام الفتح ، وفي ذلك إخبار منه تعالى بنصرة نبيه ﷺ . الثالث ما كان لهم في علم الله فيكون ذلك وعداً للمؤمنين بالنصر واستخلاص المساجد منهم الرابع قيل معناه النهي عن تمكينهم من الدخول إلى المساجد وفيها أحكام :

١ - وجوب اتخاذ المساجد لما فيه من إقامة مشاعر الدين لكن على الكفاية لأصالة عدم الوجوب على الكل .

٢ - وجوب عمارة ما استهدم منها وإلا لزم السعي في التخریب المنهي عنه .

٣ - وجوب شغلها بالذكر وإلا لزم التعطيل المنافي لعمارتها بذكر اسم الله تعالى فيها لكن على الكفاية أيضاً .

٤ - تحريم تخريبها و يرجع في ذلك إلى العرف فكل ما يعد تخريباً فهو حرام فمنه هدم جدرانها وأخذ فرشها وإطفاء السرج والأضواء فيها وشغلها بما ينافي العبادة وغير ذلك .

٥ - استحباب اتخاذها على الأعيان لأن كل واجب على الكفاية فهو مستحب على الأعيان قال النبي ﷺ : من بنى مسجداً ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة (١) .

٦ - استحباب دخولها بالخضوع والخشوع والخشية من الله فإنه في بيت الله فينبغي أن يكون حاله كحال العبد الواقف بين يدي سيده .

(١) راجع الوسائل ب ٨ من أبواب أحكام المساجد ح ٢ و ٦ . السراج المنير ج ٣

٧ - روى زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام أن المراد بالمساجد بقاع الأرض كلها لقوله عليه السلام « جعلت لي الأرض مسجداً و ترابها طهوراً » ^(١) ، قيل إن عجز الآية ينافي ذلك وهو قوله « و سمى في خرابها » و أجاب بعض المعاصرين ممن اعتمدوا بالآيات الكريمة بأنه لا منافاة فإن المراد الوعيد على خرابه الأرض بالظلم و الجور لقوله تعالى « و يسعون في الأرض فساداً » ^(٢) ، قلت إن ذلك و إن أمكن حمله عليه لكن كيف يصنع بقوله « أولئك ها كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين » و من هو في الأرض لا يقال دخلها إلا مجازاً و الأصل عدمه .

الثامنة : اَلْمَا يَقَعَّرُ مَسَاجِدَ اللّٰهِ مِّنْ اٰمَنٍ بِاللّٰهِ وَ اَيُّوْمِ الْاٰخِرِ وَاَقَامَ الصَّلَاةَ وَ اَتَى الزَّكٰوةَ وَ تَمَّ يَخْشَى اِلَّا اللّٰهَ فَعَسَىٰ اُولٰٓئِكَ اَنْ يَّكُوْلُوْا مِمَّنِ الْمُتَّقِيْنَ (٣) .

دلّت هذه الآية على غاية عناية الله تعالى بالمساجد و أن الذين يسعون في ممارتها عنده في أعظم المنازل و لذلك وصفهم بالصفات الكمالية و هي الإيمان به و باليوم الآخر و هو المعاد و اقتصر على الإيمان بالله و اليوم الآخر و إقام الصلاة و إيتاء الزكاة و لم يذكر الإيمان برسوله و العبادات الباقية لأن الإيمان بالله يستلزم الإيمان بالرسول إذ حكمه يقتضي ذلك و الصلاة أعظم العبادات البدنية و أشقها و الزكاة أعظم العبادات المالية و أصعبها و من أتى بالأعظم الأصعب لم يترك مالدونه ثم أعلم أن عمارة المساجد فسرت بمعنيين : الأول رمها و كنسها و الإسراج فيها و فرشها . الثاني شغلها بالعبادة و تنحية أعمال الدنيا و الكهو و اللغو و عمل الصنائع [منها]

(١) مجمع البيان ج ١ ص ١٩٠ . سنن أبي داود ج ١ ص ١١٤ . السراج النبوي ج ٢

ص ٢١١ .

(٢) الباقية : ٣٦ و ٦٧ .

(٣) التوبة : ١٩ .

و إكثار زيارتها قال الله تعالى : «و نكتب ماقدّموا وآثارهم»^(١)، قيل هو السعي إلى المساجد وقال عليه السلام «قال الله تعالى إن بيوتى في الأرض المساجد وإن زوّارى فيها ممّارها فطوبى لعبد تطهر في بيته ثم زارني في بيتي فحق على المزور أن يكرم زائره»^(٢) وقال عليه السلام «من ألت المسجد ألفه الله تعالى»^(٣) وقال عليه السلام «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان»^(٤)، و عنه عليه السلام «من أصرح في مسجد سراجاً لم تزل الملائكة وحلة العرش يستغفرون له مادام في ذلك المسجد ضوءه»^(٥) .
وهنا آيات أخر تتعلق بالمساجد يحسن ذكرها تابعة لهذه الآية لامتفردة كما فعله المعاصر وغيره

الاولى : وَ أَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَ ادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (٦) .

معناها والله أعلم الأمر بالتوجه إلى الصلوة في كل مسجد يتفق كونه فيه و صلوة مايتبيناً له من الصلوات إما تحية أو غيرها و يكون إقامة الوجه كناية عن الصلوة ثم أمرهم بالدعاء أيضاً عند كل مسجد وفيه حض وحث على الدعاء في المساجد و أنها محل الإجابة ثم أمرهم بإيقاع ذلك كله على وجه الاخلاص للرب و غيره من الأغراض .

الثانية : وَ أَوْطِنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَ أَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِهِمْ مَبْعَرٌ يُّوتُونَ وَ اجْعَلُوا يُّوتُوكُمْ قِبْلَةً وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (٧) .

(١) يس : ١٢ .

(٢) الوسائل ب ١٠ من ابواب الوضوء ج ٤ و ٥ و المعاصن ص ٤٧ .

(٣) السراج النير ج ٣ ص ٣٤١ من حديث ابى سعيد .

(٤) السراج النير ج ١ ص ١٣٢ من حديث ابى سعيد الخدرى قال و هو صحيح .

(٥) المعاصن ص ٥٧ .

(٦) الاعراف : ٢٨ .

(٧) يونس : ٨٧ .

يقال تبوأ له منزلاً أي اتخذته وأصله الرجوع من به إذا رجع سمي المنزل مباءة لكون صاحبه يرجع إليه إذا خرج والمراد أن اجعلا مصدر دار إقامة قومكما واجعلا فيها بيوتاً أي مرا لهم بذلك كما يقال بنى السلطان مسجداً أي أمر ببنائه « واجعلوا بيوتكم قبلة » أي مسجداً فأطلق اسم الجزء على الكل أي صلوا في بيوتكم ، أمروا بذلك لخوفهم من فرعون وقومه وفيه دلالة على جواز صلاة الإنسان في بيته إذا خاف من ظالم وغيره وإنما نسي الضمير أولاً لأن موسى و هرون كانا مقدّمين على قومهما والعادة جارية بتوجيه الخطاب إلى مقدم القوم ليأمر قومه بالمأمور به و جمعه ثانياً لأن التكليف لم يختص بهما بل عم الجميع و وحدّه ثالثاً لأن المخبر بالبشارة لا يعم الجميع بل يختص بمن كان أقرب إلى الله وكان موسى أقرب إلى الله من غيره فاخص بذلك .

الثالثة : وَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضُرَاراً وَ كُفْراً وَ تَقْرِيباً بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ إِرْصَاداً لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَ لِيُخْلِفُنَا إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۖ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَمَسْجِدَ أُسِّ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ (١)

سبب نزلها على ما روي أن بني عمر وبن عوف لما بنوا مسجد قبا (٢) بنوا

(١) التوبة : ١٠٨ و ١٠٩ .

(٢) هكذا نقله الطبرسي في مجمع البيان و عليه عامة أهل التفسير و الحق أن

ذلك ساقط من وجهين :

الف - أن مسجد قبا إنما بناه النبي صلى الله عليه وآله بيده الشريفة بعد قدومه في بني عمرو بن عوف بقاء عند مهاجرته من مكة إلى المدينة نص على ذلك أهل السير كلهم و ذكر بعضهم أن رسول الله كان أول من وضع حجراً في قبلة ثم أخذ الناس في البنيان و اجمع سيرة ابن هشام ج ١ ص ٤٩٤ وفي بحار الانوار ج ١٩ ص ١٠٤ - ١٣٢ من طبعة دار الكتب نصر مجمة في ذلك فراجعها . و ذكر ذلك الطبرسي أيضاً في مجمع البيان *

إلى النبي ﷺ أن يأتيهم فأتاهم وصلى فيه فحسد إخوتهم بنو غنم بن عوف وقالوا ندينى
مسجداً ونرسل إلى رسول الله صلى عليه وسلم يصلي فيه و يصلي فيه أبو عامر الراهب أيضاً وسيأتي

في تفسير سورة الجمعة ج ١٠ ص ٢٨٦ .

ب - أن الذين بنوا مسجداً ضراباً كانوا اثني عشر رجلاً كلهم من بني عمرو بن
عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس بن ثعلبة بن عمرو مزريقاه وأسائهم على
ما أخرجه ابن هشام في السيرة (ج ٢ ص ٥٣٠) و السبوطي في الدر المنثور عن ابن
السعدي : خدام بن خالد من بني عبيد بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك
بن الاوس ، وثعلبة بن حاطب ووديمة بن ثابت من بني أمية بن زيد بن قيس بن عامر بن
مرة بن مالك بن الاوس ، ومعتب بن كثير و ابو حبيبة بن الازعر و نبتل بن العارث و
بغزج و بجاد بن عثمان و جارية بن عامر و ابتاه مجمع و زيد من بني ضبيعة بن زيد بن
مالك بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس ، وعباد بن حنيف أخو سهل بن حنيف
من بني حبيشي بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس .

فكنا نرى ليس في أولئك المناقذين الذين أسسوا مسجداً ضراباً أحد من بني غنم بن
عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج بن حارثة بن ثعلبة بن عمرو مزريقاه كيف و قباه انما
هو من منازل الاوس لا الخزرج .

فالقصة ساقطة من الاصل و الصحيح أن مسجد قباه كان على اساسه التقوى مختلف
الدؤمنين من بني عمرو بن عوف الى أن بنى المناقون منهم في ناحية اخرى من قباه مسجداً
آخر ضراباً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين ... و جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله عند ما
يشجهز الى غزوة تبوك فاستدعوا أن يجيبه الى قباه و يفتح المسجد فقال لهم رسول الله اني
على جناح سفر ولقد قدما ان شاء الله لا تيناكم فصلينا لكم فلما قفل من غزوة تبوك و
نزل بنى أو اناه خبر المسجد فدها رسول الله مالك بن الدخشم أخا بني سالم بن عوف
و ممن بن عدى أو أخاه عاصم بن عدى أخا بني المجلان فقال : انطلقا الى هذا المسجد
الظالم أهله فاهدماه و حرقاه ، ففجرا سريعين حتى أتيا بني سالم بن عوف و هم رهط
مالك بن الدخشم فقال مالك لمن : أنظرنى حتى أخرج اليك بنار من أهلى فدخل الى
أهله فأخذ سقاء من النخل فأشعل فيه ناراً ثم خرجا يشتدان حتى دغلاه و فيه أهله فحرقاه
و هدماه و تفرقوا عنه ، و نزل فيهم من القرآن ما نزل . و ارجع سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٢٩ .
و ٥٣٠ . (ب)

قصته ليثبت لهم الفضل و الزيادة فبنوا مسجداً بجنب مسجد قبا و قالوا لرسول الله ﷺ وهو يتجهز إلى تبوك إنا قد بنينا مسجداً لذي العلة والحاجة و الليلة المطيرة و الليلة الشاتية وإنا نحب أن تأتينا فتصلي لنا فيه وتدعو لنا بالبركة ، فقال ﷺ إنني على جناح السفر و إذا قدمنا إن شاء الله أتيناكم فصلينا لكم فيه .

فلما قدم من تبوك أنزلت الآية فأنفذ رسول الله ﷺ عاصم بن عوف العجلاني ومالك بن الدخشم فقال انطلقا إلى هذا المسجد الظالم أهله فاهدما و حرّقا . وروي أنه بعث عمار بن ياسر و وحشيا فحرّقا و أمر النبي ﷺ بأن يتخذ مكانه كناسة يلقى فيها الجيف قيل كانوا اثني عشر رجلاً من المنافقين و قيل خمسة عشر . ثم إنه تعالى أخبر نبيه ﷺ بقصدهم و هو أنهم بنوه مضارة لبني عمرو بن عوف و تفرقاً بين المؤمنين لأنهم كانوا يجتمعون في مسجد قبا و إرساداً لأبي عامر الراهب بحيث يقدم إليهم و كل هذه المقاصد قبيحة منافية للدين وفي ذلك دلالة على وجوب الإخلاص بعمارة المساجد لله لا لغرض آخر . ثم إنه تعالى أخبر عن مجيئهم في إخبارهم بضد مقصدهم و أنه تعالى شهد بكذبهم مؤكداً ذلك بعدة من التواكيد و لما نهى سبحانه أن يقوم فيه أبداً أقسم أن غيره أحق وأولى بالقيام فيه وهو مسجد أسس على التقوى فقل هو مسجد قبا و قيل مسجده بالمدينة و معنى « من أول يوم » أي من أول يوم بني و « أحق » هنا إما بمعنى حقيق فإن أفعل التفضيل يجبي ، بمعنى الصفة كقولهم : « الأشج » و الناقص أعدلا بني مروان ، أو أنه على بابه أي أحق من كل مكان حقيق بالصلاة فيه ، أو أن الصلاة في مسجدهم باعتبار كونه أرضاً خالية من المسجدية يجوز فيها الصلاة فالقيام فيها حسن في نفسه و إنما دبر قبيحاً باشتماله على مفسدة تزيد على حسنة .

قصة أبي عامر الراهب :

إنه ترهب في الجاهلية^(١) ولبس المسوح ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة

(١) و اسم أبي عامر عبد عمرو بن صفى بن النعمان بن مالك بن أمية بن ضبيعة

ابن زبد من بني عمرو بن عوف راجع ترجمته في ج ١ ص ٥٨٤ - ٥٨٦ من سيرة ابن هشام ←

حسده وحزب عليه الأحزاب ، ثم هرب بعد فتح مكة إلى الطائف فلما أسلم أهل الطائف هرب إلى الشام ولحق بالروم و تنصّر فسمّاه النبي ﷺ الفاسق ثم إنه أنفذ إلى المنافقين أن استعدوا وابنوا مسجداً فأنّني أذهب إلى قيصر وأتي من عنده بجنود وأخرجهم من المدينة فكان أولئك المنافقون يتوقعون قدومه فمات قبل أن يبلغ ملك الروم بأرض يقال لها قنسرين . ثم إن هذا أبو عامر كان له ولد اسمه حنظلة وهو رجل مؤمن من خواص النبي ﷺ قتل معه يوم أحد و كان جنباً ففسلته الملائكة فسمّاه النبي ﷺ غسيل الملائكة رحمة الله عليه و لعنة الله تعالى على أبيه أبداً .

التاسعة : وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا (١)

اتفق المفسرون على أن المراد بالنداء هنا الأذان فيستدل بذلك على شروعيته و هو لفة إما من الأذن بمعنى العلم أو من الإذن بمعنى الإجازة و على التقديرين الأذان أصله الإيدان كالأمان بمعنى الإيمان والعطاء بمعنى الإيعاء وقيل إنه فعال بمعنى التفعيل كالسلام بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم فأذان المؤذن حينئذ بمعنى التأذين وهو أقرب .
و اختلف في سبب الأذان فعند العامة أن أبا محذورة ^(٢) رأى في المنام أن

والإصابة ج ١ ص ٣٦٠ تحت ترجمة ابن حنظلة ، و المصنف نقلها عن الطبرسي راجع مجمع البيان ج ٥ ص ٧٣ و ٧٤ (ب) .
(١) المائدة : ٦١ .

(٢) الوجود في كتب أهل السنة اسناد الروي إلى عباده بن زيد بن عبد الوهاب راجع سيرة ابن هشام ج ١ ص ٥٠٨ و السيرة العلية ج ٢ ص ١٠١ و نيل الاوطار ج ٢ ص ٤١ و التيسير ج ٢ ص ١٩٨ و سنن أبي داود ج ١ ص ١١٦ وغير ذلك .
و الوجود في كتب الشيعة أيضاً أن أهل السنة نسبوه إلى عباده بن زيد انظر المعبر ص ١٦١ و المنتهى ج ١ ص ٢٦٣ ، ولكن في الوافي ج ٥ ص ٨٦ انهم نسبوه إلى أبي ابن كعب أيضاً و هو مروى في الكافي وأخر كتاب الصلاة و رواه في الوافي ج ٥ ←

شخصاً على حائط المسجد يورده هذه الألفاظ المشهورة فانتبه فقصَّ الرؤيا على رسول الله ﷺ فقال له إنه وحي الله عليه وعلى بلال فإنه أُنْذِيَ منك صوتاً^(١)

و أنكر أئمتنا ذلك وقالوا إنه وحي من الله تعالى على لسان جبرئيل^(٢) و روى منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام قال لما هبط جبرئيل على رسول الله ﷺ

ص ١٣ عن ابن اذينة عن الصادق عليه السلام و لم أقف في كتب اهل السنة نسبة المنام الى ابي ابن كعب .

واما الذي يروونه عن ابي معنورة المؤذن هو كيفية الاذان والاقامة و تثنية فصولهما راجع المنتقى على ما في نيل الاوطار ج ٢ ص ٤١ ، سنن ابي سويد ج ١ ص ١١٧ و كذا روى عن ابي معنورة اضافة « الصلاة خير من النوم » في اذان الفداة (راجع ج ١ ص ١١٧ من سنن ابي داود) الا أن مسلماً لما لم يصح الاضافة عنده لم يذكره في الرواية عن ابي معنورة .

(١) و أنت اذا أمعت النظر في كلمات اصحاب الحديث وأرباب السيرة ترى أنه لا يعجبهم هذا الحديث ولا استاد تشريع الاذان الى منام رجل و لذلك يتأولون الحديث مع أنه مناف لما نقله ابن هشام في ج ١ ص ٥٠٩ عن عبيد بن عمير الليثي انه اتهم النبي صلى الله عليه وآله واصحابه بالناقوس للاجتماع للصلاة فيبينما عمر بن الخطاب يريد أن يشتري خشبتين للناقوس اذ رأى عمر بن الخطاب في المنام : لا تجعلوا الناقوس بل أذنوا للصلاة ، فذهب عمر الى النبي صلى الله عليه وآله ليخبر بالذي رأى وقد جاءه النبي صلى الله عليه وآله الوحي بذلك فما راع عمر الا بلال يؤذن ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله حين أخبره بذلك : قد سبقك بذلك الوحي .

و أخرج السيوطي في الدر المنثور روايات في تفسير آية ٣٢ من سورة فصلت « و من أحسن قولاً ممن دعا الى الله و عمل صالحاً » أنها نزلت في شأن المؤذنين ، والاذان انما شرع في المدينة والاية نزلت بسكة فجعلها مماناً آخر حكمه عن نزوله ، فاعترف بكون الاذان بالوحي .

(٢) و قد تقح البحث في ذلك المحقق العلامة السيد شرف الدين العاملي طاب ثراه في كتابه النص والاجتهاد ص ١٢٨ - ١٤٤ ببيان متين دقيق و تحقيق رشيق انيق يحق لطالب الحق أن يراجعه .

بالأذان كان رأسه في حجر علي عليه السلام فأذن جبرئيل عليه السلام وأقام فلما انتبه رسول الله قال : يا علي هل سمعت ؟ قال نعم . قال : حفظت ؟ قال نعم . قال : ادع بلالاً فعلمه فدعا علي بلالاً فعلمه ،^(١) وفي رواية أخرى عن الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام « قال لما أسري برسول الله صلى الله عليه وآله فبلغ البيت المعمور وحضرت الصلاة فأذن جبرئيل وأقام فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وصف الملائكة و النبيون خلف رسول الله صلى الله عليه وآله ثم ذكر الأذان المشهورة ،^(٢) ولا منافاة بين الحديثين لجواز حصوله عن جبرئيل عليه السلام مرتين .

وهنا مزيد بحث^(٣) وهو أن الأذان تارة يكون لتكميل فضيلة الصلاة كأذان المنقرد وأذان المرأة في بيتها وقد يكون للإعلام لاغير كأذان المؤذن في البلد على مرتفع وقد يكون لهما كأذان صلاة الجماعة وفي الحديث « من صلى بأذان وإقامة صلى خلفه صفتان من الملائكة فإن صلى بإقامة لاغير صلى خلفه صف واحد »^(٤) .

(١) الوسائل ب ١ من أبواب الأذان والاقامة ح ٢ الوافي ج ٥ ص ٨٦ .

(٢) الوافي ج ٥ ص ٨٦ . الوسائل ب ١٩ من أبواب الأذان والاقامة ح ٨ .

(٣) وما انفرد به الإمامية قول « صلى على خير العمل » في الأذان والاقامة بعد « حي على الفلاح » وعليه الاجماع والاختلاف به مستفيضة ان لم تكن متواترة راجع الوسائل ب ١٩ من أبواب الأذان ، ومن طرق أهل السنة أيضاً روايات ففي السيرة العلية ج ٢ ص ١٠٥ نقله مرسلان عن علي بن الحسين وابن عمر ، ونقل في نيل الاوطار ج ٢ ص ٤١ عن البيهقي باسناد صحيح عن علي بن الحسين وعبد الله بن عمر ، ونقل أيضاً عن السحب الطبري رواية ابن حزم وسعيد بن منصور في سننه عن ابي أسامة بن سهل البديري ثم ذكر جواب الجمهور بأنه منسوخ بأحاديث الأذان لعدم ذكره فيها ، وقال : وأورد البيهقي حديثاً في نسخ ذلك ولكنه من طريق لا يثبت انتسخ بها . وقال علم الهدى قد في الانتصار : وقال العامة انه كان يقال صلى ايام النبي صلى الله عليه وآله ونسخ ، وعلى من ادعى النسخ للدلالة .

(٤) الوسائل ب ٤ من أبواب الأذان ح ٥ و ٦ و ٧ .

﴿ النوع الخامس ﴾

في

﴿ (مقارنات الصلاة) ﴾

وفيه آيات :

الاولى : وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (١) .

قد تقدم ذكر هذه الجملة في ضمن صدر آيتها و لنذكر هنا فوايد :

١ - استدلُّ الفقهاء بهذه الصيغة على وجوب القيام في الصلاة و يرد عليهم سؤال وهو أن قوله تعالى « وقوموا » ليس فيه إشعار بكونه في الصلاة . أجب بأن القيام في غير الصلاة ليس بواجب ولفظ الآية يدل على وجوبه فيصدق دليل هكذا : شيء من القيام واجب + ولا شيء منه في غير الصلاة بواجب = فيكون وجوبه في الصلاة وهو المطلوب .

إن قلت الكبرى ممنوعة بأن القيام في الطواف واجب وهو ليس بصلاة فالجواب المنع من كون القيام في الطواف واجباً مطلقاً بل إذا كان ماشياً و أما حال الركوب اختياراً فلا .

ثم إننا نزيد هنا و نقول إنما استدلُّ على ذلك لوجهين أحدهما أنه عطفه على الأمر بالمحافظة على الصلوة وذلك مقتض لكون القيام فيها و ثانيهما أنه ذكر معه قيداً حالياً و هو كونهم قانتين و القنوت هو رفع اليدين بالدعاء في الصلاة عرف الفقهاء فيكون القيام أيضاً فيها و ذلك هو المطلوب .

٢ - في قوله « لله » إشارة و تنبيه على وجوب النية في الصلاة و كذلك قوله « وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ^(٢) » و قوله « فداعوا الله مخلصين ^(٣) »

(١) البقرة : ٢٣٨ .

(٢) البينة : ٥ .

(٣) المؤمن . ١٤ .

وقد تقدّم ذكر شيء من ذلك في أحكام النية ونزيدها فتقول : النية لغة الإرادة و
منه قولهم نواك الله بخير أي أرداك به واصطلاحاً إرادة أيضاً لأصالة عدم النقل و
حقيقتها إرادة قلبية لا يجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعاً فهي هنا استحضار
ماهية الصلاة المقصودة وصفتها المميزة لها عن غيرها من الصلوات فإن كان ذلك في
وقتها قصد الأداء، وفي خارجه قصد القضاء، ويوقع ذلك لوجوبه أو نديه إخلاصاً لله
وتقرّباً إلى رضاء كلّ ذلك بالقلب ولا يكفي اللسان وحده، ولوضّحه إلى النصور
القلبي لم يضر. وعند بعضهم أنّه مكروه لكونه كلاماً بعد الإقامة وعندي في كراهته
نظر لأنّ المكروه بعد الإقامة ما لم يتعلق بالصلاة وهذا متعلق بها خصوصاً مع
كونه معيناً على الاستحضار القلبي.

٣ - يجب القيام في حال النية والتحريم والقراءة والركوع .

٤ - قال ابن عباس المراد بقايتين أي داعين والقنوت هو الدعاء في حال القيام
وهو مروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(١) وقيل خاشعين وقيل ساكتين وقال زيد
ابن أرقم كنّا نتكلّم في الصلاة فنزلت ^(٢) والأوّل أقرب إلى موضوعه العرفي و
لذلك قال ابن المسيّب إنّ المراد به القنوت في الصبح .

الثالثة والثالثة : وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ

فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِيلِ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا (٣) .

وقوله : وَ رَبَّكَ فَكْبِرْ (٤) .

ليس المراد بالحمد هنا معنى الشكر بل معنى الثناء المطلق الذي يستحقّه

(١) الوسائل ب ٨ من ابواب القنوت ح ١ .

(٢) سنن أبي داود ج ١ ص ٢١٨ .

(٣) أسرى : ١١١ .

(٤) المدثر : ٣ .

المحمود ولذلك لم يذكر بعده نعمته بل ذكر صفاته الدالة على كمالية ذاته :
 الأولى : أنه لم يتخذ ولداً لنفسه لأنه لو كان له ولد لكان بقاء نوعه بتعاقب
 أولاده كحال الحيوانات لكنه ليس كذلك لأن بقاء نوعه ليس إلا ببقاء شخصه
 لكونه واجب الوجود وأيضاً لو كان له ولد لكان له صاحبة و لو كان له صاحبة لكان
 له شهوة الوقاع ولو كانت لكانت محتاجاً إليها لكنه غني بالاطلاق .

الثانية : أنه ليس له شريك في ملكه إذ لو كان لكان إما مخلوقاً له فلم يكن
 حينئذ شريكاً بل عبداً أو ليس مخلوقاً له فيكون شريكاً له في ذاته و هو محال لما ثبت
 من دلائل التوحيد .

الثالثة : ليس له ولي من الذل والولي هو الذي يقوم مقامه في أمور تختص
 به لعجزه كولي الطفل والمجنون فيلزم أن يكون محتاجاً إلى الولي و هو محال
 لكونه غنياً مطلقاً . وأيضاً إن كان الولي محتاجاً إليه تعالى لزم الدور المحال وإلا
 لكان مشاركاً له . وإنما قيده بكونه من الذل لأنه لو لم يكن ولياً من الذل لم
 يكن ولياً في الحقيقة بل من الأسباب و هو تعالى مسبب الأسباب .

إذا تقرّر هذا فنقول : دلت الآيتان على وجوب شيء من التكبير ولا خلاف في
 عدم الوجوب في غير الصلاة فيكون الوجوب في الصلاة و هو المطلوب فهنا مسائل :

١ - يجب صيغة « الله أكبر » لأنه المتبادر إلى الفهم من إطلاق لفظ التكبير .
 ٢ - تجب مراعات اللفظ المذكور من غير تغيير لترتيبه ولا يجوز الإتيان
 بمرادفه ولا تعريف المنكر ولا الممدد المخرج عن المعنى إلى الاستفهام كمد لفظ
 الجلالة أو إلى الجمع كما في لفظ أكبر إذ تصير جمع كبر و هو الطبل .

٣ - لا يجوز الترجمة بغير العربية لأنه ليس بكلام الله ولا رسوله وقول أبي
 حنيفة بجوازها محتجاً بقوله « وذكر اسم ربه صلى ^(١) » ، علق الصلاة على ذكر
 اسمه الذي هو أعم من كونه عربياً أو غيره باطل إذ المراد بالاسم الأذان خصوصاً

وقد أتى بالصلاة عقيبها بالغاء المقنضية للمغايرة والترتيب مع أن التحريمة جزء داخل في الصلاة فلا يكون هي المعنية بالآية .

الرابعة : فَأَقْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى (١)

و مثلها : فَأَقْرَأُوا مَا تَهَيَّرَ مِنْهُ (٢) .

دلنا على وجوب قراءة شيء من القرآن فيصدق دليل هكذا : قراءة شيء من القرآن واجب + ولا شيء من القراءة في غير الصلاة بواجب = فيكون الوجوب في الصلاة وهو المطلوب أما الصغرى فلصيغة الأمر الدالة على الوجوب وأما الكبرى فإجماعية .

إن قلت إن الكبرى ممنوعة وسند المنع أن الوجوب إمام عيني ولا إشعار به في الكلام أو كفائي فعدمه في غير الصلاة ممنوع بل يجب كالأمر يندرس المعجزة قلت المراد بالوجوب العيني إذ هو الأغلب في التكليف ولأنه المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق ولا شك أنها غير واجبة عيناً في غير الصلاة إجماعاً . هذا وما ذكرناه قولاً أكثر المفسرين وقد قيل إن المراد بالقراءة الصلاة تسمية للشيء ببعض أجزائه وعني به صلاة الليل ثم نسخ بالصلوات الخمس وقيل الأمر في غير الصلاة فقيل على الوجوب نظراً إلى بقاء المعجزة ووقوفاً على دلائل التوحيد وإرسال الرسل وقيل على الاستحباب فقيل أقله في [اليوم و] الليلة خمسون آية وقيل مائة وقيل مائتان وقيل ثلث القرآن .

إذا تقرّر هذا فهنا مسائل :

١ - القراءة الواجبة هنا مجعلة علم بيانها بالسنة النبوية والمراد بها الفاتحة لقوله ﷺ « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » (٣) ، وقوله ﷺ « كل صلاة لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب فهي خداج » (٤) ، و به قال الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة

(١ و ٢) المزمل : ٢٠ .

(٣) السراج النير ج ٣ ص ٤٧١ .

(٤) سنن أبي داود ج ١ ص ١٨٨ .

بعدم تعيينها بل ثلاث آيات من أي القرآن شاء، ويدفعه الحديثان المذكوران .

٢ - يتعين الفاتحة في الأولين و يتخير في الأخيرتين بينها وبين التسبيح
وقال الشافعي ومالك وأحمد يجب في كل ركعة لما روي عن رويناه عن علي عليه السلام
أنه قال «اقرأ في الأولين وسبح في الأخيرتين» ^(١) رواه الحارث عنه وكذا تواتر
عن أهل البيت عليهم السلام ^(٢).

٣ - يجب قراءتها على الوجه المنقول ترتيماً و لفظاً ولا يجوز ترجمتها بغير
العربية لأن ذلك غير قرآن لأن القرآن عربي بالنص ولا أنه معجز بلفظه
ونظمه والترجمة غيرهما وقول أبي حنيفة بالجواز لقوله تعالى «إن هذا لفي الصحف
الأولى [صحف إبراهيم وموسى ^(٣)] ضعيف لعود الإشارة إلى الحكم وكذا لا
يقرأ في خلالها من غيرها فمن خالف شيئاً من ذلك عمداً بطلت صلوته وسهواً استأنف
المتروك إن ذكر في موضع القراءة وإلا فلا .

٤ - البسلة آية من الحمد ومن كل سورة ^(٤) وعليه إجماع علمائنا وبه
قال الشافعي ^(٥)

(١) الوسائل ب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة ح ٥ نقلا عن المحقق في المعتبر

ص ١٧١ .

(٢) الوسائل ب ٤٢ و ب ٥١ من أبواب القراءة في الصلاة .

(٣) الأعلى : ١٨ و ١٩ .

(٤) الوسائل ب ١١ من أبواب القراءة في الصلاة .

ولارب أن مصاحف التابعين والصعابة قبل جمع عثمان وبمه كانت مشتملة
على البسلة ولو لم تكن من القرآن لما أثبتوه في مصاحفهم كيف وإن الصعابة منمت
أن يدرج في المصحف ما ليس من القرآن حتى أن بعض المتقدمين منوا عن تنقيط
المصحف وتشكيله ، فاثبات البسلة في مصاحفهم شهادة منهم بأنها من القرآن كسائر
الآيات المتكررة فيه .

(٥) و جزم به قراء مكة والكوفة وحكى أيضاً عن ابن عمر وابن الزبير و أبي
هريرة و عطاه و طاوس و سعيد بن جبير ومكحول والزهرى واحمد بن حنبل في رواية
عنه و ابي عبيد القاسم بن سلام و اسحاق بن راهويه و نسب الى بعض أصحاب الشافعي
وحزاة أنها آية من فاتحة الكتاب خاصة دون غيرها و نسب ذلك الى أحمد بن حنبل أيضاً .

. . . و تفاه مالك ^(١) و قال أبو حنيفة إنها ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها بل كتبت للتبرك وللفضل بين السور ^(٢).

لنا تواتر روايات أهل البيت عليهم السلام ^(٣) ومن طرقهم ^(٤) رواية أبي هريرة ^(٥)

(١) واختلف في النقل عن مالك و ابي حنيفة هل هي آية فذة ليست جزءاً من فاتحة الكتاب ولا غيرها أو منها و ليست من القرآن كتبت للفضل و الشهور عن مالك هو الاول وعن أبي حنيفة هو الثاني .

(٢) و يبطل هذه الدعوى اثبات البسلة في المصاحف في سورة الفاتحة و عدم اثباتها في اول سورة براءة و لو كانت للفضل بين السور لاثبت في الثانية و لم تثبت في الاولى .

(٣) مع ما في المجمع عن الصادق عليه السلام : ما لهم ؟ عمدوا الى أعظم آية في كتاب الله عزوجل فزعوا أنها بدعة اذا أظهروها وهي بسم الله الرحمن الرحيم .

(٤) انظر الاتقان النوع ٢٢ و الدر المنثور حول البسلة و سبل السلام ج ١ ص

١٧٣ و سنن ابي داود ج ١ ص ١٨١ تجد الروايات من طرقهم ان لم تكن متواترة فهي مستفيضة و ذكر الامام الرازي في اثناء الحجّة الخامسة من حججه على الجهر بالبسلة : أن البيهقي روى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في سنته عن عمر بن الخطاب و ابن عباس و ابن عمر و ابن الزبير ثم قال : وأما أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يجهر بالتسمية فقد ثبت بالتواتر ، و من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اقتدى . ثم قال : والدليل عليه قول رسول الله صلى الله عليه وآله اللهم أدر الحق مع علي حيث ما دار . راجع ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وآله يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم . راجع تفسير الامام ج ١ ص ٢٠٤ و مثله في سبل السلام ج ١ ص ١٧٣ . و أما ما أخرجه مسلم على ما في ص ٦٨ من مشكاة المصابيح ط كراچی و سنن ابي داود ج ١ ص ١٨٨ من حديث ابي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول قال الله عزوجل : قسمت الصلاة بيني و بين عبدى نصفين : فنصفها لى و نصفها لعبدى و لعبدى ما سأل قال رسول الله صلى الله عليه وآله يقول البعد العبد لله رب العالمين يقول الله عزو جل حمدنى عبدى واذا قال « اياك نمدو اياك نستعين » قال الله فهذا بينى و بين عبدى فاذا قال : « اهدنا الصراط المستقيم » السورة - قال هذا لعبدى و لعبدى ما سأل « فلا -

وَأُمُّ سَلَمَةَ^(١) وَغَيْرُهُمَا^(٢)

دلالة فيه على ان التقسيم بحسب الالفاظ و عدد الايات بل الظاهر أنه بحسب المعنى و المراد أن أجزاء الصلاة بين ما يرجع الى الرب و ما يرجع الى العبد مع انه لا دلالة على ان التقسيم بحسب عدد الايات فلهذا باعتبار الكلمات فانها مع احتساب البسملة يصير نصفين متساويين .

(١) ففي المتنقي على ما في نيل الاوطار ج ٢ ص ٢١٣ : و روى ابن جريج عن عبدالله بن ابي مليكة عن ام سلمة انها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه و آله فقالت : كان يقطع قراءته آية آية : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ... رواه احمد و ابو داود .

(٢) ففي تيسير الوصول ج ١ ص ١٩٩ : و عن قتادة سألت أنساً رضي الله عنه عن قراءة رسول الله صلى الله عليه و آله فقال : كان يمدد ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله و بمد بالرحمن و بمد بالرحيم . أخرجه البخاري و ابو داود و النسائي و في أخرى عن عائشة قالت كان رسول الله يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين يرتل آية آية . و في سنن ابي داود ج ١ ص ١٨١ عن المختار بن قلفل قال : سمعت انس بن مالك يقول : قال رسول الله صلى الله عليه و آله انزلت على آتفا سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيناك الكوثر حتى ختمها ، الحديث و في ص ١٨٢ منه عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه و آله لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم .

و ليس بازاء هذه الروايات التي قرأناها عليكم و التي لم نقرأها الا روايتان :

الاولى - عن قتادة عن انس بن مالك قال : صليت مع رسول الله و ابي بكر و عثمان فلم اسمع أحداً يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه احمد و مسلم على ما نقله نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٠٥ عن المتنقي . و هي مع معارضتها بالروايات المتواترة معنى ، بل لما استغنى عن انس بن مالك نفسه ، مغالفا لما اشتهر بين المسلمين من قراءتها في الصلاة حتى ان معاوية لما تركها في صلاة في يوم من أيام خلافته قال له المسلمون أسرقت أم نسيت انظر الام ج ١ ص ١٠٨ و ممن روى هذه القصة هو انس بن مالك نفسه كما في الام .

و كيف كان لا يمكن التصديق بان رسول الله صلى الله عليه و آله و ممن بعده لم يقرأوها و عدم سماع الراوي اعم من عدم القراءة .

قال الامير في سبل السلام ج ١ ص ١٧٢ بعد بيان اضطراب حديث انس عن ابن

.

عبد البر في الاستذكار أنه سئل أنس عن ذلك فقال : كبرسني ونسيت . ونظير ذلك ما في النار ج ١ ص ٨٨ .

و عندى أن الاضطراب والعلة أنها هو من رواته لامن انس والدليل على ذلك أن ابا داود روى الحديث في سننه ج ١ ص ١٨٠ عن انس ولفظه : « أن النبي (ص) و ابا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين » فانما جعل أنس الحمد لله رب العالمين اسما للسورة على ما هو الممول عندهم وأراد أنهم كانوا يفتتحون القراءة بفاتحة الكتاب لا بسورة اخرى فتوهم الراوى شهادته بأنهم كانوا يفتتحون الفاتحة بالحمد لله رب العالمين بلا بسمة .

ومثله ما رواه أبوداود في سننه ج ١ ص ١٨٠ عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين الحديث .
و هذا الذى قلناه فى تفسير الحديث من تسمية الفاتحة بالحمد لله رب العالمين هو الحق الذى لا ريب فيه حيث ان أسماء السور لم تكن معروفة عندهم على ما هو اليوم وكانوا يسمون عن السورة بالاية الأولى منها ، يشهد على ذلك ما روى أبوداود فى سننه ج ١ ص ١٨٧ عن ابي عثمان النهدي أنه صلى خلف ابن مسعود المغرب فقرأ بقل هو الله أحد . وفيه عن رجل من جبينة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقرأ فى الصبح اذا زلزلت الارض فى الركعتين كلتيهما وفيه ص ١٩١ عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وآله صلى الظهر فجاء رجل فقرأ خلفه بسبح اسم ربك الاعلى الحديث و فى لفظ آخر : فلما انفلت قال صلى الله عليه وآله : أياكم قرأ بسبح اسم ربك الاعلى . الحديث وفيه ص ٢٦٣ أن عمر بن الخطاب سأل أبا واقد الليثي : ماذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وآله فى الاضحية والفطر ؟ قال كان يقرأ فيهما قرآن المجيد واقتربت الساعة وانشق القمر ، الى غير ذلك من الاحاديث .

و لذلك ترى شيخ الاسلام العفنى فى حاشيته على السراج المنير ج ٣ ص ١٧٩ يعلق على حديث ام سلمة : « كان صلى الله عليه وآله يقطع قراءته آية آية (يقول) الحمد لله رب العالمين ثم يقف (ويقول) الرحمن الرحيم ثم يقف » بقوله : و هو بيان للتقطيع و هو سنة عندنا فيقف على البسمة و ما بعدها و انما يطلب وصل البسمة بها بعدها خارج الصلاة .

الثانية- ما رواه ابن عبد الله بن مغفل قال سمعنى أبى وانا اقول بسم الله الرحمن الرحيم ←

حتى قال ابن عباس : من تركها فقد ترك مائة و بضع عشر آية من كتاب الله ^(١) .
 ه - يجب عند أكثر أصحابنا قراءة سورة بعد الحمد في الأولين وقال الأقل
 لا تجب ^(٢) و به قال الشافعي وغيره من الجمهور ، لنا ما تواتر من فعله عليه السلام أنه

فقال اي بنى اياك - قال ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله كان أبغض اليه حدثا في الاسلام منه - فاني قد صليت مع رسول الله مع ابي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا يقولها فلا تقلها ، اذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين - رواه العساة الا أباداود على ما في نيل الاوطار ج ٢ ص ٢١٢ نقلا عن السنقي وغيره .

و هذه الرواية مع قطع النظر عن ضعف سندها بابن عبد الله و هو مجهول - وما يرد عليه - ما ذكرنا في حديث انس - تتضمن ما يخالف ضرورة الاسلام فانه لا يشك احد من المسلمين في استحباب النسبة قبل الحمد والسورة ولو بقصد التبرك لا لان البسلة جزء فكيف ينهى عبد الله بن مغفل عنها بدعوى انها حدث في الاسلام ، قال الامام الرازي و نحن و ان شككتنا في شيء فلا نشك في أنه اذا وقع التعارض بين قول انس و ابن مغفل و بين قول علي بن ابي طالب عليه السلام الذي بقي عليه طول عمره فان الاخذ بقول علي اولى - الى ان قال - ومن اتخذ عليا اماما لدينه فقد استمسك بالمرءة الوقتي في دينه ونفسه ، انظر ج ١ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ من تفسيره الكبير .

(١) راجع مجمع البيان ج ١ ص و فقه في الكشاف واللفظ فيه : عن ابن عباس : من تركها فقد ترك مائة و أربع عشرة آية من كتاب الله . و روى مثله الرازي عن عبد الله بن المبارك و فيه : فقد ترك مائة و ثلاث عشرة آية ، قال و روى مثله عن ابن عمر و ابي هريرة .

(٢) و عليه الشيخ في النهاية و المحقق في المعبر والبسط الجليل للشهيد الثاني في الدواير و المحقق السبزواري في الذخيرة والحدث الكاشاني في المفاتيح وهو المنقول عن الاسكافي وابن ابي عقيل والديلمي . و أنت اذا أمنت النظر في الاخبار الواردة في المسئلة (الوسائل پ ١ - ٦ و ب ٣٥ و ٤٣ و ٦٩ من ابواب القراءة) رأيت أن ما استدلوا به على الوجوب غير ناهض الدلالة لاثباته وما استدلوا به على الاستعجاب واضح الدلالة ، الا ان ملاحظة مواظبة النبي والامة عليهم السلام على قراءتها كما نقل بوحشنا عن الغيا على خلاف المشهور والاحتياط طريق النجاة .

كان يقرأ في الأولين من الظهر بالفاتحة وسورتين ^(١) وقال ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» ، وروايات أهل البيت عليهم السلام بذلك متظافرة ^(٢) هذا في حال الاختيار أما حال الاضطرار فتركها جائز قطعاً .

الخامسة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَاقْعُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٤) .

في الآية فوايد :

١ - الأمر بالركوع والسجود يفيد وجوبها والركوع لغة الانحناء قال الشاعر :
لا تهين الفقير علك أن تر * كع يوماً و الدهر قد رفعه ^(٥)

(١) راجع سنن أبي داود ج ١ ص ١٨٤ .

(٢) واستشكل بأن مفاده مجمل الدلالة في نفسه على الوجوب والاستحباب وغيرها ضرورة اشتغال صلواته على بعض المندوبات والمباحات والتمييز محتاج الى قرينة كانت موجودة وقت الخطاب غير ظاهرة لدينا .

(٣) قد عرفت حال الاخبار وقد تقع البحث صاحب المدارك وانه العلامة آية الله الحكيم مدظله في المستمسك ج ٦ ص ١٣٢ - ١٣٦ فراجع فانه مفيد جداً .
(٤) الحج : ٧٧ .

(٥) البيت كما قاله البكري ونسبه اليمنى في سبط اللالى ص ٣٢٦ للاضطرب بن قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم رهط الزرقان بن بدر ، جاهلي قديم ذكره السجستاني في المعمرين ص ١١ ، وهو الذي أساء قومه مجاورته فانتقل منهم الى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : اينما اوجه ألقى سعدا . ترى المثل في مجمع الامثال تحت الرقم ٢١٨ . واستشهد بالبيت ابن الانباري في كتابه الانصاف المسئلة ٢٦ من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ص ٢٢١ دليلاً للبصريين حيث قالوا ان اللام في لعل زائدة الا أن نفسه اختار مذهب الكوفيين وهو أن اللام أصلية الا أن العرب تلمت بهذه الكلمة فقالوا : لعل ولعلن ولعن - بالمهلة - ولفن - بالمعجمة - ورعن وعن وغن ولغل وغل . فلما كثرت هذه الكلمة في استعمالهم حذفوا اللام .

والضبط في امالي القالي ج ١ ص ١٠٧ > لانهاد الفقير > وكذا في الحاسة لابن -

و شرعاً هو الانحناء قدراً أن يصل معه الكفَّان الركبتين والسجود لغة الخضوع قال الشاعر ^(١) « ترى الأكم فيها سجداً للحوافر » ^(٢) و شرعاً وضع شيء مكشوف

الشجرى ص ١٣٧ والشهور « لانهن الفير » ولذلك استشهد به في الباب الخامس من المغنى على حذف نون التأكيد الغفيفة تخلصاً من النقاء الساكنين وكذا ضبطه في العادة لابي تمام راجع ص ١١٥١ من شرح الرزوقي و ضبطه في البيان و التبيين ج ٣ ص ٣٤١ « لاتحقرن الفير » واستشهد بالبيت أيضاً ابو الفتح الرازى عند تفسير الآية ٤١ من سورة البقرة والضبط فيه : « لاتذل الفير » .

(١) هو زيد الغيل ابن مهلهل بن منهب من طي، كنيته أبو مكنف من أبطال الجاهلية لقب زيد الغيل لكثرة خيله أو لشجاعته و كان شاعراً حسناً وله مهاجاة مع كعب بن زهير ، أدرك الاسلام سنة ٩ هـ في وفد طي ، قال في الاسابة ج ١ ص ٥٥٥ وساء النبي زيد الغير ، قال ابن النديم في ترجمة المفتح البصري ص ١٢٩ : ان له كتاب غريب شعر زيد الغيل ، وكذا في ارشاد الارب ج ١٧ ص ١٩٤ ، واسم المفتح محمد بن احمد .

(٢) صدر البيت على ما في تفسير الطبري ج ١ ص ٣٦٥ عند تفسير قوله تعالى « و ان منها لما يهبط من خشية الله » (البقرة : ٧) : بجمع تذل البلق في حجراته . وكذا في المجمع ج ١ ص ١٤١ و ضبطه في الكامل ص ٥٥١ : « بعيش تذل » قال البرد في معنى الشعر : تذل البلق : يقول لكثرة لا يرى فيه الا بلى والابلق مشهور المنظر ، وحجراته : نواحيه . ترى الاكم يقول لكثرة الجيش يطحن الاكم حتى يلمعها بالارض ، قال في المجمع فجعل ما ظهر في الاكم من آثار العوافر و قلة مداغتها لها كما يدافع الحجر الصلد سجوداً لها ولو كانت الاكم في صلابة الحديد حتى تمتنع على العوافر لم يقل أنها تسجد للحوافر .

و قال ابن قتيبة في مشكل القرآن ص ٣٢٢ . ومن الامثلة البتذلة : أسجد للقرود في زمانه . يراد أخضع للسفلة والذل في دولته ، ولا يراد سجود الصلاة ثم انشد الشعر : بجمع تذل الخ . وقال : يريد ان حوافر الغيل قد قلعت الاكم و وطئها حتى خشت و انخفضت .

و ضبط البيت في تفسير الرازى ج ٣ ص ١٣١ : بخيل تذل . وفي التبيان بجمع تظل - بالظاء - ويصح من جهة المعنى ولا ضرورة لجمله من غلط الناسخ فان أظل بمعنى ستر ، نعم عليه ابن القطاع في كتاب الاتصال ج ٢ ص ٣١٨ وقال ابن فارس في مقاييس اللغة : «

من الجبهة أو ما قام مقامها على الأرض أو ما قام مقامها .

٢ - يجب في الركوع الذكر و سيأتي والطأنيئة بقدره و رفع الرأس و الطأنيئة بعده بمسماتها و في السجود الذكر و الطأنيئة قدره و السجود على ستة أخرى و هي الكفتان و الركبتان و إبهاما الرّجلين و رفع الرأس بعدها و الجلوس مطمئناً مسماتها ثم السجود ثانياً كالأول و رفع الرأس ولا يجب الجلوس بعده بل يستحب خلافاً لأبي حنيفة حيث منع شرعيته و حمل ماورد من فعله عليه السلام على الضعف للكبر و هو خطأ .

٣ - الأمر بالعبادة و هي غاية الخضوع و التذلل و منه طريق معبد أي مذل و ثوب ذو عبدة إذا كان في غاية الصفاقة و لذلك لا يستعمل إلا الله تعالى و المراد بالذلة تذليل النفس الأتامة و اللوامة لتنطيم النفس المطمئنة فيحصل الترقى إلى الكمال و رضى ذي الجلال و إنما قال « ربكم » إشارة إلى أن الموجب للعبادة هو مقام الربوبية .

٤ - يمكن أن يكون هذه الآية دالة على أربع عبادات : الصلاة و عبّر عنها بالركوع و السجود تسمية للشئ باسم أعظم أجزائه و لم يقل صلّوا لثلاثين و هم إرادة الصلاة لغة و هو الدعاء و « و اعبدوا ربكم » إشارة إلى الصوم و الحج و إن كان نزولها بعد وجوبها و « و افعلوا الخير » إشارة إلى الزكوة و يكون قوله « و جاهدوا » في الآية التالية لها إشارة إلى الجهاد .

٥ - استدلل الشافعي بهذه الآية على استحباب سجود التلاوة عندها محمّجاً بقول عقبة بن عامر قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم في سورة الحجّ سجدتان ؟ قال نعم إن لم تسجدنهما فلا تقرأهما ^(١) و منعه أبو حنيفة لأن قران الركوع بالسجود يدل

الظاء واللام : اصل واحد يدل على ستر شيء بشيء فيصير المعنى مع هذا الضبط نظير ما ذكره المبرد في ضبط تضل . وضبطه في العماسة لابن الشجرى ص ١٩ بجمع تلوح البلق .
(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٣٢٤ وفيه قال صلى الله عليه وآله : نعم ، ومن لم يسجدنهما فلا يقرأهما .

على أن المراد سجود الصلاة وفيه قوة وحكم أصحابنا بالسجود ههنا بدلاً لدليل خارج .
٦ - قال بائني عباس إن فعل الخير إشارة إلى صلة الرحم ومكالم الأخلق فيكون حثاً على سائر المندوبات والقربات .

السادسة : وَ أَنَّ الْمُصَاحِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا (١) .

روي أن المعنصم سأل أبا جعفر محمد بن علي بن موسى عليه السلام عنها فقال هي الأعضاء السبعة التي يسجد عليها و به قال سعيد بن جبیر والزجاج والفرأه (٢) و يؤيده قول النبي ﷺ « أمرت أن أسجد على سبعة آراء (٣) » أي أعضاء ، معنى « فلا تدعوا مع الله أحداً » لا تشرکوا معه غيره في سجودكم عليها وقيل لا تراؤوا أحداً بصلاتكم وقيل المراد بها المساجد المعروفة فلا ينبغي أن يذكر فيها أحد غير الله وقيل [المراد] بقاع الأرض لقوله ﷺ « جعلت لي الأرض مسجداً [وطهوراً] » (٤) وقيل المسجد الحرام وقيل جمع مسجد والمسجد مصدر بالميم بمعنى السجود والأول أولى .

السابعة : سَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ (٥)

ومثلها : سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (٦)

باسم ربك أي بذكر اسم ربك أو الاسم المذكور أي سبح بذكر ربك « والعظيم » يحتمل كونه صفة للاسم أو للرب « و سبح اسم ربك » أي نزهه عما لا يجوز إطلاقه

(١) الجن : ١٨ .

(٢) راجع مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٧٢ .

(٣) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٠٥ و آراء بالمعجم جمع ارب بالكسر والسكون

هو العضو .

(٤) السراج المنير ج ٢ ص ٢١١ . سنن أبي داود ج ١ ص ١١٤ .

(٥) الواقعة : ٧٤ و ٩٦ ، العنقة : ٥٢ .

(٦) الأعلى : ١ .

عليه أو نَزَّهه عن إطلاق اسمه على غيره أو نَزَّهه عن ذكره لأعلى وجه التعظيم و
الأعلى صفة الرب ويحتمل الاسم . إذا عرفت هذا فهنا مسائل :

- ١ - روى عقبه بن عامر قال: لما نزل « فسبح باسم ربك العظيم » قال النبي ﷺ اجعلوها في ركوعكم . ولما نزل « سبح اسم ربك الأعلى » قال اجعلوها في سجودكم^(١) ومثله من طرقنا رواية هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام « تقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وفي السجود سبحان ربّي الأعلى الفريضة واحدة والسنة ثلاث^(٢) »
- ٢ - حكم بعض فقهاءنا بوجوب الذكر المعين عيناً والأولى النذب وإجزاء مطلق الذكر لما رواه الهشامان عن الصادق عليه السلام « أيجزى، أن يقول مكان التسبيح في الركوع والسجود لا إله إلا الله والحمد لله والله أكبر قال نعم كل هذا ذكر^(٣) » وفيه معنى التعليل فلو لم يكن الذكر كافياً لما سمّاه بالذكر نعم لفظ التسبيح أولى للآية والحديث .

١ - وافق أحمد على وجوب الذكر و قال الشافعي^٤ وأبو حنيفة باستحباب الذكر المقدّم و قال مالك : ليس في الركوع والسجود شيء محدود . و سمعت أن^٥ فيهما التسبيح . دليلنا ما تقدّم .

٤ - يجوز إضافة «وبحمده» في الذكرين استحباباً عندنا وأنكرها الشافعي^٤ وأبو حنيفة لأنها زيادة لم تحفظ ، و توقف أحمد ، لنا رواية حذيفة عنه عليه السلام أنه قاله^(٤) و من طرقنا رواية زرارة وغيره عن الباقر عليه السلام^(٥) .

الثامنة : وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَوَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (٦) .

- (١) سنن أبي داود ج ١ ص ٢٠١ .
- (٢) الوسائل ب ٤ من أبواب الركوع ج ١ .
- (٣) الوسائل ب ٧ من أبواب الركوع ج ١ و ٢ .
- (٤) السراج النير ج ٣ ص ١٣٩ . سنن أبي داود ج ١ ص ٢٠١ عن عقبه بن عامر
- (٥) الوسائل أبواب الركوع ب ١ ح ١ و ب ٤ ح ٥ .
- (٦) أسرى : ١١٠ .

يحتمل وجوها الأول ولا تجهر بكل صلوتك ولا تخافت بكلها بل اجهر بصلاة الليل والفجر وخافت بالظهرين .

الثاني عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي بمكة فيسمعه المشركون فيسبون القرآن ومن جاء به فنزلت (١) أي فلا تجهر فيسبوك ولا تخافت فلا يسمعك أصحابك بل حالة وسطى .

الثالث أن يكون خطاباً لكل واحد من المكلفين أو من باب « إياك أعني و اسمعي يا جارة » (٢) ، أي لا تجهر بصلوتك أي لا تعلنها إعلاناً يوهم الرؤيا ، ولا تخافت بها أي لا تسربها بحيث يظن تركها و التهاون بها .

الرابع أن يكون المراد بالصلاة الدعاء .

الخامس أنها منسوخة بقوله ادعوا ربكم تضرعاً وخفية (٣) ، و الأولى الأولى لقربه من ظاهر لفظ الآية وحيث يكون الآية من المجملات واستفيد بيانها من فعله ﷺ و المتقول تواتراً أنه فعل كما هو المشهور وحيث إن الأمر للوجوب فالواقع في بيانه واجب و السبيل المأمور به هو ذلك و هنا فوائد :

١ - المراد بالجهر أن يسمعه القريب الصحيح السمع إذا استمع وبالاخفات

(١) تفسير الطبري ج ١٥ ص ١٨٤-١٨٦ ومثله في البرهان ج ٢ ص ٤٥٣ .

(٢) مثل يضرب لمن يتكلم بكلام و يريد به شيئاً غيره ، ذكره البيداني في مجمع الامثال تحت الرقم ١٨٧ ، واول من تكلم به سهل بن مالك الفزاري عند ما وقع في نفسه من اخت حارثة بن لام شيء ، وكان ضيفها فجلس بفناء الغباء يوماً و أنشد :

بالخت خير البدو و الحضارة	كيف ترين في فتي فزارة
أصبح يهوى حرة مطارة	اياك اعني و اسمي باجارة

فاجابتها بالنظم :

اني اقول يافتي فزارة	لا أبتي الزوج ولا الدعارة
ولا فراق اهل هنى الجارة	فارحل الى أهلك باستغارة

فالتحى الفتى و ارتحل .

(٣) الاعراف : ١٥٤ .

أن يسمع نفسه ، ولا يكفي تخيل الحروف عن السماع .

٢ - أطبق الجمهور على استحباب الجهر والإخفات في مواضعهما و به قال شاذ منّا و الحقّ الوجوب لما قلناه و مفضله أنه يجب على الرجل الجهر بالصبح وأوليي المغرب وأوليي العشاء و الإخفات في البواقي أما المرة ففرضها الإخفات في الكل ولو أمنت سماع الأجنبي صوتها هل يجوز لها الجهر في موضعه أم لا احتمالان أحوطهما عدم و أما الخنثى المشكل فالأولى مع أمن سماع الأجنبي أن يكون كالرجل و مع عدمه كالمرأة

٣ - أطبق أصحابنا على استحباب الجهر بالبسملة فيما فيه الإخفات وأكثر الجمهور على خلافه .

٤ - الأذكار غير القراءة لا جهر فيها موظف ولا إخفات لكن الأولى للامام الجهر و للمأموم الإخفات . وللمنفرد التخيير .

٥ - الصلوات غير اليومية إما واجبات أو مندوبات فالأولى المصلي فيها بالخيار لأصالة عدم وجوب شيء من الوصفين و الثانية نوافل النهار إخفات و الليل جهر .

التاسعة : إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا (١) .

فرى ، برفع « ملائكتك » فقال الكوفيون بعطفها على أصل إن و اسمها و قال البصريون مرفوعة بالابتداء و خبر إن محذوف أي إن الله يصلي و ملائكتك يصلون فحذف للقرينة و نظائره كثيرة كقول الشاعر (٢) :

(١) الأحزاب : ٥٦ .

(٢) هو قيس بن الغطيم بن عدى الاوسى شاعر الاوس و أحد صناديدها في الجاهلية وله في يوم بعث الذي كان بين الاوس و الخزرج قبل الهجرة أشعار كثيرة ، انظر أيام العرب في الجاهلية من س ٧٩ الى ٨٢ . أدرك الاسلام وترث في قبوله كما -

نحن بما عندنا وأنت بما عنــــــدك راضٍ والأمر مختلف (١)
أي نحن راضون .

و الصلاة وإن كانت من الله الرحمة فالمراد بها هنا هو الاعتناء (٢) بإظهار شرفه ورفع شأنه ومن هنا قال بعضهم تشریف الله تعالى ﷺ بقوله «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ» أبلغ من تشریف آدم بالسجود له .

و التسليم قيل المراد به التسليم بمعنى الانقياد له كما في قوله «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت

في الإصابة ج ٣ ص ٢٦٦ فمات قبل أن يدخل فيه ، شره جيد ولكي الإدياء من فضله على شمرحسان و الخطيب بالغاه المعجزة سى به لجراحة أصابته على أنه ذكره ابن شهاب الدين في شواهد المطول وكذا ضبطه في المشتبه للنهي ص ٢٦٢ والذؤلف والمختلف للامدى ص ١٥٩ ونسب البيت في الانصاف الى درهم بن زيد وفي جامع الشواهد احتمال نسبه الى عمرو بن امرئ القيس .

(١) استشهد بالبيت في تفسير الطبرى ج ١ ص ١٢٢ عند تفسير الآية ٣٤ من سورة التوبة و ج ٢٢ ص ١٠٠ عند تفسير الآية ٣٧ من سورة سبأ وفي مجمع البيان عند تفسير الآية ٣٧ من سورة البقرة ، وسيبويه في الكتاب ج ١ ص ٣٨ باب الفاعلين والمفعولين و ابن الانباري في الانصاف ص ٩٥ في المسئلة ١٣ من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين من أن أى العاملين في التنازع أولى بالعمل ، وابن هشام في الخنى فيما اذا دار الامر بين كون المحذوف أولاً او ثانياً من الباب الخامس وهكذا الخطيب القزويني في تلخيص الفتاح

(٢) قال الزمخشري والنيسابورى والبيضاوى والنفي عند تفسير « هو الذى يصلى عليكم » ان أصل الصلاة التططف وذلك أن المصلى يتعطف في ركوعه وسجوده كمائد المريض في انعطافه عليه والمرأة في حنوها على ولدها ، فاستمير لمن يتعطف على غيره حنواً وتروفاً ، و بينه قاضى زاده في شرحه على تفسير البيضاوى بأن أصله عطف ملو به : وهما عرقان في منتهى الفغد يتعطفان من النعنى ومنه المصلى في خيول العلبة لان رأسه يحاذى لصلاب ما يقدمه ثم تجوز بها عن الانعطاف الصورى الى الانعطاف المعنوى وهو الترحم والرأفة

وسلموا تسليماً»^(١) وقيل هو قولهم السلام عليك أيها النبي [ورحمة الله وبركاته] قاله الزمخشري والقاضي في تفسيريهما وذكره الشيخ في تبيانه وهو الحق لقضية العطف ولا أنه المتبادر إلى الذهن عرفاً ولرواية كعب الآتية وغيرها .

إذا تقرّر هذا فهذا فوائد :

١ - ذهب أصحابنا والشافعي وأحمد إلى وجوب الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة خلافاً لأبي حنيفة ومالك فانهما لم يوجباها ولم يجعلها شرطاً في الصلاة واستدل بعض الفقهاء بما تقريره : شي. من الصلاة على النبي ﷺ واجب ولا شيء. من ذلك في غير الصلاة بواجب ينتج أنها في الصلاة واجبة أما الصغرى فلقوله « صلوا » والأمر حقيقة في الوجوب وأما الكبرى فظاهرة وفيه نظر لمنع الكبرى كما يجي. وحيث أن الأولى الاستدلال على الوجوب بدليل خارج أما من طرقهم فما روه عن عائشة قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا تقبل صلاة إلا بظهور وبالصلاة علي »^(٢) وكذا عن أنس عن النبي ﷺ « قال إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله ثم ليصل علي »^(٣) ومن طرقنا ما رواه أبو بصير وغيره عن الصادق عليه السلام « قال من صلى ولم يصل على النبي ﷺ وتركه عمداً فلا صلاة له »^(٤) ، حتى أن الشيخ جعلها ركناً

(١) النساء : ٦٤ .

(٢) نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٦ نقلا عن البيهقي والدارقطني .

(٣) لم أر هذا الحديث من طريق أنس في كتاب الا في الاعتبار وإنما هو عن

فضالة بن عبيد كما في المتقى على مافي نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٩ نقلا عن الترمذي و

كذا في القدير ج ١ ص ٣٨٩ الرقم ٧١٧ نقلا عن الترمذي وإجمداود (أقول راجع ج ١

ص ٣٤١) وابن حبان والحاكم والبيهقي وجعل عليه رمز الصحة ، وفي المنتهى

أيضاً نقل الحديث عن فضالة وأظن ان لفظ انس في الكتاب وفي الاعتبار سهو من الناسخ .

قال ابن حجر كما في فيض القدير : وهذا أقوى شيء يحتاج به للشافعي على وجوب

الصلاة عليه في التشهد .

(٤) الوسائل ب ١٠ من أبواب التشهد ج ١ و ٢ .

في الصلاة فإن عني الوجوب و البطلان بتركها عمداً فهو صحيح و إن عني تفسير الركن بأنه ما يبطل الصلاة بتركه عمداً و سهواً فلا .

٢ - قال علماؤنا أجمع : إن الصلاة على النبي واجب في التشهدين معاً و به قال أحمد و قال الشافعي مستحب في الأول و واجب في الأخير و قال مالك وأبو حنيفة هي مستحبة فيها دليل أصحابنا روايات كثيرة عن أمتهم رضي الله عنهم .

٣ - هل يجب الصلاة على النبي في غير الصلاة أم لا؟ ذهب الكرخي إلى وجوبها في العمر مرة و قال الطحاوي كلماً ذكر واختاره الزعزعي و نقل عن ابن بابويه من أصحابنا و قال بعضهم في كل مجلس مرة و المختار الوجوب كلماً ذكر لدلالة ذلك على التنويه بذكر شأنه و الشكر لإحسانه المأمور بهما و لأنه لولا لكن كذكر بعضاً بعضاً و هو منهي عنه في آية النور [و هي قوله « ولا تجعلوا دماء الرسول » (١) الآية] و لما روي عنه عليه السلام « من ذكرت عنده فلم يصل علي فدخل النار فأبعده الله » (٢) ، و الوعيد إمارة الوجوب و روي أنه قيل له يا رسول الله أرايت قول الله « إن الله و ملائكته يصلون على النبي » فقال عليه الصلاة و السلام « هذا من العلم المكنون و لولا أنكم سألتوني عنه لما أخبرتكم به إن الله و كل بي ملكين فلا أذكر عند مسلم فيصل علي إلا قال له ذلك الملكن غفر الله لك و قال الله و ملائكته آمين و لا أذكر عند مسلم فلا يصل علي إلا قال له الملكن لا غفر الله لك و قال الله تعالى و ملائكته آمين » (٣) ، و أما عند عدم ذكره فيستحب استحباباً مؤكداً لتظافر الروايات على أن الصلاة عليه وعلى آله تهدم الذنوب و توجب إجابة الدعاء المقرون بها (٤) .

٤ - روى كعب بن عجرة قال لما نزلت الآية قلنا يا رسول الله هذا السلام

(١) النور : ٦٣ .

(٢) الوسائل ب ١٠ من ابواب التشهد ح ٣ ومثله في السراج الصغير ج ٣ ص ٣٥٧ .

(٣) الدر الثنور ج ٥ ص ٢١٨ . من حديث الحسن بن علي عليها السلام .

(٤) الوسائل ب ٣٦ من ابواب الدعاء و ب ٣٤ و ٤٢ من أبواب الذكر .

عليك قد عرفناه فكيف الصلاة عليك فقال : قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد،^(١) وعلى هذا الحديث سؤال مشهور بين

(١) الرواية كما في المتن رواها في الوسائل ب ٣٥ من ابواب الذكر ح ٢ و مجمع البيان ج ٨ ص ٣٦٩ . عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ، ومن طرق أهل السنة بهذه الكيفية من طريق ابن الهاد على ما في تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٧ أخرجه النسائي (انظر ج ٣ ص ٤٧) و ابن ماجة ، وأما عن كعب بن عجرة ففيه ما في المتن روى التتقي على ما في نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٨ عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا أو عرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم رواه الجماعة الا أن الترمذي قال فيه على إبراهيم في الموضعين (أقول و مثله ابو داود في سننه ج ١ ص ٢٢٤ في لفظ) و قال الشوكاني في رواية : وآل محمد بحذف على و نظير هذه الرواية في التيسير ج ٢ ص ٨٥ ، وللخسة عن كعب بن عجرة ، و نظير تلك الرواية أيضاً ما رواها في التتقي (نيل الاوطار ج ٢ ص ٢٩٤) عن ابي مسعود الانصاري قال : أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله و نحن في مجلس سعد بن عباد . فقال له بشير بن سعد أمرنا الله أن نصلّي عليك فكيف نصلّي عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم و بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم انك حميد مجيد . والسلام كما قد علمتم ، رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولاحد في لفظ آخر نحوه أيضاً و ابوداود (انظر ج ١ ص ٢٢٥) و ابن خزيمة و ابن حبان والدارقطني وحسنه و العاكم وصححه و البيهقي وصححه .

و قد استحسن كثير من أهل السنة الاستدلال بحديث ابي مسعود على وجوب الصلاة حيث يستظهر منه أن وجوب الصلوة كان مفروغاً عنه في الصلاة وسأل بشير بن سعد عن الكيفية على ما رواه ابن خزيمة و ابن حبان و الدارقطني و العاكم و ابوحاتم و احمد في رواية من زاد « اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا » (انظر سراج المعتبر ج ٣ ص ٦٨) و من أراد شرح الاستدلال فليراجع تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٥٠٨ .
و استدلل به في سبل السلام ج ١ ص ١٩٣ على وجوب ذكر الال أيضاً بأنه حيث —

العلماء ذكرناه في نضد القواعد و ذكرنا ما قيل في أجوبته من أراد وقف عليها هناك ففيه فوائد كثيرة (١).

أجاب عن السؤال عنها أنها الصلوة عليه و على آله ، فمن لم يأت بالال فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها ، فلا يكون مستثلاً للامر ، فلا يكون مصلياً عليه ، وفيه أيضاً : أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وهم رواها وكانهم حذفوها خطأ ثقة لما كان في الدولة الاموية من يكره ذكره ، ثم استمر عليه عمل الناس متابعة من الآخر للاول .

(١) قال قدس سره في ذاك الكتاب : قساعة لا يتعلق الامر و النهي و الدعاء و الاباحة و الشرط و الجزاء والوعد و الوعيد و الترجي و التنهي الا بمستقبل فتى وقع تشبيه بين لفظي دعاء أو أمر أو نهى أو واحد مع الآخر فانما يقع في مستقبل و على هذا خرج بعضهم الجواب عن السؤال المشهور في قوله صلى الله عليه وآله > اللهم صل على محمد و آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد و آل محمد كما باركت على ابراهيم و في رواية كما صليت على ابراهيم و آل ابراهيم .

بأن التشبيه يعتمد على كون التشبيه أقوى في وجه الشبه أو مساوياً و الصلوة هنا الثناء أو العطاء أو المنحة التي هي من آثار الرحمة و الرضوان فيستدعي أن يكون عطاء ابراهيم أو الثناء عليه فوق الثناء على محمد أو مساوياً له ، وليس كذلك ، و الا لكان أفضل منه ، و الواقع خلافه .

فان الدعاء انما يتعلق بالمستقبل و نبينا صلى الله عليه وآله كان الواقع قبل هذا الدعاء انه أفضل من ابراهيم و هذا الدعاء يطلب فيه زيادة على هذا الفضل مساوية لصلاته على ابراهيم فهما وان تساويا في الزيادة الا أن الاصل المحفوظ خال عن مساواة الزيادة . و هو جواب احمد بن ادريس المالكي و فيه نظر لان ذلك بناء على أن الزيادة امر يحصل بدعائنا و قد قال علماء الكلام في باب الدعاء حيث قسموه الى أقسامه أن هذا القسم من اقسام الدعاء تعبد ونفسه عائد الى الداعي لان الله تعالى قد أعطى نبيه من علو القدر و ارتفاع المنزلة مالا يؤثر فيه دعاء داع ، فحينئذ يصير هذا كالاخبار عما أعطى الله نبيه كما يشهد به القرآن العزيز القويم والاخبار لا توقع فيه و اجيب بوجود آخر :

١ - أن التشبيه به المجموع المركب من الصلوة على ابراهيم و آله ومعظم الانبياء هم -

.

آل ابراهيم والمشبه الصلوة على نبينا وآله ، وآل محمد ليسوا بانبيا فكانت الصلوة على آل ابراهيم ابلغ من الصلوة على آل محمد صلى الله عليه وآله فيكون الفاضل من الصلوة على آل ابراهيم لمحمد ويزيد على آل ابراهيم . وهو جواب عز الدين عبد السلام وفيه نظر أيضاً لانه يشكل بأن ظاهر اللفظ تشبيه الصلاة على محمد بالصلوة على ابراهيم والصلوة على آل بالصلوة على آل (حقيقة) لا يراد كل منهما وآله فلا يقع المقابلة بالمجموع بل انما هي مقابلة الافراد ، مع ان في هذا الجواب هضماً لآل محمد وقد قام الدليل على افضلية علي عليه السلام على خلق من الانبياء وهو واحد من آل محمد فيكون السؤال عند الامامية على حاله .

٢ - انه تشبيه اصل الصلوة بالصلوة لا كيتها بكيتها ولا صفة من صفاتها بصفتها كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أن المراد تشبيه اصل الصوم باصل الصوم لا الوقت والعدد ، وفيه نظر لان الكاف في كما للتشبيه فهو اسم بمعنى مثل منصوب صفة لمصدر محذوف اي صلوة ماثلة للصلوة على ابراهيم ، والمصدر اذا وقع موصوفاً استحال أن يشاربه الى الباهية من حيث هي لان الباهية من حيث هي لا يكون مقيدة بقيد والوصف قيد .

٣ - ان المساواة في التشبيه وان كانت حاصلة فهي في الافراد بالنسبة الى كل مصل وصلوة على حدة فاذا جمع جميع المصلين في جميع الصلوات زاد ذلك أضعافاً مضاعفة و هو جواب ابي الفتح القشيري ويشكل هذا بان التشبيه واقع في كل صلوة تذكر في حال كونها صلوة واحدة ، سلبنا لكن كان ينبغي مع توالي الصلوات في زمانه صلى الله عليه وآله أن يزيد المشبه على المشبه به كيف هو متوال في جميع الايام الى حين انقطاع التكليف .

٤ - ان قوله اللهم صل على محمد وآل محمد في قوة جملتين والتشبيه انما وقع في الثانية اعني الصلوة على الال وهذا فيه بحث نحوي وهو ان العامل في المصطوف هل هو العامل في المصطوف عليه ، وهو القول بالانسحاب ، اولاً ، ويدفعه سياق الكلام فان ذكر ابراهيم مقابل محمد صلى الله عليه وآله فالتشبيه واقع في الجملتين مع ان في هذا أيضاً هضماً لآل محمد وفيه ما فيه .

٥ - ان المطلوب كل مصل المساواة لابراهيم في الصلوة وكل منهم طالب صلوة مساوية للصلوة على ابراهيم واذا اجتمعت هذه الصلوات كانت زائدة على الصلوة على آل ابراهيم ، وهذا أيضاً بناء على ان صلواتنا عليه تفيد زيادة في رفع الدرجة ومزيد الثواب وقد أنكر هذا جماعة من المتكلمين خصوصاً الاصحاب ، وقد تقدم بياؤه ، بل فائدة هذا الامثال -

٥ - دلّ حديث كعب المذكور على مشروعية الصلاة على الآل تبعاً له عليه السلام

تمود الى المكلف نفسه فيستفيد به ثواباً كما جاء في الحديث « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشرة » .

فقد ظهر ضعف هذه الاجوبة لكن الاولى منها جواب تشبيه الاصل بالاصل ويلزم المساواة في الصلاتين و لكن تلك امور موهبة فجاز تساويهما فيها وان التفاوت في الامور الكسبية المقتضية للزيادة فان الجزاء على الاعمال هو الذي يتفاضل فيه العمال لا الواهب التي يجوز نسبتها الى كل واحد تفضلاً خصوصاً على قواعد المدلية وهب ان الجزاء كله تفضل كما يقوله الاشعرية الا أن هناموهبة محضة ليس باعتبار الجزاء ، والتي يسي جزاء عند العمل و ان لم يكن مسبباً عن العمل هو الذي يتفاضلان فيه وهذا واضح . انتهى كلامه قدس سره نقلناه من نسخة مخطوطة تفضل بارسالها الاستاذ مرتضى المدرسي الجاردهني دام ظله .

و في حاشية الكتاب في الطبع الحجري نقلا عن كتاب مشكلات العلوم أنه سؤال : ان قيل : قد وقع الاجماع على ان محمداً صلى الله عليه وآله أفضل من ابراهيم وآله وقد ورد في الادعية السؤال من الله سبحانه ان تصلي على محمد وآله ، محمد كما صليت على ابراهيم وآله فكانه سأل الحطيطة عن منزلتهم .

والجواب انه ليس المراد أن يكون صلوته على محمد وآله محمد كصلوته على ابراهيم وآله بل المراد السؤال عنه سبحانه أن يفعل بمحمد وآله المستحق لهم من التنظيم و الاجلال كما فعل بابراهيم وآله ما استحقوه من ذلك . فالسؤال يقتضي التمييز المستحق لهم منه تعالى وان كان أفضل مما استحقه ابراهيم وآله . ولهذا نظير من الكلام في التعارف وهو أن يقول القائل لمن كما عبده فيما مضى من الدهر و احسن اليه : « اكس ولدك الان كما كسوت عبداً واحسن اليه كما أحسنت الى عبداً من » قبل « فانه لا يبريد مسئلة العاق الولد برتبة العبد في الاكرام والتسوية بينهما فيما به الكسوة والاحسان ومماثلتهما في القدر بل يريد به الجمع بينهما في الفعلية والوجود .

ولو أن رجلاً استأجر انساناً ب درهم اعطاه اياه عند فراغه من عمله ثم عمل له اجير من بعد علا يساوى اجرته عشرة دراهم يصح ان يقال له عند فراغ الانسان من العمل : « اعط هذا الانسان أجره كما أعطيت فلانا أجره » ويقول الاجير نفسه : « أوف اجرتي كما أوفيت أجيرك بالامس أجره » ولا يقصد بذلك التمثيل بين الاجرتين في قدرهما ولا السؤال في العاق الثاني برتبة الاول على وجه الخط له عن منزله والنقص له من حقه . فهكذا القول في مسئلتنا الله سبحانه الصلاة على محمد وآله كما صلى على ابراهيم وآله . انتهى

و عليه إجماع المسلمين^(١) وهل يجوز الصلاة عليهم لا تبعاً له بل إفراداً كقولنا اللهم صل على آل محمد بل الواحد منهم لا غير أم لا؟ قال أصحابنا بجواز ذلك وقال الجمهور^(٢) بكرهه لأن الصلاة على النبي صارت شعاراً له فلا تطلق على غيره ولا يهاهه الرفض^(٣)

(١) و أوجه الشافعي في أحد قوله كما في الصواعق المعرقة ص ١٤٦ و ينسب

إليه :

يا اهل بيت رسول الله جبكم فرض من الله في القرآن أنزله

كفاكم من عظيم القدر انكم من لم يصل عليكم لاصلاة له

(٢) وليس بتتفق عليه عندهم ، و حيث ان الال يدخل فيه المضاف اليه كما سنبينه قال ابن القيم : يجوز الصلوة بلفظ آل منفرداً بالاتفاق بأن يقال : اللهم صل على آل محمد فان الافراد فيه في اللفظ لافى المعنى ، واختلافهم انما هو فيما أفرد أحد بالذكر .

وقد نقل الجواز ابن الفراء كما في جلاء الافهام ص ٣٢٢ عن الحسن البصري وخفيف ومجاهد ومقاتل بن سليمان ومقاتل بن حيان واحمد على رواية واسحق بن راهويه وابي نور ومحمد بن جرير الطبري .

ثم ان اهل السنة اختلفوا أيضاً في السلام ، هل هو في معنى الصلوة ؟ فكرهه طائفة منهم ابو محمد الجويني ومنع أن يقال : « على » و فرق آخرون بينه وبين الصلوة فقالوا السلام بشرى في حق كل مؤمن حي وميت حاضر وغائب فانك تقول بلغ فلانا السلام وهو تعية اهل الاسلام ولهذا يقول المصلي : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين .

(٣) ففي الكشف بعد ذكر أدلة جواز الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وآله ج ٢ ص ٥٤٩ في تفسير الآية قال : وأما اذا فرد أهل البيت بالصلوة كما يفرد هوفكروه لان ذلك صار شعاراً لذكر رسول الله و لانه يؤدي الى الاتهام بالرفض و قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يقفن مواقيف التهم .

قلت : ما أحوج المسلمين في هذا العصر الى توحيد الكلمة وتماسك جماعتهم و أن يقفوا صفا واحداً يصدون التهجمات عن انفسهم كي لا يجد عدو الدين منفذاً لاستغلالهم و السيطرة عليهم و ان يقفوا من كل مافيه شائبة الشتات و التفرقة موقف العذر القطن فعزى على اخواننا المسلمين أن يذكروا الال عند ذكر النبي صلى الله عليه وآله بالصلاة كيف و ليس ذكر الال مختلفاً فيه مع ذكر النبي صلى الله عليه وآله عند أحد من المسلمين كما قد عرفت بل أوجه الشافعي في التشهد على رواية عنه . ما لهم لا يصلون على محمد وآله معاً في كتبهم المطبوعة ؟ وانما يقولون صلى الله عليه وسلم .

و الحق ما قاله الأصحاب لوجوه (١) :

الأول قوله تعالى مخاطباً للمؤمنين كافة « هو الذي يصلي عليكم وملائكته (٢) »
وهو نص في الباب .

الثاني قوله « الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة (٣) » ولا ريب أن أهل البيت ﷺ أصيبوا بأعظم المصائب الذي من جعلها اغتصابهم مقام إمامتهم .

الثالث أنه لما أتى أبو أوفى بن كوته قال النبي ﷺ « اللهم صل على أبي أوفى و آل أبي أوفى (٤) » فيجوز على أهل البيت ﷺ بطريق أولى .

(١) و نزيدك عليها من الايات الاية ١٠٣ من سورة التوبة : « و صل عليهم ان صلاتك سكن لهم » . فكما أن أخذ الزكوة ليس مختصاً بالنبي صلى الله عليه وآله فكذلك الصلاة فلا يصح ما قيل انه من خصائص النبي و انه لا يجوز أوبكره الصلاة على غير النبي لغیر النبي صلى الله عليه وآله . ومن الاخبار ما في الجامع الصغير الرقم ١٨١٣ - ١٨١٧ و الرقم ٥٠٧٧ . مشتملة على ان الله وملائكته يصلون على أصناف من العباد كالمصلين . في الصف الاول أو ما من الصفوف وغيرهم وما في سنن ابن ماجه تحت الرقم ١٥٠٠ عن عوف بن مالك قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على رجل من الانصار سمعته يقول : اللهم صل عليه و اغفر له و ارحمه وما في كتاب جلاء الافهام لابن قيم الجوزية ص ٣٢٣ عن جابر بن عبدالله ان امرأة قالت يا رسول الله صل على و على زوجي صلى الله عليك وسلم فقال صلى الله عليك و على زوجك قال رواه احمد و ابو داود (انظر ج ١ ص ٣٥١) وفي تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٧ - ٥ مثل ذلك .

(٢) الاحزاب : ٤٣ .

(٣) البقرة : ١٥٧ .

(٤) ففي سنن ابي داود ج ١ ص ٣٦٨ والمنتقى على ما في نيل الاوطار ج ٣ ص ١٦٣ من عبدالله بن ابي أوفى قال كان رسول الله إذا أتاه قومه بصدقة قال اللهم صل عليهم فاتاه ابو أوفى بصدقته فقال اللهم صل على آل ابي أوفى . متفق عليه وأما بلغظ « اللهم صل على أبي أوفى و آل أبي أوفى » فلم أره في الكتب وقد نقله هكذا في كتاب الزكوة . وأظنه من سهو الناسخ كيف وقد استدلوا بهذا الحديث على شمول الال للشخص نفسه وجلسه من الفروع -

الرابع أن الصلاة من الله بمعنى الرحمة و يجوز الرحمة عليهم إجماعاً و يجوز مرادفها لما تقرّر في الأصول أنه يجوز إقامة أحد المترادفين مقام الآخر .
الخامس قولهم أنه صار شعاراً للرسول ﷺ قلنا مصادرة على المطلوب لأنّها كما دلّت على الاعتناء برفع شأنه كذلك تدلّ على الاعتناء برفع شأن أهله القائمين مقامه و يكون الفرق بينهم وبينه وجوبها في حقّه ﷺ كلّما ذكر كما اخترناه إن قلت عادة السلف قصره على الأنبياء قلت العادة لا تخصّص كما تقرّر في الأصول هذا مع أن من أعظم السلف الباقر و الصادق (عليه السلام) و لم يقولوا بذلك .

السادس أن قولهم : إن ذلك يومهم الرفض تعصّب محض و عناد ظاهر نظير قولهم من السنّة تسطيع القبور لكن لما اتّخذته الرافضة شعاراً لقبورهم عدلنا عنه إلى التسنيم فعلى هذا كان يجب عليهم أن كلّ مسألة قال بها الامامية أن يفتوا بخلافها وذلك هو محض التعصّب و العناد نعوذ بالله من الأهواء المضّة والآراء الفاسدة .

بين الاهل والال وقالوا : الال إذا افرد دخل فيه المضاف اليه بخلاف الاهل . وحيث انجز الكلام الى ذكر الال فلا بأس بصرف العنان الى اشتقاق الال فنقول :

اختلفوا في اشتقاق الال ف قيل من الاهل بدليل تصغيره على اهيل ولا يجنبى هذا القول كيف وفي اللسان عن الفراء عن الكسائي مجيء اويل تصغير آل وكذا في المطول فأهيل تصغير أهل ولو فرض عدم مجيء اويل أيضاً لم يلزم كون اهيل تصغير آل لجواز كون مصغر الال مرفوضاً .

فالحق أن أصل الال أول و ان المادة موضوعة لاصل الشيء و حقيقة و لذا سمي حقيقة الشيء تأويله لأنها حقيقة التي ترجع اليها كما قال تعالى : هل ينظرون الا تأويله يوم يأتي تأويله (الاعراف ٥٢) فتأويل ما أخبرته الرسل مجيء حقيقة و تأويل الرؤيا حقيقة و منه التأويل بمعنى العاقبة كما قال تعالى : ذلك خير واحسن تأويلا (النساء : ٦٩) فان هواقب الامور حقيقتها و منه التأويل بمعنى التفسير لان التفسير بيان حقيقة . و منه الاول لانه اصل العدد و منه الال بمعنى الشخص قال الرجل هم الذين يسوسهم و بوليهم فيكون اولهم اليه و نفسه أحق بذلك من غيره فهواقق بالدخول في الال فاذا افرد دخل هو فيه قال تعالى : ادخلوا آل فرعون أشد العذاب (الزمر : ٤٦) وعليه رواية اللهم صل على آل ابي اوفى .

٦ - مذهب علمائنا أجمع أنه يجب الصلاة على آل محمد في التشهدين وبه قال بعض الشافعية وفي إحدى الروايتين عن أحمد وقال الشافعي بالاستحباب لنا رواية كعب وقد تقدمت في كيفية الصلاة عليه عليه السلام وإذا كانت الصلاة عليه واجبة كانت كيفيةها واجبة أيضاً وروى كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك في صلوته ^(١) وقال صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ^(٢) وعن جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام عن أبي مسعود الأنصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى صلاة ولم يصل فيها علياً وعلی أهل بيته لم تقبل منه ^(٣).

٧ - الذين تجب الصلاة عليهم في الصلاة ويستحب في غير هاهم الأئمة المعصومون عليهم السلام لا يطابق الأصحاب على أنهم هم الآل ولأن الأمر بذلك مشعر بغاية التعظيم المطلق الذي لا يستوجبه إلا المعصومون وأما فاطمة عليها السلام فتدخل أيضاً لأنها بضعة منه صلى الله عليه وسلم.

٨ - استدل بعض شيوختنا على وجوب التسليم المخرج عن الصلاة بما تقريره: شي. من التسليم واجب + ولا شي. منه في غير الصلاة بواجب = فيكون وجوبه في الصلاة وهو المطلوب أما الصغرى فلقلوه «و سلموا» الدال على الوجوب وأما الكبرى فللإجماع وفيه نظر لجواز كونه بمعنى الانقياد كما تقدم ، سلمنا لكنه سلام على النبي صلى الله عليه وسلم لسياق الكلام وقضية العطف وأنتم لا تقولون أنه المخرج من الصلاة بل المخرج غيره .

٩ - استدل بعض شيوختنا المعاصرين على أنه يجب إضافة «السلام عليك أيها النبي» ورحمة الله وبركاته على التشهد الأخير بما تقريره : السلام على النبي صلى الله عليه وسلم واجب + ولا شي. منه في غير التشهد الأخير بواجب = ينتج أنه فيه واجب . وبيان المقدّمين قد تقدم .

(١) لم أعر في كتبهم على هذا الحديث إلا أن الشيخ نقله مرسل في الغلاف المسئلة ١٢٨ من كتاب الصلاة وكأنه ناظر الى حديثه بالتقدم المشهور .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ١١٧ (باب الاذان للمسافر ح ٣) وقد مر الحديث ص ١٢٤ فراجع .

(٣) أخرجه في المستدرك عن متشابه القرآن ج ١ ص ٣٣٤ . و الشيخ في الغلاف المسئلة ١٣٣ من كتاب الصلاة .

قيل عليه إنه خرق الإجماع لنقل العلامة الإجماع على استحبابه ولأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي في كيفية التشهد^(١) ولا هو في حديث حماد في صفة الصلاة عن الصادق عليه السلام^(٢) فلو وجب لتأخر البيان عن وقت الحاجة وهو باطل اتفاقاً ولضبط الأصحاب الواجبات في الصلاة ولم يعدوه فيها ولعدم دلالة الآية عليه صريحاً ولو دلت لم تدل على الفورية ولا على التكرار ولا على كونه في الصلاة ولا على كونه آخرها ولا كونه بصيغة مخصوصة .

ويمكن الجواب عن الأول بمنع الإجماع على عدم وجوبه والإجماع المنقول على مشروعيته وراجعيته وهو أعم من الوجوب والندب وعن الثاني والثالث بأن عدم النقل لا يدل على العدم مع أن حديث حماد ليس فيه إشعار بالعبارة المتنازع فيها بالوجوب وجوداً وعدمياً مع إمكان الدخول في التشهد لأنه قال فلماً فرغ من التشهد سلم، وعن الرابع بأنه معارض بوجوب التسليم المخرج من الصلاة فإن كثيراً من الأصحاب لم يعدوه في الواجبات مع الفتوى بوجوبه وعن الخامس قد بيننا فيما تقدم أن سياق الكلام وقضية العطف يدل على أن المراد السلام على النبي ﷺ وعن السادس بأن الفورية والتكرار استفيدان خارج الآية وهو أنه لما ثبت كونه جزءاً من الصلاة فكلمة دل على فوريتها وتكرارها دل على فوريتها وتكراره تضمناً وعن السابع والثامن والتاسع بما تقرر في بيان الكبرى إذ لا قائل بالوجوب في غير الصلاة ولا في غير التشهد الأخير ولا بغير الصيغة .

وبالجملة الذي يغلب على ظني الوجوب ويؤيده ما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال إذا كنت إماماً فأنما التسليم أن تسلم على النبي ﷺ وتقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين^(٣) وأيضاً رواية الشيخ في التهذيب عن أبي كهمس

(١) ولا الائمة عليهم السلام أصحابهم على ما في أحاديثنا نعم هو مذكور في أحاديثهم

المروية لبيان التشهد مع تقديم وتأخير راجع سنن أبي داود ج ١ ص ٢٢١ .

(٢) الوسائل ب ١ من أبواب افعال الصلاة ح ١ و ٢ أخرجه عن الكافي .

(٣) الوسائل ب ٢ من أبواب التسليم ح ٨ . أخرجه عن التهذيب .

عن الصادق عليه السلام «وقال سألته إذا جلست للتشهد فقلت وأنا جالس السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إنصرف هو قال عليه السلام لا ولكن إذا قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو إنصراف» ^(١) وهي ظاهرة في أنه من التشهد والاجماع حاصل منّا على وجوبه وعن الحلبي عن الصادق عليه السلام «وقال كلما ذكرت الله والنبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلاة فإن قلت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقد انصرفت» ^(٢) دلّ ظاهر هذه الروايات على كون التسليم على النبي صلى الله عليه وآله من الصلاة ودلت الآية على الوجوب فيكون واجباً فيها وهو المطلوب.

﴿النوع السادس﴾

﴿في المندوبات﴾

وفيه آيات :

الاولى : وَ قَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (٣) .

قال المعاصر ^(٤) ما هذا القنوت يمكن الاستدلال بهذه الآية على ندية القنوت في الصلاة إذ لا قائل بوجوبه والأصل براءة الذمة ولأن صيغة الأمر استعملت في الندب مثل قوله تعالى «وأشهدوا إذا تبايعتم» ^(٥) أقول في هذا الكلام غلط من وجوه الأول أن قوله لا قائل بوجوب القنوت يدل على عدم الإطلاع على النقل فإن ابن بابويه وابن أبي عمير قائلان بالوجوب وهما في الفقه بمكان عال الثاني أن أصالة البراءة إنما يكون حجة مع عدم الدليل لا مطلقاً الثالث أن قوله صيغة الأمر استعملت

(١) (٢) الوسائل ب ٤ من ابواب التسليم ح ٢ - ١ .

(٣) البقرة : ٢٣٨ .

(٤) هو احمد بن عبدالله بن المتوج البهراني كان معاصراً للشيخ القداد صاحب كنز

العرفان وهو المعنى بقوله قال المعاصر . لؤلؤة البحرين .

(٥) البقرة : ٢٨٢ .

في النذب إن عني بصيغة الأمر هنا لفظة « قوموا » فتلك للوجوب كما استدلّ هو وغيره بها على وجوب القيام في الصلاة وإذا كانت للوجوب لا تدلّ على النذب إذ لا يجوز استعمال المشترك في كلامه عليه كما تقرّر في الأصول وإن عني لفظ « قانتين » فليس بأمر وهو ظاهر الرابع أن تمثيله للنذب بقوله « وأشهدوا » سهو فإن الأمر فيها للإرشاد إلى مصلحة دنيوية لا أخروية بخلاف النذب فإنه إشارة إلى مصلحة راجحة أخروية هي نيل الثواب .

إذا تقرّر هذا فاعلم أنه قد تقدّم الكلام في هذه الآية بما فيه كفاية فلاوجه لأعاده لكن نقول أكثر أصحابنا قالوا باستحباب القنوت وقال بعضهم بوجوبه كما تقدّم وعمله في جميع الصلوات الواجبة والمندوبة بعد قراءة السورة في الثانية وقبل ركوعها وفي الجمعة قنوتان في الأولى قبل الركوع وفي الثانية بعده وقال الشافعي باستحبابه في الصبح خاصة بعد ركوع ثانيتهما وماعداها يستحب إن نزلت نازلة [من الخوف] وإلا فقولان وقال مالك باستحبابه في الوتر في النصف الأخير من رمضان لا غير وقال أبو حنيفة هو مكروه إلا في الوتر خاصة فإنه مسنون وقال أحمد إن قنت في الصبح فلا بأس وقال يقاتلهم الجيوش ويحتج على المانع بأنه دعا، فيكون مأموراً به لقوله تعالى « ادعوني أستجب لكم »^(١) وبما رواه براء بن عازب قال « كان رسول الله ﷺ لا يصلي صلاة مكتوبة إلا قنت فيها »^(٢) وروي أيضاً أن علياً عليه السلام قنت في المغرب ودعا على أناس وأشياهم^(٣) وقنت النبي ﷺ في الصبح ودعا على جماعة وسمّاهم^(٤) ومن طرق الأصحاب روايات كثيرة^(٥) .

(١) المؤمن : ٦٠ .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط ورجاله موثقون على ما في مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٣٨ وأخرجه السيوطي في الدر المنثور ج ١ ص ٣٠٧ .

(٣) راجع المستدرک ج ١ ص ٣٢٠ .

(٤) رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس ورجاله ثقات وروى أحمد و البزار نحوه ذلك ورجاله موثقون راجع مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٣٧ و ١٣٩ .

(٥) راجع الوسائل ابواب القنوت .

وهنا فروع :

١ - يجوز الدعاء فيه لأُمُور الدنيا إجماعاً مِنَّا و أنكره أبوحنيفة وأحمد لأنه يشبه كلام الآدميين و يحتج عليهم بما رَوَاهُ أن النبي ﷺ قال « إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصلي على نفسه ثم يدعو بعده بما شاء »^(١) قوله بما شاء يعم أُمُور الدين و الدنيا و من طرق الأصحاب عن عبد الرحمن بن سبابة « قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أدعوا الله و أنا ساجد قال نعم ادع للدنيا و الآخرة فإنه رب الدنيا و الآخرة »^(٢) وعن إسماعيل بن [أبي] الفضل عن الصادق عليه السلام أيضاً « قال سألت عن القنوت و ما يقال فيه فقال ما قضى الله على لسانك و لا أعلم فيه شيئاً موقناً »^(٣) .

٢ - يجوز القنوت بالفارسية لقول الصادق عليه السلام « كل شيء مطلق حتى يرد فيه نهي »^(٤) و لم يرد هنا نهي و لقول الباقر عليه السلام « لا بأس أن يتكلم الرجل في الصلاة بكل ما يناجي به ربه »^(٥) و عن الصادق عليه السلام « كلما ناجيت به ربك في الصلاة فليس بكلام »^(٦) يريد ليس بكلام مبطل .

٣ - قال الصدوق القنوت كله جهار و قال المرتضى و ابن إدريس و العلامة هو تابع للصلاة في الجهر و الإخفات و قال الشافعي كله يخافت به لأنه مسنون فأشبهه التمشيد الأول و قياسه ممنوع أصلاً و فرعاً و يحتج الصدوق بما رواه عن زرارة عن الباقر عليه السلام « قال إن القنوت كله جهار »^(٧) .

٤ - إذا نسي القنوت قضاء بعد الركوع لرواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام « لو ذكر بعد ركوع الثالثة قال الشيخان قضاء بعد فراغه من الصلاة »^(٨)

(١) السراج المنير ج ١ ص ١٥١ من حديث فضالة بن عبيد وهو حديث صحيح .

(٢) الوسائل ب ١٧ من أبواب السجود ح ٢ .

(٣) الوسائل ب ٩ من أبواب القنوت ح ١ . ونحوه ح ٢ و ٣ و ٥ .

(٤) الوسائل ب ١٩ من أبواب القنوت ح ١ و ٢ و ٣ .

(٥) الفقيه ص ٢٨ الرقم ٥٠ .

(٦) الوسائل ب ١٨ من أبواب القنوت ح ١ و ٢ عن التهذيب .

لرواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام ^(١) وفي الرواية الأولى «فإن لم يذكر حتى ينصرف فلاشي عليه» .

الثالثة : فَصَّلِ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (٢) .

أكثر المفسرين على أن المراد صلاة العيد . والنحر الهدى أو التضحية قال أنس «كان النبي صلى الله عليه وآله ينحر قبل أن يصلي الغداة فأمره الله أن يصلي ثم ينحر» ^(٣) وقيل معناه صلّ لربك الصلاة المكتوبة واستقبل القبلة بنحرك يقول العرب نمازلنا تتناحر أي هذا ينحر هذا أي يستقبله وأنشد :

أبا حكم ما أنت عمٌ مجالد * وسيد أهل الأبطح المتناحر ^(٤)

أي ينحر بعضه بعضاً قاله الفرّاء . وروى الجمهور «عن علي عليه السلام أن معناه ضع يدك اليمنى على اليسرى حذاء النحر في الصلاة» ^(٥) ، وهذا نقل باطل عنه بل كذب وزور عليه لأن عترته الطاهرة مجمعون على خلافه والذي ورد عنهم روايات ^(٦) الأولى روى محمد بن يزيد «قال سمعت الصادق عليه السلام يقول في قوله تعالى «فصل لربك وانحر» هو رفع يديك حذاء وجهك ، الثانية عبد الله بن سنان عنه مثلها الثالثة عن جميل بن درّاج «قال قلت للصادق عليه السلام ما معنى «فصل لربك وانحر» ؟ فقال بيده

(١) الوسائل ب ٦٦ من ابواب القنوت ح ٢ .

(٢) الكونر : ٦ .

(٣) مجمع البيان ج ١٠ ص ٥٥٠ . الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠٣ .

(٤) البيت لرجل من بني أسد أنشده الطبري والرازي والشوكاني عند تفسير

الاية والضبط في الرازي : «هل أنت» .

(٥) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠٣ نقل الطبرسي عن علي عليه السلام

نفسه أن معناه : ارفع يديك الى النحر في الصلاة .

(٦) والروايات الاية رواها الطبرسي في مجمع البيان ج ١٠ ص ٥٥٠ مرسلًا و

أخرج بعضها الحر العاملي في الوسائل ب ٩ من ابواب تكبير الاحرام . والسيوطي

في الدر المنثور ج ٦ ص ٤٠٣ .

هكذا يعني استقبال يديه حذوة وجهه في افتتاح الصلاة . الرابعة حماد بن عثمان قال وسألت الصادق عليه السلام ما النحر فرفع يديه إلى صدره فقال هكذا : ثم رفعهما فوق ذلك فقال هكذا يعني استقبال يديه القبلة في افتتاح الصلاة . الخامسة دوى مقاتل بن حبان عن الأصمغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال « لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله لجبرئيل عليه السلام ما هذه النخيرة التي أمرني بهاربي قال : ليست بنخيرة ولكنه بآمرك إذا تحرمت للصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع وإذا سجدت فإنه صلوتنا وصلاة الملائكة في السموات السبع وإن لكل شيء زينة وزينة الصلاة رفع الأيدي عند كل تكبيرة . وقال النبي صلى الله عليه وآله رفع الأيدي من الاستكانة قلت ما الاستكانة قال ألا تقر هذه الآية : « وما استكانوا لربهم وما يتضرعون »^(١) ، أوردته التعليق والواحدى في تفسيريهما .

إذا تقر رخصاً فنقول دلالت هذه الروايات على مندوبات الأول التكبير للركوع والسجود وضعاً ورفعاً الثاني استحباب رفع اليدين مع كل تكبيرة الثالث الاستقبال باليدين القبلة الرابع كون الرفع إلى هذا الوجه .

الثالثة : قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٤) .

تقدم الكلام في هذه الآية^(٢) قبل المراد بالخشوع غض الطرف والتذلل وخفض الجناح وقيل المراد صرف النظر في كل حال إلى موضع معين كصرف النظر حال القيام إلى موضع سجوده وحال الركوع إلى ما بين رجله وحال السجود إلى طرف أنفه وحال التشهد إلى حجره وحال القنوت إلى باطن كفيه وقيل في قوله تعالى : « وعنت الوجوه للحي القيوم »^(٣) ، هو وضع الجبهة والآنق على الأرض والظاهر أن المراد : ذلت وخضعت له خضوع العناء وهم الأتاري

(١) المؤمنون : ٧٧ .

(٢) المؤمنون : ١ و ٢ .

(٣) راجع ص ٦٥ .

(٤) طه : ١١١ .

في يد الملك القهار ولفظ الوجوه يعطي العموم ويحتمل إرادة الخصوص وهي وجوه
المجرمين لأن قبله « و نحشر المجرمين يومئذ ذرقات » يتخافتون بينهم إن لبثتم إلا
عشراً نحن أعلم بما يقولون إذ يقول أمثلهم طريقة إن لبثتم إلا يوماً وعنت الوجوه
للحي القيوم « فيكون اللأم بدل الاضافة كما في قوله تعالى « و أمّا من خاف مقام
ربه و نهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ^(١) » أي مأواه و يؤيد هذا
الاحتمال قوله تعالى بعد ذلك « و قد خاب من حمل ظلماً » .

الرابعة : فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (٣) .

أي إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله [من الشيطان الرجيم] أطلق الملزوم
على لازمه فإن كل فعل اختياري يلزمه الإرادة قال الزمخشري هي مثل قوله « إذا
قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ^(٢) » أي إذا أردتم القيام . وفيه نظر لأن بين ابتداء القيام
وبين ابتداء الصلاة زماناً هو زمان الظهارة المأمور بها مثل إذا قمت إلى الأمير فتجمل
في ثيابك فإن بين قيامك و لقاءه زماناً فيه لبس الثياب و ليس كذا هنا و إلا لقال
إذا قمت إلى القراءة لا إذا قرأت فإن بينهما فرقاً .

و الاستعاذة طلب العياذ و هو اللجاء و المراد الاستجارة أي أستجير بالله دون
غيره و الشيطان كل منتمرد عن الطاعة إنساناً كان أو جنّاً و وزنه فيعال من شطنت
الدار إذا بعدت و قيل فعالان من شاط يشيط إذا بطل فالتون على الأول أصلي و
على الثاني زائدة و الرجيم فعيل بمعنى مفعول أي مرجوم من الرجم بمعنى الرمي
فمعناه : البعيد من الخير المرمي باللئمة . إذا تقرّر هذا فهنا فوايد :

١ - أن الخطاب حقيقة للنبي ﷺ و دخل فيه غيره لدليل التأسي به .

٢ - روى عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ « قال قرأت على رسول الله ﷺ »

(١) النازعات : ٤٠ .

(٢) النحل : ٩٨ .

(٣) البائدة : ٦ .

فقلت أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي يا بن أم عبد قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا أقرأنيه جبرئيل عن القلم عن اللوح المحفوظ،^(١) وهذا موافق للفظ القرآن و بالأول قرأ بعض القراء وفيه ما فيه .

٣ - أكثر العلماء على أن الأمر هنا للاستحباب ونقل عن بعض علمائنا الوجوب والأول أقوى لأصالة البرائة ولأنه قول الأكثر .

٤ - أنه يستحب الإسرار به ولو في الجهرية إجماعاً قيل لأنه ذكر بين التكبير والقراءة فليس فيه إلا الأسرار كالاستفتاح وفيه ما فيه .

٥ - أنه عندنا في أول ركعة لا غير وقال غيرنا إنه في كل ركعة لأن الحكم المرتب على شرط يتكرر بتكرره قياساً ، قلنا لفظ القرآن للجنس فهو كالفعل الواحد فيكفي استعاذة واحدة ولأنه ~~يكرر~~ كذا فعل . هذا ولو تركه ممدداً أو سهواً لم يتداركه في الثانية لفوات محله .

٦ - قال بعض الحنفية إنها من سنن الصلاة لا القراءة فعنده يستحب للمأموم وإن لم يقرأ وكذا للمسبق وهو ممنوع لأن لفظ القرآن يدل على خلافه بل هي من سنن القراءة .

الخاتمة : آيات متعددة : يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً نِصْفَهُ أَوِ الْقُسْ مِنْهُ قَلِيلاً أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَيَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً إِنْ سَلَقِيَ عَلَيْكَ قَوْلًا فليقل أن نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلاً إِنْ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا وَادَّكَّرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَقَرَّلْ إِلَيْهِ تَتَقَرَّلُ (٢) .

أصل المزمّل مزمّل أذغم التاء في الزاي من تزمّل أي تلفف بهياه سمي به النبي ﷺ تهجيناً لما كان عليه لأنه كان نائماً أو مرتمداً لما دهمته الوحي فزَمَّلَ

(١) أخرجه في فلاح الدر ج ١ ص ١٨٤ (طبعة النجف) وفي المستدرک ج ١

ص ٢٩٤ من غوالي اللالي .

(٢) المزمّل : ١ - ٦ .

بقطيفة أو تحسیناً له إذ روي أنه كان يصلي متلفعاً بمرط مفروش بعضه على عائشة فنزلت أو تشبيهاً له في تناقله بالمتزمل لأنه لم يكن قد تمرن بعد في قيام الليل أو من تزمل الزمل إذا تحمّل الحمل أي الذي تحمّل أعباء النبوة أعني أثقالها .

« قم الليل » أي إلى الصلاة والاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلاً . أو بدل من الليل والاستثناء يكون من النصف والضمير في منه وعليه للأقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بينه وبين الأقل منه كالرابع والأكثر منه كالنصف أو يكون الضمير للنصف ويكون التخيير بين أن يقوم أقل منه على البتّ وأن يختار أحد الأمرين من الأقل والأكثر . وقيل الاستثناء من الليالي وهي ليالي العذر كالمرض ونحوه .

و الترتيل القراءة على تودة بحيث يتبين الحروف بعضها من بعض كقولهم ثمر رتل ورتل أي متلجج والقول الثقيل القرآن لما فيه من التكاليف الشاقة و« ناشئة الليل » قيل النفس الناهضة من مضجعها إلى العبادة من نشأ من مكانه إذا نهض وقيل قيام الليل وقيل المراد العبادة التي تنشأ بالليل أي تحدث وهو أقوى عندي إذ الإسناد إليها في قوله « أشد وطأ » حقيقة وقيل المراد ساعات الليل الحادثة واحدة بعد أخرى أو الساعات السابقة من نشأت إذا ابتدأت . وقره أبو عمرو وابن عامر « أشد وطأ » أي مواطاة وموافقة والباقون وطأ أي كلفه أو ثبات قدم فعلى الأول قيل المراد موافقة القلب اللسان أو موافقة القلب لما يراد من الخشوع والإخلاص بموافقة السر العلانية وهو أولى لما روي عن الصادق عليه السلام « هي قيام الرجل عن فراشه لا يريد به إلا الله »^(١) وهو يؤيد ما قلناه في الناشئة « وأقوم قبلاً » أي أسد مقللاً أو أثبت قراءة لحضور القلب وهدو الأصوات .

و « سبحاً طويلاً » أي تصرفاً في المعاش والمهام وحيث الحال كذلك فعليك بالتهجد ليلاً فإن مناجات الحق يستدعي فراغاً من الخلق والتبئيل الانقطاع أي انقطع إليه بالعبادة وجرد نفسك عما سواه وقال « تبئيلاً » والقياس تبئلاً لمراعات

(١) الوسائل ب ٣٩ من ابواب الصلوات السنوية ح ٤ .

الفواصل . إذا تقرر هذا فهنا فوائد :

١ - قيل كان قيام الليل واجباً على النبي ﷺ وأصحابه في مكة قبل فرض الصلوات الخمس ثم نسخ بالخمس عن ابن كيسان ومقاتل وعن عائشة أن الله تعالى فرض قيام الليل في أول هذه السورة فقام ﷺ وأصحابه حولاً وأمسك الله خاتمتها اثني عشر شهراً في السماء حتى أنزل [الله] في آخر السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعاً بعد أن كان فريضة وعن ابن عباس لما نزل أول المازم كانوا يقومون نحواً من قيلهم في شهر رمضان وكان بين أولها وآخرها سنة وعن سعيد بن جبير كان بين أولها وآخرها عشر سنين هذه أقوال المفسرين .

٢ - قيل في آخر السورة وهو قوله « إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدّر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقرؤا ما تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقرؤا ما تيسر منه ^(١) » أن معنى « فتاب عليكم » نسخ الحكم الأول بأن جعل قيام الليل تطوعاً بعد أن كان فرضاً وقيل معناه لم يلزمكم إثمًا ولا تبعة وقيل خفف عليكم ، لأنهم كانوا يقومون الليل كله حتى انتفخت أقدامهم فنسخ ذلك عنهم .

وعلى هذا الترخيص بأمر : الأول أنه يعسر عليكم ضبط أوقات الليل . وحصص ساعاته بل الله سبحانه هو المقدر لذلك أي العالم بمقداره الثاني أنه ربما يكون منكم من هو مريض فيشق عليه قيام الليل . الثالث أنكم قد تكونون في سفر تجارة أو غزو . قال المعاصر و ظاهر الآيات تدل على الندبية لأن أو معناها التخيير والواجب لا تخيير في مقداره قلت في كلامه نظر من وجوه : الأول أن الندبية إن استفيدت من دليل خارج فلا يكون ذلك من ظاهرها وإن استفيدت من لفظ « قم الليل » فالأمر حقيقة في الوجوب عند الأكثر أو قدر مشترك فكيف يكون ظاهره النذب وإن استفيدت من التخيير فباطل لما يجيء الثاني أن استدلاله على الندبية

بكون أو للتخير وأن الواجب لا تخيير في مقداره فيه غلط ظاهر أما أولاً فلأن انحصار معنى أو في التخير باطل باتفاق أهل العربية فأنهم مجمعون على أنها قد تكون للشك والابهام والتقسيم والتخير والاباحة فانهصار معناها في التخير باطل وأما ثانياً فلأن قوله الواجب لا تخيير فيه باطل أيضاً فإن التخير قد وقع في الواجب بين الكل والنحن، كتخير المصلي عندنا في الأما كن الأربعة بين ركعتين والأربع وكذا تخيير المصلي في الأخيرتين بين التسبيح ثلاثاً أو مرة والتخير بين الحمد والتسبيح مرة واحدة وهي تقصر عن الحمد مقداراً والتخير في الكسوف بين إتمام السورة بعد الحمد أو قراءة بعضها . الثالث أنه ذكر فيما بعد أن المختار من الأقوال أن صلاة الليل كانت فرضاً على النبي ﷺ و نافلة لأصحابه و حينئذ كيف يكون ظاهرها الندية مطلقاً .

٣ - الترتيل في القراءة سنة مؤكدة واختلف في تفسيره قبل هوتبيين الحروف وإخراجها من مخارجها وتوفية حقها من الحركات والإشباع وعن ابن عباس هو القراءة على هينئتك وعنه قال لأن أقر، البقرة وأرثلها أحب إلى من أن أقر، القرآن كله ليس كذلك وعن علي عليه السلام في معناه أنه وقال بيته بياناً ولا تهذه هذا الشعر ولا تنثره نشر الرمل ولكن أقرع به القلوب القاسية ولا يكونن هم أحدكم آخر السورة^(١) وعن الصادق عليه السلام قال إذا مررت بآية فيها ذكر الجنة فاسئل الله الجنة وإذا مررت بآية فيها ذكر النار فتعوذ بالله من النار^(٢) ، وقيل المراد التحزين به أي قراوت حزين ويؤيده رواية أبي بصير عن الصادق عليه السلام في هذا قال هو أن تتمكث فيه وتحسن به صوتك^(٣) ، والتحقيق أن الفرض من الترتيل تدبر القرآن والتفكر في معانيه والایتمار عند أدائه والانزجار عند زواجه

(١) اصول الكافي ج ٢ ص ٦١٤ . الدر المنثور ج ٦ ص ٢٧٧ .

(٢ و ٣) مجمع البيان ج ١٠ ص ٣٧٨ . راجع أيضاً الوسائل ب ١٨ من ابواب

القراءة في الصلاة و ب ٢١ من ابواب قراءة القرآن .

٤ - استدُلُّ بقوله « واذكر اسم ربك » على وجوب البسطة في أول الحمد و السورة و قيل المراد بها الدعاء بذكر أسماء الله الحسنى وصفاته العليا و منه قوله تعالى « والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ^(١) » و يستدلُّ بذلك على جواز الدعاء في جميع الحالات و في الصلاة للدين و الدنيا له و لإخوانه المؤمنين و لشخص بعينه و ليس ذلك بعيداً عن الصواب لعموم قوله تعالى « و قال ربكم ادعوني أستجب لكم إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ^(٢) » .

٥ - روى محمد بن مسلم و حران بن أعين عن الباقر الصادق عليه السلام أن التبجيل هنا رفع اليدين في الصلاة ^(٣) و في رواية أبي بصير « قال هو رفع يديك إلى الله و تضرعك إليه ^(٤) » و يمكن أن يكون ذلك علامة على الانقطاع إلى الله ، الذي هو معنى التبجيل .

٦ - قيل المراد بقوله تعالى « و بالأسماء يستغفرون ^(٥) » هو صلاة الليل و قيل الاستغفار آخر الوتر و في معنى ذلك ^(٦) قوله تعالى « كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون [و بالأسماء يستغفرون ^(٧)] »

و الأولى حمله على الحقيقة و هو طلب المغفرة و خص الاستغفار بالسحر الذي هو آخر الليل لأن العبادة فيه أشق و النفس أصفى لعدم إشتغالها بتدبير

(١) الامراف : ١٧٩

(٢) المؤمن : ٦٠ .

(٣ و ٤) مجسم البيان ج ١٠ ص ٣٧٩ . و روى غير ذلك راجع اصول الكافي

٢٣ ص ٤٧٩ .

(٥ و ٦) اللاربات : ١٧ و ١٨ .

(٦) يومهم كلامه ذلك أن الآية المذكورة « و بالأسماء يستغفرون » غير ما ذكر مع قوله « كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون » مع أنه آية واحدة في الطور فقط . فلما أن يكون قوله « و بالأسماء يستغفرون » الثاني زائداً كما جعلناه بين الحوذين و اما أن يكون مراده التطبيق بين قوله « المستغفرين بالأسماء » (آل عمران : ١٧) مع ما في الطور بقرينة هجة الليل فأثبت الآية سهواً .

المأكول ولخلو المعدة عنه فيتوجه النفس بكلبتها إلى حضرة الحق سبحانه و« ما » في قوله « ما يهجمون » قيل زائدة أي يهجمون في طائفة من الليل أو يهجمون مجوعاً قليلاً وقيل مصدرية أو موصولة أي في قليل من الليل مجوعهم أو ما يهجمون فيه ولا يجوز أن تكون نافية لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها . وفي الآية مبالغة في تقليل نومهم واستراحتهم في الليل الذي هو وقت السبات وذكر الهجوع الذي هو الفرار من النوم وفي الحديث عن النبي ﷺ « من ختم له بقيام الليل ثم مات فله الجنة ^(١) » وجاء رجل إلى علي عليه السلام فقال إنني قد حرمت صلاة الليل فقال له أنت رجل قد قيدت ذنوبك ^(٢)

﴿النوع السابع﴾

✽ (في أحكام متعددة تتعلق بالصلاة) ✽

و فيه آيات :

الاولى : وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيباً (٣) .

أصل تحية تحية نقلت كسرة الباء إلى ما قبلها وأدغم الباء في الباء وتعدّي بتضعيف العين وإنما قال بتحية بالباء لأنه لم يرد بها المصدر بل المراد نوع من التحايا والتنوين فيها للنوعية واشتقاقها من الحياة لأن المسلم إذا قال سلام عليكم فقد دعا للمخاطب بالسلامة من كل مكروه والموت من أشد المكروه فدخل تحت الدعاء .

(١) مشترك الوسائل ج ١ ص ٤٦٦ عن الجعفرات .

(٢) الوسائل ب ٤٠ من ابواب بقية الصلوات المنوبة ح • .

(٣) النساء : ٨٥ .

و اعلم أنه لم يرد بحييتكم سلام عليكم بل كل تحية و بر وإحسان ويؤيده ما ذكره علي بن إبراهيم في تفسيره عن الصادق عليه السلام «أن المراد بالتحية في الآية السلام وغيره من البر» ^(١) .

والحسب إنما بمعنى الحفيظ لكل شيء أو بمعنى المحاسب أي يحاسبكم على التحية وغيرها إذا تقرر هذا فهنا مسائل :

١ - السلام من السنن المؤكدة والرد فرض لصيغة الأمر الدالة على الوجوب لكن على الكفاية لأصالة البرائة ولأن المقصود حصول المكافات على التحية وقد حصل وللحديث ^(٢) هذا إذا كان السلام على جماعة أما إذا سلم على واحد فهو فرض عين عليه .

٢ - اتفق الجمهور ومن الفقهاء والمفسرين على أنه إذا قال المسلم سلام عليكم فأجيب بقوله سلام عليكم ورحمة الله فهو أحسن منها ولولم يقل ورحمة الله فهو رد لها بمثلها وإذا قال سلام عليكم ورحمة الله فأجيب بقوله سلام عليكم ورحمة الله فهو رد بالمثل ولو زيد وبركانه فهو أحسن وإذا قال سلام عليكم ورحمة الله وبركانه فليس فوقها ما يزيد عليها .

٣ - قال ابن عباس إن المراد بقوله « بأحسن منها » أي للمسلمين وبقوله « أوردوها » أي لأهل الكتاب لا يزداد على قوله و قال غيره « أوردوها » للمسلمين أيضاً وأما الكتابي فيقال عليكم أو وعليك لأنهم ربما قالوا السلام عليكم أي الموت .

٤ - إذا سلم أحد على المصلي وجب عليه الرد لإطلاق الأمر بالرد المتناول لحال الصلاة وغيرها وليس هو من كلام الأدميين فيدخل تحت النهي لأن هذه الصيغة وردت في القرآن إن قلت إذا قصد الرد خرج عن كونه قرآناً قلت ذلك ممنوع لأنه قرآن باعتبار لفظه ونظمه وقصد الرد لا يخرج كما لا يخرج بقصد

(١) مجمع البيان ج ١ ص ٨٥ .

(٢) اصول الكافي ج ٢ ص ٦٤٧ .

اللعاء لو قال « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان »^(١) وقال الشافعي لا يردُّ بلفظه بل بالإشارة برأسه أو يديه و به قال مالك وأحمد ومنع أبو حنيفة الردُّ مطلقاً لفظاً وإشارة [في الصلاة] دليلنا ما تقدم وروايات الأصحاب عن أمّتهم ~~وغيرهم~~^(٢) .

٥ - ذكر بعض الشافعية والحنفية أنه يسقط وجوب الردُّ إذا كان في حال الخطبة و قراءة القرآن و قضاء الحاجة و في الحمام و ذلك ممنوع لأنَّ الواجب لا يسقط الاشتغال بمندوب نعم الأقوى عندي كراهة السلام على المصلي لأنَّه ربّما شغله عن القيام بالواجب إذا ردُّ أو ترك الواجب إذا لم يردُّ .

٦ - لا يسلم على اللّاهب بالنرد و الشطرنج و المغنّي و مطير الحمام لهواً و كذا كلُّ مشتغل بمعصية و كذا لا يسلم على الأجنبية ولو سلم عليها وجب عليها الردُّ ولا يجب عليها قصد الانشاء .

٧ - ينبغي في مرتبة التسليم أن يسلم القائم على القاعد والماشي على الواقف و الراكب على الماشي و راكب الفرس على راكب الحمار و الصغير على الكبير^(٣) و يجوز العكس تأسيّاً به عليه الصلاة و السلام فإنّهُ كان يسلم على الصبيان^(٤) .

٨ - حيث قلنا يجب الردُّ من المصلي لو سلم عليه فلو أخلَّ هل تبطل صلواته ؟ قال بعض شيوخنا المعاصرين لا ، وقال غيره تبطل و هو قويٌّ عندي و ربّما فصل بعضهم بأنّهُ إن اشتغل لسانه بشي من القراءة أو الذكر زمان الردُّ بطلت وإلا فلا و ليس ذلك بعيداً عن الصواب هذا إن سكّت سكوتاً غير طويل أمّا إذا طال و خرج عن العادة بطلت قطعاً .

(١) العشر : ١٠ . (٢) راجع الوسائل ب ١٦ من ابواب قواطع الصلاة .

(٣) و ذلك لروايات عن النبي و ائمة أهل البيت عليهم السلام راجع اصول الكافي

ج ٢ ص ٦٤٦ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ٦٤١ .

(٤) و قد أدبه بذلك القرآن العزيز حيث يأمره بان « اذا جاءك الذين يؤمنون

بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة » (الانعام : ٥٤) و لذلك لم يسبقه أحد بالسلام .

٩ - هل يجوز الرد بغير سلام عليكم بل بقوله عليكم السلام أم لا قيل نعم لأنه دعاء و يجوز الدعاء بما شاء من الألفاظ و قيل لا لأنه ليس من لفظ القرآن فيكون من كلام الأدميين فلا يجوز في الصلاة و لمنع كونه دعاء بل ردًا للسلام و هذا أولى .

الثانية : قُلْ إِنْ صَلَوَتِي وَ نُسْكَى وَ مَحْيَاىَ وَ مَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَ بِذَلِكَ أُمِرْتُ وَ أَنَا أَوَّلُ الْمُصْلِحِينَ (١) .

« نسكي » أي عبادتي كلها و قيل أعمال الحجّ و محياي أي جميع ما أنا عليه في حال حياتي من الإيمان والطاعات كلها و قيل المراد بمحياي الخيرات التي يفعل في الحياة منجزة و الممات الأفعال التي تعلّق على الموت كالوصيّة و التدبير و قيل المراد الحياة و الممات أنفسهما « لله » أي مخرصة لله « و بذلك أمرت » أي بالاخلاص أو بالقول المذكور .

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّه يستدلّ بهذه الآية على أمور :

١ - وجوب الاخلاص بالعبادة لله تعالى و أنّه لا يجوز الاشرار معه فيها مطلقاً سواء كان شرّاً ظاهراً كالعبادة للأصنام أو الكواكب أو غيرها أو خفياً كالرياء بل أبلغ من ذلك و هو قصد الثواب بالعبادة لأنّ ذلك أيضاً مناف للخلاص كما تقدّم من كلام علي عليه السلام (٢) .

٢ - أنّ الاخلاص المذكور من أحكام الاسلام التي يلزم كل مسلم و أنّ كلّ مسلم مأمور بذلك لقوله تعالى « و أنا أوّل المسلمين » .

٣ - أنّ صحّة الصلاة بل و صحّة سائر العبادات متوقفة على معرفة الله تعالى و وحدانيّته و كونه ربّاً للعالمين أي مربّياً و منشئاً لهم فيستلزم ذلك وجوب العلم بكونه قادراً و عالماً و حكيماً إذ الاخلاص يستلزم ذلك و يتفرّع على ذلك عدم صحّة عبادة الكافر الجاحد لشيء من هذه الأصول بل وعدم صحّة عبادة من لم يكن

عادراً بالله تعالى هذه المعرفة بدليل وإن كان في الظاهر مسلماً .

٤ - أن في الآية إيماء إلى كون العبادة شكراً لنعمة التربة والايجاد لذكر هذه الصنفة عقيب ذكر العبادة إشعاراً بالعلية .

٥ - أنه لا يجوز أن ينسب شيئاً من هذه النعم إلى غيره مستقلاً أو مشاركاً له كالكواكب والأفلاك والعقول الفعالة وغيرها لقوله تعالى « لا شريك له » .

٦ - التنبيه على عظمة الله تعالى و كونه أهلاً للعبادة ومستحقاً لها .

الثالثة : اَلْمَا وَلَيْكُمُ اللّٰهُ وَ رَسُوْلُهُ وَ الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا الَّذِيْنَ يَفِيْمُوْنَ الصَّلَاةَ وَ يُوْتُوْنَ الزَّكٰوةَ وَ هُمْ رَاكِعُوْنَ (١) .

ذكر متكلمو الأصحاب في الكتب الكلامية في هذه الآية مباحث شريفة و أنها دالة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام من أرادها وقف عليها ^(٢) و ذكرنا في كتابنا المسمى باللوامع الإلهية في المباحث الكلامية في هذه الآية ما فيه كفاية للطالب و شفاء للعليل الراغب و أما هنا فنستدل بها على أمور :

١ - أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة لأن قوله « و يؤتون الزكاة و هم راكعون » إشارة إلى فعل علي عليه السلام لما تصدق على السائل بخاتمه في حال ركوعه و ذلك فعل قليل لا يؤثر في بطلان الصلاة .

٢ - أن النية فعل قلبي لالساني لأن فعله ذلك وهو في الصلاة يستلزم النية لأنه عمل و كل عمل لابد له من النية واللفظ في الصلاة بغير القرآن والدعاء مبطل فلم يقع منه حينئذ و إلا لبطلت صلواته و اللازم للزموم في البطلان و ينفرع على ذلك صحة نية الزكاة احتساباً على الفقير غير الحاضر و صحة نية الصوم

(١) المائدة : ٥٨ .

(٢) راجع بحار الانوار ج ٣٥ ص ١٨٣ - ٢٠٦ من طبعة دار الكتب و احقاق

الحق ج ٢ ص ٣٩٩ - ٤١٥ من طبعة المكتبة الاسلامية .

في الصلاة اللَّيْلِيَّة و نِيَّة الوقوف بعرفات في الظهر و نِيَّة الوقوف بالمشرع في الصباح إلى غير ذلك من النيات الممكنة حال الصلاة و أما نِيَّة الإحرام فيشترط اقترانها بالتلبية فهل يجوز التلبية في الصلاة يحتمل المنع إذ ليست من المعهود في الصلاة و الأولى الجواز لأنها ذكر و ثناء على الله تعالى فيجوز حينئذ نِيَّة الإحرام أما لو قارن بالنية التسليم فوقعت التلبية بعده جاز قطعاً :

- ٣ - أن استحضر النية فعلاً واستمرارها عيناً غير شرط في العبادة لأنه عَلَيْهِ السَّلَام حال نية الزكوة لم يكن مستحضر النية الصلاة فلو كان شرطاً لأن البطلان المستلزم للذم المنافي لهذا المدح العظيم ، ويتفرع على ذلك الاكتفاء باستمرار النية حكماً .
- ٤ - تسمية الصدقة المندوبة زكوة إذ لا يجوز كون ذلك الخاتم من الزكوة الواجبة لأن إخراجها واجب مضيق لا يجوز عليه الاشتغال عنه بواجب موسع أو مندوب و حينئذ يكون ذلك من الصدقات المندوبة و هو المطلوب .

الرابعة : إِنِّي آتَا إِلَهَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاَعْبُدْنِي وَ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا لِتَجْزِيَ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَعْمَلُ (١) .

ذكر الذات الشريفة ولفظ الوجدانية فيه إشعار بكونها سبباً للعبادة والصلاة فإن ترتب الحكم بالفاء، مشعر بالعلية كقولك فلان جواد فاسترفده قوله « أكاد أخفيها » قال الجوهري الهمة في أخفيها للإزالة نحو شكى زيد فأشكيت أي أزلت شكايته والمعنى أكاد أزيل خفائها أي أقارب إظهارها و ذلك أنه أخبر باتيانها جملة بالمقاربة من حيث إظهارها إجمالاً و عدم الوقوع المستفاد من أكاد من حيث التفصيل « لتجزي » اللام تتعلق بآتية أو أكاد على وجه التنازع أي إن الساعة آتية أو أكاد أخفيها لتجزي كل نفس علم سعيها إن خير أفخرو إن شر أفسر إذا تقرر هذا فهنا فوايد :

١- ذكر الزمخشري^(١) وبعض الفقهاء، واختاره المعاصر أن المراد بتوليه «لذكرى» أي لذكر الصلاة بعد نسيانها لقوله ﷺ «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(٢) ويكون ذلك دليلاً على وجوب قضاء الصلاة الفائتة وإن ساقط «لذكرى» ولم يقل لذكرها إتماً لأنه إذا ذكر الصلاة ذكر الله أو لحذف المضاف أي لذكر صلوتي أو لأن خلق الذكر والنسيان منه تعالى .

وفيه نظر إذ هو خلاف الظاهر والأصل عدم التقدير وكونه إذا ذكر الصلاة فقد ذكر الله مسلم لكن الكلام في العكس وهو أنه إذا ذكر الله ذكر الصلاة لم قلت إنه يذكر الصلاة والأولى أن اللام يتعلق بأحد الفعلين على طريق التنازع هنا «فاعبدني وأقم الصلاة» ويكون اللام للتعليل أي تجب العبادة والصلاة لوجوب ذكرى فأنهما تستلزمانه وقال مجاهد معنى لذكرى أي لذكرى بآهائي الكتب السالفة وليس بشيء، ويحتمل أيضاً وجوهاً أخرى : الأول لذكرى الصلاة على طريق التعظيم الثاني لذكرى خاصة لا تشوبه بذكر غيري أي لا لغيري لئلا يربط الثالث لتكون ذاكرة لي غير ناس الرابع لأوقات ذكرى وهي مواضع الصلاة ويكون اللام للتاريخ نحو جئتك لست ليال خلون .

٢- في قوله «إن الساعة آتية» إشارة إلى وجوب سرعة المبادرة إلى العبادة والصلاة لتكون الساعة متوقعة في كل آن .

٣- قوله «لتجزى كل نفس بما تسعى»^(٣) وقوله «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى»^(٤) يدلان على أنه لا يجوز للإنسان تولية غيره شيئاً من عباداته الواجبة البدنية حال حياته مما يتمكن من مباشرته من طهارة أو صلاة أو صوم أو غيرها لأن ما

(١) السراج النبوي ج ٣ ص ٢٩٢ من حديث انس . - ابن جرير ج ١ ص ١٠٣

من حديث أبي هريرة وله طرق كثيرة راجع مجمع الزوائد ج ١ ص ٣١٨ باب من نام عن صلاة أو نسيها .

(٢) طه : ١٥ .

(٣) النجم : ٣٩ .

باشره غيره ليس من سعيه فلا يستحق عليه جزاء ولا يكون له أيضاً أما حال المعجز فقد جاوز الفقهاء أن يتولّى طهارته غيره ويتولّى هو النيّة وأما الصلاة فيأتي بها على القدر الممكن قائماً مستنداً أو قاعداً أو مضطجماً أو مستلقياً ومما يشعر بجواز الصلاة حال المعجز كذلك قوله تعالى «والذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم»^(١) وأما الصوم فيسقط أداؤه حال المعجز عنه ويجب القضاء حال التمكن بنفسه ولا يجوز النيابة وأما الحج الواجب مع المعجز فيسقط حينئذ هل يجوز النيابة فيه خلاف والأصح جوازه مع سبق الوجوب على المعجز عنه وأما الجهاد فمع التعمين لا يجوز النيابة ومع عدمه يجوز النيابة وهل يجب ؟ فيه خلاف أظهره الوجوب مع القعدة والاستحباب مع المعجز واليسار وأما العبادات المالية فيجوز التوكيل في إخراجها حال الحياة كالزكوة والخمس والنفقات وشبهها وقضاء الديون والكفارات وغيرها وكذا يجوز في ذبح الهدي الواجب وأما المندوب من العبادات فالمالية يجوز التوكيل فيها قطعاً وأما البدنية فالحج يجوز النيابة فيه بلا خلاف فقد ورد أن علي بن يقطين رحمه الله صاحب الكاظم عليه السلام أحصى له خمسمائة وخمسون رجلاً يحجّون عنه بالنيابة أقلهم بسبعمائة دينار ، وأكثرهم بعشرة آلاف درهم^(٢) وكذا يجوز النيابة في زيارات الأئمة عليهم السلام.

وأما الصلوة والصيام فلم نظفر بدليل يدل على جواز النيابة فيهما فلا أولى المنع لعموم الآيتين وأما بعد الموت فيجوز النيابة في الحج الواجب بلا خلاف وكذا في الصدقة بأنواعها الواجبة والمندوبة وأما الصوم والصلوة الواجبان فجوزهما الأصحاب مجمعين على ذلك لنظائر رواياتهم عن أئمتهم بذلك حتى أنه لم يرد حديث واحد بمنع ذلك وهو أقوى حجة على الجواز إذ أكثر المسائل قد ورد فيها حديث يخالف مقتضاها إلا هذه المسئلة .

فمما ورد ما رواه ابن بابويه عن الصادق عليه السلام « من عمل من المؤمنين عن

(١) آل عمران : ١٦١ .

(٢) المستدرک ج ٢ ص ١٤ عن الكشي وفيه : « سبعمائة درهم » .

ميت عملاً صالحاً أضعف الله له أجره ونفع الله به الميت^(١)، و روى أيضاً عنه عليه السلام وقد سئل أياصلى عن الميت فقال نعم حتى أنه ليكون في ضيق فيوسع عليه ذلك الضيق ثم يؤتى به فيقال له خفف عنك هذا الضيق بصلوة فلان أخيك عنك^(٢)، إلى غير ذلك تمام أربعين حديثاً خالية عن معارض وأكثر الجمهور يمنعونهما محتجين بقوله تعالى «و أن ليس للانسان إلا ما سعى» و بقول النبي صلى الله عليه وسلم «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له^(٣)»، وعلى هذين اعتمد الثوري و الجواب عن الآية والحديث أنهما عامان مخصوصان بما اتفق على جوازه كالحج والصدقة فما أُجيب به فهو جوابنا على أننا نقول الأعمال الواقعة عنه بعد الموت نتيجة سعيه في تحصيل الإيمان المسوغ للنيابة عنه و أيضاً الخبر يدل على انقطاع عمله ومحل النزاع أنه يصل إليه من عمل غيره هذا مع أن صاحب النحاوي حكى عن عطاء ابن أبي رباح و اسحق بن راهويه أنهما قالاً: يجوز الصلوة عن الميت وابن أبي عصرون اختار ذلك في كتابه الانتصاف وفي صحيح البخاري في باب من مات وعليه نذر: أن ابن عمر أمر امرأه ماتت أمها وعليها صلوة أن تصلي عنها^(٤).

إذا عرفت هذا فاعلم أنه وقع الاتفاق على أنه يصل إلى الميت ثواب الصدقة و الحج والدعاء و الاستغفار و كذا غيرها عندنا لقول الصادق عليه السلام «تدخل على الميت في قبره الصلوة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء و يكتب أجره للذي فعله وللميت^(٥)» وعنه عليه السلام أيضاً «أن الميت ليفرح بالترحم عليه والاستغفار له كما يفرح الحي بالهدية التي تهدي إليه^(٦)»، وغير ذلك من الأحاديث وقد حكى شارح

(١ و ٢) الوسائل ب ٢٨ من أبواب الاحتضار ح ١ و ٤ .

(٣) السراج المنير ج ١ ص ١٧٩ من حديث أبي هريرة .

(٤) صحيح البخاري ج ٤ ص ١٥٩ .

(٥) الوسائل ب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات ح ١٠ .

(٦) الوسائل ب ٢٨ من أبواب الاحتضار ح ٢ و ٣ .

صحيح مسلم من الشافعية أنه يصل إلى الميت ثواب جميع العبادات .

الخامسة : وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذْكُرَ أَوْ

أَرَادَ شُكُورًا (١) .

« خلفة » أي يخلف كل واحد منهما الآخر إذ لو دام أحدهما لاختل نظام الوجود ولم يكونا رحمة « لمن أراد أن يذكّر » أي يتذكر بمقتضى العقل « أو أراد شكوراً » أي شكر من أنعم بهذه النعم وهو سبب غائي للجعل المذكور أي جعل ذلك ليتذكروا نعمتي ويشكروني عليها . وكلمة أو هنا ليست لمنع الجمع بل لمنع الخلط الذي سمّاه النحاة بالاباحة ومثله بقولهم جالس الحسن أو ابن سيرين أي لا تخل من مجالستهما ويجوز لك الجمع بينهما .

إذا عرفت هذا فنقول : استدل الفقهاء بهاعلى مشروعية قضاء فائنة الليل نهاراً وفائنة النهار ليلاً أي الليل خليفة النهار في وقوع ما فات فيه وبالعكس والقضاء هو الإتيان بمثل الفائت في غير وقته فيقضي الزمان تماماً والقصر قصراً والفائت أولاً يأتي به أولاً لقوله ﷺ « من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ^(٢) » ولا يحصل المماثلة إلا بجمع وجوهها من الكيفية والكمية والترتيب . مسئلتان :

(١) الفرقان : ٦٢ .

(٢) الرواية مشهورة مضبوطة في كتب الفقهاء بعنوان النبوة المشهورة وصرح المحقق السبزواري بعدم صحتها ولم أعثر عليها في كتب أهل السنة بل ليست فيها فأنهم استدلوا على وجوب قضاء العامد للترك بفحوى الخطاب مما يرد في قضاء الناس والنائم بانه من باب التنبيه بالادنى على الأعلى ولو كان عندهم رواية بعبارة « من فاتته » العام للناس والعامد لتسكوا به واستراحوا عما يرد على فحوى الخطاب بالفرق فان القضاء كفارة للناس والنائم على ما عليه النص والكفارة قد يكون للخطأ أيضاً وحيث لا نص على كونه كفارة للعامد فلا يسقط الائتم عنه فلا فائدة في القضاء إذا لم يكن عليه نص .

١ - لم يشترط الشافعي الترتيب في الفائت فيجوز عنده العصر قبل الظهر والعشاء قبل المغرب قياساً على قضاء صوم رمضان ولأن وجوب الترتيب على خلاف الأصل فيكون منقياً وقال أبو حنيفة يترتب ما لم يدخل في التكرار وقال أصحابنا يترتب وإن كثرت .

لنا ما تقدم من الحديث المذكور آنفاً^(١) وما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال : « إذا كان عليك قضاء صلوات فابده بأولاهن فأذن لها وأقم »^(٢) وقياس الشافعي باطل لما تقدم ولعدم الجامع ولوجود الفرق فإن ترتب الصلوات لمعنى فيها وترتب أيام رمضان لتحصيل أيام الشهر لا لمعنى يختص بترتيب الأيام و فرق أبي حنيفة تحكّم .

٢ - أجمع العلماء على قضاء صلوة الحضر تماماً حضراً وسفراً أمّا صلوة السفر فعندنا تقضى قصرأً حضراً وسفراً وبه قال أبو حنيفة ومالك وقال أحمد : تقضى أربعاً وهو أحد قولي الشافعي لأن القصر رخصة في السفر وقد زال محلها .
لنا أن القصر عزيمة كما يجي، فيقضي فائتته كذلك للحديث المتقدم ولرواية زرارة عن الصادق عليه السلام وقال يقضيها كما فاتته إن كانت صلوة سفر أداها في الحضر مثلها^(٣) .

السادسة : فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذُوهُمْ وَآخِصُّوهُمْ وَأَقْمِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ (٤) .

(١) قد عرفت حال النبوى مع أن التشبيه لا يقتضى الماتلة من جميع الجهات حتى ما لا يعتبر فى مهية الصلاة و ليس الترتيب معتبراً فى مهية الصلاة فانه لو صلى سهواً على غير الترتيب صحت الصلاة .

(٢) الوسائل ب ١ من ابواب قضاء الصلوات ح ٤ .

(٣) الوسائل ب ٦ من ابواب القضاء ح ١ .

(٤) النوبة : ٥ .

استدل بهذه الآية على أن تارك الصلوة مستحلاً مرتدٌ يجب قتله لأنه علق المنع من قتلهم على أمور هي التوبة وإقامة الصلوة وإيتاء الزكوة وأنهم إذا فعلوا ذلك يخلّو سبيلهم ولا شك أن تركهم للصلوة كان على وجه الاستحلال لعدم تحقق اعتقاد وجوبها من المشرِك والحكم المعلق على مجموع لا يتحقق إجماع تحقق المجموع ويكفي في حصول نقيضه فوات واحد من المجموع وذلك هو إباحة قتلهم .

السابعة : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١) .

هنا مسألتان :

١ - أن الكافر عندنا وعند الشافعية مكلف بفروع الإسلام لعموم الأدلة المتناولة للمسلم والكافر كهذه الآية وغيرها فإن لفظ الناس عامٌ ومنع أبو حنيفة من ذلك لأنه لو كلف بالفروع لكان فائدة التكليف الاتيان بها إما حال كفره وهو باطل إجماعاً أو بعد إسلامه على وجه القضاء وهو أيضاً باطل لقوله عليه الصلاة والسلام «الإسلام يجب ما قبله»^(٢) ، والجواب المنع من الحصر لجواز أن يكون الفائدة العقاب على تركها لو مات على كفره ويؤيده قوله تعالى «كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين في جنات يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيووم الدين حتى أتانا اليقين»^(٣) ، والكلام عن الكفار . ثم الذي يؤيد ما قلناه قوله تعالى «فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً»^(٤) ، والمراد الكفار لقوله بعدها بلا فصل «إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً» .

(١) البقرة : ٢١ .

(٢) السراج المنير : ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) الدثر : ٤٧ - ٣٨ .

(٤) مريم : ٥٩ .

٢ - يجب على المرتد قضاء ما فات زمان ردتّه مما كلف به وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك لا يجب و عن أحمد روايتان لنا عموم الأدلة على وجوب قضاء ما فات عن كل مكلف اجتمعت فيه شرائط الوجوب أدا، إذا لم يفعل ، خرج الكافر الأصلي بالإجماع وبقوله تعالى « قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قدسلف^(١) » ودعاء للعموم فيبقى الباقي على عمومه ولا نه وجب عليه أداؤها بعد اعتقاد وجوبها فيجب قضاؤها كغيره .

احتجوا بعموم « الإسلام يجب ما قبله^(٢) » قلنا مخصوص اتفاقاً لوجوب أدا، حقوق الناس كالديون والغرامات والقصاص فلا يكون حجة في الباب .

﴿ النوع الثامن ﴾

﴿ فيما عدا اليومية من الصلوات وأحكام تلحق اليومية أيضاً ﴾
وفيه آيات :

الاولى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٣) .

المراد بالنداء هنا الأذان « من يوم الجمعة » من هنا للتبيين و كان في اللمة القديمة يسمى ذلك اليوم عروبة وأول من سماها جمعة كعب بن لؤي لاجتماع الناس فيه إليه . وقال ابن سيرين إن أهل المدينة جمعوا قبل أن يقدم إليهم رسول الله ﷺ و قبل أن ينزل الجمعة وذلك أنهم قالوا : لليهود يوم يجتمعون فيه و كذلك للنصارى

(١) الاضال : ٣٩ .

(٢) السراج النير : ج ٢ ص ١٣١ ومثله في الدر المنثور ج ٣ ص ١٨٤ و لفظه

« ان الاسلام يهدم ما كان قبله » .

(٣) الجمعة : ٩ .

فلنجعل نحن [لنا] يوماً نجتمع فيه بذكر الله تعالى فقالوا : لليهود السبت وللنصارى الأحد فاجعلوه يوم العروبة فاجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فسلمى بهم فسموه يوم الجمعة حين اجتمعوا إليه فذبح لهم شاة فتغدوا وتعشوا من شاة واحدة لقلتهم فأنزل الله في ذلك « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة » الآية فهي أول جمعة جمعت في الإسلام دائماً أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ فهي أنه لما قدم مهاجراً حتى نزل قباء على بني عمرو بن عوف فأقام عندهم ثلاثاً ثم خرج من بين أظهرهم يوم الجمعة عامداً إلى المدينة فأدركته صلوة الجمعة في بني سالم بن عوف في بطن واد لهم فنزل وخطب وجمع بهم فهي أول جمعة جمعها رسول الله ﷺ في الإسلام وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال « قال اعلموا أن الله تعالى قد افترض عليكم الجمعة فمن تركها في حياتي أو بعد مماتي و لم يأتها إلا عادلاً استخفافاً بها أو جحوداً لها فلا يجمع الله شمله ولا يبارك له في أمره ألا ولا صلاة له ألا ولا زكوة له ألا ولا حج له ألا ولا صوم له ألا ولا بركة له حتى يتوب »^(١).

إذا تقرّر هذا فهنا مسائل :

١ - الجمعة واجبة لأجوباً مطلقاً بل وجوباً مشروطاً اتفاقاً من العلماء نعم اختلف في ذلك الشرط على أقوال مذكورة تفصيلاً في كتب الخلاف ونحن نذكر المهم من ذلك فاعلم أنه روى عن محمد بن مسلم وأبوبصير عن الصادق عليه السلام « أن الله فرض في كل أسبوع خمساً وثلاثين صلاة منها صلاة واحدة واجبة على كل مسلم أن يشهدها إلا خمسة : المريض والمملوك والمسافر والمرأة والصبي »^(٢) وروى زرارة عن الباقر عليه السلام قال « فرض الله على الناس من الجمعة إلى الجمعة خمساً وثلاثين صلاة منها صلاة واحدة فرضها الله في جماعة وهي الجمعة ووضعها عن تسعة : الصغير و

(١) رواه الشيخ في الوسائل ب ١ من ابواب صلاة الجمعة عن رسالة الشهيد في

صلاة الجمعة (ص ٦١) تحت رقم ٢٨ وأخرجه النوري في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٤٠٨ عن غوالي اللثالي و مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٧٠ عن الطبراني في الاوسط .

(٢) الوسائل ب ١ من ابواب صلاة الجمعة ح ١٤ .

الكبير والمجنون والمسافر والعبد والمرأة والمريض والأعمى ومن كان على رأس فرسخين^(١) وغير ذلك من الروايات .

٢ - السلطان العادل أو نائبه شرط في وجوبها وهو إجماع علمائنا^(٢) وقال أبو حنيفة يشترط وجود إمام وإن كان جائراً ولم يشترط الشافعي إماماً ومعتمد أصحابنا فعل النبي ﷺ فإنه كان يعين لإمامة الجمعة وكذا الخلفاء كما يعينون القضاة وروايات أهل البيت عليهم السلام متظافرة بذلك^(٣) وأما اشتراط عدل الامام فلا نـ الاجتماع مظنة النزاع ومثار الفتن فيجب أن يكون هناك حاكم عادل غير محتاج إلى مسدد ، يرتدع بوجوده غيره ويكون وجوده حاسماً لمادة النزاع و قاطعاً لمثار الفتن .

٣ - أجمع العلماء على اشتراط العدد في الجمعة فقال الشافعي وأحمد أقلهم أربعون وقال أبو حنيفة أربعة الإمام أحدهم ولم ينقل أصحاب مالك عنه تقديره وأما أصحابنا فلمهم قولان أحدهما سبعة والآخر خمسة وهو قول الأكثر وعليه أكثر الروايات ولأن الاجتماع معتبر فيعتبر جمع لواقع بين اثنين نزاع كان عندهما شاهدان فيكون أربعة والحاكم ، ويؤيد ذلك قوله تعالى «إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله» فإن الأمر بالسعي إلى الجمعة بصيغة الجمع الذي أقل مدلوله ثلاثة والإمام هو المسمي إليه لأنه الذاك لله حال خطبته فيكون خارجاً عن الجمع والمؤذن هو المنادي الذي السعي مشروط بنداؤه فيكون المجموع خمسة .

٤ - اختلف في تفسير السعي مع الاتفاق على كون الأمر به للوجوب فليل هو الاسراع والأولى حمله على مطلق الذهاب إذ المستحب المضي على سكينة في البدن وقار في النفس وقال الحسن : ليس السعي على الأقدام ولكن على النيات وقرأ

(١) الوسائل ب ١ من ابواب صلاة الجمعة ح ١ .

(٢) وللشاهد الثاني قدس سره رسالة مفردة في صلاة الجمعة طبع بالطبع العجري

في ١٣١٣ بتهران مع رسائل اخرى له وحرى بالمحققين المراجعة إليها .

(٣) راجع الوسائل ب ٢ من ابواب صلاة الجمعة و مستدرکه ج ١ ص ٤٠٨ .

ابن مسعود: «فامضوا إلى ذكر الله» وروي ذلك عن علي عليه السلام والباقر والصادق عليهما السلام قال ابن مسعود: لو علمت الإسراع لأسرت حتى يقع ردائي عن كتفي ونقل مثله عن عمر ^(١).

٥ - قيل ذكر الله هو الصلاة هنا وقيل الخطبة والأولى حمله عليهما معاً لاشتغالهما على ذكر الله فإن الخطبة يجب فيها حمد الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله والوعظ وقراءة سورة من القرآن.

٦ - لما أمروا بالسعي إلى ذكر الله استلزم ذلك وجوب ترك كل ما يشغل عنه ولما كان الأهم في عقل المعاش هو البيع خصه بالذكر وأوجب تركه ولا أنهم كانوا يتفوضون ^(٢) في ذلك اليوم من قراهم وبواديهم إلى البيع والشرى.

✽ (فرعان) ✽

الف - هل يجب ترك ما عدا من العقود كالإجارة والمزارعة وغيرهما من المعاملات أم لا أكثر أصحابنا بل لم ينقل خلاف بين المتقدمين منهم أن البيع هو المختص بالنهي وقال بعض المتأخرين بتعديته إلى كل معاملة وليس قياساً بل من باب اتحاد طريق المسئلتين وهو الشغل عن ذكر الله وبه قال جماعة من الجمهور وليس بعيداً من الصواب.

ب - هل يقتضي النهي عن البيع فساد أم لا؟ قال مالك وأحمد نعم وبه قال الشيخ في المبسوط لمكان النهي وقال أكثر الجمهور والشيخ في الخلاف بعدم فساد وهو الحق لما تقرر في الأصول أن النهي في المعاملات لا يدل على الفساد إذ لا مانع من أن يقول: حرمت عليك البيع ولو بيعت انعقد. ويكون المقصود بالنهي إيقاع الفعل لأذاته بخلاف النهي عن العبادة فإنه إذا تعلّق النهي بها أو بجزء منها أو بالأزمنة من لوازمها فإنها تفسد.

(١) الاقوال مبسطة في مجمع البيان ج ١٠ ص ٢٨٨ ومثلها في الدر المنثور

ج ٦ ص ٢١٩.

(٢) يفوضون خ ل نصبون خ ل.

٧ - في الآية إشارة إلى أن الله - تعالى - خص بالأحرار دون العبيد لأن العبد محجور عليه ممنوع من التصرف .

٨ - فيها أيضاً دلالة على اختصاص الجمعة بمكان خاص يجب السعي إليه و هو فولنا أنه لا يجمع جمعان في فرسخ .

٩ - « ذلكم ، أي السعي إلى ذكر الله و ترك البيع و خير لكم » فإن نفع الآخرة خير وأبقى « إن كنتم تعلمون » حقيقة الخير والشر أو تعلمون حقيقة السعي إلى ذكر الله .

الثانية : فَإِذَا قُضِيََتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (١) .

المراد هنا بقضاء الصلاة أدائها فإن القضاء يقال على معان ثلاثة الأول بمعنى الفعل والانيان بالشيء . وهو المراد هنا الثاني فعل العبادة ذات الوقت المحدود بالمعنيين بالشخص خارجاً عنه الثالث فعل العبادة استندراكاً لما وقع مخالفاً لبعض الأوضاع المعتبرة فيها وقد يسمى هذا إعادة و المراد بالانتشار في الأرض التفرق في جهاتها و الابتغاء الطلب و هنا فوائد :

١ - اللام في الصلاة للمعهد أي الصلاة التي تقدم ذكرها وهي التي وجب السعي إليها .

٢ - اختلف الأصوليون في الأمر الوارد عقيب النهي هل هو للوجوب أو للإباحة الرافعة للحظر؟ واحتج أصحاب القول الثاني بهذه الآية وهي « فانتشروا في الأرض » فإنه أطلق لهم ما حرّمه من المعاملة ، والانتشار ليس بواجب اتفاقاً و كذا قوله « فإذا تطهروا فأتوهن » من حيث أمركم الله (٢) .

٣ - في الأمر بالانتشار إشارة إلى كون الساعي الذي وجبت عليه الجمعة

تمن له القدرة على التصرف في المعاش والاضطراب في طلب الرزق وكذا إذا فسرنا السعي بالإسراع في المشى ولما لم يكن الهم أي الشيخ الكبير والأعرج والمريض والأعمى كذلك دل على عدم الوجوب عليهم وكونهم غير مخاطبين بها .

٤ - الابتغاء من فضل الله هو طلب الرزق وعن الصادق والباقر عليهما السلام « الصلاة يوم الجمعة والانتشار يوم السبت ^(١) » وقيل المراد طلب العلم عن سعيد بن جبير والحسن وروى أنس عن النبي صلى الله عليه وآله « ليس هو بطلب دنيا ولكن عبادة مريض و حضور جنازة و زيارة أخ في الله ^(٢) » .

٥ - « واذكروا الله كثيراً على إحسانه إليكم بالنوفيق وقيل المراد بالذكر الفكر كما قال النبي صلى الله عليه وآله « فكم ساعة خير من عبادة سنة ^(٣) » وقيل اذكروا الله في تجارتكم وليس بعيداً من الصواب أن يكون المراد : وابتغوا من فضل الله واذكروا أو امر الله ونواهي في طلب الرزق فلا تأخذوا إلا ما حل لكم أخذه لا ما حرم لكم [أو يكون المراد الذكر حال العقد فانه يستحب التكبير عنده والشهادتان والله أعلم .

الثالثة : وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَ تَرَكَوْكَ قُلُوبًا قَلْبًا

عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ (٤) .

قال المقاتلان : ابن سليمان وابن قتادة ^(٥) يينا رسول الله صلى الله عليه وآله يخطب يوم

(١) الوسائل ب ٥٢ من أبواب صلاة الجمعة ج ٢ .

(٢) أخرجه ابن جرير على ما في الدر المنثور ج ٦ ص ٢٢٠ .

(٣) الرراج المنير : ج ٣ ص ٢٦ .

(٤) الجمعة : ١١ .

(٥) كذا في النسخة المطبوعة وفي النسخ المخطوطة التي عندنا : « ابن سليمان

و ابن قيام » وفي تصحيف والظاهر : مقاتل ابن سليمان ومقاتل بن حيان ، والصنف

أما نقل القصة عن مجمع البيان (ج ١٠ ص ٢٨٧) وفيه « وقال المقاتلان يينا رسول

الله » من دون تفصيل ، نعم أخرج القصة في الدر المنثور (ج ٦ ص ٢٠١) عن مقاتل ابن

حيان مفصلاً وعن قتادة وغيره ملخصاً فراجع .

الجمعة إذ قدم دحية بن خليفة بن فروة الكلبي من الشام بتجارة وكان إذا قدم لم يبق في المدينة عاتق إلا أنته و كان يقدم إذا قدم بكل ما يحتاج إليه من دقيق أو بر أو غيرهما فينزل عند أحجار الزيت وهو مكان في سوق المدينة ثم يضرب بالطل ليؤذن الناس بقدمه فيخرج إليه الناس ليتبايعوا معه فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل أن يسلم رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب فخرج الناس فلم يبق في المسجد إلا اثني عشر رجلاً فقال رسول الله ﷺ «لولا هؤلاء لسوَّمت لهم الحجارة من السماء» وأنزل الله هذه الآية . وفي رواية أنه ﷺ «قال والذي نفسي بيده لو تنابعتم حتى لا يبقى أحد منكم لسال بكم الوادي نراه»^(١) وعن ابن عباس : لم يبق إلا ثمانية و عن ابن كيسان : أحد عشر .

فعلى هذا «اللهو» هو الطبل وفي الأصل اللهو كل ما ألهى عن ذكر الله و «انقضوا» أي تفرقوا و الضمير في «إليها» للتجارة وإنما عاد إليها لاغير لأنها هي المقصودة بالذات من الخروج و قيل التقدير إذا رأوا تجارة انقضوا إليها ولهم انقضوا إليه : واكتفى بخبر أحدهما و الترديد بأو للدلالة على أن منهم من خرج للتجارة ومنهم من خرج للهو وقدَّم التجارة أولاً للترقي إذ التقدير أنهم انقضوا إلى التجارة مع حاجتهم إليها و ذلك منموم بل أبلغ من ذلك أنهم انقضوا إلى هلا فائدة لهم فيه وأخرها ثانياً لأن تقديره أن ما عند الله خير من اللهو بل أبلغ من ذلك أنه خير من التجارة المنتفع بها .

إذا تقرر هذا فنقول : قيل المراد بقوله «وتركوك قائماً» أي تخطب وقيل قائماً في الصلاة ، فعلى الأول يكون فيه دلالة على اشتراط القيام في الخطبة وأنه لا يجوز فيها القعود اختياراً وبذلك قال الشافعي ولم يوجب أبو حنيفة والحق الأول للآية ولرواية جابر بن سمرة قال «ما رأيت رسول الله ﷺ يخطب إلا وهو قائم فمن

(١) أخرجه عبد بن حميد عن الحسن كما في الدر المنثور ج ٦ ص ٢٢١ .

حدثك أنه خطب وهو جالس فكذب به ^(١)، وسئل ابن مسعود «أكان النبي ﷺ يخطب قائماً قال أما تقرأ» و تركوك قائماً ^(٢)، و روى معوية بن وهب عن الصادق عليه السلام «أول من خطب وهو جالس معوية استأذن الناس في ذلك من وجع كان بر كبتيه ثم قال عليه السلام: الخطبة وهو قائم خطبتان يجلس بينهما جلسة ثم لا يتكلم فيها قدر ما يكون فصلاً بين الخطبتين ^(٣)».

وعلى الثاني يمكن أن يستدل به على أن الجماعة في الجمعة شرط في الابتداء لا الاستدامة بمعنى أنه لو انقضت الجماعة بعد عقد النية والتحرير لم تبطل صلاة الإمام وأتمها جمعة، وهو أحد قولي الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كان بعد أن صلى ركعة أتمها جمعة وإن كان قبل ذلك أتمها ظهراً والحق الأول لانقضاء الصلاة فوجب إتمامها لتحقيق شرط الوجوب واشتراط الاستدامة متني. هذا مع أن جعلها ظهراً إبطال لها وهو متني بقوله تعالى «ولا تبطلوا أعمالكم» ^(٤).

الرابعة: فَصَلَ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ (٥).

قد ذكرنا هذه الآية وذكرنا ما فيها من الأقوال وتركنا قولاً واحداً إلى هنا وهو أن المراد بالانحر نحر البدن للتضحية والمراد بالصلاة صلاة العيد، وأجمع

(١ و ٢) مجمع البيان ج ١٠ ص ٢٨٩، الدر المنثور ج ٦ ص ٢٢١ وفيه أخرج ابن أبي شيبة وأحمد ومسلم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أم الحكم يخطب قاعداً فقال: انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقد قال الله «و تركوك قائماً».

(٣) الوسائل ب ١٦ من أبواب صلاة الجمعة ح ١. و روى عن موسى بن طلحة قال شهدت عثمان يخطب على المنبر قائماً وشهدت معوية يخطب قاعداً فقال أما اني لم أجهل السنة ولكني كبرت سني وورق عظمي وكثرت حوائجكم فأردت أن أقضي بعض حوائجكم قاعداً ثم أقوم فأخذ نصيبي من السنة راجع مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٨٧.

(٤) القتال: ٣٣.

(٥) الكونر: ٢.

علمائنا على أنها فرض عين محتجّين بعد إجماعهم بالآية فإن الأمر للوجوب ولأن النبي ﷺ فعلها مواظباً عليها وقال « صلّوا كما رأيتموني أصلي »^(١)، ولتظافر روايات الأصحاب بوجوبها^(٢) وقال أحمد بوجوبها على الكفاية وقال الشافعي ومالك هي سنة وعن أبي حنيفة روايتان إحداهما أنها سنة والأخرى أنها واجبة ليست فرضاً.

واعلم أن شرائط وجوبها عندنا شرائط وجوب الجمعة ويقع الفرق بينهما بأمر: الأول أن هذه مع عدم الشرائط تكون مستحبة بخلاف الجمعة الثاني أن هذه يسقط وجوبها بالترك لها عمداً أو نسياناً حتى يخرج وقتها بخلاف الجمعة فأنها تقضي ظهراً الثالث أن الخطبتين فيها مستحبتان وفي الجمعة واجبتان ويجب استماعهما على خلاف. وأما هنا فيستحب استماعهما بلا خلاف الرابع أن الخطبتين هنا بعد الصلاة وتقديمهما بدعة وفي الجمعة قبلها الخامس أن صلاة العيد يجب فيها تكبيرات زائدة مع أدعية معها على أقوى القولين لنا وهي خمس في الأولى وأربع في الثانية غير تكبيرة الإحرام وتكبرتي الركوع وقال الشافعي سبع في الأولى وخمس في الثانية عداتكبيرة الافتتاح والركوعين وجعل أحمد تكبيرة الافتتاح من السبع وقال أبو حنيفة الزائد ثلاث في كل ركعة.

ومحل التكبير عندنا بعد القراءة وقبل الركوع في الموضعين وقال الشافعي وأحمد قبل القراءة فيهما وقال أبو حنيفة قبل القراءة في الأولى وبعدها في الثانية ومستند الكل روايات أوردها لا تقوم لها عندنا حجة^(٣) واستناد أصحابنا تظافر الروايات عن أئمتهم عليهم السلام^(٤).

(١) صحيح البخارى : باب الاذان للمسافر ج ١ ص ١١٧ ، وقد مر ص ١٢٤

بيان فيه فراجع .

(٢) الوسائل ب ١ من أبواب صلاة العيد .

(٣) راجع مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٤ ، سنن أبى داود ج ١ ص ٢٦٢ .

(٤) الوسائل ب ١٠ من أبواب صلاة العيد .

فرع

إذا نسي هذه التكبيرات أو بعضها حتى ركع مضى في صلوته ولا قضاء عليه و به قال الشافعي^١ وقال أبو حنيفة يأتي بها في الركوع .

فائدة : يستحب التكبير^(١) بعد صلاة ظهر الأضحي وما بعدها من الصلوات إلى تمام خمس عشرة صلاة لمن كان بمعنى وإلى تمام عشرة لمن كان بغيرها لقوله تعالى « واذكروا الله في أيام معدودات »^(٢) ، والمراد بها أيام التشريق وليس فيها ذكر مأموره سوى التكبير ، وعرفه ليس منها وبه قال مالك وهو المشهور عن الشافعي^٣ وقال أبو حنيفة يكبر يوم عرفة والنحر إلى بعد عصره لقوله تعالى « واذكروا اسم الله في أيام معلومات »^(٤) ، وهي عشر ذي الحجة ولا تكبير قبل عرفة بالاجماع فيكون في عرفة والنحر وفي قوله نظرا لاحتمال إرادة ذكر الله على الهدي والأضحية يوم النحر ويوم عرفة بالدعاء .

وفي عيد الفطر يستحب ليلة العيد عقيب المغرب والعشاء والفجر وصلاة العيد لقوله تعالى « ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم »^(٥) ، وهو مذهب أصحابنا ولم نسمع للعامة في ذلك قولاً .

الخامسة : وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ (٥) .

مات وقع صفة للنكرة وهو أحد وأتى بصيغة الماضي وإن كان متعلق النهي

(١) وصورته : « الله أكبر . الله أكبر . لا إله إلا الله . الله أكبر على ما هدانا » هذا في عيد الفطر ويزيد في الأضحي : « الله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام » و روى غير ذلك^٦

(٢) البقرة : ٢٠٣ .

(٣) الحج : ٢٨ .

(٤) البقرة : ١٨٥ .

(٥) التوبة : ٨٥ .

مستقبلاً نظراً إلى وقت إيقاع الصلاة فإنه بعد الموت فيكون الموت ماضياً بالنسبة إليه وإنما قال أبداً وإن كان رسول الله ﷺ ليس بأبدي لأن المراد لا تصل أنت ولا أمّتك أبداً أو يكون المراد أنهم لا يستحقّون الصلاة أبداً لكفرهم والأولى أنه قيّمه بالتأبيد قطعاً لأطماعهم في ذلك أو قطعاً لتجويز النسخ « ولا تقم على قبره » أي لأجل الدعاء وسؤال الرحمة لهم وقوله « إنهم كفروا بالله » تعليل من حيث المعنى للنهي عن الصلاة عليهم وفائدة قوله « وماتوا وهم فاسقون » أنهم ثبتوا على الكفر إلى الموت لأن « كفروا » يدل على الحدوث لا على الثبوت إلى الموت والواو في « وماتوا » للحال أي على حال فسقهم والفسق هنا الكفر لأنه أعم منه ويجوز إطلاق العام على الخاص .

إذا تقرّر هذا فهنا فوائد :

١ - نقل أن رسول الله ﷺ كان يصلي على المنافقين ويقوم على قبورهم ويدعو لهم تألفاً للأحياء منهم وترغيباً في تحقّق إسلامهم فلمّا مرض عبدالله بن أبيّ ابن سلول بعث إلى النبي ﷺ ليأتيه فلمّا دخل عليه قال له أهلكك حبّ اليهود فقال يا رسول الله بعثت إليك لتستغفر لي لا لتوبخني وسأله أن يكفّنه في ثوبه الذي لاقى جسده ويصلي عليه فلمّا مات دعاه ابنه حباب إلى الجنازة فسأله عن اسمه فقال حباب فقال ﷺ : حباب اسم شيطان وأنا سميتك عبدالله بن عبدالله فلمّا هم بالصلاة عليه نزلت الآية وجذبه جبرئيل عليه السلام عن الجنازة .

و روي أنّه كان قد أنفذ إليه قميصه فقيل له في ذلك فقال إن قميصي لا يغني عنه من الله شيئاً وإنّي أؤمّل من الله أن يدخل بهذا السبب في الاسلام خلق كثير فروي أنّه أسلم من الخزرج يومئذ ألف رجل .

وقيل إنّما فعل ﷺ بعبدالله ذلك مكافأة له على حسناء في الحديبية فأنّه لمّا قال المشركون لا نأذن لمحمّد ولكن نأذن لعبدالله فقال: لا، لي أسوة برسول الله وأيضاً لمّا أصر العباس يوم بدر ولم يجدوا له قميصاً على طوله و كان طويلاً كساء عبدالله هذا قميصاً .

وقيل : فعل ذلك إكراماً لولده فإنه قال أسألك أن تكفنه في بعض قمصانك وتنزل إلى قبره ولا تشمت بي الأعداء و في بعض الروايات أنه صلى عليه فقال له عمر : أتصلي على عدو الله ؟ فقال له و ما يدريك ما قلت فأنني قلت : اللهم احش قبره ناراً و سلط عليه الحيات والعقارب ^(١) .

(١) ترى الروايات في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٦٦ ، مجمع البيان ج ٥ ص ٥٧ وفي الاستيعاب و الاصابة ترجمة عبده ابنه ج ٢ ص ٣٢٧ . ومن ذلك ما في الدر المنثور قال : أخرج ابن أبي حاتم عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قال : لقد أحببت في الاسلام هفوة ما أصبت مثلها قط أراد رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصلي على عبده بن أبي فاختن بشو به فقلت : والله ما أمرك الله بهذا . لقد قال الله : « استغفر لهم أولاً تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فقال رسول الله صلى الله عليه وآله قد خيرني ربي فقال « استغفر لهم أولاً تستغفر لهم » . فقام رسول الله صلى الله عليه وآله على شفير القبر فجعل الناس يقولون لابنه : يا حباب افضل كذا يا حباب افضل كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله الحباب اسم شيطان أنت عبده .

و فيه أخرج الطبراني و ابن مردويه والبيهقي في الدلائل عن ابن عباس ان عبده ابن أبي قال له أبوه : اطلب لي ثوباً من ثياب النبي صلى الله عليه وآله فكفني فيه و مره أن يصلي على قال فأتاه فقال : يا رسول الله قد عرفت شرف عبده وهو يطلب اليك ثوباً من ثيابك نكفنه فيه و صلى عليه فقال عمر يا رسول الله قد عرفت عبده و نفاقه أنصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه ٢ . فقال واين ؟ قال : استغفر لهم أولاً تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم . قال فاني سأزيد على سبعين فأنزل الله : ولا تصل على احد منهم مات ابداً ولا تقم على قبره الآية قال فارسل الي عمر فخبيره بذلك و أنزل الله : سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم .

و هاهنا كلام للعلامة الطباطبائي في تفسيره الميزان ج ٩ ذيل الآية الشريفة تنقلها لمزيد الفائدة :

قال منخله بعد سرد الروايات في ذلك : و هذه الروايات على ما فيها من بعض التناقض و التداخيل و اشتغالها على التعارض فيما بينها ، يدفعها الايات الكريمة دفعا ينافي لامرية فيه : أما أولاً فلظهور قوله تعالى : استغفر لهم أولاً تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم . ظهوراً ينافي في ان المراد بالآية بيان لنوبة الاستغفار للمناقبين -

٢ - الصلاة على الميت خمس تكبيرات بعد الأولى والشهادتان و بعد الثانية

دون التغيير ، و أن العدد جيء به لبالغة الكثرة لا لخصوصية في السبعين بحيث ترجى المخفرة مع الزائد على السبعين . و النبي صلى الله عليه و آله أجل من أن يجهل هذه الدلالة فيجعل الآية على التغيير ثم يقول سأزيد على سبعين ثم يذكره غيره بمعنى الآية فيصر على جهله حتى ينهاء الله عن الصلاة و غيرها بآية أخرى ينزلها عليه .

على أن جميع هذه الآيات المتعرضة للاستفغار للمناققين والصلاة عليهم كقوله : استغفر لهم أولا تستغفر لهم و قوله : سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم وقوله : ولا تصل على أحد منهم مات أبدا . تملل النهي واللغوية بكفرهم و فسقهم حتى قوله تعالى في النهي عن الاستغفار للمشركين : ما كان للنبي و الذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم (الآية ١١٣ من السورة) ينهى عن الاستغفار معملا لذلك بالكفر و خلود النار و كيف يتصور مع ذلك جواز الاستغفار لهم و الصلاة عليهم ؟ .

و ثانياً أن سياق الآيات التي منها قوله « ولا تصل على أحد منهم مات أبدا » الآية صريح في أن هذه الآية إنما نزلت والنبي في سفره إلى تبوك ولما يرجع إلى المدينة و ذلك في سنة ثمان وقد وقع موت عبدالله بن أبي بالمدينة سنة تسع من الهجرة كل ذلك مسلم من طريق النقل . فثنا معنى قوله في هذه الروايات أن النبي صلى الله عليه و آله صلى على عبدالله و قام على قبره ثم أنزل الله عليه ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، الآية ؟ . و أصعب منه ما في الرواية الأخيرة من نزول قوله سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ؟ و الآية من سورة المنافقون و قد نزلت بعد غزاة بني المصطلق وكانت في سنة خمس و عبدالله بن أبي حي عندهم و قد حكى في السورة قوله : لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل .

و قد اشتتل بعض هذه الروايات و تعلق به بعض من انتصر لها على أن النبي صلى الله عليه و آله إنما استغفر و صلى على عبدالله ليستميل قلوب رجال منافقين من الخوارج إلى الإسلام و كيف يستقيم ذلك ؟ و كيف يصح أن يخالف النبي صلى الله عليه و آله الناس الصريح من الآيات استمالة لقلوب المنافقين ومداينة معهم ؟ و قد هدده الله على ذلك بأبلغ التهديد في مثل قوله « إذا لأذقنك ضعف الحياة و ضعف المآة » الآية . (أسرى -

٧٥) فالوجه أن هذه الروايات موضوعة يجب طرحها لمخالفة الكتاب .

الصلاة على النبي وآله وبعد الثالثة الدعاء للمؤمنين وبعد الرابعة الدعاء للميت إن كان مؤمناً والدعاء عليه إن كان منافقاً وبدعاء المستضعفين إن كان مستضعفاً . دل على ذلك روايات أهل البيت عليهم السلام وإجماعهم ولا يشترط عندنا فيها قراءة الفاتحة ولا التسليم ولا الطهارة لأنها صلاة بحسب المجاز فلا ينصب عليها دليل ولا صلاة إلا بطهور . ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ^(١) .

وأجمع الفقهاء الأربعة على عدم وجوب التكبيرة الخامسة ^(٢) ومن

(١) السراج النير ج ٣ ص ٤٧١ .

(٢) ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء في أوليات عمر قلا عن المسكري ص ١٣٧

ان عمر كان اول من جمع الناس في صلاة الجنائز ، و ذكر ابن الشعبة في حوادث سنة ٢٣ من تاريخه روضة المناظر المطبوع بهامش الكامل لابن الاثير ص ١٢٢ من ج ١١ و كذا ابو الفداء في حوادث سنة ٢٣ ص ١٤١ من ج ١ و الكامل في سيرة عمر ج ٣ ان عمر كان اول من جمع الناس على أربع تكبيرات بعد أن كانوا يكبرون اربعا وخمسا وستاً . و الاثار في كتب أهل السنة أيضاً تنبئ عن زيادة التكبير على الاربع .

ففي المنتقى كما في نيل الاوطار ج ٤ ص ٦٢ عن عبدالرحمن بن ابي ليلى قال كان زيد بن ارقم يكبر على جنازة أرباً و انه كبر خمساً على جنازة فسأله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبرها . رواه الجماعة الا البخاري . و (في ص ٦٤) عن حذيفة انه صلى على جنازة فكبر خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا همت ولكن كبرت كما كبر النبي صلى الله عليه وآله على جنازة فكبر خمساً رواه احمد . وعن علي عليه السلام انه كبر على سهل بن حنيف ستاً وقال انه شهد بديراً ، رواه البخاري . وعن الحكم بن حنيفة انه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وستاً وسبباً ، رواه سعيد في سننه . ولا بن قيم الجوزية في زاد الماد ج ١ ص ١٤١ بيان مبسوط يفيدك الرجعة اليه و فيه ذكر صفة الاثار بزيادة التكبير على أربع ثم قال ان الذي رووه (من حديث ابن عباس) ان آخر جنازة صلى عليه النبي صلى الله عليه وآله كبر ارباً . قال مثل الامام احمد عن حديث ابي المليح عن ميمون عن ابن عباس فقال احمد هذا كذب ليس له أصل انما رواه محمد بن زيادة الطحان و كان يضع الحديث .

و المروي عن الائمة من أهل البيت عليهم السلام : الصلاة بالاربع للتميم في دينه ←

الشافعية من جودها و قال لا تبطل بالخامسة ثم إنهم أجمعوا على التسليم فيها كتسليم الصلاة و على اشتراط الطهارة ثم إن الشافعي عين الفاتحة عقيب الأولى وجعل الشهادتين والصلاة على النبي ﷺ عقيب الثانية و أبو حنيفة قال يحمد الله في الأولى .

٣ - قد ظهر أن الصلاة على الميت مجموع مرتب من التكبير والأذكار المذكورة والنهي في الآية يتعلق بالمجموع من حيث هو مجموع لا بكل واحد من الأجزاء إلا الدعاء للميت الكافر فإن الكافر غير مغفور له فالدعاء له عبث وتسميتها صلاة تسمية الشيء باسم بعض أجزائه والفرق بين الأمر بالمجموع وبين النهي عنه أن الأمر بالمجموع يستلزم الأمر بكل واحد من أجزائه بخلاف النهي إن قلت: يجوز أن يكون المراد بـ « لا تصل » لا تدع على أصل اللغة كقوله « وصل عليهم إن صلوتك سكن لهم »^(١) قلت المتبادر إلى الفهم من الصلاة على الميت ما قلناه فيحمل عليه .

٤ - في تعليل النهي بالكفر إشارة إلى وجوب الصلاة على كل مسلم ولذلك نقل أنه لما مات النجاشي بالحبيشة صلى عليه رسول الله ﷺ لموضع إسلامه

لأنه لم يكن يدموه ففقطت التكبيرة التي تنقب الدعاء للميت . بين ذلك ما رواه هشام ابن سالم و حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله يكبر على قوم خساً و على آخرين أرباً فإذا كبر أرباً أتهم - بئى الميت - (انظر الوسائل ب ٥ من ابواب صلاة الجنائز ح ١) . وعن اسمعيل بن همام عن أبي الحسن عليه السلام قال قال أبو عبد الله عليه السلام صلى رسول الله على جنازة فكبر خساً و صلى على أخرى فكبر أرباً فأما الذي كبر عليه خساً فعنده ومجده في التكبيرة الأولى ودعاه في الثانية للنبي صلى الله عليه وآله و دعا في الثالثة للمؤمنين والمؤمنات و دعا في الرابعة للميت و انصرف في الخامسة و اما الذي كبر عليه أرباً فعنده ومجده في التكبيرة الأولى و دعا لنفسه واهل بيته في الثانية و دعا للمؤمنين والمؤمنات في الثالثة و انصرف في الرابعة و لم يدع له لأنه كان منافقاً . انظر الوسائل ب ٢ من ابواب صلاة الجنائز ح ٩ .

الحقيقي^(١) وهو الذي نزلت فيه وفي أصحابه الآيات في المائدة^(٢) وهي قوله «و لنجدن أقربهم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى» الآيات فقال المنافقون: أتصلي على علق نصراني؟ فنزلت «وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين لله^(٣)» الآية واستدل الشافعي بذلك على جواز الصلاة على الميت الغائب ومنعها أبو حنيفة وأصحابنا وحملوا ما ورد من الصلاة على الاستغفار على الميت والدعاء له وعلى تقدير تسليمه نقل إن جنازته رفضت للنبي ﷺ حتى شاهده على سريره .

هـ - دل قوله تعالى «ولا تقم على قبره» على مشروعية الوقوف على قبور الموتى من المؤمنين والترحم عليهم وزيارة قبورهم والتردد إليها وقد روي في ذلك أجر جزيل فما صح لنا روايته عن الرضا عليه السلام أنه قال «من أتى قبر أخيه المؤمن وقرء عنه إنا أنزلناه في ليلة القدر سبع مررات ودعا له أمن من الفزع الأكبر^(٤)» قيل : الآمن الميت وقيل القاري وقيل هما معاً قاله بعض شيوخنا هو الأصح وورد أيضاً غير ذلك من الروايات^(٥) وكانت زيارة القبور في أوّل الاسلام محرمة ثم نسخ ذلك^(٦).

السابعة : وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ

الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاؤُمْ مَهِينًا^(٧).

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ١٨٩ من حديث أبي هريرة .

(٢) راجع مجمع البيان ج ٢ ص ٥٦١ و الآية في السائدة : ٨٥ .

(٣) آل عمران : ١٩٩ .

(٤) الوسائل ب ٥٧ من ابواب الدفن ح ١ .

(٥) راجع الوسائل ب ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ من ابواب الدفن .

(٦) قال رسول الله صلى الله عليه وآله : نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فان في

زيارتها تذكرة . راجع سنن أبي داود ج ٢ ص ١٩٥ .

(٧) النساء : ١٠٠ .

الضرب في الأرض هو السير فيها و الجناح الإثم و نفهي الجناح يستعمل في الواجب و الندب و المباح و قصر الصلاة من القصور بمعنى النقص و هو قد يكون في كفيئتها وفي كمتبتها والفتنة قبل القتل و الأصح أنها التعرض للمكروه .
إذا تقرر هذا فهنا فوائده :

١ - قصر الصلاة جائز إجماعاً فقال الشافعي هو رخصة لقوله تعالى و فليس عليكم جناح ^(١) ، فهو من المخير عنده لكنه قال القصر أفضل و قال المزني من

(١) و ليس من المسلم ان الآية بصدق بيان التقصير في الركعات بل لعل المراد التقصير من حدود الصلاة . كما قلته في الجمع عن ابن عباس و طاوس ، قال و هو الذي روي أصحابنا في صلاة شدة الخوف و أنها تصلى إيماء و السجود أخفض من الركوع فان لم يقدر على ذلك فالتسبيح المخصوص كاف .

و لم يثبت حقيقة شرعية للفظ القصر في قصر العدد و انا و ان قوبنا نبوت الحقيقة الشرعية فيما اسلفناك من العواشي لكننا قلنا أنها ثابتة في بعض الالفاظ كالصلاة والصوم لا في كلها و لم يثبت في مثل كلبة القنوت والقصر ، ولذلك يمكننا ان نقول في المسئلة أن الآية اقتضت قصرًا يتناول قصر الاركان بالتخفيف و قصر العدد بنقصان ركعتين ، وقيد ذلك بامرئ الضرب في الارض و الخوف فاذا وجد الامر ان أبيع القصران فيصلون صلاة خوف مقصوداً عددها و أركانها و ان انتفى الامر ان كانوا آتين مقيمين انتفى القصران و ان وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده :

فان وجد الخوف والاقامة قصرت الاركان و استوفى العدد و ليس بشريب وقد نقل الشيخ في الخلاف ج ١ ص ٢٥٣ المسئلة الثانية من صلاة الخوف عن عدة من اصحابنا الامامية و جميع فقهاء اهل السنة عدم قصر المدد في صلاة الخوف في الحضر و نقل في ج ١ ص ٢٥٧ المسئلة التاسعة قصر اركان الصلاة في شدة الخوف عن الفقهاء و الامامية مستدلاً بالروايات ، فقصر الاركان واستيفاء المدد نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية .
وان وجد السفر والامن قصر المدد واستوفيت الاركان وهذا أيضاً نوع قصر وليس بالقصر المطلق .

أصحابه الإتمام أفضل وقال مالك وأبو حنيفة [وأحمد] وأصحابنا أنه عزيم^(١) و به قال علي بن أبي طالب وأهل بيته عليه السلام وابن عباس وجابر وابن عمر وغيرهم و نفي الجناح لا ينافي الوجوب فإنه قد استعمل في الوجوب كما في قوله تعالى وإن

(١) وما يدل على كونه عزيمه شدة نكير الصحابة على عثمان حين أتم بنى و برفة فانظر الكامل لابن الأثير ج ٣ حوادث سنة ٢٩ و غيره من كتب التاريخ والحدث و التفسير و تأولوا فعله بما تنقله من النووي في شرح صحيح مسلم ج ٥ ص ١٩٥ بين عبارته قال :

اختلف العلماء في تأويلهما (بنى عثمان وعائشة) فالصحيح اللحن طبع المحققون أنها رأيا القصر جائزاً والاتمام جائزاً فأخذوا بأحد الجائزين وهو الإتمام ، و قيل لأن عثمان إمام المؤمنين وعائشة أمهم فكانهما في منازلهما وأبطله المحققون بأن النهي كان أولى بذلك منهما وكذلك أبو بكر وعمر ، و قيل لأن عثمان تأهل بسكة وأبطلوه بأن النبي سافر بأزواجه وقصر ، و قيل فضل ذلك من أجل الأعراب الذين حضروا ثلاثاً بظنوا . ان فرض الصلاة ركعتان أبدا حضرا وسفراً وأبطلوه بأن هذا المعنى كان موجوداً في زمن النبي صلى الله عليه وآله بل اشتهر أمر الصلاة في زمن عثمان بأكثر مما كان ، و قيل لأن عثمان نوى الإقامة بسكة بعد الحج وأبطلوه بأن الإقامة بسكة حرام على المهاجرين فوق ثلاث و قيل كان لعثمان أرض بنى وأبطلوه بأن ذلك لا يقتضى الاتمام والإقامة انتهى .

أقول : و يبطل ما جعله الصحيح أولاً انه لم يعتد بذلك نفسه عند ما عاب عليه المسلمون مغالفته للسنة المعروفة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الشيخين و عنه نفسه في صدر خلافة و قد أقبل عبد الرحمن بن عوف (كما في الكامل والفتن الكبرى) و قال له : ألم تصل هنا مع النبي صلى الله عليه وآله ركعتين ؟ قال بلى قال ألم تصل مع أبي بكر وعمر ركعتين ؟ قال بلى قال ألم تصل أنت بالناس هنا ركعتين ؟ قال بلى قال فما هذا الحدث الذي أحدثته ؟ قال فاني بلغني أن الأعراب والجفاة من أهل اليمن يقولون ان صلاة القيم اثنتان فأجابه عبد الرحمن بأن خوفك على الأعراب والجفاة في غير محله اذ صلى النبي ركعتين و لم يكن الإسلام قد فشا ، و قد ضرب الإسلام الآن بجراحه فما ينبغي لك أن تغاف .

الصفا والمروة من شعائر الله ، إلى قوله « فلاجناح عليه أن يطوف بهما »^(١)، والطواف بهما واجب ، ولما روي عن يعلى بن أمية وقد سأل عمر ما بالنا تقصر وقد أمنا فقال عجبتم مما عجبتم منه فسألت رسول الله ﷺ فقال « تلك صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »^(٢) ، والأمر للوجوب وغير ذلك من الروايات عن أهل البيت عليهم السلام وغيرهم^(٣).

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) رواه في السنن على مافي نيل الاوطار ج ٣ ص ٢١٢ . قال : رواه الجماعة الا البخاري ونجده في سنن ابي داود ج ١ ص ٢٧٤ . والعجب استدلال من قال بالرخصة بترك الرواية مستظهما من قوله « صدقة » أن القصر رخصة قط والجواب أن الامر بقبولها يدل على أنه لا محيص عنها .

(٣) من الروايات من طرق أهل السنة :

١- رواية عائشة المتفق عليها بالفاظ منها : فرضت الصلاة ركعتين (ركعتين) فأقرت صلوة السفر وأتت صلوة الحضر وفي السنن كما في نيل الاوطار ج ١ ص ٣٠٩ عن عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر ففرضت أربعاً و تركت صلاة السفر على الاول ، رواه أحمد والبخاري وهي دليل ناهض على الوجوب فان صلاة السفر اذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما أنها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر وتأويل البغوي لها بان المراد فرضت لمن أراد الاقتصار عليها تأويل مستصف .

قالوا : انها معارضة بما روى من الاتمام ، قلت قد رد الروايتان ابن القيم للجوزية في زاد المحتاج ج ١ ص ١٢٨ ، قال فيه : روى فيما روى عنها ان النبي كان يقصرونهم و يخطرونهم ، سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول هو كتب على رسول الله صلى الله عليه وآله . قال وفيما روى أنه كان يقصر وتتم بالناء الشئ من فوق قال شيخنا ابن تيمية و هذا باطل ما كانت ام المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وآله وجيب أصحابه فتصلى خلاف صلاتهم . ثم بين رد التأولات فراجع .

٢- ما رواه السنن عن ابن عباس كما في نيل الاوطار ج ٣ ص ٣٤٢ : فرض الله الصلاة على نبيكم صلى الله عليه وآله في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، رواه احمد ومسلم وابو داود والنسائي . فهذا الصحابي الجليل حكى أن الله فرض صلاة السفر ركعتين وهو آتق الله وأخشى من أن يحكى ذلك بلا برهان .

٣- ما رواه السنن عن ابن عمر كما في نيل الاوطار ج ٣ ص ٢١٧ : انه قال لنـ

٢ - ظاهر الآية ^(١) تدل على أن القصر مشروط بالخوف وليس كذلك بل الخوف خرج مخرج الأغلب لما قلناه من حديث عمر وتحقيق الحال هنا أن نقول ليس السفر والخوف شرطين على الجمع للإجماع ولأن النبي ﷺ قصر سفر أرمع زوال الخوف ^(٢) وإذا لم يكونا شرطين على الجمع فإما أن يكون أحدهما شرطاً في الآخر دون العكس وهو باطل إما أولاً فلاستلزام الترجيح بلا مرجح ، وإثماً ثانياً فلأن اشتراط السفر بالخوف باطل للإجماع المذكور والنص وعكسه أعني اشتراط الخوف بالسفر باطل أيضاً لكونه ينفي سببية الخوف مطلقاً ولأن السبب التام يستحيل أن يكون شرطاً في سببية آخر وإذا بطل ذلك فلم يبق إلا أن يكون كل واحد منهما سبباً تاماً في وجوب القصر ولما صح عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن صلاة الخوف و صلاة السفر أنقصان جميعاً فقال نعم و صلاة الخوف أحق أن تقصر من

رسول الله أنا نحن خلال فقلنا فكان فيما علمنا أن الله عز وجل أمرنا أن نصلّي ركعتين في السفر ، رواه النسائي ، و غير ذلك من الروايات التي رووها في كتبهم .
وأما من طرقنا إلى أهل بيت الوحي النقل الثاني الذي أمرنا بالتسك به تجدها مبثوثة في الوسائل ابواب صلاة المسافر فراجع .

(١) قد عرفت امكان جعل القصر في الآية القصر المطلق المترتب على السفر و الخوف معاً و يمكن أن يكون الحكم في صلوة الخوف في السفر ركعة كما تضمنه خبر حريز و زرارة و ابراهيم بن عمر (الوسائل ب ١ من أبواب صلاة الخوف ج ٢ و ٤ و ٣) و قد قال به ابن الجنيد أيضاً و نقله في الجمع عن جابر و حذيفة و زيد بن ثابت و ابن عباس و ابي هريرة و كعب و ابن عمر و سعيد بن جبير ، الا أنه خلاف المشهور و تناولها في المدارك بأن كل طائفة انما تصلّي مع الامام ركعة فكان صلاتها ردت اليها .

(٢) وذلك لان رسول الله صلى الله عليه وآله سافر الى ذى خشب و هو مسيرة يوم من المدينة يكون اليها يريدان اربعة و عشرون ميلا تقصر و انطر فصار سنة . أخرجه الشيخ الحر العاملي عن القتيبي و التهذيب في الوسائل ب ١ من ابواب صلاة المسافر ح ٥ و ١٢ .

صلاة السفر الذي ليس فيه خوف باتقراده ، ^(١) جعل **لِلْفَرَقِ** الخوف سبباً أقوى من السفر الخالي عنه فيكون كل واحد منهما سبباً تاماً متفرداً وهذا تقرير لوجوب القصر فيهما معا .

٣ - لم نسمع خلافاً في أن القصر في السفر جعل بالمسافة إلا أن داود قال : أحكام السفر تتعلق بالطويل والقصر وأطلق ثم المتقدرون اختلفوا ^(٢) فقال الشافعي

(١) الوسائل ب ١ من أبواب صلاة الخوف ج ١

(٢) قال ابن رشد في البداية ص ١٦٢ ج ١ ما حاصله : السبب في اختلافهم معارضة

المعنى المقول من التقصير و الإفطار في السفر للفظ المنقول في هذا الباب و ذلك أن المقول من تأثير السفر في القصر و الإفطار أنه لكان المشقة فيه و اذا كان الامر على ذلك فانما يكونان حيث تكون المشقة ، و عند أبي حنيفة لا تكون المشقة الا بقطع ثلاث مراحل ، و عند الشافعي واحد و مالك تكون بقطع ستة عشر فرسخا . قال : و أمان لا يراعى في ذلك الا للفظ فقط قد قال : قال النبي صلى الله عليه و آله ان الله وضع عن المسافر الصوم و شطر الصلاة فكل من أطلق عليه اسم المسافر جاز له القصر و الإفطار ، و أبدوا ذلك بما رواه مسلم عن عشرين الخطاب أن النبي صلى الله عليه و آله كان يقصر في نحو السبعة عشر ميلا انتهى ما أردنا نقله .

و أنت خير بان أمة المذاهب الاربعة على هذا لم يستندوا فيما حددوه من المسافة الى دليل من أقوال النبي صلى الله عليه و آله و أقواله و انما استندوا الى فلسفة أطلقوا عليها المعنى المقول ، و ذلك مما لا يطمئن اليه الامامية في استنباط الاحكام الشرعية و كفاهم ماورد عن أمة أهل البيت عليهم السلام و قد ذكر المصنف منها رواية و تجد الباقي منها في الوسائل أبواب صلاة المسافر .

وليس عليه السلام في الاعلام بحر العلوم طاب ثراه في مسئلة صلو المسافر رسالة أدرجها في مفتاح الكرامة من ص ٥٠١ الى ص ٥٤٢ من المجلد الثاني من كتاب الصلاة يعق لاهل العلم المراجعة اليها و سرح الطرف في رياضها و ارواء القلب من حياضها قد نشر فيها من الفرائد ما يصرح به تيجان القواعد ، أنشأت من بحر موج تلات عليه :
إبراج الوهاج .

مرحلتان ستة عشر فرسخاً وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه ثلاث مراحل أربعة وعشرون فرسخاً وقال أصحابنا مرحلة ثمانية فراسخ أو مسير يوم متوسط السير وبه قال الأوزاعي دليلنا بعد الإجماع من إطلاق الآية خرج مادون الثمانية بالإجماع فيبقى ما عداه ولرواية عيسى بن القاسم عن الصادق عليه السلام قال التقصير حدٌّ أربعة و عشرون ميلاً يكون ثمانية فراسخ ^(١).

٤ - حيث بينّا أن التقصير نقص من الصلاة كماً أو كيفاً فالنقص في الركعة في الرباعيات بتدنيها وجعلها اثنتين وكذلك في حال الخوف غير الشديد وأما في حال الخوف المنتهي إلى الشدة فإن النقص هناك في الكم والكيف معاً أما الكم فكما قلنا وأما الكيف فبحسب الإمكان قائماً وقاعد أو مؤمياً بل ويقوم مقام الركعة تسبيحة واحدة وتفصيل ذلك في كتب الفقه .

٥ - القصر المشار إليه سفر أو خوفاً إنما يكون فيما ساغ من السفر والأحوال واجباً كان أو مندوباً أو مباحاً لافي غير السائغ وذلك لأنه تخفيف و ترفيه للمشقة التي مظنتها السفر فلا يحسن جعله للعاصي بسفره خصوصاً على قولنا بحكمة الشارع وامتناع القبيح عليه نعم لا يشترط انتفاء المعصية في السفر بل كون السفر نفسه غير معصية أو غايته غير المعصية .

٦ - وجوب القصر وإن كان عاماً لظاهر الآية لكنه عندنا مخصوص بما عدا المواضع الأربعة مسجد مكة والمدينة وجامع الكوفة والحائر الشريف على ساكنه الصلاة والسلام وعليه إجماع أكثر الأصحاب فإن الانمام فيها أفضل لكونها مواضع شريفة تناسب التكثير من العبادة فيها .

السابعة : وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَ لْيَأْخُذُوا بَأَمْلِحَتِهِمْ فَاذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وِرَاءِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ

يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَ لِيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَصْلَحَتَهُمْ وَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ
تَفَقَّلُونَ عَنْ أَصْلَحِكُمْ وَأَمَعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ
إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَصْلَحَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ
إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا (١).

الطائفة أقلها واحد والسلاح اسم لما يدفع به الانسان عن نفسه والجمع أسلحة
كخمار وأخمرة و أخذ الحذر كناية عن شدة الاحتراز عن العدو بالاستعداد له
واللام في « فلنقم » و « لياخذوا » للأمر وهي ساكنة باتفاق القرأءة و أصلها الكسر
فسكنت استنقلاً و « أن تضعوا » موضعه إما نصب بنزع الخافض إي لا إثم عليكم
في أن تضعوا فسقطت في بعمل ما قبلها ، أو جرر باضمار حرف الجر و قال « طائفة
أخرى » ولم يقل آخرون وقال « لم يصلوا فليصلوا » ولم يقل لم تصل فلنصل ، حملاً
للكلام تارة على اللفظ و أخرى على المعنى كقوله « و إن طائفتان من المؤمنين
اقتتلوا » (٢) ولم يقل اقتتلا .

إذا تقرر هذا فلنورد كيفية صلاة الخوف على ما قاله الفقهاء ثم نذكر ما في
الآية من الفوائد فنقول : الخوف إذا انتهى إلى حال لا يمكن معها الاستقرار وإيقاع
الآفعال بل إلى المسايغة والمعاينة صلى الناس فرادى بحسب إمكانهم كما تقدم وإذا
لم ينته إلى ذلك فقد ذكروا ثلاثة أنواع (٣) :

(١) النساء : ١٠١ .

(٢) الحجرات : ٩ .

(٣) وذكر في التذكرة صوراً أربع : هذه الثلاثة وأضاف إليها صلاة شدة
الخوف . وفي شرح النووي على صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٦ : و روى ابو داود وغيره
وجوهاً آخر في صلاة الخوف بحيث يبلغ مجموعها ستة عشر وجهاً (أقول تجدها في ج ١
من سنن أبي داود ص ٢٨١ إلى ص ٢٨٧ وذكر ابن العربي في أحكام القرآن ص ٤٩١
أنها تبلغ أربعاً وعشرين صفة ذكر نفسه ثمان صفات .

الأوّل صلاة بطن النخل^(١) وهي أن يكون العدو في جهة القبلة و يفرّق الامام أصحابه فرقتين فيصلي باحدهما ركعتين ويسلم بهم و الثانية تحرسهم ثم يصلي بالثانية ركعتين نافلة له وهي فريضة لهم وهذه تصح أيضاً مع الأمن .

الثاني صلاة عتقان^(٢) وهي أن يكون العدو في جهة القبلة أيضاً فيرتبهم صفين و يحرمّ بهما جميعاً و يركع بهم و يسجد بالأوّل خاصّة و يقوم الثاني للحراسة فإذا قام الإمام بالأوّل سجد الثاني ثم ينتقل كل من الصفين إلى مكان صاحبه فيركع الإمام بهما ثم يسجد بالذي يليه و يقوم الثاني الذي كان أولاً لحراستهم فإذا جلس بهم سجدوا و سلم بهم جميعاً .

الثالث صلاة ذات الرقاع^(٣) و شروطها كون العدو في خلاف جهة القبلة أو

(١) قال ياقوت : بطن نخل جمع نخلة قرية قريبة من المدينة على طريق البصرة بينهما الطرف على الطريق و هو بعد ابرق المزاف للقاصد الى مكة . قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات : ونخل بفتح النون واسكان الغاء المجبة وهو مكان من نجد من ارض عطفان .

(٢) قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات : عتقان بعين مضمومة ثم سين ساكنة مهملتين قرية جامعة بها بئر وهي بين مكة والمدينة على نحو مرحلتين من مكة قال وأما قول صاحب المطالع ان بينهما ست وثلاثون ميلا فليس بنقول .

(٣) بكسر الراء و آخره عين مهمله ، قيل هي اسم شجرة في موضع الفزوة سبت بها وقيل لان اعدامهم نعت من المشي فلفوا عليها العرق هكذا فسره مسلم بن الحجاج وقيل بل سبت برقاع كانت في ألويتهم قاله ابن اسحاق وقيل ذات الرقاع جبل فيه سواد و بياض و حمرة فكانها رقاع في الجبل قال ياقوت : الاصح انها موضع لقول دعثور السعادي « حتى اذا كنا بذات الرقاع » و كانت هذه الفزوة سنة أربع للهجرة . وقال الواقدي ذات الرقاع قرية من النخيل بين السد والشقرة و بئر أرما على ثلاثة أيام (أميال ظ) من المدينة و هي بئر جاهلية .

وانما سوا هذه الثلاث بهذه الاسامي لما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله بهم في هذه الامكنة كذلك .

كونه في جهتها لكن بينه وبين المسلمين حائل يمنع من رؤيتهم لو هجموا وقوة العدو بحيث يخاف هجومه وكثرة المسلمين بحيث يمكن افتراقهم فرقتين يقاوم كل فرقة العدو وعدم الاحتياج إلى زيادة التفريق : فينحاز الإمام بطائفة إلى حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلّي بهم ركعة فإذا قام إلى الثانية انفرادوا واحداً وأنموا والأخرى تحرسهم ثم تأخذ الأولى مكان الثانية وتنحاز الثانية إلى الإمام وهو ينتظرهم فيقتدون به في الركعة الثانية فإذا جلس في الثانية للتشهد قاموا وأنموا ولحقوا به و يسلم بهم و يطوّل الإمام القراءة في انتظار الثانية والتشهد في انتظار فراغها وفي المغرب يصلي بالأولى ركعتين وبالثانية ركعة أو بالعكس .

فالأية الكريمة ، لم يقل أحد بحملها على صلاة عُسفان بل إمّا على صلاة بطن النخل وهو قول الحسن البصري أو على صلاة ذات الرقاع وفيها قولان أحدهما قول أصحابنا والشافعية وهو أن الطائفة الأولى بعد فراغها من السجود تصلي ركعة أخرى كما حكيناها وثانيهما أن الطائفة الأولى إذا فرغوا من الركعة يمضون إلى وجه العدو وتأتي الطائفة الأخرى و يصلي بهم الركعة الثانية و يسلم الإمام خاصة ويعودون إلى وجه العدو ويأتي الأولى فيقضون ركعة بغير قراءة لأنهم لاحقون و يسلمون ويرجعون إلى وجه العدو وتأتي الطائفة الثانية ويقضون ركعة بقراءة لأنهم مسبوقون وهو مذهب أبي حنيفة ومنقول عن عبدالله بن مسعود وفي الفرق بين الطائفتين بترك القراءة نوع تحكّم لا يصلح ما ذكره لعلته .

وقيل إن الطائفة الأولى تصلي ركعة وتسلم وتنصرف وكذا الثانية وهو قول جابر ومجاهد فعلى هذا يكون صلاة الخوف ركعة واحدة ^(١) فالسجود في قوله « فإذا سجدوا » على ظاهره عند أبي حنيفة وعلى قول أصحابنا وقول الشافعي بمعنى الصلاة ويعضده قوله تعالى « ولنات طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك »

(١) قد مر ماورد فيه من طرق الامامية وطرق أهل السنة وما به يتأول الروايات

ولا خلاف في أن الطائفة التي تقابل العدو غير المصلية تأخذ السلاح و أما المصلية فقليل لا تأخذه و به قال ابن عباس و قيل تأخذه و هو الصحيح لعود الضمير إليهم ظاهرأ و هنا فوائد :

١ - قيل ^(١) إن الصلاة على هذا الوجه تجنص بحضورته عليه السلام لقوله تعالى « و إذا كنت فيهم فأقمته » و ليس بشي ^(٢) لأن سائر الشرعيات هو مقرر بها بقواله و أفعاله مع عموم التكليف بها لوجوب التأسّي به مع أن مفهوم المخالفة ليس بحجة عندنا .

٢ - أخذ السلاح واجب لصيغة الأمر و قد تقرر أنه للوجوب .

٣ - يجوز ترك أخذ السلاح مع المرض أو حصول الأذى به و كذا إذا منع أحد واجبات الصلاة لقوله « ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر » .

٤ - في الآية دلالة على أرجحية صلاة الجماعة للأمر حالة الخوف بالمحافظة عليها .

٥ - في قوله « و الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم و أمتعتكم » إشارة

(١) القائل على ما في شرح النووي على صحيح مسلم ج ٥ ص ١٢٦ أبو يوسف و المزني و نقل الشيخ في الخلاف المسألة ١ من كتاب صلوة الخوف ج ١ ص ٢٥٣ رجوع أبي يوسف فالمزني منفرد في هذا القول .

(٢) واستدل الشيخ في الخلاف المسئلة الاولى من كتاب صلاة الخوف ج ١ ص ٢٥٣ بما روى من صلاة النبي صلى الله عليه وآله بذات الرقاع و بطن نخل و عسفان ، و بما روى من صلاة أمير المؤمنين عليه السلام على صلاة الخوف ليلة الهرب ، و ما روى من صلاة أبي موسى و صلاة أبي هريرة و كذا ما روى من أن الحسين بن علي عليهما السلام صلى عند مصابه صلاة الخوف بأصحابه ثم قال و كان سميد بن العاص و البيا على الجيش بطبرستان فأمر حذيفة فضلى بالناس صلاة الخوف فمن ادعى نسخ القرآن و الإجماع و السنة فعليه الدلالة . و لقد أجاد فيما أفاد قدس الله سره .

إلى علة وجوب أخذ السلاح و الحذر و هو أنه إذا لم تفعلوا يميلون عليكم ميلاً واحدة أي يشدون عليكم شدة واحدة .

٦ - في الآية ونزولها معجزة له ﷺ وذلك أنها نزلت والنبي ﷺ بعصفان والمشركون بضجنان فتواقفوا فصلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الظهر بتمام الركوع والسجود فهم المشركون أن يغيروا عليهم فقال بعضهم إن لهم صلاة أخرى أحب إليهم من هذه يعنون [بها] صلاة العصر فأنزل الله الآية المذكورة فصلى بهم صلاة العصر صلاة الخوف ^(١) .

٧ - لما أمرهم بأخذ الحذر أوهمهم أن العدو يوقع بهم ضرراً لقوة العدو [أ] وخداعه فأزال هذا الوهم بأن الله يهيمهم بسيف الاسلام فأنه تعالى كثيراً ما يفعل الأشياء بأسبابها فقال « إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيناً » .

✽ (نكتة) ✽

إن قلت : تعليق الأخذ بالحذر مجاز وبالأسلحة حقيقة فإن أراد أحدهما لم يجز الآخر وإن أرادهما فباطل لأنهم طعنوا في استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز معاً قلت إنما منعه على وجه الحقيقة لا مطلقاً فجاز إرادتهما معاً مجازاً أو يكون أحدهما منصوباً بالملفوظ والآخر بمقدر على طريقة « علفتها تبناً وماً بارداً » ^(٢) أراد وسقيتها .

(١) راجع مجمع البيان ج ٣ ص ١٠٣ ، سنن أبي داود ج ١ ص ٢٨٢ .

(٢) قد مر ذكر البيت في ص ١٤ وما قيل فيه وأن آخره حتى شئت همالة عينها . وقال ابن عصفور : انهم ذهبوا الى أن الاسم الذي بعد الواو معطوف على الاسم الذي قبلها ويكون العامل في الاسم الذي قبل الواو قد ضمن في ذلك معنى يتسلط على الاسمين فيضمن علفتها معنى أطعمتها ، لانه إذا علفها فقد أطعمها فكانه قال أطعمتها تبناً وماً . و قد يقال أطعمت ماء ، قال الله تعالى « ومن لم يطعمه فإنه منى » .

و قائل البيت لم يعرف و نسبة بعضهم الى ذى الرمة وليس في ديوانه و استشهد ←

الثامنة : فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ
فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا (١) .

المراد بالقضاء هنا فعل الشيء والابتيان به أي إذا أتيتم بالصلاة كقولہ تعالیٰ
« فَإِذَا قَضَيْتُمُ مَنَاسِكُكُمْ »^(٢) ، فعلى هذا يكون المراد الأمر بالمداومة على الذكر
في جميع الأحوال كما جاء في الحديث القدسيّ « يا موسى اذكرني فإن ذكرني
حسن على كل حال »^(٣) ، أو المراد التعقيب بالأدعية بعد الصلاة كما هو مذکور
في مظانہ و يمكن أن يكون المراد التسبيح عقيب كل صلاة مقصورة ثلاثين مرة
« سبحان الله ، و الحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » كما رواه أصحابنا فإنه ذكر
ذلك عقيب كل صلاة القصر^(٤)

و قيل : في الكلام إضمار أي إذا أردتم الابتيان بالصلاة فأتوا بها على حسب

→ البيت في المغني كما مر ، والطبري ج ١ ص ١١٤ عند تفسير الآية ٧ من سورة البقرة
وابن قتيبة في مشكل القرآن ص ١٦٥ باب الحذف والاختصاص وابن الانباري في الانصاف
في المسئلة ٨٤ من الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل الجزم في جواب الشرط
(ص ٦١٣) وابن قيم الجوزية في جلاء الانهام ص ٣٣٠ والضبط فيه حتى غدت همالة ،
والسيد المرتضى في المجلس ٧٦ ، و نقل الشنيطي في تذييله عليه انه روى البيت أيضاً
هكذا :

حططت الرجل عنها واردا ☆ علفتها تبنًا و ماء باردا

وروى أيضاً : مئت همالة ، وروى أيضاً بدت والمعنى واحد قاله الدسوقي في حاشيته
على المغني . وهماالة صيغة مبالغة من هملت عين فلان اذا ارسلت دمعها .

(١) النساء : ١٠٣ .

(٢) البقرة : ٢٠٠ .

(٣) اصول الكافي ج ٢ ص ٤٩٧ الرقم ٨ .

(٤) الوسائل ب ٢٤ من أبواب صلاة السافر ح ٢ .

أحوالكم في الإمكان بحسب ضعف الخوف وشدته « قياماً » أي مسافين ومقارعين
« وقعوداً » أي مرامين « و على جنوبكم » أي مثخنين بالجراح و وجه هذا أنها في
بعض ذكر صلاة الخوف .

قوله « فإذا اطمانتم » أي سكنتم وأقمتم في مدنكم « فأقيموا الصلاة » تقدم
معنى إقامة الصلاة أي أدوها كاملة في كميتها وكيفيتها بأن تأتوا بها تماماً لا
قصرأ و على إيفاء الكيفيات حقها لا كما هو حال الشدة وباقي الآية تقدم تفسيره
في أول كتاب الصلاة ^(١) .

التاسعة : وَ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ (٢)

لما تقرر في أصول الفقه أن التأسيس أولى من التأكيذ لاشتماله على مزيد
فائدة لم يجز حمل قوله « واركعوا » على الصلاة أي صلّوا مع المصلين تسمية للصلاة
باسم بعض أجزائها لكونه أوّل فعل يظهر منها كما قيل في ذلك سواء كان الخطاب
لليهود لعدم الركون في صلواتهم أو لغيرهم فإن الأمر بإقامة الصلاة يستلزم الأمر
بأجزائها لأنّ الأمر بالكلّ أمر بكلّ واحد من أجزائه ضرورة و حينئذ فلا أولى
حمل الآية على الأمر بصلاة الجماعة فيكون راجحة إمّا وجوباً كما في الجمعة و
العيدين أو استحباباً كما في باقي الصلوات الواجبة و هو قول أكثر المسلمين وقال
أحمد بوجوبها على الكفاية .

و أمّا الجماعة في النوافل فأجمع علماء أهل البيت عليهم السلام على تحريمها إلّا في
نفل أصله فرض كالإعادة و العيدين و الاستسقاء لما فيها من غرض الاجتماع لا جابة
الدعاء واحتجاج أحمد على وجوبها بأنّه عليه السلام توعّد جماعة تركوها باحراق بيوتهم ^(٢)

(١) راجع ص ٥٨ .

(٢) البقرة : ٤٣ .

(٣) روى أبو داود في سننه ج ١ ص ١٢٩ عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
عليه وآله لقد همت أن آمر بالصلاة فتقام ثم آمر رجلاً فيصلى بالناس ، ثم أنطلق معي
برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار .

لا يدلُّ على مطلوبه لاحتمال اعتقادهم عدم المشروعية أو إصرارهم على ترك السنن أو على شدة الاستحباب الذي لانزاع فيه فإنَّ صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين صلاة كما ورد في الحديث النبوي^(١) وهو دليل على استحباب الجماعة معتمداً بأصالة البراءة من الوجوب وأما مبالغة داود في جعلها واجبة عيناً فأظهر في المنع .

العاشرة : وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَكُمْ تَرْحَمُونَ (٢) .

لم أجد أحداً من المفسرين فرّق بين الاستماع والإنصات والذي يظهر لي أن استمع بمعنى سمع والإنصات توطين النفس على الاستماع مع السكوت فظاهر الآية يدلُّ على راجحيته إذا قرئ القرآن إما وجوباً أو استحباباً واختلف في سبب نزولها^(٣) فقال ابن عباس وجماعة أخرى إنهم كانوا يتكلمون في صلواتهم أول فرضها فكان الرجل يجيء وهم في الصلاة فيقول كم صليتم فيقولون كذا وكذا وقال الزهري كان النبي ﷺ يقرء فيعارضه فتى من الأنصار فيقرء معه فنزلت وقبل كان أصحابه كلما قرأ قرؤا معه رافعين أصواتهم فيخلطون عليه وقال ابن جبير نزلت في الإنصات والإمام يخطب في الجمعة وقيل هو أمر بالاستماع نظراً في المعجزة النبوية وهو قوي وقال الصادق عليه السلام المراد استحباب الاستماع في الصلاة وغيره^(٤) وهو المختار لاطلاق اللفظ وأصالة البراءة من الوجوب وهنا فوائد :
- استدلل أصحابنا والحنفية على سقوط القراءة عن المأموم بالآية فإنَّ الإنصات لا يتم إلا بالسكوت وخالفت الشافعية في ذلك حيث استحسبوا له قراءة

(١) راجع مجمع الزوائد ج ٢ ص ٣٨ .

(٢) الاعراف : ٢٠٣ .

(٣) راجع الانوال في سبب نزولها في الدر المنثور ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٤ ، مجمع

البيان ج ٤ ص ٥١٥ .

(٤) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٤٤ الرقم ١٣١ .

الفاتحة مطلقاً وربما فصل أصحابنا بأن في الجهرية الأولى ترك القراءة لما قلنا من الإنصات وأما الاخفائية والجهرية إذا لم يسمع ولا همهمة فيستحب قراءة الفاتحة وقيل بل يستحب الذكر في النفس تسبيحاً أو تحميداً أو تهليلاً أو تكبيراً وهو الأولى ويؤيده رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام «إذا كنت خلف إمامه تأتّم به فأنت وسبح في نفسك» ^(١) يعني فيما [لا] يجهر به وإليه أشار في الآية التالية لهذه بقوله «و اذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة» ^(٢) .

٢ - ينبغي لكل واحد من قارئ القرآن ومستمعه تخلية سرّه وتحزين قلبه والاستشفاء به من ذلّ جهله وتقريطه وأن يجعل نفسه هي المخاطبة بجملة أوامره ونواهيها وأنها المؤاخذة بوعيده والمرغبة بوعده .

٣ - ينبغي ترك الكلام حينئذ واستشعار الذلّة والخضوع وتصوّر عظمة المنكلم به وهو الله تعالى وقراءته قائماً وجالساً متأدّباً كالخاص بين يدي ملك عظيم لا يشغل عنه شاغل وتحريم الخلوة بقرائته فإنها نعم العون على ذلك كله .

الحادية عشرة : **إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَ**

سَجُّوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (٣) .

حكم أصحابنا بوجوب السجود عند قراءة هذه الآية واستماعها وفي سماعها خلاف أحوطه الوجوب وكذا في حمّ عند قوله «لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن» إن كنتم إياه تعبدون ^(٤) ، و آخر اقرأ : «واسجد

(١) تفسير المباشي ج ٢ ص ٤٤ الرقم ١٣٤ .

(٢) الاثراف : ٢٠٥ .

(٣) الم السجدة : ١٥ .

(٤) فصلت : ٣٧ .

واقترَب^(١) ، وعند آخر النجم « فاسجدوا لله واعبدوا^(٢) » ، سموها بسور العزائم الأربع مستدلين بعد إجماع الفرقة بقول علي^(عليه السلام) « عزائم السجود أربع^(٣) » ، و قول الصادق^(عليه السلام) « إذا قرئ شي من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد وإن كنت على غير وضوء ، وإن كنت جنباً وإن كانت المرأة لا تصلي وسائر القرآن أنت فيه بالخيار^(٤) » ، ولأنها واردة بصيغة الأمر الدال على الوجوب .

إن قلت : نمنع كون كلها بصيغة الأمر فأنها هنا في الآية المذكورة ليست بصيغة الأمر مع أنه يلزمكم وجوب السجود في آخر الحج لكونه بصيغة الأمر وأنتم لاتقولون به قلت الجواب أما عن الأولى فلا نحتاج أن لها لم يكن بصيغة الأمر لكنها علامة على كمال الإيمان المشعر ذلك بوجوبها وأما عن الثانية فلا نحتاج أن لها سجود الصلاة بدليل اقترانها بالركوع فهي واجبة في الصلاة والنزاع في سجود ليس في الصلاة هذا مع أنه مختلف في مشروعيته كما يجي .

وما عدا هذه الأربع من السجود مندوب لأصالة البرائة من الوجوب ولما ذكرنا من قول الصادق^(عليه السلام) ، وهي إحدى عشرة : في الأعراف والرعد والنحل و بني إسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان والنمل ووص إذا السماء انشقت . وقال الشافعي إنها كلها مسنونة وأسقط من قال أبو حنيفة كلها واجبة وأسقط ثانية الحج فهي عندهما أربعة عشرة .

فائدة : يجب في السجدة المذكورة وضع الجبهة والسجود على الأعضاء السبعة ولا يجب فيها طهارة ولا ذكر ولا تشهد ولا تسليم ولا استقبال على الأصح

(١) الملق : ١٩ .

(٢) النجم : ٦٢ .

(٣) رواه الطبراني في الاوسط عن علي عليه السلام قال : عزائم السجود أربع الم

تنزيل السجدة وحس السجدة والنجم وقرأ باسم ربك . راجع مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٨٥ .

(٤) الوسائل ب ٤٢ من أبواب قراءة القرآن ح ٢ .

نعم الذكر فيها مندوب صورته على ما رواه ابن بابويه في أماليه ولا إله إلا الله حقاً
حقاً لا إله إلا الله تعبدوا ورقاً لا إله إلا الله إيماناً وصدقاً سجدت لك يا رب تعبدوا
رقاً لا مستنكفاً ولا مستكبراً^(١) [ولا متعظماً بل أنا عبد ذليل خائف مستجير] .

﴿ كتاب الصوم ﴾

وهو لغة قيل قيام بلا عمل قاله الخليل وقال الجوهري الصوم الإمساك و
شرعاً قيل هو الإمساك عن أشياء مخصوصة في زمان مخصوص بمن هو على صفات مخصوصة
و نقض بأن الإمساك عديمي مع إبهام الأشياء المخصوصة وإطلاقها وقيل هو الكف
عن المفطرات مع النية وفيه نظر إذ الكف يشمل الليل وذلك ليس بصوم مع أن
التناول سهواً ليس بمناف فلا بد من قيد العمد فاذن هو ليس بمنع لدخول الأول
ولا جامع لخروج الثاني . هذا مع أن كف الكافر والمسافر والحائض والجنب
عن المفطرات مع النية ليس بصوم فلا بد من قيد يخرج أمثال ذلك ، وربما زيد
التوطين ف قيل توطين النفس على الكف إلى آخره وهو أيضاً غير سديد و يرد عليه
ما قلناه أيضاً .

فالأولى أن يقال هو كف شرعي عن تعمّد تناول كلّ مزدد والجماع و
ما في حكمها يوماً أو حكمه مع النية ، وفيه أجر جزيل بل هو من أفضل الأعمال
ففي الحديث القدسي « كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به »^(٢) ،
وفي توجيه هذا الحديث أقوال ذكرناها في التمهيد من أرادها وقف عليها^(٣) .

(١) كتاب الامالي ص ٣٨٢ المجلس ٩٣ ورواه في الفقيه ج ١ ص ٨٣ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٣٢٦ ، الوسائل ب ١ من أبواب الصوم المنسوب ج ٢٧ .

(٣) قال قدس سره : قاعدة : كل الاعمال الصالحة لله فلم جاء في الخبر « كل

عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وأنا اجزي به » مع قوله صلى الله عليه وآله « افضل

امالكم الصلاة » . ←

وهنا آيات :

الاولى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١) .

واجب بوجه :

١ - انه اختص بترك الشهوات والملاذ في الفرج والبطن ، وذلك امر عظيم بوجب الشرف واجيب بالمعارضة بالجهاد فان فيه ترك الحياء فضلا عن الشهوات وبالصح اذ فيه الاحرام ومتروكاته كثيرة .

٢ - انه امر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلذلك شرف بغلاف الصلاة والجهاد وغيرهما اجيب بأن الايمان والاخلاص وافعال القلب والخشية خفية مع تناول الحديث اياها .
٣ - ان عدم املاء الجوف تشبه بصفة الصدية ، اجيب بان طلب العلم فيه تشبه باجل (صفات) الربوبية وهو العلم الذاتي وكذلك الاحسان الى المؤمنين وتعظيم الاولياء والصالحين ، كل ذلك فيه التخلق تشبها بصفات الله تعالى .

٤ - ان جميع العبادات وقع التقرب بها الى غير الله تعالى الا الصوم فانه لم يتقرب به الا الى الله وحده ، اجيب بان الصوم يفضل اصحاب استخدام الكواكب .

٥ - ان الصوم توجب صفاء العقل والفكر بواسطة ضعف القوى الشهوية بسبب الجوع ولذلك قال عليه الصلاة والسلام « لا يدخل الحكمة جوعاً ملئاً طعاماً » و صفاء العقل والفكر يوجب حصول المعارف الربانية التي هي اشرف احوال النفس الانسانية .
اجيب بان سائر العبادات اذا اطلب عليها اوردت ذلك خصوصاً الجهاد قال الله تعالى « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا » وقال تعالى « اتقوا الله و آمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته ويجعل لكم نوراً تشون به » قال بعضهم لم ارفيه فرقاً تقربه العين وتسكن اليه القلب .

و لقائل أن يقول هب أن كل واحد من هذه الاجوبة مدخول بها ذكر فلم لا يكون مجموعها هو الفارق فانه لا يجتمع هذه الامور المذكورة لغير الصوم . وهذا واضح .

(١) البقرة : ١٨٣ .

كتب أي فرض عليكم و الذين من قبلناهم الأنبياء و منهم من لدن آدم ﷺ إلى عهدنا «لعلكم تتقون» أي تتقون المعاصي فإن الصوم يكسر الشهوة كما جاء في الحديث عنه ﷺ «من لم يستطع الباء فليصم فإن الصوم له وجاء»^(١) ، أول لعلكم تنتظمون في زمرة المتقين فإن الصوم شعارهم و هنا فوائد :

١ - في قوله «يا أيها الذين آمنوا» تنبيه على عدم الوجوب على الصبي و المجنون و المغمى عليه إذ الإيمان هو التصديق و الإذعان بعد تصور الأطراف و ذلك لا يحصل إلا من عاقل .

٢ - حيث إن الصوم تشبهُ بالملائكة و حسم لمادة الشيطان و كسر للقوة الشهوة الحيوانية و نصر للقوة العاقلة الملكية كتب علينا كما كتب على الذين من قبلنا من الأنبياء و الأمم الماضين .

٣ - قيل إن النصارى كتب عليهم شهر رمضان فأصابهم موتان فزادوا عشرأ قبله و عشرأ بعده فصار صومهم خمسين يوماً و قيل كان وقوعه في الحر الشديد أو البرد الشديد فشق عليهم في أسفارهم و معاشهم فحوّلوه إلى الربيع و زادوا فيه عشرين يوماً كفارة للتحويل و عن الباقر عليه السلام «إن شهر رمضان كان واجباً على كل نبي دون أمته و إنما وجب على أمة محمد ﷺ محبة لهم»^(٢) .

٤ - في قوله «لعلكم تتقون» إشارة إلى أن التكليف السمعية أُلطف مقرّبة إلى طاعات آخر و إلى اجتناب كثير من المعاصي كما قال «إن الصلاة تنهى عن الفحشاء و المنكر»^(٣) .

٥ - فائدة إعلامنا بتكليف من قبلنا بالصوم إمّا تأكيد للحكم فأنه إذا كان

(١) من استطاع الباء فليتزوج فانه أفض للبصرو أحسن للفرج و من لم يستطع

فعلية بالصوم فانه له وجهه . راجع صحيح البخارى ج ١ ص ٣٢٦ .

(٢) الوسائل ب ١ من ابواب احكام شهر رمضان ح ٣ .

(٣) العنكبوت : ٤٥ .

مستمرّاً في جميع الملل تأكّد الانبعاث إلى القيام به أو تنبيه لنا على علة مشروعيته بوقوع التكليف به عاماً أو تطيب للنفس وتسهيل عليها .

الثانية : أَيَّاماً مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١) .

«أياماً» منصوب على أنه ظرف لفعل مقدّر يدلّ عليه الصيام أي صوموا أياماً لأنه منصوب بالصيام كما قال الزمخشري لأنّ المصدر إعمال مع اللام ضعيف والاضمار من محاسن الكلام «و معدودات» أي قلائل فإنّ الشيء إذا كان قليلاً يعدّ وإذا كان كثيراً يهال هيلاً وفي قوله «أياماً أخر» وهي جمع أخرى تأنيث آخر سؤال فإنّ الأيام جمع يوم وهو مذكّر وكان قياسه أو آخر جمع آخر فلم قال أخر؟ أجب عنه بأنّ كلّ صفة لموصوف مذكّر لا يعقل فأنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المذكّر وإن شئت [عاملتها] معاملة الجمع المؤنث وإن شئت معاملة المفرد المؤنث وعلى هذا جاز أن يقال أيام أو آخر أو أخرى لكون الأيام لا تعقل بخلاف جائني رجال ورجال أخر لم يجوز بل أو آخر أو آخرون .

«وعلى الذين يطيقونه» أي يبلغونه أقصى طاقتهم والضمير للصوم وقرء نافع وابن عامر «فدية طعام مساكين» بإضافة فدية إلى طعام وجمع المساكين وقرأ الباقون «فدية» منوثة «وطعام» بالرفع وإضافته إلى «مسكين» مفرداً وقرأ حمزة ينطوّع والباقون تطوّع : إذا تقرر هذا ففي الآية مسائل :

١ - قال ابن عباس وجماعة «الأيام المعدودات» هنا ثلاثة أيّام من كلّ شهر ويوم عاشوراء ثمّ نسخ بشهر رمضان وعنه أيضاً أنّها شهر رمضان وبه قال الأكثر لأنّه مهما أمكن صيانة الحكم عن النسخ فهو أولى فيكون قد أوجب الصوم أو لا فأجله ثمّ بيّنه بأيّام معدودات ثمّ بيّنه بشهر رمضان وعلى القول الأوّل لا يلزم

عدم جواز صيام ثلاثة أيام من الشهر فإن رفع الوجوب لا يستلزم رفع الجواز .
 ٢ - قيل مطلق المرض مبيح للإفطار حتى أن ابن سيرين أفطر فقيل له فاعتذر بوجع أصبعه وقال مالك و قدسئل : الرجل يصيبه الرمد الشديد أو الصداع المضر و ليس به مرض يضجعه فقال إنه في سعة من الإفطار و قال الشافعي لا يفطر حتى يجهد الجهد الغير المحتمل و الأصح عندنا أنه ما يخاف معه الزيادة أو عسر البرء و أما السفر فقد تقدم حده و شرائطه و زاد أكثر أصحابنا شرطاً زائداً على شرائط قصر الصلاة فقال الشيخ هو تبييت النية من الليل للسفر و قال المفيد هو الخروج قبل الزوال و هو الأقوى و قال فقهاء العامة عدا أحمد متى تلبس بالصوم أول النهار ثم سافر في أثناءه لم يجز له الإفطار و قال أحد يجوز .

٣ - قوله : « فعدة من أيام أخر » جواب للشرط أي ففرضه عدة من أيام أخر و فيه دلالة على وجوب الإفطار على المريض والمسافر لما ذكرناه و من قدر في الآية « فافطر فعدة » فقد خالف الظاهر ثم إن أكثر الصحابة ^(١) أوجبوا الإفطار سفراً و هو الهروي عن أئمتنا عليهم السلام و عن النبي صلى الله عليه وسلم « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » ^(٢) و روي ذلك عن الصادق عليه السلام ^(٣) و سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة لم

(١) مثل عمر بن الخطاب و ابنه عباد ، و عبد الله بن عباس و عبد الرحمن بن عوف و أبي هريرة و عروة بن الزبير ، انظر الطبري في تفسير الآية والبحر والفتح و نيل الاوطار مسئله الصوم في السفر و به قال داود والزهرى والنخعي وغيرهم .

(٢) ذكره بهذه العبارة في تفسير الطبري ج ٢ ص ١٥٢ عن عبد الرحمن بن عوف واللفظ في سنن ابن ماجة الرقم ١٦٦٦ والجامع الصغير الرقم ٤٩٧٤ عن النسائي عن ابن عوف « صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر » و وضع السيوطي عليه رمز الصحة و قال المناوى في شرحه فيض القدير ج ٤ ص ١٨٧ : و أخذ بظاهره أبو حنيفة فأوجب القطار .

(٣) مجمع البيان ج ١ ص ٢٧٤ و اللفظ : الصائم في شهر رمضان في السفر كالمفطر فيه في الحضر .

يفطروا عصاة فقال وقد قيل له عنهم : « أولئك العصاة أولئك العصاة ^(١) » .
 ٤ - قوله تعالى : « وعلى الذين يطيقونه فدية » قيل كان القادر على الصوم
 مختيراً بينه وبين الفدية بكل يوم نصف صاع وقيل مد* « فمن تطوع خيراً » أي
 زاد على الفدية « فهو خير له » ولكن صوم هذا القادر خير له ثم نسخ ذلك بقوله
 تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وقيل إنه غير منسوخ بل المراد بذلك
 الحامل المقرب والمرضع القليلة اللبن والشيخ والشيخة فإنه لما ذكر المرض
 المسقط للفرض وكان هناك أسباب أخر ليست بمرض عرفا لكن يشق معها الصوم
 ذكر حكمها فيكون تقديره وعلى الذين يطيقونه ثم عرض لهم ما يمنع الطاقة

(١) فمن طريق الامامية ما رواه في الوسائل ب ١ من ابواب من يصح منه الصوم و
 فيه تحت الرقم ٧ عن العيص بن القاسم عن أبي عبدالله عليه السلام قال اذا خرج الرجل في شهر
 رمضان مسافراً أفطر وقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله خرج من المدينة الى مكة في شه
 رمضان و معه الناس وفيهم المشاة ، فلما انتهى الى كراع النخيم دعا بقدر من ماء فيها
 بين الظهر والعصر فشربه وأفطر ثم أفطر الناس معه وتم ناس على صومهم فصامهم العصاة
 و انما يؤخذ بآخر أمر رسول الله .

و من طريق أهل السنة ففي تيسير الوصول الى جامع الاصول ج ٢ ص ٣١٢ و
 المنتقى كما في ج ٤ ص ٢٣٩ من نيل الاوطار عن جابر : خرج رسول الله عام الفتح الى
 مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع النخيم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى
 نظر الناس ثم شرب فليل له ان بعض الناس قد صام فقال : « أولئك العصاة أولئك
 العصاة » و ليس في المنتقى تكرار أولئك العصاة . نقله في الجامع عن مسلم والترمذي و في
 المنتقى عنهما وعن النسائي .

وفي نيل الاوطار : وفي رواية له : ان الناس قد شق عليهم الصيام وانما ينظرون
 اليك فيما فلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر الحديث ، قال الشوكاني واجاب عنه الجمهور
 بأنه انما نسبهم الى العصيان لانه عزم عليهم فغالفوا ، انتهى قلت ليس في الروايات الا
 افطاره صلى الله عليه وآله و يستفاد أن تسميتهم العصاة من أجل بقائهم على الصوم كما
 هو ظاهر .

فدية وهذا روي عن الصادق عليه السلام ^(١) وهو أولى لأنّ التخصيص خير من النسخ و يؤيد هذا القول ما قرئ، شاذاً عن ابن عباس «يطوّقونه» أي يتكلمونه وعلى قول من قال إنّ الآية بجملتها منسوخة لا منافاة لما قلناه لأنّ رفع الوجوب كما قلنا من قبل لا يستلزم رفع الجواز كما تقرّر في الأصول .

فان قلت : فعلى هذا ما معنى قوله تعالى « وأن تصوموا خير لكم » قلت جاز أن يكون كلاماً مبتدئاً لا تعلق له بما قبله و تقديره إن صومكم خير عظيم لكم إن كنتم تعلمون فضائل الصوم و خواصّه التي تقدّم ذكرها فإنكم إذا علمتم ذلك علمتم أنّه خير لكم بالنظر العقليّ و إن لم تعلموا ذلك كنتم عالمين به بالسمع لا غير و ذلك نقص بالنسبة إلى من جمع بين العلمين .

الثالثة : شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس و بينات من الهدى و الفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه و من كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر و لتكموا العدة و لتكبروا الله على ما هديكم و لعلكم تفكرون (٢) .

سمّى الشهر شهراً لاشتهاره أي ظهوره برؤية الهلال و هو هنا من باب إضافة العام إلى الخاص كيوم الجمعة من باب حركة نقلة و قيل إنّ شهر رمضان معاً علم لهذا الشهر كما بن داية ^(٣) ولهذا قال بعض أصحابنا نقلاً عن أئمتهم عليهم السلام « لا تقولوا رمضان بل [قولوا] شهر رمضان فانكم لاتدرون ما رمضان » ^(٤) وفيه نظر

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ .

(٢) البقرة : ١٨٥ .

(٣) و هو اسم الغراب .

(٤) الوسائل ب ١٩ من ابواب احكام شهر رمضان ج ١٢ .

لأنّ الأعلام لا تنصرف فيها وقد جاء في الحديث « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر الله له ما تقدم من ذنبه »^(١) ، فان كان ولا بدّ فيجمل النهي على الكراهية لمخالفته لفظ القرآن وسمي رمضان قيل لأن التسمية وافقت أيام رمض الحرّ وقيل لارتماضهم في حرّ الجوع والأحسن ما قاله ابن السكيت إنّه مأخوذ من رمضته أرمضه وأرمضه ورامضته إذا جعلته بين حجرين أملسين ثمّ دققته وذلك لأنّ الصائم يجعل طبيعته بين حجرين الجوع والعطش لتلين الحواسّ للنفس كي لا تعارضها في مقتضاها والأجود في رفعه أنّه خبر مبتداء محذوف تقديره هي شهر رمضان أي الأيام المعدودات وعلى القول بنسخها يكون مبتدأ خبره « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » لأنّ فيه معنى الشرط أي إذا حضر فمن شهد منكم . وقيل خبره الذي أنزل وقيل إنّه مرفوع بالبدل من الصيام في كتب عليكم وفيه نظر لأنّ الصيام ليس هو الشهر . وإذا قلنا إنّ القرآن اسم جنس كلاماً والتراب فمعنى إنزال القرآن فيه ظاهر لأنّ كلّ ما اتفق نزوله فيه فهو قرآن وإن جعلناه علماً فقليل لأنّه أنزل فيه جملة إلى السماء الدنيا ثمّ أنزل نجوماً إلى الأرض أو إنّه ابتداء إنزال فيه أو إنّه نزل في شأنه .

(١) أخرجه السيوطي بهذا اللفظ عن ابن عباس في الجامع الصغير (راجع السراج النير ج ٣ ص ٣٦٦) ولكن رواه في المستدرک عن دعائم الاسلام ج ١ ص ٥٧٠ وفيه « من صام شهر رمضان » ومثله في التهذيب عن عبدالرحمن بن هوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : شهر رمضان شهر فرض الله عليكم صيامه فمن صامه إيماناً الحديث راجع الوسائل ١٦ من أبواب احكام شهر رمضان ح ١٤ . أقول واكثر الروايات انما تعبر بلفظ « شهر رمضان » وفيها ما يعبر بلفظ رمضان فقط من دون اضافة وكأنها من تعبير الرواة حيث انهم غفلوا عن ذلك وأسقطوا لفظ الشهر على ماهو المعروف بين الناس . فلا دليل فيها .

بل وفي بعض ألفاظ الحديث على ما في المستدرک ج ١ ص ٥٧٨ نقلاً عن الجعفرات انه عليه السلام كان يقول : « لا تقولوا رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان ومن قال فليصدق ولبسم كفارة لقوله ، ولكن قولوا كما قال الله شهر رمضان » .

« هدى » حال من القرآن أي هادياً للناس « وبيّنات من الهدى » أي من جملة الهدى وذكر البيّنات بعد الهدى ذكر الأخصّ من الشئ، معه فإنّ كلّ بيّنة هدى ولا ينمكس والفرقان ما يفرّق بين الحقّ والباطل وهو عطف على الهدى « فمن شهد » أي حضر بلده من الشهود أي الحضور وهو عامٌ مخصوص بمن حصل له شرطه : البلوغ والعقل والخلو من الحيض والنفسا وذلك لأدلة منفصلة كقوله ﷺ « رفع القلم عن ثلاثة^(١) » وأدلة اشتراط الطهارة في الصوم وغير ذلك . والشهر منصوب على الظرف وكذا الهاء في يسهه وقيل مفعول لشهد أخذاً من المشاهدة أي المعاينة وفيه نظر فإنّ المسافر والمريض يشاهدان ولا يصومان واجيب بأنّهما خصّاً بالذكور نعم يرد الحايض وشبهها ويجاب [عنه] بأنّه عام خصّ بمنفصل كما تقدّم . واللام في الشهر للمعهد والمعهود نوع الشهر لا شخصه وتكرار ذكر المرض والسفر دليل على تأكيد الأمر بالأفطار وأنّه عزيمة فرض^(٢) لا يجوز

(١) السراج المنير ج ٢ ص ٣١٧ من حديث عائشة .

(٢) يستفاد وجوب الافطار وكونه عزيمة من الآية من وجوه أربعة :

١ - الامر بالصوم في الآية متوجه الى الحاضر كيف ولفظه « فمن شهد منكم الشهر » أي حضر في الشهر فليصمه ، وإذا فالسافر غير مأمور بالصوم فصومه ادخال في الدين ما ليس فيه .

٢ - المفهوم من قوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر » ان من لم يحضر الشهر لا يجب عليه الصوم ، ومفهوم الشرط حجة كما هو مقرر في الاصول .

٣ - قال عز من قائل : « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من ايام اخر » اذا قرأت برفع عدة تقديره : فعليه عدة من ايام اخر ، وان قرأتها بالنصب كان التقدير فليصم عدة من ايام اخر ، وحيث لا قائل بالجمع بين الصوم والقضاء وجب الافطار ، كيف والجمع يثنائي اليسر المدلول عليه بالآية ، وتقدير هم « فأفطر » خلاف الظاهر كما لا يخفى .

٤ - « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » واليسر انما هو الافطار هنا كما أن العسر هو الصوم ، فمعنى الآية : يريد الله منكم الافطار ولا يريد منكم الصوم .

تركه ويؤتيه مع ما تقدم قول النبي ﷺ « ليس من البرّ الصيام في السفر »^(١) ، وهو مذهب أصحابنا الإمامية وقال الباقر إنّه رخصة وختلفوا فقليل الصوم أفضل وقيل الفطر أفضل وختلف في القضاء هل هو متتابع أم لا قال بعضهم بتتابعه و يروى عن عليّ عليه السلام والشعبيّ وعن ابن عمر يقضى كما فات متتابعاً وقرأ أبيّ « آخر متتابعات » والأكثر على التخيير بين التفريق والمتابعة وهو الأصح لعدم

(١) رواه في الوسائل ب ١ من ابواب من يصح منه الصوم ح ١٠ و ١١ . واما من طرق أهل السنة فتراه في الحديث الثالث من تيسير الوصول الى جامع الاصول في اباحة الفطر وأحكامه ج ٢ ص ٣١٢ عن جابر ، وفيه أخرجه الغصة الا الترمذى ، واللفظ فيه : أن تصوموا ، وفي لفظ : الصوم .

و رواه في المتقى باب الفطر والصوم في السفر الحديث الثالث كما في نيل الاوطار ج ٤ ص ٢٣٥ عن جابر ، وقال انه متفق عليه .

و رواه أيضاً في سنن ابن ماجة الرقم ١٦٦٤ عن كعب بن عاصم و الرقم ١٦٦٥ عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله .

و رواه في الجامع الصغير الرقم ٧٦٦٧ (راجع ج ٥ ص ٣٨١ من الفيض القدير) عن مسند احمد و البخارى ومسلم و ابى داود و النسائى عن جابرو ابن ماجة عن ابن عمر و جعل عليه رمز الصحة ، و نقل النواوى عن السيوطى القول بتواتر الحديث .

و ذكره ابن هشام فى المغنى فى الوجه الرابع من وجوه « أم » رواية النمر بن تولب : ليس من اميرامعيام فى امصر ، قال الشمنى فى حاشيته أخرج هذا الحديث احمد فى مسنده والطبرانى فى الكبير من طريق كعب بن عاصم و رجاله رجال الصحيح ، قال الازهرى و الوجه أن لا يثبت الالف فى الكتاب لانها ميم جعلت كالالف و اللام .

قالوا ان مورده انه صلى الله عليه وآله رأى رجلاً قد ظلل عليه فقال ما به ؟ قالوا صائم فقال ذلك ، فهو فى حق من شق عليه ، قلنا لو سلم فالعبرة بعموم اللفظ لا خصوص السبب كما اعترف به ابن دقيق العيد ، قالوا : نفى البر لا يستلزم نفى صحة الصوم قلنا : اذا لم يكن برا لم يتعلق به أمر فيفسد ، وتأويلهم باباء الرخصة كما فعله الشافعى أو كون—

دلالة اللَّفْظ عليه والقراءة المذكورة شاذَّةٌ وهذا الحكم وهو وجوب القضاء مخصوص عند أكثر أصحابنا بمن لم يستمر مرضه إلى رمضان آخر أمّا من استمرّ فإِنَّه يسقط عنه القضاء ويكفّر عن الأوّل عن كلّ يوم بمدّة كما دلّت عليه الروايات .

قوله « يريد الله بكم اليسر » إلى آخره جواب سؤال تقديره إنّ المريض والمسافر حيث سقط عنهما الفرض فلم يقضيان ؟ أجب بأنّه أراد بكم اليسر في البدن فأمركم بالفطر وأراد بكم القيام بالصوم لتفوزوا بالثواب فأوجب عليكم القضاء ولما

البراد الكامل النوى هو أعلى مراتب الصوم كما فعله غيره نصف ظاهر لا احتياج عليه .
ثم ان في المسئلة حديثاً آخر ذكره في المتنقي كما في ج ٤ ص ٢٣٦ من نيل الاوطار ، وقد قال انه متفق عليه : عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله خرج من المدينة ومعه عشرة آلاف وذلك على رأس ثمانين ونصف من مقدمه المدينة فسار بمن معه من المسلمين الى مكة يصوم ويصومون حتى اذا بلغ الكديد وهو ماء بين عسفان وقديد أفطروا وأفطروا ، وانا يؤخذ من امر رسول الله بالآخر فالآخر ، وهذا الحديث حجة عليهم لما استندوا اليه من أخبارهم على جواز الصوم فانها لو صحت فانما كان قبل قوله صلى الله عليه وآله : ليس من البر الصيام في السفر ، وقل قوله صلى الله عليه وآله عن الصائمين في السفر أولئك العصاة أولئك العصاة وحسبنا حجة لوجوب الإفطار في السفر كتاب الله وقد تقدم وجوه الاستدلال بالاية .

أقول : وفي مجمع الزوائد ج ٣ ص ١٥٩ - ١٦١ روايات تنقل بعضها لمزيد الفائدة قال : وعن بشر بن حرب قال سألت ابن عمر ما تقول في الصوم في السفر قال تأخذ ان حدثت ؟ قلت نعم ، قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا خرج من هذه المدينة قصر الصلاة ولم يصم حتى يرجع ، رواه احمد وبشر فيه كلام وقد وثق .
أقول : الظاهر من الحديث أنه كان هناك مانع من الاخذ بقوله اما من الحكم واما من العامة ولذا قال : « تأخذ ان حدثت ؟ » وفيه طعن على أحاديث تتضمن صوم النبي صلى الله عليه وآله كما لا يخفى .

قال : وعن أبي برزة الاسلمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : ليس من البر -

كان امتثال الأمر فرعاً على تكبير الأمر و تعظيمه و أراد منكم امتثال أمره استلزم ذلك إرادة تعظيمه ولما كان من هذا وصفه منعماً وجب شكره فأراد لكم الفوز بهذه الفضيلة فأمركم بشكره فلذلك عطف بعضها على بعض . وفي الآية إيماء إلى أن التكاليف تقع شكر الله على نعمه كما هو مذهب بعض المتكلمين .

— الصيام في السفر . رواه أحمد والبزار والطبراني في الاوسط وفيه رجل لم يسم . و عن كعب بن مالك الاشعري وكان من اهل السقيفة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ليس من ابرام صيام فم سفر ، قلت رواه النسائي وابن ماجه من حديثه أيضاً الا انه قال ليس من البر الصيام في السفر ، رواه أحمد والطبراني في الكبير ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال : ليس من البر الصيام في السفر رواه البزار والطبراني في الكبير ورجال البزار رجال الصحيح ، وعن عبد الله بن عمر و قال : سافر رسول الله صلى الله عليه وآله فنزل بأصحابه و اذا ناس قد جعلوا عريشاً على صاحبهم وهو صائم فمر بهم رسول الله صلى الله عليه وآله فقال ماشان صاحبكم أوجع؟ قالوا لا يا رسول الله ولكنه صائم وذلك في يوم حرور فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا بر أن يصام في سفر ، رواه الطبراني في الكبير ورجال الصحيح ، وعن عمار بن ياسر قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله من غزوة فسرنا في يوم شديد الحر فنزلنا في بعض الطريق فانطلق رجل منا فدخل تحت شجرة فاذا أصحابه يلودون به و هو مضطجع كهية الوجع فلما رأهم رسول الله صلى الله عليه وآله قال ما بال صاحبكم ؟ قالوا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ليس من البر أن تصوموا في السفر عليكم بالرخصة التي ارخص الله لكم فاقبلوها . رواه الطبراني في الكبير واسناده حسن .

قال : وعن ام الدرداء - قال عبد الواحد لا أعلمه الا عن أبي الدرداء - قال قال رسول الله : ليس من البر الصيام في السفر ، ورجال الصحيح . و عن معاوية أنه قال ليس من السنة الصوم في السفر ، وفيه من لم أعرفه .

قال : وعن أبي الفيض قال خطبنا مسلمة بن عبد الملك فقال لا تصوموا رمضان في السفر فمن صام فليقضه ، قال ابو الفيض فلقيت أبا قرة صافة واثلة بن الاسقع فسأله قال لوما—

تتمة : قال بعضهم معنى « ولتكمّلوا العدة » أن شهر رمضان لا يتقصّ أبداً و هو باطل فإنّ الواقع خلافه بل ولتكمّلوا عدّة الشهر تامّاً كان أو ناقصاً .

الرابعة : وَ إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَ لْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ (١)

هذه الآية ليس لها تعلق بالصوم وإنّما ذكرناها لما تضمّنت من ذكر الدعاء.

صحت ثم صحت ما قضيته ، رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات . وعن أبي طعمة قال كنت عند ابن عمر فجاءه رجل فقال يا أبا عبد الرحمن اني اقوى على الصيام في السفر فقال ابن عمر اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من لم يقبل رخصة الله عز وجل كان عليه من الاثم مثل جبال عرفة . رواه أحمد والطبراني في الكبير واسناد أحمد حسن ، وعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من لم يقبل رخصة الله عز وجل كان عليه من الذنوب مثل جبال عرفة ، رواه أحمد والطبراني في الاوسط وفيه رذيق الثففي ولم اجد من وثقة ولا جرحه وبقية رجاله ثقات .

قال : وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله قال ان الله تبارك و تعالى يحب أن تؤتي رخصه كما يكره أن تؤتي معصيته ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ، والبخاري والطبراني في الاوسط واسناده حسن ، وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله يحب أن تؤتي رخصه كما يحب أن تؤتي عزائمه ، رواه الطبراني في الكبير والبخاري ورجاله رجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبراني .

أقول : الانقطاع في السفر ، وصوم أيام اخر بعدد أيام السفر عزيمة على ما يدل عليه لفظ القرآن لارخصة فمن أتى به في السفر خالف القرآن وأتى بما لم يؤمر به ولو قلنا بأنه رخصة وأنى به لم يتقبل منه ولم يشب عليه لان الله يحب أن تؤتي رخصه فاذا أحب أن تؤتي رخصه وكان هو الانقطاع لم يكن ليعب ضده وهو الصوم . فلا يكون مستحباً .

و إجابته و جاء في الحديث « دعوة الصائم لا ترد »^(١) ، فصار [ت] من وظائف الصائم [الدعاء] بل من أعظم وظائفه خصوصاً في شهر رمضان فإنه ورد فيه من الأدعية والأعمال شي. كثير ذكره أصحابنا في كتب تختص به روي أن سائلاً سأل رسول الله ﷺ فقال : أقرئ ربنا فنأجبه أم بعيد فنأديه فنزلت الآية^(٢) .

و قيل إن يهود المدينة قالوا : يا محمد كيف يسمع ربنا دعاءنا وأنت تزعم أن بيننا وبين السماء مسيرة خمسمائة عام وأن غلط كل سماء مثل ذلك فنزلت وقيل وجه ذكرها هنا أنه لما أمرهم بصوم الشهر ومراعاة العدة وحشهم على القيام بوظائف التكبير والشكر عقبه بهذه الآية الدالة على أنه خير بأحوالهم سميع لأقوالهم مجيب لدعائهم فقال إنني قريب و هو تمثيل لكمال علمه بأفعال العباد وأقوالهم كحال من قرب مكانه منهم .

و التحقيق أنه لما ثبت تجرده عن المواد الجسمانية كانت نسبته إلى الموجودات نسبة واحدة فكان محيطاً بكل ذرة من ذرات الموجودات علماً .

و قد اختلف المفسرون في هذا المقام ف قيل : الدعاء هو الطاعة والإجابة هو الثواب وكذا في قوله « ادعوني أستجب لكم »^(٣) ، وقيل الإجابة هي المتعارفة فوردا هنا سؤال و هو أنه كثيراً ما يقع الدعاء و لم تحصل الإجابة ف قيل في الجواب أن تقديره إن شئت فيكون الإجابة مخصوصة بالمشيئة مثل قوله « فيكشف ما تدعون

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اربعة لا ترد لهم دعوة حتى تفتح لهم أبواب السماء أو يصير الى العرش ، الوالد لولده ، والمظلوم على من ظلمه ، والمعتبر حتى يرجع ، والصائم حتى يفطر ، راجع اصول الكافي ج ٢ ص ٥١٠ وعن ابن عمر عنه صلى الله عليه وآله : ان للصائم عند فطره لدعوة ماترد . راجع السراج المنير ج ٢ ص ١٠ .

(٢) راجع مجمع البيان ج ٢ ص ٢٧٨ ، الدر المنثور ج ١ ص ١٩٤ .

(٣) المؤمن : ٦٠ .

إليه إن شاء^(١)، وقيل مشروطة بكونها خيراً وقيل أراد بالاجابة لازمها وهو السماع فأنه من لوازم الاجابة فأنه يجيب دعوة المؤمن في الحال و يؤخر إعطاءه ليدعوه كثيراً و يسمع صوته فأنه يحبّه و قيل إن^٢ للاجابة أسباباً و شرائط إن حصلت حصلت الاجابة و إلا فلا و معنى « فليستجيبوا لي » أي إنني أدعوهم إلى طاعني فليطيعوني وليؤمنوا بي و برسولي « لعلهم يرشدون » أي لكي يهتدوا بإصابة الحق .

الخامسة : أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسُكُمْ وَ أَنْتُمْ لِبَاسُ لِهِنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَى عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَ ابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَ كُلُوا وَ اشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (٢) .

قرئ شاذاً أحل على البناء للفاعل ونصب الرفث والقراءة الصحيحة أحل على البناء للمفعول ورفع الرفث ففعل هو الفحش من القول عند الجماع والأصح أنه الجماع لقوله تعالى « فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج »^(٣)، وهو المراد هنا وعداء بالي لأنه ضمنه معنى الإفضاء و تسمية كل من الزوجين لباساً استعارة لما بينهما من الشبه فإنّ اللباس ما يوارى البدن والعورة وكل من الزوجين يوارى بدنه وعورته بصاحبه عند غيره فأنه لولاء لانكشف عورته عند غيره . وقال الزمخشري : لأن كل واحد يشتمل على صاحبه اشتمال اللباس وفيه

(١) الانعام : ٤١ .

(٢) البقرة : ١٨٧ .

(٣) البقرة : ١٩٧ .

نظر لأن الاشتغال فيه ممنوع والالتزاق لا يكتب فيه . وإنما لم يعطفه لأنه علة للحكم وعلة الشيء لا تعطف عليه . والفرق بين خان واختان أن اختان يدل على الفعل مع القصد إليه بخلاف خان مثل كسب واكتسب ومعنى اختيان النفس هو نقصها من حفظها من الخير وباقي الألفاظ ظاهرة وهنا فوائد :

١ - كان في مبدء الاسلام يباح للمصائم الأكل والجماع ليلاً ما لم ينم فإذا نام حرم ذلك إلى القابلة وقيل الجماع كان محرماً ليلاً ونهاراً وروي عن الصادق عليه السلام أن رجلاً من أصحاب الرسول ﷺ يقال له مطعم بن جبير وكان شيخاً ضعيفاً وكان صائماً فأبطأت امرأته عليه بالطعام فنام قبل أن يفطر فلمّا انتبه قال لأهله : قد حرم عليّ الأكل في هذه الليلة فلمّا أصبح حضر حفر الخندق فأغمي عليه فرآه رسول الله ﷺ فرّق له ^(١) . وروي أن القصة مع قيس بن صرمة كان يعمل في أرض له وهو صائم فلمّا أصبح لاقى جهداً فأخبر رسول الله ﷺ ^(٢) . وكان شبان من المسلمين ينكحون ليلاً لقلبة شهوتهم وروي أن عمر أراد أن يواقع امرأته ليلاً فقالت إنني نمت فظن أنها تعتل عليه فلم يقبل ثم أخبر رسول الله ﷺ فنزلت الآية ^(٣) .

٢ - الحل هنا مقابل التحريم وليس للوجوب إجماعاً وقيل للندب ولذلك

(١) رواه علي بن ابراهيم في تفسيره ص ٥٦ ، وأخرجه الطبرسي في ج ٢ ص ٢٨٠ وفيه « مطعم بن جبير الذي كان رسول الله وكله بقم الشعب يوم أحد » وروى مثله في رسالة المحكم والمتشابه ص ١٣ وأخرجها الحر العاملي في الوسائل ب ٤٣ من أبواب ما يسك عنه الصائم ح ٥٤ وفيه مطعم بن جبير أيضاً وهو تصحيف بل هو خوات بن جبير أخو عبادة بن جبير كما في نسخة الكافي ج ٤ ص ٩٨ واليباشي ج ١ ص ٨٣ وهكذا في نسخة التهذيب والفتيحة فراجع وليس في الأصحاب من يسمي مطعم بن جبير اللهم إلا أن يكون جبير بن مطعم .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٣٢٨ .

(٣) هذا من تمة الحديث المذكور قبله راجع المصادر المذكورة ومثله في الدر

روي ^(١) عن الباقر و الصادق عليهما السلام كراهية الجماع أوّل ليلة من كلّ شهر و استحبابه أوّل ليلة من شهر رمضان لتتكسر شهوة الجماع نهاراً . والظاهر أنّه بطلق الحلّ الشامل للندب و غيره و المراد بليلة الصيام كلّ ليلة يصبح فيها صائماً .
ثمّ اعلم أنّ ظاهر اللفظ يدلّ على إباحة الجماع في أيّ وقت [كان] من اللّيل ولوقبل الفجر لكنّ لما اشترط أصحابنا الطهارة في الصوم من الجنابة و جب بقاء جزء من اللّيل ليقع فيه الغسل فكانت الإباحة مخصوصة بما عداه فلو خالف علماً فسد صومه و كان عليه القضاء و الكفارة ولو لم يعلم و ظنّ بقاء الوقت من غير مراعات فاتفق خلافه كان عليه القضاء خاصّة ولو راعى لم يكن عليه شيء و على التقديرين الأخيرين لو طلع عليه الفجر مجامعاً و جب عليه النزع و صحّ صومه في الأخير خاصّة .

و قال الشافعي: إذا وافاه الفجر مجامعاً فوقع النزع و الطلوع معاً لم يفسد صومه ولا قضاء ولا كفارة و به قال أبو حنيفة و قال المزني: يفسد و عليه القضاء خاصّة و أمّا إذا وافاه مجامعاً فلم ينزع و تمكّث فيه فهو بمنزلة من وافاه [النهار] نابتداً بالإيلاج فإن كان جاهلاً بالفجر فعليه القضاء خاصّة و إن كان عالماً به فعليه لقضاء و الكفارة و قال أبو حنيفة بالكفارة و علّله أصحابه بأنّه ما انعقد فالجماع لم يفسد صوماً منعقداً فلا كفارة ونحن نقول إنّّه انعقد بالنيّة المتقدّمة فكان جماعه وارداً على صوم منعقد و هو المطلوب .

٣ - « علم الله أنّكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم و عفى عنكم » .

بيان لنعمته و إحسانه و رفعه الحرج في المستقبل .

٤ - « فالآن باسروهنّ » قيل المراد بها الجماع و قيل هو و مقدّماته من القبلة و غيرها و أصل المباشرة إلصاق البشرة بالبشرة ثمّ كنى به عن الجماع تارة و عنه و عن مقدّماته تارة و هو نسخ للسنة بالكتاب و نسخ الشيء بما هو أسهل منه .
٥ - قوله تعالى « و ابتغوا ما كتب الله لكم » قيل اطلبوا الولد فأنّه الغرض

الأهم في نظر الشارع وقيل ابتغوا ما أحل الله لكم لاما حرّم و هما محتملان .
 ٦ - « و كلوا و اشربوا » الخ هذا من باب ما خصّ بمتمصل و هو هنا الغاية
 أعني «حتّى يتبين» وهل هي راجعة إلى جميع الجمل المتقدّمة أو إلى الأخيرة قال
 الشافعي بالأوّل و أبو حنيفة و المحققون منّا بالثاني وقال المرتضى صالحة للكلّ
 و للبعض و يتفرّع إباحة الجماع إلى الفجر فالفصل بعده على قول الشافعي
 فالطهارة غير شرط . قالوا ويدلّ أيضاً على جواز النية نهاراً لأنّه لما أباح المباشرة
 و الأكل إلى الفجر كان ابتداء الصوم بعده و الصوم ليس بمجرّد الامساك بل مع
 النية فيكون الأمر بإيقاع النية بعد الفجر و فيه نظر لأنّه لو كان كذلك لوجب
 بعد العجر و ليس كذلك إجماعاً على أنّ نية الصوم معناها القصد إليه وقصد الشيء
 متقدّم عليه و ابتداءه من الفجر فالنية قبله ، هذا مع أنّه يلزم وقوع جزء فيه بلا
 نية و هو باطل و على قولنا يرجع إلى « كلوا و اشربوا » و يبقى حكم المباشرة
 يخصّ بمتمصل .

٧ - الخيط الأبيض هو الفجر الثاني المعترض في الأفق كالخيط الممدود و
 الخيط الأسود ما يمتدّ معه من الغبش تشبيهاً بخيطين أبيض و أسود و ليسا بمستعارين
 لقوله « من الفجر » لأنّ من شرط الاستعارة أن يجعل المستعار منه شيئاً منسياً . روى
 سهل الساعدي أنها نزلت ولم يكن قوله « من الفجر » فكان رجال إذا صاموا يشدونّ
 في أرجلهم خيوطاً بيضاً و سوداً فلم يزلوا يأكلون و يشربون حتّى يتبين لهم ثمّ
 نزل لهم البيان في قوله « من الفجر »^(١) ، فان صحّ هذا النقل ففيه دليل على جواز
 تأخير البيان عن وقت الخطاب و هو مذهب الأشاعرة و منه أبو الحسين محتجاً
 بأنّ الخطاب بما لا يفهم منه المراد عبث و هو قبيح لا يصدر عن الحكيم و فيه نظر
 لجواز أن يكون المراد بالخطاب هو استعداد الامتثال و العزم على فعل المأمور به
 بعد البيان فيثاب على العزم فلا يكون عبثاً لكن ينبغي أن يكون هذا قبل دخول

رمضان و إلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة و هو باطل إجماعاً .

٨ - قوله تعالى « ثم أتموا الصيام إلى الليل » حد للصوم و بيان لآخر وقته ليعلم منه تحريم صوم الليل و يتبعه تحريم صوم الوصال لأنه جعل الليل غاية الصوم و غاية الشيء منفصلة فيكون الإفطار بعده و فيه نظر لأنه غاية وجوب الصوم و أما أنه لا يجوز فلا دلالة في الآية عليه .

إن قلت : لا يتحقق مضي النهار حتى يبدو الليل فيلزم صوم جزء منه . قلت : ذلك ليس بالأصل بل من باب مقدمة الواجب و المراد بالليل عندنا على القول الأقوى هو ذهاب الحمرة المشرقية و قال بعض أصحابنا و جملة فقهاء العامة هو غيوبة الشمس . ثم إن الأمر باتمام الصوم يستلزم كون كل جزء من أجزاء النهار شرطاً في الآخر فيجب الاتيان بجمليتها . و يتفرع على ذلك فرعان :

الف - لو نوى الإفطار في جزء من النهار بطل ذلك الصوم ولوعاد إلى النية .
ب - أنه يجب إتمام الصوم الفاسد للأمر المذكور و الإفساد غير مانع ثم إن الإفساد سبب لصوم آخر فيجب القضاء .

٩ - « ولا تباشروهن » و أنتم عاكفون في المساجد ، تقدم معنى المباشرة فيحرم الجماع و مقدّماته على المعتكف و هنا أحكام :

الف - تحريم المباشرة و القبلة و غيرها من مقدّمات الجماع .

ب - عموم الليل و النهار بالتحريم المذكور لأنه معلق بحال الاعتكاف .

ج - اشتراط الاعتكاف بالكون في المساجد و ظاهر المساجد العموم لأنه جمع معروف بالآثم و به قال جملة الفقهاء . و بعض أصحابنا و منّا من قال كل مسجد جامع و فسر بأنه الأعظم و أكثر أصحابنا قالوا ما جمع فيه نبي أو وصي للمسلمين جمعة و قيل أو جماعة و هذا القول أحوط لحصول البرائة معه بيقين و فسر ذلك بمسجد مكة و المدينة و جامع الكوفة و البصرة فعلى هذا يكون الآية مخصوصة بخبر الواحد إن لم يكن الأخبار به متواترة .

د - أن الاعتكاف يبطل مع المباشرة المذكورة أمّا أولاً فلأن النهي في العبادة مبطل كما تقرر في الأصول وأمّا ثانياً فلأنّها تبطل الصوم والصوم عندنا شرط في الاعتكاف وبطلان الشرط مستلزم لبطلان المشروط وهنا مسئلتان :

الف - أن الشافعي لا يشترط الصوم وأبو حنيفة يشترطه كقولنا .

ب - لم يحد الشافعي للاعتكاف حداً فعنده يجوز ولو ساعة واحدة وأبو حنيفة حدّه [واحد] ومالك لا يجوز أقل من عشرة أيام وقال أصحابنا : لا يكون أقل من ثلاثة أيام لرواياتهم الصحيحة عن أئمتهم عليهم السلام ^(١) .

١٠ - « تلك حدود الله » إشارة إلى ما تقدّم من أحكام الصوم والاعتكاف

« فلا تقربوها » وهو أبلغ من قوله فلا تفعلوها إذ النهي عن قرب الحدّ الحاجزين الحقّ والباطل لئلا يداني الباطل أبلغ من النهي عن فعله « وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال ألا وإن لكلّ ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه فمن رتّع حول الحمى أوشك أن يقع فيه ^(٢) » .

« كذلك » أي مثل ذلك البيان « يبيّن الله آياته للناس لعلهم يتقون » مخالفة الأوامر والنواهي .

❖ (فائدتان) ❖

١ - قوله تعالى « واستعينوا بالصبر والصلاة » ^(٣) قيل : المراد بالصبر الصوم ومنه سمّي شهر رمضان شهر الصبر أي استعينوا بهما على أهوال الدنيا والآخرة ثم إن الصوم له أقسام يدلّ عليها آيات تذكر في أماكنها إنشاء الله تعالى .

٢ - قوله تعالى « يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج » ^(٤) سأله صلى الله عليه وآله معاذ بن جبل ما بال الهلال يبدو دقيقاً كالخيوط ثمّ يزيد حتى يستوي ثمّ

(١) راجع الوسائل ب ٤ من كتاب الاعتكاف .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ١٩ . سنن أبي داود ج ٢ ص ٢١٨ .

(٣) البقرة : ١٥٣ و ١٥٤ .

(٤) البقرة : ١٨٩ .

لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ فنزلت ^(١) «هي مواقيت للناس» أي يوقتون الناس بها أمورهم ، و معالم للعبادات الموقّنة كالصّيام و الزكاة خصوصاً الحجّ فإنّ الوقت مراعى فيه أداء و قضاء و كون المبتدأ و الخبر معرفتين من دلائل الحصر فلا يحصل التناقض بدون الأهلة فيكون علامة شهر رمضان رؤية الهلال لا غيره ممّا قيل [من حساب التنجيم وغيره] .

﴿ كتاب الزكاة ﴾

و فيه مقدّمة و آيات :

✽ (أما المقدمة) ✽

فالزكاة لغة تقال لمعينين أحدهما الطهارة و منه « أقنلت نفساً زكية » ^(٢) ، أي طاهرة لم تجن ما يوجب قتلها و ثانيهما النماء و منه قوله تعالى « ذلك أزكى لكم و أطهر » ^(٣) ، أي أنمى لكم و إلّا لكان تأكيداً و التأسيس خير منه و شرعاً قيل اسم لحق يجب في المال يعتبر في وجوبه النصاب و نقض في طرده بالخمس و في عكسه بالمندوبة فبدل يجب بيثبت ف قيل حق يثبت في المال بشرائط يأتي ذكرها و يشكل بأنّه غير واضح و الحدّ للإيضاح .

و قيل : صدقة راجحة مقدّرة بأصل الشرع ابتداء فالصدقة يخرج الخمس و الراجحة يشمل المندوبة و المقدّرة يخرج بها برّ الاخوان و نحوه و بالأصلالة تخرج المنذورة و شبهها و الابتداء يخرج الكفّارة و فيه نظر أمّا أولاً فلاشتماله على زيادة فإنّ الراجحة يغني عنها صدقة فإنّها لا تكون إلّا راجحة و أمّا ثانياً فلأنّ من المندوبة ما هو مقدّر كقوله ﷺ « تصدّقوا ولو بصاع أو بعضه ولو بقبضة أو بعضها ولو بتمرة

(١) مجمع البيان ج ٢ ص ٢٨٣ ، الدر المنثور ج ١ ص ٢٠٣ .

(٢) الكهف : ٢٥ .

(٣) البقرة : ٢٣٢ .

ولو بشقِّ تمرّة ^(١) ، وذلك ليس بزكوة اصطلاحاً .

فالأولى أن يقال : صدقة متعلّقة بنصاب بالأصالة . فالصدقة تشمل الواجبة و المندوبة و الفطرة و المالبّة و بالتعلّق بالنصاب يخرج المندور و التطوّعات المطلقة و بالأصالة يخرج ما نذر إخراجه من نصاب و استعمال لفظها إمّا للنقل أو للمجاز تسمية للسبب باسم المسبّب فإنّها سبب للطهارة و النماء في المال .

إن قلت : الطهارة من أي شيء . وكذا النماء في أي شيء ؟ قلت : أمّا الطهارة فمن إثم المنع أو نقول إذا لم يخرج الزكوة يبقى حقّ الفقراء في المال فإذا حمله شحّه على منعه فقد ارتكب التصرّف في الحرام و الاتّصاف برذيلة البخل فإذا أخرجه فقد طهر ما له من الحرام ونفسه من رذيلة البخل وأمّا النماء ففي البركة والثواب . ثمّ البحث هنا ينقسم أقساماً بحسب ما ورد من الآيات .

﴿ القسم [الأول] ﴾

✽ (في الوجوب و محله) ✽

و فيه آيات :

الأولى : لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ الْمَلَائِكَةِ وَ الْكِتَابِ وَ النَّبِيِّينَ وَ آتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَ الْيَتَامَى وَ الْمَسَاكِينَ وَ ابْنَ السَّبِيلِ وَ السَّالِّينَ وَ فِي الرِّقَابِ وَ أَقَامَ الصَّلَاةَ وَ آتَى الزَّكَاةَ وَ الْمُؤَفَّقُونَ بِمِثْلِ هَؤُلَاءِ إِذَا عَاهَدُوا وَ الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَ الضَّرَاءِ وَ حِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (٣) .

(١) الكافي ج ٤ ص ٤ تحت الرقم ١١ .

(٢) البقرة : ١٧٧ .

قرأ حمزة وحفص عن عاصم « ليس البر » بالنصب على أنه خبر ليس مقدم على اسمها وهو ضعيف لجعل الاسم جملة وقرء الباقيون بالرفع على الأصل وقرء نافع « ولكن البر » بالتخفيف والرفع يجعلها عاطفة والباقيون بالتشديد والنصب يجعلها من أخوات إن ورفع « الموفون » عطف على « من آمن » و نصب « الصابرين » على المدح .

والبر كل فعل مرضي قلبها كان أولسانياً أو جوارحياً أو مالياً والخطاب لأهل الكتاب فإنهم أكثر والخوض في أمر القبله حين حوت و ادعى كل فريق أن البر التوجه إلى قبلته فرد عليهم بأنه ليس البر التوجه إلى المشرق قبله النصارى أو المغرب قبله اليهود وقيل هو عام للمسلمين وغيرهم أي ليس البر مقصوراً على أمر القبله .

« ولكن البر » إما بمعنى البار فإن المصدر مقام الفاعل كزيد عدل أي عادل أو بحذف المضاف من الخبر أي بر من آمن فاللام في الكتاب للجنس أي كل كنهه وباقي مقاصد الآية ظاهر لكن نذكر ما تضمنته من الأوامر وهي أقسام :

الأول : الإيمان بالله وبكل ما جاءت به كتبه وصحة نبوة أنبيائه وتصديقهم في كل ما أخبروا به .

الثاني : إخراج المال على حبه أي حب الله وقيل حب الإيثار أو حب المال و الكل محتمل والأول أوجه لتضمنه الكل ولدلالته على القرية والإخلاص والجهات المذكورة سيأتي تفسير أكثرها و أما ذوي القرابة ^(١) فقيل قرابة المعطي فيكون حثاً على صلة الأرحام ويدخل في ذلك النفقات الواجبة والمندوبة وغيرهما من الصلات وقبل قرابة النبي ﷺ لقوله تعالى « قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى » ^(٢) وهو سردي عن الباقر والصادق عليهما السلام ^(٣) و البتيم صغير لا أب له و الجمع يتامى و

(١) ذوي القربى خ ل .

(٢) الشورى : ٢٣ .

(٣) مجمع البيان ج ١ ص ٢٦٣ .

أيتام وأبرزهم بالذكر وإن كانوا داخلين في القريبى لشدة الاعتناء بحالهم .
 الثالث إقامة الصلاة الرابع إيتاء الزكاة واتفق الكل [على] أن المراد بها الواجبة هنا وأما الإيتاء الأول فيشمل الواجب وغيره ولهذا قال ابن عباس في المال حقوق واجبة سوى الزكاة وقال الشعبي هي محمولة على حقوق واجبة غير الزكاة مما له سبب كالنفقة على من يجب نفقته وعلى الجائع المشرف بسد رمقه والنذور والكفارات ويحتمل أن يكون المراد الزكاة المفروضة في الموضعين لكن الفرض من الأول بيان مصرفها ومن الثاني أداؤها والحث عليها وهذا عندي قوي ليكون الآية مشتملة على الواجبات ولأنه وقع بين الإيمان الواجب وإقامة الصلاة وهي واجبة أيضاً .

الخامس: الوفاء بالعهد ويدخل فيه النذر وكلما التزمه المكلف من الأعمال مع الله تعالى ومع غيره وهو واجب أيضاً .

السادس : الصبر وهو حبس النفس على المكروه امتثالاً لأمر الله تعالى وهو من أفضل الأعمال حتى قال النبي ﷺ « الإيمان شطران شطر صبر و شطر شكر ^(١) » والبأساء ما يتعلق بالمال كالفقير وغيره والضراء ما يتعلق بالبدن كالمرض والعمى والزمانة وغيرها وحين البأس هو الحرب في الجهاد « أولئك الذين صدقوا » أي في دعوى الإيمان « وأولئك هم المتقون » أي هم الجامعون لوظائف التقوى .

الثانية : وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ (٢) .

هذه الآية الشريفة صريحة في وجوب الزكاة على الكافر للتوعد على عدم إتيانها لكنه لا يصح منه أداؤها حال كفره لعدم إخلاصه لقوله تعالى « وما منكم

(١) أخرجه في الجامع الصغير عن انس كما في السراج النبوي ج ٢ ص ١٣٧ و

لفظه : « الإيمان نصفان فنصف في الصبر ونصف في الشكر » .

(٢) حم السجدة : ٧ .

أَنْ تَقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ^(١) ، فإذا أسلم سقطت عنه لقوله ﷺ «الاسلام يجب ما قبله» ^(٢) ، و لو تلفت حال كفره لم يضمها .

قال المعاصر : و يمكن الاستدلال بها على أن مانع الزكاة مستحلاً مشرك و هو حق لأن من لا يعتقد وجوبها كافر قلت : في هذا الكلام خطأ لفظاً و معنى أما لفظاً فقولهُ مشرك فإن المشرك من يجعل مع الله شريكاً و معلوم أن ذلك غير لازم من منع الزكاة فلو قال كافر لكان أولى و أما معنى فلأن منطوقها أن المشرك لا يؤتي الزكاة ولا يلزم منه أن الذي لا يؤتي الزكاة يكون مشركاً لأن الموجبة الكلّية لا تنعكس كنفسها و لو انعكس جزئياً فلا دلالة له على المطلوب بنفسه بل بدليل خارج و ذلك كاف في المطلوب فلا يكون الآية هي الدالة بل غيرها .

الثالثة : وَ الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبِئْسَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٍ يَكْمَلُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَتَكَوَّى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَ جُنُوبُهُمْ وَ ظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ^(٣) .

اعلم أن الآيات العامة في وجوب الزكاة في المال خصت بقول الرسول ﷺ و تقريره [يأتي] و اتفق أصحابنا أن الزكاة تجب في تسعة أشياء ، لاغير هي : الابل و البقر ، و الغنم ، و الذهب ، و الفضة ، و الحنطة ، و الشعير ، و النمر ، و الزبيب لروايات كثيرة من أهل البيت ﷺ منها رواية زرارة و محمد بن مسلم و غيرهما عن الباقر و الصادق عليهما السلام أنهما قالاه أنزل الله الزكاة في كتابه فوضعها رسول الله ﷺ في تسعة وعفى عما عدا ذلك ^(٤) ، و أيضاً أصالة البرائة و عموم قوله تعالى و لا

(١) البراءة : ٥٥ .

(٢) قد مر في ص ١٦٦ فراجع .

(٣) البراءة : ٣٦ .

(٤) الوسائل ب ٨ من أبواب مانع فيه الزكاة ح ٤ وغيره .

يسألکم أموالکم^(١) ، يعمّان كل مال ، خرج من ذلك ما وقع الاجماع عليه فيبقى الباقي على أصله .

إن قلت : قوله تعالى « و النخل و الزرع مختلفاً أكله و الزيتون و الرمان متشابهاً و غير متشابهه كلوا من ثمره إذا أثمر و آتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين^(٢) » و الزرع يعم كل ما أنبت الأرض و الضمير في حقه و حصاده يرجع إلى الجميع فيكون واجباً فيه وهو المطلوب . قلت : الجواب من وجهين الأول أنها مكيّة وآية وجوب الزكاة مدنيّة فهي ناسخة للمكيّة والمنسوخ لا دلالة فيه الثاني سلّمنا عدم نسخها لكن نمنع أن المراد بالحق^(٣) الزكاة أعني العشر و نصفه لجواز أن يراد ما يتصدق به يوم الحصاد على المارّة و غيرهم من السوّال من إعطاء الضغث و الضغثين و هذا مروى عن أئمتنا عليهم السلام^(٤) و يؤيده قوله تعالى « ولا تسرفوا » وهو قول الشافعي أيضاً .

فائدة : أوجب الشافعي الزكاة في كل ما أنبت الآدميون^(٥) وكان مقتناً حال ادّخاره بخلاف ما ينبت من نفسه كبزر قطونا أو أنبت الآدميون ولا يقتات كالبطيخ و القثاء و الخيار و غيرها من الخضراوات و البقول أو يقتات ولا ينبت الآدميون كالبلوط فان ذلك كله لا زكاة فيه وبه قال مالك و قال أبو حنيفة تجب في كل خارج قصد إنباته مقتناً كان أولاً فيجب عنده في الخضراوات .

إذا تقرّر هذا فلنشرع في الآية فنقول : الآية صريحة في وجوب الزكاة في الذهب و الفضة لكن بشرط كونهما مسكوكين بسكّة قد تعمل بها قديماً أو حديثاً و أن يكونا باقيين طول الحول أمّا ما تعمل به أودير في البيع و الشراء فلا

(١) القتال : ٣٦ .

(٢) الانعام : ١٤١ .

(٣) بها حق ، خ .

(٤) تفسير العياشي ج ١ ص ٣٧٧ رقم ٩٧ - ١١٤ .

(٥) الارضون خل .

تجب لأصالة البراءة وأيضاً روى زرارة في الصحيح قال كنت قاعداً عند الباقر عليه السلام وليس عنده غير ابنه جعفر عليه السلام فقال يا زرارة إن أبادرت عثمان تنازعا في عهد رسول الله ﷺ فقال عثمان : كل مال من ذهب أو فضة يدار ويعمل به ويتجر به ففيه الزكاة إذا حال عليه العول وقال أبو ذر أتما ما اتجر به أو دير وعمل به فليس فيه زكاة إنما الزكاة فيه إذا كان ركازاً كنزاً موضوعاً فإذا حال عليه الحول فعليه الزكاة فاختصما إلى رسول الله ﷺ فقال: القول ما قال أبو ذر ، وغير ذلك من الروايات .

وَاتَّفَقَ فَتْهَآ الْعَامَّةُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا مُطْلَقاً مَسْكُوكاً وَغَيْرَهُ صَحِيحاً
وَمَكْسُوراً تَبَرَّأَ وَنَقَرَهُ وَاخْتَلَفُوا فِي جَمْعِ النَّصَابِ مِنَ النَّقْدِينَ فَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ
بِالضَّمِّ وَخَالَفَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ كَمَا هُوَ رَأْيُ أَصْحَابِنَا ثُمَّ الْأَوَّلُونَ اخْتَلَفُوا فَقَالَ
مَالِكٌ : الضَّمُّ بِالْأَجْزَاءِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِالْقِيَمَةِ وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً عَلَى اشْتِرَاطِ
الْحَوْلِ وَأَنَّ النَّصَابَ الْأَوَّلَ فِي الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالاً وَفِي الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ ثُمَّ
اتَّفَقَ الْعَامَّةُ عَلَى الْوُجُوبِ فِي الزَّائِدِ مُطْلَقاً إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ يَقُولُنَا إِنَّهُ لَا
يَجِبُ حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعَةَ دِينَارٍ فِي الذَّهَبِ وَأَرْبَعِينَ فِي الْفِضَّةِ .

قاعدة : أوجب أبو حنيفة لا غير الزكوة في الحلّي المباح وانفقوا على وجوبها في الحرام وهذا فوائد :

١ - أن الكنز هو جمع المال تحت الأرض أو فوقها حفظاً له وإتماً لم يقل ولا يتفقونهما إما لعود الضمير إلى الكنوز وإن لم تكن مذكورة أو أنه عائد إلى الفضة والتقدير يكتزون الذهب ولا يتفقونه و يكتزون الفضة ولا يتفقونها فحذف الأول لدلالة الثاني عليه كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك — راض و الرأي مختلف^(٢)

٢ - اعلم أن من يجمع المال للاتفاق على العيال أو بعد إخراج الحقوق

(١) الوسائل ب ١٤ من ابواب ماتجب فيه الزكاة ح ١ .

(۲) قدمر فیما سبق راجع ص ۱۳۰ و ۱۳۱.

المالية خارج عن هذا الوعيد لأنه تعالى قيّد الكنز بعدم الاتفاق وإذا عدم القيد عدم الحكم ولما روي عنه عليه السلام أنه قال « ما أدّي زكوة فليس بكنز » وإن كان باطناً وما بلغ أن يزكى فلم يزك فهو كنز وإن كان ظاهراً ^(١) ، وعن ابن عمر: كلّمّا أدّي زكوة فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين . وأمّا ما ورد عنه عليه السلام أنه « لما نزلت قال تبتّ للذهب والفضة قالها ثلاثاً فقالوا أي مال يتخذ فقال لساناً ذا كراً و قلباً خاشعاً وزوجة تعين أحدكم على دينه ^(٢) » وقال أيضاً « من ترك صفراء و بيضاء كوي بهما ^(٣) » فمحمول على مال لم يؤدّ حقّه أو على من ليس له أولاد ولا ورثة محتاجون و أمّا من له ورثة محتاجون فيجوز التبقية لهم جمعاً بين قوله هذا وبين قوله لمن أوصى بماله في سبيل الله فنهاء [عنه] عليه السلام « فقال : الكف ؟ فقال لا فقال الثالث ؟ فقال عليه السلام : الثالث والثالث كثير ثم قال لأن تتركه لعيالك خير لك ^(٤) » .

٣ - « يوم يحمى عليها » منصوب على الظرف بعامل محذوف أي بعدذاب أليم كائن يوم يحمى عليها و فائدة ذكر « عليها » المبالغة في الإجهاد فإنّ الجسم إذا سلطت عليه النار حتّى تعمل فيه كان أشدّ حرارة من مروره بها .

٤ - قيل إنّما خصّ هذه الأعضاء بالكي لأنّ أصحاب الكنوز إذا سألهم الفقير تعبسوا في وجهه و أموالها عنه فعبّر عنها بالجباه و إذا دار الفقير أعطوه جنوبهم فإذا دار أعطوه ظهورهم وقيل : لا زورار وجوههم عند الطلب و جعلهم الفقير وراء ظهورهم وأخذهم عن المعروف جانباً وقيل : لأنّها أشرف الأعضاء لاشتغالها على

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٣٥٨ ، السراج النير ج ٣ ص ٢٦٣ . و لفظ

الحدث مختلف .

(٢) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٢ مجمع البيان ج ٥ ص ٢٦ . الجامع الصغير عن

أبي هريرة كما في السراج النير ج ٢ ص ١٥٤ .

(٣) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٣ من حديث أبي ذر وأبي امامة و لفظه ما من رجل

ترك صفراء ولا بيضاء الا كوى بهما .

(٤) صحيح البخاري ج ٢ ص ١٢٥ ، سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠١ .

الأعضاء الرئيسة التي هي الدماغ و القلب و الكبد .

الرابعة : وَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (١) .

حقٌ معلوم أي يقدر رونه في أموالهم و يلزمون أنفسهم باخراجه وليس المراد به ما أوجبه الشارع و إال قال يؤدّون ما أوجبنا عليهم أو ندبنا إليه . و السائل المستجدي و المحروم الذي يظنُّ غنياً لتعفّفه فيحرم و قيل : لا ينمى له مال . و قيل : الذي لا كسب له .

إذا عرفت هذا فاعلم أنّه استدلُّ بعضهم على وجوب زكاة التجارة بهذه الآية و ليس بشيء لعدم دلالتها على محلّ النزاع لانصاً و لا ظاهراً بل إنّما خرجت مخرج المدح لهم في سياق مدحهم بالقيام للعادة ليلاً و الاستغفار الذي هو من المندوبات التي ألزموا أنفسهم بها و تسمية ما التزموا إخراجاً حقاً لا تدلُّ على وجوبه لأنّ الحقّ قد يطلق على الوظيفة المقدّرة و إن لم تكن واجبة على أنا لو سلّمنا أنّه يدلُّ على الوجوب لكان دلالته على الزكاة العمينية أولى .

﴿ القسم الثاني ﴾

☆ (في قبض الزكاة و اعطائها المستحق) ☆

و فيه آيات :

الاولى : خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَ تُزَكِّيهِمْ بِهَا وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ

إِنْ صَلَوَاتُكَ سَكُنَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢) .

روي أنّ جماعة تخلفوا عن تبوك و لم يخرجوا مع رسول الله ﷺ منهم أبو لبابة و هم الذين شدّوا أنفسهم بالسّواري توبةً و ندماً على فعلهم و كان سبب

(١) المعارج : ٢٤ و مثلها في النّاريات : ١٩ .

(٢) البراءة : ١٠٤ .

تأخّرهم اشتغالهم باصلاح أموالهم فلما قدم النبي ﷺ من تبوك دخل المسجد فصلّى ركعتين و كان ذلك دأبه إذا رجع من سفره فرأى الموثّقين بالسواري فسأل عنهم فقبل له إنهم حلفوا أن لا يحلّوا أنفسهم حتّى يحلّم رسول الله ﷺ فقال: إنّي لا أحلّم حتّى أوّمر به فلما نزلت الآية وهي « و على الثلاثة الذين خلفوا ^(١) » إلى آخرها أطلقهم و عذّهم ^(٢).

ثمّ إنّه لما حلّم قالوا يا رسول الله هذه أموالنا التي تخلفنا لاصلاحها خذها و تصدّق بها و طهرتنا من الذنوب فقال ﷺ : ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً فنزلت فأخذ منهم الزكوة المقرّرة شرعاً و على ذلك إجماع الأمة .

(١) البراءة : ١١٩ .

(٢) قال ابو عمر في الاستيعاب ترجمة ابى لبابة بن عبد المنذر : اختلف في الحال التي أوجبت فعل أبى لبابة هذا بنفسه (يعنى ربطه بالسارية) و أحسن ما قيل فى ذلك ما رواه معمر عن الزهرى قال كان ابولبابة ممن تخلف عن النبي صلى الله عليه وآله فى غزوة تبوك فربط نفسه . الفصة راجع الاستيعاب بذيل الاصابة ج ٤ ص ١٩٧ لكنه خلاف ما عليه المفسرون و أهل السير فانهم زعموا أن الآية « و على الثلاثة الذين خلفوا » الآية نزلت فيمن تخلف عن تبوك وهم كعب بن مالك و هلال بن أمية و مرارة بن ربيع (الربيع) فلما رجع النبي صلى الله عليه وآله جاءوا اليه يعتذرون فلم يكلمهم النبي صلى الله عليه وآله و تقدّم الى المسلمين ان لا يكلمهم احد فهجرهم الناس حتى الصبيان و نسأؤهم فضاعت عليهم المدينة و خرجوا الى رؤس الجبال الفصة راجع مجمع البيان ج ٥ ص ٧٩ ، الدر المنثور ج ٣ ص ٢٨٦ ، سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٥٣١ .

و أما قصة أبى لبابة و ربطه نفسه بالسارية فانما هو فى غزوة بنى قريظة و نصحه ليهود بنى قريظة خلافاً لرسول الله و المسلمين : أن لا ينزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله فانهم ان نزلوا على حكمه فانه الذبح اشارة بيده . فنزل قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله و الرسول » الآية « (الانفال : ٢٧) عن الكلبي و الزهرى و المعجب اختلاف الزهرى فى نقله القصة تارة كما مر عن الاستيعاب و تارة هكذا راجع سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٢٢٦ ، مجمع البيان ج ٤ ص ٥٣٧ ، الدر المنثور ج ٣ ص ١٧٨ .

و «من» للتبعض أي بعض أموالهم و «تطهرهم» صفة للصدقة أي صدقة مطهرة ويجوز كون التاء للخطاب لرسول الله ﷺ أي تطهرهم أنت و تزكّيم أي تنمي في أموالهم وقيل بمعنى تطهرهم ليكون تأكيداً وقد عرفت أن التأسيس أولى وإنما لم يجزم الفعلين ليكون جواباً للأمر لأن في جعلهما صفتين فائدة زائدة وهي أن المأمور به أخذ صدقة مطهرة وهي التي تكون عن طيب نفس و انشراح صدر بنية خالصة لا مطلق الصدقة ومع الجزم لا يفيد إلا مطلق الصدقة فعلى هذا لا يكون التاء للخطاب . والسكن ما يسكن إليه والمراد أنهم تسكن نفوسهم ببلائه عليهم وتطيب قلوبهم بقبول صدقتهم «والله سميع» لدعائك لهم «عليم» بنياتهم فأنها صددت عن إخلاصهم من غير رياء ولا سمعة إذا عرفت هذا فهذا أحكام :

١ - أنها تدل على اشتراط الملك للنصاب بقوله «أموالهم» والاضافة حقيقة للام الملك .

٢ - فيها دلالة على وجوب أخذ الامام الصدقة لصيغة الأمر وهل يجب حملها إليه ابتداء قيل نعم لأن الإيجاب عليه يستلزم الإيجاب عليهم والمشهور أنه يجوز تولي المالك إخراجها لكن حملها ابتداء مستحب لكونه أبصر بمواقفها ومع طلب الامام يجب حملها إليه ولو فرق حينئذ فلا قوى عدم إجرائها وقال الشافعي يجوز إخراج زكاة الأموال الباطنة قولاً واحداً وأما الظاهرة فله قولان قال في الجديد يجوز أيضاً وقال في القديم لا يجوز و به قال مالك وأبو حنيفة .

٣ - هل الصلاة منه ﷺ على المالك واجبة أو مستحبة قال أكثر أصحابنا بالأول لقوله تعالى : « و صل عليهم » وصيغة افعل للوجوب هذا مع عطفه على الواجب وتعليله بلفظة إن في لطفيته للمكلف واللطف واجب فالموصل إليه كذلك وقال الآخرون بالثاني وهو قول عامة المتأخرين . للأصل ويضعف بقيام الدليل على وجوبه .

٤ - إذا قلنا بالوجوب على النبي ﷺ أو الاستحباب فهو كذلك على

الإمام القائم مقامه بل والساعي والفقير أيضاً لوجوب التأسي به واحصول معنى اللطفية في الجميع .

٥ - دلّت الآية الكريمة دلالة صريحة على لفظ الصلاة وفعله النبي ﷺ في حق أبي أوفى لما أتاه بصدقته ، فقال اللهم صل على أبي أوفى وعلى آل أبي أوفى ،^(١) كما نقل العامة في الصحيحين فيكون جائزاً نعم يجوز الدعاء بلفظ آخر غير الصلاة للترادف ولعدم القائل بالمنع ومنع أكثر العامة من لفظ الصلاة بل يقول آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت ونحوه .

٦ - قد تقرر في أصول الفقه أن خصوص السب لا يختص وقد نقلنا إن الآية نزلت في شأن من تخلف عن النبي ﷺ فلا يظن أن كضرها عليهم بل هي على العموم في كل متصدق وهو المطلوب .

٧ - في قوله : « من أموالهم » دلالة على أن الزكاة في العين لافي الذمة كما قال بعض الفقهاء من العامة ويتفرع أنه لو مضى على النصاب الواحد حولان من غير إخراج زكّى لسنة واحدة على الأول ولكل حول زكاة على الثاني .

الثانية : أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ

وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (٤) .

الاستفهام هنا يحتمل معنيين : أحدهما التقرير و التنبيه على وجوب علمهم بأن الله هو يقبل التوبة وهو الذي يأخذ الصدقة و هو مجاز عن الرضا بها و الجزاء

(١) صحيح البخارى ج ١ ص ٢٦١ ولفظ الحديث : عن عبد الله بن أمي أوفى قال كان النبي صلى الله عليه وآله إذا أتاه قوم بصدقته قال : اللهم صل على آل فلان فأناه أمي بصدقته فقال : اللهم صل على آل أمي أوفى ، ونقله في المجمع ج ٥ ص ٦٨ ، الدر المنثور ج ٣ ص ٢٢٥ ، وقد مر سابقا راجع ص ١٣٩ .

(٢) البرائة : ١٠٥ .

عليها وإليه الإشارة في الحديث « إن الصدقة تقع في يد الله قبل أن تصل إلى يد السائل ^(١) »، وإنما وجب العلم بذلك ليكون داعياً ومقرراً إلى وقوع التوبة وإعطاء الصدقة وثانيهما الإنكار لعدم علمهم وذلك أنهم لما سألوا الرسول ﷺ أن يأخذ أموالهم ويقبل توبتهم كما تقدم ذكره ولم يعلموا أنه لا يقبل التوبة غير الله، ولا يأخذ الصدقة إلا هو، أنكر ذلك عليهم وفايدة لفظ هو حصر أي لا يقبل إلا هو وفي الآية من المبالغة في وجوب العلم بقبول التوبة وأخذ الصدقة وأنه تواب أي كثير القبول للتوبة ورحيم بعباده، ما يظهر لمن تدبر [في] تركيبتها بايراد الاستفهام بالمعنيين المذكورين وإردافه بالعلم ثم الاتيان بالجملة المؤكدة بأن وأداة الحصر وذلك غاية في أدافته بعباده ورحمته لهم.

الثالثة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا انْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَكْمُمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (٣).

هنا مسائل :

١ - يحتمل أن يراد بالطيب هنا الحلال ولذلك « روي عن الصادق عليه السلام أنها نزلت في قوم لهم مال من ربا، الجاهلية و كانوا يتصدقون منه فنهاهم الله تعالى عن ذلك وأمرهم بالصدقة بالحلال » ^(٢) كما ورد في الحديث « إن الله طيب لا يقبل إلا الطيب » ^(٣) ولما في الحرام من القبح الحاصل من التصرف في ملك الغير الذي هو

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ١٠٧ ، الدر المنثور ج ٣ ص ٢٧٥ . وفي لفظ قبل أن تقع .

(٢) البقرة : ٢٦٧ .

(٣) إسناني ج ٤ ص ٤٨ ، الرقم ١٠ تفسير العياشي ج ١ ص ١٤٩ .

(٤) المستدرک عن درر اللالی ج ١ ص ٥٤٥ . و لفظه : « ان الله يقبل الصدقات ولا يقبل منها الا الطيب » صحيح البخاری ج ١ ص ٢٤٥ فی حديث « ولا يقبل الله الا الطيب » .

قبيح عقلاً و شرعاً . إن قلت : عندكم أن الحلال المختلط بالحرام ولا يتميز مالكة ولا قدره يخرج منه الخمس و ذلك من المجتمع من المالكين فيكون إنفاقاً و تصرفاً من الحرام وفيه وهو مناف لمنطوق الآية . قلت : نمنع أن ذلك تصرف في الحرام لأننا إنما حكمنا بإخراج الخمس لمكان الضرورة الماسة إلى التصرف في الحلال لقوله ﷺ « الناس مسلطون على أموالهم »^(١)، ولما جهل المالك وتعذر رضاه أذن الشارع لامطلقاً بل بإخراج ما يمكن أن يكون عوضاً للمالك يوم القيامة كما يأذن الحاكم في المعاوضة على مال الغائب والمحجور عليه و ذلك لا يكون إنفاقاً و تصرفاً فمن الحرام ولا فيه هذا ويحتمل أن يراد بالطيب الجيد من المال والمستحسن منه ولذلك قيل إنها نزلت في قوم كانوا يأتون بالحشف ويدخلونه في تمر الصدقة^(٢) روي ذلك عن علي عليه السلام^(٣) ويؤيد ذلك قوله تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحببون »^(٤) فعلى هذا قيل إن المراد الصدقة الواجبة وهي الزكاة وقيل المندوبة والأصح العموم للقسامين بل سائر الاتفاق في سبيل الخير وأعمال البر .

إن قلت : لو كان النصاب النعمي كله مراضاً لم يكلف شراء صحيحه و كذا لو كان تمره محشفاً لم يكلف شراء غيره بل يخرج منهما فيكون إنفاقاً من الردي وهو خلاف المأمور به . قلت : إن حمل الأمر على المندوب فذلك على الأفضل فخلافه غير ممنوع وإن حمل على الواجب فإنما لم يكلف شراء الصحيح والجيد لئلا يلزم الظلم في حق المالك لأن الزكاة تعلقت بعين المال فلا تتناول غيره هذا ، مع أن الأفضل له إخراج الجيد وفي الآية دلالة على أن إخراج الصدقة من كسب الإنسان أفضل من

(١) أخرجه في البحار ج ٢ ص ٢٧٢ من طبعة دار الكتب عن غوالي اللثالي .

(٢) عن عوف بن مالك قال : دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد بيده عصا و قد علق رجلاً قنا حشفاً فطمعن بالمصا في ذلك القنو و قال : لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب منها و قال ان رب هذه الصدقة يأكل الحشف يوم القيامة . راجع سنن أبي داود ج ١ ص ٣٧٢ .

(٣) مجمع البيان ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٤) آل عمران : ١٩٢ .

غيره خصوصاً ما كان بالجراحة فإنه أشقُّ تحصيلاً فيكون أفضل .
ويمكن الاستدلال بها على استحباب زكاة التجارة بقرينة التكتسب ومن قال
بوجوبها من العامة يدفعه أصالة البرائة وما حكيناه من رواية أبي ذر .
ثم إن بعضهم قال: إن مال التجارة مادام عروضاً لا زكاة فيه ولو بقي أحوالاً
فاذا بيع زكوه لسنة واحدة وهو قول مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد
وأبو حنيفة: بل كلِّ حول يقوم ويخرج عنه .

٢ - « ومما أخرجنا لكم من الأرض ، أي ومن طيبات ما أخرجنا وحذف
المضاف لدلالة ما قبله عليه وإنما أعاد الجارء ولم يكنف بالعطف « على ما كسبتم »
لزيادة الاعتناء بالاتفاق من الغلات والثمار قليل والمعادن أيضاً فإنها تخرج من الأرض
فعلى هذا يستدلُّ بها على استحباب الزكاة في كلِّ ما يخرج من الأرض خرج
الخضر وما لا يكال ولا يوزن للاجماع فيبقى الباقي وكذا على وجوب إخراج الخمس
من جميع أنواع الزرع مما يفضل عن مؤنة السنة والمعدن كما يقوله أصحابنا إذا
بلغ بعد المؤن ما قيمته عشرون ديناراً وكلُّ هذه مجملات يعلم تفاصيلها من بيان
النبي ﷺ وبيان الأئمة ؑ .

٣ - « ولا تيمموا الخبيث » أي لا تتعمدوا ، والخبيث هنا مقابل الطيب
فيكون هنا إما الحرام أو الرديُّ ويؤيد الثاني قوله « ولستم بأخذه إلا أن تغمضوا
فيه ، أي تتساهلوا [فيه] من أغض بصره إذا غضه .

وفي قوله « ولا تيمموا » إشارة إلى أن المنهي عنه إنما هو تعمّد إخراج
الرديِّ وأما ما كان لا عن تعمّد فلا حرج فيه ، وفيه أيضاً دلالة على عدم وجوب
شراء الجيد لأنه لم يتعمّد الرديُّ فأخرج منه بل اتفق ذلك عنده وعلى الأول
يمكن أن يكون قوله « ولستم بأخذه » أي لستم بحال يجوز لكم أخذه والتصرف
فيه إلا أن تتساهلوا في دينكم بعدم القيام بنواحيه فتغمضوا في أمر الحرام فتأخذونه
وهذا وجه لا يدفعه اللفظ ولا المعنى .

و استدللُّ بعضهم بها على أنه لا يجوز عتق الكافرو رده المعاصر بأن العتق

ليس إنفاقاً لأنه قسيم له في [نحو] الكفارات و قسيم الشيء مغاير له . وفيه نظر
أما أولاً فللمنع من عدم كون العتق إنفاقاً فإن الأوامر الواردة بالاتفاق عامة
يصدق عليه فإن الاتفاق هو بذل المال تقريباً إلى الله تعالى و أما ثانياً فلأن وقوعه
قسماً لاتفاق خاص لا يستلزم عدم كونه قسماً من الاتفاق العام نعم كون العبد
الكافر خبيثاً بأحد المعنيين المذكورين ممنوع فإنه ليس حراماً وإلا لحرم بيعه و
تملكه ولا ردياً عرفاً و لهذا جاز رفعه إلى الفقير صدقة لكونه مالاً قابلاً للتملك و
النقل و اعلموا أن الله غني عن صدقاتكم حقيق بالحمد منكم على إنعاماته الجليلة .

الرابعة : وما آتيتهم من زكوة ليريدون وجه الله فاولئك هم المضعفون (١) .

لما أخبر سبحانه د أن د من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (٢) ، وفي موضع
آخر د كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة (٣) ، أخبر هنا أن
الذين يؤتون الزكوة مخلص لوجه الله هم الذين يضعفون حسناتهم أي يجعلونها
مضاعفة والأضعاف [في] زيادة الأجر والثواب إن قلت كيف الجمع بين هذه الأضعافات
وبين قوله تعالى د وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (٤) ، قلت المراد ليس له إلا ما
سعى من باب العدل و أما الأضعاف فمن قسم التفضل وفي الآية دلالة على وجوب
النية في الزكوة وإيقاعها على سبيل الإخلاص لله تعالى .

الخامسة : إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من
الله والله عليهم حكيم (٥) .

(١) الانعام : ١٦٠ .

(١) الروم : ٣٩ .

(٤) النجم : ٣٩ .

(٣) البقرة : ٢٦١ .

(٥) البراءة : ٦١ .

لما عاب المنافقون على رسول الله ﷺ في قسمة الصدقات بأنه يعطي من أحبّ و نزل فيهم « ومنهم من يلمزك في الصدقات ^(١) » أي يعيبك - يقال لمزه يلمزه بكسر العين في المضارع و ضمّها إذا عابه على وجه المساترة - أنزل الله هذه الآية قاطعة لأطاعهم و أتى بما نتما التي للحصر للدلالة على أنه لا يستحقها سوى هؤلاء المذكورين .

و اختلف في اللّام في « للفقراء » هل هي للتمليك أو لبيان المصروف ؟ فقال الشافعيّ بالأوّل فيجب البسط على الأصناف و يعطي من كلّ صنف ثلاثة لا أقلّ منهم و قال مالك و أبو حنيفة بالثاني فلا يجب البسط بل لو أعطى زكوته واحداً من أيّ صنف كان جاز لكن أبو حنيفة لا يعطي ما يؤدّي إلى الغنى فلو خالف فعل مكروهاً وملكه المعطى و برئت النعمة و مالك يجوّز ذلك إذا أمل غناه و قال أصحابنا بجواز أيّ صنف كان ولو واحداً منهم لكنّ البسط أفضل و بذلك قال ابن عباس و حذيفة و غيرهما من الصحابة لأنّ كون اللّام للتمليك لا وجه له فإنّ المستحقّ لا يملك قبل الأخذ و لأنّ حملها على بيان المصروف موافق لفعل النبي ﷺ الذي عابه المنافقون فيكون أوّلـى .

إذا عرفت هذا فانذكر الأقسام مفصّلة و الخلاف فيها فنقول :

الأوّل الفقراء ، الثاني المساكين قيل إنهما قسم واحد و إنّما أتى باللفظين لالتغاير المعنى بل لتأكيد أحدهما بالآخر كعطشان بطشان و قيل بالتغاير و به قال الشافعيّ و أبو حنيفة فقليل الفقير متعفّف لا يسأل و المسكين بخلافه و قيل بالعكس و يؤيد الأوّل قوله تعالى « للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً » ^(٢) و يؤيد الثاني قول النبي ﷺ « ليس المسكين الذي تردّه الأكلة و

(١) البراءة : ٥٩ .

(٢) البقرة : ٢٧٣ .

الأكلتان و التمرة و التمرتان و لكن المسكين الذي لا يجد غنى فيغنيه ولا يسئل الناس شيئاً ولا يظن به فيتصدق عليه ^(١) ، و قيل الفقير الزمن المحتاج و المسكين الصحيح المحتاج قاله قتادة و التحقيق أنهما يشتركان في معنى عديمي و هو عدم ملك مؤنة السنة له و لعياله الواجبي النفقة ولو كان غنياً و هل أحدهما أسوء حالاً من الآخر بمعنى أنه لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته و الآخر أجود حالاً [من] له مال أو كسب يقع موقعاً من حاجته لكن لا يكفيهُ للسنة ؟ ألا أكثر على ذلك فقيل الفقير هو أسوء حالاً للابتداء بذكره الدال على الاهتمام بحاله و لأنه مشتق من فقار الظهر فكان الحاجة قد كسرت فقار ظهره و لاستعادة النبي ﷺ من الفقر [و سؤاله المسكينة] فقال « اللهم إني أعوذ بك من الفقر و أسألك المسكينة ^(٢) » حتى قال « كاد الفقر أن يكون كفراً ^(٣) » و بهذا قال الشافعي و قيل المسكين هو الأسوء للتأكيد به و لأنه من السكون كأن العجز أسكنه و لقوله تعالى « أو مسكيناً ذا متربة ^(٤) » و بهذا قال أبو حنيفة و يرجح الأول قوله تعالى « أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ^(٥) » و أوجب بأنّها لم يكن لهم ملكاً بل كانوا أجراً فيها و يرجح الثاني قول ابن السكيت : الفقير الذي له بلغة من العيش و المسكين لا شيء له و أنشد قول ابن الراعي :

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٢٥٨ . من حديث أبي هريرة .

(٢) روى صدره أبو داود في سننه ج ١ ص ٣٥٤ و النسائي كما في مشكاة المصابيح ص ٢١٧ و السيوطي كما في السراج النير ج ١ ص ٣٢٥ و لفظه : اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر . و روى ذيله أيضاً كما في ص ٢٩٨ و لفظه : اللهم أحيني مسكيناً و توفي مسكيناً و احترنى في زمرة المساكين .

(٣) السراج النير ج ٣ ص ٧٤ من حديث انس . و هو ضعيف .

(٤) البلد : ١٦ .

(٥) الكهف : ٨٠ .

أما الفقير الذي كانت حلوبته * وفق العيال فلم يترك له سبد^(١) و الأقوى عندي هو الثاني لقول الصادق عليه السلام في رواية أبي بصير ، الفقير الذي لا يسئل والمسكين أجهد منه والبائس أجهد منهما^(٢) ، وهو نص في الباب ولا نه قول أئمة اللغة كابن السكيت وابن دريد وأبي عبيدة وأبي فريد وقال يونس قيل لأعرابي أفقر أنت فقال لا والله بل مسكين ثم إن فائدة الخلاف لا تظهر في باب الزكاة لأجزاء إعطاء كل منهما بل في أفضلية العطاء وفي الكفارات والنذر والوقف والوصية وذكر أحدهما بلفظه بخلاف ما لو قال المحاويج فإنه شامل للمقسمين .

الثالث العاملون [عليها] وهم السعاة لجبايتها قولاً واحداً .

الرابع المؤلفة قلوبهم وهم كفار أشراف في قومهم كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعطيهم سهماً من الزكاة يتألفهم به على الاسلام ويستعين بهم على قتال العدو ، قال الشيخ ولا نعرف مؤلفة غيرهم وقال المفيد بل ويكونون أيضاً من المسلمين إمّا سادات لهم نظراء من المشركين إذا أعطوا رغب النظراء في الاسلام وإمّا سادات مطاعون يرجى بعطائهم قوة إيمانهم ومساعدة قومهم في الجهاد وإمّا مسلمون في الأطراف منعوا الكفار من الدخول وإمّا مسلمون إذا أعطوا أخذوا الزكاة من مانعها .
وهل هذا السهم ثابت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أم لا ؟ قال الشافعي نعم وهو مروي عن الباقر عليه السلام إلا أنه قال : من شرطه أن يكون هناك إمام عادل يتألفهم على ذلك^(٣) ، وقال أبو حنيفة هو مختص بزمانه صلى الله عليه وآله وفتوى أصحابنا حال الغيبة على الثاني .

(١) نقله الشيخ في التبيان وفيه : أنا الفقير . ونقله في المجموع ج ٥ ص ٤٢ كما في المتن وقال بعض المحشين : قاله الراعي يندح عبد الملك بن مروان ، ويشكو إليه سماته ، والحلوبة الناقة التي تحلب ويقال : حلوبة فلان وفق عياله ، أى لها لبن قدر كفايتهم لأفضل فيه والسبد كناية عن القليل .

(٢) تفسير العياشي ج ٢ ص ٩٠ .

(٣) رواه في مجمع البيان ج ٥ ص ٤٢ مرسل وفي تفسير العياشي ج ٢ ص ٩١ عن

الخامس الرقاب وهم المكاتبون وأضاف أصحابنا العبد المؤمن يكون في شدة عند سيده يشتري ويعتق وبه قال ابن عباس والحسن ومالك وأحمد وكذا جوز أصحابنا مع عدم المستحق شراء العبد من الزكاة وعتقه .

السادس الغارمون وهم الذين ركبتهم الديون في غير معصية بل إما في نفقة واجبة أو مندوبة أو معاش مباح ثم إن أبا حنيفة ومالك وأحمد قالوا لا يدفع إلى الغارم شيء إلا مع فقره وفصل الشافعي فقال : إن كان لتحتمل دية عن الغير لاطفاء النائرة يعطى مطلقاً وإن كان لا لذلك لا يعطى مع الغنى وما كان لمصلحة نفسه له قولان في القديم يعطى وفي الجديد لا [يعطى] وعندنا متى قصرت أمواله عن أداء ديونه أعطي أما لو استدان لاصلاح ذات البين فإنه يعطى مطلقاً وإن كان غنياً .

السابع في سبيل الله قال الشيخ يختص بالجهاد وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وقال أحمد والحج أيضاً لكن خصه أبو حنيفة بالفقير من الغزاة وقال الأولان وأحمد والغنى أيضاً وقال أكثر أصحابنا وهو الحق أنه يعم كل مصلحة للمسلمين كالحج وبناء القناطر وغيرهما وبه قال البلخي وعطاء بن عمر عملاً بعموم اللفظ فإن السبيل لغة الطريق وهو هنا كذلك مجازاً في كل ما يقرب إلى الله سبحانه .

الثامن ابن السبيل وهو المنتقطع به في القرية وإن كان غنياً في بلده وهل يعطى منشيء السفر من بلده ؟ قال ابن الجنيّد منّا والشافعي وأبو حنيفة نعم وهو ممنوع مع كونه غنياً حينئذ نعم لو كان مضطراً إلى السفر وهو فقير جازل لكن ذلك ليس من الباب وأما الضيف فقيل داخل في ابن السبيل والحق عندي أنه إن كان

زراعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت أرايت قوله : إنما الصدقات الآية كل هؤلاء يعطى إن كان لا يعرف ؟ قال : إن الإمام يعطى هؤلاء جميعاً لأنهم يقرّون له بالطاعة . الحديث وروى مثله في المستدرك ج ٢ ص ٥٢١ عن دعائم الإسلام قال : وعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في قول الله عز وجل والمؤلفة قلوبهم قال هم قوم يتألفون على الإسلام من رؤسائهم القبائل كان رسول الله يعطيهم ليتألفهم ويكون ذلك في كل زمان إذا احتاج إلى ذلك الإمام ضله .

منقطعاً به في غير بلدته فهو داخل في المتقطع به ولا حاجة إلى ذكره وإلا فنحن من وراء المنع من استحقاقه .

*(فروع) *

١ - لافرق في السفر بين الواجب والمندوب والمباح ومنع ابن الجنيد المباح وليس بشيء .

٢ - لو نوى إقامة عشرة فصاعداً قال الشيخ يمنع لخروجه عن اسم السفر و لذلك لم يقصر وقال ابن إدريس واختاره العلامة إنه لا يمنع وهو الحق لصدق الاسم .
٣ - لو فضل مع ابن السبيل شيء عند وصوله ببلده استعبد لا تنفاه علة الاستحقاق .

٤ - يقبل قوله في عدم المال وكذا يقبل قول الفقير في فقره وكذا لو قال كان لي مال فتلّف وقال الشيخ يكلف هنا البيّنة وليس بشيء لا داء ذلك إلى ضرره إذ قد يخفى التلّف وكذا لا يفترق [إن] إلى اليمين وأما الغارم والمكاتب فالمشهور قبول قولهما إلا مع تكذيب الغريم والسيد وفي الآية فوايد :

١ - قيل إن الصدقات هنا للعموم فيشمل الواجبة والمندوبة ويشكل ذلك مع الحصر فإن المندوبة لا تنحصر في الفقراء والمساكين بل تجوز للغني وحينئذ لا بدّ مع الحصر من الإضرار .

٢ - هنا سؤال تقريره : لم قال في الأصناف الأربعة الأول بالآثم وفي الباقية بغير ثم إنه كرّرها فقال « وفي سبيل الله » ؟ الجواب ذكرها وجوها :

الأول إنما عدل إلى في عن الآثم المفيدة للاختصاص إيداناً بأنهم أرسخ في الاستحقاق حيث جعلوا مظنة وموضعاً لها لأجل فك الرقاب وفك الغارمين من الغرم ولجمع الغازي بين الفقر والعبادة عند من يشترط فقره والمسافر بين الفقر والغربة وإنما كرّر في الأخيرين لفضل ترجيحهما .

الثاني أن الفرق من حيث إن ظاهر الآثم شمول التملك للأشخاص وظاهر في عدم شموله كما إذا قيل المال لبني تميم فإنه يفيد اشتراكهم فيه فإذا قيل في بني

تميم يفيد أن فيهم من يستحقه ولذلك لم يسمع أن أحداً قال يجب البسط في الأربعة الأخيرة .

الثالث اعلم أن المستحق [ين] قسماً قسم يقبض لنفسه وهم الفقراء والمساكين والعاملون والمؤلفة وهؤلاء يصرفونه في أي جهة شاؤوا فهم مختصون به فناسب ذلك [ذكر] اللأم وقسم يقبض لأجل جهة معينة يصرفه فيها ولا يجوز صرفه في غيرها وهم الرقاب والغارمون وابن السبيل وأما سبيل الله فإن كان لمعونة المجاهدين فإنه يتعين صرف ما يقبضه في مصالح الجهاد خاصة وكذا الحاج والزائرين وإن كان لغير ذلك فإنه يتعين صرفه في تلك الجهة فناسب ذلك ذكر في لأنه يمتنع صرفه في جهات معينة .

٣ - فريضة منصوب على المصدر المؤكد لما دلت عليه [هذه] الآية نحو « هو الحق مصداقاً ^(١) » ، وقرئ شاذاً بالرفع أي هذه فريضة .

السادسة : **إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْوَاهَا**

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٤).

[فنعمتاهي] ^ط : أي فنعم شيئاً هي دلت الآية على أن إظهار الصدقة حسن في نفسه وأن إخفائها أفضل لأنه لا معنى للخيرية إلا الأفضلية عند الله تعالى ف قيل على العموم لكل صدقة لأنه جمع معرف باللأم وهو للعموم بلا خلاف ولذلك جاء في الحديث « صدقة السر تطفي غضب الرب » [و تدفع الخطيئة] كما يطفى الماء النار و تدفع سبعين باباً من البلاء ^(٢) ، و عنه ^(٣) « سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله »

(١) البقرة : ٩١

(٢) البقرة : ٢٧١ وقد قرأ عاصم وابن عامر « يكفر » .

(٣) رواء الطبرسي في المجمع ج ٢ ص ٣٨٥ وهكذا الشيخ الرازي أبو الفتوح في تفسيره ج ٢ ص ٣٨١ مرسل ولم أره في المسانيد بهذا اللفظ وكأنه جمع بين مضامين الأحاديث راجع السراج النير ج ٢ ص ٣٨٣ ، أصول الكافي ج ٤ ص ٧ ، الوسائل ب ١٣ من أبواب الصدقة ومستدركه ج ١ ص ٥٣٤ .

ظله إمام عادل و شابٌ نشأ في عبادة الله و رجل قلبه معلق بالمسجد حتى يعود إليه و رجلان تحاببا في الله اجتماعاً على ذلك و تفرقا عليه و رجل دعت امرأته ذات منصب و جمال فقال إني أخاف الله و رجل تصدق بصدقة وأخفاها حتى لا تعلم بي من أين أتى فقال له فقال له رجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه (١) .

وقال ابن عباس و رواه علي بن إبراهيم في تفسيره عن الصادق عليه السلام : إن الإخفاء تختص بالمندوبة و أما المفروضة فإظهارها أفضل لثلاثتهم بالمنع و لما فيه من الاقتداء به فإن كثيراً من الناس تنبعت دواعيهم إذا رأوا من يفعل الطاعة و لأن الرياء لا ينطرق إليها كمنظره إلى المندوبة (٢) ، و الأول أشبه بمنطوق الآية و يؤيد الثاني استحباب حمل الواجبة إلى الامام ابتداء و وجوبه عند الطلب مع أن تخصيص الكتاب بالسنة جائز و قد ورد عن ابن عباس : صدقة السر في التطوع بعض علانياتها بسبعين ضعفاً و صدقة الفريضة علانياتها أفضل من سرها بخمسة و عشرين ضعفاً (٣) ، و علمته ما ذكرناه

و في الآية دلالة على جواز تولي المالك مباشرة إخراج الصدقة لقوله تعالى : « و تؤتوها الفقراء » قال العلامة : إن لفظاً فعل [التفضيل] قد يرد للمساواة كما يرد للأفضلية و لأن استحباب الحمل إلى الامام لا ينافي استحباب الإخفاء لا يمكن الجمع بينهما بأن يدفع من غير إشعار أحد وفيه نظر أما أولاً فلا أن أفعل للأفضلية حقيقة و لغيره مجازاً فلا يعدل إليه إلا لضرورة مع أن التخصيص خير من المجاز و أما ثانياً فلم يمنع عدم المنافاة فإن الإخفاء لا يصدق حينئذ لأن موضوع الخيرية مرگب من الإخفاء و إيتاء الفقراء و المرگب بعدم أحد أجزائه ، هذا و قوله

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٢٤٨ . السراج النير ج ٢ ص ٣٣٧ ، قال العزبي

في شرحه : ذكر السبع لا مفهوم له فقد روى الاضلال لنوى خصال أخر و تتبعها بعضهم فبلغت سبعين فمنها من أنظر مسمراً أو وضع عنه الخ .

(٢) أخرجه بغير هذا اللفظ في مجمع البيان ج ٢ ص ٣٨٤ .

(٣) راجع مستدرك الوسائل ج ١ ص ٥٣٤ .

« نكفر » قرى بالرفع أي ونحن نكفر و بالجزم عطفاً على جواب الشرط ومن للتبعيض وقيل زائدة وهو ضعيف لضعف زيادتها في الإثبات .

﴿ القسم الثالث ﴾

﴿ في أمور تتبع الإخراج ﴾

وفيه آيات :

الاولى : وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تَنْفِقُونَ إِلَّا لِإِغْثَاءِ وَجْهِ اللَّهِ
وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ (١) .

هنا ثلاثة أحكام :

١ - الحض على الاتفاق بأنه (٢) في الحقيقة عائد إلى المتفق فان الشخص إذا علم أن فائدة إنفاقه تعود إليه كان أشد انبعاثاً على الاتفاق وأقوى داعية إليه والمراد بالخير هنا المال كقوله تعالى « وإنه لحب الخير لشديد » (٣) ،

٢ - « وما تنفقون إلا ابتغاء وجه الله » وهو نفي ويراد به النهي كقوله ﷺ « لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها » (٤) ، ومراده هنا لا تنفقوا شيئاً إلا ابتغاء وجه الله أي طلب وجه الله وفيه نهى عن الرياء وطلب السمعة بالاتفاق وأمر بالإخلاص لما في الكلام من النفي والإثبات .

فائدة : ليس المراد بالوجه هنا العضو لاستحالة الجسمية عليه تعالى ولا الذات لأنها قديمة والقديم لا يراد حصوله بل المراد بالوجه الرضى وإنما حسن الكناية به عن الرضا لأن الشخص إذا أراد شيئاً أقبل بوجهه عليه وإذا كرهه أعرض بوجهه

(١) البقرة : ٢٧٢ . (٢) لانه خ .

(٣) العاديات : ٨ .

(٤) سنن أبي داود ج ١ ص ٤٧٦ .

عنه وكان الفعل إذا أُقْبِلَ عليه بالوجه حصل الرضا به فكان إطلاقه عليه من باب إطلاق السبب على المسبب .

٣ - الحكم بأنهم إذا فعلوا الاتفاق ابتغاء وجه الله يوفى إليهم أجرهم وفاء تاماً من غير نقص . والخير هنا إيصال المال وفي الكلام حذف تقديره : يوفى إليكم جزاؤه .

الثانية : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الْأَرْضِ يَحْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ (١) .

لما ذكرنا ينبغي أن يكون عليه المتفق من الصفة ذكر الذين ينبغي وصول النفقة إليهم واللام متعلقة بمحذوف يدل عليه ما تقدم أي النفقة المذكورة للفقراء كأنه سئل لمن هذه النفقة فأجيب « للفقراء الذين أحصروا أي حبسوا أنفسهم للجهاد » لا يستطيعون ضرباً في الأرض ، أي سفرأ للتكسب وتحصيل المال أي أنهم حبسوا أنفسهم للجهاد ولم يشتغلوا بغيره من التصرفات التكتيكية حصر من لا يستطيع تصرفاً لا لعجزهم في نفس الأمر بل لرغبتهم في العبادة هكذا ينبغي أن يقال حتى يكون في سياق مدحهم لأنهم تركوا الضرب لعجزهم بمرض أو خوف « يحسبهم الجاهل ، بحالهم « أغنياء » لتعففهم بعدم إظهارهم الحاجة والسؤال « تعرفهم بسيماهم » أي لهم علامة يعرفون بها وهي صفة اللون وراثثة الحال . والالحاق اللاحاق وهو أن يلزم المسؤول لا يقاتله إلا بشيء من قولهم لحفني فلان من فضل لحافه أي أعطاني من فضل ما عنده « قال رسول الله ﷺ إن الله يحب الحيي الحليم المتعفف ويغض البذي الشاكي الملحف » (٢) ، ونفي السؤال على وجه اللاحاق

(١) البقرة : ٢٧٣ .

(٢) مجمع البيان ج ٢ ص ٣٨٧ الدر المنثور ج ١ ص ٣٥٩ وتجده مجزءاً في

السراج المنير ج ١ ص ٤١١ و ٤١٧ ولفظ الحديث ، ويغض السائل الملحف .

لا يستلزم نفي مطلق السؤال فيجوز أن يكونوا سائلين على وجه اللطف وعلى ذلك كان حالهم وهو منصوب على المصدر أي لا يسألون سؤالاً إلحافاً .

إذا عرفت هذا فقيل : إن هؤلاء قوم من مهاجري قريش لم يكن لهم شيء من الدنيا ولا عشائر في المدينة وكانوا يسكنون في صفة المسجد فيتعلمون القرآن بالليل و يلتقطون النوى بالنهار يخرجون مع كل سرية يبعثها رسول الله ﷺ وكانوا نحواً من أربعمائة رجل فمن كان عنده فضل رزق يأتيهم به إذا أمسى .

وعن ابن عباس «وقف رسول الله ﷺ يوماً عليهم فرأى جهمهم وفقرهم وطيب قلوبهم بذلك فقال «أبشروا يا أصحاب الصفة فمن بقي من أمتي على النعت الذي أنتم عليه راضياً بما فيه فانهم رفقائي»^(١) بشر^(٢) [رسول الله] إلى من يحبس نفسه على طلب العلم وتشديد معالم الدين في هذا الزمان قائماً بوظيفة ما يجب عليه من العبادة ملتزماً بولاية أهل البيت عليهم السلام فإنه إن شاء الله أفضل من أولئك ثم أكد سبحانه الحديث على الاتفاق بإعادة قوله «وما تنفقوا من خير» الآية وفي الآية إشارة إلى استحباب إعطاء أهل النجمل والتعفف والتوصل إليهم بإعطاء الصدقة خصوصاً من اتصف بمزيد علم وأورع في دين .

الثالثة : يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآقَرِينَ

وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ^(٣) .

نزلت في عمرو ابن الجموح وكان شيخاً كبيراً ذا مال كثير فقال يا رسول الله بما ذا أنصديق وعلى من أنصديق فنزلت وقد عرفت أن خصوص السبب لا يخص العام بل هو على عمومته وليست منسوخة بآية الزكوة كما قال السدي إذ لا مانع من إجراء حكمها ولا يقين بنسخها فيجوز حينئذ حملها على الصدقة الواجبة ولا ينافي ذكر الوالدين لوجوب نفقتهما المانع ذلك من إعطاء الواجبة لجواز إعطائهما لا في

(١) رواه الفخر الرازي في ذيل الآية ج ٧ ص ٨٥ .

(٢) البقرة : ٢١٥ .

(٣) بشر خ .

جهة النفقة ولو من سهم الفقراء، كاعطائهما ما يحتاجان إليه في طلب علم أو فعل عبادة زائداً عن قدر حاجتهما أو في مؤنة الزواج إذ لا يجب إعفاف الوالد والوجه حملها على العموم فيدخل الواجبة وغيرها من مندوبات الصدقات واجبات النفقات وصلة الأرحام وغير ذلك وفي الآية إشارة إلى استحباب تخصيص القرابة [بالا نفاق] والخير هنا المال أيضاً .

وهنا سؤال وهو أنه سئل عما ينفق وأجاب بالمنتفق عليهم والجواب قيل : إنه من باب المغالطة وهو حمل كلام السائل على غير مطلوبه تنبيهاً على أنه أولى به والأولى في الجواب هو أن سؤالهم لم يكن عن مطلق الانفاق بل عن إنفاق المال النافع في الآخرة فالنافع هو فضل المسؤول عنه فأجاب بملزوم الفضل وهو أن يكون الانفاق على المذكورين .

الرابعة : وَ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ (١) .

عن الصادق عليه السلام : « أن العفو هو الوسط من غير إسراف ولا إقتار » (١) ، و عن الباقر عليه السلام : « ما فضل عن قوت السنة قال ونسخ ذلك بآية الزكاة » (٢) ، وعن ابن عباس ما فضل عن الأهل والعيال أو الفضل عن الغنى وقيل هو أفضل المال وأطيبه . وقرئ العفو بالرفع على الخبرية أي الذي ينفقونه هو العفو وقرئ بالنصب على المعولية أي أنفقوا العفو .

روي أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ ببيضة من ذهب أصابها في بعض الغزوات فقال خذها مني صدقة فأعرض عنه ثأناه من جانب آخر [فقال له مثله] فأعرض عنه ، ثم أتاه من جانب آخر [فقال له مثله] فأعرض عنه ثم قال له ماتها مفضباً فأخذها وحذف بها حذفاً لو أصابته لشجته أو عقرته ثم قال يجيء أحدكم بماله كله فينصدق

(١) البقرة : ٢١٩ .

(٢) (٢ و ٣) تفسير المياشي ج ١ ص ١٠٦ مجمع البيان ج ٢ ص ٣١٦ .

به و يجلس يتكلم الناس إنما الصدقة عن ظهر غنى ^(١) .
وهنا فوائد :

١ - كلام الصادق عليه السلام يدل على الالتزام بالأوساط في الاتفاق كله واجبا كان أو مندوبا صدقة وغيرها و هو طريق السلامة و الأمن من الافراط و التفريط الموبقين .

٢ - كلام الباقر عليه السلام يدل على استحباب الصدقة بما فضل عن القوت و بذلك وردت أخبار كثيرة و ترغيبات عظيمة حتى أن زين العابدين عليه السلام كان يتصدق بفاضل كسوته .

٣ - كلام ابن عباس يدل على كراهية الصدقة بما هو توسعة على العيال و لذلك قال عليه السلام « لا صدقة و ذورحم محتاج » ^(٢) ، و على كراهية ما لم يبق غنى فان آل إلى الإعدام و لا كسب له ربما يصير حراما خصوصا مع وجود العيال و عليه تحمل الرواية المذكورة لا دأ ذلك إلى الإضرار الممنوع عقلا و شرعا و قال عليه السلام « لا ضرر و لا ضرار في الاسلام » ^(٣) .

٤ - القول الرابع يدل على أنه يستحب الصدقة بالمال اللذيذ و الشهي و

(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٣٨٩ و أخرجه في المستدرک ج ١ ص ٥٤٤ عن غوالي اللثالي .

(٢) رواه في الاختصاص ص ٢١٩ عن الحسين بن علي عليها السلام و لفظه « سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : : ابده بين تحول : امك و أباك و إختك و أخاك ، ثم أدناك فأذنك ، و قال : لا صدقة و ذورحم محتاج ، و أخرجه في البحار ج ٢٠ ص ٣٩ و في المستدرک ج ١ ص ٥٣٦ و أخرج بضمونه في الجامع الصغير على ما في السراج المنير ج ١ ص ٢٢ و لفظه : ابده بين تحول و في لفظ : ابده بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلا ملك فان فضل عن اهلك شيء فلننى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا و هكذا (اى بين يديك و عن بينك و شمالك - و الحديث من جابر) .

(٣) السراج المنير ج ٣ ص ٤٧٢ .

لذلك نقل عن الحسن عليه السلام ^(١) أنه كان يتصدق بالسكر فقيل له في ذلك فقال : إني أحبته وقال الله تعالى : «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» ^(٢) .

الخامسة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي يُنْفِقُ مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ قَاصٍ أَهٍ وَأَبِلَ فَتَرَكَهُ صَلْدًا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (٣) .

المن هو أن يقول له ألم أعطك كذا ألم أحسن إليك وشبه ذلك والأذى أن يقول أراحني الله منك أو يعبس في وجهه أو يجبهه بالكلام أو يتناقص به وبالجملة المن والأذى يشتركان في كل ما ينقص الصنعة ويكدرها وإنما كانا مبطلين للصدقة لأن صدورهما يكشف عن كون الفعل لم يقع خالصاً لله تعالى وهو معنى بطلانه فإن من كان موثقاً نفسه على طاعة الله وطلب مرضاته لا يصدر عنه إلا الخيرات وذلك في هذا الباب إما إعطاء السائل أو ردّه بأحسن الردّ كأن يقول رزقك الله أو سهّل الله عليك وشبهه وإن صدر عن الفقير سوء كلام أو تعنيف في السؤال غفر له ولم يؤاخذ به وإلى الأول أشار من قبل بقوله « قول معروف » إشارة إلى حسن الردّ « ومغفرة » إشارة إلى الغفر عن سوء يقع من السائل كما قال النبي ﷺ « إذا لم تسعوا للناس بأموالكم فسعوا بآخلاقكم » ^(٤) ، ويحتمل أن يريد بالقول

(١) الروى في الكافي ج ٤ ص ٦١ ح ٤ اسناده الى ابي عبدالله عليه السلام و نقله

في الدر المنثور ج ٢ ص ٥١ عن ابن عمر .

(٢) آل عمران : ٩٢ . (٣) البقرة : ٢٦٤ .

(٤) رواه في الجامع الصغير كما في السراج النير ج ٢ ص ٣٩ و لفظه : انكم

لاتسعون للناس بأموالكم ولكن ليسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق ، ورواه في كتاب -

الممروف والمفطرة ما هو أعم [من ذلك] كسائر الأخلاق الحسنة فيدخل حسن الرد وغيره .

ثم إنه تعالى جعل المان بصدقته والمؤدي لمن يتصدق عليه كالمرائي بنقته و كالمنفق الذي لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر فإن قوله «كالذي ينفق ماله» صفة لمصدر محذوف أي إبطالاً كإبطال الذي ينفق ماله فإن كل واحد من الرياء والكفر سبب تام لعدم فائدة الانفاق وفي الحقيقة يندرج المان والمؤدي والمرائي في عدم الايمان بالله إذ لو كان مؤمناً به ومصدقاً بصفاته الكمالية لما أشرك معه غيره فيما غايته الاخلاص له و طلب مرضاته ، وهذا وإنه تعالى جعل مثل الذي ينفق ماله رثاء أو ينفقه ولا يؤمن بالله واليوم الآخر «كمثل صفوان» أي حجر أملس «عليه تراب فأصابه وابل» أي مطر عظيم القطر «فتركه صلداً» أي أجردتقياً بالتراب فالصفوان مثل للنفس والتراب مثل للإتفاق والوابل مثل للرياء والكفر وزوال التراب عنه مثل لزوال فائدة الانفاق وقوله «لا يقدرّون على شيء» مما كسبوا ، أي لا يجدون يوم القيامة شيئاً من ثواب ما كسبوا «والله لا يهدي القوم الكافرين» أي لا يلفظ لهم لطفاً يجبرهم على فعل الطاعة لمنافات ذلك الحكمة .

وفي وضع الكافرين موضع المرائين تشديد عظيم لحال الرياء وأنه والشرك في واد واحد ولذلك قال ﷺ «الشرك في أمتي أخفى من [ديب] النملة السوداء في الليلة الظلماء» [على الصخرة الصماء] ^(١) ، وقال ﷺ «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر قيل وما الشرك الأصغر قال الرياء» ^(٢) .

الاخلاق كما في الاستدرك ج ٢ ص ٨٣ و لفظه : يا ايها الناس اني اعلم انكم لن تسعوا الناس بأموالكم ولكن بالطلاقة وحسن الخلق . ورواه في مشكاة الانوار كما في الاستدرك أيضاً و لفظه : يا بني عبدالمطلب انكم لن تسعوا الناس بأموالكم فالقومهم بطلاقة الوجه وحسن البشر .

(١) السراج النير ج ٢ ص ٣٧٤ و ٣٧٥ . بألفاظ مختلفة .

(٢) الدر المنثور ج ٤ ص ٢٥٦ . عن احمد والبيهقي .

المادة : قَدْ افْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَ ذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١).

قيل المراد بمن تزكى أي [من] أَدَّى ذكوة الفطرة وصلى صلاة العيد و به قال ابن عمر وأبو العالية وابن سيرين و روي ذلك مرفوعاً عن أئمتنا عليهم السلام (٢) و تفصيلها و تفصيل ما تقدم من الزكوة معلوم من بيان النبي صلى الله عليه وسلم و بيان الأئمة عليهم السلام فلنقتصر على ذلك .

﴿ كتاب الخمس ﴾

و هو اسم لحق يجب في المال يستحقه بنو هاشم و له شروط و تفصيل و فيه آيات :

الاولى : وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ أَمْتُمْ بِاللَّهِ وَ مَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَاقِ الْجُمُعَاتِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٣) .
اعلم أن البحث في هذه الآية على أقسام ثلاثة :

﴿ القسم الاول ﴾

الغنيمة في الأصل هي الفائدة المكتسبة و النفل و اصطلاح جماعة على أن ما أخذ من الكفار إن كان من غير قتال فهو في . و إن كان مع القتال فهو غنيمة و

(١) الاعلى : ١٤ و ١٥ .

(٢) راجع مجمع البيان ج ١٠ ص ٤٧٦ .

(٣) الانفال : ٤١ .

هو مذهب أصحابنا و الشافعي و هو مروى عن الباقر و الصادق عليهما السلام ^(١) و قيل إنهما بمعنى واحد . ثم إن عند أصحابنا أن الفيء للإمام خاصة و الغنيمة يخرج منها الخمس كما يجبي ، و الباقي بعد المؤن للمقاتلين و من حضر و سيأتي بيانه أما في باب الخمس فعمم أصحابنا موضوعها بأنه جميع ما يستفاد من أرباح التجارات و الزراعات و الصناعات زائداً عن مؤنة السنة و الكنوز و المعادن و الفوس و الحلال المختلط بالحرام ولا يتميز المالك ولا قدر الحرام و أرض الذمي الذي اشتراه من مسلم و ما يغنم من دار الحرب كما تقدم .

و عند الفقهاء أن الغنيمة هنا هي ما أخذ من دار الحرب لاغير دون الأشياء المذكورة نعم أوجب الشافعي في معدن الذهب و الفضة الخمس دون باقي المعادن و قال أبو حنيفة يجب في المنطبع خاصة ، فقد ظهر لك أن أصحابنا عموماً موضوع الخمس و على قولهم دلت الروايات عن أئمتهم عليهم السلام .

إن قلت قوله تعالى « من شيء » يدل على وجوب الخمس في كل ما يغنم حتى الخيط و المحيط كما قيل و هو لا يتوجه على قولكم فانكم تشترطون النصاب في الكنز و المعدن و الفوس قلت : اللفظ و إن اقتضى العموم لكن البيان من الأئمة عليهم السلام خصه و حصره .

﴿ القسم الثاني ﴾

في كيفية قسمته و يظهر منه من يستحقه . فنقول اتفق علماء الجمهور على أن اسم الله هنا للتبرك و أن قسمة الخمس على الخمسة ^(٢) المذكورين في الآية في حياة الرسول ﷺ و أن المراد بذئ القريبى هم بنو هاشم و بنو عبد المطلب دون بني عبد الشمس و بني نوفل لقوله ﷺ « إن بني المطلب ما فارقونا في جاهلية

(١) راجع الوسائل ابواب الغنم و الانفال وأرسله في مجمع البيان ج ٤ ص ٥٤٣ .

(٢) الجبل ، خ .

ولا إسلام و بنو هاشم و بنو المطلب شي. واحد و شَبَك بين أصابعه و إنَّ الثلاثة الباقية من باقي المسلمين ^(١) .

و أما بعد حياة الرسول ﷺ فقال مالك : الأمر فيه إلى الامام يصرفه إلى ما يراه أهم من وجوه القرب و قال أبو حنيفة يسقط سهمه صلى الله عليه وآله و سهم ذي القربى و صار الكل مصروفاً إلى الثلاثة الباقية من المسلمين و قال الشافعي إنَّ سهم الرسول ﷺ يصرف إلى ما كان يصرفه إليه من مصالح المسلمين و قيل إلى الامام و قيل إلى الأقسام الأربعة و نقل الزمخشري في الكشاف عن ابن عباس أنَّه كان يقسم على سنة : لله و الرسول سهمان و سهم لأقاربه حتى قبض فأجرى أبو بكر الخمس على ثلاثة و كذلك روي عن عمر و باقي الخلفاء بعده قال و روي أنَّ أبا بكر منع بني هاشم من الخمس و قال إنما لكم أن يعطى فقيركم و يزوج أيتمكم و يخدم من لا خادم له منكم فأما الغني منكم فهو بمنزلة ابن سبيل غني لا يعطى من الصدقة شيئاً ولا يتيم موسر و نقل عن علي عليه السلام أنَّه قيل له إنَّ الله تعالى يقول و البناتى و المساكين فقال : « أيتامنا و مساكينا » و عن الحسن البصري أنَّ سهم رسول الله ﷺ لولي الأمر بعده هذا .

و قال أصحابنا الامامية إنَّه يقسم سنة أقسام ثلاثة للرسول ﷺ في حياته و بعده للإمام القائم مقامه و هو المعنى بذى القربى و الثلاثة الباقية لمن سمَّاهم الله تعالى من بني عبد المطلب خاصة دون غيرهم و قولهم هو الحق أما أولاً فلا أنه لا يلزمهم مخالفة الآية الكريمة بسبب إسقاط سهم الله من البين و كذا إسقاط سهم الرسول بعد حياته و أما ثانياً فلما ورد من النقل الصحيح عن أممنا عليه السلام و كذا نقله الخصم عن علي عليه السلام و عن ابن عباس كما حكيناه عن الزمخشري و أما ثالثاً فلا نتأذأ عطينا لفقراء ذوي القربى من اليتامى و المساكين و ابن السبيل جاز بالاجماع

(١) رواه ابو داود ج ٢ ص ١٣١ و ١٣٢ و أخرجه السيوطى فى الدر المنثور

ج ٣ ص ١٨٧ و رواه الشافى كما فى مشكاة المصابيح ص ٣٥١ .

وبرئت الذمة يقيناً وإذ أعطينا غيرهم لم يجز عند الامامية فكان التخصيص بذوي القربى أحوط .

إن قلت : لفظ الآية عامٌ قلت : ما من عامٍ إلا وقد خصٌ فهذا مخصوص بما روينا عن أئمة الهدى كزين العابدين والباقر والصادق وأولادهم عليهم السلام على أننا نقول لفظ الآية عامٌ مخصوص بالاتفاق فإن ذي القربى مخصوص ببني هاشم ، واليتامى والمساكين وابن السبيل عامٌ في المشرك والذمي وغيرهم مع أنه مخصوص بمن ليس كذلك .

قال السيد المرتضى : كون ذي القربى مفرداً يدل على أنه الامام القائم مقام النبي صلى الله عليه وآله إذ لو أراد الجميع لقال ذوي [القربى] وفيه نظر لجواز إرادة الجنس . قوله إذ لو كان المراد جميع قرابات بني هاشم لزم أن يكون ما عطف عليه أعني اليتامى والمساكين وابن السبيل من غيرهم لأن العطف يقتضي المغايرة وفيه نظر أيضاً لجواز عطف الخاص على العام لمزيد فائدة ووفور عناية فالأولى حينئذ الاعتماد في هذه المجاهلات على بيانه عليه السلام وبيان الأئمة عليهم السلام بعده .

﴿ القسم الثالث ﴾

في الآية المذكورة من التواكيد ما ليس في غيرها فإنه صدرها بالأمر بالعلم أي يتحقق عندكم ذلك حتى أنه لم يرد لها ناسخ اتفاقاً ثم أتى بأن المؤكدة في موضعين ثم قال : « إن كنتم آمنتم بالله » وهو متعلق بمحذوف أي كون الخمس لهؤلاء المذكورين واجب فأدوهم إن كنتم آمنتم بدليل « فاعلموا » لأن المراد هنا من العلم العمل بمقتضاها قال الواقدي : نزل الخمس في غزاة بني قينقاع بعد بدر شهر وثلاثة أيام للنصف من [شهر] شوال على رأس عشرين شهراً من الهجرة وعن الكلبي نزلت ببدر .

قوله تعالى « وما أنزلنا على عبدنا » أي محمد صلى الله عليه وآله من النصر بالملائكة والفتح وغير ذلك من الآيات « يوم الفرقان » وهو يوم بدر لأنه فرق بين الحق والباطل

و «يوم التقى الجمعان» بدل من «يوم الفرقان» و الجمعان أهل بدر و قريش وعن الصادق عليه السلام أنه كان التاسع عشر من [شهر] رمضان و المشهور أنه السابع عشر منه و الله على كل شيء قدير، أي قادر على نصر القليل على الكثير و الدليل على القوي.

الثانية : وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ (١).

و كذا قوله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَابْتِغَاءَ ذِي الْقُرْبَىٰ (٢).

اعلم أن المراد بذی القربى في هذه الآية و أمثالها هو قرابة الرسول صلى الله عليه وآله و إعطاؤه حقه هو إعطاؤه ما وجب له من الخمس وغيره ، روى السدي قال : إن زين العابدين عليه السلام قال لرجل من أهل الشام حين بعث به عبيد الله بن زياد إلى يزيد ابن معاوية : أقرأت القرآن ؟ قال نعم قال أما قرأت « و آت ذا القربى حقه » قال و إنكم ذوو القربى قال (٣) نعم ، و في تفسير الثعلبي عن منهل بن عمر قال سألت زين العابدين عليه السلام عن الخمس فقال هولنا فقلت إن الله يقول « واليتامى و المساكين » قال يتامانا و مساكينا (٤) .

وروى العياشي عن الصادق عليه السلام قال : « كتب نجدة الحروري إلى ابن عباس يسأل عن موضع الخمس فكتب إليه ابن عباس أما الخمس فأننا نزع أنه لنا و نزع قومنا أنه ليس لنا فصبنا (٥) » و عن الصادق عليه السلام قال : « إن الله لما حرّم علينا

(١) الإسراء : ٢٦ . (٢) النحل : ٩٠ .

(٣) مجمع البيان ج ٦ ص ٤١١ و مثله في الدر المنثور ج ٤ ص ١٧٦ قال أخرجه

ابن جرير .

(٤) مجمع البيان ج ٤ ص ٥٤٥ .

(٥) تفسير العياشي ج ٢ ص ٦١ و مثله في الدر المنثور ج ٣ ص ١٨٦ قال : أخرج

الشافعي و عبد الرزاق في المصنف و ابن أبي شيبة و مسلم و ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم و ابن مردويه و البيهقي في سننه عن ابن عباس . . . ثم قال وأخرج ابن—

الصدقة أنزل لنا الخمس فالصدقة علينا حرام و الخمس لنا فريضة و الكرامة لنا حلال (١) ، و عن الرضا عليه السلام « إن الخمس غوننا على ديننا و على عيالنا و على موالينا و ما نفك و ما نشترى من أراضنا ممن نخاف سطوته فلا تزووه (٢) عتاً ولا تحرموا أنفسكم دعاءنا ما قدتم عليه فان إخراجهم مفتاح رزقكم و تمحيص ذنوبكم و ما تمهدون لأنفسكم ليوم فاقتكم و المسلم من لقي الله بما عاهد و ليس المسلم من أجاب باللسان و خالف بالقلب (٣) » .

و روى علي بن أسباط قال لما ورد الكاظم عليه السلام على المهدي العباسي و جده يرد المظالم فقال : ما بال مظلمتنا لا ترد . فقال وما هي يا أبا الحسن فقال إن الله لما فتح على نبيه صلى الله عليه و آله فدكاً و ما والاها مما لم يوجف عليه أنزل الله عليه و آت ذا القربى حقاً فلم يدرس رسول الله صلى الله عليه و آله من هم فراجع جبرئيل عليه السلام في ذلك فسأل الله عز و جل فأوحى الله إليه أن ادفع فذك إلى فاطمة عليها السلام فدعاها رسول الله صلى الله عليه و آله فقال لها إن الله أمرني أن أدفع إليك فذك فقالت قد قبلت يا رسول الله من الله ومنك وساق الحديث إلى أن ذكر قصة أبي بكر و عمر معها فقال له المهدي حدثنا فحدثها فقال هذا كثير و أنظر فيه (٤) ،

أبي شيبه و ابن المنذر من وجه آخر عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نجدة الحروري أرسل إليه يسأله عن سهم ذى القربى الذين ذكر الله فكتب إليه انا كنانرى أناهم ماى ذلك علينا قومنا و قالوا : « قريش كلها ذوو قربى » و يقول لمن تراه فقال ابن عباس رضي الله عنهما هو لقربى رسول الله صلى الله عليه و آله فسمه لهم رسول الله و قد كن عمر رضي الله عنه عرض علينا من ذلك عرضاً رأينا دون حقنا فرددناه عليه و أيننا أن قبله و كان عرض عليهم أن يعين ناكبهم و أن يقضى عن غارهم و أن يعطى فقيرهم و أبى أن يزيدهم على ذلك .

(١) تفسير العياشى ج ٢ ص ٦٤ .

(٢) فلا تنودوه خ

(٣) الوسائل ب ٣ من ابواب الانفال ج ٢ .

(٤) اصول الكافي ج ١ ص ٤٤٥ .

الثالثة : يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَوُوا اللَّهَ وَ
أَصْلَحُوا ذَاتَ يَنبَنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١).

اختلف في الأنفال ما هي فقال ابن عباس وجماعة إنها غنيمة بدر وقال قوم هي أنفال السرايا وقيل هي ما شذ من المشركين من عبد وجارية من غير قتال وقال قوم هي الخمس والصحيح ما قاله الباقر والصادق عليهما السلام أنها ما أخذ من دار الحرب من غير قتال كالذي أنجلى عنها أهلها وهو المسمى فيثاً وميراث من لاوارث له وقطائع الملوك إذا لم تكن مفسوبة والآجام وبطون الأودية والموات فإنها لله ورسوله وبعده لمن قام مقامه يصرفه حيث يشاء من مصالحه ومصالح عياله (٢) وقال الصادق عليه السلام : إن غنائم بدر كانت للنبي صلى الله عليه وآله خاصة فقسّمها بينهم تفضلاً منه صلى الله عليه وآله (٣) وهو مذهب أصحابنا الإمامية ويؤيده أن الأنفال جمع نفل وهو الزيادة على شيء سمي به لكونه زائداً على الغنيمة كما سميت النافلة نافلة لزيادتها على الفرض وسمي ولد الولد نافلة لزيادته على الأولاد وقيل سميت الغنيمة نفلاً لأن هذه الأمة فضلت بهاعلى سائر الأمم . وهنا فوائد :

١ - هل الآية منسوخة ؟ قال جماعة من المفسرين نعم نسخت بآية « واعلموا أنما غنمتم من شيء ، الخ » (٤) وقال الطبري وأصحابنا ليست منسوخة وهو الحق لعدم المناقاة بينها وبين آية الخمس لما ذكرنا من المغايرة بين الموضوعين .

٢ - هل حكم الأنفال باق بعد الرسول صلى الله عليه وآله قال سعيد بن المسيّب وجماعة لا نفل بعده ومنعه جماعة من الفقهاء وأصحابنا لما يبتأن أنها للإمام القائم مقامه .

(١) الانفال : ١ .

(٢) تفسير المياشي ج ٢ ص ٤٧ ، الوسائل ب ١ من ابواب الانفال فيه ٣٣ حديثاً .

(٣) مجمع البيان ج ٤ ص ٥١٧ .

(٤) الانفال : ٤١ .

٣ - قال قوم : إنها نزلت في غنائم بدر لاختلاف وقع بينهم فيها ^(١) وقيل : إن أصحابه سألوه غنيمة بدر فأعلمهم الله أن ذلك لله و لرسوله ليس لهم فيه شيء . و عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال يوم بدر من فعل كذا فله كذا فانبعث الشبان و بقي الشيوخ تحت الرايات فلما كانت [وقت] ^(٢) الغنيمة جاءت الشبان يطلبون نفلهم فقال الشيوخ لا تستأثروا علينا فأننا كننا رداء لكم فنزلت الآية فقسم رسول الله ﷺ بينهم بالسوية وقال عبادة بن الصامت اختلفنا في النفل وساءت فيه اختلافنا فنزعه الله من أيدينا فجعله إلى رسول الله ﷺ فقسمه بيننا على السواء .

٤ - فائدة الجمع بين الله و [بين] رسوله في الآية كفضاءته في قوله تعالى « فَأَنَّ اللَّهَ خَمِسه و للرسول ^(٣) » أي ملكه الله و رسوله و تخصيصها علم بفعل الرسول ﷺ فإن فعله حجة كقوله وقال الزمخشري إن حكمها يختص بهما : الله حاكم و الرسول منفذ .

٥ - « فاتقوا الله » أي في المنازعة في الأتقال « و أصلحوا ذات بينكم » أي الحال التي بينكم من المنازعة و قال الزجاج « ذات بينكم » أي حقيقة وصلكم و منه « لقد تقطع بينكم ^(٤) » أي وصلكم و اجتماعكم على أوامر الله « و أطيعوا الله و رسوله » إن كنتم كاملين في الإيمان أو أن طاعة الله و رسوله من لوازم الإيمان فالتزموا بالالتزم إن كنتم صادقين في الملزوم .

الرابعة : (٥) « وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ

(١) راجع الدر المنثور ج ٣ ص ١٥٨ ، سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٦٦ .

(٢) فلما جمعت الغنيمة خ ل . (٣) الأتقال : ٤١ .

(٤) الانعام : ٩٤ .

(٥) في النسختين المطبوعتين : « السادسة (٦ = و) قوله تعالى « وما أفاء الله على رسوله » أي و الذي أفاءه الله » الخ من دون ذكر الآية بتامها وهو سهو والصحيح ما أثبتناه في الملب وفقاً للنسخ المخطوطة التي عندنا فإنها آية مستقلة كالثالثة معطوفة عليها .

وَلَا رِبَاً وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١) .

أي والذي أفاء الله أي رده إليه من أموال اليهود فذلك لم توجفوا أي لم تسيروا إليه بخيل - والإيجاف من الوجيف وهو سرعة السير - ولكن بقعدة الله تعالى وتسليطه لرسوله عليهم .

ثم قال « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى (٢) » بيان للأولى ولذلك لم يعطفه عليه « فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » قيل كان قسمة النبي في مبدء الاسلام هكذا مسدسة ثم نسخ ذلك بالآية المتقدمة « واعلموا أنما غنمتم من شيء (٣) » وقيل بل ذلك إشارة إلى قسمة غنيمة بدر التي كانت تختص بالنبي ﷺ وفيه نظر لأن هذه على تقدير كونها بياناً للأولى تكون في أحكام بني النضير الأولى والله أعلم أن لاتكون بياناً بل تكون إشارة إلى قسمة الخمس ستة أقسام ويكون المذكورون مع الرسول هناك مستحقني الخمس وقد تقدم بيانهم وهذا أجود الوجوه ويكون قوله تعالى « كيلا يكون » أي الذي أفاءه الله على رسوله « دولة » أي متداولاً « بين الأغنياء منكم » فيمنعونه مستحقه .

واعلم أن لمباحث الخمس تفصيلاً وشروطاً علمت من بيانه ﷺ وبيان الأئمة [المعصومين] ﷺ مذكورة في كتب الفقه (٤) .

(١ و ٢) العنبر : ٦ و ٧ .

(٣) الانفال : ٤١ .

(٤) لا يخفى أن في نسخة من النسخ المخطوطة التي عندنا وهي المورخة كتابتها سنة ٩٧٩ تأخير كتاب الصوم الى هنا فيكون ترتيبه بعد كتاب الصلاة : كتاب الزكاة ، كتاب الغنم ، كتاب الصوم ، كتاب الحج ، و باقى النسخ على ما أثبتناه كالمطبوعتين .

﴿ كتاب الحج ﴾

و هو لغة القصد المتكرر و شرعاً قبل هو القصد إلى بيت الله لأداء مناسك مخصوصة عنده و فيه نظر لاستلزامه خروج عرفة و مناسك منى من البين بل خروج سائر المناسك لانطباقه على من يقصد البيت لأداء المناسك ولم يؤدّها و قيل هو اسم لمجموع المناسك المؤداة في المشاعر المخصوصة و فيه أيضاً نظر لأن من أخل ببعضها سهواً مما ليس بمبطل للحج يصح حجه و يسمى حاجاً مع أنه ما أتى بمجموع المناسك ولأنه إن أراد المناسك الصحيحة لم يعتج إلى قوله المؤداة في المشاعر المخصوصة لأن الصحيح لا يكون إلا كذلك وإن أراد الأعم دخل الفاسد هذا مع انطباقه على كل عبادة مقيّدة بمكان .

و الأولى أن يقال إنه القصد إلى بيت الله بمكة مع أداء مناسك مخصوصة في مشاعر مخصوصة هناك .

واعلم أن التعريف الثاني فيه استعمال النقل والأول والثالث فيهما التخصيص و هو خير من النقل .

و الحج من أعظم أركان الاسلام و أفضلها لأنه تكليف شاق جامع بين كسر النفس و إتعب البدن و صرف المال و التجرد عن الشهوات والإقبال على الله و هو من المعلوم وجوبه ومشروعيته من دين الاسلام ضرورة و البحث فيه [هنا أنواع :

﴿ النوع الأول ﴾

﴿ في وجوبه ﴾

وفيه آيتان :

الاولى : **اِنَّ اَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ**
فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مِّمَّا اَبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ
مَنْ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيلًا وَهُنَّ كَعْبَرَاتٌ اَللّٰهُ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (١).

اللام في « للذي » ، لام تأكيد وقع في خبر إن « مباركاً » منصوب على الحال قيل والعمل فيه وضع وقيل العامل متعلق الجار والمجرور يعني « ببكة » أي استقر ببكة مباركاً فعلى الأول يجوز أن يكون قد وضع قبله بيت وعلى الثاني لا يجوز . وبكة ومكة لغتان ^(٢) وقيل مكة البلد كله وبكة موضع المسجد وقيل هو مشتق من بكة إذا زحمة سميت بذلك لزدحام الناس بها وقيل لأنها تبك أعناق الجبارة أي تدقها إذا قصدوها بالأذى وهنا بحثان :

(١) آل عمران : ٩٦ .

(٢) لمكة زادها الله شرفاً سبعة عشر اسماً :

١ و ٢ - مكة وبكة ، قال الماوردي في الاحكام السلطانية في الباب الرابع عشر ص ١٥٧ : اختلف الناس في هذين الاسمين فقال قوم هما لغتان والسمي بهما واحد لان العرب تبدل اليمم بالباء فتقول ضربة لازم وضربة لازب لقرب الخرجين وهذا قول مجاهد ، وقال آخرون : بل هما اسمان والسمي بهما شيان لان الاختلاف في الاسماء موضوع لاختلاف السمي ، ومن قال بهذا اختلف في السمي بهما على قولين احدهما ان مكة اسم للبلد كله وبكة اسم البيت وهذا قول ابراهيم النخعي ويعقوب بن ابي ايوب ، والثاني —

﴿البحث الأول﴾

قوله « وضع للناس » أي لعبادتهم سئل النبي ﷺ عن أول مسجد وضع فقال المسجد الحرام ثم بيت المقدس وسئل عليّ عليه السلام أهو أول بيت قال لا قد كان قبله بيوت لكنه أول بيت وضع للناس وأول من بناء إبراهيم عليه السلام ثم بناء قوم من العرب من جرهم ثم هدم فبنته العمالة ثم هدم فبناء قريش وعن ابن عباس هو أول بيت حج بعد الطوفان وقيل أول بيت ظهر على وجه الماء عند خلق السماوات

أن مكة الحرم وبكة المسجد ، وهو قول الزهرى وزيد بن اسلم انتهى ما فى الاحكام السلطانية .

وفى تفسير البرهان ج ٢ ص ٣٠٠ عن جابر عن ابي جعفر عليه السلام أن بكة موضع البيت وان مكة جميع ما اكتنفه الحرم وفيه عن العجلي عن ابي عبدالله عليه السلام سألته : لم سميت بكة بكة ؟ قال لان الناس يبك بعضهم بعضاً بالابدى ، وفى رواية عن موسى بن جعفر عليه السلام يعنى يدفع بعضهم بعضاً بالابدى فى المسجد حول الكعبة .

٣ - صلاح على وزن قطام ، قال الماوردى : سميت بها لامنها وأنشد :

أبامطر هلم الى صلاح فيكنيك التدامى من قريش
و تنزل بلدة عزت قديماً وتأمين أن يزورك رب جيش

٤ - أم رحم ، قال الماوردى : لان الناس يتزاحمون بها ويتنازعون ، قلت وأظن أنه من غلط النسخ والظاهر أن الاصل : لان الناس يتزاحمون فيها ويتوادعون ، وكذلك نقله النووى عنه فى تهذيب الاسماء واللغات ، وام رحم بالراء المهملة المضمومة والعاء المهملة الساكنة ، صرح به ياقوت فى معجم البلدان .

• - الباسة ، قال الماوردى : لانها تبس من الحد ، أى تعططه وتهلكه ، قال : و منه : « و بست الجبال بسا » .

٦ - الباسة ، فى الفصالح ج ١ ص ١٣١ أبواب الخمسة : عن ابي عبدالله عليه السلام أن اسماء مكة خمسة : أم القرى ، ومكة ، وبكة ، والباسة ، اذا ظلموا بها يستهم أى أخرجتهم وأهلكتهم ، وام رحم اذا لزموا رحموا .

٧ - الناسة ، قال الماوردى معناها أنها تنس من الحد فيها أى تطرده وتنفيه ←

و الأرض خلقه الله قبل أن خلق الأرض بألفي عام و كان زينة بيضاء على وجه الماء . ثم دحيت الأرض من تحتها و هذا القول محمول على مكان البيت نفسه و قيل أول بيت بناء آدم عليه السلام في الأرض وقيل [إنه] لما أهبط آدم عليه السلام قالت له الملائكة : طف حول هذا البيت فلقد طلقنا قبلك بألفي عام ، و كان في موضعه قبل آدم بيت يقال له الضراح فرفع في الطوفان إلى السماء الرابعة تطوف به الملائكة و قيل إنه أول بيت بالشرف لا بالزمان (١) .

وعن أبي خديجة عن الصادق عليه السلام أن الله أنزله من الجنة و كان درة بيضاء فرفعه الله إلى السماء و بقي أساسه و بني بحيال هذا البيت يدخله كل يوم سبعون

وقال الجوهري في صحاحه : قال الاصمعي : النس البيس قال : ومنه قيل لسكة الناس لقلة ما بها .

٨ - الحاطة ، لحطها الملحدون .

٩ - الرأس ، قال يا قوت : لأنها مثل رأس الانسان .

١٠ - كوي ، باسم بقعة كانت منزل بنى عبدالدار ، ذكره يا قوت .

١١ و ١٢ - القادس والمقدسة ، لأنها قدس من الذنوب الى تطهر .

١٣ - المرش .

١٤ - المنهب ذكره يا قوت و أنشد معه شعراً .

١٥ و ١٦ و ١٧ - البلد ، و البلد الامين ، و ام القرى . سماها الله تعالى كما تقرأ

« لتندام القرى » الآية ٩٢ سورة الانعام ، « و هذا البلد الامين » الآية ٣ سورة

التين « ولا أقسم بهذا البلد » سورة البلد الآية الاولى .

و في تفسير البرهان ج ٢ ص ٥٤٠ عن العياشي ، عن علي بن اسباط قال قلت لابي

جعفر عليه السلام لم سمي النبي الامي قال نسب الى مكة وذلك من قول الله تعالى « لتندام

القرى و من حولها » و ام القرى مكة و من حولها الطائف .

قال الشريف الرضي في كتابه تفهيم البيان ص ٣٦ : و المراد بام القرى مكة

و انما سماها سبحانه بذلك لانها كالاصل للقرى و كل قرية كانها من طائفة و مضاعفة اليها .

(١) راجع الاقوال و الروايات في الدر المنثور ج ٢ ص ٥٢ و فيه مزيد فائدة .

ألف ملك ثم لا يرجعون إليه أبداً فأمر الله إبراهيم وإسماعيل ببنيان البيت على القواعد ^(١) .

«مباركاً» كثير الخير والبركة لما يحصل لمن حجّه وعكف عنده من مضاعفة الثواب وتكفير الذنوب ولما يحصل لمن قصده من نفي الفقر وكثرة الرزق وهدى للعالمين ، لأنه متعبد بهم «فيه آيات بينات» أي دلالات واضحات كإهلاك أصحاب الفيل وغيرهم واجتماع الظبي مع الكلب في حرمة فلا ينفر عنه مع نفرته في غيره وأن الطير لا تعلقه .

قوله تعالى «مقام إبراهيم» قيل هو عطف بيان لآيات ولذلك قرأ ابن عباس آية بيّنة والمشهور الجمع وعليه النوانر فعلى هذا كيف يصح بيان الجمع بالواحد أوجب إماماً بأن يكون بمنزلة الجمع نحو قوله «إن إبراهيم كان أمة ^(٢)» وفيه نظر لأنه مجاز وأبان المقام يشتمل على آيات كأثر رجله في الحجر وغوصهما فيه إلى الكعبين وإلانة بعض الصخرة دون بعض وحفظه من المشركين مع كثرة أعدائه وإبقائه [إلى] مدّة من السنين فساغ البيان به وفيه أيضاً نظراً لأن المقام نفسه ليس بآية بل فيه الآيات فلا يجوز جعل ما فيه الآيات عطف بيان لنفس الآيات لوجوب توارد البيان والمبين على ذات واحدة ، أو يكون «ومن دخله كان آمناً» آية ثانية ويكون الآيتان جمعاً أو الآيات الباقية مطوية كقول جرير :

كانت حنيقة أثلاثاً فثلثهم ❖ من العبيد وثلث من موالها ^(٣)

ومنه قوله ^(٤) «حُبّ إليّ من دنياكم ثلاث الطيب والنساء وقرّة عيني في الصلاة» وفيه أيضاً نظر لأن الطيب إنما يكون إذا وجدت دلالة على المطوي

(١) هكذا رواه في الجمع ج ٢ ص ٤٧٧ واما في الكافي ج ٤ ص ١٨٩ : ان الله أنزل الحجر لادم ~~عليه السلام~~ من الجنة وكان البيت درة يضاء فرضه الله عز وجل الى السياه الحديث . (٢) النحل : ١٢٠ .

(٣) البيت لجرير بن عطية من قصيدة له في ديوانه ٥٩٩ و ٦٠٠ و ترى أخطراً منها في البيان والتبيين ج ٣ ص ٨٤ فراجع .

(٤) السراج المنير ج ٢ ص ٢٢٠ .

كقول جرير فإنه يعلم أن الثلث الباقي من الأوساط ليسوا من العبيد ولا الموالي ولا نسلهم أن قوله عليه السلام من الطي .

والذي يقوى في الظن أن « مقام إبراهيم » عطف ببيان لخبر إن « وهو للذي بيّنه مباركاً ، فإن الحرم كله مقام إبراهيم فضلاً عن البيت وحده كما يقال مكة مقام فلان فإنه لا يشترط مساواته للمقيم كما يقال فلان في السوق وفي المسجد ولذلك قيل إن سبب نزول الآية الرد على اليهود في تفضيلهم بيت المقدس على المسجد الحرام والكعبة فعبّر سبحانه عن ذلك بمقام إبراهيم ^(١) وعلى هذا يكون الآيات مطوية غير مذكورة وقد ذكرنا طرفاً منها .

قوله « ومن دخله كان آمناً » ليس معطوفاً على « مقام » ليكونا عطف بيان لما عرفت من ضعفه بل هو عطف على ما سبق من كونه هدى وفيه آيات بينات وشرف آخر له وهو كونه آمناً لمن دخله وحينئذ يحتمل أن يكون خبراً عن إجابة دعاء إبراهيم في قوله تعالى « رب اجعل هذا البلد آمناً » ^(٢) ، فإن الله تعالى ألان قلوب العرب لحصول هذا الغرض حتى أن الرجل منهم لو جنى أي جناية [في غير الحرم] ثم التجأ إلى الحرم لم يطلب .

ويحتمل أن يكون أمراً أي من دخله فليكن آمناً وذلك أيضاً لا يخرج عن الشرف لأن هذا الأمر معلل بشرف ذلك المكان ولذلك حكم أصحابنا بأن من وجب عليه حد أو تعزير أو قتل ثم التجأ إلى الحرم لم يتعرض بل يضيّق عليه

(١) قال السيوطي في الدر المنثور : أخرج ابن المنذر والازرقعي عن ابن جريج قال بلغنا ان اليهود قالت بيت المقدس أعظم من الكعبة لانه مهاجر الانبياء و لانه في الارض المقدسة فقال المسلمون بل الكعبة أعظم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله فنزلت ان اول بيت الية الى قوله فيه آيات بينات ، مقام ابراهيم ، وليس ذلك في بيت المقدس ومن دخله كان آمناً وليس ذلك في بيت المقدس وفيه على الناس حج البيت وليس ذلك لبيت المقدس . راجع ج ٢ ص ٥٢ .

(٢) البقرة : ١٢٦ .

مطعماً ومشرباً حتى يخرج و به قال أبو حنيفة خلافاً للشافعي* وعن الباقر عليه السلام «من دخله عازفاً بجميع ما أوجبه الله عليه كان آمناً في الآخرة من العذاب الدائم^(١)». قوله «ولله» أي هو حق له على المستطيع منهم . قوله «فإن الله غني» عن العالمين ، لما ذكر أنه حق له أوهم أن ذلك للحاجة إليه فأزال ذلك الوهم بذكر الاستغناء و هذا البحث بطوله وإن لم يكن من الفقه لكنه نافع فيه .

«البحث الثاني»

قوله «ولله على الناس حج البيت» هنا مسائل :

١ - «على الناس» عامٌ أبدل منه «من استطاع» بدل البعض من الكل وهو عامٌ للذكور والأنثى ، خصٌ بمتفصل إما عقلاً وهو اشتراط الفهم للخطاب لاستحالة تكليف غير الفاهم أو نقلاً وهو قوله عليه السلام «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق والنائم حتى ينتبه^(٢)» فخرج حينئذٍ الصبي والمجنون عن الوجوب ولما كان العبد محجوراً عليه لا قدرة له على التصرف في نفسه لم يكن مستطيعاً فخرج أيضاً من العموم .

٢ - لم نسمع خلافاً في أن تخلية السرب واتساع الزمان والسلامة من المرض المانع من السفر شروط في الاستطاعة فلا يجب على فاقد واحد منها لعدم استطاعته .

٣ - ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة

(١) أرسل مضمونه في المجمع ج ٢ ص ٤٧٨ و الروايات بمضمونها في تفسير المباشي ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) السراج النير ج ٢ ص ٣١٧ من حديث عائشة و عمر ، وأخرجه في الوسائل عن النصال ب ٤ من ابواب مقدمة العبادات ح ١١ و في مستدرکه من دعائم الاسلام ج ١ ص ٧ .

ولذلك قال الشافعي إنها بالمال فأوجب الاستنابة على الزمن المقعد إذا وجد أجره من ينوبه وقال مالك إنها بالبدن فيجب عنده على من قدر على المشي والتكسب في الطريق وقال أبو حنيفة إنها بمجموع الأمرين فلم يوجب إلا على من قدر على الزاد والراحلة وثقة الذهاب والاياب فاضلاً عن حوائجه الأصلية ونفقة عياله إلى حين عوده وبذلك قال أصحابنا الامامية غير أن بعضهم يشترط مع ذلك الرجوع إلى كفاية من مال أو صناعة أو حرفة ويحتج على ذلك بما رواه أبو الربيع الشامي^(١) عن الصادق عليه السلام أنه سئل ما الاستطاعة ؟ فقال ما يقول هؤلاء ؟ فقيل يقولون الزاد والراحلة فقال عليه السلام قد قيل ذلك لأبي جعفر عليه السلام فقال هلك الناس إذن إذا كان من له زاد وراحلة لا يملك غيرهما مما يمون به عياله ويستغني عن الناس يجب عليه الحج ثم يزجج فيسأل الناس بكفه فقد هلك إذن ، فقيل له ما السبيل عندك يا بن رسول الله فقال : السعة في المال وهو أن يكون له ما يحج ببعضه ويبقى ببعضه يمون به عياله ثم قال أليس قد فرض الله الزكوة فلم يجعل إلا على من ملك مائتي درهم .

(١) رواه الشيخ الثلاثة تراه في الوسائل ب ٩ من أبواب وجوب الحج ، ج ١ و ابو الربيع الشامي هو خالد بن أوفى أو خليف بن أوفى قال العلامة البهبهاني قدس سره في حواشيه الرجالية على منهج المقال ص ١٢٨ عند ترجمة خالد بن أوفى : الظاهر أنه خليف مصغر خالد فانهم نسباً كانوا يصغرون كما في عثمان و سالم و عباس و نظائرهما و يقولون عثيم و سليم و عيسى الى غير ذلك ، و ربما كان في بعض المواد تصغيرهم أكثر و أشهر ، و لعل ما نحن فيه منه ، ثم قال و قال جدى بعد حكمه بالاتحاد : و كان يسمى بهما أو كان الاسم خالد فاشتهر بغليد نبزاً في الالقاب و هو كثير في العرب .

ثم ذكر قدس سره في حاشيته عند ترجمة ابي الربيع في الكنى ص ٣٨٩ من منهج المقال : و حكم خالي بعنه و لم في باب حب الرياسة حديث يدل على تشييمه و استفاد ذم بالنسبة اليه انتهى ما أفاده البهبهاني قدس سره و الراوى عن ابي الربيع هو خالد ابن جرير ، و يستفاد من الكنى حسنه انظر ص ٢٩٥ طبعة النجف و ان استشكل عليه التشييد الثاني قدس سره ، الا أن الراوى عنه هذه الرواية الحسن بن محبوب و هو من أصحاب الاجماع .

و الجواب بالمنع من صحة السند^(١) و بتقدير صحته فحملها على أن يبقى له ما يُمون به عياله لذهابه وإبابه والأقوى الأول لظاهر الآية و لروايات كثيرة عن الباقر و الصادق عليهما السلام و مراعات جانب الاحتياط .

فائدة : لا يشترط عندنا ملك الزاد و الراحلة بل التمكن من الانتفاع بهما فلو بذل له بأذل وجب عليه لصديق الاستطاعة^(٢) في حقّه و قال أبو حنيفة و أحد و

(١) قلت : لا اشكال في السند مع اعتماد القوم به و قد رواه المشايخ الثلاثة الا أن مفاده ليس الا نفقة العيال حال السفر مع أن منصرف الحديث صورة المجز على نحو يؤدي الى الهلاك .

وفي المسئلة حديث آخر أخرجه في الوسائل ب ٩ من أبواب وجوب العجج ح ٤ عن الغصان رواه عن الاعمش عن الصادق عليه السلام في تفسير السبيل بأنه هو الزاد و الراحلة و أن يكون للانسان ما يخلفه على عياله و ما يرجع اليه من بعد حجه . ولا يخفى عليك انه مع قطع النظر عن السند (و ان كان السند عندي لا يخلو من قوة) مجمل من حيث البعثة و انها سنة أو أقل أو أكثر ، و من حيث الكم و أنه قليل أو كثير ، و حمله على ما لا بد منه عند الرجوع بقرينة دليل نفى العرج رجوع الى الدليل المذكور .

وفي مجمع البيان أيضاً أن الروج عن امتنا انه الزاد و الراحلة و نفقة من تلومه نفقته و الرجوع الى الكفاية اما من مال أو ضياع أو حرفة . ذكره في الوسائل ب ٩ من ابواب وجوب العجج الرقم ٥ ، ولا يخفى عليك أن عمده من قسم الخبر لا يخلو عن اشكال لظهوره في كونه من باب بيان المضمون بحسب فهم الناقل فهو أشبه بالقوى من الخبر ولا سيما مع تفرده في نقل ذلك دون غيره من ائمة الحديث .

فالأقوى ما اختاره المصنف وفاقاً لابن ادريس و المحقق والعلامة نعم لأن كلام مراد القائلين باعتبار الرجوع الى الكفاية في الاستطاعة (كالشيخين و العلين و ابني حمزة و سعيد و عدة من العلماء) المعنى الذي يقتضيه دليل نفى العرج فهو في محله و ان كان مرادهم المعنى الذي يظهر من نفس الكلام فلا دليل عليه بل اطلاق أدلة الوجوب ينفيه .

(٢) ويشهد له جملة من النصوص كمصحح محمد بن مسلم المرادى في كتاب التوحيد : و سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل « و لله على الناس حج البيت من استطاعه »

مالك لا يجب وللشافعي قولان .

٤ - أن الوجوب المذكور على الفور تضييقاً لا يجوز معه التأخير و به قال أبو حنيفة وقال الشافعي أنه واجب موسع محتجاً بأن آية الحج نزلت ولم يحج النبي ﷺ إلا في حجة الوداع أجيب بأنه أخر لعدم الاستطاعة لأنه كان قد هادن أهل مكة أن لا يأتيهم فلما نزلت آية الحج سار إلى أن وصل الحديبية فصدهوه فحلق وأحل^(١) .

ثم الذي يدل على أنها على الفور عموم قوله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم »^(٢) ، أي ما هو سبب المغفرة والحج كذلك ولقوله ﷺ « من وجب عليه الحج فلم يحج فليمت يهودياً أو نصرانياً »^(٣) ، أتى بفاء التعقيب ورتب الوعيد وهو صريح في الفورية .

٥ - أنه يجب في العمر مرة واحدة لأن اللفظ المطلق يحمل على أقل مراتبه لأصالة البراءة من الزائد ولأن الأمر لا يقتضي التكرار ولما رواه ابن عباس وقال لما خطبنا رسول الله ﷺ بالحج قام إليه الأقرع بن حابس فقال أتني كل عام فقال ﷺ لا ولو قلت نعم لوجب ولو وجب عليكم لم تعملوا بها ، الحج في العمر مرة [واحدة] فمن زاد فتنطوع فنزلت « لا تسألوا عن أشياء »^(٤) ، الآية .

إليه سبيلاً قال : يكون له ما يعج به ، قلت فمن عرض عليه الحج فاستعجى ؟ قال : هو ممن يستطيع ، انظر الوسائل ب ١٠ من ابواب وجوب الحج .

(١) لكنه لا يصح فيما بعد عام الفتح فانه فتح مكة في رمضان سنة ثمان من الهجرة و لم يعج رسول الله ﷺ في تلك السنة ولا في السنة التي بعدها وهي سنة تسع و قد حج في السنة التاسعة أمير المؤمنين علي عليه السلام و المسلمون و قد أدى عنه آيات اول براءة و نذ الى المشركين عهدهم اللهم الا ان يكون التأخير لاجل دوران النسيء .

(٢) آل عمران : ١٣٣ .

(٣) رواه في الدر المنثور ج ٢ ص ٥٨ بالفاظ مختلفة و طرق متعددة .

(٤) المائدة : ١٠٤ . و الحديث رواه أبو داود في سننه ج ١ ص ٤٠٠ و مثله في

الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣٥ .

٦ - أنه تعالى ذكر في الآية [أُورَأ] من التوكيد لأمر الحج ما لم يذكره في غيرها من وجوه الأول إيراده بصيغة الخبر الثاني إيراده في صورة الاسمية الثالث إيراده على وجه يفيد أنه حق لله في رقاب الناس الرابع تعميم الحكم أولاً ثم تخصيصه وهو كايضاح بعد إبهام و تننية و تكرار للمراد فهو أبلغ من ذكره مرة واحدة الخامس تسمية ترك الحج كفرأ من حيث إنه فعل الكفرة وأن تركه من أعظم الكبائر ولذلك قال ﷺ «فليمت» الخبر ، السادس ذكر الاستغناء فإنه في هذا الموضع يدل على شدة المقت والخذلان وعظم السخط السابع قوله «عن العالمين» و لم يقل عنه لما فيه من الدلالة على الاستغناء عنه ببرهان لأنه إذا استغنى عن العالمين فقد استغنى عنه لا محالة ولأنه يدل على الاستغناء الكامل فكان أدل على السخط .

٧ - روى محمد بن الفضل «عن الكاظم عليه السلام في قوله «هل ننبتكم بالأخسرين أهماً»^(١) ، أنهم الذين يتمادون بحج الإسلام و يسوفونه^(٢) و روى معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى «و نحشره يوم القيمة أعمى» المراد من تحتم عليه الحج ولم يحج [أعمى أي] أعمى عن طريق الخير^(٣) وقيل في قوله تعالى «ففرأوا إلى الله»^(٤) ، أنه أمر بالحج أي حجوا إلى بيت الله و فيه دليل على أن الحج كفارة للذنوب أي ففرأوا إلى الله من ذنوبكم .

(١) الكهف : ١٠٤ .

(٢) لم نشر عليه . ثم روى محمد بن الفضل قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله عز وجل : «ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً» (الاسراء : ٧٢) فقال : نزلت فيمن سوف الحج حجة الاسلام و عنده ما يعج به ، فقال : العام أحج ، العام أحج ، حتى يموت قبل أن يعج . (راجع الوسائل ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ٨ تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٠٥)

(٣) الوسائل ب ٦ من أبواب وجوب الحج ح ٢ والاية في طه : ١٢٤ .

(٤) الدايات : ٥٠

الثالثة : وَ أَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ يُشْهِدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكَلُوا مِنْهَا وَ اطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ (١) .

قيل الخطاب لابراهيم عليه السلام قال ابن عباس قام في المقام - وعنه أنه قام على جبل أبي قبيس - ووضع أصبعيه في أذنيه وقال يا أيها الناس أجبوا ربكم فأجابوه بالتلبية في أصلاب الرجال وأرحام النساء وقال الحسن والجائي الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) وكذلك روي عن الصادق عليه السلام : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة عشر سنين لم يحج فلمّا نزلت هذه الآية أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديه أن يؤذّن في الناس بالحجّ فاجتمع بالمدينة خلق كثير من الأعراب وغيرهم وأكثر أهل الأموال (٣) من أهل المدينة وخرج لأربع بقين من ذي القعدة فلمّا انتهى إلى مسجد الشجرة و كان وقت الزوال اغتسل ونوى حجّ القرآن بعد أن صلى الظهرين ، (٤) و سيأتي تمام الحديث . ثمّ هنا أحكام :

١ - « يَأْتُوكَ رِجَالًا » مجزوم على جواب الأمر و رجال جمع راجل كقيام جمع قائم أي يأتوك مشاة « و على كلّ ضامر » أي كلّ جبل أو ناقة ضامر أي من شأنه أن يهزل من طول السرى (٥) أي ركبانا على كلّ ضامر فهو حال مغطوف على حال « ويأتين » صفة « لزامر » و قرئ شاذّا يأتون صفة لرجال و ركبان .

(١) الحج : ٢٧ .

(٢) الدر المشورج ٤ ص ٣٥٤ .

(٣) كذا في النسخ و لفظ الحديث « أهل الموالى » وهو الصحيح .

(٤) الوسائل ب ٢ من أبواب اقسام الحج ح ٤ .

(٥) السير خل والسرى : السير بالليل .

و الفج الطريق و العميق البعيد الأطراف أي من المفازات و منه بئر محبق أي بعيد القعر و فيها دلالة على راجعية المشي في الحج من حيث ابتدئه بذكره و هو يدل على الاهتمام به و أيضاً أتى بلفظ يدل عليه صريحاً و لكونه أشق فيكون أفضل و منهم من فضل الركوب لاشتماله على استخدام المال و البدن و الحق أن المشي إذا لم يضعف عن العبادة فهو أفضل لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «للحاج الركب بكل خطوة يخطوها راحلته سبعون حسنة و للحاج الماشي بكل خطوة يخطوها سبعمئة حسنة من حسنات الحرم قيل وما حسنات الحرم قال الحسن بمائة ألف»^(١) و كان الحسن بن علي عليه السلام يمشي في الحج و البدن تساق بين يديه^(٢).

٢ - « ليشهدوا منافع لهم » قيل هي التجارات و هي ترغب فيها لكون مكة وادياً غير ذي زرع و لولا الترغيب لنضر سكانها و لذلك قال إبراهيم عليه السلام « و اجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم »^(٣) و قيل منافع الآخرة و هي الأجر و العفو و المغفرة و هو مروى عن [الصادق و] الباقر عليه السلام^(٤) و لو حمل على متفني الدنيا و الآخرة لما كان بعيداً من الصواب و لذلك نكر المنافع الدال ذلك على تكثيرها .

(١) الدر المنثور ج ٤ ص ٣٥٥ . المحاسن ص ٧٠ .

(٢) مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٦ .

(٣) إبراهيم : ٣٧ قال الشريف الرضي في تلخيص البيان ص ٩٨ : وهذه من أحسن الاستعارات ، و حقيقة الهوى : من علو إلى انخفاض كالهبوط ، و المراد هنا البلاغة في صفة الأفئدة بالنزوع إلى القيين بذلك المكان و لو قال سبعانه « نحن إليهم » لم تكن فيه من الفائدة ما في قوله « تهوى إليهم » لأن العين قد يوصف به من هو مقيم في مكانه و الهوى يفيد انزعاج الهاوى من مستقره .

(٤) في نسخة من النسخ المخطوطة كما أثبتناه في الصلب : عن الصادق و الباقر عليهما السلام و في سائر النسخ المطبوعة و المخطوطة عن الباقر [الصادق خل] و كيف كان أرسله في المجمع ج ٧ ص ٨١ عن الباقر عليه السلام و رواه في البرهان ج ٣ ص ٨٧ عن الصادق عليه السلام .

٣ - « ويذكروا اسم الله في أيام معلومات » قال الحسن هي عشر ذي الحجة وسميت معلومات للحرس على علمها من أجل وقت الحج وبه قال أبو حنيفة وقيل هي أيام التشريق يوم النحر وثلاثة بعده وكذا الخلاف في المعدادات قيل هي العشرة وقيل هي الثلاثة وهو أقوى لقوله « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ^(١) » والتعجيل لا يتصور في العشرة ويؤيد القول الثاني في المعلومات أن الذكر على البهيمة هو التسمية على ما يذبح أو ينحرو ذلك يقع فيها وعن الصادق عليه السلام أن الذكر هنا هو التكبير عقب خمس عشرة صلاة أو لها ظهر العيد ^(٢) وهو أيضاً مؤيد للقول الثاني وهو المروي عن الباقر عليه السلام ^(٣) هذا ويجب على الفقيه معرفة هذه من هذه ليفتي بها لوندز شخص الصدقة أو الصلاة أو غيرهما في أحد الأيامين .

٤ - « بهيمة الأنعام » هي الإبل والبقر والغنم من باب إضافة العام إلى الخاص كحركة نقلة وأصل البهيمة من الإبهام وهو عدم الايضاح والذكر عليها هو التسمية والنية للتضحية والأمر بالأككل هنا للإباحة أو النذب والأمر في الإطعام للنذب لا للوجوب هذا إن كان الذبيح لغير الهدى والتضحية وإلا فالأمران في الهدى للوجوب وفي الأضحية للنذب والبائس ذو ضرر من الفقر .

« ثم ليقضوا تفنهم » عن ابن عباس ليقضوا مناسك الحج كلها وعن الحسن ليزيلوا قشف الإحرام من تقليم ظفر وأخذ شعر وغسل رأس واستعمال طيب وفي الأول نظراً لأنه ذكره بعد الذبيح بكلمة « ثم » الدالة على الترتيب والترaxي ولم يقع جميع المناسك [للطواف] بعد الذبيح بالإجماع فيحمل على ما يفعل بعد الذبيح من الحلق والرمي وغيرهما من المناسك ويكون عطف الطواف من باب « [ملائكتك] وجبريل وميكال » ^(٤) . « وفاكهة ونخل ورمان » ^(٥) .

(١) البقرة : ٢٠٣ .

(٢) مجمع البيان ج ٧ ص ٨١ .

(٣) البقرة : ٩٨ . (٤) الرحمن : ٦٨ .

٦ - « و ليوفوا نذورهم، أي ما نذروه من الحج أو غيره من الطاعات في تلك الأيام فيضاعف لهم الثواب، وفيه دلالة على وجوب إيفاء النذر مطلقاً مع حصول شرايطه .

٧ - « و ليطوفوا بالبيت العتيق، صريح في الأمر بالطواف بالبيت الدال على الوجوب اتفاقاً لكنه مجمل علم بيانه من الرسول ﷺ لقوله ﷺ « خذوا عني مناسككم^(١) » فيكون شاملاً لطواف الزيارة والنساء وغيرهما من طواف العمرة فلا وجه [حينئذ] لحمله على طواف الزيارة لا غير أو النساء لا غير .

وسمي البيت عتيقاً لأن الله أعنته من الفرق في الطوفان أو أعنته من أيدي الجبابرة وحفظه منهم كما فعل بأبرهة لما قصده بالسوء فأهلكه ولا ينتقض بالحجاج لعنه الله قبل لأنه لم يقصد البيت وإنما قصد أخذ ابن الزبير ولهذا لما قبضه بناء وليس بشي. لأن إقدامه على تلك الفعلة قبيح ومخالف لقوله تعالى « ومن دخله كان آمناً^(٢) » بل الأولى في الجواب أنه إنما لم يهلكه لبركة سيدنا رسول الله ﷺ فإن هذه الأمة معصومة من عذاب الاستيصال في الدنيا وقيل سمي عتيقاً لقدم عهده فإنه بناء آدم عليه السلام ثم إبراهيم عليه السلام وقيل لأنه بيت كريم [بناء كريم] كما يقال عناق الخيل [والطير] للكريم منهما .



(١) سنن أبي داود ج ١ ص ٤٥٦ . و لفظه : لتأخذوا مناسككم فاني لا أدري

لعلي لا أحج بعد حجتى هذه .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

﴿ النوع الثاني ﴾

﴿ في الفعالة و الواعه و شيء من احكامه ﴾

وفيه آيات :

الاولى : **وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَلْيَدْيُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ فَإِذَا امْتَنَعْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَ أَيَّامٍ فَمَنْ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١) .**

في الآية أبخات

﴿ البحث الاول ﴾

تمام الحج و العمرة قيل هو أن يحرم بهما من دويرة أهله و قيل أن يفرد لكل واحد منهما سفراً و قيل أن يكون النفقة حلالاً و قيل إخلاصهما للعبادة لا للمعاش و الحق أن المراد أن يؤتى بجميع أجزائهما و كيفيات تلك الأجزاء لكن [] يكون كل واحد منهما مركباً من أجزاء مختلفة ربما يوهم أن من أتى ببعض تلك الأجزاء و أخل بالباقي ممدأ يصح منه ذلك المأتي به و يجب عليه قضاء الباقي كمن صام بعض رمضان و ترك الباقي و ذلك وهم باطل فإن كل واحد من تلك الأجزاء

(١) البقرة : ١٩٦ .

شرط في صحة الباقي كأجزاء الصلوة فإذا لم يأت الحاج أو المصلي بكل الأجزاء بطل حجته و صلوته بخلاف الصوم فإن كل يوم من [أيام] رمضان عبادة مستقلة لا ارتباط لها بيوم آخر ولا شرطية لأحدهما بالآخر ولذلك قال المحققون من أصحابنا : إن كل يوم من أيام رمضان يفترق إلى نية مستقلة .
إذا تقرر هذا فاعلم أنه يلزم من ذلك أحكام :

١ - ما قاله أصحابنا أن من أفسد حجته وجب عليه إتمامه والحج من قابل لو حوب إتمام الحج والافساد غير مانع منه . ثم إن الافساد عندنا سبب مستقل لوجوب الحج كغيره من الأسباب كالنذر والاستيجار فيجبر حج آخر غير الأول ولو كان مندوباً وكذا نقول فيمن أفسد صومه الواجب المعين أنه يجب إتمامه وقضاؤه .
٢ - استدلل أصحابنا بالآية أيضاً على وجوب إتمام الحج والعمرة المندوبين و تقريره يعلم مما تقدم

٣ - أن الأمر باتمامهما قد يستدل به ^(١) على وجوب كل واحد منهما لأن

(١) إتمامهما لله دليل على انها عبادتان يعتبر فيهما الاتيان بهما لله تقرباً اليه و الظاهر من سبك اللفظ ان قوله تعالى : « وأنتم الحج والعمرة » أمر واجبا لاجتماعهما تامين بأجزائهما وشراطينهما الشروعة كقوله تعالى : « انا لانضيق أجركم من أحسن علاء (الكهف : ٣٠) أي أوجده حسناً ، وكقولهم : ضيق فم الركي ، وأطل جلفة فلكم وافر ج بين سطورك ، وكثير من ذلك فمن مدلول الآية ايجاب العمرة كما في صحيح ابن اذينة عن أبي عبد الله عليه السلام (رواه المشايخ الثلاثة راجع الوافي ج ٥ ص ٤٧) وفيه في قوله : « دو أنتموا الحج والعمرة » يبنى بتمامهما آدمهما واتقاء ما يتقى الحرم فيها . وصحيح موية بن عمار عن الصادق عليه السلام (رواه الكافي ج ٤ ص ٢٦٥) قال : العمرة واجبة على الخلق بنزلة الحج على من استطاع لان الله عز وجل يقول : « وأنتموا الحج والعمرة لله » وصحيح زرارة عن الباقر عليه السلام المروي في تفسير العياشي ج ١ ص ٧٨ وفيه قال ان العمرة واجبة بنزلة الحج لان الله تعالى يقول : « وأنتموا الحج والعمرة لله » هي واجبة مثل الحج وغيرها من الروايات تجدها في ب ١ من أبواب وجوب الحج و سائر الأبواب من كتاب حج الوسائل . ←

الأمر للوجوب ووجوب كل واحد من الأجزاء يستلزم وجوب الماهية المركبة من

ومن طرق أهل السنة قال في الدر المنثور ج ١ ص ٢٠٩ : أخرج ابن هبيرة والشافعي في الام و البيهقي عن ابن عباس قال : والله انها لقرينتها في كتاب الله > وأنسوا الحج والعمرة لله > وقال أخرجه العاكم عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله > ان الحج والعمرة فريضة لا يضرك بايهما بدأت > وفيه أخبار اخر تدل على وجوب العمرة لا نطيل الكلام بذكرها .

وقال الزمخشري في الكشف ج ١ ص ٢٦١ في تفسير الآية عن عمران رجل قال له اني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي اهلكت بهما جميعا فقال هديت لهما نبيك . وقد نظمت مع الحج في الامر بالانعام فكانت واجبة مثال الحج .

والمعجب من صاحب الكشف حيث قال في تفسير > اتوا > أى اتوا بهما تامين كاملين بمناسكهما وشرائطهما لوجه الله ثم بعد ذلك حملهما على محض الامر باتمامهما بعد الشروع فيهما ، واختار كون العمرة غير واجبة وأغرب في تأوله لعديث ابن عباس وعمر وقال ان الامر بالانعام للوجوب والندب كما تقول : صم شهر رمضان وستة من شوال ، تأمر بفرضه وتطوع ، وقد قال في سورة المائدة في آية الوضوء ج ١ ص ٤٤٨ ما معناه : لا يجوز ان يكون الامر للوجوب والندب لان تناول الكلمتين لمعنيين مختلفين من باب الالغاز و التسمية . وقد نبه بهذا التدافع و الغرابة في كلام صاحب الكشف بما يجب منه الناظر المحقق الاردبيلي قس سره في زبدة البيان ص ١٢٨ وفيها مطالب مفيدة اخرى فراجع ، وايد الامام الرازي في تفسيره الكبير ج ٥ ص ١٥٥ كون المراد بالانعام الاتيان على نيت الكمال بلزوم كون الامر على فرض كون المراد الانعام بعد الشروع مشروطاً وانها أول آية نزلت في الحج وقال : حمل الامر فيهما على ايجاب الحج أولى من حملهما على الانعام بعد الشروع فيه .

واستدل أيضاً على وجوب العمرة بقوله تعالى : > يوم الحج الأكبر > حيث يدل على وجوب حج اصغر على ما عليه حقيقة أفضل وما ذاك الا العمرة بالاتفاق واذا ثبت أن العمرة حج وجب أن تكون واجبة لقوله تعالى > واتوا الحج > ولقوله > وفه على الناس حج البيت > .

تلك الأجراء. ضرورة فتكون العمرة واجبة خلافاً لأبي حنيفة فإنه جعلها سنة وكذا قال مالك وأبو لا الآية بأن المراد إذا شرعتم فيهما ، فإن الشروع في النذب يوجب إتمامه عندهم أيضاً .

٤ - قوله تعالى «لله» يدل صريحاً على وجوب إيقاعهما خالصين لله تعالى لا للربا، والسمعة ولا لقد المعاش خاصة وعلى وجوب النية في كل فعل من الأفعال وعلى عدم صحة وقوعهما من الكافر لعدم الإخلاص منه وإن كانا واجبين عليه خلافاً للشافعي فإنه جعل الإسلام شرطاً في وجوب الحج مع قوله إن الكافر مكلف بالفروع .

٥ - الحج والعمرة من المجملات المغتقرة إلى بيان الرسول ﷺ فلنذكر بيانهما على مذهب أصحابنا الناقلين ذلك عن الأئمة المعصومين عليهم السلام فقول :

أفعال الحج الواجبة على سبيل الإجمال : الاحرام ، وقوف عرفة ، وقوف المشعر ، ثم مناسك منى التي هي الرمي ، والدُّبُح ، والحق أو التقصير ، وطواف البيت ، وركعتاه والسعي بين الصفا والمروة ، وطواف النساء ، وركعتاه ، ثم المبيت بمنى ليالي التشريق الثلاث ، ورمي الجمار الثلاث في كل يوم .

وأفعال العمرة الواجبة : الإحرام ، والطواف ، [وركعتاه] والسعي ، والتقصير ويزيد في المفردة طواف النساء ، وركعتاه .

ثم إن الحج ينقسم ثلاثة أقسام^(١) تمتع وقران وإفراد فالتمتع هو الذي

(١) قال في البدارك : و وجه التسمية اما في الافراد فلا انفصال عن العمرة و عدم ارتباطه بها و أما القران فلا قران الاحرام بسباق الهدى واما التمتع فهو لغة التلذذ و الانتفاع و انما سمي هذا النوع بذلك لما يتحلل بين حجه و عمرته من التحلل يقتضى لجواز الانتفاع و التلذذ بما كان قد حرمه الاحرام قبله ، مع الارتباط بينهما و كونهما كالشيء الواحد فيكون التمتع الواقع بينهما كانه حاصل في أثناء الحج أولاته يربح مقياتا لانه لو أحرم بالحج من ميقات بلد لكان يحتاج بعد فراغه من الحج الى أن يخرج الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة و اذا تمتع استثنى عن الخروج لانه يحرم بالحج من جوف مكة انتهى .

تكون العمرة فيه مقدّمة على الحجّ بخلاف أخويه و القرآن هو أن يقرن با حرامه سياق هدي^(١) يعقد إحرامه با شعاره أو تقليده وإن شاء بالتلبية والمفرد يقتصر على عقد إحرامه بالتلبية لا غير ثم يقع الفرق بين التمتع وأخويه تفصيلاً بوجوه :

الأول أن وجوب الهدي يختص بالتمتع بخلافهما الثاني أنه لا يجب في مرة التمتع طواف النساء . الثالث أن ميقات^(٢) عمرة التمتع

(١) والقرآن عنداهل السنة هو أن يحرم بالحج والعمرة جميعاً ولا يجوز عند الامامية الجمع بين التمسكين بنية واحدة فيبطل عند الأكثر ، وقال الشيخ في الخلاف ج ١ ص ٤٢٠ ينقذ إحرامه بالحج ، ونقل عن ابن عقيل جواز الجمع وجمعه تفسيرا للقرآن مع سياق الهدي ، ولقد اتفق البيان في المسئلة المحقق قدس سره في المعتبر ص ٣٣٨ فراجع .

(٢) البيقات أصله موقات بالواو فانقلبت ياء لانكسار ما قبلها ويكون للزمان و المكان فيقات الصلاة يراد به الزمان وميقات الحج يراد به المكان ، ولا ينقذ الاحرام قبل البيقات عند الامامية بالاجماع والاخبار على النح متظافرة بل أظنها متواترة راجع الوسائل ابواب اقسام الحج وابواب المواقيت ب ٩٠ و ١٠١ و ١١ وغيرها ، وفي صحيفة العلبي ح ٣ ب ١ من ابواب المواقيت قال ابو عبدالله عليه السلام : الاحرام من مواقيت خمسة وقتها رسول الله لا ينبغي لعاج ولا لعمتر أن يحرم قبلها ولا بعدها الى آخر الحديث ، وفيه : ولا ينبغي لاحد ان يرغب عن مواقيت رسول الله . وفي ح ٣ ب ١١ ترى تمثيل الامام الباقر عليه السلام له بن صلى الظهر في السفر أربع ركعات ومثله ح ٥ عن ابي عبدالله عليه السلام وفي ح ٦ تمثيله بن صلى الصلوة ركعات ، وغيرها من الروايات .

والاكثر على صحة نفذه قبل البيقات والاقرّب عندى عدم الصحة وكيف والاحرام عبادة شرعية يقف فعله على امر الشارع به ، ولا ينقذ نذر عبادة غير مشروعة وما استندوا اليه لجواز النذر من حديث سماعة و علي بن ابي حمزة تراهما في ب ١٣ من ابواب المواقيت ح ٢ و ٣ مردود بضمف السند وقد كشف القناع عن وجه الضعف المحقق في المعتبر ص ٣٤٣ والعلامة في المختلف ص ٩٣ من الجزء الثاني فلانطيل الكلام فيه .

واما الحديث الاول ما في ب ١٣ من ابواب المواقيت : محمد بن الحسن باسناذه عن العيين بن سميد عن حماد عن (علي) العلبي قال سألت أبا عبدالله عن رجل جعل لله عليه شكراً أن

لأهل العراق ^(١)

يعرم من الكوفة قال فليحرم من الكوفة وليف لله بها قال . فهو وان حكم بصحته في المنتهى وغيره لكن المحكى عن اكثر نسخ التهذيب أن الاسناد فيه هكذا : عن الحسين بن سعيد عن حماد عن علي و الظاهر انه ابن ابي حمزة (راوى الحديث الثانى من باب ١٣ وقد عرفت ضعفه) بل قيل ان نسخ التهذيب متفقة على ذلك وانما العلبي بدله مذكور في نسخ الاستبصار ، مع أن السند فيه هكذا : الحسين بن سعيد عن حماد عن العلبي ، و المعروف في العلبي مطلقا عبيد الله و أخوه محمد و حماد ان كان ابن عيسى فتبعد روايته عن عبيد الله بلا واسطة وان كان ابن عثمان فتبعد رواية الحسين بن سعيد عنه بلا واسطة و تبعد ارادة عمران من العلبي و لذلك حكم بضعف هذا الحديث أيضا في كشف اللثام فراجع ' هذا و مع ذلك فهذه الاخبار مخالفة لما ورد النقل متواتر أن النبي صلى الله عليه وآله أنه وقت المواقيت المعينة ، وقد عرفت اباها سياق الاخبار عن التخصيص .

و لملك تورد علينا التقى بنذر الصوم في السفر ، و نجيبك بانه ان ثبت اجماع في نذر الصوم كما يترامى من كلمات القوم و ذكرهم نفى الخلاف فهو التبع و الا فلا تقول به بمجرد رواية ابن مهيبار مع اضطرابها : سنداً لجهالة بندان مولى ادریس واضمار الرواية ، و متناً لاشتغالها على كون كفارة النذر صيام سبعة وجواز الصوم حال المرض ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً وعدداً ، وكون سياق أخبار الناهية عن الصيام في السفر آتياً عن قبول التخصيص ، و على شكل فليس في مسألة نذر الاحرام قبل البيقات اجماع كيف وقد خالف فيه أساطين القوم كالعلامة في المختلف والمعقوف في المحقق وابن ادریس و غيرهم .

ثم ان الحكم بدم جواز الاحرام قبل البيقات ما انفرد به الامامية و أهل السنة قائلون بالجواز بل قد قال أبو حنيفة بان الاحرام قبل البيقات افضل ، وقد غضب عمر لما سمع ان عمران بن الحصين أحرم من مصره ، و لام عثمان عبد الله بن عامر حيث أحرم من خراسان انظر المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ٢٦٤ و ٢٦٥ .

(١) لم يختلف أحد من أهل القبلة في المواقيت الاربعة الانية و أنه وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله (و ان اختلفوا في جهات ستضع لك) و اختلفوا في ميقات أهل ←

.

العراق من جهتين الاولى هل وقت رسول الله صلى الله عليه وآله أثبت بالقياس، والثانية في حده الذي يجوز الاحرام منه .

اما الجهة الاولى فنقول : الامامية على أنه وقت رسول الله صلى الله عليه وآله ، وبه الروايات عن الائمة عليهم السلام فمن أبي عبد الله : وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل العراق العتيق أوله السليخ ووسطه غمرة وآخره ذات هرق (الوسائل ج ١ من أبواب المواقيت ح ١٠) و منه أيضاً : وقت رسول الله صلى الله عليه وآله لاهل المشرق العتيق (الحديث ح ٧ ب ١ من أبواب المواقيت) أو غيرها من الاخر-بار تجدها منبئة في أبواب المواقيت وأبواب أشهر الحج وغيرها ، وفي بعضها التصريح بانه ما وقت رسول الله بعد السؤال عنهم هل هو وقت أقت رسول الله أو شيء منهنه الناس ٢ .

وقال طائفة من أهل السنة بثل ما قلناه من انه أقت رسول الله وبه عدة من رواياتهم فمنها ما من ابن عباس قال : وقت رسول الله لاهل المشرق العتيق تراه في سنن ابي داود ج ٢ ص ١٩٦ الرقم ١٧٤٠ وذيله عبد الحميد بانه في السند الرقم ٣٣٠٥ وفي سنن الترمذي ج ٣ ص ١٩٤ الرقم ٨٣٢ من محمد بن علي عن ابن عباس ان النبي وقت لاهل المشرق العتيق قال ابو عيسى هذا حديث حسن و محمد بن علي هو ابو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

ومنها ما تدل على أنه ذات هرق ففي سنن ابي داود ج ٢ ص ١٩٥ الرقم ١٧٣٩ عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وقت لاهل العراق ذات هرق ومثله في سنن النسائي ج ٥ ص ١٢٣ و ١٢٥ وفي صحيح مسلم ج ٨ ص ٨٤ بشرح النووي عن ابي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن النبل فقال سمعت أحسبه دفع الى النبي فقال مهل اهل المدينة من ذى الحليفة والطريق الاخر الجعفة ومهل اهل العراق من ذات هرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل اهل اليمن من يلملم وفي الرقم ١٩١٥ ص ٩٧٢ سنن ابن ماجه عن جابر قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله الى أن قال : ومهل أهل المشرق من ذات هرق وذكر الشيخ قدس سره الروايتين في الخلاف

.

و قال طائفة منهم أفته عمر بن الخطاب في صحيح البخاري ج ١ ص ٢٠٧ طبع كراچی عن عبدالله بن عمر : لما فتح المصران أتوا عمر فقالوا يا أمير المؤمنين ان رسول الله حد لاهل نجد قرنا و هو جور عن طريقنا و ان أردنا أن نأتى قرن شق علينا قال : فانظروا حنوها عن طريقكم فهد لهم ذات عرق و رواء ابن تيبة أيضاً في المتقى عن البخاري كما في ص ٣١٢ ج ٣ من نيل الاوطار ، فلو صح الحديث يجعل على انه لم يبلغ عمر توقيت النبي صلى الله عليه و آله .

و قال طائفة من أهل السنة انه ثبت قياساً قالوا لان اهل العراق كانوا مشركين في زمن النبي صلى الله عليه و آله قال العلامة قدس سره في التذكرة ولا حجة فيه لعله صلى الله عليه و آله بانهم يسلمون أو يمر على هذا البيقات مسلم كما عن ابي عبدالله عليه السلام قال من تمام للمحج و العمرة أن تحرم من المواقيت التي وقتها رسول الله لا تجاوزها و انت محرم فانه وقت لاهل العراق ولم يكن يومئذ عراق بطن العقيق الحديث (الوسائل ب ١ من ابواب المواقيت ح ٣) وفيه تصريح بانه وقت العقيق لأهل العراق ولم يكونوا يومئذ مسلمين ، ولا اشكال في ذلك كما بينه العلامة فان النبي صلى الله عليه و آله وقت المواقيت لاهل النواحي قبل الفتح و ما اكثر الروايات من طرق الامامية و أهل السنة من ذكر توقيته لاهل الشام الجحفة و معلوم أن الشام لم يكن تنح يومئذ و قد ثبت أنه صلى الله عليه و آله اخبر بفتح الشام و اليمن و العراق و أخبر بانه زويت له مشارق الارض و مغاربها و انهم سيفتحون مصر و غير ذلك مما يطول ذكره .

و الجهة الثانية التي اختلف فيها محل الاحرام فالامامية على أن الاحرام من أول العقيق و هو السليخ أفضل كما ذكره المصنف ثم غمرة ثم ذات عرق و المشهور عندهم جواز الاحرام مختاراً من ذات عرق ، قال العلامة في المختلف : ان كلام الشيخ على بن بابويه بشر بانه لا يجوز التأخير الى ذات عرق الا لعليل او تقية ، قلت وكذا كلام الشيخ في النهاية أيضاً بشر بذلك و الروايات المأثمة عن التأخير من السليخ أو غمرة الى ذات عرق قوية السند والدلالة الا أنه حيث لم يعمل الاصحاب بضمونها بل أمرضوا عنها و—

أهلوها تسقط عن الحجبة بل كاد أن تكون خلافاً للاتفاق .

و فى بعض الروايات : ان اول العقيق يريد البث فى الوسائل ب ٢ من ابواب المواقيت ح ٢ عن أبى عبدالله عليه السلام قال اول العقيق يريد البث و هو دون السلخ بمئة أميال مابلى العراق و بينه و بين غمرة أربعة و عشرون ميلا يريدان . قال العلامة المجلسى فى ج ٣ مرآت العقول ص ٢٨٥ ان فى بعض النسخ البث بالفين المعجمة وهو غير مذكور فى كتب اللغة و صحح بعض الاماثل البث بالعين المهملة بمعنى الجيش ، قال لعله كان موضع بث الجيوش و قرأ السلخ بالحاء المهملة أى الموضع الذى يترتب فيه السلاح . انتهى كلامه .

قلت : البث بالفين المعجمة مذكور فى كتب المعاجم كمراد الاطلاع و معجم البلدان الا انه لا ينطبق على العقيق فانه و بثت مصغراً اسم واد فى ظهر خيبر و الابث السكن الذى فيه رمل ، و قال فى معجم البحرين و يحكى ضبطه عن العلامة بربدالت بالنون قبل الفين المعجمة و الباء الموحدة أخيراً و هو خلاف ما اشتهر من الرواية .

ثم البريد على ما فى النهاية لابن الاثير كلمة فارسية يراد بها فى الاصل البغل و أصلها « بريدة دم » أى معنوف الذنب لان بغال البريد كانت معنوفة الاذنان كالعلامة فأهربت و خفت ثم سى الرسول الذى يركبه بربداً و المسافة التى بين السكتين بربداً و السكة موضع كان يسكنه الفيوج المرتبون من بيت أوقبة أرباط و كان يرتب فى كل سكة بغال و بعد ما بين السكتين فرسغان و قبل أربعة فراسخ انتهى ما فى النهاية و على كل فالظاهر ان الاحرام منه قبل العقيق خلاف الاحتياط .

و فى رواية آخر العقيق أوطاس (راجع الوسائل ب ٢ من ابواب المواقيت ح ١) و اوطاس جمع و طس كاجيال جمع جبل من قولهم وطئت الشيء أوطئه اذا وطئته و طئاً شديداً سى السكن بذلك لانه موطأ ملين و هو كما فى معجم البلدان اسم واد فى بلاد هوازن كانت فيه وقعة حين للنبي صلى الله عليه وآله بينى هوازن ، وقال ابن شبيب القورى من ذات عرق الى أوطاس و اوطاس على نفس الطريق و نجد من حد أوطاس الى القريتين و على كل فاعلم التأخير الى اوطاس مخالف للاجماع وورد أيضاً انه ليس من العقيق —

العقيق^(١)

انظر الوسائل ب ٢ من ابواب المواقيت ح ٧ .

و في رواية يونس بن عبد الرحمن انه قال كتبت الى أبي الحسن عليه السلام : انا نحرّم من طريق البصرة و لنا نعرف حد عرض العقيق فكذب احرم من وجرة (المصدر ح ٤) و قال في المراد : وجرة ما لفتح ثم السكون منزل في طريق مكة من البصرة بينه و بين البصرة أربعون ميلا ليس بينها منزل فهو مربى للوحش ، و قبل حرة ليلي و وجرة و السى مواضع قرب ذات عرق ببلاد سليم دون مكة بثلاث ليال و قيل هي بازاء النمر التي على جادة الكوفة منها يحرم أكثر الناس وهي سرة نجد ستون ميلا لا تظلو من شجر و مربى و مياه و الوحش فيها كثير و قيل هو من تهامة

و أما اهل السنة : فقال ابن قدامة في المغني ج ٣ ص ٢٥٧ فأما ذات عرق فبيقات أهل الشرق في قول أكثر أهل العلم و هو منهج مالك و أبي ثور و أصحاب الرأي و قال ابن عبد البر أجمع أهل العلم على ان أحرام العراق من ذات عرق أحرام من البيقات و روى عن انس انه كان يحرم من العقيق و استحسنته الشافعي و كان الحسن بن صالح يحرم من الربرة و روى ذلك عن خفيف و القاسم بن عبد الرحمن و قد روى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و آله وقت لاهل الشرق العقيق قال ابن عبد البر : العقيق أولى وأحوط من ذات عرق وذات عرق ميقانهم بإجماع . انتهى ما أردنا نقله من المغني .

(١) العقيق بفتح أوله و كسر ثانيه و قافان بينها ياء مثناة و هو كل مسيل ماء شقه السيل في الأرض و أنهره و وسه و في ديار العرب أهقة فمنها عقيق عارض اليمامة يقال له عقيق تمرة و منها عقيقان بناحية المدينة الأصغر و الأكبر و منها العقيق الذي بناحية بلاد بني عقيل و منها عقيق لا يدخلون عليه الألف واللام قرية قرب سواكن البحر يجلب منه الثمر و منها عقيق البصرة و منها عقيق يدفع سيله في غور تهامة و هو أبه من ذات عرق بقليل و هو مهمل أهل المراق على ما عرفت تفصيله (تلخيص مراد الاطلاع معجم البلدان . تهذيب الاسماء و كتب اللغة) .

وأفضله المسلخ^(١) ثم غمرة^(٢) ثم ذات عرق^(٣)

(١) و به الروايات فى الوسائل (ب ٣ من ابواب المواقيت ح ٤) قال الصادق عليه السلام وقت رسول الله لاهل العراق العقيق و أوله السلخ و وسطه غمرة و آخره ذات عرق ، و أوله أفضل (و كذا مفاد سائر الاحاديث فى ذاك الباب) .
قال العلامة المجلسى فى ج ٣ ص ٢٨٥ مرآت العقول : و قال السيد رحمه الله انا لم تقف فى ضبط المسلخ و غمرة على شىء يعتد به ، و قال فى التنقيح المسلخ بالسين و العاء المهملتين واحد المسالخ و هى المواضع العالية و نقل جدى عن بعض الفقهاء أنه ضبطه بالعاء المعجمة من السلخ و هو النزح لانه ينزع فيه الثياب للاحرام و مقتضى ذلك تأخير تسبته عن وضعه ميقاتاً انتهى .

و فى مراصد الاطلاع : المسلخ بالفتح ثم السكون و فتح اللام موضع من اعدال المدينة ، قلت و مسلخ قبل ذات عرق بقليل و فى معجم ما استعجم للبكرى ص ١٢٢٧ المسلخ بكسر أوله و اسكان ثانيه بعدها حاء مهلة منزل على أربعة أميال من مكة قال ابو حاتم و ابن قتيبة و العامة نقوله المسلخ بفتح الميم و هو خطأ .
و الطننون عندى مع ما نقله المجلسى عن التنقيح و مع ما ذكره فى مراصد الاطلاع أنه بالعاء المهلة بل و هو المناسب للبحث أيضاً كما قد عرفت .

(٢) قال ياقوت فى معجم البلدان : الغمرة ما يضر الشىء و يسهفه فهو يصلح للحق و الباطل هو منهل من مناهل طريق مكة و منزل من منازلها و هو فصل ما بين تهامة و نجد .

(٣) قال ياقوت فى المعجم : هو الحد بين نجد و تهامة و قيل عرق جبل بطريق مكة و منه ذات عرق و قال الاصمعى : ما ارتفع من بطن الرمة فهو نجد الى ثنابا ذات عرق و عرق هو الجبل الشرف على ذات عرق و قال ابن عيينة : انى سألت ذات عرق امتهنون أتم أم منجدون فقال : ما نحن بتمهين ولا منجدين و قال بعض أهل ذات عرق :
و نحن بسهب مشرف غير منجد ❀ ولا مثهم فالعين بالدمع تنزع
قال النووى فى تهذيب اللغات هو على مرحلتين من مكة .

و لليمن يللم^(١) وللطائف قرن المنازل^(٢)

(١) اليمن بالتحريك : قيل-ميت به لتيامنهم لما تفرقت العرب من مكة كما صيت الشام لاخذهم الشمال و البحر يحيط بأرض اليمن من المشرق الى الجنوب ثم راجعا الى المغرب بفضل بينهما و بين باقى جزيرة العرب خط يأخذ من بحر الهند الى بحر اليمن مرصا فى البرية من المشرق الى جهة المغرب كذا فى المراسد .

و قال يا قوت : يللم و يقال الملم و مللم المجموع موضع على ليلتين من مكة و هو ميقات أهل اليمن و فيه مسجد مناذ بن جبل . و فى شرح الزرقانى على موطأ مالك ج ٢ ص ٢٣٩ : و حكى ابن السيد فيه « برمرم » براين بدل اللامين ولم يختلف الاخبار من طرق الشيعة و أهل السنة فى كونه ميقات أهل اليمن .

(٢) قال فى معجم البلدان : و القرن قال الاصمى : جبل مظل بعرفات و قال النورى هو ميقات أهل اليمن و الطائف يقال له قرن المنازل و قال عمر بن ربيعة :

ألم تسأل الربيع أن ينطقا ✽ بقرن المنازل قد أخلفا

و قال القاضى عياض قرن المنازل وهو قرن الثعالب بسكون الراء ميقات أهل نجد تلقاء مكة على يوم و ليلة و هو قرن أيضاً غير مضاف و أصله الجبل الصغير المستطيل المنقطع عن الجبل الكبير ، و رواه بعضهم قرن بفتح الراء وهو غلط انما هو قبيلة من اليمن . قال الزرقانى فى شرح موطأ مالك ج ٢ ص ٢٣٩ و فى أخبار مكة للقاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه و بين منى ألف و خمسمائة ذراع سى قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه الثعالب ، فقد ظهر أنه ليس من المواقيت و فى كشف اللثام أيضاً أن قرن الثعالب غير قرن المنازل ، و فى مجمع البحرين و القرن موضع وهو ميقات أهل نجد و منه أويس القرنى و سى أيضاً قرن المنازل و قرن الثعالب و هذان صاحب المجمع عجب فقد اتفق العلماء على تظليط الجوهري فى تحريكه و نسبة أويس القرنى اليه و على كل فالنصوص الصحيحة على كونه ميقات أهل الطائف كصحيح الخزاز و صحيح مموية بن عمار و صحيح العلى (الوسائل ب ١ من ابواب المواقيت ح ١ و ٢ و ٣) وغيرها من الاخبار . الا أن فى صحيح عمر بن يزيد ح ٦ كونه ميقات أهل نجد و فى صحيح على بن رباب و على بن جعفر (ح ٧ و ٨ من المصدر) كونه ميقات ←

ولأهل المدينة مسجد الشجرة ^(١) وعند الضرورة ^(٢) . . .

أهل اليمن ولا بد من توجيهها بأن لنجد طريقين أحدهما يمر بالعقيق والآخر يمر بقرن المنازل ، و يوافق هذا أيضاً ما فى باقوت فى شرح نجد ، قال : وقيل نجد اسم للأرض المربضة التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام . وفى أخبار أهل السنة أيضاً تعيين قرن لاهل نجد انظر نيل الاوطار ج ٤ ص ٣١٠ الى ٣١٢ وكذا توجه صحيحى ابن رثاب وابن جعفر بأن لليمن طريقين و يوافق هذا ما ذكرناه عن مراد الاطلاع فى اليمن قبيل ذلك .

(١) اختلف عبارات الاصحاب فى تعيين البيقات المذكور وأنه هل هو نفس المسجد أو مكان فيه المسجد ، وكذلك الاخبار ففى عدة منها أنه ذو الحليفة (وهى ح ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٨ من ب ١ من ابواب المواقيت للوسائل) وفى جملة منها انه مسجد الشجرة (وهى ح ٣ و ٤ و ١١ و ١٢ و ١٣) وفى بعضها أنه نفس الشجرة (وهى ح ٧ و ٩) وعلى كل فالأحوط كما اختاره المصنف الاقتصار على المسجد كيف ولسان كثير من الاخبار المعينة للمسجد لسان التفسير لذى الحليفة ففى ح ٣ و ١١ و ١٢ ، أنه صلى الله عليه وآله وقت لاهل المدينة ذا الحليفة وهو مسجد الشجرة ، وكذا فى ح ٧ أنه الشجرة فهى حاكمة أو واردة على ما فيه تعيين ذى الحليفة من دون ذكر المسجد .
و أما أخبار أهل السنة ففيها ذكر ذى الحليفة (انظر نيل الاوطار ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢) ثم ذوالحليفة على ما فى تهذيب الاسماء واللغات للزوى بضم الحاء المهملة وفتح اللام واسكان الياه الشناة من تحت و بالفاء قال : وهو على نحو ستة أميال من المدينة : وقيل : سبعة وقيل أربعة ، وفى شرح مسلم لبياض : ذو الحليفة ماء لبنى جشم وربما اشتبه هذا بالحليفة على لفظ البيقات وهى موضع بين حاذة وذات عرق من تهامة أو بعليقة بفتح الحاء وكسر اللام و بالقاف وهى منزل على اثنى عشر ميلا من المدينة بينها وبين ديار بنى سليم أو اشتبه بعليقة مثل الذى قبله ، إلا انه بالفاء ، وهوجل بسكة يشرف على أجيال ذكرهن عن العازمى انتهى ما اردنا نقله عن تهذيب الاسماء .
(٢) وهذا هو الحق وعليه المشهور من عدم جواز تأخير الاحرام من ذى الحليفة بغير ضرورة ، وبه الاخبار ناختصة مصرحة (راجع الوسائل ب ٦ و ٨ وغيرها من أبواب -

الجحفة^(١) وهي

(المواقيت) مضافاً إلى ما يستفاد من الاخبار المعينة لدى الحليفة أو مسجد الشجرة لاهل المدينة . و عن الجعفي وابن حمزة جواز الاحرام من الجحفة اختياراً و لعله يستدل لهما أولاً بصحيح علي بن رثاب (ب ١ من ابواب المواقيت ح ٥) وفيه : وأهل المدينة من ذى الحليفة والجحفة ، و يحمل على كون الجحفة ميقاتاً اضطرارياً - وثانياً بصحيح معاوية بن عمار (ب ٦ من ابواب المواقيت ح ١) أنه سأل ابا عبد الله عن رجل من أهل المدينة أحرم من الجحفة فقال : أبأس و يحمل على كون الرجل الذى احرم من الجحفة من متوطنى المدينة و يكون وجه السؤال توهم أن سكان المدينة لا بد أن يحرموا من ذى الحليفة و ثالثاً بصحيح الحلبي (ب ٦ من ابواب المواقيت ح ٣) : سألت أبا عبد الله عليه السلام من اين يحرم الرجل اذا جاوز الشجرة فقال من الجحفة ولا يجاوز الجحفة الا معرماً . و مورده كما ترى من جاوز الشجرة ، وليس فيه تعرض للمنع من مجاوزتها بدون احرام . و ما فى خبر ابى بكر الحضرمي (ح ٥ من ذلك الباب) عن ابى عبد الله عليه السلام : « وقد رخص رسول الله لمن كان مريضاً أو ضعيفاً ان يحرم من الجحفة » ظاهره فى حصر الرخصة للمريض و الضعيف و نفى الرخصة لغيرهما .

(١) قال ياقوت : كانت قرية كبيرة ذات مبنى على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل و هى ميقات مصر و الشام ان لم يمروا على المدينة ، و انما سميت الجحفة لان السيل اجتفها و حمل أهلها فى بعض الاعوام و هى الان خراب و كان اسمها مهبمة و قال فى لغة مهبمة هو بالفتح ثم السكون ثم ياء مفتوحة و عين مهمل و هو مفعلة من التهبيع و هو الانبساط قال و من قال انه فعل فهو مخطئ لانه ليس فى كلامهم فعل بفتح أوله و طريق مهبيع واضح و قيل هو قريب من الجحفة و فى شرح الزرقانى على موطأ مالك ج ٢ ص ٢٢٩ نقل مهبمة على وزن لطيفة و فى مرآة القول ج ٣ ص ٣٨٥ عن السرائر المهبمة بالفتح مشتقة من المهبيع و هو المكان الواسع ، و فى القاموس أن الجحفة على اثنين و ثمانين ميلاً من مكة و بها غدير خم ، قال البكرى فى معجم ما استعجم : و غدير خم على ثلاثة أميال من الجحفة يسرة عن الطريق تصب فيه عين و حوله شجر ملتف و هى ←

مِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ ^(١) اخْتِيَارًا . وَمِيقَاتُ حَجَّتِهِ مَكَّةُ وَمِيقَاتُ حَجَّتِهَا الْمَوَاقِيتُ الْمَذْكُورَةُ وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ أَقْرَبَ إِلَى عِرْفَاتٍ فَمَنْزِلُهُ [مِيقَاتُهُ] وَمِيقَاتُ عَمْرَتِهَا الْجَمْرَانَةُ ^(٢) أَوِ النَّعِيمِ ^(٣)

الفيضة التي تسمى خم و بين القدير و العين مسجد النبي و هناك نخل الملى و غيره و بقدير خم قال النبي صلى الله عليه وآله : من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه و عاد من عاداه .

(١) بل و مصر و المغرب كما نطقت به الاخبار انظر ب ١ من ابواب المواقيت للسوال و كذلك اخبار اهل السنة انظر نيل الاوطار ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ وقد اسلفنا لك ان هذه معجزة من النبي صلى الله عليه وآله حيث وقفها لاهل الشام و مصر و لما فتحتا عنده . وقد نظم بعض الشعراء المواقيت الخمس في بيتين :

عرق العراق يللم الين و بذى العليفة يحرم المدني
والشام جعفة ان مررت بها و لاهل نجد قرن فاستين

(٢) بكسر أوله و أصحاب الحديث يكسرون عينه و يشددون راءه و أهل الادب يخطئونهم و يسكنون العين و يخففون الراء و حكى عن الشافعي انه قال المحدثون يخطئون في تشديد الجرانة وتخفيف العديبية ، وقال ياقوت في المعجم : و الذي عندنا انه روايتان جيدتان ، ثم نقل عن علي بن المديني انه قال اهل المدينة يثقلونه و يثقلون العديبية و أهل العراق يخففونها ، و حكى ابن ادريس فتح الجيم و كسر العين و تشديد الراء أيضاً .

و على كل هي موضع بين مكة و الطائف قال الفيومي انها على سبعة أميال من مكة ، وقال في كشف اللثام انه سهو في سهو فان الحرم من جهة تسعة أميال أو يزيد و ليس في معجم البلدان ولا في مراصد الاطلاع ذكر مقدار ما بينهما .

(٣) التميم بالفتح ثم السكون و كسر العين المهملة و باء ساكنة قال ياقوت في معجم البلدان : هو بين مكة و سرف على فرسخين من مكة و قيل على أربعة وسمى بذلك لان جبلا من يمينه يقال له نعيم و آخر عن شماله يقال له ناعم و الوادي نيمان . و بالتميم مساجد حول مسجد عائشة و ميقاة على طريق المدينة منه يحرم السكون بالعمرة .

أو الحديبية ^(١) الرابع أن المتمتع يجب اتحاد السنة لعمرته وحجته بخلافها
الخامس أن المتمتع لا يحل من عمرته إلا بالتقصير والمفرد يتخير بينه وبين الحلق
السادس أن عمرة المتمتع في أشهر الحج بخلاف عمرتها السابع أن المتمتع لا يصح
منه تقديم طواف حجه على الموقفين اختياراً بخلافها الثامن أن المتمتع يجب
عليه طواف الحج وسعيه وطواف النساء في العاشر أو الحادي عشر فلو أخر أتم وأجزأه وأقامها فيجوز لهما التأخير طول ذي الحجة ولا إثم .

﴿ البحث الثاني ﴾

« فان أحصرتم فما استيسر من الهدي » فيه مسائل :

١ - يقال : أحصر الرُّجُل إذا منع من مراده بمرض أو عدو أو غيرهما قال الله تعالى « الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ » ^(٢) ، وحُصِرَ إذا حبسه عدوٌّ عن المضي أو سجن ومنه قيل للحبس الحصر وهما بمعنى المنع من كل شيء، مثل صدءه وأصدءه فعند أبي حنيفة كلُّ منع بعدوٍّ أو مرض أو غيرهما يثبت له حكم الإحصار وعند مالك والشافعي وأحمد يختص [الحصر] بمنع العدو وحده وأما المنع بالمرض فقالوا يبقى على إحصاره ولا يتحلل حتى يصل إلى البيت فان فاتته الحج فعل ما يفعله المفوت من عمل العمرة والهدي والقضاء هذا إذا لم يشترط عندهم أمّا مع الشرط فالصدء والحصر سواء .

وعند أصحابنا الإمامية أن الإحصار يختص بالمرض والصدء وبما مثله لا شراك الجميع في المنع من بلوغ المراد ولما كان لكل منهما حكم ليس للآخر اختص باسم فإن حكم الممنوع بالمرض أن يبعث هديه مع أصحابه ويوآدهم يوماً

(١) بضم العاء وفتح الدال ، وقد عرفت الاختلاف في تشديده باله الثانية وتخفيفها

قال ياقوت : هي قرية متوسطة ليست بالكبيرة سميت بهذا عند مسجد الشجرة التي بايع رسول الله تحتها ، وقال الخطابي في أماليه : سميت الحديبية بشجرة حذباء كانت في ذلك الموضع وبين الحديبية ومكة مرحلة وبينها وبين المدينة تسع مراحل .

(٢) البقرة . ٢٧٦ .

لذبحه فيتحلل في ذلك اليوم من كل شيء، إلا من النساء حتى يحج في القابل إن كان حجته واجباً أو طواف عنه للنساء، إن كان حجته ندباً والمنوع بالعدو يذبح هديه حينئذ ويحل له كل شيء حتى النساء .

وهنا فروع :

الف - يتحقق الصدء عندنا بالمنع عن الموقفين معاً لأن أحدهما مع حصول الآخر أما الصدء عن مكة مع حصول الموقفين خاصة فاشكال أقرب به عدم تحققه إن كان قد تحلل فبقي على إحرامه بالنسبة إلى الطيب والنساء والصيد لا غير حتى يأتي باقي المناسك وإن لم يتحلل يتحقق فيتحلل ويعيد الحج من قابل وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد وأحمد الإحصار في الكل متحقق .

ب - هل الاشتراط يسقط الدم ويفيد التحلل عند حصول الشرط أم لا ؟ قال الشافعي وأحمد نعم وقال مالك وجوده كعدمه لا يفيد شيئاً وقال أبو حنيفة الشرط يفيد سقوط الدم لا التحلل لأن التحلل يستفاد من الإطلاق [في الآية] عنده ولأصحابنا قولان : الأقوى بقاء الدم على حاله والتحلل مع الشرط عزيمة ومع عدمه رخصة .

ج - هل لهدي التحلل بدل أم لا ؟ الأقوى عندنا أنه لا بدل له مطلقاً وبه قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وقال في الآخر وأحمد بدله صوم عشرة أيام ولا ينحل عندهما إلا مع البدل .

٢ - « فما استيسر » بمعنى يسر وتيسر مثل استصعب بمعنى صعب وتعبب إمّا بدنة أو بقرة أو شاة والهدي جمع هدية كجدي جمع جدية السرج وهي ما يحشى تحت ظلفة الرّاحل وقيل هو مفرد مؤنثه هدية وجمعه هدي بتشديد الياء واشتقاق قيل من الهدية وقيل من هداء إذا ساقه إلى الرّشاد ، لأنه يساق إلى الحرم وموضع « ما استيسر » رفع أي فعليكم أو نصب أي فاهدوا أو فاذهبوا .

٣ - « ولا تحلقوا رؤسكم » أي لا تحلقوا ، كنى بالحلق عنه لكونه من لوازمه

« حتى يبلغ الهدي محله » عند الشافعي حيث صدّ وأُحصر لأن النبي ﷺ ذبح هديه في الحديبية وهي من الحلّ وعند أبي حنيفة محله الحرم مطلقاً لصدّ وحصر وعند أصحابنا لا يراعى للصدّ زمان ولا مكان وأما الحصر فمكة إن كان في عمرة ومنى إن كان في حجة ولا خلاف [في] أنه يجب القضاء في حجة الفرض إلا في رواية عن مالك وأما حجة النذر فعندنا لا يجب وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجب ولا يحد قولان والمجمل بالكسر من الحلّ أي لا تحلقوا حتى يذبح حيث يحلّ ذبحه فيه ولو كان من الحلول لقال محله بفتح الحاء .

٤ - « فمن كان منكم مريضاً » يحتاج إلى حلق الشعر أو به أذى في رأسه وهو القمل فعليه فدية إذا حلق رأسه والفدية إصايم ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين لكل مسكين مدّان أو عشرة لكل مسكين مدّ أو شاة يذبحها ويعطيها الفقراء والنسك مصدر وقيل جمع نسيكة « روي أن رسول الله ﷺ قال لكعب بن عجرة وقد كان قمل رأسه لعلك أذاك هوامك قال نعم يارسول الله قال له احلق رأسك وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك شاة ، فكان كعب يقول في نزلت هذه الآية وروي أنه مرّ به النبي ﷺ وقد قرح رأسه فقال ﷺ كفى بهذا أذى (١) .

﴿ البحث الثالث ﴾

« فإذا أمنتُم فمن تمتع بالعمرة » الآية . هنا فوائد :

الاولى : لما ذكر حكم المحصر ومن به أذى أو مرض قال : « فإذا أمنتُم » أي من المرض والعدو أو فإذا كنتم في حال أمن « فمن تمتع بالعمرة » أي انتفع بسببها قاصداً إلى الحج فعليه ما تهيأ له من الهدي بدنة أو بقرة أو شاة والفاء في « فمن » جواب إذا وفي « فمأ » جواب من و« ما » موصولة وقد تقدّم وصف حج التمتع والفرق بينه وبين أخويه .

ثم إنَّ حجَّ التمتع قد يكون ابتداءً كمن يحرم أولاً بالعمره ثم بعد قضاء مناسكها يحرم بالحجّ وذلك ممّا لا نزاع في مشروعيته وقد يكون بالعدول عن حجّ الأفراد^(١) فإن من دخل مكة محرماً بحجّ الأفراد فلا فضل له أن يعدل بأحرامه

(١) وفي الروضة البهية في المسئلة الاولى من مسائل الفصل الثاني في أنواع

الحج بيان ننقله بعين عبارته قال :

يجوز لمن حج ندباً مفرداً العدول الى عمرة التمتع اختياراً وهذه هي التمتع التي أنكرها الثاني لكن لا يلبي بعد طوافه وسعيه لانهما معطلان من العمرة في الجملة والتلبية عاقدة للأحرام فيتنافيان ولان عمرة التمتع لا تلبية فيها بعد دخول مكة فلولبي بهما بطلت تمتعه التي نقل اليها وبقى على حجه السابق لرواية اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام ولان العدول كان مشروطاً بعدم التلبية ولا ينافي ذلك الطواف والسعي لجواز تقديمها للمفرد على الوقوف والحكم بذلك هو المشهور وان كان مستنداً لا يخلو من شيء . وقيل والقائل ابن ادریس : لا اعتبار للرواية . وعلا بالحكم الثابت من جواز النقل بالتلبية والتلبية ذكر لا أثر له في المنع ولا يجوز العدول للقانون تأسيساً بالنبي صلى الله عليه وآله حيث بقى على حجه لكونه قارئاً وأمر من لم يسق الهدى بالعدول . وقيل لا يختص جواز العدول بالأفراد المندوب بل يجوز العدول عن الحج الواجب أيضاً سواء كان متعيناً أو متغيراً بينه وبين غيره كالناذر مطلقاً وذی المنزلين المتأولين لعدم الاخبار الدالة على الجواز كما أمر به النبي صلى الله عليه وآله من لم يسق من الصعابة من غير تقييد بكون العدول عنه مندوباً أو غير مندوب وهو قوى لكن فيه سؤال الفرق بين جواز العدول عن المعين اختياراً وعدم جوازه ابتداءً بل ربما كان الابتداء أولى للأمر باتمام الحج والعمرة لله ومن ثم خصه بعض الأصحاب بما اذا لم يتعين عليه الأفراد وتقسيمه كالمندوب والواجب المخير جميعاً بين ما دل على الجواز مطلقاً ، وما دل على اختصاص كل قوم بنوع وهو أولى ان لم نقل بجواز العدول عن الأفراد الى التمتع ابتداءً انتهى مافي الروضة .

إلى عمرة التمتع ويتم حج التمتع وهذا منه، جميع فقهاء العامة^(١).
ثم إن جماعة من أصحابنا جوزوا هذا العدول حتى في فرض العين ومنهم

(١) قال في المعتبر ص ٣٤٠ مانصه :

مسئلة : قال علماؤنا المفرد اذا دخل مكة جازله فسخ حجه وجعله عمرة متمتع بها ولا يلزم بعد طوافه وسعيه لئلا ينقصد احرامه بالنبلية أما القارن فليس له العدول الى التمتع وزعم فقهاء الجمهور ان نقل الحج المفرد الى التمتع منسوخ لنا ما اتفق عليه الرواة من أن النبي صلى الله عليه وآله أمر أصحابه حين دخلوا مكة محرمين بالحج فقال : « من لم يسق الهدى فليحل وليجعلها عمرة » فطافوا وسعوا وأحلوا وسئل عن نفسه فقال : « اني سقت الهدى ولا ينبغي لسائق الهدى أن يحل حتى يبلغ الهدى محله » وروى ذلك ومعناه جماعة منهم جابر وعائشة واسماء بنت أبي بكر وقالت خرجنا مع رسول الله فلما قدمنا مكة قال رسول الله : « من لم يكن معه هدى فليحل » فأحللت وكان مع الزبير هدى فلبست نبأني وخرجت فجلست الى جانب الزبير فقال : قومي عنى فقلت اتخشى أن أنب عليك ؟ .

و أما النسخ الذي يدعونه فنسبوا الى عمر ولا يجوز ترك ما علم من النبي صلى الله عليه وآله متواتراً بالرأى وقد رووا في الصحيح عن أبي موسى قال كنت ممن أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أجعل ما هللت به عمرة فأحللت بعمرة وكنت أفنى بذلك حتى قدم عمر فقلت يا امير المؤمنين ما هذا الذي بلغني أنك احدثت في النكاح فقال ناخذ بكتاب الله تعالى قال الله تعالى « واتموا الحج والعمرة لله » .

والجواب أن النبي صلى الله عليه وآله أمر بفسخ الحج الى العمرة في حجة الوداع ومات على ذلك ولا ينسخ بعد موته فاذا نكروه لا يجوز المصير اليه مع شهادة الصحابة انه خلاف ما امر به النبي وقد روى ابو بصير عن ابي عبد الله قال قال لي يا ابا محمد ان رجلاً من أهل البصرة سألوني عن الحج فأخبرتهم بما صنع رسول الله وما أمر به فقالوا ان عمر قد افرد للحج فقلت ان هذا رأى رأه عمر وليس رأى عمر كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله انتهى ما في المعتبر .

من منعه في فرض العين وجوزّه في الذنب والفرض غير المتعين وحمل النص الوارد^(١) على ذلك جمعاً بين الدليلين وهو أولى .

فائدة : هذه هي التي منعها عمر^(٢) فقال : « متعتان كانتا على عهد رسول الله

(١) الوسائل ب ٥ من أبواب أقسام الحج وفيها حديث «موية بن عمار و حديث عبدالله بن زرارة مصرحين بذلك .

(٢) اختلفوا في التمتع التي نهى عنها عمر هل هي العمرة قبل الحج في أشهر الحج ثم الحج من عامه أو هي فسخ الحج الى العمرة للمفرد ونحن ننقل ما في الانتصار من عامائنا الامامية وما في شرح النووي على صحيح مسلم من علماء أهل السنة بعين عبارتيهما : - قال السيد المرتضى علم الهدى قدس سره في الانتصار بعد ذكر التمتع للنائي كما هو منذهب الامامية : فان قيل قد نهى عن هذه التمتع مع متعة النساء عمر بن الخطاب و أمسكت الامة عنه راضية بقوله ، قلنا نهى من ليس بمعصوم عن الفعل لا يدل على قبحه و الامساك عن التكثير لا يدل عند أحد من العلماء على الرضا الا بعد أن يعلم أنه لا وجه له الا الرضا ، وقد بينا ذلك وبسطناه في كثير من كتبنا . وبعد فان الفقهاء والمحققين من مخالفينا حلوا نهى عمر عن هذه التمتع على وجه الاستحباب لاعلى الحظر و قالوا في كتبهم المروفة المخصوصة بأحكام القرآن أن نهى عمر يحتمل أن يكون لوجوه منها انه أراد أن يكون الحج في أشهر مخصوصة و العمرة في غير تلك الشهور و منها أنه أحب عمارة البيت و أن يكثر زواره في غير الموسم و منها أنه أراد إدخال الفرق على أهل الحرم بدخول الناس اليهم ورووا في تقوية هذه المعاني أخبارا موجودة في كتبهم لامتني للتطويل بذكرها .

وفيه من حمل نهى عمر عن التمتع على فسخ الحج اذا طاف له قبل يوم النحر وقد روى عن ابن عباس - ره - أنه كان يذهب الى جواز ذلك وان النبي صلى الله عليه و آله كان أمر أصحابه في حجة الوداع بفسخ الحج من كان منهم لم يبق هدبا و لم يحل هو صلى الله عليه و آله لانه كان ساق الهدى وزعموا ان ذلك منسوخ بقوله تعالى « واتموا الحج والعمرة لله » و هذا التأويل الثاني بعيد عن الصواب لان فسخ الحج لا يسمى متعة و قد ضارت هذه اللفظة بعرف الشرع مخصوصة بمن ذكرنا حاله وصفته وأما التأويل الاول -

صلى الله عليه وآله أنا أحرّمهما وأعاقب عليهما^(١) .

وأما من دخل قارناً فلا يجوز له العدول :

روى معوية بن عمار عن الصادق عليه السلام وقد تقدّم صدر الرواية ثم ساق الحديث

فيبطله قوله : و أنا أنهى عنهما و اعاقب عليهما ، و تشدده في ذلك و نوعده يقتضى أن لا يكون خرج مخرج الاستحباب على أن نهيه عن متعة النساء كان مقروناً بنهيه عن متعة الحج فان كان نهيه عن متعة الحج استحباباً فالمتعة الاخر كذلك . انتهى ما في الانتصار . وقال النوى في شرح صحيح مسلم ج ٨ ص ١٦٩ :

قال المازرى : اختلف في المتعة التي نهى عنها عمر في الحج فقبل هي فسخ الحج الى العمرة و قيل هي العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا انما نهى عنها ترغيباً في الافراد الذي هو أفضل لأنه معتقد بطلانها أو تحريمها .

وقال القاضي عياض : ظاهر حديث جابر وعمران وابى موسى ان المتعة التي اختلفوا فيها انما هي فسخ الحج الى العمرة قال و لهذا كان عمر يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج و انما يضربهم على ما اعتقده هو و سائر الصحابة أن فسخ الحج الى العمرة كان مخصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قدمنا ذكرها ، قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء ان التمتع المراد بقول الله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » هو الاعتماد في أشهر الحج قبل الحج قال و من التمتع أيضاً القران لانه تمتع بسقوط سفره للنسك الاخر من بلده قال و من التمتع أيضاً فسخ الحج الى العمرة هذا كلام القاضي .

قلت : والمختار أن عمر وعثمان وغيرهما انما نهوا عن المتعة التي هي الاعتماد في أشهر الحج ثم الحج من عامه ومرادهم نهى اولوية للترغيب في الافراد لكونه أفضل وقد انعقد الاجماع بعد هذا على جواز الافراد والتمتع و القران من غير كراهة وانما اختلفوا في الافضل منها انتهى ما اردنا نقله من شرح النووي .

و لابن قيم الجوزية في كتابه زاد المعاد ج ١ ص ٢٠٢ - ٢١٨ بيان في المسئلة لا تطيل بذكره من شاء فليراجع فانه مفيد .

(١) رواه البصاص في أحكام القرآن ج ١ ص ٣٤٢ و هكذا ص ٣٤٥ قال : قال عمر بن الخطاب تمتعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما وأضرب عليهما متعة—

إلى أن قال : « فلما وقف رسول الله ﷺ بالمروة بعد فراغه من السعي أقبل على الناس بوجهه فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هذا جبرئيل - وأومى بيده إلى خلفه - يأمرني أن

الحج و متعة النساء و رواه في وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٥٩ (ط ايران) في ترجمة يحيى ابن اكثم و زاد فيه : « و على عهد أبي بكر » و رواه الفخر الرازي في تفسيره ذيل قوله تعالى « فما استمتعتم به منهن فاتوهن اجورهن » (ج ١٠ ص ٥٠) قال : الحجة الثانية ماروى عن عمر انه قال في خطبة متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما و اعاقب عليهما .

و قال الطبرسى في مجمع البيان ج ٣ ص ٣٢ في ذيل قوله تعالى « فما استمتعتم » الآية و مما يمكن التعلق به في هذه المسألة الرواية المشهورة عن عمر بن الخطاب أنه قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله حلالا و أنا أنهى عنهما و اعاقب عليهما .

و ذكره الجاحظ في كتابه الحيوان ج ٤ ص ٢٧٨ وهكذا في البيان و التبيين ج ٢ ص ٢٨٢ (طبعة لجنة التأليف في ١٣٨٠) قال : قال عمر بن الخطاب في جواب كلام قد تقدم و قول قد سلف عنه : « متعتان كانتا على عهد رسول الله أنا أنهى عنهما و أضرب عليهما » .

اقول : و كأنه يشير بقوله : « في جواب كلام قد تقدم ، وقول قد سلف عنه » الى ما في كتب السير و الاحاديث من أن عمر بن الخطاب خالف النبي صلى الله عليه وآله في أمره بالاحلال و اعترض على قوله فاستدعاه رسول الله و قال له مالي اراك يامر محرماً أسقت هديا قال لم أسق قال فلم لانحل وقد امرت من لم يسق الهدى بالاحلال فقال والله يارسول الله لا احللت وانت محرم فقال النبي صلى الله عليه وآله انك لن تؤمن به حتى تموت راجع كتاب الارشاد للمفيد ص ٨٢ ، اعلام الورى ص ١٣٩ .

ولعله في معنى ذلك مارواه في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٣٧ قال : وعن علي - يعني ابن ابي طالب - قال : لا علمنا الاخرجنا حجاجا مهلين بالحج ولم يجعل رسول الله ولا عمر حتى طافوا بالبيت وبالصفاء و البروة . قال قلت هكذا وجدته ولا ادري ما معناه رواه الطبراني في الكبير وفيه عون بن محمد بن العنفة ولم أجد من ترجمه .

أمر من لم يسق هدياً أن يحلّ فلو استقبلت من أمره ما استدبرت لصنعت مثل ما أمرتكم ولكنني سقت الهدى ولا ينبغي لسائق الهدى أن يحلّ حتى يبلغ الهدى محله فقال رجل من القوم - يعني عمر بن الخطاب - ^(١) أنخرج حجاً جاً و رؤسنا تقطر؟ فقال: إنك لن تؤمن بها أبداً.

وفي رواية أخرى: أنحلّ و نواقع النساء و أنت أشعث أغبر .
و قال : فقام إليه سرافة بن مالك بن جعشم الكناني ^(٢) فقال يا رسول الله

(١) قوله : « يعني عمر بن الخطاب » من المصنف وكان الشيعة وفي مقدمهم الامام الباقر والصادق يكنون عنه بقولهم كما في هذا الحديث : « فقال رجل من القوم » وفي بعض الاحاديث « فقال رجل من بني عدى » وكانت الصحابة يضربون عن اسم القاتل ويقولون « قيل » أو قالوا « مستدين الخلف الى جمع من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله ومرادهم الرجل وحده حشمة منه ومن اتباعه لان السلم من رواياتهم أن الناس كلهم أحلوا الا من ساق هديا و هم رسول الله و علي بن أبي طالب و الزبير أو طلحة ففي سنن أبي داود ج ١ ص ٤٤١ « ففعل الناس كلهم و قصروا الا النبي صلى الله عليه وآله و من كان معه هدى » من دون إيماء الى الخلف ، وفي صحيح البخاري ج ١ ص ٢٨٦ في حديث جابر : قال اهل النبي صلى الله عليه وآله هو واصحابه بالحج و ليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وآله و طلحة و قدم على من اليمن و معه هدى فقال اهلكت بها اهل به النبي صلى الله عليه وآله فأمر النبي اصحابه أن يجملوها عمرة و يطوفوا ثم يقصروا و يحلوا الا من كان معه الهدى ، فقالوا : نتطلق الى منى وذكر أحدنا يقطر فبلغ النبي صلى الله عليه وآله فقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت الحديث .

وهذا القول الذي صرح به جابر « و ذكر أحدنا يقطر » انما يناسب كلام رجل له شراصة وسوء خلق وجرأة للكلام خلافا لرسول الله و ليس ذلك معهوداً في اصحابه الا في عمر بن الخطاب ولكن الامامين الباقر و الصادق و اتباعهما بدلوا قوله ذاك المقدر بقولهم « و رؤسنا تقطر » والمعنى واحد .

(٢) هذا هو الصحيح والرجل سرافة بن مالك بن جعشم بن مالك بن عمرو بن تيم بن مدليح بن مرة بن عبد مناة بن كنانة الكناني المدليحي راجع الإصابة ج ٢ ص ١٨ ، وما في بعض النسخ « ختم » فهو تصحيف .

علمتنا ديننا فكذا نَمَا خلقنا اليوم فهل الذي أَسْرَتْنَا به لعامنا هذا أولما يستقبل ؟ فقال له رسول الله ﷺ : بل هو لأبد إلى يوم القيامة ثم شَبَّكَ بين أصابعه بعضها في بعض وقال : [أ] دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة هكذا ، ^(١) .

و كان ذلك في حجة الوداع و مات ﷺ على ذلك و ليس لأحد أن ينسخ حكماً ثبت في زمانه فدعوى النسخ باطلة .

«وقدم عليُّ عليه السلام من اليمن على رسول الله ﷺ وهو بمكة فدخل على فاطمة عليها السلام وهي قد أحلَّت فوجد ريحاً طيبة و وجد عليها ثياباً مصبوغة فقال لها : ما هذا يا فاطمة ؟ قالت أمرني بهذا رسول الله ﷺ فخرج عليُّ عليه السلام إلى رسول الله ﷺ مستقبلاً محرَّشاً على فاطمة فقال : يا رسول الله إنني رأيت فاطمة قد أحلَّت و عليها ثياب مصبوغة ؟ فقال أنا أمرت الناس بذلك و أنت يا عليُّ بما أهملت ؟ فقال : قلت يا رسول الله إلهالاً كإلهال رسول الله ﷺ فقال له رسول الله ﷺ : كن على إحرامك مثلي و أنت شريكى في هديي ^(٢) .

☆ (فروع) ☆

١ - لا خلاف في وجوب الهدي على المتمتع ولكن هل هو نسك في نفسه أو جبران قال أصحابنا بالأول لظاهر التنزيل و قال الشافعيُّ هو جبران لنقص إحرامه لوقوعه في غير المواقيت و ليس بشيء . لأننا نمنع كون ذلك نقصاً بل ميقاته مكة كما أن غيره ميقاته خارج عنها و يتفرع على ذلك أن عند الشافعي لا يجوز إلا كل منه كغيره من الكفارات و عندنا و عند أبي حنيفة يجوز إلا كل منه .

٢ - يجب الهدي على المتمتع بنفس إحرامه و يستقرُّ في ذهنه لتعليق وجوبه على المتمتع لقوله تعالى «فمن تمتع [بالعمرة إلى الحج] فما استيسر من الهدي » [

(١) و (٢) الكافي ج ٤ ص ٢٤٦ ورواه في الوسائل ج ٢ من أبواب أقسام الحج ح ٤

ومثله في سنن أبي داود ج ١ ص ٤٣٩ - ٤٤٣ .

وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجب حتى يقف بعرفة وقال مالك لا يجب حتى يرمي بحجرة العقبة وكلاهما عدول عن الظاهر .

٣ - لا يجوز إخراج الهدي قبل إحلال العمرة إجماعاً وكذا بعد إحلالها قبل إحرام الحج عندنا وعند أبي حنيفة . وقال الشافعي في أحد قوليه يجوز وأما بعد إحرام الحج فجزء الشافعي بجوازه وإخراجه وقال أصحابنا محله يوم النحر وبه قال أبو حنيفة .

الثانية : إذا عدم الهدي وجد ثمنه خلعه عند ثقة ليشتريه له ويزبحه طول ذي الحجة فان تعذر تعيين الهدي في القابل وإذا عدم الثمن أيضاً صام وعند بعض أصحابنا ينتقل إلى الصوم بعدم وجدان الهدي وإن وجد الثمن والأول أقوى وعليه دلت الرواية ^(١) ثم الصوم في الحج هو أن يصوم يوماً قبل التروية ويومها ويوم عرفة متتابعاً وروي جوازها في أول ذي الحجة مع تلبسه بالمتعة وقال أبو حنيفة إذا أهل بالعمرة جاز الصوم إلى يوم النحر وقال الشافعي لا يجوز قبل إحرام الحج وقال الشيخ رحمه الله لا خلاف بين الطائفة أن الصوم المذكور مع الاختيار أن الإحرام بالحج ينبغي أن يكون يوم التروية فخرج من ذلك جواز الصوم قبل الإحرام بالحج .

فروع

١ - لو وجد الهدي قبل الصوم تعين الذبح ولم يجزه الصوم وللشافعي أقوال منشأها اعتبار حال الوجوب أو الأداء أو أغلظ الحالين .

٢ - لو وجد بعد الشروع في الصوم لم يجب عليه الرجوع إلى الهدي لكنه أفضل وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة بذلك إن وجدته في السبعة وإن كان في الثلاثة أهدى وفيما بينهما إن كان قد أحل للصوم وإلا فالهدي .

٣ - إذا لم يصم السابع والثامن والتاسع بل ابتدأ بالثامن صام الثالث بعد

أيام التشريق ولا يجوز صومها في أيام التشريق وبه قال الشافعي في الجديد وجوز صومها في القديم .

٤ - إذا لم يصمها في الذي تقدم صامها ببقية ذي الحجة أداء فإذا أهل المحرم ولم يصم تعيين الهدي وقال أبو حنيفة إذا جاء النحر ولم يصم تعيين الهدي في ذمته وقال الشافعي في الجديد يصومها بعد أيام التشريق باقي ذي الحجة قضاء .

٥ - يجب فيها التتابع ولذلك قرئ شاذاً « متتابعات » فلو أفطر لغير عند في أثائها استأنف إلا في كون الثالث العبد ويصح صوم هذه ولو صدق عليه اسم السفر .

٦ - السبعة يصومها [إذا فرغ من أفعال الحج] بعد الرجوع إلى أهله ولو أقام بمكة انتظر قدر وصول صحبه أو مضي شهر وقال أبو حنيفة يصومها إذا فرغ من أفعال الحج وللشافعي قولان لنا ظاهر الآية فإن الرجوع لا يفهم منه إلا ذلك .

٧ - لا يجب التتابع في السبعة على أصح القولين عندنا ويجوز صومها متتابعة للثلاثة إذا اتفق الشرط .

فائدة : هنا سؤالان الأول : لم قال « تلك عشرة » فإن ذلك معلوم من ضم أحد العندين إلى الآخر . الثاني : لم قال « كاملة » فإن صدق العشرة يستلزم كمالها . جواب الأول : لما كان الواو قد يجي بمعنى أو كما في قوله « مثنى وثلاث ورباع »^(١) ، أمكن تصورهما هنا فأزيل الوهم بذلك وجواب الثاني أنها كاملة في بدلية الهدي إجزاء وثواباً .

﴿ البحث الرابع ﴾

[الثالثة] ^(١) « ذلك لمن لم يكن أهله » قال الشافعي « ذلك » إشارة إلى الهدي أو الصيام والحق خلافه بل هو إشارة إلى التمتع فإن اللام في « ذلك » للبعيد وذكر التمتع أبعد من الهدي وأيضاً فإنه أجمع فائدة من قوله .

ثم اختلف في « حاضري المسجد الحرام » فقال الشافعي « من كان دون مسافة القصر » وقال أبو حنيفة هم أهل الميقات فما دونه ولا أصحابنا قولان أحدهما من كان على اثني عشر ميلاً فما دون ولم ينظر له بدليل وثانيهما ثمانية وأربعون ميلاً وهو الحق لما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام « قال قلت له [مامعنى] قول الله تعالى « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » قال يعني أهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلاً ذات عرق وعسفان وكلما يدور حول مكة فهو ممن دخل في هذه الآية و كل من كان أهله وراء ذلك فعليه المتعة ^(٢) . »

إذا عرفت هذا فعندنا أن التمتع فرض عين لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام لا يجوز له الحج في فرض الاسلام بغيره اللهم إلا لضرورة تحوجه إلى العدول كضييق الوقت أو الحيض للمرأة أو أمثاله وكذا عندنا أن القران والإفراد قرص عين لمن هو حاضر المسجد الحرام [الحرام] وليس له العدول إلى التمتع إلا لضرورة ومع العدول يجب الدّم خلافاً للشافعي فإنه لم يوجب بناء على ما قاله من عود الضمير في ذلك إلى الهدي وقد عرفت ضعفه .

واتفق الفقهاء الأربعة على أنه ليس في الثلاثة فرض عين ثم اختلفوا في أيها أفضل فقال مالك وأحمد : التمتع أفضل وهو أحد قولي الشافعي وفي قوله الآخر

(١) في بعض النسخ المخطوطة « الثالثة » وفي بعضها « القاعدة الثالثة » و الانسب

ما في المطبوعة « البحث الرابع » .

(٢) أخرجه في الوسائل عن التهذيب ب ٦ من أبواب أقسام الحج ح ٣ ومثله في

تفسير العياشي ج ١ ص ٩٣ .

الأفراد أفضل ولذلك جعل الهدي جبراً لا نسكاً وقال أبو حنيفة الفران أفضل و
الحق عندنا أن التمتع أفضل لما ورد عن النبي ﷺ «لو استقبلت من أمري ما
استدبرت لما سقت الهدي» (١) تأسفاً منه ﷺ على فوات العمرة المتمتع بها ولا
تأسف على فوات غير الأفضل لأنه مشتمل على نسكين العمرة والحج فيكون أفضل
من نسك واحد وما ورد عن الباقر ﷺ «لو حججت ألفاً وألفاً لتمتعنت» (٢).

الثالثة : الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق

**وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَتَرَوْدُوا فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ
التَّقْوَى وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ (٣).**

فيه فوائد :

١ - تقدير الآية زمان الحج أشهر ، كقولهم البرد شهران «معلومات» أي
معروفات للناس يريد أن زمان الحج لم يتغير في الشرع و هو ردُّ على الجاهلية
في قولهم بالنسيء. كما يجي. وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة عند المحققين
من أصحابنا و به قال مالك و قيل تسعة من ذي الحجة و به قال الشافعي و قيل
عشرة و به قال أبو حنيفة و الأول أصح لأن الأشهر جمع و الجمع لا يصدق على
أقل من ثلاثة و إطلاق الاسم على الكل حقيقة و على البعض مجاز و الأصل عدمه .
هذا مع أن التحقيق هنا أن يقال إن أريد بزمان الحج ما يقع فيه أفعاله
فهو كمال الشهر لأن بعض المناسك يقع فيه كالذبح و الطواف كما تقدم و إن
أريد ما يفوت الحج بفواته فهو إما التاسع أو العاشر و حينئذ يكون إطلاق الشهر

(١) صحيح البخاري ج ١ ص ٢٨٧ في حديث جابر .

(٢) الوسائل ب ٤ من ابواب اقسام الحج ح ٢١ عن أبي عبد الله عليه السلام .

(٣) البقرة : ١٩٧ .

على بعضه مجازاً أو نقول إن الفعل الواقع في ظرفه لا يجب مساواته كما تقول رأيت زيدا في الشهر الفلاني وإن لم يكن رؤيتك له إلا في بعض ساعة .

٢ - « فمن فرض فيهنّ الحج » أي ألزم نفسه به بايقاع النية والتلبّيات الأربع للمتمتع والمفرد وأما القارن فمخير كما تقدّم وفي هذا دلالة على أن إحرار الحج لا ينعقد إلا في هذه الأشهر وبه قال الشافعي إذ لو انعقد في غيرها لزم كون المبتدأ أعم من خبره وهو باطل وخالف أبو حنيفة بتجويز عقده في غيرها لكنّه مكروه عنده وعمره المتمتع لما كانت داخله في الحج بالنص المتقدّم فهي جزء منه فكان حكمها حكمه في عدم انعقاد إحرامها في غير الأشهر المذكورة .

٣ - « فلا رث » إلى آخره قيل الرث الفحش من الكلام والفسوق الخروج عن أحكام الشرع والجدال المراء والمنقيّات الثلاث منهيّات في المعنى لما تقدّم من إقامة الخبر مقام النهي وإنّما أبرزها في صورة النفي لينفي حقائقها من البين وخصّها بالحج وإن كانت واجبة الاجتناب في كلّ حال إلا أنّه في الحجّ أسمع كلبس الحرير في الصلاة والتطريب بقراءة القرآن هذا وروى أصحابنا أن الرث الجماع والفسوق الكذب والجدال الحلف بقول لا والله وبلى والله^(١) وقيل الرث المواعدة للجماع باللسان والغمز بالعين له وقيل الجماع ومقدّماته والفسوق التنازع بالألقاب أو السباب لقوله ﷺ « سباب المؤمن فسوق^(٢) » وأنّ الجدال هو المراء باغضاب على وجه اللجاج والمماحكة .

قال الزمخشري: وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع حملاً لهما على النهي أي فلا يكونن رث ولا فسوق والثالث كباقى القراء على معنى الاخبار

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ٩٥ .

(٢) السراج النير ج ٢ ص ٣٣٥ ، عن ابن عباس وجابر ولفظه : سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه . ورواه في الكافي ج ٢ ص ٣٦٠ عن أبي جعفر عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله ولفظه سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر وأكل لحمه معصية وحرمة ماله كحرمة دمه .

بانتفاء الجدل كأنه قال لاشك ولا جدال في الحج^١ وذلك أن قریشاً كانت تخالف سائر العرب فنقف بالمشعر [الحرام] و سائر العرب يقفون بعرفة وكانوا يقدّمون الحج سنة و يؤخّرونه سنة فردّ إلى وقت واحد وردّ الوقوف إلى عرفة فأخبر الله أنه قد ارتفع الخلاف في الحج .

و استدلّ على أن المنهي عنه هو الرفث والفسوق دون الجدل بقوله ﷺ: « من حجّ ولم يرفث و لم يفسق خرج كهيئة يوم ولدته أمّه ^(١) » وأنه لم يذكر الجدل و فيه نظر لأنه إذا حمل على الأخبار عن عدم الخلاف لزم الكذب لأنه كم من خلاف قد وقع بين الفقهاء وغيرهم في الحجّ فإن نفي الماهية يستلزم نفي جميع جزئياتها و الأولى أن يقال إنّما نصب الثالث لأنّ الاهتمام بنفي الجدل أشدّ من الأوّلين لأن الرفث عبارة عن قضاء الشهوة والفسوق مخالفة أمر الله و الجدل مشتمل عليهما فإنّ المجادل يشتهي تمشية قوله ولا ينقاد للحقّ مع أنه يشتمل على أمر زائد و هو الإقدام على الإيذاء المؤدّي إلى العداوة و أمّا الحديث المذكور فلا ينافي ما ذكرناه و لأنه مرّكب من المنفيين .

٤ - « و ما تفعلوا من خير يعلمه الله » حصّ و حثّ على فعل الخير عقيب نهيه عن الشرّ و إنّما لم يقل و ما تفعلوا من شيء ليكون شاملاً للشرّ لأنه لم يرد الأخبار عن علمه بل الحصّ على فعل الخير عقيب نهيه عن الشرّ ثم إنّ العاقل يستدلّ بذلك على علمه بالشرّ [والخير] لأنّهما متساويان في صحّة المعلومات .

[٥ -] « و تزودوا » أي من العمل الصالح وقيل إنّ قوماً من اليمن ماكانوا يزودون في الحجّ و يقولون نحن متوكّلون و نحن نحجّ بيت الله أفلا يطعمنا فيكوبون كلاً على الناس فنزلت ^(٢) و يؤيد الأوّل « فإن خير الزاد التقوى » و الثاني سبب النزول

(١) صحيح البخارى ج ١ ص ٣١٢ . السراج المنير ج ٣ ص ٣٥٢ .

(٢) الدر المنثور ج ١ ص ٢٢١ صحيح البخارى ج ١ ص ٢٦٥ .

الثالثة : لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ (١) .

هنا أحكام :

١ - أنه لا حرج ولا إثم في طلب الرزق حال الحج إما بالتجارة أو الصنعة أو المكراة أو غيرها إذ لا مانع من ذلك عقلاً ولا شرعاً وكان ناس من العرب يتأثمون أن يتجروا أيام الحج وإذا دخل العشر كفوا عن البيع والشرى فلم يقيم لهم سوق و يسمون من يخرج بالتجارة الداج ويقولون هؤلاء الداج وليسوا بالحاج فرفع الله عنهم ذلك التأثم « وروى جابر عن الباقر عليه السلام : أن تبتغوا مغفرة من ربكم » (٢) .

٢ - « فإذا أفضتم من عرفات » الافاضة الدفع بكثرة من إفاضة الماء وهو صبه بكثرة وأصله أفضتم أنفسكم [و] ترك ذكر المفعول وفيه دلالة على وجوب الكون بعرفة وأنه من فرائض الحج لأنه سبحانه أمر بالافاضة منه بقوله : « ثم أفوضوا » وهو يستلزم الكون به ولا خلاف في وجوبه لقوله ﷺ « الحج عرفة » (٣) وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً ووقته من الزوال يوم التاسع إلى الغروب هذا للمختار وأما للمضطر فيلحق بطلوع فجر النحر .

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) مجمع البيان ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٣) السراج النير ج ٢ ص ٢٣٦ وذيله : من جاء قبل طلوع الفجر من ليلة جمع فقد

أدرك الحج أيام منى ثلاثة فمن تمجل في يومين فلا إثم عليه و من تأخر فلا إثم عليه و أخرجه في مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥١ و لفظه : الحج عرفات قال رواه الطبراني في الأوسط .

فائدتان :

١ - لو أفاض قبل الغروب عامداً ولم يعد صحت حجته وعليه بدنة وقال أبو حنيفة وأحمد صحت حجته وعليه دم وللشافعي قولان أحدهما كقولهما والآخر لاشي. وقال مالك إذا لم يعد بطل حجته إلا أن يرجع قبل الفجر .

٢ - عرفات اسم لبقعة سميت بالجمع كأذرعات وقدرين وحدثها من الأراك إلى ذي المجاز إلى ثوبة إلى [بطن] عرنة وسميت عرفات لأن إبراهيم عليه السلام عرفها بعد وصفها له وقيل لأن آدم عليه السلام وحوا اجتماعاً فيه فتعارفا وقيل إن جبرئيل عليه السلام كان يري إبراهيم عليه السلام المناسك فيقول عرفت عرفت وقيل إن إبراهيم عليه السلام رأى ذبح ولده ليلة الثامن فأصبح يروى يومه أجمع أي يفكر : أهو أمر من الله أم لا؟ فسمي يوم التروية ثم رأى الليلة التاسعة ذلك فلما أصبح عرف أنه من الله وقيل إن آدم عليه السلام اعترف بذنبه بها وقيل سميت بذلك لعلوها وارتفاعها ومنه عرف الديك لارتفاعه .

٣ - « فاذكروا الله عند المشعر الحرام » وفيه دلالة على وجوب الكون به كما يقوله أصحابنا خلافاً للفقهاء، وذلك لأن الذكر المأمور به عنده يستلزم الكون فيه فيكون واجباً وهو ركن كعرفة ولو أخل بهما سهواً بطل حجته لا بأحدهما فيجتنزى، بالآخر ووقته من طلوع فجر العاشر إلى طلوع شمسهِ للمختار وللمضطر إلى الزوال وحدثه من المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر وسمي مشعراً مفعلاً من الشعارة وهي العلامة لأنه معلم للعبادة وحرماً لحرمة ويقال مزدلفة من ازدلف أي دنا لأن الناس يدنو بعضهم من بعض ويقال جمع لاجتماع آدم عليه السلام مع حوا و للمجمع بين الصلادين والذكر هنا هو مطلق التسبيح والتحميد وما شا كلهما .

٤ - « واذكروه كما هداكم ، أي اذكروه ذكرأ حسناً كما هداكم هداية حسنة إلى المناسك وغيرها وما مصدرية أو كافة « وإن كنتم من قبله » أي قبل الهداية أو قبل عهد محمد ﷺ « لمن الضالين » أي الجاهلين بالإيمان والطاعة و« إن » هي الخفيفة من الثقيلة واللام هي الفارقة بينها وبين النافية .

الرابعة : ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ

رَحِيمٌ (١) .

هنا فوائد :

١ - اختلف في المراد بالافاضة هنا على قولين : الأول نقل عن الباقر عليه السلام و ابن عباس و جماعة أن المراد إفاضة عرفات وأن الأمر لقريش وحلفائهم ويقال لهم الحمس ^(١) لأنهم كانوا لا يقفون بعرفات مع ساير العرب بل بالمزدلفة كأنهم [كانوا] يرون لهم ترفعاً على الناس فلا تساوونهم في الموقف ويقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه فأمرهم الله بموافقة ساير العرب وقيل «الناس» هو إبراهيم عليه السلام أي أفيضوا من حيث أفاض هو وسمّاه بالناس كما سمّاه أمة و كما قال «الذين قال لهم

(١) البقرة : ١٩٩ .

(٢) قال ابن اسحاق (ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٢ من - يрте) وقد كانت قريش - لأدري أقبل الفيل أم بعد - ابتدعت رأى الحمس ، رأيا رأوا وأدارده فقالوا : نحن بنو إبراهيم وأهل الحرم وولاية البيت وقطان مكة وساكنها فليس لاحد من العرب مثل حقنا ولا مثل منزلتنا ولا تعرف له العرب مثل ما تعرف لنا ، فلا نمظمو شيئا من الحل كما تمظمون الحرم فانكم ان فعلتم ذلك استخفت العرب بعزمتكم وقالوا قد عظموا من الحل مثل ما عظموا من الحرم . فتركوا الوقوف على عرفة والافاضة منها ، وهم يعرفون ويقولون أنها من المشاعر والحج ودين إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، ويرون لسائر العرب أن يقفوا عليها وأن يفيضوا منها الا أنهم قالوا نحن أهل الحرم فليس ينبغي لنا أن نخرج من الحرم ولا نمظم غيرها كما نمظمها نحن الحمس ، و الحمس أهل الحرم ، ثم جعلوا لمن ولدوا من العرب من ساكن الحل والحرم مثل الذي لهم بولادتهم اياهم ، يجعل لهم ما يجعل لهم ويعرم عليهم ما يعرم عليهم ، و كانت كنانة و خزاعة قد دخلوا معهم في ذلك .

ثم ابتدعوا في ذلك امورا لم تكن لهم حتى قالوا لا ينبغي للحمس أن يأتقوا الاقط ولا يسلطوا السنن وهم حرم ولا يدخلوا بيتا من شعر ولا يستظلوا ان استظلوا الا في -

الناس^(١) و المراد نعيم ابن مسعود أو أنه أراد إبراهيم وولديه فعلى هذا القول في الآية أمر بالدون بعرفة أصرح من الأول . الثاني عن الصادق عليه السلام أنه إفاضة المشعر^(٢) واختاره الجبائي وهو الذي يقوى في نفسي لأنه ذكر إفاضة عرفات أو لا فوجب كون هذه غير تلك تكثيراً للقاعدة بتغاير الموضوع وأيضاً يكون « ثم » على حقيقتها من المهلة و الترتيب فيكون « أفيضوا » معطوفاً على « اذكروا » و المهلة هي من أول الوقت إلى آخره والمراد بالناس على هذا قيل هم الخمس كما حكينا وقوفهم بالمزدلفة وقيل هو إبراهيم عليه السلام وقيل آدم عليه السلام تنبيهاً على أن

بيوت الادم ما كانوا حرماً ، ثم زعموا في ذلك فقالوا : لا ينبغي لاهل الحل أن يأكلوا من طعام جاؤا به معهم من الحل الى الحرم اذا جاؤا حجاجاً أو عامراً ولا يطوفوا بالبيت اذا قدموا أول طوافهم الا في ثياب الخمس ، فان لم يجدوا منها شيئاً طافوا بالبيت عراة ، فان تكرم منهم متكرم من رجل أو امرأة ولم يجد ثياب الخمس فطاف في ثيابه التي جاء بها من الحل ألغاه اذا فرغ من طوافه ثم لم ينتفع بها ولم يمسها هو ولا أحد غيره أبداً .

فكانت العرب تسمى تلك الثياب اللقى فحملوا على ذلك العرب فدانت به و وقفوا على عرفات وأفاضوا منها وطافوا بالبيت عراة أما الرجال فيطوفون عراة واما النساء فتضع احداهن ثيابها كلها الا درعاً مفرجاً عليها ثم تطوف فيه انتهى ما اردنا نقله .

وقال في معجم قبائل العرب (ج ١ ص ٣٠١) : الخمس قبائل من العرب قد تشددت في دينها فكانت لا تستظل أيام منى ولا تدخل البيوت من أبوابها وهي قريش وكنانة ومن دان بدينهم من بنى عامر بن صعصعة ، قال أبو عمرو بن العلاء : الخمس من بنى عامر : كلاب وكعب و عامر بنوريمة بن عامر بن صعصعة ، وقال البكري : الخمس هم قريش كلها كنانة وما ولدت الهون ابن خزيمة والقوث وثقيف وخزاعة وعدوان وبنوريمة بن عامر بن صعصعة من قبل الولادة .

وفى كتب الاحاديث نحو الدر المنثور ج ١ ص ٢٢٦ احاديث في ذلك فراجع .

(١) آل عمران : ١٧٢

(٢) لم نشر على رواية تدل على ذلك .

الحجّ من السنن القديمة و لذلك قرى، شاذّاً من حيث أفاض الناس بكسر السين أي الناسي من قوله « فنسي ولم نجد له عزماً ^(١) » .

٢ - على القول الأوّل ما معنى الترتيب هنا فليل في الكلام تقديم وتأخير و فيه ضعف وقيل معنى تفاوت ما بين الافاضتين وأنّ إحداهما صواب و الأخرى خطأ والتحقّق هنا أنّ التراخي كما يكون في الزمان كذا يكون في الرتبة كقوله « كلاً سوف تعلمون ثمّ كلاً سوف تعلمون » ^(٢) فإنّ مراتب العلم متفاوتة بحسب حال النفس في البعد عن العوائق كذلك نقول هنا إنّ مطلق الإفاضة المأمور به أوّلاً يقصر رتبة عن الإفاضة المقيّدة المأمور بها ثانياً .

٣ - « و استغفروا الله » أي اطلبوا منه المغفرة تنبيهاً على أنّ الاتيان بأفعال الحجّ سبب معدّ لاستحقاق الغفران وإفاضة الرحمة .

الخامسة : فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَادْخُلُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ اشَدُّ

ذِكْرًا فَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ أُولَئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّا كَسَبُوا وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ (٣) .

هذه الآية يحسن ذكرها هنا متابعة لنسق الكتاب ويحسن [أيضاً] ذكرها بعد الطواف والسعي وغيرها لقوله « مناسككم » و هو جمع مضاف فيفيد العموم لكلّ المناسك التي هي أعمال الحجّ ورأينا مراعاة الأوّل أولى وهنا فوائد :

١ - لما اشدّت عناية الله تعالى بعبده بفعل الأصلح لهم و كان اللطف في ذلك يقع منه تارة ومن العبيد أخرى فما كان منه فعله بحكمته وما كان منهم اقتضت

(١) طه : ١١٥ .

(٢) التكاثر : ٤٣ .

(٣) البقرة : ٢٠٠-٢٠٢ .

الحكمة حضّهم عليه وإرشادهم إلى القيام به فلذلك كرّر الأمر بالذكر في هذه الآيات خمس مرّات وجعل محلّ الذكر الأزمنة الشريفة والأمكنة المنيفة ضمن العبادات العظيمة ليكثر لهم الجزاء كلّ ذلك إعلاماً بشدّة العناية به عبده وإلا فالجناب القدسيّ أعظم من أن يعود إليه من ذلك نفع أو يذتفي عنه ضرر .

٢ - الذكر يراد به اللساني تارة والقلبيّ أخرى لكنّ المقصود بالذات هو الثاني وأمّا الأوّل فترجمان للثاني ومنبّه للقلب عليه لكونه في الأغلب مأثوراً في يدالشواغل البدنيّة والموانع الطبيعيّة وهذا هو السرّ في تكرار الأذكار والتسميحات والتحميدات وغيرها .

٣ - لايتوهّم أنّ ذكره تعالى ينقطع بانقطاع المناسك لتعليق الأمر بقضاءها بل هو دائم مستمرّ لاينبغي للمكلّف أن يفغل عنه ودلالة مفهوم المخالفة باطلة كما تقرّر في الأصول وإنّما سبب التعليق ما كانت العرب تعناده بعد قضاء مناسكها من الوقوف بمنى وذكر محامد الآباء ومفاخرهم فأمرهم بالعدول عن ذلك الذي لايفيد إلى ما هو المفيد .

٤ - إنّما جعل ذكر الآباء مشبّهاً به والغالب في التشبيه أنّ المشبّه به أقوى في الوجه مع أنّ ذكره تعالى ينبغي أن يكون أقوى ، جرياً على الواقع فإنّ أكثر الناس لا يذكر الله إلّا أحياناً يسيرة ولا يفغل عن ذكر آبائه فكان ذكر الآباء أكثر وجوداً فحسن جعله مشبّهاً به وإنّما ردّد بقوله « أو أشدّ ذكراً » لتفاوت النفوس في مراتب القبول فإنّ منهم من لا يخلو عن الذكر طرفة عين ومنهم من لا يخطر بباله ذكر ربّه إلّا أن ينبّهه غيره و بينهما مراتب كثيرة ولذلك ردّد في خطابهم فقتع من قوم بذكر كذا ذكر آبائهم كالعوامّ ومن قوم أشدّ من ذلك كالخواص .

٥ - [ثمّ] أنّه تعالى قسم الذّاكرين إلى قسمين أحدهما من مطلوبه بذكره أغراض دنيويّة من المال والجاه والخدم والحشم وغيرها من الحظوظ ، وليس له في الآخرة من خلاق ، أي من حظّ ونصيب ومفعول « آتينا » محذوف وإنّما حذفه لكونه فضلة ولاختلاف إرادات الناس فكان ذكر كلّ المرادات يطول وذكر البعض تخصيص من

غير مخصّص وذكرها بلفظ مجمل مستغنى عنه بدلالة الفعل ^(١) فلم يبق إلا الحذف فهو مثل قولنا فلان يعطي ويمنع وثانيهما من مطلوبه أغراض أخروية فإن خطر أمر دنيوي فلا يطلبه ولا يريدّه إلا أن يكون عوناً على أمر أخروي لا لذاته وقوله : « أولئك لهم نصيب مما كسبوا » يحتمل عوده إلى القسم الثاني لقربه ويحتمل عوده إلى القسمين معاً فإن قوله « مما كسبوا » شامل للحسنة والسبيّة معاً ومعناه من قصد بذكره شيئاً نال ذلك الشيء من حسنة أو سبيّة وإلى ذلك أشير في الحديث عن الباقر عليه السلام : « ما يقف أحد على تلك الجبال برّاً ولا فاجر إلا استجاب الله له فأما البرّ فيستجاب له في آخرته ودنياه وأما الفاجر فيستجاب له في دنياه » ^(٢).

قوله : « والله سريع الحساب » أي [في] مجازاته لأعمال عبده ولا يحتاج إلى فكر يعلم به ماذا يستحقّ المكلف من ثواب أو عقاب أولاً يستحقّ وإذا لم يحتج إلى فكر كان سريع الحساب .

المادة : وَاِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَاٰمَنًا وَاَتَّخِذُوْهُ مِنْ مَّقَامِ اِبْرٰهِيْمَ مُصَلًّى وَّعَهْدًا اِلَى اِبْرٰهِيْمَ وَاِسمِعِلْ اَنْ تَطَهَّرَ اٰيَتِيْ لِلطَّٰفِلِيْنَ وَاَلْعٰكِفِيْنَ وَاَلرُّكَّعِ السُّجُوْدِ (٤) .

البيت من الأسماء الغالبة كالثريا والصق و « مثابة » من ثاب إذا رجع و هو مفعول ثان « لجعلنا » و هو مصدر وكذا « أماناً » والمراد ذا أمن مثل رجل عدل أي ذو عدل وقد تقدّم ذكر كيفية الأمن فيه و قرأ نافع وابن عامر « واتخذوا » على صيغة الماضي عطفاً على « جعلنا » و باقي القراء على صيغة الأمر « ومقام إبراهيم » عرفاً غالباً هو محلّ الصخرة التي فيها أثر قدميه وهو المراد هنا لأنّه الحرم أو عرفة أو المشعر أو منى وغير ذلك و هنا أحكم :

(١) الفعل خ .

(٢) الكافي ج ٤ ص ٢٦٢ تحت الرقم ٣٨ .

(٣) البقرة : ١٢٥ .

١ - استحباب تكرار الحج لقوله « مثابة » أي مرجعاً ومفهوم الرجوع يقتضي العود إلى ما كان عليه ولذلك ورد استحباب نية العود وورد في الحديث « من رجع من مكة وهو ينوي الحج من قابل زيد في عمره و من خرج من مكة وهو لا ينوي العود إليها فقد قرب أجله » (١) .

٢ - وجوب الصلاة في مقام إبراهيم ﷺ للأمر باتخاذها مصلى الدال على الوجوب وهو ركعتا الطواف إذ لأصلاة واجبة عنده غيرهما بلا خلاف وهو مروى عن الصادق ﷺ (٢) وبه قال الحسن وقنادة والسدي وعلى وجوب ركعتي الطواف إجماع أصحابنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال أحمد : هما سنة وللشافعي قولان .

٣ - في الآية إشارة إلى أرجحية الطواف بالبيت وقد تقدم دليل وجوبه في قوله تعالى « وليطوفوا بالبيت العتيق » وأنه من المجمات المنقورة إلى البيان من النبي ﷺ أو الأئمة ؑ ثم الطواف عندنا ركن يبطل النسك بتركه عمداً لا سهواً بل يجب عليه العود للإتيان به فان تعذر استناب فيه ويجب بعد السعي طواف النساء ولو تركه عمداً لم يبطل حجه بل يجب عليه العود للإتيان به ولو تركه سهواً جاز أن يستناب ولومع القعدة .

٤ - قوله « وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل » أي أمرناهما بالتطهير وفيه دلالة على وجوب تنحية النجاسات عن البيت والمسجد وقيل طهرناه من الأصنام وعبادة الأوثان .

٥ - ظاهر الآية أن وجوب التطهير لأجل الطائفين والعاكفين فيكون واجباً لغيره لا لذاته مع أن ظاهر الفتوى أنه تجب تنحية النجاسة عن المساجد لذاتها لقوله ﷺ « جنبوا مساجدكم النجاسة » (٣) ، ويمكن أن يجاب بجعل اللام للعاقبة نحو

(١) الوسائل ب ٥٧ من أبواب وجوب الحج ج ٣ .

(٢) تفسير العياشي ج ١ ص ٥٨ .

(٣) أرسله الفقهاء في كتبهم بهذا اللفظ ولفظه على ما روى مستنداً : جنبوا مساجدكم

صبيانكم ومجانينكم كما في السراج المنير ج ٢ ص ٢١٢ وقد مر في ص ٤٩ .

« لدوا للموت و ابنوا للخراب » .

٦ - إذا وجب إزالة النجاسة لأجل الطائف فوجب إزالتها عنه ^(١) أولى فلا يجوز الطواف مع مقارنة شيء من النجاسات العينية ولا الحكمية وكذا الكلام في المعتكف والمصلّي فلو أدخل المكثف بشيء من ذلك عمداً بطل طوافه واعتكافه و صلاته لما تقرّر أن النهي في العبادة يستلزم البطالان .

السابعة : إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا

جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكراً عليم ^(٢) .

الصفا في أصل اللغة الحجر الصلب الأملس والواحدة صفاة مثل الحصاد والحصاة و نقل الجوهري عن الأصمعي أن المرء حجارة بيض برقة يقدح منها النار والواحدة مروة ثم صاروا علمين لجبلين في مكة مشهورين والشعائر قال الجوهري هي أعلام ^(٣) الحج وكل ما كان علماً لطاعة الله وواحدها عند الأصمعي شعيرة وعند بعضهم شعارة والجناح الإثم وأصله من الجنوح وهو الميل عن المقصد وأصل « يطوف » يتطوف فأدغم التاء في الطاء وقرئ « أن يطوف » من طاف وإنما قال « فلا جناح » لأن المسلمين كانوا في بدء الإسلام يرون أن فيه جناحاً بسبب ما حكى أن أسافاً وثلاثة زنياني الكعبة فمسحوا حجريه ووضعا على الصفا والمروة للاعتبار فلما طال الزمان توهّم أن الطواف كان تعظيماً للصنمين فلما جاء الإسلام وكسرت الأصنام تحرّج المسلمون من السعي بينهما فرفع الله ذلك التحرّج وأصل التطوّع التبرّع من طاع يطوع طوعاً : إذا تبرّع وقرأ حمزة والكسائي « يطوّع » بالياء ، وتشديد الطاء وسكون العين والباقون بالتاء وفتح العين على أنه فعل ماضٍ وعلى الأول هو مضارع مجزوم بأداة الشرط إذا عرفت هذا فهذا أحكام :

(١) عنده ، خ .

(٢) البقرة : ١٥٨ .

(٣) أعمال خ .

١ - السعي عندنا واجب وركن من تركه عمداً بطل حجّه وبذلك قال مالك والشافعي لأن النبي ﷺ قال اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي^(١) ، ولصوص أهل البيت عليه السلام وقال أبو حنيفة واجب غير ركن وقال جماعة من المفسرين والفقهاء هو سنة لظاهر العبارة فإن رفع الجناح لا يستلزم الوجوب لأنه أعم منه والعام لا يستلزم الخاص قلنا علم الاستلزام من بيان النبي ﷺ وبيان أهل بيته عليه السلام .

٢ - السعي سبعة أشواط من الصفا إلى المردة شوط وبالعكس وقال قوم من الصفا إلى الصفا شوط كما أن الطواف بالبيت من الحجر إلى الحجر شوط وهو باطل لعدم النص في بيانه عليه السلام .

٣ - يجب البدء بالصفا وإن كانت الواو لا يفيد ترتيباً لكن لقوله ﷺ : « ابدؤا بما بدء الله به^(٢) » ، ولأنه هكذا فعل في بيانه فيكون واجباً .

٤ - قيل في قوله تعالى : « ومن تطوع خيراً » أي زاد في السعي بينهما بعد إتيانه بالواجب وليس بشيء لأنه لم يرد استحباب السعي ابتداءً بل إذا زاد شوطاً سهواً استحبابه إكمال أسبوعين وحينئذ يكون المراد به من تطوع بالحج أو العمرة بعد الاثنيان بالواجب أو يكون المراد به الصعود على الصفا وإزالة الوقوف عليه فقد ورد^(٣) أنه يستحب الوقوف عليه قدر قراءة سورة البقرة في ترتيل وروي أنه يورث الغنى وقال بعضهم إنه على إطلاقه أي أي خير كان من القربات « فإن الله » تعالى « شاكر » أي مجاز على الشكر بأضعافه من الثواب « عليم » بقدر ما يجب إيصاله من الجزاء .

الثامنة : وَابْتَدَأْتُمْ جَمْعَانَهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَاطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ

(١) مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٤٧ .

(٢) الدر المنثور ج ١ ص ١٦٠ .

(٣) راجع الكافي ج ٤ ص ٤٣١ .

الْمَعْتَرُ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاقُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ النَّفْثُ مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ (١) .

البدن جمع بدنة وهي من الإبل خاصة سميت بها لعظم بدنها ونصبها من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير والأصل بدن بضمين جمع بدن كثرة و ثمر « ومن » ههنا للتبويض أي بعض شعائر الله و يتعلق الجار والمجرور بفعل محذوف أي جعلناها لكم [وجعلناها من شعائر الله لكم فيها خير] أي لكم فيها مال من ظهورها و بطونها و الخير يطلق على المال كما يجبي، وإنما ذكر ذلك لأنه في المعنى تعليل لكون نحرها من شعائر الله بمعنى أن نحرها مع كونها كثيرة النفع والخير و شدة محبة الإنسان للمال من أدلّ الدلائل على قوة الدين وشدة تعظيم أمر الله و تقدم معنى ذكر اسم الله « وصواف » أي قائمات في صف واحد وانتصابها على الحال و قرى، صوافي أي خوالص لله و قرى، أيضاً صوافن و « وجبت جنوبها » أي سقطت أفطارها على الأرض و سكنت و بردت و مثله وجب الحائط إذا سقط و هنا فوائد :

١ - أن الأمر بالأكل منها يخرجها عن كونها كفارة فإن الكفارات تجب الصدقة بها بجملتها حتى بجلودها وشعورها و حينئذ يكون هنا إما ضحايا أو هدي قران أو هدي تمتع فالأكل من الأضحية ندب و كذا من هدي القران اتفاقاً و اختلف في هدي التمتع فقيل بالوجوب و قيل بالنذر و يحتج من قال بالوجوب بظاهر قوله « فكلوا منها » فإنه حقيقة في الوجوب على الرأي الأقوى و بقول الصادق عليه السلام « إذا ذبحت أو نحررت فكل و أطمع كما قال تعالى « فكلوا منها و أطمعوا القانع والمعتر » (٢) و هذا هو المختار .

(١) الحج : ٣٦ و ٣٧ .

(٢) أخرجه في الوسائل عن التهذيب ب ٤٠ من ابواب الذبح ج ١ .

فائدة : كانت الأمم من قبل شرعنا يمتنعون من أكل نساءكم فرفع الله تعالى الحرج من أكلها في هذه الملة .

٢ - قال الجوهري « القانع » الراضي بما معه وبما يعطى من غير سؤال من قنع بالكسر يقنع قناعة فهو قانع وقيل من قنع يقنع بفتح العين فيهما قنوعاً فهو قانع إذا خضع وسأل « والمعتز » على الأول المعتز للمعترض للسؤال بل السائل وعلى الثاني المعتز من غير سؤال وفي الروايات ما يدل على القولين إن قلت : قد تقدم « و أطمعوا البائس الفقير » وهنا « القانع والمعتز » فما وجههما ؟ قلت : لامتافاة لجواز اجتماع الوصفين في واحد بأن يكون ذا ضرر من فقره يسأل أولاً يسأل .

فائدة : ظاهر الروايات والفنيا على قسمة الهدي أثلاثاً قيل وجوباً وقيل ندباً وهو الأشهر يتصدق بثلثه ويهدي ثلثه ويأكل ثلثه ولو كان المأكول أقل من الثلث جاز .

٣ - يجب كون الهدي الواجب تاماً غير مهزول والهزال أن لا يكون على كليتيه شحم وينبئ على ذلك قوله تعالى « لكم فيها خير » والناقص والمهزول لا خير فيهما .

٤ - « لن ينال الله لحومها » أي لن ينال رضا الله لحوم هذه البدن ولا إراقة دمائها لينتفع بها الفقراء فقط بل ينال رضا التقوى منكم بامتنال أوامرهم والانتها عن نواهيهم وإخراج تلك البدن من مال طيب لا شبهة فيه عن سخاء نفس فإن الطبيعة شحيحة ومخالفتها من التقوى والمراد بنيل الرضا تحصيله قيل إن الجاهلية كانوا إذا نحرروا البدن لله لطحوا البيت بدمائها فأراد المسلمون أن يفعلوا [كذلك] فنهاهم الله بهذه الآية ^(١) .

٥ - « كذلك سخرناها » لما وصفها بأنها بدن عظام لهم فيها منافع وأنها قائمة أخبر بأنه كما جعلها بتلك الأوصاف سخرها لكم وذلك نعمة عظيمة يستحق بها الشكر وكرر ذلك التسخير لأنه ذكر أولاً أن تسخيرها معلل بالشكر ولم يبين

كيفية الشكر فضمن التكبير معنى الشكر أي لتشكروه بالتكبير «على ما هداكم» إلى ما هو سبب تقوى القلوب ، وقد تقدّم أن «تعظيم المنعم الأمر من لوازم امتثال أمره .

التاسعة : لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّدِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا
فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا (١) .

قيل إن الله تعالى أرى نبيه في المنام بالمدينة قبل أن يخرج إلى الحديبية أن المسلمين قد دخلوا المسجد الحرام فأخبر بذلك أصحابه ففرحوا وحسبوا أنهم داخلوا مكة في عامهم ذلك فلما صدوا قال المنافقون ما حلقتنا ولا قصرنا ولا دخلنا المسجد حتى قال عمر: «ما شككت منذ أسلمت إلا يومئذ فأنزلت^(٢)» وكان دخولهم

(١) الفتح : ٢٧ .

(٢) قال السيوطي في الدر المنثور ج ٦ ص ٦٨ : أخرج أحمد والبخاري (تراه في صحيحه ج ٣ ص ٤٥) والترمذي والنسائي وابن حبان وابن مردويه عن عمر بن الخطاب قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر فسألت عن شيء ثلاث مرات (وسيتضح أنه راجع وأنكر عليه في ثلاث موارد في الاحاديث الآتية) فلم يرد على قلقت في نفسي تكلتك امك يا ابن الخطاب نزلت رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث مرات فلم يرد عليك فحركت بعيري ثم تقدمت أمام الناس وخشيت أن ينزل في القرآن فما نشبت أن سمعت صاخاً يصرخ بي فرجعت وأنا أظن أنه نزل في شيء فقال النبي صلى الله عليه وآله : لقد انزلت على الليلة سورة أحب الي من الدنيا وما فيها « انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

قال : وأخرج البيهقي عن عروة عنه قال : اقبل رسول الله صلى الله عليه وآله من الحديبية راجعا فقال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله : والله ما هذا بفتح لقد-

في العام القابل وقوله « الرؤيا » نصب بنزع الخافض أي في الرؤيا و « بالحق »
إمّا حال من الرؤيا أي متلبّسة بالحقّ أو يكون التثدير صدقاً متلبّساً بالحقّ و
يراد بالحقّ الحكمة وهي تمييز الحقّ من المبطل و لام « لتدخلن » جواب قسم
محذوف و دخول الاستثناء في كلامه تعالى إمّا تعلّيماً لعباده أو أنّه من الدخول فإنّ
منهم من مات قبله أي لتدخلن كلّكم إنشاء الله أو آمنين إنشاء الله قوله « فعلم » أي
فعلم في التأخير من الصلاح مالم تعلموا أنتم « فجعل من دون ذلك » أي قبل الدخول

صددنا عن البيت وصد هدينا وعكف رسول الله بالعبودية و رد رجلين من المسلمين خرجا
فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله قول رجال من أصحابه أن هذا ليس بفتح فقال رسول
الله صلى الله عليه وآله بش الكلام هذا أعظم الفتح - الى أن قال - فهذا أعظم الفتح
أنسيتم يوم أحد « اذ تصعدون ولا تلوون على أحد وأنا أدعوكم في أخراكم » أنسيتم يوم
الاحزاب « اذ جاؤكم من فوقكم و من أسفل منكم و اذ زاغت الاعصار و بلغت القلوب
العناجر و تظنون بالله الظنون » قال المسلمون صدق الله و رسوله هو أعظم الفتح والله
يا نبي الله ما فكرنا فيما فكرت فيه ولانت اعلم بالله وبالامور منا فانزل الله سورة الفتح .
و قال : و أخرج عبدالرزاق و أحمد و عبد بن حميد و البخاري (تراه في صحيحه
ج ٢ ص ١٢٢) و أبو داود (٢٦ ص ٨٧) و النسائي و ابن جرير و ابن المنذر عن المسور
بن مخرمة و مروان بن الحكم قالوا في حديث طويل بعد أمر الهدنة و تمام الصلح :

فقال عمر بن الخطاب والله ما شككت منذ اسلمت الا يومئذ فأتيته النبي فقلت :
ألت نبي الله ؟ قال : بلى . فقلت : ألسنا على الحق و عدونا على الباطل ؟ قال : بلى .
قلت فلم تعطى الدنيا في ديننا اذن ؟ قال : انى رسول الله و لست أعصيه و هو ناصرى .
قلت : أوليس كنت تعدننا أنا سنأتى البيت و نطوف به ؟ قال : بلى . فأخبرتك أنك
تأتيه العام ؟ قلت : لا . قال : فانك آتيه و مطوف به . فأتيته أبابكر فقلت : يا أبابكر !
أليس هذا نبي الله حقاً ؟ قال : بلى . قلت : ألسنا على الحق و عدونا على الباطل ؟ قال :
بلى . قلت : فلم تعطى الدنيا في ديننا اذن ؟ قال : أبها الرجل انه رسول الله و ليس
يعصى ربه و هو ناصره فاستمسك بفرزه تفزحتى تموت فوافقه انه لىلى الحق ، قلت : أوليس
كان يعدننا أنا سنأتى البيت و نطوف به ؟ قال : بلى . فأخبرك أنا تأتيه العام قلت : لا ، قال
فانك آتيه و مطوف به . قال عمر : فعلت لذلك اعمالاً . ←

« ففتحنا قريباً ، قيل هو فتح خيبر و قيل صلح الحديبية .
 إذ عرفت هذا فنقول : يجب على الحاج يوم العاشر الرمي ثم الذبح للممنوع
 ثم الحلق أو التقصير فيحلق بأحدهما من كل ما أحرم منه إلا الطيب والنساء و
 الصيد ثم إن بعض أصحابنا قال : إن الحلق متعين على الصلابة و الملبد لشعره
 وأما غيرهما فهو مخير بين الحلق و التقصير و الحلق أفضل مستدلين على ذلك

فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله لا صحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا
 فوالله ما قام رجل منهم حتى قال ذلك ثلاث مرات الحديث
 أقول : و قد مر في الحديث الاول انه راجع رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاث مرات
 و في هذه الاحاديث قصة نكيره على الرؤيا بالحق وقصة نكيره على أمر السلاح و الهدنة
 و كان الثالث هو نكيره على الحلق والنحر فلم يذكره الا في بعض اشارات كلامهم و
 من ذلك ما رواه في الدر المنثور ج ٦ ص ٨١ قال .

و أخرج أحمد عن مالك ابن ربيعة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول اللهم
 اغفر للمحلقين ثلاثاً قال رجل و المقصرين فقال في الثالثة أو الرابعة و المقصرين و أخرج
 ابن ابي شبة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله : اللهم اغفر للمحلقين
 - قالها ثلاثاً - فقالوا : يا رسول الله ما بال المحلقين ظاهرت لهم الترحم ؟ قال انهم لم
 يشكوا : و أخرج البيهقي في الدلائل عن ابن عباس انه قيل له لم ظاهر رسول الله صلى
 الله عليه وآله للمحلقين ثلاثاً و للمقصرين مرة فقال : انهم لم يشكوا .

و قال ابن اسحاق في سيرته بعد ذكره قصة الصلح و نكيره عليه بمثل ما مر
 (راجع ج ٢ ص ٣١٧ و ٣١٩) : حدثني عبد الله بن ابي نجيح ، عن مجاهد ، عن ابن
 عباس قال : حلق رجال يوم الحديبية و قصر آخرون ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 برحم الله المحلقين : قالوا : و المقصرين يا رسول الله ؟ قال : برحم الله المحلقين ، قالوا :
 و المقصرين يا رسول الله ؟ قال : برحم الله المحلقين ، قالوا و المقصرين يا رسول الله ؟
 قال : و المقصرين ، فقالوا : يا رسول الله فلم ظاهرت الترحيم للمحلقين دون المقصرين ؟
 قال : لم يشكوا .

أقول : و القصة مشهورة مذكورة في كتب السير و التواريخ و الحديث و التفسير
 نقلنا نبذة منها و لعل بعض أفاضلها أنفحش و أقنع من ذلك .

بروايني أبي بصير و معاوية بن عمار عن الصادق عليه السلام ^(١) و قال الأكثر بالتخيير مطلقاً لكنّ الحلق في حق الصرورة و الملبّد أ كد استدلالاً بالآية فانه ليس المراد الجمع بينهما اتفاقاً بل [المراد] إمّا التخيير أو التفصيل والثاني بعيد وإلّا لزم الاجمال فتعيّن الأوّل ولقول الصادق عليه السلام : قال رسول الله ﷺ : « اللهم اغفر للمحلّقين قيل والمقتصرين يا رسول الله قال والمقتصرين » ^(٢) و في الاستدلال بالآية نظراً لانه لو أراد التخيير لأتى بأو فيكون الواو للجمع فيكون المراد التفصيل أي محلّقين على تقدير التلبيد والصرورة ومقتصرين على تقدير غيرهما ومعنى الجمع حاصل بالنسبة إلى الصنف و إن لم يحصل بالنسبة إلى كلّ شخص ، و لزوم الاجمال ليس محذوراً بعد البيان .

ويمكن أن يجاب عنه بأنّ الواو فيه كما في قوله « مئني و ثلاث و رباع » ^(٣) فيكون للتخيير وقوله الاجمال ليس محذوراً بعد البيان قلنا ليس في الآية بيان ولا في أحاديث متواترة بل آحاد معارضة بمثلها معتضة بالأصل .

✽ (فروع) ✽

١ - التقصير هنا غير متعيّن من الرأس و إن كان ظاهر الآية ذلك بل هو من ساير البدن كما في العمرة .

٢ - أنّ الحلق مختصّ بالرجال و حرام على النساء و يتعيّن عليهنّ التقصير و كذا يتعيّن على الخنثى فلو حلّقاً أمّا و لم يجزئهما .

٣ - يجب في الحلق أن يحلق جميع الرأس ولا يجزى، بعضه أمّا التقصير فيجزى، مسمّاه .

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٠٢ الرقم ٦ و ٧ .

(٢) الوسائل ب ه من ابواب التقصير ح ١ . وفيه انه صلى الله عليه وآله قال في الثانية و للمقصرين و قد عرفت لفظ الحديث فيما سبق انه صلى الله عليه وآله قالها في الثالثة بل الرابعة .

(٣) النساء : ٣ .

٤ - الأضلع والأقرع الأمردان يمر أن موسى على رؤسهما وجوباً وكذا كل من لا شعر على رأسه .

٥ - يجب كونه بمنى فلو رحل قبله وجب العود والخلق أو التقصير بهافان تعدد خلق مكانه وبعث شعره ليدفن بها استحياباً .

العاشرة : وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (١) .

هذا الأيام هي أيام التشريق وهي الحادي عشر ويسمى يوم القر والثاني عشر ويسمى يوم الصدر والثالث عشر ويسمى يوم النفر وسميت أيام التشريق لتشريق لحوم الأضاحي فيها وقيل : لشروق القمر فيها طول الليل وقال ابن الأعرابي لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس وقيل : لقولهم « أشرق ثبير كيما نغير » وهذا أحكام :

١ - الذكر في هذه الأيام [و] قد تقدم أنه التكبير عقيب خمس عشرة صلاة لمن كان بمنى وعقيب عشر لمن كان بغيرها وصورته « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا والله أكبر على ما رزقنا من بهيمة الأنعام » .

٢ - وجوب الكون بمنى تلك الليالي ويستحب النهار وهو لازم عن الأمر بالذكر فيها وعن قوله « فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه » فيستلزم ثبوت الإثم للمستعجل^(٢) قبل ذلك .

٣ - أن وجوب الكون في الثلاثة تخيير بينها وبين اليومين الأولين خاصة

(١) البقرة : ٢٠٣ .

(٢) لمن تعجل خ ، للمستعجل خ .

لكن اليوم الثاني عشر له حكمان أحدهما أنه لا يجوز النقر فيه إلا بعد الزوال و الثاني أنه متى غربت الشمس و هو بمنى تحتّم عليه المبيت بها الليلة الثالثة لأنّ التعجيل محلّه النهار فإذا مضى ولم يتعجل فلو تعجل في الليلة الثالثة لزم كون تعجيله ليس في اليومين فيكون آثماً و هو المطلوب .

٤ - أن ذلك التخيير ليس مطلقاً بالنسبة إلى كلّ حاجّ بل هو لمن اتقى و اختلف فيه على قولين قيل : معناه اتقى الصيد و النساء في إحرامه و قيل اتقى سائر المحرّمات في الإحرام و الأوّل هو المروي^(١) و الفتوى عليه .

٥ - أن غير المتقي يتجنّب عليه الكون في الليالي الثلاث و يكون نفره يوم الثالث عشر ولا يجوز قبله .

٦ - أن من بات الليلة الثالث عشر لا ينقر حتّى تطلع الشمس ويرمي الجمار و كذا في النقر الأوّل لا ينقر إلا بعد رمي الجمار و وقته بعد طلوع الشمس أيضاً و به قال الشافعي^٢ و قال أبو حنيفة ينقر قبل طلوع الفجر قيل : كان في الجاهليّة منهم من تأثم بالتعجيل و منهم من تأثم بالتأخير فجاء القرآن برفع الإثم عنهما معاً .
فائدة : قيل في قوله تعالى « و إذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن » هي أعمال الحجّ من الموقفين والطواف^(٣) والسعي وغيرها « فأتمهن » أي وفي بايقاعها و قيل هي التكاليف العقلية و الشرعية و قيل هي السنن العشرة و قد تقدّم في باب الطهارة ذكر أحكامها^(٤) .

(١) تفسير العياشي ج ١ ص ١٠٠ تحت الرقم ٢٨٦ من حديث حماد و لقد روى ما يدل على القول الثاني ص ٩٩ تحت الرقم ٢٨٠ فراجع .

(٢) الوقوفين خ ، الطوافين خ .

(٣) قدمر في ص ٥٥ .

﴿ النوع الثالث ﴾

﴿ في أشياء من أحكام الحج و توابه ﴾

و فيه آيات :

الاولى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَلْوَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مِنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١) .

هنا فوايد أربع :

١ - أنه خاطب المؤمنين وإن كان التكليف عاماً لأنهم القابلون لذلك لمتنعون به بأنه يبلوهم أي يختبرهم ليمتحن مطيعهم من عاصيهم و اللآثم للابتداء أو التأكيد « بشيء من » جنس « الصيد » و من هذا للبيان كما ابتلي قوم موسى بتحريم صيد السمك يوم السبت ثم إنه كان يجيئهم ذلك اليوم حتى يدخل بيوتهم فاذا خرج السبت لم يبق منه شيء و كما ابتلي قوم طالوت بالنهر .

٢ - أن ذلك الصيد المبتلى به ليس بعيداً عنهم ولما يصعب عليهم تناوله فإن ذلك مما لا فائدة في الاختبار به كما لا يبتلي [الله] العنين بالحسناء الأخشم (٢) بل يذو الرائحة بل بما هو قريب منهم تناله أيديهم و رماحهم و كان قد كثر الصيد عندهم بالحديبية وهم محرمون بحيث يدخل في أمتعتهم حتى كانوا يتمكنون من قبضه بأيديهم و قيل المراد بما تناله أيديهم الصغار و رماحهم الكبار عن الصادق عليه السلام و ابن عباس و قيل (٣) بل الأول صيد الحرم لأنه بهم و الثاني صيد الحل لتعوده عنهم .

٣ - أن ذلك الابتلاء ليس عبثاً لصيانة أفعال الحكيم عن ذلك كما دل عليه

(١) السابعة : ٩٤ .

(٢) الأخشم : من لا يكاد يشم شيئاً لسدة في خياشيمه .

(٣) عنى بالاول ، خل .

الدليل بل لفاية مقصودة وهي تمييز^(١) من يخافه بالغيب أي في القيامة ممن لا يخافه و قبل الغيب حال انفراد المكلف عن الناس إن قلت : إنه تعالى عالم قبل الابتلاء فما فائدة الابتلاء قلت إنه عالم بالكليات أولاً و أبدأ و أما الجزئيات فلا يتعلق علمه بها متميزة إلا بعد وجودها^(٢) لأن التعلق نسبة بين المتعلق والمتعلق به والنسبة متأخرة عن المنتسبين أو يكون المراد لتمييز فان العلم يقضي التمييز فأطلق العلم و أراد لازمه .

٤ - « فمن اعتدى بعد ذلك ، الابتلاء ، و خالف « فله عذاب أليم » أي مؤلم وفي تنكير العذاب و إبهامه تشديد لحال الصيد .

الثالثة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَ أَنتُمْ حُرْمٌ وَ مَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجْزَاءٍ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكَمْ بِهِ ذَوَاعِدِلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغَى النِّكْبَةِ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَلَى اللَّهِ عَمَّا سَلَفَ وَ مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ (٣) .

الصيد يجي مصدرًا و اسماً للصيد و هو المراد هنا و الحرم جمع حرام و هو أيضاً مصدر سمي به المحرم مجازاً لأن الحرام في الحقيقة يوصف به الفعل و قرأ أهل الكوفة « فجزاء » ، منوئاً و رفع « مثل » تقديره فالواجب جزاء فيكون خبراً أو فعلية جزاء فيكون مبتدأ « و مثل » صفة على التقديرين و الباقيون بضم جزاء و

(١) و هو لتمييز له ، خل .

(٢) و ذلك مبني على قولهم ان علمه تعالى بالاشياء علم حضوري بمعنى حضور المترك عند المدرك لكن الذي قدر الاشياء بقدرها و حدها بحدودها يعلمها قبل الابداع و بعده « وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم » .

(٣) المائدة : ٩٥ .

إضافته إلى مثل و « يحكم به ذواعدل » ، إمّا صفة جزاء أحوال من ضميره و « هدياً » منصوب على الحال من الهاء في به و « بالغ » صفة هدياً و لما كانت إضافته لفظية لم يتعرّف بالاضافة و قرأ نافع و ابن عامر « أو كفارة طعام » بالاضافة للتبيين كخاتم فضة و الباقون « كفارة » بالنون و « طعام » عطف بيان أو بدل و « صياماً » منصوب على التمييز من العدل و الفاء في « فينتقم [الله منه] » جواب الشرط تقديره فهو ينتقم الله منه إذا تقرر هذا فهنا أحكام :

١ - اختلف في الصيد المعني بالبهى ف قيل هو ما أكل لحمه كوهو قول الشافعي محتجاً بأنه الغالب عرفاً قالوا ويؤيده قوله عَلَيْهِ السَّلَام : « خمس يقتلن في الحلّ و الحرم الحدأة والغراب والعقرب والغارة والكلب العقور » ^(١) وفي رواية الحية بدل العقرب و فيه تنبيه على قتل كل مؤذ و قال أبو حنيفة كل وحشي أكل أولاً ، وأما أصحابنا فقالوا : إن المحلل حرام مطلقاً و أما المحرم فقالوا بتحريم الأسد و الثعلب و الأرنب والضب واليربوع و القنفذ لنظائر الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بذلك ^(٢) .

٢ - إنمّا قال « لا تقتلوا » ولم يقل لا تذبحوا للتعميم ^(٣) واختلف في المذبوح المأكول منه هل هو لاحق بحكم الذبايح المنهي عنها كالذي ذبحه الوثني فيكون كالميتة أو يكون لاحقاً بمجرّم التصرف كالمفصوب إذا ذبحه الفاصب الحق عندنا الأوّل فهو عندنا حرام على المحللّ و المحرم و جلده جلد ميتة لا يطهر بالدبغ و بالجملة حكمه حكم سائر الميتات .

٣ - أن الصيد يحرم في كلّ إحرام بحجّ كان أو بعمره واجباً كان الحجّ و العمرة أو نقلاً لعموم اللفظ .

(١) السراج النير ج ٢ ص ٢٥٦ . صحيح البخارى ج ١ ص ٣١٤ .

(٢) راجع الوسائل و مستدرّكه أبواب كفارات الصيد .

(٣) بل لأن النهي كالنهي كالتلفي ترد على الإثبات فلو قال : لا تذبحوا ، أو لا تذكوا .

فمضى كان ذلك ذبهاً و تذكية محرمة لا ميتة و أما إذا قال : لا تقتلوا . فمضى كان ذلك قتلاً محرماً لا تذكية و ذبهاً ، فيكون الصيد ميتة كالنطيحة فافهمه .

٤ - أن الصيد يجب جزاؤه بجميع أنواع الإلتاف عمداً كان أو خطأ، أو نسياناً ذا كراً لا حرامه حال العمد أولاً وقال قوم إذا تعمّد القتل وهو ذا كراً لا حرامه فلا كفارة لعظم الذنب فلا يكفره شيء، وليس قولهم بشيء وإنما قيّد القتل بالعمد في الآية لأن سبب نزولها فيمن تعمّد فقد روي أنه عن لهم في عمرة الحديبية حار وحش فحمل عليه أبو اليسر فطعنه برمح فقتله فقتله إنك قتلت الصيد وأنت محرم فنزلت^(١) أولاً أن الأصل فعل المتعمّد والحق به الخطأ للتغليظ ويدل عليه قوله تعالى « لينذق وبال أمره عفى الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه » قال الزهري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ وقال ابن جبير لا أرى في الخطأ شيئاً أخذاً باشتراط العمد في الآية وعن الحسن روايتان .

٥ - قال أبو حنيفة المراد بالمائلة القيمة فعنده يقوّم الصيد فإن بلغت قيمته ثمن هدي تخيرين أن يهدي من النعم ما قيمته قيمة الصيد وبين أن يشتري بقيمته طعاماً فيعطي كل مسكين من البر نصف صاع ومن غيره صاعاً وإن شاء صام عن إطعام كل مسكين يوماً فإن لم يبلغ ثمن هدي أو لم يبلغ إطعام مسكين صام يوماً أو تصدّق به وقال مالك والشافعي وأكثر المقسّرين والفقهاء المثل في الخلقة والهيئة فيجب نظيره من النعم .

وأما أصحابنا فقسّموا الصيد إلى ما له مثل من النعم كالنعامة مثلها البدنة والحمار الوحشي مثل البقرة والظبي مثله الشاة فهذا يجب فيه مماثله وإلى ما لا مثل له من النعم فمنه ما عين جزاؤه فيجب ذلك المعين ومنه ما لم يعين فيجب فيه القيمة .

٦ - على قولنا وقول الشافعي هل المائلة شخصية فيفدي الصغير بصغير والكبير بكبير والذكر بذكر والأنثى بالأنثى أو نوعية فيجزى الصغير عن الكبير والذكر عن الأنثى احتمالان والثاني أظهر في الفتوى لكن الأصل الأول لثبوت حصول البراءة نعم لا يجزى المبيع عن الصحيح و يجزى عن مثله بعينه فلا يجزى الأعرج عن الأعور وإذا كان المقتول حاملاً فداء بحامل لا بحايل ومع التذدّر يقوّم الجزاء حاملاً .

٧- يجب أن يحكم في ذلك الجزء، بالمماثلة والتقويم « ذواعدل » أي رجلان صالحان فقيهان عارفان بالصيد و مثله و قيمة مثله ولو كان أحدهما القاتل جاز إن كان القتل خطأ ولا كذا لو كان عمداً لأنه فاسق و في قراءة الباقر و الصادق عليهما السلام « ذواعدل » و فسر بالإمام ^(١) وقال ابن جنّي أراد من يعدل و « من » يكون للأنثين كما يكون للواحد كقول الشاعر « نكن مثل من ياذب يصطحبان ^(٢) » و قوله « منكم » أي من المسلمين .

و هنا سؤال تقريره أن العدالة تستلزم الاسلام و ذكرها يعني عن ذكره فلم قال « منكم » و الجواب أنه زيادة في الايضاح أو لئلا يتوهم جواز حكم العدل في دينه و إن لم يكن مسلماً .

٨ - « هدياً بالغ الكعبة » قيل معناه يذبح [الهدي] في الحرم و أما الصدقة به ففي الحرم أيضاً عند الشافعيّ و عند أبي حنيفة حيث يشاء و أما أصحابنا فقالوا إن كان في إحرام العمرة ذبح في الحرم بفناء الكعبة في الحزورة و تصدّق به هناك و إن كان في إحرام الحجّ ذبح بمنى و تصدّق به فيها .

٩ - قال أصحابنا: إذا قتل نعمة كان عليه بدنة فان عجز قوم البدنة و فضّ ثمنها على البرّ و أطعم ستين مسكيناً لكلّ مسكين نصف صاع فلو لم يف بالستين كفاه ولو زاد لم يلزمه الزايد و كان له فان عجز عن الإطعام صام عن كلّ مسكين يوماً ولو قتل حماراً وحشياً أو شبهه فعليه بقرّة أهليّة و مع العجز يفضّ ثمنها على

(١) تفسير المياشي ج ١ ص ٣٤٤ ، فيه أربعة احاديث أولها : عن زرارة قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله : « يحكم به ذوا عدل منكم » قال : العدل رسول الله صلى الله عليه وآله و آله و الامام من بعده ، ثم قال : و هذا مما أخطأت به الكتاب . أقول : بني من خطأ الكتاب رسهم الالف الزائدة بعد واو الجمع هناك فكتبوا « ذواعدل » « ذواعدل » و لما لم يكن الواو مبهوداً هناك جعلها القراء الف ثنية .

(٢) من آيات لفرزدق واسه همام بن غالب التميمي يخاطب ذبياً أوله :

تعال (تمش خل) فان عاهدتني لا تخونني .

ثلاثين والحكم كما تقدّم وإن قتل ظلياً فعليه شاة ومع العجز يفرض ثمنها على عشرة والحكم أيضاً كما تقدّم والعبرة بقيمة هذه النعم في منى إن كان في حجّ وفي مكّة إن كان في عمرة .

قالوا وأما غير هذه الثلاثة فما قدّرفيه جزاء فقيمة الجزاء مع التعداد وقت الإخراج ومالم يقدّر فيه جزاء فقيمة الصيد وقت إتلافه .

١٠ - هل الإبدال في الأقسام الثلاثة على التخيير لظاهر الآية لمكان «أو» أو على الترتيب حتى لا ينتقل إلى الإطعام إلا مع العجز عن البدنة وشبهها ولا ينتقل إلى الصوم إلا مع العجز عن الإطعام ؟ قولان : قال أبو حنيفة والشافعي وبعض المفسرين بالأوّل وقال ابن عباس في إحدى الروايتين وجماعة بالثاني وكلا القولين رواه أصحابنا فقال المفيد وابن إدريس بالتخيير والشيخ وابن بابويه بالترتيب والعمل به أحوط لحصول تيقن البراءة وعلى القول الأوّل قيل التخيير للقاتل وهو الأقوى وقيل للحكمين .

١١ - قد حكينا عن أصحابنا أن التقويم إنّما هو للنعم وبه قال عطاء وجماعة وقال قتادة يقوم الصيد المقتول حياً ويجعل ثمنه طعاماً وكذا اختلف في الصيام فقال الشافعي يصوم عن كلّ مدّة يوماً وبه قال عطاء وقال أصحابنا عن كلّ مدّة يوماً وبه قال أبو حنيفة وجماعة .

قوله «أو عدل ذلك» أي عدل الإطعام وقرئ «شاداً» عدل بكسر العين ويستعمل الكسر في المساوى مقداراً والفتح في المساوى حكماً وإن لم يكن من جنسه .
قوله «ليذوق [وبال أمره]» متعلّق بقوله «فجزاؤ» أي فعليه كذا ليذوق سوء عاقبة هتكه لحرمة الإحرام والوبال المكروه والضرر في العاقبة ومنه قوله «فأخذناه أخذاً أو بيلاً»^(١) والطعام الوبيل ما ينتقل على المعدة .

قوله «عفى الله عنّا سلف» أي سلف قبل نزول [هذه] الآية وقيل قبل مراجعة النبي ﷺ وسؤاله وقيل قبل الإسلام ويمكن أن يفهم من قوله «ليذوق وبال أمره»

أنّ الكفارة تقع عقوبة لا مكفّرة وهذا ظاهر من التعليل .

١٢ - « ومن عاد فينتقم الله منه » أي ومن عاد إلى قتل الصيد بعد هذا النهي فهو بمنّ ينتقم الله منه وهل ذلك مانع من وجوب الكفارة عليه أم لا قال ابن عباس نعم و به قال أكثر أصحابنا و قال الحسن و ابن جبير و عامة الفقهاء لا بل تجب و به قال بعض أصحابنا و هو الحق .

و تحقيق الكلام في هذا الباب أن نقول : إذا تكرّر في عامين في إحرامين لا كلام في لزوم الكفارة أمّا في العام الواحد في إحرامين فيحتمل أن يكون كلاً و لا أعني لزوم الكفارة لتحقيق الإحلال بينهما و هو الظاهر و أن لا يكون فيقع فيه الخلاف . ثمّ التكرار أقسام : الأوّل : خطأ أو سهو عقيب عمد . الثاني : خطأ أو سهو عقيب مثلها ، ولا كلام ولا خلاف في لزوم الكفارة فيهما ، الثالث : عمد عقيب خطأ أو سهو . الرابع : عمد عقيب عمد و فيهما الخلاف فقال المرتضى و أبو الصلاح و ابن إدريس و الشيخ في الخلاف و المبسوط يلزوم الكفارة لعموم « و من قتله منكّم متممداً » و هو عامٌ بحسب الأشخاص و قوله « و من عاد » غير صالح للتخصيص إذ لا منافاة بينهما التي هي شرط في التخصيص لما قرّرناه من قبل أن الكفارة عقوبة فلا يكون منافية للانتقام و لقول الصادق عليه السلام في صحيحة ابن أبي عمير « عليه كلاً ما عاد كفارة ^(١) » وهي عامّة بحسب الزمان و قوله عليه السلام أيضاً في حسنة معاوية ابن عمار « عليه الكفارة في كلّ ما أصاب ^(٢) » وهي عامّة بحسب الأحوال إن كانت

(١ و ٢) الكافي ج ٤ ص ٣٩٥ و المنقول صدر الحديث و تمام لفظه : قال ابن أبي عمير عن بعض أصحابه : إذا أصاب الحرم الصيد خطأ فعليه أبدأً في كلّ ما أصاب الكفارة و إذا أصابه متممداً فإن عليه الكفارة ، فإن عاد فأصاب ثانياً متممداً فليس عليه الكفارة ، و هو ممن قال الله عز وجل : « و من عاد فينتقم الله منه » ورواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال : إذا أصاب الحرم الصيد خطأ فعليه كفارة فإن أصابه ثانية خطأ فعليه الكفارة أبدأً إذا كان خطأ ، فإن أصابه متممداً كان عليه الكفارة ، فإن أصابه ثانية متممداً فهو ممن

ما مصدرية و بحسب أشخاص المصيد إن كانت موصولة أو موصوفة .

وقال الشيخ في النهاية وابن البراء لا يلزم العايد كفارة لقوله « ومن عاد فينتقم الله منه » ، والتفصيل قاطع للشركة فكما لا انتقام في الأول فلا جزاء في الثاني والجواب قد بينا أنه لا منافاة بينهما وأن الكفارة عقوبة لقوله تعالى « ليدوق وبال أمره » ، ولأن التكرار في الخطأ لازم قطعاً فيكون في العمدة أولى من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى .

قوله « والله عزيز » أي ليس ممن يعصى و يغلب بل هو الغالب على من سواه « وذوانتقام » أي ليس ممن يجهل السياسة و يهمل تأديب من يحتاج إلى التأديب بل ينتقم منه بقدر الاستحقاق .

الثالثة : أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَ طَعَامُهُ مَتَاعاً لَكُمْ وَ الْمَيْتَاتُ وَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا وَ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ (١) .

حيوان البحر (٢) ما لا يمكن أن يعيش إلا في الماء فليل كلّه حلال لقوله تعالى « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » (٣) ، وهو مذهب الشافعي ومالك وقيل يحل السمك وماله مثل في البر يؤكل وقال أبو حنيفة لا يحل إلا السمك وعندنا لا يحل إلا سمك له فلس لاغير والمراد بطعامه قليل هو ما قذفه البحر ميتاً وهو باطل عندنا وعن ابن عباس أنه المملوح وهو الموافق لمذهب أهل البيت (عليهم السلام) وإنما سمي طعاماً لأنه يدخر ليطعم فيصير كالمقتات من الأغذية فعلى هذا الصيد ما كان

ينتقم الله منه و النعمة في الاخرة ، و لم يكن عليه الكفارة . (راجع الوسائل ب ٤٨ ح ٣ من أبواب كفارات الصيد) فكما ترى الحديث نص في المقام يفصل بين العود خطأ و بين العود عمداً فهو الحكم .

(١) المائدة : ٩٦ .

(٢) صيد البحر حيوان لا يمكن ، خ .

(٣) الدر المنثور ج ٢ ص ٣٣١ ، وقد مر في كتاب الطهارة ص ٣٨ .

طريقاً و الطعام ما كان مملوحاً .

فوله « متاعاً » بمعنى تمتيعاً كالسراح بمعنى التسريح والسلام بمعنى التسليم و هو مفعول له أي أحلّ لكم تمتيعاً أي لأجل تمتيعكم و انتفاعكم و السيّارة المسافرون ينزّون من السّمك طريقاً و قديداً و صيد البرّ ما يبيض و يفرخ في البرّ و إن كان يعيش في بعض الأوقات في الماء .

ثمّ أعلم أنّه لاخلاف [في] أنّ ما صاده المحرم فهو حرام عليه و على غيره من محرّم آخر وأمّا ما صاده المحلّ فمعدنا يحرم أيضاً على المحرم و به قال ابن عمر وابن عبّاس و قال عطاء ومجاهد و ابن جبير : لا يحرم إلّا أن يدلّ عليه أو يشير إليه و به قال أبو حنيفة وأصحابه و عند مالك و الشافعيّ وأحمد : لا يباح له ما صيد لأجله و كذا الخلاف فيما صاده المحرم قبل إحرامه وما قلناه في المسئلتين دليله ظاهر فإنّ المراد بالصيد هنا المصيد لا الاصطياد و إلّا لزم أن لا يحرم ما صاده المحرم لكنّه يحرم بلا خلاف و قد تقدّم هذا .

و أعلم أنّ مذهب أصحابنا أنّه يحرم على المحرم مطلقاً مصيد البرّ اصطياداً و أكلاً و ذبحاً و إشارة و دلالة [عليه] و إغلاقاً و بيعاً و شراءً و تملكاً و إمساكاً و إغراءً للحيوان به و يمكن أن يستدلّ على ذلك كلّ بقوله « و حرّم عليكم صيد البرّ ما دمت حراماً » و على هذا يظهر أنّه لا تكرار لتحريم الصيد على المحرم بل المذكور ثانياً أعمّ .

فائدة : الحرم يحرم أيضاً ما حرّمه الإجماع من المصيد إلّا أكل ما صيد خارج الحرم فإنّه مباح للمحلّ في الحرم و يمكن أن يستدلّ على الحكم الأوّل بالآية الأولى وهي قوله « يا أيّها الذين آمنوا ليلوّنكم الله بشي من الصيد تناله أيديكم » لعموم حالتي الإجماع و دخول الحرم وغيرهما فيخرج الثالث بالاجماع فيبقى الأوّل و لأنّ داخلين تحت العموم ومنهم من استدلّ بقوله « وأنتم حرم » وبقوله « ما دمت حراماً » فإنّ الحرم جمع حرام ويقال رجل حرام ومحرّم وأحرّم إذا أهلك بالحجّ أو العمرة

وأحرم إذا دخل الحرم وأحرم [إذا] دخل في الشهر الحرام وفيه ضعف .
وللصيد أحكام وتفاصيل مستفادة من البيان النبوي مذكورة في كتب الفقه
فليطلب هناك .

الرابعة : جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ
وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (١) .

قد تقدم شيء من بحث هذه الآية في الصلاة (٢) بقي هنا فوائد :

١ - قيل معنى قوله « قِيَامًا لِلنَّاسِ » أي في معاشهم ومعادهم يلوذ به الخائف
ويأمن فيه الضعيف ويربح عنده التجار ويكثر مكاسبهم ، الحاصل ذلك من الاجتماع
عندها من سائر أطراف الأرض . وقيل معناه لو تركوه عاماً واحداً لا يجتنبونه لهلكوا
رواه علي بن إبراهيم عنهم عليه السلام « قال ما دامت الكعبة يحج الناس إليها لم يهلكوا
فاذا هدمت أو تركوا الحج هلكوا » (٣) .

٢ - « الشهر الحرام » الالام فيه للجنس وهو أربع ثلاثة مرد [وهو] ذوالقعدة
و ذوالحجة والمحرم و واحد فرد و هو رجب و هي الأشهر الحرم المشار إليها في
قوله « منها أربعة حرم » (٤) ، و سميت بذلك لتحريمهم القتال فيها و كانوا ينصلون
أسنتهم و يتفرغون لمعايشهم و صلاح أحوالهم .

٣ - « و الهدي و القلائد » أي و جعل الهدي و القلائد مشروعين لانتفاع

(١) البائدة : ٩٧ .

(٢) راجع ص : ٩٢ .

(٣) مجمع البيان ج ٣ ص ٢٤٧ .

(٤) برامة : ٣٣ .

المحاييج والمساكين ، والقلائد البدن وشبهها التي علق عليها النعل لتتميز عن غيرها ويعلم أنها صدقة .

٤ - « ذلك لتعلموا » أي جعل ذلك لتعلموا بمعنى أنكم إذا اطلعتم على الحكمة في جعل الكعبة قياماً للناس وما في معنى الحج إليها وحكمة مناسك الحج وكيفيةيتها علمتم أن الله يعلم ما في السماوات وما في الأرض من الجواهر والأجسام والأعراض كلياتها وجزئياتها لاستحالة صدور تلك الحكم عما يجهل الأشياء . وتلك الحكم وإن لم تعلم تفصيلاً فهي معلومة إجمالاً من كون الأحكام إنما شرعت لدفع المضار وجلب المنافع أولكونها أطافاً في العقليات أو في غيرها من الشرعيات . قوله « وأن الله بكل شيء عليم » تعميم بعد تخصيص ومبالغة بعد إطلاق وهو من أحسن الانتقالات في الكلام .

الخامسة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَفَوَّنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا (١) .

قيل نزلت في رجل يقال له الحطم بن هند البكري حين أتى النبي وخلف خيله خارج المدينة فقال له : إلى ما تدعو [الناس] قال : أدعوني شهادة أن لا إله إلا الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة فقال حسن فأظنني لعلي أسلم ولي من أئوذه وكان النبي ﷺ قد قال لأصحابه : يدخل عليكم اليوم من يتكلم بلسان شيطان فلما خرج قال رسول الله ﷺ لقد دخل بوجه كافر وخرج بعزم غادر فمر بسرح من سروح المدينة فساقه وانطلق به وهو يرتجز [شعراً] :

قد لقيها الليل بسوق حطم ليس براعي إبل ولا غنم

ولا يجزأ على ظهر وضم باتوا نياما وابن هند لم ينم
 بات يقاسيها غلام كالزلم خدلج الساقين ممسوح القدم
 ثم أقبل من عام قابل حاجاً قد قلد هدياً فأراد رسول الله ﷺ أن يبعث إليه
 فنزلت : ولا آمين [البيت] .^(١)

وقيل : إنه لم ينسخ من هذه السورة أعني المائدة غير هذه وعن الحسن
 ليس في المائدة منسوخ وقد تقدم ذكر الشهر الحرام والقلائد ، وقيل الشعائر هنا
 جميع معالم الحلال والحرام والمراد بإحلالها عدم العمل بمقتضاها وإبطالها وقيل
 المراد مناسك الحج وقيل الحرم وقيل معالمه وإحلال الشهر الحرام هو إباحة
 القتال فيه وإحلال الهدي والقلائد عدم صرفها في جهاتها أو منع أهلها من ذلك
 بالصد أو الغصب أو السرقة وعطف القلائد على الهدي وهي من جلته لأنها أشرف
 أقسامه .

« ولا آمين » أي قاصدين البيت وهو أعم من أن يكونوا مسلمين أو كفاراً
 فإن الكفار كانوا يحجون في الجاهلية ثم نسخ ذلك بواقفوا المشركين حيث
 وجدتموه^(٢) ، ويقول « فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا^(٣) » .

قوله : « يبتغون » إلى آخره جملة وقعت صفة لآمين أي يطلبون « فضلاً » هو الربح
 في التجارة « ورضواناً » أي رضاً منه تعالى بنسكهم ، وصفهم الله بما كانوا يظنونهم في
 أنفسهم من أنهم على سداد في الدين وأن حجهم يقر بهم إلى الله وقيل لم ينسخ من
 هذه الآية شيء لأنه لا يجوز أن يبدأ المشركون بالقتال في الأشهر الحرم إلا إذا قاتلوا
 قاله ابن جريج وهو المروي عن الباقر عليه السلام^(٤) وهو أيضاً موافق لما ورد أن المائدة

(١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٥٤ ، مجمع البيان ج ٣ ص ١٥٣ عن تفسير السدي .

(٢) براءة : ٥ .

(٣) براءة : ٢٨ .

(٤) مجمع البيان ج ٣ ص ١٥٥ .

آخر ما نزلت^(١)، وقال ﷺ «أحللوا حلالها وحرّموا حرامها»^(٢)، وأيضاً أن التخصيص خير من النسخ .

قوله تعالى : « وإذا حملتم فاصطادوا » أمر بإباحة بعد أن كان الصيد حراماً في حال الإحرام قوله : « ولا يجزئ منكم » أي لا يحملنكم على الجرم ومن قرأ يجزئ منكم بضم الياء جعله متعدّياً لأنّ جرم مثل كسب يتعدّى إلى مفعول واحد فإذا أُريد تعديته أُدخل عليه الهمزة يقال أُجرمته أي حملته على الجريمة ومراده لا يحملنكم بغض قوم لأنهم صدّوكم عن المسجد الحرام على أنكم تعتدون وتتجاوزون حكم الله . وباقى مقصد الآية ظاهر .

السادة : ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظِمَ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَاحْتَلَمْتُمْ الْأَنْفَامَ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ (٣) .

الأحسن في « ذلك » أن يكون فصل خطاب كقوله أيضاً « وإنّ للطاغين لشرّ مآب »^(٤)، وقوله : « ومن يعظم حرمات الله » ابتداء كلام وحرّمات الله ماحرّمه الله من ترك الواجبات وفعل المحرّمات ومثله قوله « ذلك » ومن يعظم شعائر الله فإنّها من تقوى القلوب »^(٥)، وتعظيم الجرمات والشعائر هو اعتقاد الحكمة فيها وأنّها واقعة على الوجه الحقّ المطابق و لذلك نسبها إلى القلوب و يلزم من ذلك الاعتقاد شدّة التحرّز من الوقوع فيها و جعلها كالشيء المحتمى عنه كالمرعى الوبيل و إلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ في الحديث : « ألا وإنّ لكلّ ملك حمى وإنّ حمى الله محارمه فمن رتّع حول الحمى أوشك أن يقع فيه »^(٦) وقيل حرّمات الله خمس البيت الحرام

(٢١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٥٢ وقد مر ص ٨ فراجع .

(٣) الحج : ٣٠ . (٤) ص : ٥٥ .

(٥) الحج : ٣٢ .

(٦) صحيح البخارى ج ١ ص ١٩ .

والمسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والحرم وهنا فوائد :

١ - قوله : « وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ » أي حال إحرامكم وليس حكمها حكم الصيد « إِلَّا مَا يَنْتَلِي عَلَيْكُمْ » أي إِلَّا ما حرّمه الله في المائدة من الميتة والدّم وسيجيء ذكرها مفصلة .

٢ - « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » لما كان الرّجس أعمّ من الأوثان أتى بمن المبيّنة وهو إشارة إلى الشرك بالله وقيل « قول الزور » هو الشرك بالله أيضاً عطفه عليه لمغايرتهما بالاعتبار فإنّ المشرك قائل بالزور لأنّه يكذب على الله وقيل هو أعمّ من ذلك وهو شهادة الزور وقيل هو أعمّ من ذلك وهو الكذب مطلقاً و البهتان وقيل هو قول الجاهليّة :

« لَبَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ » إِلَّا شَرِيكَ هَوْلُكَ ✽ تملكه وما ملك ،

٣ - قيل قوله : « فَهُوَ خَيْرٌ » ليس هو للتفضيل بل هو اسم نكرة و تنكيره للتعظيم وقيل بل هو أفعال التفضيل لأنّه حقيقة فيه وهو الأجود .

السابعة : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يَرِذْ فِيهِ بِالْحَادِ يُظْلَمِ نَذْرَهُ مِنْ عَذَابِ إِلَهِهِ (١) .

عطف المضارع على الماضي لأنّ المراد من شأنهم الصدّ وقيل كفروا في الماضي وهم الآن يصدّون إشارة إلى صدّهم له ﷺ عام الحديبية والالحاد الميل عن القصد ومنه اللحد لأنّه مايل عن سمت القبر وهنا مسائل :

١ - قيل المسجد الحرام هو المسجد نفسه وبه قال الشافعي وبعض أصحابنا وقيل بل مكّة كلّها لقوله تعالى : « سبحانه الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ »

[إلى المسجد الأقصى] ^(١) وكان الإسرائ من مكة لأنه ~~كان~~ في بيت خديجة وقيل في الشعب أو في بيت أم هانئ، وبه قال أبو حنيفة وبعض أصحابنا ويتفرع على هذا جواز بيع بيوت مكة وجواز سكنى الحاج فيها وإن لم يرش أهلها فعلى الأول يجوز ^(٢) لعدم تناول النص لها وعلى الثاني لا يجوز لقوله «سواء العاكف فيه والباد» والعاكف المقيم والبادي الطاري ويضعف الثاني بأنه على تقدير صحة النقل فالتسمية مجاز والأصل في الكلام الحقيقة فلذلك نقل عن بعض الصحابة أنه اشترى فيها داراً وقال النبي ~~ﷺ~~ «ما ترك لنا عقيل من دار» .

٢ - قوله : « ومن يرد فيه ، مفعول يرد محذوف و « بالحاد » و « بظلم » صفتان له أقيما مقامه أي من يرد فيه أمراً بالحاد وبظلم فقيلاً بالحاد هو الميل عن قانون الأدب كالزناق وعمل الصنائع وغيرهما والظلم ما يتجاوز فيه قواعد الشرع والحاصل من هذا القول أن الحاد فعل المكروهات والظلم فعل المحرمات وقيل هو قول لا والله وبلى والله وقيل هو الاحتكار وهو بناء على أن المراد بالمسجد مكة وقيل هو دخولها بغير إحرام .

٣ - يمكن أن يستفاد من الآية أن من أحدث في الحرم ما يوجب حداً أو تعزيراً يعاقب زيادة على ذلك لقوله : « نذقه من عذاب اليم » .

الثامنة : وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (٣) .

« بلداً آمناً » تسمية المحل باسم الحال فيه فإن الأمن في الحقيقة هو أهل البلد فهو كتولهم فلان ليله قائم ونهاره صائم ويحتمل أن يكون تقديره ذا أمن

(١) اسرى :

(٢) يعني يجوز بيع بيوت مكة ويتفرع عليه عدم جواز سكنى الحاج فيها من دون

رضائهم ، وكلامه رحمه الله لا يخلو من تغليب .

(٣) البقرة : ١٢٦ .

كفولهم لابن وتامر أي ذو لبن وذو تمر « وارزق أهله من الثمرات » دعاء لهم بالرفاهية وطيب العيش لأنه أسكنهم بواد غير ذي زرع قوله « من آمن » بدل من « أهله » بدل البعض من الكل وفيه تصريح بأنه خص دعاءه بالمؤمنين فقال الله سبحانه في جوابه « ومن كفر » [فأمتعه] أي وأرزق من كفر أيضاً على وجه الاستدراج لأنني خلقتهم و التزمت برزقهم فيكون « من كفر » في موضع النصب ويجوز أن يكون « من » للشرط ولذلك دخل الفاء على خبره وعلى الأول الفاء للاستيناف قوله : « ثم أضطره » وإنما أتى بكلمة التراخي إشعاراً بأن زمان تمتيعه ليس قليلاً لاتقوم فيه الحجة بل هو طويل والاضطرار يقع بعد مهلة وقال « أضطره » لأنه تعالى إذا علم عدم انتفاعهم بالآيات ودلائل العقل والالطاف والزواج تركهم في يد الطبيعة حتى تجرهم إلى أسفل سافلين ولأريب أن الشيء يجب وجوده عند سببه التام وهو معنى الاضطرار والسبب هو دواعي الطبيعة وعدم مواقع الالطاف الإلهية .

إذا تقرّر هذا فنقول هنا فوائد :

١ - قيل المراد بالأمن هنا هو أنه لا يصاد صيده ولا يقطع شجره ولا يختلا خلاء وإلى هذا أشار الصادق عليه السلام « من دخل الحرم مستجيراً به فهو آمن من سخط الله ومن دخله من الوحش والطير كان آمناً من أن يهاج أو يوذى حتى يخرج من الحرم » (١) وقال رسول الله ﷺ يوم الفتح « إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض فهي حرام إلى أن تقوم الساعة لم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي ولم تحل لي إلا ساعة من النهار » (٢) وقيل : المراد الأمن من الجذب والقحط لأنه أسكنهم بواد غير ذي زرع .

٢ - في الآية دلالة على جواز سؤال الله تعالى الرزق وتوسعته بل سؤال الرفاهية في المعيشة وحسن الحال وطيب المآكل لقوله « من الثمرات » إذ لو كان المراد القوت

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٢٦ رقم ١ .

(٢) صحيح البخاري ج ١ ص ٣١٥ . و روى من طرقنا في الكافي ج ٤ ص ٢٢٥ .

وهو ما يسد الخلة لما أحوج إلى ذكر الثمرات وعن الصادق عليه السلام : هو ثمرات القلوب أي حبهم إلى الناس لينوبوا إليهم وعن الباقر عليه السلام أن المراد أن الثمرات تحمل إليهم من الآفاق وقد استجاب الله له حتى لا يوجد في بلاد الشرق والغرب ثمرة إلا وتوجد فيها حتى حكى أنه يوجد فيها في يوم واحد فواكه ربيعية وصيفية وخريفية وشتائية .

٣ - الوصف لمكة بالأمن وللبيت أيضاً والدعاء لأهلها بكثرة الرزق وغير ذلك من النعم أمور مشعرة بأفضليتها وأفضلية المجاورة فيها وحينئذ يرد سؤال وهو أنه لم كانت المجاورة فيها مكروهة فيجيب بأنه ذكر للكرهية أسباب الأول خوف عدم احترامها وسقوط محملها من القلوب الثاني حذر مقارفة الذنب فيها فإنه عظيم موجب لتضاعف العقاب الثالث أن المداومة على صحبتها يورث الماللة ومفارقتها تبعث على الشوق إليها والحصول بها .

٤ - قيل إن مكة كانت آمنة قبل دعوة إبراهيم عليه السلام من لدن آدم عليه السلام من الخسف والزلازل والطوفان وغيرها من أنواع المهلكات وإنما تأكد ذلك بدعائه عليه السلام وقيل بل كانت قبل دعوته عليه السلام كسائر البلاد واستدل على ذلك بقول نبينا عليه السلام «إن إبراهيم عليه السلام حرّم مكة وإنّي حرّمت المدينة»^(١) .

التاسعة : وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٢) .

«يرفع» فعل مضارع وقع حكاية حال [الماضي] وقيل إنه خبر يراد به الأمر وليس بشي، لأنه مجاز والأصل عدمه و«القواعد» جمع قاعدة وهي السافات ولذلك

(١) الكافي ج ٤ ص ٥٦٤ ، مجمع الزوائد ج ٣ ص ٣٠١ و ٣٠٣ . واللفظ في مجمع

البيان ج ١ ص ٢٠٦ .

(٢) البقرة : ١٢٧ .

جمعها فإن كل ساف قاعدة بالإضافة إلى ما فوقه وبناء بالإضافة إلى ما تحته ومعنى يرفع أي يثبت ويبني فإن كل ساف إذا فرغ منه يتصف بالثبوت ورفع البناء أمر لازم لثبوته فأطلق اللازم وأراد ملزومه وهو أفصح من قولنا يبني على القواعد ولم يقل قواعد البيت لأن البيان بعد الإبهام أفصح من البيان ابتداءً لأن الإبهام يوجب ألماً والبيان يوجب لذة واللذة بعد الألم أقوى وإسماعيل مرفوع بالابتداء وخبره محذوف تقديره وإسماعيل يناوله والواو للحال وحذف الخبر للعلم به فإن بناء البيت يحتاج إلى من يناول ما يبني به وربنا أي قائلين ربنا وكذلك قرأ عبدالله ابن مسعود^(١) وإنك أنت السميع أي لدعائنا والعليم بضمايرنا ونياتنا . وهذا فوائد :

- ١ - قال مجاهد إن أول من بناء إبراهيم عليه السلام ولذلك قال الحسن إن أول من حج البيت إبراهيم والقولان ضعيفان والحق أن البيت كان قبل إبراهيم عليه السلام فقد روي أن الله أنزله يا قوته من يواقيت الجنة له بابان [من زمر] شرقاً وغرباً وقال الله لآدم عليه السلام قد أهبطت لك ما يطاف به كما يطاف حول عرشي فتوجه آدم عليه السلام من الهند يمشي إلى مكة فتلقته الملائكة فقالوا برحمتك يا آدم لقد حججنا هذا البيت قبلك بالقي عام ، وقيل حج آدم عليه السلام أربعين حجة على رجليه من الهند وفي رواياتنا عن الباقر عليه السلام وأتى آدم هذا البيت ألف أتية على قدميه منها سبعمئة حجة وثلاثمئة عمرة وكان يأتيه من ناحية الشام وكان يحج على نور^(٢) .
- ٢ - لما كان الطوفان رفع البيت إلى السماء الرابعة وهو البيت المعمور ثم أمر الله إبراهيم عليه السلام فبناه وعرفه جبرئيل مكانه وقيل بعث الله سبحانه سبحانه أظلمته ونودي أن ابن علي ظلمها لا تزد ولا تنقص وروي أنه بناء من خمسة أجبل طور سينا و طور زيتا ولبنان والجودي وأسه من حراء ثم جاءه جبرئيل عليه السلام بالحجر الأسود من السماء وقيل تمخض أبوقبيس فانشق عنه وكان مخبياً فيه أيام الطوفان

(١) فانه قرأ : د و بقولان ربنا ، الآية .

(٢) الوسائل ب ٤٥ من ابواب وجوب الحج ح ١٨ و ٣٤ .

وكان يا قوته بيضاء ثم اسودت بملامسة الحيض له في الجاهلية^(١).

٣ - في قوله « ربنا تقبل منا » دلالة على أنهما بنياه للعبادة للسكنى فإن سؤال التقبل لا يتصور إلا فيما وقع عبادة واستدل بعض حشوية العامة بهذه الآية على أن الأجزاء قد يتفك عن القبول فإن المجزى ما وقع على الوجه المأمور به شرعاً و به يخرج عن العهدة والقبول ما يترتب عليه الثواب فأنهما عليهما السلام سألا التقبل مع أطمعهما لا يفعلان إلا فعلاً صحيحاً مجزئاً فكان ذلك السؤال لحصول استحقاق الثواب وهذا نظر فاسد فإن السؤال قد يكون بالواقع كما في قوله « رب احكم بالحق » أو يكون على وجه الانقطاع إليه تعالى .

العاشرة : رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَكَ وَآرِنَا

مَنَاسِكَنا وَ تَبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (٢) .

هذا السؤال أيضاً انقطاع إلى الله سبحانه ومرادهما اجعلنا متقادين لأوامرك ونواهيك وثبتنا على الاسلام في المستقبل والتحقيق أن هذا الكلام يقع إما في حال السلوك فمعناه زدنا إذعاناً وإخلاصاً أو بعد الوصول فمعناه ثبتنا و « من » هنا يحتمل التبيين والتبعض وعلى التقديرين إنما خصاً الذرية لأنهم أحق بالشفقة والنصيحة كما قال « قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة »^(٣) قيل أراد أمة محمد صلى الله عليه وسلم وعن الصادق عليه السلام أراد بني هاشم خاصة و « آرنّا مناسكنا » أي عرفنا مواضع عبادتنا في الحج فأجاب الله دعاهما و بعث جبرئيل عليه السلام وأرأهما المناسك من أولها إلى يوم عرفة فلما بلغ عرفات قال يا إبراهيم عرفت ؟ قال نعم فسمي الوقت عرفة والموضع عرفات و « تب علينا » من ترك ما هو الأولى بنا فعله كترك المندوبات والاشتغال بالمباحات لأن عصمتها مانعة من الإقدام على معصيته .

(١) ترى روايات الباب في الدر المنثور ج ١ ص ١٢٥ - ١٣٦ .

(٢) البقرة : ١٢٨ .

(٣) التحريم : ٦ .

قائدة : قبل قوله « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ^(١) » يريد بالحج يوم عرفة لأن موقف عرفة يسمى الحج ومنه قوله ﷺ « الحج يوم عرفة ^(٢) » وروى ذلك عن علي ^(٣) وقال عطاء الحج الأكبر ما فيه الوقوف والحج الأصغر ما ليس فيه وقوف وهو العمرة وقيل يوم النحر عن علي ^(٤) وابن عباس وروى عن الصادق ^(٥) وقيل جميع أيام الحج وعن الحسن هو يوم اتفق فيه ثلاثة أعياد عيد المسلمين وعيد اليهود وعيد النصارى روي أنه لم يتفق ذلك فيما مضى ولا يتفق بعده إلى يوم القيامة .

﴿ كتاب الجهاد ﴾

وهو لغة فعال من الجهد وهو المشقة البالغة والجهاد بكسر الجيم مصدر جاهد يجاهد جهاداً ومجاهدة ويفتح الجيم الأرض الصلبة والجهد بفتح الجيم وضمتها الطاقة ومنه قوله تعالى : « والذين لا يجدون إلا جهدهم ^(٦) » قرئ بهما وشرعاً إن أخذ من الأول فهو بلوغ المشقة في النفس والمال وإن أخذ من الثاني فهو بذل الطاقة من النفس والمال وعلى التقديرين فهو بذل النفس والمال لأعلاء كلمة الاسلام وإقامة شعائر الايمان فيدخل في الأول قتال الكفار وفي الثاني قتال البغاة وهو من أعظم أركان الاسلام قال النبي ﷺ « فوق كل بربر حتى يقتل الرجل في سبيل الله فليس فوقه بر ^(٧) » وقال علي ^(٨) « ألا وإن الجهاد باب من أبواب الجنة فتحه الله لأوليائه ^(٩) » هذا وهو من فروض الكفايات لم نسمع وجوبه

(١) براءة : ٣ .

(٢) أخرجه في المستدرك ج ٢ ص ١٦٦ عن غوالي اللثالي ولفظه الحج عرفة وقد

مر ص ٣٠٣ وأنه رواه مجمع الزوائد ج ٣ ص ٢٥١ عن ابن عباس ولفظه الحج عرفات .

(٣) تفسير العياشي ج ٢ ص ٧٦ .

(٤) براءة : ٨٠ .

(٥) الوسائل ب ١ من أبواب جهاد العدو ح ٢١ .

(٦) نهج البلاغة الخطبة ٢٧ .

على الأعيان إلا عن سعيد بن المسيّب وله شروط وأحكام تذكر في كتب الفقه و المقصود هنا ذكر آيات تتعلّق به وهي أنواع :

﴿النوع الاول﴾

✽ (في وجوبه) ✽

و فيه آيات :

الاولى : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (١) .

كتب بمعنى وجب و فرض و الكره بضم الكاف وفتحها مصدر بمعنى المكروه كاللفظ بمعنى الملقوظ لأنه كالخبز بمعنى المخبوز لأنّ الخبز بضم الخاء اسم لا مصدر و إنما المصدر بفتح الخاء و إنما كان القتال مكروهاً لأنه على خلاف الطبع [وكلما كان على خلاف الطبع] فهو مكروه و لهذا استحقّ عليه الثواب قال [النبي ﷺ] : « حَفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحَفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ » (٢) .

قوله « وعسى أن تكرهوا شيئاً » إلى آخره لاشك أن نسبة الشارع إلى المكلف كنسبة الطبيب إلى المريض و كما أن ما يأمر به الطبيب مكروه له و ما ينهيه عنه محبوب له كذلك الشارع بالنسبة إلى نفس المكلف ولذلك علّل سبحانه بقوله : « والله يعلم و أنتم لا تعلمون » .

إذا عرفت هذا فهنا أحكام :

١ - أنه واجب على الكفاية للأصل و لإجماع الصحابة و غيرهم و لانتفاء

(١) البقرة : ٢١٦ .

(٢) ومثله في نهج البلاغة الخطبة ١٧٤ .

المسبَّب عند انتفاء السبب و ذهب قوم إلى أنه واجب على الأعيان لقوله ﷺ :
 « من مات و لم يغز و لم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من نفاق ^(١) » و ليس
 بدالٍّ على مطلوبهم .

٢ - أن الواجب على الكفاية قد يصير واجباً على الأعيان بحسب الأحوال
 المقتضية لذلك و هو هنا إما بقصور القائمين عن الكفاية أو تعيين صاحب الأمر أو
 غير ذلك .

٣ - ذهب قوم إلى أن الواجب مختص بالصحابة لتوجه الخطاب إليهم وهو
 باطل لعموم قوله « يا أيها الذين آمنوا - إلى قوله - وجاهدوا ^(٢) » و لقوله ﷺ :
 « حكمي على الواحد حكمي على الجماعة ^(٣) » و للإجماع .

٤ - الخيرية في الجهاد ظاهرة أمّا في العاجلة الغنيمة و الغلبة و لذّة الظفر و
 العزّة و أمّا في الآخرة فالثواب و الفوز بمنازل الشهداء و في تركه أضداد ذلك من
 الفقر و الذلّة و الخذلان و العقاب و دركات الأشقياء .

الثانية : وَ جَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ

فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٤).

هذه أيضاً دالّة على وجوب الجهاد لصيغة الأمر الدالّ على الوجوب ثمّ اعلم
 أن الجهاد هنا يحتمل ثلاثة معان الأول الجهاد مع الكفار في نصرّة الاسلام وإعلاء
 كلمة الله الثاني الجهاد مع النفس الأمّارة واللّوامة في نصرّة النفس العاقلة المطمئنة
 وهو الجهاد الأكبر و لذلك ورد عنه ﷺ : « أنه رجع عن بعض غزواته فقال رجعتنا

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠ .

(٢) الحج : ٧٧ و ٧٨ .

(٣) أخرجه المجلسي في بحار الانوار ج ٢ ص ٢٧١ من طبعة دار الكتب الاسلامية

من غوالي اللثالي .

(٤) الحج : ٧٨ .

من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر^(١)، الثالث الجهاد بمعنى رتبة الاحسان كما قال سبحانه «وَالَّذِينَ جَاهِدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا»^(٢)، ومعنى رتبة الاحسان هو أن تعبد ربك كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك ولذلك قال «حق جهاده» أي جهاداً حقاً كما ينبغي بجد النفس وخلوصها عن شوائب الريا والسمة مع الخشوع والخضوع وقوله «في الله» أي في عبادة الله «هو اجتنابكم» أي اختاركم على الموجودات وجعلكم خلائف في الأرض وسلم إليكم مفتاح الخير والشر.

قوله «وما جعل عليكم في الدين من حرج» أي صعوبة وضيق جواب سؤال مقدر تقديره أن حق جهاده إنما يتمكن منه بعض الناس لا كلهم بل لا يكاد يقدر عليها أحد كما قال ﷺ «لا أحصي ثناءً عليك»^(٣) فكيف يؤمر به الكل أجاب بأنه لم يجعل عليكم حرجاً و«من» زائدة بل كل واحد عليه الاجتهاد قدرتمكته ولا يكلف الله نقسا إلا وسعها^(٤).

الثالث: وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٥).

هذه أيضاً صريحة في الأمر بالقتال قيل هي أول آية نزلت في القتال ولذلك قال «الذين يقاتلونكم» ليخرج الكافرون عن القتال فان رسول الله ﷺ كان بعد الهجرة يكف عن الكافرين عنه وعلى هذا القول هي منسوخة بقوله «اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم»^(٦)، وقيل أراد بالذين يقاتلون الذين هم من أهل القتال ليخرج الشيوخ

(١) مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٢٧٠.

(٢) التنبؤات : ٦٩.

(٣) السراج النير ج ١ ص ٣٢٠ ولفظه «اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك واعوذ بمعافاك من عقوبتك واعوذ بك منك» لا احصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

(٤) البقرة : ١٩٠.

(٥) البقرة : ٢٨٦.

(٦) براءة : ٥.

و الصبيان و النساء و هو أولى لأنّ النسخ على خلاف الأصل و قولهم إنّ رسول الله ﷺ كان يكفّ عنمن يكفّ عنه ممنوع بل كان ينتظر الفرصة وحصول الشرايط قوله « ولا تعتدوا » معناه على الأول لا تبدأوا بقتال من لم يقاتلكم وعلى الثاني لا تقتلوا من لا يجوز قتاله كالنساء و الصبيان .

الرابعة : الشهر الحرام بالشهر الحرام و الحرمات قصاص فمن اعتدى

عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم و اتقوا الله و اعلموا ان الله مع المتقين (١) .

كان أهل مكة قد منعوا النبي ﷺ عن الدخول عام الحديبية سنة ست في ذي القعدة و هتكوا الشهر الحرام فأجاز الله للنبي ﷺ وأصحابه أن يدخلوا في سنة سبع في ذي القعدة لعمره القضاء و يكون ذلك مقابلاً لمنعهم في العام الأول ثم قال و الحرمات قصاص أي يجوز القصاص في كل شيء حتى في هنك جرمة الشهر ثم عمم الحكم فقال : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه » فان دفع الشر خير و تسمية المجازي معتدياً مجازاً تسمية للشيء باسم مقابله « و اتقوا الله » في أخذكم ممن اعتدى عليكم بحيث لا يتجاوز مثل فعلهم و في الآية أحكام :

- ١ - إباحة القتال في الشهر الحرام لمن لا يرى له حرمة أعم من أن يكون ممن كان يرى الحرمة أولاً لأنه إذا جاز قتال من يرى حرمة فقتال غيره أولى .
- ٢ - أنه يجوز مقاتلة المحارب المعتدي بمثل فعله لقوله « والحرمات قصاص » .
- ٣ - أنه إذا دهم المسلمين داهم من عدو يخشى منه على بيضة الاسلام يجوز قتاله و يكون ذلك واجباً لأن الجهاد من خاصيته أنه إذا كان جازياً كان واجباً سواء كان الامام حاضراً أولاً .

٤ - أنه إذا كان الانسان بين قوم و دهمهم عدو فخشى .هـ على نفسه جاز قتال ذلك العدو و يكون قصده الدفاع عن نفسه لقوله « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » .

٥ - أنه يجوز أيضاً بمقتضى الآية أن الغاصب و الظالم إذا لم يرد المظلمة أن يؤخذ من ماله قدر ما غصب سواء كان يحكم الحاكم أولاً .

٦ - أن المجازي منصور إذا اتقى في مجازاته التعدي لأن الله معه .

الخامسة : وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَ اجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَ اجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا (١) .

كان قوم من المسلمين بمكة قد عجزوا عن الهجرة فاجتهد الكفار على افتتانهم عن دينهم و توعدوهم بالمكره استضعافاً فدعاً و لكك المستضعفون ربهم أن يخلفهم منهم و ينصرهم عليهم فأنزل الله هذه الآية حضاً للمؤمنين و حثاً لهم على الجهاد و تخليص إخوانهم من أيدي الكفار و الاستفهام هنا مشوب بالتحريض قوله « و المستضعفين » منصوب عطفاً على محل « في سبيل الله » و قيل المضاف محذوف أي وفي نصرة المستضعفين أو إغزاز المستضعفين « و القرية » هي مكة فلما فتح رسول الله ﷺ مكة كان لهم ولياً فاستعمل عليهم عتاب ابن أسيد فكان لهم نصيراً و في الآية دلالة على وجوب الهجرة عن دار الشرك و عذر العاجزين عن ذلك و وجوب السعي على المؤمنين في تخليصهم من أيدي الكفار و فيها أيضاً إخبار بإجابة الدعاء خصوصاً لمن هو في حال الضرورة و العجز و فيها أيضاً دلالة على وجوب المدافعة عن المؤمن العاجز عن دفع من يظلمه لأنه من باب الحسنة .

السادسة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوِ انْفِرُوا

جَمِيعًا (١).

الخطاب للمسلمين من المنافقين و المؤمنين المخلصين بدليل قوله فيما بعد « و إن منكم لمن ليبطئن » أي يبتطن « وخذوا حذركم » أي خذوا طريق الاحتياط و اسلكوه و اجعلوا الحذر ملكة في دفع ضرر الأعداء عنكم و الحذر و الجند بمعنى واحد كالإثر و الأثر « فانفروا » أي سيروا إلى العدو « ثبات » أي جماعة بعد جماعة وهي السرايا « أو انفروا جميعاً » أي جيشاً واحداً و قيل الحذر السلاح عن الباقر عليه السلام قال الطبرسي « هو الأصح » لأنه أوفق بقياس كلام العرب و يكون من باب حذف المضاف أي آلات حذركم ^(٢) وفيه نظراً لأنه في غير هذه الآية عطف السلاح على الحذر كما تقدم ^(٣) والعطف يقتضي المغايرة وقوله إنه من باب حذف المضاف خروج عن القول المنقول لأنه فسر الحذر بأنه السلاح ولو قال إنه سمي السلاح حذراً لأنه به يحصل الحذر لكن أصوب و على هذا يكون قوله « خذوا » مستعملاً في موضوعه أي تناولوا وفي الآية حث على الاستعداد للجهاد وإيجاب النفور إلى الأعداء للجهاد .

السابعة : فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَ

مَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمُتَلَّ أَوْ يَغْلِبْ فَمَوْفٍ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (٤) .

لما أمر المسلمين كافة بالجهاد في سبيله أخبرنا بأن الأمر في الحقيقة إنما يتوجه إلى السعداء المخلصين وهم الذين يبيعون الحياة الدنيا بالحياة الآخرة أي

(١) النساء : ٧٠ .

(٢) مجمع البيان ج ٣ ص ٧٣ .

(٣) يعني قوله تعالى « وليأخذوا حذرهم و أسلحتهم » راجع ص ١٨٨ .

(٤) النساء : ٧٣ .

يستبدلون تلك بهذه رضى وإيثاراً كما يرضى البايع بالثمن عوضاً عن سلعته و الشرى يستعمل بمعنى البيع وبمعنى الاشتراء والأول أظهر في الاستعمال وهو المراد هنا ثم إنه تعالى حث على الجهاد حثاً عظيماً بأن المجاهد لا بد له من الفوز بما لدى الحسينين^(١) أما الأخروية فلازمة حتماً فانها تابعة لقصده ونيتته سواء غلب أو غلب و أما الدنيوية فانها حاصلة مع الظفر قطعاً ومع عدمه يتخلص من الملامة والمنفعة و يحصل [على] المدح والثناء .

ومثل هذه الآية قوله تعالى وإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً في التورية و الإنجيل و القرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم^(٢) و سبب نزولها أنه لما بايعت الأنصار رسول الله ﷺ ليلة العقبة وهم سبعون رجلاً قال عبدالله بن رواحة: اشترط لربك و لنفسك ماشئت فقال اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشرکوا به شيئاً و اشترط لنفسي أن تمنعوني مما تمنعون منه أنفسكم قالوا فاذا فعلنا ذلك فما لنا ؟ قال الجنة قال [عبدالله] ربح البيع لا نقيله ولا نستقيله فنزلت^(٣) .

و فيها أيضاً حث على الجهاد و عظم فائدته ومعناه إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم الحيوانية الأمانة [بالسوء] بالجنة فالبايع هي أنفسهم العاقلة والمشتري هو الله والسلعة هي النفس الحيوانية والثمن هو الجنة والمراد بالاشتراء هو إبدال أنفسهم الحيوانية بالجنة فاستعار له الاشتراء و الاستعارة مبالغة في التشبيه تقول زيد كالأسد فاذا بالفت قلت زيد الأسد و ليس شراء حقيقياً لأن الله هو المالك للثمن والسلعة و البايع إلا أن للبائع اختصاصاً بالسلعة كاختصاص المستعير بالعين المعارة و كما لا يصح أن يبيع المستعير العين على مالکها فكذلك هنا ولما كانت السلعة غير حاضرة

(١) العيائين ، خ ل .

(٢) براءة : ١١٢ .

(٣) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٨٠ .

احتاج إلى رهن يثق به البايع وهو هنا تأكيد الوعد فلذلك قال « وعداً عليه حقاً » وهو مصدر مؤكّد لمضمون الجملة وهو « أن لهم الجنة » و « حقاً » صفة . قوله « ومن أوفى بعهده » استفهام على وجه الإنكار وأوفى للنفصيل أي ليس أحد أكثر وفاء ولا أصحّه من الله وكيف لا وخلف الوعد قبيح والقبيح محال عليه سبحانه « فاستبشروا » أي خذوا حظكم من الغبطة والسرور في هذه المبايعة وكيف لا وقد أعطيتكم الشيء الحقيق الفاني وأخذتم الخبير الباقي « وذلك هو الفوز العظيم » . روي أن رجلاً قال لزين العابدين عليه السلام إنك قد آثرت الحج على الجهاد والله يقول « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة » فقال عليه السلام فاقراً ما بعدها « التائبون العابدون الحامدون السائحون » إذا رأيت هؤلاء فالجهاد معهم أفضل من الحج ^(١) إشارة منه عليه السلام إلى أن الجهاد المأمور به هو الجهاد مع الامام المعصوم لا أيّ جهاد كان تنبيهاً للسائل على جهله فأنه ليس يمتن له الاعتراض على مثل هذا الرجل العظيم الشأن العالم بشرايط العبادات وأسرار الطاعات .

الثامنة : مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٤) .

المراد بأهل المدينة من سكنها من المهاجرين والأنصار و « الأعراب » جمع

(١) مجمع البيان ج ٣ ص ٧٦ . تفسير القمي ص ٢٨١ .

(٢) برامة : ١٢١ .

عرب كالأعجام جمع عجم وهم الذين يسكنون البوادي يقال رجل عربي إذا كان من العرب وإن سكن البلاد وأعرابي إذا سكن في البادية والظما شدة العطش والنصب التعب والمخمصة الجوع والموطى في قوله « ولا يطؤون موطئا » إما مصدر أو مكان الموطى والمراد الموطى بالقدم والحافر وقيل الإيقاع والابادة كقوله ﷺ « وآخر طاء وطئها الله »^(١) وفيه نظر لأنه مجاز وما قلناه حقيقة ولا ضرورة للنقل عنه ولا قرينة والنيل مصدر ومعناه كلما يسوؤهم ويضرهم من قول أو فعل والنفقة الصغيرة هي القليلة فإن القليل صغير أيضاً فإن الصغير يقال بالنسبة إلى الحجم والقليل بالنسبة إلى الثقل والوزن وبينهما تلازم ولذلك يستعمل أحدهما مكان الآخر وكذا الكلام في الكبير والكثير والوادي في الأصل كل متفرج بين الجبال والآكام يكون مجمعا للسيل وهو اسم فاعل من ودى إذا سال وهو وصفة للماء فيسمى المكان به تسمية المحل باسم الحال وقد يستعمل الوادي في مطلق المكان ويمكن أن يكون هو المراد هنا .

إذا عرفت هذا ففي الآية تحريم التخلف عن الجهاد وعدم الخروج مع رسول الله صلى الله عليه وآله لقوله « ما كان » أي ما كان لهم في حكم الله وشرعه أن يتخلفوا وكذلك ما كان لهم أن يرغبوا في حفظ أنفسهم عن متاعب السفر وما لا قوه من العسرة عن نفس رسول الله ﷺ أي ليست أنفسهم بأعز من نفسه ثم إن ذلك التحريم له فائدتان كليّة وجزئية أما الكليّة فلم يصرّح بها في الآية وهي إهانة الكفّار وإذلالهم وكسر شوكتهم فيحصل بذلك إعزاز الدين وأهله وأيضاً لو لم يتفروا إليهم ولا يطأوا أرضهم لجاز أن المشركين يطأون أرض المسلمين ويحصل الفساد العظيم وأما الجزئية فإن المجاهدين يكتب لهم ثواب الجهاد بمجرد النية وإن لم يحصل قتال وثواب ما يحصل لهم من عطش أو تعب أو جوع وغير ذلك فإن ذلك كله إحسان والله لا يضيع أجر المحسنين « وهنا فوائد :

١ - سبب نزول الآية [ين] أنه لما تخلف جماعة عن النبي ﷺ في غزاة تبوك بغير

إذن منه فقرهم [الله] على تخلفهم و وبخهم بآيات كثيرة كقوله « فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ^(١) » ، و غير ها اعتذر بعضهم بأنه لم يكن في تلك الغزاة قتال ولا حرب فأبي فائدة كانت تحصل بالخروج فنزلت ، ولذلك استدل أبو حنيفة بها على أن المدد الذي يلحق العسكر بعد الفراغ من القتال يسهم لهم من الغنيمة بمجرّد قصدهم وهو مذهب أصحابنا أيضاً خلافاً للشافعية .

٢ - استدل بعضهم بالآية على أن الجهاد واجب على الأعيان وفيه نظر لجواز أنه كان في مبدئ الإسلام حيث كان في المسلمين قلة فلما كثروا نسخ عنهم ^(٢) ولذلك قال بعدها « وما كان المؤمنون لينفروا كافة » .

٣ - قال قتادة هذا الحكم مختص بالنبي ﷺ لا يجوز التخلف عنه في غزاة من الغزوات إلا لعذر وأما غيره من الأئمة فيجوز التخلف عنهم وقال الأوزاعي وابن المبارك إن هذا الحكم عام لأول الأئمة وآخرها وهو موافق لمذهبنا من قيام الإمام مقام الرسول في كل الأحكام نعم إن الجهاد من فروض الكفايات إذا قام به بعض فيه كفاية سقط عن الباقي .

٤ - في الآية دلالة على أن كل تعب وظما، وجوع و إنفاق يحصل في حج أو جهاد أو زيارة أحد المعصومين عليه السلام أو طلب علم أو أي طاعة كانت فإن ذلك يكتب لصاحبه وإن لم تحصل غايته وتعدت من غير جهته .

التاسعة : لَا يَتَوَيُّ الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا (٣) .

(١) براءة : ٨٢ .

(٢) وفيه روايات راجع الدر المنثور ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٣) النساء : ٩٥ .

قري، « غير » بالحركات الثلاث أمّا الرفع فصفة للقاعدون أو بدل وأمّا النصب فعلى الاستثناء وقال الزجاج حال من القاعدون أي لا يستوي القاعدون حال خلوتهم من الضرر وأمّا الجر فهو صفة للمؤمنين أو بدل منه « ودرجة » نصب على المصدر أو على التمييز « و كلاً » منصوب على المفعولية قدّم على عامله لكونه أهمّ و « أجزأ » أيضاً منصوب إمّا على المصدر أو على التمييز .

واعلم أنّ القاعدين عن الجهاد من المؤمنين قسمان أحدهما من لا ضرر به لكنّه قعد للاذن له في ذلك أو لقيام من فيه كفاية و ثانيهما من به ضرر يمنعه عن الخروج ولولاه لخرج فتفي المساواة وقع بين القسم الأول وبين المجاهدين في الآية صريحاً وأمّا القسم الثاني فتفي المساواة بين المجاهدين وبينه أيضاً حاصل لأنّ النية مشتركة بينهما ويزيد المجاهدون بالفعل فلا مساواة أيضاً ثمّ لما كان تفي المساواة مجملًا أوردفه بالبيان وهو قوله « فضّل الله المجاهدين على القاعدين درجة » ولما قضت الضرورة أنّ من قعد لعذر ليس كمن قعد لا لعذر وجب كون التفضيل على الأول أعني من قعد لعذر أقلّ وإليه أشار بقوله « درجة » وعلى الثاني وهو من قعد لا لعذر أكثر وإليه أشار بقوله « أجزأ عظيمًا درجات منه ومغفرة » أي للذنوب « ورحمة » أي تفضلاً زائداً على المستحقّ بحسب مشيئته تعالى .

وقيل: المجاهدون الأولون من يجاهد الكفار والآخر من يجاهد نفسه و عليه دلّ قوله ﷺ « رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ^(١) » وقيل بل الدرجة ارتفاع شأنهم عند الله والدرجات منازلهم في المعنة وقيل الدرجة ما حصل لهم في الدنيا من الثناء الحسن والغنيمة والدرجات في الآخرة . قوله : « و كلاً وعد الله الحسنى » أي المثوبة الحسنى وهي الجنة والتنوين عوض من المضاف إليه أي كلّ واحد من المذكورين . وفي الآية فوائد :

١ - التصريح بأنّ الجهاد ليس فرض عين وإلّا لما كان القاعد للضرورة معذوراً وهو باطل .

٢ - سقوطه عمّن به ضرر كالعمى والعرج والإقعاد وكبر السن والفقر لأنّ جميع ذلك يشمله لفظ الضرر .

٣ - « روى زيد بن ثابت أنّه لم يكن في الآية « غير أولي الضرر » فجاء ابن أمّ مكتوم وهو أعمى وهو يبكي وقال يا رسول الله كيف بمن لا يستطيع الجهاد ففشيّه الوحي ثانياً ثمّ سري عنه فقال اقرأ « غير أولي الضرر » فألحقها والذي نفسي بيده لكأنّي أنظر إلى ملحقتها عند صدع [الوحي] في الكنف^(١) وفيه دلالة على [جواز] تأخير البيان عن وقت الخطاب .

العاشره : لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٢) .

هذه الآية صريحة في عدم وجوب الجهاد على هؤلاء المذكورين « و الضعفاء » هم الهرمى والزمنى والنصح لله ورسوله هو الايمان الحقيقي بهما وفي الآية دلالة على نفي الحرج عن العاجز مطلقاً أي بنفسه وبماله فلا يجب عليه الاستنابة ولو قدر عليها بماله ، وقال بعض أصحابنا يجب على العاجز بنفسه القادر بماله أن يستنيب عنه غيره لقوله تعالى « وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله » ذمهم على عدم إنفاقهم أموالهم مع القدرة عليها وليس ذلك مع الجهاد بالنفس وإلا لكان إنفاقه على نفسه فيكون لامعه وهو المطلوب وفيه قوة وفي الآية دلالة أيضاً على عدم وجوبه على العبد أقوله « لا يجدون ما ينفقون » والعبد لا يملك شيئاً عندنا فلم يحصل الشرط في حقه .

(١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) براءة : ٩٢ .

﴿النوع الثاني﴾

﴿ في كيفية القتال ووقته و شيء من احكامه ﴾ ❖

و فيه آيات :

الاولى : يَقْتُلُوكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَ إِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَ الْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يَقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَ الْآخِرَةِ [وَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ] (١) .

قتال مجرور على أنه [م] بدل بدل الاشتمال من الشهر الحرام ، و صدء عن سبيل الله ، أي منع عن طاعة الله و «كفر به» أي بالله «والمسجد» ليس معطوفاً على «به» بل مجرور عطفاً على «سبيل الله» أي صدء عن المسجد [الحرام] «و إخراج» مرفوع عطفاً على صدء وهما مرفوعان بالابتداء «وأكبر» خبر عن الجميع لأن أفعل التفضيل يستوي فيه المفرد والمثنى والمجموع «والفتنة» هو ما ارتكبه من الإخراج أو الشرك .

قيل سبب نزولها أن رسول الله ﷺ بعث سرية أميرها عبد الله بن جحش الأسدي - وكان ابن عمته ﷺ - قبل قتال بدر بشهرين في مجاهدى الآخرة يرصدون غير القریش عليها تجارة من الطائف و كان في العير [عمرو بن] عبد الله الحضرمي

و ثلاثة معه فالتقوا بهم أول يوم من رجب وهم يظنونهم من جمادى الآخرة فقتلوا [عمرو بن] عبدالله واستأسروا اثنين من أصحابه واستاقوا العير فقالت قريش قد استحل محمد الشهر الحرام شهراً يأمن فيه الخائف فرد رسول الله ﷺ العير والأسارى وكتب قريش إلى النبي ﷺ يسألونه عن القتال في الشهر الحرام تشنيعاً وتبكيتاً^(١).

وقيل : السائل المسلمون و أهل السرية تآلماً مما وقع منهم وقالوا الانبرح حتى تنزل توبقنا وعن ابن عباس لما نزلت أخذ رسول الله ﷺ الغنيمة وأخرج خمسها وهو أول خمس و غنيمة في الاسلام و قسم الباقي بعد الخمس في السرية^(٢) وفيه دلالة على إخراج الخمس من أصل الغنيمة ونقل الطبرسي أنه ﷺ عقل ابن الحضرمي أي أدنى دينه و في الآية أحكام :

١ - تحريم القتال في الشهر الحرام لقوله تعالى « قل قتال فيه كبير » أي ذنب كبير لكن عند أصحابنا ليس ذلك على إطلاقه بل التحريم بالنسبة إلى من يرى حرمة الشهر إذا لم يبدأ أما من لا يرى له حرمة أويرى و يبدأ فيجوز القتال و لذلك قال [الله] تعالى « قتال » بالنكير و النكرة في الاثبات لا تعم و قال الأكثر إنه كان حراماً مطلقاً ثم نسخ و قال عطاب التحريم باق لم ينسخ .

٢ - أنه لما اعترض المشركون على رسول الله ﷺ بفعل السرية أمره الله تعالى بمقابلتهم بأعظم مما فعلته السرية على غير قصد و ذلك هو صدّهم عن سبيل الله و كفرهم به و إخراج رسول الله ﷺ و أتباعه من المسجد الحرام و صدّهم له عام الحديبية و [أن] ذلك أعظم عند الله من قتل ذلك الشخص .

٣ - أن أهل السرية لما عظم عليهم ما فعلوه و تابوا منه ظن قوم أنهم إن خلصوا من الإثم فليس لهم من الأجر شيء فأنزل الله تعالى : « إن الذين آمنوا و الذين هاجروا و جاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله »^(٣).

(١) مجمع البيان ج ٢ ص ٣١٢ . الدر المنثور ج ١ ص ٢٥٠ .

(٢) سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٠٥ .

(٣) البقرة : ٢١٨ .

٤ - أخبر سبحانه بأصرار أهل الكفر على عداوة المسلمين وأنهم لا يزالون على ذلك حتى يرجعهم عن دينهم و « حتى » هنا للتعليل وقوله « إن استطاعوا » استبعاد لاستطاعتهم كقولك لعدوك إن ظفرت بي فلا تبق علي وأنت واثق بعدم ظفرك .
٥ - لما ذكر الارتداد استورد حكمه فقال « ومن يرتدد » واختلف [في أنه] هل نفس الردة محبط للعمل أو مع الموت عليها قال أبو حنيفة بالأوّل والشافعيّ والثاني و به قال أصحابنا وهو الحق سواء كان ارتداده عن فطرة أولاً فإن الموافاة عندنا بالإيمان شرط في استحقاق الثواب .

الثانية : وَ اقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَلَقَّيْتُمُوهُمْ وَ اخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ اخْرَجْتُمُوهُمْ
وَ الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ
فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (١) .

يقال ثقت الرجل إذا وجدته وأنت متمكن منه حاذق على ذلك وأصله الحنق للشيء علماً وعملاً وهذه الآية ناسخة لكل آية فيها أمر بالمواذعة أو الكف عن القتال كقوله تعالى « ودع أذاهم »^(٢) ، وقوله « لكم دينكم ولي دين »^(٣) ، و أمثاله لأن حيث للمكان أي في أي مكان أدر كتموهم من حل أو حرم وكان القتال في الحرم محرماً ثم نسخ بهذه الآية وأمثالها فصدرها ناسخ لعجزها قوله « و أخرجوهم من حيث أخرجوكم » أي من مكة فأنهم أخرجوا رسول الله ﷺ و جماعة من المسلمين من الحرم وكذلك صدوهم عن الدخول عام الحديبية فلا جناح في إخراجهم لأن البادى أظلم وقد فعل رسول الله ﷺ عام الفتح كذلك « و الفتنة » أي المحنة و البلية بإخراجهم عن وطنهم « أشد » عليهم من قتلهم لدوام التألم بذلك و قيل

(١) البقرة : ١٩١ .

(٢) الاحزاب : ٤٨ .

(٣) الكافرون : ٦ .

الشرك أي شركهم في الحرم أشد عليهم من قتلهم لهم و من إخراجهم من الحرم .
 قوله « ولا تقتلوه عند المسجد الحرام » قيل سبب نزولها أن المسلمين لما
 وقع صلح الحديبية خافوا أنهم إذا رجعوا في العام المقبل أن لا يفي المشركون
 بعهدهم فيضطرون إلى قتالهم في الحرم في الشهر الحرام فأمرهم الله بقتالهم إن لم
 يفوا فإن جزاء السيئة سيئة .

فائدة : في حكم هذه الآية قوله تعالى « فإذا انسلك الشهر الحرام فاقتلوا
 المشركين حيث وجدتموهم » وفيه زيادة ^(١) تحريض للنبي ﷺ عليهم بقوله
 « وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد » .

الثالثة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا
 فِيكُمْ غُلَظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ (٢) .

« يلونكم » أي يقربون منكم أي قاتلوا الكفار كلهم الأقرب فالأقرب لأن قتلهم
 مع تباين أمكنتهم دفعة واحدة من المحالات فلا بد من الترتيب والأحوط البدأ
 بالأقرب مالم يكن الأبعد أشد خطراً من الأقرب ولذلك قاتل النبي ﷺ بني قريظة
 و بني النضير أولاً وفتح مكة قبل حرب هوازن ولم يحارب أهل فارس لبعدهم وسئل
 ابن عمر عن قتال الديلم فقال عليكم بالروم . والغلظة الشدة وخلاف اللين و اعلموا
 أن الله مع المتقين ، لأنه أمر بالتقوى و من المحال أن يأمر بشي ، ويكون مع
 ضده و يجوز أن يريد المتقين عن الفشل واللين والفرار لأنه أمر بأضدادها .

الرابعة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ثَابِتِيَّتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا رَحْفًا فَلَا تُولُوهُمُ
 الْآدْبَارَ وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَبَهُ الْأَمْتَحَرَفُ لِقَالِ أَوْ مَتَحِيزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَذَبَّاهُ
 بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَیْهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (٣) .

قيل : المراد بالزحف الجيش الدهم الذي يرى لكثرتة كأنه يزحف و قيل الزحف الدنو يسيراً يسيراً من زحف الصبي إذا دب على مقدمه وهو مصدر منصوب على الحال نحو جاء زيد ركضاً و هو إمّا حال من المفعول و هو ظاهر الآية أو حال من الفاعل أو منهما معاً و التحرف الميل إلى حرف أي طرف و منه التحرف إلى طلب الرزق و هو الميل إلى جهة يظن فيها الرزق قوله « لقتال » أي لا يكون للفرار بل لحضانة الموضع و قيل هو الكر بعد الفرّ و التحيز الميل إلى حيز و الفئة قيل هي الجماعة من الناس المنقطعة عن غيرها و قيل هو رئيس العسكر سمي به لأن أصحابه يرجعون إليه في حوائجهم و انتصاهما على الحال أي ومن يولّ دبره فقد باء بغضب من الله إلا في هذين الحالين و يحتمل نصبهما على الاستثناء و فيها أحكام :

١ - أنه يحرم الفرار من قتال الكفار بعد الالتقاء بهم إلا في حالتي التحرف أو التحيز .

٢ - أن الخطاب عام في كل الكفار و كل المسلمين و قيل مخصص بحرب بدر لأنها نزلت في تلك الواقعة و قد عرفت مراراً أن خصوص السبب لا يخصّص .

٣ - أن وجوب الثبات و حرمة الفرار ليس مطلقاً بل مقيد بعدم زيادة العدو على الضعف إذ مع زيادته يجوز الفرار لما يأتي .

٤ - أنه إذا لم يزد على الضعف و تحقق العطب هل يجب الثبات و يحرم الفرار أم لا ، الحق الأول لعموم قوله « إذا لقيتم فئة فاثبتوا ^(١) » و قيل بالثاني لقوله « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ^(٢) » و فيه ضعف لأن التقرير في الحرب من لوازمه .

٥ - التحرف للقتال الاستعداد له بأن يصلح لأتمه أو يطلب ماء لمكان عطشه أو مأكولاً لجوعه أو تكون الشمس في مقابلته و يتأذى بها أو غير ذلك و يشترط في الفئة صلاحيتها للاستنجاد بدونه أو معه قريبة كانت أو بعيدة اللهم إلا أن يفرط

(١) الانفال : ٤٦ .

(٢) البقرة : ١٩٥ .

البعد بحيث يعد فراراً .

٦ - الفرار هنا مع الشرايط كبيرة للتوعد عليه بالنار و التوبة منه العود إلى مركزه و إظهار الندم و العزم على القتال .

٧ - (١) في معنى الآية قوله تعالى « يا أيها الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (٢) ، في العموم و التقييد بعدم الزيادة على الضعف وقوله « وَاذْكُرُوا اللَّهَ » أي اذكروا عظمة الله لتستعظموا مخالفته بعدم الثبات كي تفلحوا بذلك .

الخامسة : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۚ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَاعْلَمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٣) .

التحريض والتضيض و التحريض بمعنى واحد و هو الترغيب و الحث على الشيء و مدلول الآية الأولى أمر الله لرسوله أن يرغب المؤمنين في القتال و وعدهم النصر على ذلك و إن كثرت العدو حتى يقاوم العشرة مائة و لفظه خبر ومعناه الأمر و كان ذلك تكليفهم في مبدئ الاسلام ثم نسخ ذلك عنهم بعد مدّة بالآية الثانية وهي قوله « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ » و هو من باب النسخ بالأخفّ و سببه أن رسول الله ﷺ بعث حمزة رضي الله عنه في ثلاثين راكباً فلقي أبا جهل في ثلاثمائة راكب فنقل ذلك

(١) في بعض النسخ : فائدة .

(٢) الاقوال : ٤٦ .

(٣) الاقوال : ٦٥ .

عليهم وضجوا منه فخفف الله عنهم بمقاومة الواحد الاثنین و هنا فوائد :

١ - لما كان مطلوب الكفار في القتال ضد مطلوب الله كانوا مغالين لله ومن غالب الله عليه الله و لما كان المؤمنون مطلوبهم مطلوب الله كان الله ناصرهم و من نصره الله لن يدخل أبداً ولذلك علم بالاستقراء أن اليأغي مصروع دائماً و لهذا السر قال تعالى « بأنهم قوم لا يفقهون » أي لا يفقهون أنهم مغالبون الله تعالى و مغالبه مغلوب . ووجه آخر وهو أن من لا يعرف الآخرة فالحياة عنده لا تكون إلا هذه الدنيوية فهو يشح بها فيجبن [و يفر] و من اعتقد الآخرة و أن سعادته فيها لم يبال بهذه الحياة [الدنيا الفانية] فيخوض الغمرات و يقاتل الجماعات .

٢ - المراد بالضعف الضعف البدني لا في البصيرة في الدين كما قال الطبرسي أما أولاً فلا أنه المتبادر إلى الذهن فيكون حقيقة فيه و أما ثانياً فلا أن قرينة التخفيف تدل على ذلك و أما ثالثاً فلا أن الضعف البدني مناسب للتخفيف والنسخ بخلاف الضعف في البصيرة .

٣ - الفرق بين الحكمين أن المسلمين لما كان فيهم قلة كلتهم بمقاومة عشرة لمائة و إن علم فيهم ضعفاً و لما كثروا زال المانع فخفف عنهم لسعة رحمته و قرى . بفتح الضاد و ضمها للسبعة و قرأ أبو جعفر ضعفاً جمعاً .

٤ - إنما كرر العدد في الباسخ والمنسوخ لأن الحال قد تبدلت في المقاومة فربما لا يقاوم العشرة المائة و يقاوم المائة الألف و كذلك قد لا يقاوم المائة المائتين و يقاوم الألف الألفين فال تكرار للدلالة على وقوع الغلبة للمؤمنين مع قلةهم و كثرتهم و بعبارة أخرى إنما ذكرت القرينة الثانية للدلالة على أن غلبة المؤمنين متحققة و إن ازداد الكفار بتلك النسبة أضعا فأمضاغة .

٥ - أن مدلول الآية وجوب ثبات الجمع لمثليه و أنه لا يجب لو كان العدو أكثر من الضعف فعلى هذا هل يجوز أن يزاحم مائة بطل عن مائتي ضعيف و واحد من اثنين أم لا ؟ الأولى لا يجوز لأن العدد معتبر مع تقارب الأوصاف فعلى هذا يجوز حرب مائة ضعيف من المسلمين من مائة بطل مع ظن العجز و فيه نظر .

٦ - لو زاد الكفار على الضعف وظن السلامة استحب الثبات ولو ظن العجز وجب الهرب لقوله « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة »^(١) .

٧ - لو انفرد اثنان بواحد هل يجب الثبات احتمالان من كونهما لم يزيدا على الضعف و من جواز اختصاص الحكم في الآية بالجماعة إذ الهيئة الاجتماعية لها أثر في المقاومة و هو الأقرب .

السادسة : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَا لَهُمْ فِيهِمْ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (٢) .

قال ابن عباس : جهاد الكفار بالسيف و جهاد المنافقين باللسان يريد باقامة الحجّة عليهم و الوعظ لهم و اختاره الجبائي^٢ و قال الحسن و قتادة جهاد المنافقين باقامة الحدود عليهم و فيه نظر فإنّ الحدود تقام أيضاً على الفساق من المسلمين مع أنّ ذلك لا يسمّى جهاداً و اغلظ عليهم ، أي أسمعهم الكلام الغليظ ولا تحابّهم و لا ترقّ لهم و عن ابن مسعود إن لم يستطع بيده فبلسانه فإن لم يستطع فليكفر^٣ في وجهه فإن لم يستطع فبقبله بالبغض له والتبرّي منه وفي قراءة أهل البيت عليهم السلام وجاهد الكفار بالمنافقين ، قالوا لأنّه لم يكن عليه السلام يجاهد منافقاً بل يتألفه^(٢) فان صحّ هذا النقل فهم أعلم بما قالوه و إلّا فالقراءة المشهورة المنقولة تواترأ معها الدليل لها الحجّة فإنّ تألف المنافقين لم يكن مقصوداً لذاته بل ليكون وسيلة إلى تليين قلوبهم فتقبل ما يرد عليها من الحجّة و الموعظة و إقامة الأدلّة على دفع الشبهات عنهم و ذلك هو الجهاد المأمور به و في الآية فوائد :

١ - الأمر بجهاد الكفار ، وهم قسمان من له كتاب أو شبهة فهو لا يقتاتلون

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) براءة : ٧٣ ، التحريم : ٩ .

(٣) مجمع البيان ج ٥ ص ٥٠ .

حتى يسلموا أو يلتزموا بشرايط النعمة و إن لم يحصل منهم أحد الأمرين قتلوا و سيأتي حكمهم ومن ليس له كتاب ولا شبهة فهو لا يقاتلون حتى يسلموا ولا [ي]قتلوا و سيأتي أيضاً حكمهم .

٢ - الأمر بجهاد المنافقين باقامة الحجّة فيدخل فيه جهاد كل مبتدع ومعتقد خلاف الحق قال النبي ﷺ : « إذا ظهرت البدع في أمتي فليظهر العالم علمه و من لم يفعل فعليه لعنة الله » (١) .

٣ - الأمر بالغلظة شامل للقسمين فتجب الغلظة على الكفار و إهانتهم وكذا على المنافقين و أرباب البدع و معتقدي خلاف الحق إلا لتقية تمنع من ذلك أو لخوف ضرر .

السابعة : قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢) .

هذه الآية إشارة إلى قتال أهل الكتاب وقد وصفهم بصفات أربع كل واحدة منها توجب قتالهم الأولى أنهم لا يؤمنون بالله في نفس الأمر لا أنهم يعتقدون الله على صفة يستحيل أن يوصف بها كقولهم « عزيز ابن الله - والمسيح ابن الله » (٣) ، ولذلك وصفهم بالاشراك الثانية أنهم لا يؤمنون باليوم الآخر كما يجب كقولهم « لن تمسنا النار إلا أياماً معدودة » (٤) ، الثالثة أنهم لا يحرمون ما حرم الله كشرب الخمر و نكاح المحرّمات و إباحة لحم الخنزير الرابعة أنهم لا يدينون دين الحق و الدين إما

(١) الكافي ج ١ ص ٥٤ الرقم ٢ .

(٢) براءة : ٣٠ .

(٣) براءة : ٣١ .

(٤) البقرة : ٨٠ .

الاسلام أو الطاعة أي [إنهم] إن كانوا يدعون ديناً أو يفعلون طاعة فهي غير مطابقة للحق لتحريرهم كتابهم و انتحالهم أموراً غير مشروعة إذا عرفت هذا فهنا مسائل :

١ - أهل الكتاب هم اليهود و النصارى حقيقة و أما المجوس فلمهم شبهة كتاب و قيل ليسوا بأهل الكتاب لقوله « إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ^(١) » و إنما للحصر و الجواب أن لهم شبهة و قد ورد في أخبارنا أنه كان لهم نبي فقتلوه و كتاب فحرقوه و لهذا قال النبي ﷺ « سبوا بهم سنة أهل الكتاب ^(٢) » و « من » في الآية للبيان .

٢ - تقدم أن أهل الكتاب يقاتلون حتى يلتزموا بأحد الأمرين إما الاسلام و أحكامه أو شرايط الذمة و إنما اقتصر هنا في غاية القتال على أداء الجزية و لم يذكر الاسلام و لا باقي الشرايط لأن الاسلام معلوم الارادة و لأنهم وصفوا بالأوصاف الأربعة و فيه قطع لطمع الاسلام منهم و أما الاقتصار على ذكر الجزية فلا نه الركن الأعظم في الشرايط و إذا أدخلوا بها و لم يتقادوا لأحكام الاسلام خر قوا الذمة .

٣ - شرائط الذمة هي قبول الجزية و أن يجري عليهم أحكام الاسلام و أن لا يؤذوا المسلمين في أنفسهم و أموالهم و نسائهم و أن لا يحدثوا كنيسة و لا بيعة و لا يضربوا ناقوساً و أن لا يتظاهروا بشيء من المحرمات و أن لا يتناقصوا دين الاسلام بذكر الله سبحانه و نبيه بما لا يجوز و بمخالفة الأولين يخرجون عن الذمة .

٤ - الجزية فعلة كجلسة و هي اسم للنوع أي لنوع من الجزاء و عندنا أنها غير مقدرة بل بحسب ما يراه إمام المسلمين لأنه أنسب بالصغار و عند أبي حنيفة يؤخذ في أول كل سنة من الفقير المكتسب اثني عشر درهماً و من المتوسط أربعة و عشرون و من الغني ثمانية و أربعون و لا يؤخذ من الفقير الذي لا كسب له و عند الشافعي يؤخذ في آخر كل سنة من كل واحد ديناراً فقيراً كان أو غنياً و لم يفصل

(١) الانعام : ١٥٦ .

(٢) راجع الوسائل ب ٤٩ من أبواب جهاد العدو ج ٩ ، الدر المنثور ج ٣

الفقير إلى المكتسب وغيره .

٥ - لا تؤخذ الجزية من النساء والصبيان لأنهم ليسوا من أهل القتال وهل تؤخذ من الشيوخ؟ قيل نعم للاستعداد ^(١) برأيهم وقيل لا ، لعجزهم عن القتال والأول أنسب .

٦ - اختلف في معنى « عن يد » قيل أن يعطوها نقداً لا نسيئة كما يقال بعته يداً بيد أي نقداً بنقد وقيل أن يعطوها بأيديهم لابنائهم فإنه أنسب بذلتهم وهو أقرب وقبل عن قدرة وقهر لكم عليهم وقيل اليد هنا النعمة أي عن إنعام لكم عليهم بقبول الجزية منهم وإقرارهم على دينهم .

٧ - « وهم صاغرون » من الصغار وهو الذلة والواو للحال أي يعطونها حال ذلتهم قيل هو أن يدفع ويقهر بحيث تظهر ذلته وقيل أن يجيء ماشياً يسلمها وهو قائم والآخذ جالس ويقال له أذ الجزية وأنت صاغرو يصف على قفاه صفيعة .
وقال فقهاؤنا : إنه التزام أحكام الاسلام وأن تجري عليهم وأن لا يقدر الجزية عليهم فيوطنوا أنفسهم على حال وقيل أن يأخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا وقال الصادق عليه السلام : « إن الله تعالى يقول «حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون» وللإمام أن يأخذهم بما لا يطيقون حتى يسلموا وإلا كيف يكون صاغراً و هو لا يكثر بما يؤخذ منه ^(٢) » .

٨ - قال أبو حنيفة تؤخذ الجزية عن كل كافر حربياً كان أو ذمياً عابداً وثن أو عابداً كوكب إلا من مشركي العرب لقوله عليه السلام لأن أهل مكة ذمة هل لكم في كلمة إذا قلتموها ذلت ^(٣) لكم العرب وأدت إليكم العجم الجزية ^(٤) ، وعند الشافعي لا تؤخذ من مشركي العجم وعند أصحابنا إنما تؤخذ من اليهود والنصارى والمجوس .

(١) الاستئانة ، خ .

(٢) تفسير القمي ص ٢٦٤ .

(٣) دانت ، خ .

(٤) قاله صلى الله عليه وآله حين اجتمع أبو جهل بن هشام ومعه قوم من قريش عند

الثامنة : فَإِذَا لَيْتِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا انْخَسَمَوْهُمْ
فَقُتِلُوا أَلَوْاقٍ فَمَا مِنْهُ بَعْدٌ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَ
لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ
اللَّهِ فَلَنْ يَضِلَّ أَعْمَالُهُمْ سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ وَيَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ (١) .
هنا فوايد :

١ - اللقاء هنا في الحرب وفضرب، أصله فاضربوا الرقاب ضرباً فحذف الفعل
وقدّم المصدر نائباً منا به مضافاً إلى المفعول هذا ، مع التأكيد والاختصار ، والتعبير
به عن القتل إشعاراً [أ] بأنه ينبغي أن يكون بضرب الرقبة إن اختاره الامام عندنا وفيه
أيضاً تصوير له بأشنع صورة والاثخان قيل إكثار القتل وإغلاظه من التخين وهو

أبى طالب في مرضه فقالوا ان ابن اخيك يشتم آلهتنا بفعل وبمنل ويقول ويقول فلو
بعثت اليه فنهيت فبعثت اليه فجاء النبي صلى الله عليه وآله فدخل البيت وبينهم وبين ابى
طالب قدر مجلس فخشي ابو جهل ان جلس الى ابى طالب أن يكون ارق عليه فوثب و
جلس في ذلك المجلس فلم يجد رسول الله صلى الله عليه وآله مجلساً قرب عمه وجلس
عند الباب .

فقال له ابو طالب عليه السلام اى ابن اخى ما بال قومك يشكونك يزعمون انك تشتم
آلهتهم وتقول وتقول . قال فاكثروا عليه من القول وتكلم رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم فقال : « أو هل لهم فى كلمة يقولونها تدبى لهم بها العرب و تؤدى اليهم بها
المعجم الجزية » ففزعوا لكلمته ولقوله فقال القوم نعم وأبيك عشرأ فماهى ؟ قال : لا اله
الا الله ، فقاموا فزعين ينفضون ثيابهم وهم يقولون : أجمل الالهة الها واحدا ان هذا الشىء
عجاب الاية راجع الدر المنثور ج ٥ ص ٢٩٥ . البحار ج ١٨ (من طبعة دار الكتب)
ص ٢٣٨ نقلا من روضة الكافى . فراجع .

الغليظ وقيل إكثار الجراح بحيث لا يتمكّن من النهوض والوثاق بفتح الواو وكسرهما ما يوثق به « فشدوا الوثاق » كناية عن الأسر « فأمّا منّا [بعد] » أي تمتدّون منّا أو تفقدون فداء. « وأوزار الحرب » آلاتها وأثقالها التي لا تقوم إلّا بها كالسلاح و الكراع أي تنقضي الحرب و الإسناد مجازي أي يضع أهل الحرب و قيل آثامها و معناه حتّى يضع أهل الحرب شرّهم و معاصيهم ظاهراً بحيث لم يبق إلّا مسلم أو مسالم « ذلك » أي الأمر ذلك فيكون فصل خطاب أو مفعول أي افعلوا ذلك .

٢ - قالت الشافعية إذا أسر الحرّ الذكر المكلف تخيّر الامام بين القتل و المنّ و الفداء والاسترقاق و قالت الحنفية يتخيّر بين القتل و الاسترقاق فعلى قولهم الآية منسوخة أو مخصوصة بواقعة بدر و ظاهر الآية قريب من مذهب الشافعية و في التحقيق الآية تمنع القتل بعد الاثخان و الأسر لتقييد المنّ و الفداء بكونه بعد الأسر ولم يذكر معهما القتل و على التقادير فالاسترقاق علم بالسنة هذا و قد قيل إنّ الأسر كان محرّماً لقوله « ما كان لنبيّ أن يكون له أسرى »^(١) ، الآية ثم نسخ بهذه الآية و قال الحسن البصريّ إنّ الامام مخيّر بين المنّ و الفداء و الاسترقاق و ليس له القتل بعد الأسر و كأنّه جعل في الآية تقدماً و تأخيراً تقديره « فضرّب الرقاب حتّى تضع الحرب أوزارها » ثمّ قال « حتّى » إذا أئخنتهم و فشدوا الوثاق فأمّا منّا بعد و إمّا فداء ، و قيل حكم الآية منسوخ بآية السيف و ليس بشيء لأصالة عدم النسخ و التخصيص خير منه .

٣ - المنقول عن أهل البيت عليهم السلام ^(٢) أنّ الأسير إن أخذ و الحرب قائمة تعيّن قتله إمّا بضرب عنقه أو قطع يديه و رجله و يترك حتّى ينزف و يموت و إن أخذ بعد تنقضي الحرب يتخيّر الامام بين المنّ و الفداء و الاسترقاق ولا يجوز القتل ولو حصل منه الاسلام في الحالين منع القتل خاصّة فعلى هذا يكون قول الحسن موافقاً لمذهبنا و يقوى القول بالتقديم و التأخير و لا حرج في ذلك .

(١) الانفال : ٦٧ .

(٢) راجع الوسائل ب ٢٣ من ابواب جهاد العدو .

٤ - اختلف القائلون بأن الآية لا تقديم فيها ولا تأخير في قوله «حتى تضع الحرب أوزارها» قيل هو غاية لضرب الرقاب وقيل غاية لشدة الوثاق وقيل للمنّ والفداء وقيل للمجموع بمعنى أن هذه الأحكام جارية فيهم حتى لا يكون حرب مع المشركين بزوال شوكتهم وقيل حتى لا يبقى أحد من المشركين وقيل حتى لا يبقى دين غير الإسلام وقيل حتى ينزل عيسى عليه السلام .

٥ - أخبر سبحانه أنه لو يشاء استأصل الكفار باهلاكم من غير توسط فملككم ولكن أمركم بذلك ليلو المؤمنين بالكافرين بأن يجاهدوهم فيستوجبوا الثواب الجزيل والكافرين بالمؤمنين بأن يعاجلهم على أيديهم فينقلبوا إلى العذاب الوبيل .

٦ - ثم أخبر أن «الذين قاتلوا في سبيل الله» وقرأ البصري وحفص «قتلوا» «فلن يضل أعمالهم» أي لن يضيعها ويهديهم إلى الثواب أو ينيبهم «ويصلح بالهم» أي شأنهم في الدنيا «ويدخلهم الجنة» تفصيل لعاقبتهم بعد الاجال «عرفها لهم» في الدنيا فاشتاقوا إليها وعملوا لها أو بينها لهم فيعرف كل واحد منزله ويهتدي إليه كأنه كان ساكنه منذ خلق أو طيبها من العرف وهو طيب الرائحة .

التاسعة : مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْخِرَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١﴾ نَوَلَّا كِتَابًا مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَكُمْ فِيهِمَا أَخَذْتُمْ عَذَابَ عَظِيمٍ ﴿٢﴾ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣﴾ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَمْوَالِ إِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ خَيْرَ الْيَوْمِ خَيْرًا يَوْكُمُ خَيْرَ أَمَّا اخِذِ مِنْكُمْ وَيَفْرِ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٤﴾ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١) .

خمس آيات « ما كان، ما هنا للجحد و كان ناقصة و اسمها « أن يكون ، على تقدير المصدر أي لا يجوز كون الأسرى عند نبيّ و قرأ أبو جعفر أسارى و الباقيون أسرى و الاثنان هو تكثير القتل و قيل الغلبة على البلدان و التذليل لأهلها » و عرض الدنيا ، متاعها سمّي به لعروضه و عدم بقائه إذا عرفت هذا فهنا فوائد :

١ - روي ^(١) أن النبي ﷺ أخذ سبعين أسيراً يوم بدر و فيهم العباس عمّه و عقيل ابن عمّه أبي طالب فاستشار أبا بكر فيهم فقال قومك و أهلك استبقهم له^١ الله يتوب عليهم وخذ منهم فدية يتقوى بها أصحابك فقال : عمر كذبوك [و نبذوك] و أخرجوك فقدّمهم و اضرب أعناقهم فانهم أئمة الكفر ولا تأخذ منهم الفداء، مكّن عليّاً من عقيل و حمزة من العباس و مكّني من فلان و فلان ليسب له فيهم فقال [له رسول الله] إن الله يلين قلوب رجال حتى تكون ألين من اللين و يقسّي قلوب رجال حتى تكون أشدّ من الحجارة فملك يا أبا بكر مثل إبراهيم إذ قال « فمن تبعني فإنه مني و من عصاني فإنه غفور رحيم ، وملك يا عمر كمثل نوح عليه السلام إذ قال « رب لا تد على الأرض من الكافرين دياراً ، ثم قال ﷺ لأصحابه : إن شئتم قتلتم و إن شئتم فاديتم و يستشهد منكم بعدّتهم فقالوا بل نأخذ الفداء فاستشهدوا بعدّتهم بأحد كما قال ﷺ .

و نقل عليّ بن إبراهيم أنه لما قتل النضر ابن الحارث و عقبة بن أبي معيط خافت الأنصار أن يقتل الأسرى فقالوا يا رسول الله قتلنا سبعين و هم قومك و أسرتك أتجِدُ أصلهم فخذ يا رسول الله منهم الفداء و كان [أكثر] الفداء أربعة آلاف درهم و أقله ألف درهم و قيل كان فداء كل واحد عشرين أوقية و قال ابن سيرين مائة أوقية و الأوقية أربعون درهماً و روي عن الصادق عليه السلام أن الفداء كان أربعين أوقية و الأوقية أربعون مثقالاً إلا العباس فإن فداءه كان مائة أوقية و كان قد أخذ منه حين أسر عشرين أوقية ذهباً فقال له رسول الله ﷺ ذاك غنيمة ففاد نفسك

(١) ترى القصة و ما يليها في الدر المنثور ج ٣ ص ٢٠١ ، مجمع البيان ج ٤

و ابني أخيك نوفلاً و عقيلاً فقال يا محمد ليس معي شيء. تتركني أتكف الناس ما بقيت ؟ فقال أين الذهب الذي دفعته إلي أم الفضل حين خروجك من مكة و قلت لها ما أدري ما يصيبني في وجهي هذا فان حدث بي حدث فهو لك و لعبد الله و لعبيد الله و الفضل [و قم] فقال العباس و ما يدريك به فقال أخبرني به ربّي فقال العباس أنا أشهد أن لا إله إلا الله و أنك عبده و رسوله والله لم يطلع عليه أحد إلا الله و لقد دفعته إليها في سواد الليل قال : فلمّا أخذوا الفداء نزلت الآية و روي أن النبي ﷺ كان يكره أخذ الفداء و لما رأى سعد بن معاذ كراهته في وجهه قال يا رسول الله هذا أول حرب لقينا فيه المشركين أردت أن تنخن فيهم القتل حتّى لا يطمع أحد منهم في خلافتك و قتالك فقال كرهت ما كرهت ولكن رأيت ما صنع القوم واستدل جماعة من مخالفينا كأحمد بن حنبل و غيره بهذه القصة على جواز الاجتهاد على النبي ﷺ فان أخذ الفداء لم يكن بالوحي و إلّا لما أنكره الله و الجواب جاز أنه كان مخيراً بين القتل و الفداء و كان القتل أولى و العتاب على تركه و أيضاً قد نقلنا أنه كان كارب للفداء، فالعتاب كان لغيره .

٢ - قال ابن عباس وقتادة إنكار الفداء كان من عذر لقلة المسلمين فلمّا كثروا أذن لهم فيه فنزلت « فإمّا منّا بعد و إمّا فداء » و سبب ذلك أن الله تعالى أراد إرهاب الكفار و إلقاء الرعب في قلوبهم لا عزاز دينه و نصرة رسوله ولا يئآتى ذلك إلا بتكثير القتل فلمّا كثّر المسلمون حصل المقصود بسبب كثرتهم فاذن لهم في المفاداة .

٣ - قوله « لولا كتاب من الله سبق » قال مجاهد معناه لولا أنه لا يعدّ بكم على ذنب إلا بعد النهي عنه لعدّ بكم لكن لم يسبق منه نهى فلم يعدّ بكم و قال الجبائي لولا ما سبق في حكمه أنه لا يعدّ بكم على الصغار لعدّ بكم و قال ابن جبير لولا ما سبق أنه يحلّ لكم الفداء فيما بعد لعدّ بكم قلت و يحتمل معنيين آخرين أحدهما لولا ما سبق في حكمه أن أمة محمد ﷺ لا يعدّ بون في الدنيا على ذنب كما كانت الأمم الماضية لعدّ بكم و ثانيهما لولا ما كتب لكم أنتم لا تؤاخذون على خطأ في الاجتهاد لعدّ بكم و بيان خطائهم أنهم قالوا لا مصلحة في قتلهم لرجاء إسلامهم و في

أخذ الفداء منهم مصلحة للمسلمين لأن أكثرهم كانوا فقراء، لا مراكوب لهم ولا زاد ولا شك أن مصلحة المسلمين جزئية والانتخان في الأرض مصلحة كلية فإذا تعارضتا فالكلية أولى كما إذا وقعت آكلة في عضو فأنه يجب قطعه لئلا يتعدى إلى البدن كله والخطاب لمن أخذ الفداء لاله ﷻ لعصمته من الخطأ، ولما نقلنا من كراهته لأخذ الفداء، وقال الجبائي إن النبي ﷺ عصى في هذه القضية إجماعاً ولم يعين والظاهر أنه في ترك القتل والانتخان وقوله باطل لما ثبت من عصمته مطلقاً هذا وقد نقلنا كراهته لأخذ الفداء حتى قال البلخي أجلاء الصحابة [كانوا] برآء من أخذ الفداء، وإنما رغب فيه غيرهم .

٢ - « فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً » إشارة إلى إباحة المغنم قال ﷺ : « فضلت على الأنبياء بخمس بعثت إلى الكافة وأحل لي المغنم ونصرت بالرعب وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وخصصت بالشفاعة ^(١) » والغنيمة ما أخذ من الكفار قهراً وهل الفداء من الغنيمة قيل نعم والمراد بها هنا هو الفداء لأن الكلام فيه وقيل لا، لأن الفداء ما أخذ عوضاً من النفس وهو غير الغنيمة وفائدة الخلاف في وجوب الخمس وعدمه وأصل الحلال من حل العقد ولا فرق بينه وبين المباح في المعنى إلا أن المباح ليس مسبوقاً بالخطر بخلاف الحلال لما قلناه أنه من حل العقد ولما كانت الغنائم محرمة على الأمم السالفة قال حلالاً والمباح مأخوذ من باحة الدار ومعناها فكونه مباحاً معناه موسع فيه والطيب ما كان موافقاً للطبع و « من » في « مما غنمتم » للتبعض ولولاها لأوهم تحريم الانتفاعات الباقية وتخصيص الأكل لكونه أعظم الانتفاعات .

٥ - [ثم] إنه تعالى بشر الأسرى عقيب أخذ الفداء منهم بأنه إذا صلحت نياتهم وخلص الإسلام في قلوبهم أن يؤتيتهم خيراً مما أخذ منهم من الفداء وروي عن العباس أنه قال أبدلني الله خيراً مما أخذ مني أملك الآن عشرين عبداً وإن

أدناهم ليضرب بعشرين ألفاً وأعطاني زمزم وما أحبُّ أن لي بها جميع أموال مكة وأنا أنتظر المغفرة .

وأندرهم أنهم إن يريدوا خيانة الرسول بالردة عن الاسلام فقد خانوا الله من قبل بالشرك ومعاونة المشركين فأمكن منهم بالقدرة عليهم ، كذلك إذا ارتدوا يمكن منهم ثانياً كما مكّن منهم أولاً كما وقع للديدين الصمة ومن ضارعه ممن أسلم ثم ارتد و خرج على النبي ﷺ مع المشركين .

العاشرة : فَإِذَا تَفَفَّتَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَالَةً فَأَبْذِ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ (١) .

الضمير عائد إلى الذين نقضوا عهدهم وهم بنو قريظة عاهدتهم رسول الله ﷺ على أن لا ينصروا قريشاً فأعانوا مشركي مكة يوم الخندق فلمّا عرفهم نقضهم قالوا نسينا وأخطانا فأمره الله بمكافاتهم « وإن ، شرطية » وما ، زائدة لنا كيد الشرط والنون للتوكيد في الفعل أيضاً ومعناه إن صادفتهم يا محمد في الحرب فشرّد بهم من خلفهم أي نكل بهم تنكيلاً تشرّد غيرهم من ناقضي العهد خوفاً أن ينكل به قاله أكثر المفسرين « لعلهم يذكرون ، أي إذا فعلت ذلك كان عظة لغيرهم فيعلمون أن ما قبة الغدر وخيمة » وإما تخافن ، أيضاً جملة شرطية كما تقدّم أي إن خفت « من قوم خيانة » أي نقض عهد « فابذ إليهم ، عهدهم أي ألق إليهم عهدهم واقتصر على ذلك ولا تجارهم قوله « على سواء ، أي على عدل فانهم إذا نقضوا العهد فنبذت إليهم عهدهم لتساويتم لكنهم لما بدؤوا استحقوا الذم فعلى هذانكون الآية الأولى في حال من تكرّر منهم نقض العهد لقوله قبلها « الذين عاهدت منهم ثم يتقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون ، وهذه لمن ظهر منه أمارات النقض لأن التفصيل قاطع للشركة .

لكن يرد هنا سؤال وهو أن أهل مكة حاربهم رسول الله ﷺ مع عدم تكرار النقض منهم فيجاب بأن معنى الآية الثانية ظهور أمانة النقض وظن ذلك وأهل مكة نقضوا العهد بالفعل وقتلوا رجلاً من خزاعة من أصحاب رسول الله ﷺ و فرّق بين ظنّ النقض وبين تيقنه أو يكون المراد أن النقض بغير القتل ولم يتكرّر فيقتصر معه على نبد العهد وبالقتل كأهل مكة أو مع التكرار كبني قريظة تجوز المحاربة فيكون ممّا خصّ بمنقوص .

قوله « إن الله لا يحب الخائنين » عدم المحبة أعم من البغضة لجواز أن لا يحب ولا يفيض كما أن ظهور أمانة النقض أعم من نقضه بالفعل ومن عدمه .

الحادية عشر : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آتَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَمْ يَأْتِكُمْ السَّلَامُ لَكُمْ آيَاتُ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا عَرَضَ الْجَبَرِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَفَاتِحُ كَثِيرَةٍ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (١) .

روي في سبب نزولها أن رجلاً يقال له مرداس من أهل فندك أسلم ولم يسلم من قومه غيره فغزتهم سرية لرسول الله ﷺ وأميرهم غالب العبسي (٢) فهربوا و

(١) النساء : ٩٧ .

(٢) كذا في النسخ وفي بعضها « البستي » خل والمذكور في الإصابة الذيل بالاستيعاب ج ٣ ص ١٨١ غالب بن عبد الله بن مسهر بن جعفر بن كليب بن عوف بن كعب بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة الكلبي ثم اللبني ، بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سنة خمس في ستين راكباً إلى بني الدلوح بالكديد وأمره أن يغير عليهم فخرج الحديث . وقال ابن اسحاق (ج ٢ ص ٦٢٢ من سيرته) : بعث رسول الله صلى الله عليه وآله غالب بن عبد الله الكلبي إلى أرض بني مرة فاصاب بها مرداس بن نهيك حليفاً لهم من -

بقي مرداس متسكلاً على إسلامه فلمّا رأى الخيل ألجأ غنمه إلى عاقول من الجبل وصعد فامّا تلاحقوا وكبّروا كبّر ونزل وقالت لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم فقتله أسامة بن زيد واستاق غنمه فأخبروا رسول الله ﷺ بذلك فوجد وجداً شديداً وعل قتلتموه إرادة ما معه فنزلت وقيل كان أمير السريّة المقداد وقرأ حمزة وابن عامر «السلام» بغير الألف والباقي «السلام» بالألف ومعناها واحد قوله «لست مؤمناً» أي لست مصدّقاً بالإسلام عن قصد وإنما قلناها خوفاً [من القتل] «كذلك كنتم من قبل» أي كنتم كفاراً فلمّا أظهرتم الإسلام قبل منكم وقيل كنتم مستخفين بالإسلام خوفاً على أنفسكم كذلك مرداس «فتنبّئوا» أعادها للنأكيد وقرأ الكسائي «فتنبّئوا» بالثاء المنقطعة ثلاثاً والباقيون بالثاء فوقها نقطتان وهنا فوايد :

- ١ - أن كلمة الإسلام تحقن الدّم والمال على أيّ حال حصلت .
- ٢ - أن أسامة بن زيد لم يخرج بتلك الفعلة عن الإيمان لمخاطبته به وأنه لم يقتله إلا طمعاً في ماله لا غير لا لله تعالى ولا إنكاراً لإيمانه .
- ٣ - روى ابن عباس أنه لما نزلت هذه الآية حلف أسامة أنه لا يقتل رجلاً يقول لا إله إلا الله وبهذا اعتنذ إلى عليّ عليه السلام لما تخلف عنه ، وهو عذر غير مقبول لأنّه قام الدليل على وجوب إطاعته في محاربة من حاربه من البغاة خصوصاً وقد سمع النبي ﷺ يقول «يا عليّ حاربك حربي وسلمك سلميّ»^(١) ، ولكن كرم

العرقه قتله أسامة بن زيد وذكر هشام بن الكلبي ان النبي صلى الله عليه وآله بنه الى فذك فاستشهد دون فذك -

قال ابن حجر : قلت البحوث الى فذك غيره واسمه أيضا غالب لكن : ابن فضالة الكنانى .
و قد قيل فى نزولها أقوال وروى فيها روايات راجع الدر المنثور ج ٢ ص ١٩٩ ،
مجمع البيان ج ٣ ص ٩٥ .
(١) راجع مجمع البيان ج ٣ ص ٩٥ ، احقاق الحق ج ٤ ص ٤٨٣ ، الطبعة الحديثة .

علي عليه السلام ستر خطيئته ، والعذر عند كرام الناس مقبول ، .
 ٤ - في الآية إشارة إلى التثبت في الأمور والنهي عن العجلة حذراً من سوء عاقبتها .

الثانية عشر : وَإِذْ يَدْعُكُمْ اللَّهُ أَحَدَى الطَّالِفَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ (١) .

هذه [الآية] إشارة إلى قصة بدد و مضمونها أن جبرئيل عليه السلام أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن عيرا لقريش أقبلت من الشام وسمي خمس مائة بعير موقرة عن أمتعة الشام وفيها أربعون راكباً وإن فيها أبا سفيان وعمر بن العاص وعمر بن هشام فأخبر المسلمين بذلك وأمرهم بالخروج إليها وقال لعل الله أن ينقلكموها فخط بعضهم و ثقل بعض ولم يظنوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلقي حرباً فخرجوا لا يريدون إلا العير ، فسمع أبو سفيان بخروج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستأجر رجلاً يقال له مضمم بعشرة دنانير و بعثه إلى مكة يخبر قريشاً بذلك وكانت عاتكة بنت عبد المطلب قد رأت قبل ذلك في المنام أن رجلاً سعد على أبي قبيس فأخذ حجراً فدهمه فما ترك داراً من دور قريش إلا أصابته منه فلذت فانتبهت فزعة وأخبرت العباس [بذلك] و بلغ ذلك أبا جهل فقال هذه نبيّة ثانية في بني عبد المطلب فـ [لم] ما كان اليوم الثالث من الرؤيا [حتى] جاء مضمم يصيح بأعلى صوته يا آل غالب اللطيمة اللطيمة العير العير إن عهداً وأصحابه قد خرجوا يتنصرون لعيركم فخرج أبو جهل ينادي النجا النجا عيركم وأموالكم إن أصابها عهد لن تغلحوا ، فخرجوا بأجمعهم وهم الفير وفي المثل السائر « لا يعد في العير ولا في النغير » (٢) .

(١) الانفال: ٧ .

(٢) العير أصله قافلة العير مؤنثة ثم كثر حتى سميت بها كل قافلة تحمل البعير ←

و أخرجوا معهم القيان يضربون بالدفوف فأخبروا أن العير أخذت الساحل نجت وقيل لأبي جهل نرجع إلى مكة قال لا والله لا يكون ذلك حتى ننحر الجزور ونشرب الخمر فيسامع العرب أن نهدأ لم يصب عيرنا فمضى بهم إلى بدر وهي ماء كانت العرب تجتمع فيه لسوقهم يوماً في السنة .

فنزّل جبرئيل عليه السلام فأخبر رسول الله ﷺ بالقصة وأن الله وعده إحدى الطائفتين إما العير وإما النفير فاستشاور النبي ﷺ أصحابه أيهما أحب إليكم فقالوا العير فتغير وجه رسول الله ﷺ وقال إن العير قد مضت وهذا أبو جهل قد أقبل فقالوا عليك بالعير فاشتد غضبه ﷺ فقام أبو بكر وعمر فتكلما بكلام مضمونه إنها قريش وخيلاؤها ما آمنت منذ كفرت ولا ذلت منذ عزت فقال لهما اجلسا فجلسا فقام المقداد رحمه الله فقال إنا نشهد بأن ما جئنا به حق والله لو أمرتنا أن نخوض الجمر لخضناه معك لا نقول لك كما قال بنو إسرائيل لموسى عليه السلام اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ههنا قاعدون^(١) بل نقول امض لأمر ربك إنا معك [مقاتلون] فجزاه رسول الله خيراً .

فاستبشر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال أشيروا عليّ ويريد

و غيرها للتجارة ، والنفير هم القوم ينفرون للقتال و يتنافرون فيه ، و كانت اهتمام قريش على أمرين : امر المعاش و التجارة ، و الذين يهتمون به مع القوافل هم العير ، و أمر الدفاع عن حريمهم ، و الذين يهتمون به من الشبان و الفوارس هم النفير ، و كانت في بدر رئاسة العير إلى أبي سفيان و رئاسة النفير إلى عتبة بن ربيعة و بعد بدر لما لم يبق لهم من رجال الرئاسة إلا أبا سفيان صار على العير و النفير .

فهم اذا أرادوا أن يوبغوا أحداً بأنه لا يصلح لأى مهم قالوا : لافى العير و لافى

النفير ، و منه قول الشاعر :

إذا ما فضلت عليا قريش * فلا فى العير أنت ولا النفير

بذلك الأنصار لأنهم كانوا أكثر الناس يومئذ ولأنهم كانوا بايعوه بالعقبة فقالوا
 إنا برآء من دمك حتى تصل إلى دارنا ثم أنت في دمنا نمنعك ما نمنع منه
 أنفسنا وأبناءنا ونساءنا وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينخوف أن لا يرى
 الأنصار نصرته إلا على عدو دمه بالمدينة لا غير ، فقام سعد بن معاذ فقال كأنك
 أردتنا يا رسول الله ! قال : نعم ، فقال : إنا آمنا بك وصدقناك وشهدنا أن ما
 جئت به هو الحق وأعطيناك على ذلك عهودنا ومواثيقنا ، إنا لصبر عند الحرب
 وصدق عند اللقاء ، والله لو أمرتنا أن نخوض هذا البحر لخضاه معك ولعل الله
 أن يريك ما تقر به عينك فسر بنا على بركة الله . ففرح بذلك رسول الله ﷺ وقال
 سيروا على بركة الله وعونه إن الله قد وعدني إحدى الطائفتين يولن يخلف الله وعده
 والله لكأنني أنظر إلى مصرع أبي جهل وعتبة بن ربيعة وفلان وفلان .

ثم أمر بالرحيل إلى بدر فأقبلت قريش وبعثت عبيدها ليستقوا من الماء
 فأخذهم أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا من أنتم قالوا نحن عبيد قريش قالوا فآين
 العير قالوا لا علم لنا بالعير فأقبلوا يضربونهم وكان رسول الله ﷺ يصلي فاقفلت
 من صلاته وقال إن صدقوكم ضربتموهم وإن كذبوكم تركتموهم [علي بهم]
 فأتوه بهم فقال من أنتم قالوا يا محمد نحن عبيد قريش قال كم القوم قالوا لا علم لنا
 بعددهم قال كم ينحرون في كل يوم من جزور قالوا تسعة إلى عشرة قال رسول
 الله ﷺ القوم تسعمائة إلى ألف رجل وأمر ﷺ بحبسهم فحبسوا ، وبلغ ذلك
 قريشاً ففرعوا وندموا على مسيرهم ولقي عتبة بن ربيعة أبا البختری بن هشام قال
 أما ترى هذا البغي والله ما أبصر موضع قدمي خرجنا لنمنع عيرنا وقد أفلتت فجئنا
 بغياً وعدواناً [علي محمد وأصحابه] والله ما أفلح قوم بغوا قط ولوددت أن ما في
 العير من أموال بني عبد مناف ذهبت ولم نسر هذا المسير .

فقال له أبو البختری إنك سيد من سادات قريش فسر في الناس وتحمل
 العير التي أصابها محمد وأصحابه بنخلة ودم ابن الحضرمي فأنه حليفك فقال له علي
 ذلك وما على أحد منا خلاف إلا ابن الحنظلية - يعني أبا جهل - فسر إليه وأعلمه

أنني تحملت العير ودم ابن الحضرمي وهو حليني و علي عقله .
قال [أبو البختری] فقصدت خباءه وأبلغته ذلك فقال إن عتبة يتعصب لمحمد فأنه من بني عبدمناف وابنه معه فريد أن نخذل بين الناس لا واللات والعزى حتى نهجم عليهم يشرب أو نأخذهم أسارى فندخلهم مكة ويتسامع العرب بذلك وكان أبو حذيفة بن عتبة مع رسول الله ﷺ وكان أبو سفيان لما جاز بالعير بعث إلى قریش : قد نجى الله غيركم فارجعوا ودعوا عهداً والعرب وادفعوه بالسراح ما اندفع وإن لم ترجعوا فردوا القيان فلحقهم الرسول بالجحفة فأراد عتبة أن يرجع فأبى أبو جهل و بنو مخزوم وردوا القيان من الجحفة قال و فزع أصحاب رسول الله ﷺ لما بلغهم كثرة قریش واستغاثوا وتضرعوا فأنزل الله تعالى « إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني ممدكم بألف من الملائكة مردفين ^(١) » قال ابن عباس فلما اصطف القوم قال أبو جهل اللهم أولانا بالنصر فانصره وقيل إن النبي ﷺ لما نظر الكثرة من المشركين وقلة عدد المسلمين استقبل القبلة وقال اللهم أنجز لي ما وعدتني اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض « فما زال يهتف ربه ماداً يديه حتى سقط رداؤه [عن منكبيه] قال ولما أمسى رسول الله ﷺ وجئته الليل ألقى الله على أصحابه النعاس وكانوا قد نزلوا في وضع كثير الرمل لا يثبت فيه قدم فأنزل الله المطر رذاذاً حتى اشتدَّتْ أقدامهم وكان المطر على قریش مثل العزالي وألقى الله في قلوبهم الرعب كما قال سبحانه « سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب ^(٢) » .

فبعث رسول الله ﷺ أصحابه وكان معه فرسان لا غير أحدهما للزبير ابن العوام والأخرى للمقداد وسبعون رجلاً يتعاقبون عليها وكان رسول الله ﷺ وعلي بن أبي طالب ومرثد بن أبي مرثد الغنوي يتعاقبون على جهل لمرثد وكان مع قریش أربع مائة فرس وقيل مائتان وقيل خمسمائة فلما نظروا إلى قلة المسلمين قال أبو-

(١) الا نفال : ٩ .

(٢) الا نفال : ١٢ .

جهل ما هم إلا أكلة رأس ولو بعثنا إليهم عبيدنا لأخذوهم أخذاً باليد فقال له عتبة
أترى لهم كميناً في الحرب أومد أبعثوا عمرو بن وهب فجاء بفرسه حول المسلمين فرجع
فقال: ما لهم كمين ولكن نواضح يثرب قد حملت المات الناقع أما ترونهم خرساً لا
يتكلمون ويتلمظون تلمظ الأفاعي ما لهم ملجأ إلا سيوفهم و ما أراهم يولّون حتى
يقتلوا ولا يقتلون حتى يقتلوا بعددهم فارتأوا رأيكم فقال أبو جهل كذبت وجبت .
فأنزل الله تعالى « و إن جنحوا للسلم فاجنح لها ^(١) » فبعث إليهم رسول
الله ﷺ يا معشر قریش إني أكره أن أبدأ بكم فخلّوني والعرب و ارجعوا فقال
عتبة ما ردّ هذا قوم قط فأفلحوا ثم ركب جلاً له أحر فنظر إليه رسول الله و هو
يجول بين المسكرين و ينهى عن القتال فقال ﷺ إني أكره أن أبدأ بكم فخلّوني
صاحب الجمل الأحر فان يطيعوه يرشدوا فخطب عتبة فقال أطيعوني اليوم و اعصوني
الدهر كلّه إنّ عهداً له إلّ و دعة و هو ابن عمكم فخلّوه و العرب فان يك صادقاً
فأنتم أعلى عينا به و إن يك كاذباً كفنتكم ذؤبان العرب أمره فقال له أبو جهل جبت
و انتفخ سحرک ^(٢) فقال يا مصفر إسته ^(٣) أمثلي يجبن ستعلم قریش أيننا الأمّ و أجبن

(١) منغرك، خل .

(٢) الانفال : ٦٢ .

(٣) قيل في شرح هذا الكلام ذيل سيرة ابن هشام ج ١ ص ٦٢٤ : قال السبيلي :
« قوله » مصفرسته « كلمة لم يخرعها عتبة و لاهو بأبي عذرتها : قد قيلت قبله لقابوس
بن النعمان أو القابوس بن المنذر لانه كان مرفها لا ينفو في الحروب فقبل له صفرسته
يريدون صفرة الخلق و الطيب وقد قال هذه الكلمة قيس بن زهير في حذيفة يوم الهباءة
و لم يقل أحد ان حذيفة كان مستوها فاذا لا يصح قول من قال في ابي جهل من قول
عتبة في هذه الكلمة أنه كان مستوها .

و سادة العرب لا تستعمل الخلق و الطيب الا في الدعة و الخفض و تبعيه في الحرب
أشد الميب و أحسب أن اباجهل لما سلت المير و أراد أن ينحر الجزر و يشرب الخمر ييدر
و تعزف عليه القيان بها استعمل الطيب أو هم به فلذلك قال له عتبة هذه المقالة ، ألا ترى
الى قول الشاعر في بني مخزوم : ←

وَأَيُّنَا الْمَفْسَدَ لِقَوْمِهِ وَلِبَسِ دَرْعَهُ وَتَقَدَّمَ هُوَ وَأَخُوهُ شَيْبَةَ وَابْنَهُ الرُّلَيْدَ وَقَالُوا يَا نَعْمَ أَخْرَجْنَا إِلَيْنَا أَكْفَاءً مِنْ قُرَيْشٍ فَبَرَزَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْأَنْصَارِ فَاثْتَسَبُوا لَهُمْ فَقَالُوا ارْجِعُوا إِنَّمَا نُرِيدُ الْأَكْفَاءَ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عُبَيْدَةَ ابْنِ الْحَارِثِ وَكَانَ لَهُ يَوْمَئِذٍ سَبْعُونَ سَنَةً فَقَالَ لَهُ قُمْ يَا عُبَيْدَةَ وَنَظَرَ إِلَى حِزَّةٍ وَقَالَ قُمْ يَا عَمُّ ثُمَّ نَظَرَ إِلَى عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَهُوَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ فَقَالَ قُمْ يَا عَلِيُّ وَاطْلُبُوا بِحَقِّكُمْ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لَكُمْ فَلَقَدْ جَاءَتْ قُرَيْشٌ بِخِيَلَائِهَا وَفَخَرَهَا فَيُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نَوْرَ اللَّهِ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُنْتَمَ نَوْرُهُ .

ثُمَّ قَالَ يَا عُبَيْدَةَ عَلَيْكَ بَعْتَةٌ وَيَا حِزْمَةَ عَلَيْكَ بِشَيْبَةُ وَيَا عَلِيُّ عَلَيْكَ بِالرُّلَيْدِ فَمَرُّوا حَتَّى اتَّهَمُوا إِلَى الْقَوْمِ فَقَالُوا أَكْفَاءُ كَرَامٍ فَحَمَلَ عُبَيْدَةَ عَلَى عَتَبَةٍ فَضْرَبَهُ عَلَى رَأْسِهِ ضَرْبَةً فَلَقَتْ هَامِتَهُ وَضْرَبَ عَتَبَةَ عُبَيْدَةَ عَلَى سَاقِهِ فَأَطْفَأَتْهَا فَسَقَطَ جَمِيعاً وَحَمَلَ شَيْبَةَ عَلَى حِزْمَةٍ فَتَضَارَبَا بِالسَّيْفَيْنِ حَتَّى انْتَلَمَا وَحَمَلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ عَلَى الرُّلَيْدِ فَضْرَبَهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ فَأَخْرَجَ السَّيْفُ مِنْ إِبْطِهِ فَقَالَ عَلِيُّ ﷺ لَقَدْ أَخَذَ الرُّلَيْدُ يَمِينَهُ بِيَسَارِهِ فَضْرَبَ بِهَا عَلَى هَامَتِي فَظَنَنْتُ أَنْ السَّمَاءَ وَقَعَتْ عَلَى الْأَرْضِ .

ثُمَّ اعْتَنَقَ حِزْمَةَ وَشَيْبَةَ فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ يَا عَلِيُّ أَمَا تَرَى الْكَلْبَ قَدْ بَهَرَ عَمَّكَ فَحَمَلَ عَلَيْهِ عَلِيُّ ﷺ ثُمَّ قَالَ يَا عَمُّ طَاطِي رَأْسُكَ وَكَانَ حِزْمَةُ أَطْوَلَ مِنْ شَيْبَةَ فَأَدْخَلَ حِزْمَةَ رَأْسَهُ فِي صَدْرِهِ فَضْرَبَهُ عَلِيُّ ﷺ فَطَرَحَ نِصْفَهُ ثُمَّ جَاءَ إِلَى عَتَبَةٍ وَبِهِ رَمَقٌ فَأَجْهَزَ

و من جهل ابوجهل أخوكم ✽ غزا بدرأً بحجرة و تود

يريد انه تبخر و تطيب في الحرب و قوله « مصفراته » انما أراد مصفر بدنه ،

ولكنه قصد البالغة في الدم ، فخص منه بالذكر ما يسوء أن يذكر . انتهى

و هذا كما ترى معنى بعيد من الكلام غاية البعد وعندى ان معنى قوله « مصفراته »

أن أباجهل خاف وذعر من القتال حتى سلح و صفراته بالعدرة فكما أن الجبان الذي ذعرو

دهشه القتال ينتفخ سحره وورثه حتى لايتسكن من التنفس العادى بل يخفق قلبه ، قد يكون

يسلح ويبول على نفسه فيصفراته ثم ازاره أسرواله ، وهذا معروف عند الناس بالكنابة

و التمييز لكنه مقذع .

عليه وحل عبدة حمزة و عليّ حتى أتياه إلى رسول الله ﷺ فاستعبر فقال يا رسول الله أأنت شهيداً قال : أنت أوّل شهيد من أهل بيتي .

و قال أبو جهل لقريش لا تمجلوا ولا تبطروا كما بطر أبناء ربيعة عليكم بأهل يشرب فاجزروهم جزراً و عليكم بقريش فخذوهم أخذاً حتى ندخلهم مكة فنعرّهم ضلائنهم و جاء إبليس في صورة سراقه مالك بن جعشم فقال لهم إني جار لكم ادفعوا إليّ رايتكم فدفعوا إليه راية الميسرة و كانت الراية مع بني عبد الدار فنظر إليه رسول الله ﷺ فقال لأصحابه « غصوا أبصاركم وعضوا على النواجذ » و رفع يديه فقال « يا ربّ إن تهلك هذه العصابة لا تعبد » ثمّ أصابه الغشي فسري عنه و هو يسكب العرق عن وجهه فقال « هذا جبرئيل عليه السلام قد أتاكم في ألف من الملائكة مرّدين » .

و روي عن سهل بن حنيف قال لقد رأينا يوم بدر و إنّ أحدنا يشير بسيفه إلى المشرك فيقع رأسه من جسده قبل أن يصل إليه السيف و قتل ذلك اليوم من المشركين اثنان و سبعون من صناديدهم قتل عليّ عليه السلام منهم ستة و ثلاثين و الملائكة و باقي المسلمين ستة و ثلاثين و لما ظفروهم رسول الله ﷺ و فرغ من الحرب قال لبعض أصحابه يا رسول الله عليك بالعر فأنه ليس دونها ذائد فقال العباس و هو في القيد لا يصلح لك فقال عليه السلام و لم ذلك فقال إنّ الله وعدك إحدى الطائفتين و قد أعطاك ما وعدك و هذه القصة وقعت في البين ^(١)

وهنا فوائد :

١ - أن المراد باحدى الطائفتين العير أو النفير و ذات الشوكة هي النفير و غير ذات الشوكة [هي] العير و الشوكة القوة .

(١) ترى تفصيلها في كتب السير و كتب التفسير ذيل الآية الشريفة راجع سيرة

ابن هشام ج ١ ص ٦٠٦ - ٧١٥ . مجمع البيان ج ٣ ص ٥٢١ - ٥٢٨ . بحار الانوار

الطبعة الحديثة ج ١٩ ص ٢٠٢ - ٣٦٧ . الدر المنثور ج ٣ ص ١٦٤ - ١٧٠ .

٢ - أنه أخبرهم إجمالاً أنه وعدهم إحدى الطائفتين وأشار إلى أن الواقع هو الظفر بذات الشوكة لأنه قال « وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم » وقال « ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين » وقطع دابرهم هو الظفر بذات الشوكة وإذا أراد الله أمراً وجب وقوعه خصوصاً إذا كان من أفعال نفسه وكانت إرادة العبد لا أثر لها ومن هذا المعنى قال رسول الله ﷺ : كأنني أنظر إلى مصارع القوم . وقال العباس لا يصلح لك الظفر بالعير .

٣ - معنى قوله « ويحق الحق » أي يثبت ويظهره « بكلماته » أي آياته المنزلة أو أفعاله الخارقة للعادة كإنزال الملائكة وقذف الرعب في قلوب الكفار وضرب الملائكة أعناقهم وقطع أيديهم . وقطع دابر الكافرين أي استيصالهم ودابر الإنسان عرقوبه ودابر الطائر كالإصبع يضرب بها وهذه الآية ليس فيها شيء من فقه الجهاد ولكنني ذكرتها وذكرت القصة متابعة لمن تقدمتني ولما فيها من معجزة الرسول ﷺ .

الثالثة عشر : **وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ**

السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١)

جنع أي مال والسلم المسالمة أي المصالحة قال ابن عباس هي منسوخة بقوله « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ^(١) » وقال الحسن و قتادة ومجاهد منسوخة بقوله « فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ^(٢) » والحق أنها غير منسوخة لتعلق الصلح برأي الإمام وبحسب المصالح المتجددة ويدل على عدم نسخها أن قوله « فاقتلوا المشركين » نزلت في سنة تسع وبعث بها رسول الله ﷺ إلى مكة ثم صالح أهل نجران على ألفي حلة ألف في صفر وألف في رجب .

واعلم أن الصلح ويقال له الهدنة جائز شرعاً لأن النبي ﷺ صالح أهل مكة عام الحديبية وكان الآية إشارة إلى ذلك ثم إنه إنما يجوز مع رعاية المصلحة

للمسلمين وقد يجب مع الحاجة إليها إمّا لقلّتهم أو لرجاء إسلام جماعة مع الصبر أو لحصول ما يحصل به الاستظهار^(١) فإن لم يكن حاجة ولا ضرورة ولا مصلحة فلا يجوز ومع حصول أحدها فأقلّ زمانها أربعة أشهر لقوله تعالى : « فسيحوا في الأرض أربعة أشهر^(٢) » وفي طرف الكثرة لا تجوز الزيادة على سنة وفيما بينهما خلاف أقرب به اعتبار الأصلح ولا بدّ من تعيين المدّة فلو شرط مدّة مجهولة لم يصحّ ويجب الوفاء بالهدنة الصحيحة ولا يجوز النقض إلّا مع انقضاء المدّة أو ظهور خيانة من الكفّار ولو استشعر الخيانة جاز نبذ العهد إليهم وينذرهم ولا يجوز مع النهمة وكذا يجب الوفاء بالشروط الصحيحة ولو كانت فاسدة فلا يجوز الاغتتيال إلّا بعد الانذار .

الرابعة عشر : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ لَا يَدْرِيْنَ أَلَمْ يَأْمَنْنَ بِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تُرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَنْ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَآتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُفَّارِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمُ إِلَى الْكُفَّارِ فَعاقِبْتُمْ فَاتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ (٣) .

قال ابن عباس لما وقع صلح الحديبية [وكتبوا كتاباً بطريق الصلح]

(١) الاستطاعة خ ل .

(٢) براءة : ١ .

(٣) المتحنة : ١٠ و ١١ .

أن من جاء منهم إلى رسول الله ﷺ يردّه عليهم ومن أتاهم من أصحاب النبي ﷺ لم يردّ فقدمت سبيعة بنت الحارث الأسلمية مسلمة بعد ختم الكتاب فقدم زوجها مسافر وقيل صيفي ابن الراهب وكان كافراً فقال يا عُدّ اردد عليّ امرأتي فانك شرطت لنا أن تردّ علينا من أباك منّا وهذه طينة الكتاب لم تجفّ فنزلت الآية (١) وقد تضمنت أحكاماً :

١ - قد تقدّم وجوب الوفاء بما تضمنته عقد الصلح من الشروط الصحيحة لا الفاسدة و صلح الحديبية وإن تضمن ردّ من أتا [نا] منهم لكنّه مطلق قابل للتقييد بعدم الاشتغال على المفسدة فلذلك كان رسول الله ﷺ يردّ من الرجال من له عشيرة يمنعونه من الفتنة عن دينه وأما من ليس له عشيرة يمنعونه فلم يردّه خوفاً من الفتنة وكذا لم يردّ المرأة مطلقاً وإن كان لها عشيرة لأنهم لا يمنعونها من التزويج بالكافر وحيث لا تؤمن فتنّتها من زوجها فإن المرأة تأخذ من دين بعلمها .

٢ - إذا قدمت المرأة مسلمة تمتحن بمقتضى الآية أي تختبر قال ابن عباس هو أن تستحلف أنها ماخرجت من بفس زوجها [بها] ولا رغبة في أرض ولا التماس دنيا ولا عسقا لرجل منّا وإنما خرجت حباً لله ولرسوله وبالجملة إذا تحقق إسلامها لم تردّ وقوله « والله أعلم بايمانهن » أي أنتم مكلفون بما يظهر لكم من حالها وحقيقة إيمانها معلومة لله سبحانه .

٣ - « فان علمتموهن مؤمنات » أراد الظنّ المتأخّر للعلم لا العلم حقيقة فانه غير ممكن وعبر عن الظنّ بالعلم إيداناً بأنّه كهو في وجوب العمل به « فلا ترجعوهنّ إلى الكفار لاهنّ حلّ لهم » فيه تصريح بوقوع فسخ النكاح من غير طلاق بمجرّد إسلامها لكن ذلك إن كان قبل الدخول وقع الفسخ في الحال وإن كان بعده توقّف استقراره على انقضاء العدة فلو أسلم الزوج في العدة فهو أحقّ بها هذا في غير الكتابيين أمّا هما فان كان الاسلام من الزوج فهو على نكاحه وإن كان من الزوجة فكما تقدّم و التكرار للتأكيد أو الأوّل للفرقة والثاني لتحريم الاستيناف .

٤ - إذا قدمت مسلمة و لها زوج فجاء في طلبها فمنعناه وجب على الإمام أو نايبه أن يدفع إليه ما سلمه إليهما من مهر خاصة دون ما أنفقه عليها من مأكل وغيره ولو كان المهر محرماً كخمر أو خنزير أو لم يكن قد دفع إليها شيئاً لم يدفع إليه شيء ولا قيمة المحرم وإن قبضته و لو جاء أبوه أو أخوه لم يدفع إليه شيء. هذا و يدفع الامام أو نايبه ذلك المهر من بيت المال لأنه من المصالح ولو قدمت بلدًا ليس فيه الامام ولا نايبه لم يدفع إلى الزوج شيء، وإن منعناه زوجته [و] هذا كله في زمان الهدنة أما لو قدمت لامع الهدنة فلا يدفع إليه شيء، لأنه حربي يقهر على ماله .

٥ - « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن » أي لا جناح في نكاح المؤمنات المهاجرات لوقوع الفسخ في نكاحهن واستدل أبو حنيفة بذلك على أنه إذا خرج إلينا أحد الزوجين مسلماً أو بذمة و بقي الآخر حربياً وقعت الفرقة ولا يرى العدة على المهاجرة و يصح نكاحها إلا أن يكون حاملاً و ليس بشيء لجواز اشتراطه بالعدة كما في حق الحامل عنده .

قوله : « إذا آتيتوهن أجودهن » أي مهورهن و فائدة ذكر ذلك إعلام أن ما أخذه الأزواج من المهور لا يكفي عن مهر آخر لنكاح مستأنف .

٦ - « ولا نمسكوا بعصم الكوافر » أي لا نتمسكوا بنكاح الكافرات و العصمة ما يمسك به من عقد أو ملك في النكاح و سمي النكاح عصمة لأنها لغة المنع والمرأة بالنكاح تكون ممنوعة من غير زوجها و فيه دلالة على أنه لا يجوز نكاح الكافرة مطلقاً حربية و ذمية دائماً و منقطعاً و سيأتي تحقيقه قال مجاهد هو أمر بطلاق من بقي مع الكفر و قال النخعي هي المرأة تلحق بدار الحرب فترد و قال ابن عباس من كانت له امرأة [كافرة] بمكة فلا يعتد بها من نساءه لأن اختلاف الدارين قطع عصمتها [و حل عقدتها] و كل ذلك تخصيص لعموم اللفظ من غير دليل و كذا قول من قال : إن المراد بالكوافر الوثنيات لسبب النزول، باطل أيضاً لما عرفت أن العبرة بعموم اللفظ و أن السبب لا يخصص .

٦ - « واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا » أي إذا لحقت امرأة منكم بأهل

العهد مرتدة فاسألوا ما أنفقتم من المهر إذا منعوها وهم أيضاً فليفعلوا ذلك « ذلكم » أي ما ذكر في الآية « حكم الله » في شرعه « يحكم بينكم » لأنه عليهم بحقائق الأمور محكم لأفعاله .

٧ - « و إن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار ، لما أمر بأداء المهر إلى الزوج الكافر فقبل ذلك المسلمون و أمر الكفار بأداء مهر اللاحقة بهم مرتدة فلم يقبلوا نزلت هذه « و إن فاتكم ، أي سبقكم و انفلت منكم « شيء » أي أحد « من أزواجكم » إلى الكفار « فعاقبتم » قيل معناه فغزوتهم فأصبتهم من الكفار عصى وهي الغنيمة فأعطوا الزوج الذي فاتته امرأته إلى الكفار من رأس الغنيمة ما أنفقه من مهرها و قيل معناه من العقبة وهي النوبة شبه أداء كل مهر نساء الآخرين بأمر يتعاقبون عليه أي فإن جاءت عقبتكم من أداء المهر فآتوا من فاتته امرأته إلى الكفار مثل مهرها من مهر المهاجرة ولا تؤتوه زوجها الكافر و قال الزجاج « فعاقبتم » أي فأصبتهم في القتال بمعقوبة حتى غنمتم فآتوا الذي ذهبت زوجته من الغنيمة المهر قال و قرئ ، « فأعقبتم » و « ففقبتم » بتشديد القاف و « ففقبتم » بتخفيف القاف و فتحها و كسرهما و الجمع معناه واحد فكانت العقبي لكم أي الغلبة حتى غنمتم . وكان جميع من لحق بالكفارست نساء لا غير فأعطى رسول الله ﷺ أزواجهن مهورهن من الغنيمة .

الخامسة عشر : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايِعَنَّكَ عَلَى أَنْ لَا يُفْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَرْفِقَنَّ وَلَا يَزْنِيَنَّ وَلَا يَقْتُلَنَّ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِيَنَّ بِيَهْتَانٍ يَفْعُرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِيَنَّكَ فِي مَعْرُوفٍ قَبَائِعَهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) .

نزلت يوم فتح مكة ، لما فرغ النبي ﷺ من مبايعة الرجال جاءه النساء

يباعنه قيل كانت مبايعتهن^١ بأن يغمس يده في قدح من ماء، ثم يغمسن أيديهن فيه و قيل كان إصافهن^٢ وعلى يده ثوب و يشترط عليهن الشروط الستة المذكورة في الآية و القتل إشارة إلى وأد البنات واللّفظ في الآية أعم و البهتان قيل إلحاق الولد بزوجها و لم يكن منه و كانت المرأة تلتقط الولد فتقول لزوجها هذا و لدي منك و قيل هو أن تحمل به من الزنا لأن بطنها الذي تحمله بين يديها و فرجها الذي تقذفه بين رجلها ، والمعروف هو كل طاعة يؤمر بها و قيل عني به إلهي عن النوح و تمزيق الثياب و جز الشعر و شق الجيب و خمش الوجه و الدعاء بالويل واللّفظ أعم من ذلك كله .

قوله « و استغفرلهن الله » أي فيما فعلنه في حال الكفر وفيه دلالة على أن الكافر يعاقب على ترك الفروع وأن الإسلام يسقط الاثم عنه وروي^(١) أنه ﷺ بايعهن على الصفا و كان عمر أسفل منه و هند بنت عتبة متقبّبة متنكّرة مع النساء خوفاً من أن يعرفها رسول الله ﷺ فقال : « أبايعكن » على أن لا تشركن بالله شيئاً ، فقالت هند إنك لتأخذ علينا أمراً ما رأيته أخذته على الرجال و ذلك أنه بايع الرجال يومئذ على الإسلام و الجهاد فقط فقال النبي ﷺ « ولا تسرقن » فقالت هند إن أبا سفيان رجل ممسك و إنني أصبت من ماله هبات فلا أدري أبيع أم لا فقال أبو سفيان ما أصبت من شيء فيما مضى و فيما غبر فهو لك حلال فضحك رسول الله ﷺ رزفها فقال لها و إنك لهند بنت عتبة فقالت نعم فاعف عما ساف يا نبي الله عفى الله عنك فقال « ولا تزني » فقالت هند أو تزني الجرّة فتبسّم عمر بن الخطاب لما جرى بينه وبينها في الجاهلية فقال ﷺ « ولا تقتلن أولادكن » فقالت هند بيناهم صغاراً وقتلتموهم كباراً فأنتموهم أعلم و كان ابنها حنظلة ابن أبي سفيان قتله علي بن أبي طالب عليه السلام يوم بدر فضحك عمر حتى استلقى [على قفاه] و تبسّم النبي ﷺ ولما قال « ولا تأتين بهتاناً تغترين » قالت هند : والله إن البهتان قبيح وما تأمرنا إلا بالرشد

و مكالم الأَخلاق و لما قال « ولا تصينني في معروف ^(١) » قالت هذ ما جلسنا مجلسنا هذا و في أنفسنا أن نصيبك في شي .

﴿ النوع الثالث ﴾

✽ (في انواع اخر من الجهاد) ✽

و فيه آيات :

الاولى : وَ اِنْ طَالِفْتَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتِلُوا فَاَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَاِنْ بَقِيَ
اَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ فَقَاتِلُوا الَّذِي تَبَقِيَ حَتَّى تَقْبَلَ إِلَى اَمْرِ اللَّهِ فَاِنْ كُنْتَ
فَاَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَاَقِطُوا اِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ اِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
اِخْوَةٌ فَاَصْلِحُوا بَيْنَ اَخَوَيْكُمْ وَاَلْفُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (-) .

استدل بهذه الآية المعاصر على قتال البغاة و هو خطأ فان الباغي هو من
خرج على الإمام العادل بتأويل باطل وحاربه وهو عندنا كافر لقوله ﷺ علي عليه السلام
« يا علي حربي وسلمك سلمي ^(٢) » فكيف يكون الباغي المذكور مؤمناً حتى
يكون داخلاً في الآية ولا يلزم من ذكر لفظ البغي في الآية أن يكون المراد بذلك
البغاة المعهودين عند أهل الفقه كما قال الشافعي ما عرفنا أحكام البغاة إلا من فعل
علي عليه السلام يريد فعله في حرب البصرة والشام والخوارج من أنه لم يتبع مدبري أهل
البصرة و الخوارج ولم يجهز على جريحهم لأنهم ليس لهم فئة و تبع مدبري أهل
الشام و أجهز على جريحهم ، ولذلك لم يجعلها الراوندي حجة على قتال البغاة بل

(١) ولا تصينك في معروف ، خ .

(٢) العجرات : ٩ .

(٣) راجع احقاق الحق ج ٦ ص ٤٣٩ - ٤٤١ و قد مر ص ٣٧٢ .

جعلها في قسم من يكون من المسلمين أو المؤمنين فيقع بينهم قتال و تعدى بعض على بعض فيكون البغي بمعنى التعدى فيقاتل المتعدى حتى يرجع عن تعديه إلى طاعة الله و امتثال أوامره .

قال الراوندي ذكر الطبري أنها نزلت في طائفتين من الأنصار وقع بينهما حرب و قتال، نعم استدلّ الراوندي على قتال أهل البغي بقوله تعالى « انقروا شيوخاً و ثقلاناً و جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله »^(١) أي انقروا شيوخاً و شيوخاً و أغنياء و فقراء و مشائراً و ركباناً . قال و ظاهر الآية يقتضي قتال البغاة و هو أيضاً غلط فإن أيّ ظاهر فيها يدل على قتال البغاة حتى يكون حجة على المطلوب بل ظاهرها يفيد تأكيد الأمر بالجهاد و المبالغة في ذلك كذا ذكره الطبرسي وغيره فيكون المراد بذلك جهاد الكفار المعهود [ين] نعم إن كان و لابد يستدل على قتال البغاة بعموم وجوب طاعة أولي الأمر في قوله : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم »^(٢) أو بقوله : « يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ عليهم »^(٣) و المنافق من ظاهره الاسلام و الباغي كذلك لظاهره الاسلام و خروجه عنه ببغيه على إمامه فهو حقيق باسم التفاق و لذلك قال النبي ﷺ « لا يحبكم إلا مؤمن [تقي] ولا يفضك إلا منافق [خفي] »^(٤)، رواه النسائي في صحيحه و رويناه نحن أيضاً في أخبارنا و من يجاربه لا يحبته قطعاً فيكون منافقاً و هو المطلوب ولا يلزم من عدم جهاد النبي ﷺ للمنافقين عدم ذلك بعده و لذلك قال علي عليه السلام يوم الجمل : « والله ما قوتل أهل هذه الآية إلا اليوم » يريد به قوله تعالى : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم و طعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر » الآية .^(٥)

(٢) النساء : ٥٨ .

(١) براءة : ٤٢ .

(٣) براءة : ٧٤ .

(٤) شرح النهج لابن أبي الحديد ج ٤ ص ٣٥٨ ، الإرشاد ص ١٨ ، أمالي الشيخ

الطوسي : ١٢٩ ، العاصم ١٥٠ . و الحديث متفق عليه تراه في النسائي ج ٨ ص ١٦٦ .

(٥) براءة : ١١ .

الثانية : وَاعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ
 بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا
 تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَ أَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ (١) .

الاعداد والاستعداد بمعنى واحد قوله « من قوة » أي ما هو سببها و سبب
 الانتصار على عدوكم من العدد والعدد والآية صريحة في الأمر بالرباط و هو حفظ
 النفر من هجوم العدو [أ] وإرهابه و لذلك قال « ترهبون » و كأنه جواب سؤال
 مقدّر تقديره لم نعد لهم ما استطعنا و العدو غائب عنا ؟ فأجاب بأن إعداد القوة
 لأجل الترهيب لا القتال حتى يشترط حضوره و يحتمل أن يكون حالاً من « أعدوا »
 أي [أعدوا] مرهبين به من الترهيب و هو الاخافة و الضمير في « به » يرجع إلى ما
 استطعتم و وعدوا الله « قيل هم أهل مكة لأنها في حال حرب قریش و فيه ما فيه لما
 عرفت من أن خصوص السبب لا يقتضي خصوص الحكم بل هو عام في كل عدو لله .
 » و آخرين من دونهم « قيل هم بنو قريظة و قال السدي أهل فارس و قال
 الحسن هم المنافقون و هو أجدل قوله « لا تعلمونهم الله يعلمهم » و ليس بعيداً أن يكون
 إشارة إلى البغاة لأن الضمير في « من دونهم » عائد إلى « عدو الله » و قال الطبرسي
 إنهم الجن أي الكفرة منهم وقد ورد أن صهيل الخيل يؤذيهم و هنا فوائد

١ - قيل المراد بالقوة الرمي رواه عقبه بن عامر عن النبي ﷺ و عن عكرمة
 هي الحصون و فسر ابن سيرين الحصون بالخيال و قيل له : رجل أوصى بثلاث ماله
 في الحصون فقال يشتري به خيل و تربط في سبيل الله يغزى عليها ف قيل له إنما أوصى
 في الحصون فقال ألم تسمع قول الشاعر « إن الحصون الخيل لامدر القرى » و فيه
 زكاة فان إطلاق الحصون على الخيل مجاز و لا يصرف اللفظ إليه إلا لقرينة و
 لا قرينة ظاهرة هنا .

٢ - الخيل من أعظم عُدَد القتال « قال النبي ﷺ : ارتبطوا الخيل فإن ظهورها لكم عزٌ وأجوافها لكم كنز ^(١) » ، وعطفها على « قوة » من باب عطف أعظم أجزاء الشيء عليه كـ [يقوله « فيها » فأكهة ونخل ورمضان ^(٢)] .

٣ - قيل في قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا ^(٣) » أن قوله رابطوا من الرباط المذكور لأنه المتبادر إلى الفهم ويحتمل أن يكون المراد في قوله « اصبروا » أي على الطاعات و « صابروا » أي أنفسكم على مخالفة الهوى و « رابطوا » أي رابطوها على ذلك أو صابروا الأعداء ورابطوا أبدانكم وخيولكم في الثغور ويحتمل المراقبة على سائر الطاعات قال النبي ﷺ « من الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة ^(٤) » و عنه ﷺ « من رابط في سبيل الله يوماً وليلة كان كعدل صيام شهر رمضان وقيامه ولا يفطر ولا يفتل عن صلاة إلّا حاجة ^(٥) » .

٤ - المراقبة جائزة مع ظهور الإمام بلا خلاف و هل يجوز حال الغيبة منع الشيخ منها معتمداً على رواية ^(٦) والأجود جوازها للعموم الأمر و لأنها ليست جهاداً حتى تكون مشروطة بالإمام بل هي إرصاد لحفظ الثغر وهو واجب على المسلمين على الكفاية و الرواية لاشتمالها على الكتابة تضعف عن مقاومة الدليل .

٥ - من لم يربط بنفسه فليساعد المراقبة بما له ففي ذلك أجر جزيل ولذلك أُرْدِف الأمر بالمراقبة بقوله « وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون » أي لا تنتقصون [من أجوركم] شيئاً .

(١) رَوَاهُ فِي الْمَجْمَع ج ٤ ص ٥٥٥ . وَأَخْرَجَهُ فِي السُّنَنِ ج ٢ ص ٢٦٦ عَنْ

غَوَالِي النَّثَالِي .

(٢) آل عمران : ٢٠٠ .

(٣) الرحمن : ٦٨

(٤) الدر المنثور ج ٢ ص ١١٣ - ١١٥ . مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٢٤٦ .

وفى بعض النسخ : « مثل صلى الله عليه وآله من الرباط قال انتظار الصلاة بعد الصلاة » .

(٦) الوسائل ب ٧ من ابواب جهاد العدو ح ١ .

الثالثة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَصَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (١) .

قال الراوندي والمعاشر : إنها نزلت في أهل البصرة و نقل ذلك عن الباقر عليه السلام وابن عباس و عمارة و عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال يوم الجمل : « و الله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم » (٢) و تلا الآية . و عن حذيفة مثله و عندي فيه نظر بل هي أعم من ذلك وإنما هي خطاب لكافة المؤمنين في حياة الرسول عليه السلام و إعلام منه تعالى أن منهم من يرتد بعد وفاته بالقيام و التماؤ على وصيته عليه السلام و إنكارهم النص عليه و ذلك هو ما يقوله جمهور أصحابنا أن دافعي النص كفرة و الارتداد هو قطع الاسلام بما يوجب الكفر فيكون ذلك شاملاً لأهل البصرة و غيرهم .

و قول علي عليه السلام « و الله ما قوتل أهل هذه الآية حتى اليوم » حق و صدق فإن منكري إمامته من المتقدمين لم يقع بينه و بينهم قتال بل أول قتال وقع له عليه السلام بعد وفاة الرسول عليه السلام هو حرب الجمل فلذلك قال ما قال و قد عرفت أنه مهما أمكن حل الكلام على عمومته فهو أولى .

و يدل على أن الارتداد بإنكار النص و القيام على أمير المؤمنين عليه السلام ذكر أوصافه في متن الآية بقوله « يحبهم و يحبونه » فهو كقول النبي عليه السلام يوم خيبر : « ولأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله و يحبه الله ورسوله كراة غير فرار » (٣) ،

(١) البائدة : ٥٧ .

(٢) راجع مجمع البيان ج ٣ ص ٢٠٨ .

(٣) حديث متفق عليه راجع صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٩٩ و ج ٣ ص ٥١ ، مشكاة

الصالح ص ٥٦٣ . سيرة ابن هشام ج ٢ ص ٣٣٤ .

و قوله « أدلة على المؤمنين » أي من شدة تواضعهم ولين جانبهم يكونون كالذليل و قوله : « أعزة على الكافرين » أي من شدتهم في ذات الله و دينه يكونون على الكافرين كالقاهر والغالب على من بيده ^(١) وكذا قوله « يجاهدون في سبيل الله » و قوله « ولا يخافون لومة لائم » فهذه الصفات الخمس نصوص على أنه عليه الصلوة والسلام هو المراد بذلك و لذلك أردفه أيضاً بقوله « إنما وليكم الله ورسوله و الذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة و يؤتون الزكاة وهم راكعون ^(٢) » و لا يشك في ذلك كله إلا مكابر .

قوله « ذلك فضل الله » أي تلك الأوصاف هبة و منحة من الله سبحانه يخص بها من يشاء من عباده ممن علم منه قبول الألفاظ الإلهية واستعد للمنح الربانية لاستحالة العبث عليه تعالى .

الرابعة : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا

فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٣) .

« اتقوا الله » باجتناب معاصيه « وابتغوا إليه الوسيلة » بفعل طاعاته و لما كان هذان القسمان إنما يتمان بقر القوة الغضبية والشهوانية والمحاربة مع النفس الأمارة و اللومة أردفه بالأمر بالجهاد معهما في سبيل الله أي جهاداً حاصلًا في طريقه و طلب مرضاته لا غير ذلك من الأغراض إذ لو لا ذلك الجهاد لم يحصل التقوى و الوسيلة فلم يحصل الفوز برضوان الله و استحقاق دخول جنانه كما قال سبحانه « أم حسبتم أن تدخلوا الجنة و لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم و يعلم الصابرين ^(٤) » و الاستفهام على سبيل الإنكار .

(١) نبذه ، خ .

(٢) البائدة : ٥٨ .

(٣) البائدة : ٣٨ .

(٤) آل عمران : ١٤٢ .

الخامسة : ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ

بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ (١) .

اعلم أنه لا يجوز المحاربة والمقاتلة للكفار والبغاة إلا بعد الدعاء إلى محاسن الإسلام وإقامة الحجّة عليهم كما قال سبحانه « لو لا أرسلت إلينا رسولاً فنتبّع آياتك من قبل أن نذلّ ونخزى » (٢) . وكان الآيّة إشارة إلى وجوب دعاء الكفار إلى الدين أو لا قبل محاربتهم ف قيل المراد بالحكمة الكتاب والموعظة الحسنة وصف ثان له والجدل دليل العقل والتحقيق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو الناس على قدر استعدادهم كما قال صلى الله عليه وآله « أمرنا معاشر الأنبياء أن نكلّم الناس على قدر عقولهم ثلاثة أقسام لأنّه لا يخلو المخاطب إمّا أن يكون له قدرة على إدراك أسطوب بالبرهان أولاً والثاني إمّا أن يكون له قوّة الجدل والمغالبة أو لا فإية [أمر] النبي ﷺ ومن قام مقامه في هداية الخلق مع الفرقة الأولى إقامة البرهان وإيقاع التصديق الجازم في أذهانهم و غايته مع الفرقة الثانية الإلزام ليلتزموا بما أمروا به و غايته مع الفرقة الثالثة إيقاع المقدمات الإقناعيّة في أذهانهم لينقادوا للحقّ لقصورهم عن رتبة البرهان والجدال .

فالحكمة إشارة إلى البرهان والموعظة الحسنة إشارة إلى الخطابة « وجادلهم بالتّي هي أحسن » إشارة إلى علم الجدل ، وإنّما قدّم الخطابة على الجدل لأنّ المتشغين به أكثر لأنّهم أغلب الناس أو لأنّ الواو لا يفيد الترتيب . و وصف الموعظة بالحسنة أي يظهر لهم حسناتها والجدال بالتّي هي أحسن أي بالرفق والخلق

(١) النحل : ١٢٥ .

(٢) طه : ١٣٤ .

(٣) مجمع البيان ج ٦ ص ٣٩٣ .

الحسن والكلام الطيّب فإنّ ذلك أقرب إلى القبول والانتقاد لا على وجه السفاهة و الغلظة .

قوله « إن ربك هو أعلم ، أي ليس عليك أن توقع فيهم الهداية ولا أن تردّهم عن الضلالة وإنّما عليك البلاغ وعلينا الحساب والله أعلم .

السادسة : مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَ لَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١).

« من ، مبتدأ و فعل عليهم غضب ، خبره و «إلا من أكره ، مستثنى من قوله و فعل عليهم غضب » و قوله « و لكن من شرح بالكفر صدراً ، في المعنى بيان للكفرة أي الذين كفروا بالله [د] هم الذين تطيب ^(١) به قلوبهم لا باكرام قيل إن جماعة ممن أسلم من أهل مكة فتنوا و ارتدوا عن الاسلام طوعاً و بعضهم أكرهوا و هم عمار و أبواه ياسر و سمية و صهيب و بلال و خباب أمّا سمية فربطت بين بعيرين و وجى في قبلها بحربة و قتل لها إنك أسلمت طلباً للرجال فقتلت و قتل ياسر معها و أعطاهم عمار بلسانه ما أرادوا منه و نجا [منهم] ثم أخبر رسول الله ﷺ بذلك و قال قوم كفر عمار فقال النبي ﷺ : كَلَّا إِنَّ عَمَّاراً مَلَى . إيماناً من قرنه إلى قدمه و اختلط الإيمان بلحمه و دمه و جاء عمار إلى رسول الله ﷺ و هو يبكي فقال ﷺ ما وراءك قال شر يا رسول الله ما تركت حتّى نلت منك و ذكرت آلهتهم بخير فجعل رسول الله ﷺ يمسح عينيه و يقول له : فان عادوا لك فعدلهم بما قلت ^(٢) .

ثم أعلم أنّ هنا فوايد :

١ - دلّت الآية الكريمة على جواز التقيّة في الجملة و كذا قوله تعالى « لا

يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين و من يفعل ذلك فليس من الله في

(١) النحل : ١٠٦ .

(٢) تطمئن ، خ .

(٣) راجع الدر المنثور ج ٤ ص ١٣٢ .

شيء، إلا أن تنقوا منهم تقاة^(١)، وقرى، تقيّة ولائها دافعة للضرر لأنّه الغرض ودفع الضرر وإن لم يكن واجباً فلا أقلّ من جوازه ولأنّ رسول الله ﷺ محي اسمه يوم الحديبية وأعطاهم أموراً هو محارب عليها في الباطن وهو قريب من النقيّة ولأنّ البخاريّ نقل في باب الاكراه عن الحسن البصريّ «النقيّة إلى يوم القيمة» يعني أنّها باقية أوجيزة إلى يوم القيمة ولأنّ [الفقهاء] الأربعة عدا أبي حنيفة^(٢) يفتنون بأنّ طلاق المكره لا يقع وقالوا من أكره على شرب الخمر والزنا فلا إثم عليه ولا حدّ وقال جعفر بن عماد الصادق عليه السلام «النقيّة ديني ودين آبائي^(٣)» .

واحنج المخالف بأنّها نفاق لأنّ كلّ واحد منهما إبطان أمر وإظهار خلافه دفعاً للضرر والتفاد حرام ، ولائها لو جازت لجاز على الأنبياء إظهار كلمة الكفر تقيّة واللازم كالملزوم في البطلان .

وأجيب عن الأوّل بالفرق بينهما فإنّ التفاد إبطان الكفر واعتقاده وهو حرام والنقيّة إبطان الإيمان واعتقاده وهو واجب فلا يكون أحدهما هو الآخر وعن الثاني بأنّه خارج بالاجماع وبأنّه لو جاز لزم انعدام الدين بالكلية لأنّه لو جاز لكان أولى الأوقات به ابتداء الدعوة لكثرة العدو والمنكر حيثئذ ذلك باطل .

٢ - قسم أصحابنا النقيّة إلى ثلاثة أقسام الأوّل حرام وهو في الدماء فإنّه لا تقيّة فيها فكلّ ما يستلزم إباحتها دم من لا يجوز قتله لا يجوز النقيّة فيه لأنّها إنّما وجبت حقناً للدم فلا تكون سبباً في إباحتها الثاني مباح وهو في إظهار كلمة الكفر فإنّه يباح الأمران استدلالاً بقضيّة عمار وأبويه فإنّ النبي ﷺ صوّب الفعلين معاً كما نقل . الثالث واجب وهو ما عدا هذين القسمين فإنّ الأدلة المذكورة تقتضي ذلك ولأنّ إجماع الطائفة على ذلك هذا مع تحقّق الضرر بتركها أمّا لولم يتحقّق ضرر فيكون فعلها مباحاً أو مستحباً .

(١) آل عمران : ٢٨ .

(٢) أبا حنيفة ، خ .

(٣) الكافي ج ٢ ص ٢٢٤ الرقم ٨ .

٣ - اختلف أيّهما أفضل ^(١) فعل عمّار أو فعل أبويه ؟ فقيل فعل أبويه أفضل

(١) أقول - : قد نزل في النقيّة آيتان أولاهما في النحل : ١٠٦ > من كفر بالله من بعد إيمانه الا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان و لكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم .

المراد بالكفر هو التكلم بكلمة الكفر بقرينة الاستثناء و انما جعل التكلم بكلمة الكفر كفراً ، فانها لو خلى و طبعها تكشف عن اعتقاد الكفر كما جعل التكلم بكلمة الايمان ايماناً لانها تكشف عن اعتقاده .

لكنه من كفر بالله كما كذلك اما يكون مكرها عليه بالجبر والتعذيب فيتلفظ به ضيقاً حرجاً صدره و قلبه مطمئن بالإيمان يمرج على كلمة التوحيد ، واما يكون منشراح الصدر به مبتهجاً بذلك . و قد يكون خائفاً مع الخاضعين يتلفظ به لهواً و ثباتاً .

فقوله تعالى : > من كفر بالله < عنوان عام يشمل الاقسام الثلاثة و قوله > الا من أكره < يخرج القسم الاول ، و قوله > ولكن من شرح بالكفر صدراً < استدراك بياني يبين المراد من قوله > من كفر بالله < و يخصه بالقسم الثاني .

فاما اقتحم الاستثناء ثم الاستدراك بين البيئتين و هو قوله > من يكفر بالله < و بين خبره و هو > فعليهم غضب < و طال البعد بينهما لزم دخول الفاء على الخبر ، ومعنى الآية > من تكلم بكلمة الكفر ولا اريد به من أكره على ذلك و قلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً ، فعليهم غضب الآية .

و انما فصل البحث و خمس الحكم بالقسمين الاولين و أضرب عن القسم الثالث بياناً و حكماً لانه من آثار النفاق و سفاف المنافقين ولم يظهروا الا بالدينة و لذلك نزلت فيهم بالدينة في التوبة ٦٥ و ٧٤ : > و لئن سألتهم ليقولن انما كنا نخوض و نلعب قل أبالله و آياته و رسوله كنتم تستهزؤن > . يحلفون بالله ما قالوا و لقد قالوا كلمة الكفر و كفروا بعد اسلامهم و هموا بما لم ينالوا < الآية .

و اما الاستثناء بقوله : > الا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان < فالظاهر منه هو الرخصة في التكلم بكلمة الكفر بالله ، مئة على العباد بالحنيفية السهلة ، و ابقاه على أنفسهم و أموالهم و أعراضهم و اذا كان الكفر بالله تعالى عز و جل مرخصاً فيه عند الاضطراب و الاكراه فالكفر بالنبي صلى الله عليه و آله و الامة الهداة المهديين عليهم

لأنّ في ترك التقيّة إعزازاً للدين وتشييداً له و لما روي أنّ مسيلمّة الكذاب أخذ

السلام أو سبهم أو البراءة منهم أو ما شابه ذلك أولى بالرخصة والجواز .
و ثانيهما في آل عمران : ٢٨ > لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون
المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقية ويحذركم الله نفسه و
الى الله المصير .

والاية تنهى عن أن يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء : يأتمرون بأوامرهم و يتناهون
عن نواهيههم ، ويصدرون و يخرجون طلباً لمرضاتهم و غير ذلك مما هو من شؤون الولاية
التي تنشأ بالعهد أو الخلف أو الالتزام . ومنها الاستخدام المعبود في عصرنا المعاصر
للكافرين بأحكام القرآن المعاندين لها من دول الضلال .

فمن يفعل ذلك فليس من الله في شيء من ولايته فان الله ولى المؤمنين يخرجهم من
الظلمات الى النور والكافرون أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم (اياهم مع من في ولايتهم
و عهدهم) من النور الى الظلمات اولئك اصحاب النارهم فيها خالدون ولا يجتنب هاتان
الولايَتان في مورد .

اللهم الا أن يتقوا منهم تقية فيدخلون في ولايتهم حذراً منهم وتقية ودفعاً لمقدماتهم
المتوجهة اليهم ان خالفوهم . لكنه انما يختص بما اضطرر اليه أو اكروهوا عليه ولمورضوا
منهم بالايتمار بأوامرهم ليس لهم أن يتناهوا عن نواهيههم أيضاً أو يجلبوا اليهم المنافع وهكذا .
فالله يحذركم نفسه اذاخرجوا عن ولايته ودخلوا في ولاية الكفار من دون اضطرار
اليه و الى الله المصير يؤاخذ الناس و هم مسئولون .

و الظاهر من الاستثناء هو الرخصة في الدخول في ولايتهم و اطاعتهم منة على
المباد بالحنيفية السمحة ، و ابقاء على انفسهم و أموالهم و أعراضهم عندطرو الاضطرار و
التقية كما مر في الاية السالفة و هذه الرخصة انما و ردت طبقاً لحكم الفطرة و جرباً
على سيرة العقلاء فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم و
لكن اكثر الناس لا يعلمون .

و هذا الصنف من الرخصة انما تجمل للاخذ بها لا للاعراس عنها و الرغبة منها و
لولا ذلك لما خلق الناس مفسطوراً عليها بل الله عزوجل يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن
تؤتى عزائمه و قد مر شرط من تلك الاحاديث في ص ٢١٠ عند البحث عن الرخصة في الافطار

في السفر فراجع . —

رجلين من المسلمين فقال لأحدهما : ماتقول في عهد ؟ قال : رسول الله [حقاً] قال

ولا يتوهم متوهم أن فائدة هذه الرخصة إنما ترجع إلى المكلفين فقط وأن الرخصة إنما جعلت إبقاء لأنفسهم وأعراضهم وأموالهم واشفاقاً عليهم من أن يصيروا بمخالفتهم تلك العزائم كافرين يدخلون في النار ، فيحكم بأن عدم الأخذ بهذه الرخصة هو الأفضل فإن فيه إعزاز الدين والمؤمنين إلخ .

فإن في جعل هذه الرخصة حقيقة إبقاء الحق والدين بإبقاء أهله فلو كان الأخذ بالعزيمة هو الأولى والأفضل مطلقاً ولم يأخذ أحد من أهل الحق بهذه الرخصة أو أخذ بها من لاجريرة له في الدين أو من لا فائدة في بقاءه للحق ، لاضمحل الحق باضمحلال أهله .
و لو كان الأخذ بالعزيمة هو الأولى وأخذ بها على أهل بيته بعد النبي صلى الله عليه وآله و آله واقتفى به الخواص من أصحابهم ممن يرى و يعتقد الحق لما وجد اليوم أهل حق أبداً ولا تقرض الحق بانقراض أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله .

و لذلك ترى أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله فيما تواتر عنهم من الحديث يخطنون من لا يرى الأخذ بالتقية و يجبهونهم بأنه « من لا تقية له لا دين له » . التقية ديني ودين آبائي ، اتقوا الله على دينكم و احببوه بالتقية فإنه لا إيمان لمن لا تقية له إنما أنتم في الناس كالنحل في الطير و لو أن الطير تعلم ما في أجواف النحل ما بقي منها شيء إلا أكلته و لو أن الناس علموا في أجوافكم أنكم تحبون أهل البيت لا كلوكم بالسنتهم و لنحلوكم في السر والعلانية » .

و لو لم ينكروا على شيعتهم - الخاصة بهم الحاملة لا رائهم وفتاواهم الينا - حبهم للجهاد ورايهم في الثورة على أهل الضلال لاستصلوا عن آخرهم في تلك الفن ولاوردوا أهل بيت نبيهم عليهم السلام موارد الهلكة و الاستئصال .

لكن مع ذلك كله ، الرخصة لا تخرج عن كونها رخصة إلى العزيمة فالعزيمة إنما جعلت عزيمة لا رخصة و الرخصة إنما جعلت رخصة لا عزيمة ، فإذا كانت الفتنة بحيث تجلب إلى المؤمن ذلة وحقارة عند المؤمنين و حطة عن شرافته و مقامه و تلبسه خزيًا و عارًا و شناعة و لم يكن عنده حق مكتوم أو كان في حياة غيره كفاية ، له بل عليه أن يرجع على قوله الحق و يتفانى دونه و يعرض نفسه و أمواله للنهب و القتل ، عليه أن يستبدل الحياة الفانية الموهونة الحقيرة في ولاية الظالمين الكافرين بالحياة الآخرة الباقية عند الله و يلحق بالرفيق الأعلى .

فما تقول في ؟ قال [له] أنت أيضاً فخلّاه و قال للآخر : ما تقول في محمد ؟ قال :

ففي الوسائل باب كراهة التعرض للذل روايات في ذلك منها ما رواه عن مصعب بن يعقوب الكليني بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ان الله فوض الى المؤمن اموره كلها ولم يفوض اليه أن يكون ذليلاً ، أما تسمع الله عز وجل يقول : « و لله العزة و لرسوله و للمؤمنين » فالؤمن يكون عزيزاً و لا يكون ذليلاً ، يمهز الله بالايمان والاسلام .

فهذا ابو عبدالله الحسين بن علي بن ابي طالب صلوات الله عليه صدر الاعزة ورأس اية القيم يقول في خطبته : « ألا و ان الدعى ابن الدعى قد ركز بين اثنتين بين السلة والذلة و هيها من الذلة يابى الله لنا ذلك و رسوله و المؤمنون و حجور طابت و طهرت و انوف حمية ، و نفوس آية ، من أن تؤثر طاعة اللثام على مصارع الكرام ، الاواني زاحف بهذه الاسرة على قلة العدد و خذلان الناصر » .

و هو الذي يقول : « اما بعد فقد نزل بنا من الامر ما قد ترون و ان الدنيا قد تغيرت و تنكرت و أدبر معروفها و لم يبق منها الا صباية كصباية الاناء و خسيس عيش كالمرعى الويل ، ألا ترون الى الحق لا يعمل به و الى الباطل لا يتناهى عنه ليرغب المؤمن في لقاء الله فاني لا أرى الموت الاسعاده و الحياه مع الظالمين الا برما » .

و هو الذي يقول : « لا والله لا أعطيهم بيدي اعطاء الذليل ولا أفرار العبيد ، عباد الله اني غنت بربي و ربكم أن ترجعوا أعوذ بربي و ربكم من كل متكبر لا يؤمن بيوم الحساب » . (راجع مقتل الحسين للسيد عبد الرزاق الموسوي المقمم ص ٢٦٣ و ٢٦١ و ٢٥٧) .

هذا تمام البحث في مفاد الايتين واما الروايات الواردة في الباب فملى أنواع نذكر من كل نوع واحدة و نذيلها بكلمة موجزة توضيحاً للمرام .

فمنها ما عن هشام بن سالم عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ان مثل ابي طالب مثل اصحاب الكهف أسروا الايمان و أظهروا الشرك فآتاهاهم الله أجرهم مرتين .

أقول : هذه الرواية و ما شابهها و ارادة في ظرف لم يأخذ الحق نصابه و لو كان ابو طالب أظهر الايمان لما اتيح له الذب عنه صلى الله عليه و آله .

و منها ما عن عبدالله بن عجلان عنه عليه السلام قال : سألته فقلت له ان الضحاك قد ظهر بالكوفة و بوشك أن ندعى الى البراءة من علي عليه السلام فكيف نصنع ؟ قال : فابره منه قلت : أى شيء أحب اليك ؟ قال : أن تمضوا علي ماضى عليه عمار بن ياسر ، اخذ بمكة ←

رسول الله قال : فما تقول في ؟ قال أنا أصم فأعاد عليه ثلاثاً فأعاد جوابه الأول فقتله

فقالوا له : ابره من رسول الله صلى الله عليه وآله فبرىء منه فأنزل الله عز وجل :
« الا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان » .

أقول : و الروايات بضمونها كثيرة ، وانما كانت الرخصة أحب اليهم عليهم السلام لمحبوبيتها بحكم الفطرة و الشرع و لان على الامام ما أنه قدوة المجتمع و العاقل على بيضة الحق أن يقدم مصالح المجتمع على مصلحة الفرد و مصالح المجتمع و الحق في ذاك الظرف بقاء اهل الحق و حملة علوم اهل البيت و تكثير النسل حتى يضرب الحق بجراحه و يتحول اقلية الشيعة الى اكثرية تذب عن نفسها و عن حقها ، و مصلحة الفرد هو الاستشهاد و الدخول الى الجنة انما تخصه و ترجع الى نفسه وليس لامام الامة أن يرغب لاحد في ذلك فيدع مصالح الاجتماع الى مصلحة الفرد ويعرض شيعته على القتل و النهب .
و منها ما عن عبد الله بن عطاء قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : رجلان من اهل الكوفة اخذا فقيلا لهما ابرئا عن أمير المؤمنين فبرىء واحد منهما و أبى الاخر فغلى سبيل الذي برىء و قتل الاخر فقال : اما الذي برىء فرجل فقيه في دينه و اما الذي لم يبرء فرجل تمجّل الى الجنة .

أقول : و مثلهما ما روى في عمار و ابيه قبل نزول الآية و ما روى في صاحب مسيلة كما ذكر في متن الكتاب بعد نزول الايتين ، و الظاهر من الرواية هو فرض رجلين كذلك لا ان القصة وقعت في زمن أبي جعفر عليه السلام فانه بعيد جداً .

و أما كون الآخذ بالرخصة رجلاً فقيهاً فلانه أخذ بحكم الفطرة أو بحكم الله عز وجل في كتابه ، و أما كون التارك لها متمجلاً الى الجنة فانه تارك للرخصة الى العزيمة فلا يكون عاصياً مرتكباً لكبيرة بل هو رجل مسلم قد اضطهد في دينه و لم يرش أن يتفوه بكلمة الكفر أو السب و البراءة من مولاة فاختر لقاء الله و استشهد بايدي الجبابرة الكفار .
و من يحكم بان تارك الرخصة نيك عاص قد ألقي نفسه الى التهلكة بيديه ، له أن يوجه دخولهم الجنة بأن يأسراً ابا عمار لم ينتبه و لم يكثرث بها اعتقاداً بأن ذلك غير مرغى فيه بلسان الشرع المتبع فاستشهد و تمجّل الى الجنة و ان هذا الرجل المفروض في الحديث له سمع ما اشتهر و استفاض عن علي عليه السلام أنه قال : « و أما البراءة فلا تبرؤا مني » فلم يبرء بهكم مولاة و استشهد و تمجّل الى الجنة ، و أن صاحب مسيلة الكذاب الذي صدع ←

فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : أما الأول فقد أخذ برخصة الله وأما الثاني فقد

بالحق علمه لم يسمع الايتين .

غير انه يلزمه أن يقول في فعل يعقوب بن السكيت بدخوله النار ، أعاذنا الله منه .
ومنها ما عن يوسف بن عمران الميمشي قال : سمعت ميثم النهرواني يقول : دعاني
أمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام وقال : كيف أنت يا ميثم اذا دعاك دعي بنى امية
عبيد الله بن زياد الى البراءة مني ؟ فقلت : يا أمير المؤمنين انا والله لا ابرء منك قال : اذا
والله يقتلك و يصلبك قلت أصبر فذاك في الله قليل فقال : يا ميثم اذا تكون معي في درجتي .
أقول : و قد روى أصحاب السير و التواريخ نحواً من ذلك في رشيد الهجرى و
كميل بن زياد النخعي وقبر وأمثالهم من حوارى أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام و نقل
أنهم لم يبرؤا منه حين عرض البراءة عليهم فصلبوا و قتلوا و قطعت ايديهم و ارجلهم
و لسانهم لكنه لم يشك احد من الفقهاء فى أنهم قد دخلوا الجنة مع أوليائهم الا براد
وحسن اولئك رفيقاً .

و انما صدعوا بالحق ولم يبرؤا منه بظاهر من القول ، لاختصاصهم به عليه السلام أشد
اختصاص معروفين بصداقته وجه العميق فلو تبرؤا منه عليه السلام ايشاراً على انفسهم المقبوضة
غداً أو بعد غد كان ذلك موجبا لهوانهم و حط منزلتهم و قدرهم حيث كانوا يزعمون من
الموت كفرار من أخذ الى الارض و اتبع هواه و كان أمره فرطاً .

فهم على اختصاصهم به عليه السلام و كونهم من حواريه و أصحاب سره لا يلبق بهم أن
يرغبوا بأنفسهم عن اعزازه عند الاعداء و يجعلوا أنفسهم سخرة عند المحب و العدو بالتفوه
بالسب او البراءة أو النيل منه على رؤس الاشهاد و هو أنهم اخذوا بالرخصة و آثروا
الحياة الدنيا الفانية لنزلوا عن درجته عليه السلام فى الجنة الى الدرجات النازلة المنحطة ان
لم يصيروا بذلك مصداقاً لتأويل قوله تعالى : « فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه عذاباً لا
اعذبه احداً من العالمين » .

وعندى ان علمهم ذلك دعا الناس الى أن توهبوا عليه قوله عليه السلام : « ستدعون الى
سبى و البراءة منى أما السب فنبونى وأما البراءة فلا تبرؤا منى فاني ولدت على الفطرة
وسبقت الى الايمان والهجرة » وذلك لان السب أفحش من البراءة و متضمن له فكيف ←

صدع بالحق فنهياً له ^(١).

وقيل بل فعل عماراً أفضل لأن التقيّة دين الله ومن ترك التقيّة فقتل فكأنما هو قتل نفسه ومن قتل نفسه فقد قتل نفساً معصومة ويؤيده قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ^(٢) ، والرواية خير واحد لا يتحقق صحته فلا تعارض ما ذكرناه.

٤ - التبرّي من الأئمة عليهم السلام حرام تباح التقيّة فيه ولو تركها وصبر كان أفضل ولذلك قال علي عليه السلام في كلام له وأما السب فسيبوني فلتكف لي ذكوة ولكم نجاتي وأما البراءة فلا تتبرّوا مني فأنسي ولدت على الفطرة [وسبقت بالإسلام] وفي رواية أخرى وأما البراءة فمعدّوا دونها الأضغاث ^(٣) ، وذلك دليل [على] الأفضلية

برخص في السب ولا يرخص في البراءة أكل هو عليه السلام أعلى كسباً من النبي صلى الله عليه وآله حيث نزل في تبرّخس البراءة عنه آية من القرآن أم كان شيعته عليهم السلام في ذلك الزمان وهم المتيقنون بقوله «دبا أشباه الرجال ولا رجال» أغص به من عمار برسول الله وقد ملأه إيماناً من قرنه التي قدمه أم كيف يملل ذلك بانه ولد على الفطرة والناس يتقنون أن كل مولود يولد على الفطرة بل كيف يقول بانه سيح إلى الهجرة والخلاص

ولذلك ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : ما منج منج من جداه من التقيّة ، فواءه لقد علم أن هذه الآية نزلت في عمار وأصحابه : «إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان» . ثم ذكر الحقيّ ابن ميمن البحراني وابن أبي الحديد وجهاً في الفرق بين السب والبراءة . واحتمل صاحب الوسائل كون تكذيب الإمام للكلام المنقول عن علي عليه السلام متعلقاً بكون النهي تعريضاً فراجع .

هذا تمام البحث في التقيّة ، والروايات منقولة من كتاب الوسائل أبواب ٢٤ - ٢٩ من أبواب الأمر والنهي وما يناسبها - أن شئت فراجع .

(١) المستدرك ج ٢ من ٣٧٨ من غوالي اللثالي .

(٢) المائدة ١٦٥ .

(٣) قال في النهج (طبعه ١ : ١١٤) من كلام له عليه السلام لأصحابه :

«أما لا يستطيع عليكم بعض رجل يحب العلوم ، منبذ البطن يأكل ما يجد ، و يطلب ما لا يجد ، فاقبلوه ولن تقتلوه ، ألا وإنه سيأمركم ببعض البراءة مني أما السب»

.....

فسبوني فانه لي زكاة ولكم نجاة وأما البراءة فلا تبرؤا مني ، فاني ولبت على الفطرة ،
و سبت الى الايمان والهجرة .

و قال الشيخ المفيد في الارشاد (ص ١٥٢) من معجزات أمير المؤمنين عليه السلام ما
استفاض عنه من قوله : « انكم ستعرضون من بعدى على سبى فسيوني ، فان عرض عليكم
البراءة مني فلا تبرؤا مني فاني ولبت على الاسلام ، فمن عرض عليه البراءة فليمدد عنقه
فمن تبرأ مني فلا دنياه ولا آخرة » . و كان الامر في ذلك كما قال .

ورواه الشيخ الطوسي في أماليه (ص ١٣١) عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده
عليهم السلام قال : قال أمير المؤمنين عليه السلام : « ستدعون الى سبى فسيوني ، وتدعون الى
البراءة مني ، فمدوا الرقاب ، فاني على الفطرة » .
و هناك روايات اخر تنفي ذلك :

ففي الكافي باسناده عن سمعة بن صدقة قال : قيل لابي عبد الله عليه السلام : ان الناس
يروون أن عليا قال على منبر الكوفة : « ايها الناس انكم ستدعون الى سبى فسيوني ثم
تدعون الى البراءة مني فلا تبرؤا مني » فقال عليه السلام : ما اكثر ما يكذب الناس على
علي عليه السلام ، ثم قال : انما قال : « انكم ستدعون الى سبى فسيوني ثم تدعون الى
البراءة مني و اني لملي دين محمد » و لم يقل : « و لا تبرؤا مني » فقال له السائل :
أدابت ان اختار القتل دون البراءة فقال : والله ما ذلك عليه وماله ، الا ما مضى عليه همار
بن ياسر حيث اكرمه اهل مكة و قلبه مطمئن بالايمان فانزل الله عز وجل فيه : « الا من
أكره و قلبه مطمئن بالايمان » فقال له النبي صلى الله عليه وآله عند ما : يا عمار ان
عادوا ضد ، فقد انزل الله عذرك وأمرك أن تعود ان عادوا .

ورواه المياشي في تفسيره ج ٢ ص ٢٧٦ عن معمر بن يحيى وبشئ ألفاظه مختلف .
و قال ابن أبي الحديد : (شرح النهج ج ١ ص ٤٦٢) و روى صاحب كتاب الغارات عن
يوسف بن كليب السمودي عن يحيى بن سليمان المبدى عن ابي مريم الانصاري عن محمد
بن علي الباقر عليه السلام قال : خطب علي عليه السلام على منبر الكوفة فقال « سيعرض
عليكم سبى وستدعون عليه ، فان عرض عليكم سبى فسيوني وان عرض عليكم البراءة مني
فاني على دين محمد صلى الله عليه وآله » و لم يقل : « فلا تبرؤا مني » .

خصوصاً إذا كان ممن يقتدى به و فعل يعقوب ابن السكيت^(١) رحمه الله مع المتوكل حيث لم يفضل ولديه على الحسين عليه السلام من هذا الباب فان تفصيل الفاسق عليهما صلى الله عليهما في قوة البراءة بل هو تكذيب للرسول صلى الله عليه وآله لقوله «هما سيذا شباب أهل الجنة» .

فكما ترى هذه الروايات واردة على الشهادة المستفيضة عنه «أما السب فسيوني و اما البراءة فلا تبرؤا مني» تنفى قوله عليه السلام بذلك والعن أن الشهادة المستفيضة بالفاظها المختلفة «أما السب فسيوني و اما البراءة فلا تبرؤا مني» «ستعرضون علي سبي فسيوني فان عرض عليكم البراءة مني فلا تبرؤا مني» «ستدعون الي سبي فسيوني ثم تدعون الي البراءة مني فعدوا الاغاث» كلام متصل يستدعي صدره ذيله و يستلزم ذيله صدره و يترتب آخره على اوله للتفصيل القاطع للشركة فلو صح انه قد قال عليه السلام : «أما السب فسيوني و اما البراءة» او «ستدعون الي سبي فسيوني فان عرض عليكم البراءة مني» لا يصلح بعده الا أن يقول : «فلا تبرؤا مني» للزوم التقابل بين طرفي التفصيل من حيث الحكم ولو كان حكم البراءة عنده عليه السلام حكم السب لم يأت بالتفصيل بين البراءة والسب .

لكنك قد عرفت فيما سبق أن كلامه عليه الصلاة و السلام ذلك متوهم عليه و منشأ التوهم لذلك عدم براءة حواربه و خواصه عنه عليه السلام مع ما قاسوه و لاقوه في ذلك فراجع .

أو كون النهي تنزيهياً كما احتمله صاحب الوسائل في توجيه رواية مسعدة بن صدقة أو كون المراد بالتبري التبري القلبي ليناسب التعليل .

(١) السكيت بكسر السين و تشديد الكاف وهو ابو يوسف يعقوب ابن اسحاق الدورقي الاهوازي الامامي النحوي اللغوي الاديب و كان المتوكل قد ألزمه تأديب ولده المتمتر بأبيه . قتل في خامس رجب سنة ٢٤٤ و سببه أن المتوكل قال له يوماً : أيما أحب اليك ابناي هذان - يعني المعتز والمؤيد - أم الحسن والحسين ؟ فقال ابن السكيت : والله إن قتيلاً خادماً علي بن ابي طالب خير منك و من ابنيك ، و قيل بل اتى علي الحسن و الحسن عليهما السلام و لم يذكر ابنيه فأمر المتوكل الاتراك فسلوا لسانه و داسوا بطنه ففعل الى داره فمات بعد غد ذلك . راجع الكنى والالفاظ ج ١٩ ص ١٣٠٩ .

السابعة: قل لغيركم كفروا ان يتجهوا بغيرهم ما قد سلف وان يهودوا

لقد مضت سنة الأنولين (١)

دلت الآية على حكمين :

١ - أنهم إذا أشكروا بغير الله فقد سلف منهم من حقوق الله من [فعل] المعاصي
والترك الواجبين وهو دليل على أنهم مكلفون بذلك حال كفرهم .

٢ - أنهم إذا ارتدوا بعد إسلامهم أخذوا بالمذاب والكمال كما هو دأب الله
في الأمم الماضية وفيه دليل على جواز قتل المرتد لكن ذلك بعد استنابته ثلاثاً أيام
وإنما خصصنا الأول بحقوق الله لقيام الدليل على عدم سقوط حق آدمي فهو عام
حسب مقتضى .

كتاب الأمر بالمعروف

*(والنهي عن المنكر) *

[و] الأمر طلب مستعمل فعلاً من غيره والنهي طلبه كفاً من غيره . والمعروف:
الفعل الحسن المشتمل على صفة راحة والمنكر الفعل القبيح ولا خلاف في وجوبهما
شرعاً وإنما اختلف في وجوبهما عقلاً فقال الشيخ به وهو حق لكونهما لطيفين و
كل لطف واجب ومنع السيد وإلزام وقوع كل معروف وارتقاء كل منكر
أو إحلاله تعالى بالواجب وهما باطلان والملازمة تظهر بأن الواجب العقلي لا
يختلف بالمنسوب إليه .

و فيه نظر لأن الواجب مختلف فإن القادر يجبان عليه بالقلب واللسان و
العاجز يجبان عليه بالقلب لا غير وإذا اختلف بالنسبة إلى ما جاز اختلافه هنا فإن
الواجب عليه تعالى التخويف والانتذار لا يبطل التكليف . وكذا اختلف هل الوجوب

عيني^١ أو كفائي^٢ الشيخ على الأول والسيد على الثاني ثم إن الوجوب هنا ليس مطلقاً بل مشروط بالعلم بكون المعروف معروفاً والمنكر منكراً وإصرار الفاعل وتجويز تأثير الأمر والنهي والأمن من الضرر اللاحق بغير مستحق له بسبب ذلك ومراتب الأمر مختلفة بالتقديم والتأخير وضابط ذلك تقديم الأسهل فالأسهل من الفعل والقول فإن انتهى إلى ما يقتضي جرح أو قتل فترك وظيفة إمامية^(١) هذا وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فوائد عظيمة وثواب جزيل قال النبي ﷺ «لنأمرن بالمعروف ولننهي عن المنكر وإلا تولى عليكم شراركم ويدعو بخياركم فلا يستجاب لهم^(٢)» وقال علي^{عليه السلام} «هما خلقان من أخلاق الله تعالى^(٣)» وكفى بذلك فضيلة لمن اتصف بهما.

إذا عرفت هذا فهنا آيات :

الاولى : كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وينهون عن

المنكر وتؤمنون بالله ولو أمر أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون (٤).

كلن تعلق بمعنى وجوبهم وخير أمة منصوب على الرجال المقيدين وأخرجت للناس أي من العدم إلى الوجود لتفع للناس أي لتفع بعضهم بعضاً وهو إجمال تفصيله «تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» وهو حال أيضاً لأن «كنتم» بل من «خير أمة» فيكون وجودهم مقيداً بالخيرية والخيرية مقيدة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراد من ذلك أن من شأنهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وليس المراد حصول الصفة لهم بالفعل وإلا لزم أنهم حال النوم و

(١) الامام ، خ (٢) أَلرَّاجِ النَّبِيُّ ج ٣ ص ١٩١ .

(٣) مشترك الوسائل ج ٢ ص ٣٥٨ . و ذيله : «فمن نصرهما أمره الله ومن خذلهما

خذله الله » .

(٤) آل عمران : ١١٠ .

السكوت عن الأمر والنهي لا يكونون خير أمة .

و إنما اقتصر على الايمان بالله ولم يقل و بجميع ما أتى به الرسول ﷺ لأن الايمان بالبعض دون البعض ليس بايمان بالله لقوله « و يقولون تؤمن ببعض و تكفر ببعض » إلى قوله « أولئك هم الكافرون حقاً » (١) .
و هنا فوائد :

١ - قيل قوله تعالى « تأمرون بالمعروف » جملة مستأنفة و أنه خبر يراد به الأمر كقوله « و الوالدات يرضعن أولادهن » (٢) .

٢ - ظاهر الآية على التقديرين يدل على وجوب الأمر والنهي على الأعيان لا إطلاقه و هو الأصح و ليس المراد به بعد تأثير الأمر [الأول] و النهي لفقد شرطه و هو الاصرار بل وجوب مبادرة الكل إلى الانكار و إن علم قيام غيره مقامه .

٣ - استدل بعض مخالفينا بالآية على كون الاجماع حجة من حيث إن اللام في المعروف و المنكر للاستفراق أي تأمرون بكل معروف و تنهون عن كل منكر فلو أجمع على خطأ لم يتحقق واحدة من الكليتين و هو المطلوب و أوجب بمنع كون اللام في اسم الجنس للاستفراق و إن سلم فنحمله على المعصومين لعدم تحقق ما ذكرتم في غيرهم و بذلك ورد النقل أيضاً عن أئمتنا عليهم السلام قالوا : « و كيف يكونون خير أمة و قد قتل فيها ابن بنت نبيها ﷺ » .

الغاية : و لتكن منكم أمة يدعون إلى الخير و يأمرؤن بالمعروف و ينهون عن المنكر و أولئك هم المفلحون (٣) .

هذه الآية صريحة في الأمر و استدلت بها من قال بوجوب الكفاية لكون « من » هنا للتبعض و قيل للبيان و هو ضعيف لأن البيان لا يتقدم على المبين و

(١) النساء : ١٤٩ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

(٣) آل عمران : ١٠٤ .

إذا كانت للتبعض تكون سرحة فيما قلناه وهو معارض بمومات القرآن ومطلقاته .
وهنا فوائد :

١ - الأمر والنهي من وظائف العلماء فإن الجاهل ربما أمر بمنكر ونهى عن معروف وربما يكون شيئا منكراً في مذهب الأمر غير منكر في مذهب المأمور بأن تكون المسئلة فرعية يجوز اختلاف المجتهدين فيها وأيضاً الجاهل ربما يلفظ في موضع اللين وبالعكس .

٢ - أنهما يوجهان إلى من يؤثران عنده إما لجهله أو لدخوله في المنكر اضطراباً من غير تعمد أو لدخول شبهة عليه أما من دخل في المنكر عن قصد وعلم به واختيار وإذغان فإنه لا يجب أمره ولا نهي بل يجوز أن يتحقق ضرره أو خيف ذلك فلا جواز أيضاً ومن هذا ورد في الخبر عنهم عليهم السلام " من علق سوطاً أو سيفاً فلا يؤمر ولا ينهى ^(١) " .

٣ - يجب الابتداء فيهما بالأمر فالأمر من القول والفعل ويبدل على الترتيب قوله " فأصلحوا بينهم " ثم قال " فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ^(٢) " ، فقدّم الإصلاح على المقاتلة .

٤ - المعروف لاختصاصه بصفة راجعة يشمل الواجب والندب فينقسم الأمر حينئذ بانقسامه فيكون تارة واجباً وتارة مندوباً ويحتمل في النهي انقسامه باعتبار التحريم والكراهية فيكون أيضاً واجباً ومندوباً .

٥ - المعروف والمنكر قد يكونان معلومين بالضرورة فيصمان كل واحد قد يكونان معلومين بالاستدلال فيختص وجوبهما بمن ظهر له ذلك بالدليل ولا يجب

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أنا يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر مؤمن فينتظ ، أو جاهل فيتعلم ، فأما صاحب سوط أو سيف فلا . راجع الوسائل ب ٢ من أبواب الامر والنهي ج ٣ وأخرجه الجزائري بلفظه في تلخيص الدرر ج ٢ ص ٢٠٢ مراجع .
(٢) العبرات : ٩ .

على غيره النظر ليحيا عليه لكون وجوبها مشروطاً فلا يجب تحصيل شرطه .
٦ - لا يشترط في المأمور به والمنهي عنه أن يكون مكلماً فإن غير المكلّف إذا علم إضراره لغيره منع من ذلك وكذلك الصبي ينهي عن المحرمات لثلاث يتبعونها ويؤمر بالطاعات لينتفعن عليها .

٧ - من ارتكب حراماً أو ترك واجباً لا يسقط عنه وجوب الأمر والنهي لأنه لا يسقط بترك أحد الواجبين الواجب الآخر وعن السلف : «ومروا بالخير وإن لم تفعلوه» ولقوله : «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» (١) .

المقالة : آيات كثيرة تحمل على ذلك كقوله : الَّذِينَ إِنْ مَكَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ (٢) .
وغير ذلك :

ثم إنّه تعالى جعل الوجوب مقولاً بالشدة والضعف كقوله تعالى : وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٣) وَقَوْلُهُ : وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقَوْلُهُ : النَّاسَ وَالْحِجَارَةَ (٤) ، وغير ذلك فإنه أمّر الأمر لئلا على الوجوب متألّفة وأولوية .

[تم كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويتلوه]

[كتاب المكاتب إن شاء الله]



(١) البقرة : ٢٨٦

(٢) الحج : ٤١

(٣) الشعراء : ٢١٤

(٤) التحريم : ٦

رقم الآية	الموضوع	الصفحة	رقم الآية	الموضوع	الصفحة
٤١	٨ - أبحاث في الجهنم وأحكامها	١٧	١٧	٢ - أبحاث في الوضوء والفصل	١٧
	في وجوب الاعتزال وكفارة	٣		والتيمم	٩
٤٢	الوطني			في أن الكافر مكلف بالفروع	٧
٤٣	بحث في عدم تواتر المقررات			في المسح وأنه على بعض المسوح	١٠
٤٥	٩ - أبحاث في نجاسة المشرك			مباحث في مسح الرجلين وقرأة	
٤٦	دلالة الآية على نجاستهم العينية			« وأرجلكم » بالجر	١٢
	نجاسة الكفار من أهل			في المعنى المراد من الكمين	١٨
٤٨ - ٥١	الكتاب ؟			في المسح على الخفين	١٩
	١٠ - أبحاث في حرمة الخمر			في نواقض الوضوء	٢٤
٥١	والميسر			في لزوم العلوق في التيمم	٢٧
٥٢ - ٥٣	نجاسة الخمر والفقاع			٢ - أبحاث أخر في الوضوء	
٥٤	١١ - في طهارة الثوب والبدن			والفصل والتيمم	٢٨
٥٥	١٢ - سنن الوضوء والفصل			في حد التيمم	٢٩
				٣ - أبحاث في النية	٣٢
	كتاب الصلاة			٤ - في الطهارة لمس كتابة القرآن	٣٤
	١ - في البحث عن الصلاة			٥ - في الاستنجاء	٣٥
	بقول مطلق			٦ - أبحاث في معنى الطهور	٣٧
٥٨	١ - في وجوب الصلاة			أحكام الكرّ والماء القليل	٣٩
٥٩	٢ - في المحافظة على الصلوات			١ - بحث في الماء المضاف	٤٠
٦٠ - ٦٣	المراد بالصلاة الوسطى				
٦٣	٣ - في الاصطبار على الصلاة				
٦٥	٤ - في الخضوع والخشوع				

رقم الآية	العنوان	الصفحة	رقم الآية	العنوان	الصفحة
٢ -	دلائل الصلوات		١ -	في نزول اللباس و الساتر	٩٢
٢ -	الخمسة و أوقاتها		٢ -	أحكام الستر و الساتر	٩٤
٦٦ -	في مواقيت الصلوات الخمس		٣ -	في طهارة الستر و الساتر	٩٦
٦٧ -	جواز الجمع بين الصلاتين ٧٠ -			نجاسة الميمنة و دباغها ١٠١ -	٩٧
٧٣ -	مبقات صلاة المغرب و العشاء		٤ و ٥ -	ما يتخذ منه اللباس	١٠٣
٧٤ -	إن الصلاة تكفر الخطيئة		٦ -	أيضاً فيما يتخذ منه اللباس	١٠٤
٣ -	في تسمية الصلوات الخمس		٧ -	أحكام المساجد	١٠٥
٧٤ -	بالنسيجات		٨ -	في المعنى المراد من تعميرها	١٠٧
٤ -	أيضاً في مواقيت الصلوات		٥ -	آيات أخر تتعلق بالمساجد	
٧٦ -	٥ - في التعقيب		١ -	الصلاة في المساجد	١٠٨
٧٨ -	٣ - في القبلة		٢ -	مسجد موسى بن عمران	١٠٨
١ -	في وجه تحويل القبلة	٧٩	٣ -	مسجد الضرار و مسجد قبا	١٠٩
٢ -	في الفرض من تحويل القبلة	٨١		بحث في شأن نزول الآية	١١٠
٣ -	في أن الكعبة هي القبلة	٨٣	٩ -	في نداء الصلاة و هو الأذان	١١٢
٤ -	لكل ملة قبلة تخصها	٨٨		بدء الأذان و القصّة في ذلك	١١٣
٥ -	عود إلى أن الكعبة هي القبلة	٨٩	٥ -	في مقارنات الصلاة	
٦ -	أيضاً عود إلى ذلك مع وجه		١ -	قيام الصلاة - القنوت	١١٥
٨٩ -	التحويل		٢ و ٣ -	في التكبيرات - تكبيرة	
٧ -	في قبلة المسحير - ما بين			الاحرام	١١٦
٩٠ -	المعرق و المغرب		٤ -	في القراءة	١١٨
٨ -	بالكعبة قيام الناس وقوام			إن البسملة آية من كل سورة	١٢١
٩٢ -	عبادتهم			في قراءة السورة	١٢٣

رقم الآية	الموضوع	الصفحة	رقم الآية	الموضوع	الصفحة
١٦٣	٥ - وقت القضاء	١٢٤	٥ - في الركوع و السجود		
١٦٤	٦ - تارك الصلاة مستحلاً مرتد	١٢٧	٦ - في أعضاء السجدة		
١٦٥	٧ - الكافر مكلف بالفروع	١٢٧	٧ - في أذكار الركوع و السجود		
٨ - فيما عدا اليومية من الصلوات		١٢٨	٨ - الجهر و الاخفات		
١٦٦	١ - أبحاث في صلاة الجمعة	١٣٠	٩ - في الصلوات على النبي و آله		
٢ - وقت الانتشار و الابتغاء من			مباحث في وجوب الصلاة على		
١٧٠	فضل الله	١٣١-١٣٨	النبي و آله في الصلاة		
٣ - وجوب الاعراض عن اللهو		١٣٩	جواز الصلاة على غير النبي		
١٧١	و التجارة عند النداء	١٤١	في وجوب التسليم		
١٧٢	٤ - صلاة العبد الأضحى		٦ - في المندوبات		
١٧٥	٥ - صلاة الجنائز	١٤٣	١ - القنوت و استحبابه		
بحث في صلاة النبي على		١٤٦	٢ - رفع اليدين عند التكبيرات		
عبدالله بن أبي بن سلول المناق		١٤٧	٣ - في الخشوع في الصلاة		
عدد التكبير في صلاة الجنائز		١٤٨	٤ - في الاستعاذة		
٦ - أبحاث في صلاة المسافر		١٤٩	٥ - في صلاة الليل و ميقاتها		
في أن التقصير عزيمة لا رخصة			٧ - في أحكام متعددة تنطبق بالصلاة		
٧ - أبحاث في صلاة الخوف		١٥٤	١ - في رد السلام في الصلاة		
و كفيته و أنواعه		١٥٧	٢ - النية في العبادات		
٨ - الصلاة بعد الاطمئنان و الأمانة			٣ - مما يتعلق بالنية - جواز		
٩ - في صلاة الجماعة		١٥٨	القول القليل كاعطاء خاتم		
١٠ - الانصات في الجماعة		١٥٩	٤ - قضاء الصلاة بعد نسيانها		
١١ - في هجدة المزائم		١٦٠	النيابة في العبادات		

رقم الآية	العنوان	الصفحة	رقم الآية	العنوان	الصفحة
٢	إن الله تعالى هو الآخذ			﴿كتاب الصوم﴾	
٢٢٩	للمصدقات		١	في أن الصوم مكتوب على	
	٣ - الاتفاق من المطيعات لا			كل ملة ١٩٩	
٢٣٠	من الخيئات		٢	شرائط وجوب الصوم وآياته ٢٠١	
٢٣٣	٤ - في النية والإخلاص فيها			بحث في أن الإفطار للمريض	
٢٣٤	٥ - أصناف المستحقين			عزيمة لأرخصة ٢٠٣	
٢٣٩	٦ - صدقة السر والعلاية		٣	أيام الصوم أيام شهر رمضان ٢٠٤	
	٣ - في أمور تتبع الإخراج			بحث في أن الإفطار للمسافر	
٢٤١	١ - الاتفاق لوجه الله			عزيمة لأرخصة ٢٠٦-٢٠٩	
٢٤٢	٢ - الاتفاق على المتعفين		٤	في الحث على الدعاء ٢١٠	
	٣ - الاتفاق على الوالدين و			٥ - مفطرات الصوم - وبعض	
٢٤٣	الأقربين و...			أحكام الاعتكاف ٢١٢	
٢٤٤	٤ - إتفاق المعمر			﴿كتاب الزكاة﴾	
٢٤٦	٥ - الرياء والمن في الزكاة		١	في الوجوب ومحلها	
٢٤٨	٦ - زكاة الفطرة		١	إيتاء الزكاة من البر ٢١٩	
	﴿كتاب الخمس﴾		٢	وجوب الزكاة على الكافر	
	١ - وجوب الخمس وأصناف		٣	زكاة الذهب والفضة ٢٢٢	
٢٤٨	المستوجبين له		٤	الزكاة المندوبة في الأموال ٢٢٦	
٢٥٢	٢ - في قرابة النبي ﷺ		٣	في قبض الزكاة وإعطائها	
٢٥٤	٣ - في الأنفال			المستحق	
	٤ - في معنى الأنفال و		١	الدعاء عند قبض الزكاة	
٢٥٦	المستوجبين لها			للمزكي بالبركة والرحمة ٢٢٦	

رقم الآية	الموضوع	الصفحة	رقم الآية	الموضوع	الصفحة
				كتاب الحج	
				١ - في وجوبه	
٢٥٨	١ - أول بيت وضع للناس		٢٥٨	بحث في أسامي مكة المكرمة	
٢٦٣	بحث في الاستطاعة		٢٦٨	٢ - مباحث في مناسك الحج	
				٣ - في أفعاله وأنواعه	
				١ - تمام الحج والعمرة	
٢٧٢	و بيان مناسكهما		٢٧٣	بحث في وجوب العمرة كالحج	
٢٧٦	المبقيات قبل الأحرار		٢٧٦	مواقيت الحج والعمرة	
٢٨٧	في الإحصار والصد		٢٨٩	أبحاث في وجوب الهدي	
٢٩٠	أبحاث في العدول عن حج الأفراد			المنفعة التي نهي عنها عمر بن	
٢٩٢	في الخطايا		٢٩٦	وجوب الهدي على المتمتع	
٣٠٠	١ - أشهر الحج ومناسكه		٣٠٠	٢ - الأفاضة من عرفات إلى	
			٣٠٣	المحرم	
٣٠٥	٤ - الأفاضة من المشعر				
٣٠٦	بحث في معنى الخمس وأفعالهم				
٣٠٧	٥ - الذكر عند قضاء المناسك				
٣٠٩	٦ - صلاة الطواف				
٣١١	٧ - السعي بالصفاء والمروة				
٣١٣	٨ - البدن وأحكامها				
٣١٥	٩ - عمرة الحديبية				
	بحث في خلاف عمر على				
٣١٦	النبي ﷺ في الحديبية				
	١٠ - أيام التشريق والتعجيل				
٣١٩	من منى				
	٣ - في أشياء من أحكام الحج				
٣٢١	١ - أحكام الصيد				
٣٢٢	٢ - كفارة الصيد بالهدي				
	٣ - إحلال صيد البحر و				
٣٢٨	تحريم صيد البر				
	٤ - الشهر الحرام والهدي				
٣٣٠	والقلائد				
٣٣١	٥ - شعائر الله وحرمتها				
٣٣٣	٦ - تعظيم حرمان الله				
	٧ - الصد والالعاد بظلم في				
٣٣٤	المسجد الحرام				
٣٣٥	٨ - دعا إبراهيم لأهل مكة				

رقم الآية	العنوان	الصفحة	رقم الآية	العنوان	الصفحة
٣٣٧	٩ - رفع قواعد البيت		٣٥٦	٤ - الفرار من الزحف	
٣٣٨	١٠ - إراءة مناسك الحج		٣٥٨	٥ - مقاومة المسلمين عند القتال	
٣٣٩	لابراهيم و إسماعيل		٣٦٠	٦ - جهاد الكفار و المنافقين	
	كتاب الجهاد		٣٦١	٧ - قتال أهل الكتاب و أخذ الجزية منهم	
	١ - في وجوبه		٣٦٤	٨ - أخذ الأسير بعد الاثخان	
	١ - وجوب القتال و كونه		٣٦٦	٩ - أحكام الأسر والأسير	
٣٤١	مكتوبا			١٠ - العهد و نقضه بالنبد إلى	
٣٤٢	٢ - الجهاد حق الجهاد		٣٧٠	الكفار على سواء	
٣٤٣	٣ - حرمة الاعتداء		١١ - كلمة الإسلام تحقق الدم		
٣٤٤	٤ - الحرمات قصاص		٣٧١	و تحرم القتال	
٣٤٥	٥ - القتال لنخيليس المستضعفين		٣٧٣	١٢ - غزوة بدر الكبرى ٣٨٠ -	
٣٤٦	٦ - الغزوات و السرايا		٣٨٠	١٣ - السلم و المهادنة	
	٧ - الجهاد اشتراء الحياة الآخرة		٣٨١	١٤ - امتحان المهاجرات	
٣٤٦	بالحياة الدنيا		٣٨٤	١٥ - مبايعة النساء و شرائط البيعة	
٣٤٨	٨ - تحريم التخلف عن الجهاد			٣ - انواع اخر من الجهاد	
٣٥٠	٩ - فضل المجاهدين على القاعدين		٣٨٦	١ - قتال أهل البغي و المراد منهم	
٣٥١	١٠ - إنماعلى الضعفاء و المرضى			٢ - إعداد القوة و رباط الخيل	
٣٥٢	الانصاح لا الجهاد		٣٨٨	لسد الثغر	
	٢ - كيفية القتال ووقته		٣٩٠	٣ - قتال أهل الردة	
٣٥٣	١ - القتال في الشهر الحرام		٣٩١	٤ - الجهاد مع النفس	
٣٥٥	٢ - القتال عند المسجد الحرام				
٣٥٦	٣ - قتال الأقرب فالأقرب				

كلها له اى لوجه بحيث لا يكون ضل من الافعال لا توقع اخلاصه و امر ايضا بايقاع الثنا
 بالعدل اذ به قوام الدنيا والاخر قوله ولا يحزنكم اى يحللكم بغض قومك على تركي المصلح
 فيهم وذلك مستلزم للعدل لكن لما كانت دلالة المطابقة اقوى من دلالة الالتزام امر الله
 ثانيا وقوله هو اى العدل اقرّب للقوى اى اهلها في ذلك ببالغة عظيمة في العدل حيث
 اقرّب الى حصول مفهومها وفي الآية ايضا تأكيد للامر باقامة الشهادة رعاية لمصالح عباده
 كما قال صلى الله عليه وآله امير المؤمنين عليه السلام فرض الله الشهادات استظهارا على المجاحدات وقال
 عليه السلام اذا كان القدر طبعا غافا لثقتك الى كل عجرة ولتقطع الكلام حامدين لله على جميل احسان
 شاكرين له على توفيقه وامتنانه قالين ربنا لا نقاخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا ولا تحمل علينا
 احرارا كاحملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقا له لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا
 انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين سبحان رب العزة عما يصفون وسلام على
 المرسلين والحمد لله رب العالمين والصلوة على اكرم المرسلين وانهت الاولين

والاخرين محمد خاتم النبيين وعلى اله الطيبين الطاهرين

وقع للفراع من تويد هذا الكتاب المبارك الميمون

في شهر جمادى الاخر من سنة ١٢٤٠ هـ على يد تلميذنا

واحوجهم اليه على الكبر ابن عيسى الله وسبح

عفرا لله ولوالديه بحجة

البنى والولى والقرى

بسم

رحمة الله
 انقل منه الى بواسطة يحيى وجبة الثانية
 وكان الكتاب بخط يد جلالته مع عدة كتبه
 منى وانا بعد اقل خلق الله ابن محمد وعبد الله

